

الهيئة المصرية
العامة للكتاب



حوليات مصر السياسية

التمهيد (١)

تأليف
أحمد شفيق باشا

تقديم ودراسة
د. أحمد زكريا الشِّلق

عرفت مصر منذ فجر نهضتها الحديثة، قبيل القرن التاسع عشر، وحتى معظم القرن العشرين، تراثا غنيًا من الفكر والثقافة الإنسانية الرفيعة المبنية على أدب البحث والحوار والنقد والمثاقفة، مع الذات ومع الآخر، مع التراث ومع العصر، فعرف تراثها مختلف التيارات الفكرية والثقافية، من ليبرالية ومحافظة، من دينية مستنيرة وإنسانية، ومن مدنية ودنيوية، من علمية وتقدمية.. عرفت مصر الحديثة ذلك كله واستوعبته، ولم ينف أحدها الآخر، أو يُقصى أصحاب هذا التيار أو ذاك أو يكفرهم.. هضمت مختلف التيارات والرؤى، وتمثلتها فى ثقافة تيارها الوطنى العام، ومن ثم كانت النهضة والحداثة والاستنارة..

وكان من الضرورى، بعد ما عانته مصر فى العقود الأخيرة من تاريخها، أن تستعيد دروس نهضتها، بنشر نصوص تراثها، لتصل حاضرها بماضيها، بغير قطيعة أو تجاهل، تستنبط من تراثها عناصر القوة والتجدد، وتصلها بمنجزات العصر.. وقد رأينا نشر هذه النصوص كما صدرت فى زمانها، دونما تأويل أو تفسير، أو نزع بعضها من سياقه، خاصة وأن الكثير من نصوص هذا التراث لم يعد متوافرًا، نتيجة عدم طباعتها لعقود طويلة، وقدرنا أن إتاحتها للأجيال الشابة، التى تأخذ دورها فى بناء مصر الجديدة، سيكون فيه كل الخير. وإذا كان حب الوطن من الإيمان، فلابد أن يستند هذا الحب إلى العلم والمعرفه، معرفة تراث النهضة والاستنارة وإعادة قراءته فى ضوء التفكير العلمى ومناهجه الحديثة محبة لوطن جديد بكل تقدم ورقى...





تاليف

أحمد شفيق باشا

رئيس الديوان الخديوى ومدير عموم الأوقاف سابقًا
وخريج مدرسة الحقوق والعلوم السياسية بباريس

التمهيد: الجـــزء الأول



الطبعة الثانية
٢٠١٢

الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة - جمهورية مصر العربية - كورنيش النيل - رملة بولاق
ص.ب: ٢٣٥ - الرقم البريدى ١١٧٤٩ رمسيس
ت: ٢٥٧٧٥٢٢٨ - ٢٥٧٧٥٠٠٠ فاكس: ٢٥٧٥٤٢١٣ (٢٠٢)
www.gebo.gov.eg
E-mail: info@gebo.gov.eg



تأليف

أحمد شفيق باشا

رئيس الديوان الخديوى ومدير عموم الأوقاف سابقًا
وخريج مدرسة الحقوق والعلوم السياسية بباريس

تقديم ودراسة

د. أحمد زكريا الشلق

●●

التمهيد: الجزء الأول

■■



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠١٢

أحمد شفيق باشا، أحمد شفيق بن حسن
موسى، ١٨٦٠ ـ ١٩٤٠.
حوليات مصر السياسية/ تأليف: أحمد شفيق
باشا: تقديم ودراسة: أحمد زكريا الشلق. ـ
القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب٢٠١٢.
مج ١: ٢٤سم. ـ (سلسلة تراث النهضة)
تدمك ٢ ٠٦٥ ٤٤٨ ٩٧٧ ٩٧٨
١ ـ مصر ـ الأحوال السياسية.
أ ـ الشلق، أحمد زكريا. (مقدم ودارس)
ب ـ العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٤٧٧/ ٢٠١٢
I. S. B. N 978 - 977 - 448 -065 - 2
ديوى٩٦٢. ٣٢٠

أحمد شفيق باشا
وحوليات مصر السياسية

د. أحمد زكريا الشلّق

(أ) سيرة حيـــاة

يعد أحمد شفيق باشا، فى نظرنا، آخر كُتّاب الحوليات الكبار فى تاريخنا القومى، ذلك التاريخ الذى شهدت كتابته تطورًا واضحًا فى العصر الحديث، وإن ظلت حتى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن العشرين تحمل الكثير من تقاليد مدرسة التاريخ الإسلامى، مدرسة المغازى والسيَر والخطط والحوليات.. والمعروف أن الكتابة التاريخية شهدت نهضة طبيعية على أيدى علماء الأزهر، وعلى رأسهم الشيخ مرتضى الزبيدى والشيخ عبد الرحمن الجبرتى. وقد شكلت كتابات الأخير نقلة نوعية مهمة فى طبيعة التأليف التاريخى، رغم حفاظه على طريقة الحوليات.

استفاد من هذه النقلة جيل جديد من كتاب التاريخ طوال القرن التاسع عشر، خاصة بعد تطور التعليم والثقافة ونشاط حركة الترجمة، ورغم احتفاظ معظم كتاب هذا الجيل بتقاليد مدرسة الحوليات والخطط، إلا أن كتاباتهم قد تأثرت، بدرجات متفاوتة، بالمنهج العلمى الحديث، الذى تعرفوا عليه من المؤلفات التاريخية الأوروبية، فجعل بعضهم يهتم بالتأريخ للموضوعات والعصور والدول

والشخصيات، والأهم من ذلك أن الكثيرين منهم اهتموا اهتمامًا كبيرًا بالاستعانة بنصوص الوثائق الأرشيفية والحجج، بعد أن كان الجبرتى قد فتح الباب لذلك. وفى هذا الشأن تكتسب كتابات على مبارك وسليم نقاش وفيليب جلاد أهمية خاصة.

ولم يأتِ القرن العشرين إلا وكانت الكتابة التاريخية فى مصر تتجه حثيثًا نحو المنهج العلمى الحديث، خاصة بعد تأسيس الجامعة ثم ضمها لوزارة المعارف (١٩٢٥)، وابتعاث العديد من الطلاب إلى أوروبا لتكوين جيل جديد من الباحثين العلميين المتخصصين. ذلك الجيل الذى تخلى تمامًا عن تقاليد مدرسة الحوليات والمنهج الكلاسيكى، ليضع أسس الكتابة التاريخية المستندة إلى المنهج العلمى وحده.. غير أن هذا القرن شهد مؤرخين كبيرين، أسهما إسهامًا كبيرًا فى حركة التأليف التاريخى، وإن ظلا أمينين لتقاليد الكتابة الحولية للتاريخ، وهما أمين سامى باشا (١٨٥٧ ـ ١٩٤١) الذى اتخذ من "تقويم النيل" أساسًا لكتابة تاريخ حولىّ لمجمل أحوال مصر وأوضاعها، والثانى معاصر له، وهو أحمد شفيق باشا (١٨٦٠ ـ ١٩٤٠) الذى قدم مصدرًا تاريخيًا سياسيًا حوليًا لمصر يغطى الفترة التى عاصرها وعايشها منذ نهاية عصر إسماعيل حتى عام ١٩٣٠.

وفى إشارة دالة يذكر أحمد شفيق عبارة أفصح فيها عن حبه للتاريخ وشغفه به ورغبته فى المساهمة فى كتابته وتأسّيه بالجبرتى، ذكر فيها أنه كان له صديق من الوراقين يلجأ إليه ليقتنى الكتب لدراستها ولتثقيف نفسه. "ووقع فى يدى ضمن ما وقع، تاريخ الجبرتى، فراقنى، ووجدت أن أحدًا لم يقتف أثره، فأخذت أسائل نفسى: تُرى هل أستطيع أن أسد هذا النوع بتدوين مذكرات لى أذكر فيها كل ما أعلمه وأشاهده؟..". لقد لجأ أحمد شفيق إلى هذا الشكل الحولى لأسباب تتصل، ليس فقط لمتابعة أسلوب الجبرتى، فهو قد درس علوم السياسة والتاريخ والمنهج الحديث فى أوروبا ويستطيع أن يتجاوز ذلك، ولكن ربما لحجم المادة الوثائقية والنصوص الأصلية التى تحت يديه والتى وجهته، مع حسه التاريخى

العالى، لأن يصنفها كمصدر للتاريخ، وليس لكتابة تاريخ عصره مقدرًا فى الوقت نفسه أن "المصدر" قد يكون أبقى من الكتابة التاريخية ذاتها.

* * *

وقبل أن ندرس أهمية هذه الحوليات السياسية كمصدر من مصادر تاريخنا المعاصر، نرى لزامًا علينا أن نقدم سيرة حياة كاتبها، وأن نمعن النظر فى تكوينه العلمى والثقافى، والوظائف التى شغلها والمكانة التى احتازها، مما انعكست آثاره على مؤرخنا، وأتاحت له إعداد وتصنيف هذا السِّفْر الضخم، فالعمل لا ينفصل عن صاحبه تمامًا، و"ذات المؤرخ" دائمًا خلف عمله، أو متخللة فى تضاعيفه واختياراته لمادته، وإن بدرجة ما، مهما حاول أن يكون موضوعيًا، وكان أحمد شفيق ذاته واعيًا بضرورة ذلك عندما كتب مذكراته، فقد بدأها بنبذة عن نفسه "لأكشف بها عن عوامل تكوينى، وعن خواص البيئة التى نشأت فيها ولكى أقدم للقارئ بعض صور صادقة من الحياة الاجتماعية التى تقلبت فى أدوارها منذ الحداثة.."[1].

وقد ولد أحمد شفيق حسن موسى فى مايو عام ١٨٦٠ فى حى السيدة زينب لأب من أبناء الطبقة الوسطى المصرية، تقلب فى وظائف الحكومة المالية والإدارية بحكم مهارته فى الرياضيات.. فى عهود خلفاء محمد على، منذ محمد سعيد باشا حتى الخديو توفيق، فبدأ حسن موسى هذه الوظائف باشكاتب فى مديرية الشرقية، ثم انتقل رئيسًا لقلم الدعاوى بمعية محمد سعيد باشا والى مصر، وأصبح نائبًا لقلم التحرير (العربى) بنظارة الداخلية، انتقل بعدها رئيسًا لقلم الإدارة بنظارة المالية فى عهد الخديو إسماعيل، وإن لم يستمر طويلاً فى عمله هذا لعدم موافقته على سياسة إسماعيل صديق (المفتش) وزير المالية

---

(١) أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن، الجزء الأول، ١٨٧٣ ـ ١٨٩٢، (طبعة مصورة عن الطبعة الأولى نشرتها مكتبة الأسرة ١٩٩٩)، ص٤.

آنذاك، فانتقل ليعمل باشكاتب فى بيت المال، فمفتشًا بنظارة الحقانية، وكانت آخر وظائفه أن عمل مأمورًا لمالية مديرية الدقهلية حتى وفاته عام ١٨٨٣[٢]، أى بعد احتلال الإنجليز لمصر بنحو عام وكان ابنه أحمد شفيق - وهو اسم مركب - قد تجاوز العشرين بثلاث سنوات.

ورغم أن والده كان من المقربين للأسرة الخديوية وحاشيتها، وأن والدته كانت شركسية الأصل (من معاتيق السيد على البكرى) إلا أنه لم يكن من أثرياء ذلك الزمان، ولم ينتم إلى الطبقة المصرية العليا التى بدأت تطاول طبقة الأتراك والشراكسة فى الجاه والنفوذ والسلطان، غير أن هذه النشأة وفرت للفتى حياة كريمة ورغدة فى كنف حاشية الأسرة الخديوية.

التحق الصبى أحمد شفيق بكُتَّاب (مكتب) قريب من منزله، لم يلبث أن انتقل منه إلى كتاب على أفندى التركى فى حى عابدين، ومنه انتقل إلى كتاب مصطفى فاضل بدرب الجماميز، وهناك تزامل مع بطرس غالى، وكان هذا الكتاب يعلم اللغة التركية - بحكم أن ناظره كان تركيًا - إلى جانب اللغة العربية والحساب، مما يعنى أن والده حرص على أن يتعلم ابنه هذه اللغة، التى كانت مهمة آنذاك لنيل أرقى الوظائف، ومفتاح الانتماء للطبقة العليا. وكان مقدرًا للفتى أن يستكمل تعليمه بالأزهر، بعد الكتاب، حيث كانت المدارس الحكومية القليلة آنئذ تكاد أن تكون وقفًا على أبناء الأثرياء والمقربين من الأسرة الخديوية، غير أن الأمير محمد توفيق ولى العهد الذى كان يولى عطفًا خاصًا تجاه أبناء المقربين من أسرته وأبناء الموظفين فى دائرته، اختاره ضمن مجموعة من هؤلاء للدراسة على نفقته فى مدارس الحكومة.

وقد أتاح ذلك للفتى أن يتلقى تعليمًا مدنيًا حديثًا فى مدرسة المبتديان، التى كانت تقدم تعليمًا مجانيًا داخليًا آنئذ، فضلاً عن أنه لقى، مع أقرانه الكثير من

(٢) نفس المصدر، ص ٦.

رعاية وحدب الأمير الشاب الذى اعتاد أن يدعوهم للنزهة والغداء فى سراى القبة، وكان بعضهم يمثُل بين يديه ليفوزوا بهدايا من "قراطيس الفضة الجديدة". وفى المبتديان درس أحمد شفيق اللغة التركية على نطاق أوسع، إلى جانب العربية والفرنسية والإنجليزية والألمانية، فضلاً عن الرياضيات والهندسة، والجغرافية والتاريخ، ولأن معظم تلاميذ المدرسة كانوا من أبناء الطبقة التركية الأرستقراطية الحاكمة، فقد كانت دراسة اللغة التركية تلقى اهتمامًا خاصًا.

أتم أحمد شفيق عامين فى المبتديان انتقل بعدهما إلى المدرسة التجهيزية ليدرس بها عامًا آخر، نقل بعده إلى مدرسة القبة التى أنشأها الأمير الشاب بالقرب من السراى، وظل بها حتى أتم دراسته الثانوية.. وهكذا من الواضح أن شفيق شهدت طفولته وصباه أوضاعًا مريحة ودراسة مستقرة فى شبابه، مما شكل أساسًا طيبًا لبدء حياته الوظيفية، أو لاستكمال الدراسة فى مرحلتها العليا عندما تتاح الفرصة لذلك..

* * *

وحتى هذه المرحلة من الدراسة، ونتيجة لانشغال الأمير، ومصر كلها، بالأزمات السياسية التى أفضت إلى أحداث الثورة الوطنية المعروفة بالعرابية، قنع أحمد شفيق بعدد من الوظائف الصغيرة، كانت أولها أن عُين معيدًا بمدرسة القبة إثر تخرجه فيها، إلى أن صدر أمر بتعيينه فى وظيفة "مبيض" بالقلم الإفرنجى لنظارة الداخلية، بمرتب كان يصرف من جيب ناظرها، الذى هو الأمير محمد توفيق نفسه، ولما خلت وظيفة "كاتب ثانٍ تركى" فى الدفترخانة المصرية بالقلعة، أمر ناظر الداخلية بإلحاقه بها فى يوليو ١٨٧٧ لمعرفته باللغة التركية، وقد ذكر "وكان يلذ لى أن أتصفح بعض سجلات الأوامر التى كانت تصدر فى عهد محمد على باشا.."؛ الأمر الذى يكشف عن اهتمام مبكر بالوثائق وعشق كامن للتاريخ وسجلاته.. والطريف أنه عندما كان فى الدفترخانة كان يتقاضى

مرتبه أشياء عينية، نتيجة لتفاقم الأزمة المالية فى مصر "فأخذت بدل راتبى كتبًا من المطبعة الأميرية.."!

لم يمكث الموظف الشاب بالدفترخانة سوى بضعة أشهر نقل بعدها إلى المجلس المخصوص بنظارة الداخلية فى يناير ١٨٧٨ ليتولى القيام بعمل ساعده على التمرس بالكتابة والتحرير، حيث عهد إليه بتحرير المضابط وقرارات المجلس نظرًا لكفاءته وجودة خطه. واستمر يؤدى عمله هذا حتى أُلغى هذا المجلس فى يوليو من نفس العام، اقتصادًا للنفقات، لينتقل أحمد شفيق بعد ذلك إلى وظيفة كاتب حسابات بدائرة الأمير محمد توفيق، وعندما تنازل الأمير عن تفاتيشه مساهمة فى حل الأزمة المالية، واستغنت التفاتيش عن كثير من موظفيها، فقد أحمد شفيق وظيفته فى أبريل ١٨٧٩.

وبعد أن اعتلى الأمير محمد توفيق أريكة الحكم فى مصر بعد عزل والده فى يونيو ١٨٧٩ عاد أحمد شفيق إلى العمل مع راعيه، حيث عين معاونًا بالخاصة الخديوية.. وفى يناير ١٨٨٠ انتقل إلى وظيفة "مبيض" بقلم إفرنجى المعية، وكان هذا القلم يتألف من رئيس فرنسى، وكاتب للمحفوظات فرنسى أيضًا، بالإضافة إلى أربع شخصيات مصرية. والمعروف أن شفيقًا ظل فى وظيفته تلك طوال أحداث الثورة العرابية، ورافق الخديو عندما انتقل إلى الإسكندرية وظل بمعيَّته، حتى قضى الإنجليز على الثورة الوطنية، وعاد الخديو إلى عرشه بالقاهرة فى ركاب الإنجليز، كما عاد أحمد شفيق معه ضمن معيته.. وقد كافأه الخديو، مع زملائه، على ولائه له أيام الثورة، فزاد مرتبه إلى عشرين جنيهًا شهريًا، ومُنح "نيشانًا مجيديًا" من الدرجة الرابعة، كما منحه الخديو النجمة المصرية التى صيغت بأمر منه لإهدائها لأنصاره والمخلصين له إبان الثورة، وكذلك إلى الضباط والجنود والإنجليز.

* * *

استمر أحمد شفيق يعمل بالديوان الخديوى مبيضًا بقسم الرسائل الفرنسية الصادرة من الديوان لسنوات أربع لم يتقدم خلالها خطوة فى حياته العملية، حيث إن رئيسه الفرنسى (مسيو أدوان) كان يأبى عليه ذلك معللاً ذلك بعدم إجادته اللغة الفرنسية بدرجة كافية، لذلك عزم على السفر إلى فرنسا لاستكمال دراسته فيها، وقد استعان بالمسيو (دومرتينو) رئيس القلم الإفرنجى ليتوسط لدى الخديو ليأذن له بالسفر حتى يتمكن من إجادة اللغة الفرنسية، فوافق الخديو..

وبالفعل سافر أحمد شفيق إلى فرنسا فى يوليو ١٨٨٥ ليقضى بها نحو سنوات أربع شكلت نقلة مهمة فى حياته، بدأها بدراسة أرقى للغة الفرنسية صقلت معرفته بها بدرجة كبيرة، ثم التحق بمدرسة العلوم السياسية فى باريس Ecole des Siences Politique، حيث درس بالقسم السياسى بها، وكان هذا القسم يؤهل خريجيه لتولى المناصب السياسية والدبلوماسية، مما يكشف عن مجال طموحه وتطلعاته. وأثناء دراسته بهذه المدرسة وضع رسالة فى التاريخ موضوعها "سياسة فرنسا فى مصر ابتداءً من عهد المراقبة الثنائية حتى عصرنا". وقد تقدم لامتحان الدبلوم فى يونيو ١٨٨٧ ونجح فى اجتيازه، ليحصل على إنعام الخديو عليه "بالرتبة الثالثة".. ولم يقنع شفيق بذلك، وإنما أراد أن يزاوج بين دراسة العلوم السياسية ودراسة القانون، فالتحق بكلية الحقوق بجامعة باريس بعد أن وافق الخديو على صرف مرتبه كاملاً واعتباره معينًا من قِبله فى مهمة خارجية. وفى أغسطس ١٨٨٩، استطاع الحصول على شهادة الكفاءة فى الحقوق، "وكنت أتمنى أن أتوج دراستى بتمرين عملى فى بعض وزارات الحكومة الفرنسية ولكن لم يسمح الوقت لى بتنفيذ هذه الرغبة..".

عاد أحمد شفيق إلى مصر بعد أن أتم دراسة العلوم السياسية والقانونية فى باريس كما عاش تجربة أوروبية كاملة، أدرك خلالها عمق التطور الحضارى ومداه، وزار خلال فترة دراسته معظم دول أوروبا وشاهد معالمها القديمة ومعالم

حضارتها الحديثة ولمس تطور المجتمعات، مما انعكس فيما بعد على تطور نظرته إلى الحياة. فضلاً عن أن الثقافة الحديثة التى تلقاها راحت تجدد ما كان قد استقر فى نفسه وروحه من ثقافة شرقية تأسس عليها[٣]. ويلاحظ أن أحمد شفيق أثناء زيارته لمعرض باريس الدولى لعام ١٨٨٩، قبل وداعه لفرنسا، التقى هناك بالأمير عباس حلمى نجل الخديو توفيق، وسار فى ركبه حتى فيينَّا ومنها إلى البندقية، مما سيكون له أثره فى علاقته بالأمير، عندما يتولى الخديوية فى يناير ١٨٩٢.. لقد عاد أحمد شفيق إلى مصر وقد اكتسب علمًا وثقافة وتجربة وخبرة، كما صار أكثر نضجًا واكتمالاً وثقة بنفسه، بل أكثر طموحًا واستعدادًا لتولى أرقى الوظائف.. وكان الخديو توفيق لا يزال فى سُدَّة الحكم، بلا سلطة تقريبًا، بعد أن سلبه إياها المعتمد السياسى البريطانى (اللورد كرومر)، والاحتلال جاثم على صدر البلاد التى ترزح تحت وطأة نظمه وسياسته..

وعندما تولى عباس حلمى الثانى عرش الخديوية، شهد بداية عهده مناخًا سياسيًا جديدًا، فقد كان الخديو الشاب الذى تعلم فى الغرب يود أن يكون حاكمًا ذا سلطة حقيقية، وليس كوالده خاضعًا للإنجليز، والمعروف أن بداية هذا العهد أيضًا شهدت علو الموجة الثانية من الحركة الوطنية المصرية، وهى الموجة التى أذكاها الخديو الشاب وبرز فيها مصطفى كامل ومحمد فريد ولطفى السيد وأضرابهم.

وكان أول عهد شفيق بالوظائف فى هذه المرحلة أن عُيِّن فور عودته من باريس سكرتيرًا خاصًا لناظر الخارجية (تيجران باشا).. وفى الوقت نفسه، كان دائم التردد على الخديو الذى عرض عليه أن ينضم إلى المعية، فقبل على الفور واختير لرئاسة قلم الترجمة بها فى ١٣ فبراير ١٨٩٢. ولما كان هذا الديوان مهمًا بالنسبة للخديو لمعرفة شئون مصر ومتابعة أحوالها، فقد عهد إلى أحمد شفيق

---

(٣) حول تجربته وحياته فى فرنسا راجع المصدر السابق، ص ٢٩١ ـ ٣٠٠.

بإعادة تنظيمه على أسس حديثة، فقام بالمهمة حيث قسم أعماله إلى ثلاثة دواوين: قلم الترجمة وكان برئاسته، والديوان التركى، والديوان العربى ثم الديوان الإفرنجى، مع تعيين (المسيو روليبه) الذى كان أستاذًا سابقًا لعباس فى فيينًا سكرتيرًا عامًا للديوان الخديوى، كما أحيل إلى المعاش عدد من الياوران، وتجدد قلم التشريفات بعناصر جديدة.

اضطلع أحمد شفيق بأعمال قلم الترجمة على نحو جيد ومنظم، وأتاح له ذلك أن يلتقى بالخديو دائمًا، حيث كان من مسئولياته إطلاعه يوميًا على البرقيات العمومية التى ترد عن أحوال مصر باللغتين الفرنسية والإنجليزية، وكذلك كل ما كان ينشر فى الصحف العربية والإفرنجية. وفى اعتقادنا، أن تمرسه بذلك ألهمه إعداده للحوليات السياسية التى صنفها ونشرها بعد ذلك، والتى ضمت آلاف البرقيات ونصوص المقالات وتقارير وكالات الأنباء المتعلقة بمصر وأوضاعها الداخلية وسياستها الخارجية..

وقد وقف أحمد شفيق معضدًا الخديو الشاب فى صراعه مع اللورد كرومر، خاصة عندما أقال الخديو وزارة مصطفى فهمى الخاضعة للإنجليز، ومن الملاحظ أن شفيق كان يأمل فى تعضيد فرنسا للخديو فى مواجهته للإنجليز، وكان على ثقة من تأثير الرأى العام الفرنسى والصحافة الفرنسية على موقف إنجلترا، وقد لعب شفيق دورًا فى هذا الاتجاه من خلال علاقاته وصداقاته لشخصيات فرنسية.. وعندما وقعت حادثة الحدود وكان شفيق ضمن حاشية الخديو عند زيارته للجيش المصرى على حدود مصر الجنوبية فى يناير ١٨٩٤ وانتقد وضع الجيش هناك، حمل كرومر علي الخديو واضطره إلى سحب انتقاداته، بينما أحجمت فرنسا عن التدخل واعتبرت أن الخديو تدخل فى مسألة عسكرية دون تروٍّ، والملفت أن أحمد شفيق، رغم ذلك، سعى إلى تجديد ثقة الخديو بفرنسا..!

ومع يأس الخديو من الصراع السياسى العلنى مع الإنجليز فى مصر بدأ يتجه، كما هو معروف، لتأييد العمل السرى فى الداخل والدعاية السياسية فى الخارج وكان أحمد شفيق يقف دائمًا إلى جانبه؛ مما جعله على دراية واسعة بنشاط الحركة الوطنية آنئذ. وقد اتفق الخديو مع مصطفى كامل فى أوائل ١٨٩٥ على تشكيل لجنة سرية من هؤلاء الشباب المثقفين ممن عرفوا بشعورهم الوطنى الفياض، وكان أحمد شفيق من بينهم، بالإضافة إلى عدد من القضاة، منهم إسماعيل شيمى ويوسف صديق ومحمد سالم..

وعندما بدأ مصطفى كامل نشاطه فى أوروبا كان أحمد شفيق حلقة الاتصال بينه وبين الخديو ليوقفه على سير الأمور.. كما كان له دوره فى التنظيم الوطنى داخل الجيش حين شكلت عقب حادثة الحدود جمعية سرية عام ١٨٩٤ نتيجة تذمر الضباط المصريين من سياسة الاحتلال، وكان أحمد شفيق أيضًا حلقة الاتصال بين الخديو وهذه الجمعية، التى كانت ترسل إليه تقاريرها وخطاباتها بشفرة خاصة اتفق أعضاؤها عليها مع أحمد شفيق[٤].

لقد ازدادت أهمية ومكانة أحمد شفيق حتى غدا المستشار المُطَّلع على بواطن الأمور، والسكرتير الخاص للخديو، وعندما تُوفى السكرتير الخاص للديوان الخديو (مسيو روليه) لم يجد الخديو خيرًا من أحمد شفيق ليحل محله، مما رفع من قدره ونفوذه بين الحاشية الخديوية.. وكان الخديو يوفده فى مهام دبلوماسية إلى كل من الآستانة وفيينًا وألمانيا وباريس، حتى لقد أنعم عليه السلطان عبد الحميد برتبة المتميز تقديرًا لمكانته وولائه.. يضاف إلى ذلك كله أن الخديو ازدادت ثقته به حتى صار يعهد إليه بحل كثير من مشاكله الخاصة، كما كان يوكل إليه حل الخلافات التى كانت تنشأ بين أفراد العائلة، كذلك أصبح يحيل إليه كل الأعمال والمخابرات التى تحدث بينه وبين النظار وغيرهم. ونتيجة

---

(٤) عبد العزيز رفاعى: أحمد شفيق المؤرخ، حياته وآثاره، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ١٩٦٥، ص ٢١ ـ ٣٢.

لزيادة خبرته وتمرسه أسند الخديو إليه كذلك أعمال الديوان التركى، ورئاسة الديوانين العربى والإفرنجى منذ أوائل يناير ١٩٠٥، ومن ثَم ازدادت مسئولياته وسلطاته على نحو كبير، حتى لقد غدا الرجل الأول فى الديوان، بعد الخديو بطبيعة الحال.

ورغم أن علاقة الشيخ محمد عبده مفتى البلاد لم تكن طيبة مع الخديو بسبب خلافهما المستمر بشأن الأوقاف وإصلاح الأزهر، كما هو معروف، إلا أن أحمد شفيق لم ينس فضل المفتى على حركة التجديد الإسلامى، حتى إنه سار فى جنازته عندما توفى، وتحمل غضب الخديو عباس، واستطاع معالجة ذلك بقدر من الحكمة.. يضاف إلى ذلك أنه كان يقدر مصطفى كامل ودوره فى الحركة الوطنية المصرية.. ورغم ابتعاد مصطفى عن الخديو وفتور العلاقة بينهما، فإن أحمد شفيق انتهز حادثة دنشواى وخلق منها مجالاً للجمع بين الصديقين.

والواقع أن شفيق خلال هذه المرحلة بلغ مكانة عالية أهّلته لأن يرشح لأعلى المناصب، ولأن يختاره مجلس إدارة الجامعة (الأهلية) ليكون وكيلاً لها بعد أن عين الأمير أحمد فؤاد رئيسًا لها عام ١٩٠٧. وعندما استقالت وزارة مصطفى فهمى (١٨٩٥ ـ ١٩٠٨) نتيجة لمرضه، وعهد الخديو إلى بطرس غالى بتأليف الوزارة الجديدة، طلب غالى من الخديو أن يوافق على تعيين أحمد شفيق وزيرًا للمالية، بدلاً من حسين فخرى الذى اعتذر عن عدم قبول المنصب، إلا أن الخديو فضل أن يبقى شفيق فى الديوان الذى لم يعد يستغنى عنه، وأمر بزيادة مرتبه أربعمائة جنيه فى السنة من وفورات الديوان الخديوى.

وفى مارس عام ١٩١٠، وافق الخديو على نقل أحمد شفيق مديرًا لديوان الأوقاف لإنقاذه بعد أن تدهورت أوضاعه المالية وأوشك على الإفلاس.. فحاول شفيق بث روح جديدة فى الديوان، ووضع له نظامًا جديدًا تتوزع فيه السلطات

والاختصاصات بين الموظفين على نحو أكثر انضباطًا ودقة، كما دأب على تفقّد منشآت الأوقاف بنفسه فى أنحاء البلاد، خاصة فى الصعيد والسودان، كذلك قام بتنظيم أبواب الميزانية المتعلقة بالمعاشات، حتى بدأ الديوان يسترد عافيته..

غير أن الخديو أراد أن يستغل وجود أحمد شفيق على رأس ديوان الأوقاف وطلب منه الموافقة على أن تشترى الأوقاف أرضًا فى "المطاعنة"، بولغ فى ثمنها ليحصل الخديو على سمسرة عالية فى الصفقة، لكن شفيق ألَّف لجنة لتقدير الثمن الحقيقى للأرض، وعندما رأى الخديو أن الصفقة ستتعثر، حاول إغراء شفيق بمنحة مالية، لكنه أبى، ثم لوح له بأن يجعله ناظرًا فى أقرب فرصة، غير أن شفيق استمر على موقفه، مما جعل الخديو يأمر بنقله رئيسًا لإدارة الأوقاف الخديوية عام ١٩١٢ لإصلاحها وإدخال النظم الحديثة عليها، فقبل المنصب الجديد مكرهًا، وكان واضحًا أن الخديو يريد إبعاده عن ديوان الأوقاف لتنفيذ صفقة أرض المطاعنة.

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى وعزلت بريطانيا الخديو عباس عن جكم مصر، راح أحمد شفيق يبحث لنفسه عن دور جديد، والمعروف أنه وقف إلى جانب الخديو فى محنته، سواء خلال وجوده فى الآستانة أو تنقلاته فى أوروبا، بحثًا عن وسيلة يستعيد بها عرش مصر، وقد نشط شفيق ليكسب للخديو مؤيدين وأنصارًا، خاصة فى تركيا وألمانيا، كما تولى تجميع المصريين فى العاصمة التركية حول الخديو للانتصار لقضيته.. ويلاحظ أن الخديو عباس أصدر أمره بتعيينه ناظرًا للديوان الخديوى فى ٢٩ أكتوبر عام ١٩١٧، حينما كان لا يزال يأمل فى استرداد عرشه فى مصر. وعندما أخذت تركيا تعد لحملتها لاستعادة مصر من الإنجليز، ساهم شفيق فى الإعداد لها، وتولى أمر الاتصالات بين المسئولين الأتراك وبين الخديو، كما نشط للعمل فى عواصم أوروبا للقيام بالمهام التى كلفه بها الخديو المعزول، بالإضافة إلى تنظيم المخابرات مع مصر،

بهدف إشعال ثورة عامة فيها تستمر حتى تصل الحملة التركية إليها.. كما قام بالمشاركة فى ترتيب إنشاء جمعية سرية فى الإسكندرية للتنسيق مع القوى المؤيدة لعودة الخديو فى الخارج..

غير أن تعثر هذه المحاولات، وتردد الخديو وضعفه، جعل شفيق يطلب إليه إعفاءه من خدمته، خاصة بعد أن عنَّفه الخديو ذات مرة بشكل اعتبره شفيق إهانة له، بيد أن الخديو أرسل إليه يطيب خاطره ويخبره بأنه لم يقصد إهانته، لكن العلاقة ما لبثت أن ساءت بين الرجلين، إلى درجة رأى معها شفيق الإصرار على استعفائه، فاستقال من خدمة الخديوية عام ١٩٢٠، تلك الخدمة التى بلغت نحو أربعين عامًا..

عاد أحمد شفيق إلى مصر فى أبريل عام ١٩٢١، فى الوقت الذى كانت تمر فيه البلاد بتداعيات ثورتها الوطنية عام ١٩١٩ وكان الوفد قد انقسم وانقسمت معه البلاد إلى سعديين وعدليين، كما هو معروف، ولما يشأ شفيق أن يورط نفسه فى ذلك، وإنما آثر الابتعاد ومتابعة الأحداث دون مشاركة فيها، حتى لا يظن أحد أنه يعمل لحساب الخديو عباس، خاصة وكان معروفًا لدى الجميع بأنه رجل الخديو السابق، غير أن ذلك لم يمنعه من أن يشارك مع عدد من الشخصيات فى محاولاتهم رأب الصدع بين الزعماء السياسيين..

وفى مذكراته عن عام ١٩٢٢ كتب أحمد شفيق أنه بدأ يتجه نحو الاشتغال بالصحافة منذ أواخر عام ١٩٢١، حين بدأ فى كتابة مقالات عن الأسرة العلوية فى صحيفة الليبرتيه، تلك المقالات التى أخذت تلفت أنظار الإنجليز والسراى، غير أن صاحب الصحيفة (ليون كاسترو) أخبره أن السراى تخشى أن يكون الغرض من المقالات عمل دعاية لعباس عندما تصل المقالات إلى عهده، فأجاب شفيق بأنه ينوى نشر كتاب محايد عنه "وإذا كنت قد خدمته هذه المدة الطويلة بنية صادقة، فذلك دين علىَّ لوالده توفيق رأيت أن أفيَه". ثم انقطع شفيق عن

التحرير فى هذه الصحيفة بعد كتابة خمس وثلاثين مقالة "تجنبًا للاحتكاك بالدوائر العليا التى كانت لا ترتاح لنشر مقالاتى".

ومن الثابت أن شفيقًا حاول أن ينخرط من جديد فى الحياة السياسية، من خلال عضويته فى البرلمان، لكنه لم ينجح فى ذلك، ففى مايو ١٩٢٣، والمصريون يستعدون لإقامة حياة برلمانية جديدة بعد صدور دستور ١٩٢٣، روى شفيق أنه وافق على أن يتقدم للترشيح على مذهب الوفد عن قسم الوايلى امتثالاً لطلب بعض كبراء منطقته، وأن لجنة الوفد الانتخابية فى مصر الجديدة اجتمعت وأيدت ترشيحه بالإجماع لأننى "مجرب وسوابقى حسنة ولى دراية بالتاريخ وأجيد اللغة الفرنسية"؛ غير أن الوفد قرر فى النهاية أنه سيرشحه لعضوية مجلس الشيوخ لأن الترشيحات لمجلس النواب قد انتهت. فعاد شفيق أدراجه مؤثرًا التفرغ لإخراج حوليات مصر السياسية ومذكراته، مما يتطلب منه أن يقف على الحياد وأن يتفرغ للحقيقة وحدها وألا ينغمس فى الحزبية، ولذا اختار مؤلفاته وعدل عن الترشيح[٥].

وفى غضون هذه الفترة مضى يستكمل كتابة مذكراته بحماسة بالغة حتى فرغ منها عام ١٩٢٣، والواقع أنه كان يكتب مذكراته هذه منذ بداية شبابه، وكان دائبًا على تدوينها بشكل مستمر، سواء كان مستقرًا فى مصر أو مغتربًا عنها فى أوروبا، حتى إن سنوات الحرب لم تمنعه من تسجيلها، فقد كان يحس فى كتابتها متعة وراحة خاصة، فضلاً عن إرضاء حسه التاريخى، معتمدًا على ثقافته السياسية والتاريخية، وعلى ما تحت يده من وثائق ومصادر ومعلومات أساسية، وبعد أن أتم كتابتها لم يشأ أن ينشرها فى حينها وإنما نشرها ابتداءً من عام ١٩٣٣. غير أنه شرع منذ عام ١٩٢٤ يكتب "حوليات مصر السياسية" ليخصص لكل عام (حَوْل) مجلدًا عن الفترة (١٩٢٤ ـ ١٩٣٠) بعد أن أعد تمهيدًا لها فى

---

(٥) أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن، الجزء الرابع (طبعة تاريخ المصريين المصورة، القاهرة ١٩٩٩، وهى تمثل الجزء الثالث من الأصل)، ص ٣١٢ ـ ٣١٣.

مجلدات ثلاثة غطت الفترة السابقة، وبشكل مركز منذ عهد الخديو عباس حلمى الثانى[٦].

وهكذا يلاحظ أنه خلال العشرينيات والثلاثينيات، وقد تجاوز الستين من عمره، بعد أن اعتزل العمل السياسى والإدارى تمامًا، شرع يشغل نفسه بإتمام مذكراته وكتابة حوليات مصر، والمشاركة فى بعض الأنشطة الثقافية والاجتماعية العامة. ففى عام ١٩٢٢ عندما تأسست "جمعية الرابطة الشرقية"، كان من كبار دعاتها للعمل على توثيق الروابط بين الأمم الشرقية لتنمية العلاقات بينها والنهوض بها وكان يأمل أن تصبح يومًا ما نواة لعصبة أمم شرقية، وقد انتُخب شفيق عضوًا فى مجلس إداراتها، كما كان مديرًا لمجلتها خلال ما تبقى من العشرينيات، حيث لم يدُم عمر هذه الرابطة طويلاً فقد انفرط عقدها عام ١٩٣١.

وقد أصدر شفيق "صحيفة الإعلانات" لتختص بشئون الاقتصاد والتجارة والمال منذ أواسط مارس ١٩٢٥ ولكنها لم تنجح ولم تلبث أن توقفت. "لأن أرباب الصناعات كانوا منغمسين فى الحركة الوطنية وكانت الروح السياسية سائدة على الجميع" فلم يحفل أحد بالشئون الاقتصادية. وكان لشفيق اهتمام واضح بقضايا التعليم حتى إنه شارك فى المؤتمر الذى عقدته نقابة المعلمين عام ١٩٢٥ واختير رئيسًا شرفيًا له، وخلاله أبدى آراء متقدمة فى شأن تعميم التعليم الأولى وجعله إجباريًا، كما كان من المحبذين للتعليم المشترك لما فيه من مزايا اجتماعية، والاهتمام بالتعليم الفنى الزراعى والصناعى. وكانت له محاولة فى تعليم اللغة العربية وتبسيط قواعدها للناشئين، وقيل إنه أعد كتابًا فى ذلك وإن حالت ظروفه دون إتمامه ونشره.

---

(٦) فى الجزء الأول من التمهيد خصص أحمد شفيق الباب الأول بفصوله الثلاثة الأولى لعهود محمد على وإسماعيل وتوفيق باختصار شديد (٢٠ صفحة)، ثم بدأ يدرس عهد عباس الثانى بالتفصيل، وبعد ذلك بدأ يسجل السنوات منذ عام ١٩١٥.

وخلال هذه الفترة نادى بعقد مؤتمرات ثقافية عربية بشكل دورى، وكان يدعو لتوحيد برامج التعليم فى البلاد العربية، وقد عرض هذه الأفكار على حاكمَى العراق والسعودية وبعض الشخصيات العربية عام ١٩٢٧ ولقيت استجابة واستحسانًا، جعله يقدم إلى رئيس الوزراء المصرى آنذاك (عبد الخالق ثروت) مذكرة فى نوفمبر فى نفس العام يقترح فيها عقد مؤتمر للثقافة العربية فى مصر بعد موافقة المسئولين العرب الذين اتصل بهم، غير أن استقالة الوزارة حالت دون ذلك، ولما عرض شفيق الفكرة على وزير المعارف فى الوزارة الجديدة، وهو أحمد لطفى السيد لم يجد عنده حماسة أو ميلاً للفكرة.

وكانت له آراء وإسهامات فى مجال الإصلاح الاجتماعى، خاصة خلال الثلاثينيات، أى فى العقد الأخير من عمره، نشر بشأنها عددًا من المقالات فى الصحف والمجلات التى عاصرها وخاصة الأهرام، تدور حول تقاليد المجتمع المصرى، فكتب عن الأفراح والأعياد والمناسبات وعن المآدب وتطور تقاليدها.. إلخ. والواقع، أن أحمد شفيق كشفت آراؤه فى الإصلاح الاجتماعى عن تأثر شخصيته العربية الإسلامية بالحضارة الغربية. وكان يدعو إلى الأخذ عن هذه الحضارة ما يتفق مع هذه الشخصية، فهو يرى ضرورة "المزج بين الحضارتين والأخذ مما فى كليهما من الفضائل.." وكان يؤمن بأن الغرب قد قطع أشواطًا بعيدة فى مضمار الحضارة والتقدم وأن على الشرق أن يأخذ عنه فضائل هذه الحضارة، وخاصة العلم والاقتصاد المتطور.. والكثير من الصفات التى جاء بها الشرع الشريف ولا تتنافر مع تقاليده[٧].

وربما كان آخر نشاط للرجل قد تمثل فى إعداد محاضرة عن يقظة الشعور القومى المصرى ليلقيها فى القاعة الشرقية بالجامعة الأمريكية عام ١٩٤٠، ألقاها محمد لطفى جمعة نيابة عنه. كما خص الأهرام بمقالة عن مصطفى

---

(٧) عبد العزيز رفاعى: المرجع السابق، ص ١٦٢ ـ ١٧٤.

كامل نشرها فى ١٥ مايو ١٩٤٠ بمناسبة إزاحة الستار عن تمثاله، تحدث فيها عن تاريخه وجهوده فى إيقاظ الشعور القومى لدى المصريين. وبعد أن أدى الرجل رسالته، وقد نيَّف على الثمانين، انتقل إلى جوار ربه فى أكتوبر ١٩٤٠ بعد أن خلف لنا تراثًا تاريخيًا ضخمًا يشكل مادة خصبة للتأريخ لمصر الحديثة والمعاصرة، وتاريخًا شخصيًا حافلاً، جديرًا بالمعرفة والدراسة والتأمل والاحتفاء به.

(ب) مؤلفاته وتصنيفاته

نود الإشارة إلى أن الإسهام الأساسى والمهم لأحمد شفيق تمثل فى عمليه الرئيسين، وهما "مذكراتى فى نصف قرن" و"حوليات مصر السياسية"، فإذا ذكر اسمه فإنه يقترن بأنه صاحب هذين المصدرين المهمين من مصادر تاريخ مصر الحديث والمعاصر، غير أن له ثلاثة أعمال أخرى، اثنان منها بالفرنسية والثالث باللغة العربية، ارتبط تأليفها بمناسبات معينة، كما أنها لم تلقَ اهتمامًا كبيرًا لبساطتها... وسوف نحاول هنا فى هذا الجزء من الدراسة أن نعرض لنتاج أحمد شفيق الفكرى فى سياقه التاريخى، وليس حسب أهميته، على أن نفرد لحوليات مصر السياسية (١٩٢٤ - ١٩٣٠) جزءًا خاصًا من هذه الدراسة.

ويأتى فى مقدمة مؤلفاته كتاب "الرق فى الإسلام" ذلك الكتاب صغير الحجم الذى ألفه بالفرنسية ونشره عام ١٨٩١، أى بعد عودته من باريس بنحو عامين، وقد ذكر لنا سبب تأليفه لهذا الكتاب بأنه كان قد استمع إلى محاضرة ألقاها (الكاردينال لافيجيرى) عن الرق فى كنيسة سان سولبيس فى باريس، أورد بها مزاعم بشأن موقف الإسلام من الرق، كشفت عن عدم معرفته لحقيقة هذا الموقف، مما حفز أحمد شفيق لأن يرد عليه بلغة قومه، ولذلك شرع منذ عام ١٨٩٠ يجمع مادة موضوعه، مستعينًا بالوثائق والمعلومات المودعة فى "قلم منع تجارة الرقيق" الذى وفر له مجموعة من الوثائق الرسمية التى تضمنتها المصادر الإنجليزية، فضلاً عن المصادر العربية.

ولم يكد شفيق ينتهى من ذلك حتى طلب إليه رئيس الجمعية الجغرافية (الدكتور أباتا) أن يلقى محاضرة بالجمعية، فوجدها فرصة لعرض دراسته عن الرق، وبالفعل ألقى الموضوع فى محاضرتين، فى ٢٩ نوفمبر و١٢ ديسمبر "وسط لفيف من عظماء الأجانب والوطنيين"[٨]. ولم يلبث أن نشرهما فى كُتَيّب فى العام التالى، باللغة الفرنسية، ثم ترجمه الدكتور أحمد زكى باشا إلى العربية ونشرت الترجمة عام ١٩٣٧.

ويبدأ هذا الكتاب بتمهيد عن نشأة الرق منذ ظهوره فى العالم القديم، ليتناول بعد ذلك الاسترقاق عند الشعوب القديمة وخاصة قدماء المصريين والهنود والآشوريين والصينيين، فاليونان والرومان، وانتقل المؤلف بعد ذلك إلى الحديث عن الرق فى العصور الوسطى، ثم العصر الحديث "سواء عند الديار النصرانية" أو عند "أهل الإسلام". وقد ركز شفيق على علاقة الإسلام بالرق وكيفية معاملته فى الشريعة الإسلامية، وخصص فصلاً عن الرق فى مصر من حيث العرف والأخلاق. ورغم أن مؤلفنا استفاد من المصادر التاريخية التى أتيحت له آنذاك، فضلاً عن القرآن الكريم وأحاديث النبى ﷺ والمأثور تاريخيًا، إلا أنه لم يوسع مجال مصادره، ولم يعالج موضوعه فى سياق علمى أعمق، ولعله قنع فى حينه بأن يكون الكتيب ردًا متعجلاً على محاضرة الكاردينال المشار إليها.

وفى عام ١٩٢٩، أصدر أحمد شفيق كتيبًا آخر عن قناة السويس دفعه إلى ذلك أن مشكلة القناة كانت دائمًا سببًا رئيسًا من أسباب فشل المفاوضات المصرية ـ البريطانية، حيث لم يتوصل الجانبان إلى تفاهم بشأنها. ومثل العمل السابق، كان هذا الكتاب نتاجًا لمحاضرة ألقاها شفيق فى نادى الرابطة الشرقية عام ١٩٢٦ أوضح فيها تطور المشكلة تاريخيًا ووضعها الجغرافى، ثم أعدها لتنشر فى كتيب استجابة لطلب بعض الحاضرين، ونشره بالفعل فى الوقت الذى

(٨) أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن، جـ (١)، ص ٥١٠ ـ ٥١١ (كما ترجم إلى التركية بمعرفة أحمد جودت بك صاحب جريدة إقدام).

كانت فيه وزارة محمد محمود "وزارة اليد الحديدية" تتفاوض مع بريطانيا، فى تلك الجولة التى عرفت باسم (مفاوضات محمد محمود ـ هندرسن) فى يوليو ١٩٢٩.

وقد وفر هذا الكتاب الصغير فى حينه معرفة تاريخية مركزة للمشكلة، فقد عرض المؤلف من خلاله محاولات حفر القناة منذ العصرين القديم والوسيط، مستفيدًا من بعض المصادر الإسلامية وكتاب تقويم البلدان، ثم انتقل إلى القرن التاسع عشر، مركزًا على عهد محمد سعيد باشا (١٨٥٤ ـ ١٨٦٣) حيث بدأ حفر القناة، وتابع عملية إتمامها وافتتاحها فى عهد الخديو إسماعيل عام ١٨٦٩، كما أوضح الظروف التى بيعت فيها أسهم مصر فى القناة للإنجليز عام ١٨٧٥، والواقع أن شفيق كانت نظرته للمشروع تتصب، دونما نقد أو تمحيص، على اعتبار أن القناة واحدة من أهم منجزات القرن التاسع عشر فى مصر، ومن ثَم لم يحفل بدراسة تأثيرها على أوضاع مصر السياسية والاقتصادية وأزمتها المالية وازدياد أطماع بريطانيا الاستعمارية فى مصر، واتخاذ القناة ذريعة لاستمرار احتلالها باعتبارها ضمانة أساسية لسلامة مواصلات إمبراطوريتها الاستعمارية.

وفى عام ١٩٣١، نشر أحمد شفيق كتابًا بالفرنسية عنوانه L'Egypte Moderne et ses influences etrangeres، "مصر الحديثة ونفوذ الأجنبى فيها" فى نحو مائتى صفحة لم يقدر له أن يترجم إلى العربية حتى الآن. وعمومًا يسجل هذا الكتاب تاريخًا سياسيًا سرديًا ملخصًا لمصر خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، مركزًا على نشأة الامتيازات الأجنبية فيها وتطورها وتأثيرها على أحداث التاريخ المصرى الأساسية وعلاقة مصر بكل من بريطانيا وتركيا. وقد يرجع تلخيصه للأحداث وتجاوز بعض الموضوعات أنه كان يخاطب به الفرنسيين والأوروبيين بشكل عام، ممن لديهم الكثير من المعرفة التاريخية عن مصر والمصريين، مركزًا على تأثير امتيازات الأجانب على بلاده، كما أنه أراد أن

يوضح لقرائه وجهة نظره تجاه التدخل الأجنبى فى مصر وتأثيره عليها فى العصر الحديث.. وربما لم يهتم بترجمته إلى العربية باعتباره قد دوَّن الكثير من الوقائع والمعلومات فى مذكراته عن الفترة التى عاصرها. وجاءت أحكامه وآراؤه عن عرابى وسعد زغلول متأثرة بنزعته المعتدلة والمحافظة التى لا تتفق مع النزعة الثورية التحريرية(٩)؛ فضلاً عن تجاوزه عن التحليل والعمق المفترض فى الأبحاث التاريخية.

* * *

مذكراتى فى نصف قرن:

بغض النظر عن الفروق بين اليوميات والمذكرات والذكريات والسيَر الذاتية، التى يكتبها أصحابها، نود الإشارة إلى أن أحمد شفيق باشا لم يكن أول من عُنى بكتابة مذكراته فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، فقد سجل الجبرتى يومياته وأحداث وأخبار عصره، كما هو معروف، كما سجل قادة الثورة العرابية وزعماؤها مذكراتهم عنها فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وفى هذا المجال تبرز مذكرات عرابى "كشف الستار.." ومذكرات عبد الله النديم "كان ويكون" ومذكراته السياسية، كما سجل الإمام محمد عبده مذكراته عن الثورة، كذلك كتب محمود فهمى بعضًا من مذكراته حول نفس الموضوع فى كتابه "البحر الزاخر..". وكانوا فيما سجلوا ونشروا يستهدفون توضيح موقفهم من الثورة وإثبات دورهم فيها، من وجهة نظرهم، وربما لشغل فراغهم وهم فى المنفى، الذى أتاح لهم استحضار الأحداث التى شاركوا فيها وعاصروها عن قرب قبل أن يطويها النسيان.

وفى مقدمته للجزء الأول من مذكراته فى نصف قرن أفصح أحمد شفيق عن أهمية كتابة المذكرات، فذكر أن الغربيين قدروها واعتبروها فرضًا على الجيل

(٩) عبد العزيز رفاعى: المرجع السابق، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

القائم نحو الأجيال المقبلة، كما أنها تمثل مصدرًا مهمًا لتدوين التاريخ، وجزءًا متممًا له، وكان يرى أن صاحبها يسجل فيها الحوادث فى سيرها الطبيعى، كما وقعت وشوهدت دون رأى أو تعليق خاص ودون شهوة أو غاية شخصية، فإذا انقضى عهد تسجيلها، ألفى التاريخ الحق فى هذه المذكرات مادة نفيسة تؤمن شواهدها ودلائلها، وأمكن استخراج الحوادث من بطونها غضة نقية من شوائب الهوى والغرض..

لقد هيأت له نشأته أن يكون قريبًا من ولى الأمر فى البلاد، وأتاحت له ـ حسب تعبيره ـ "أن أكون موضع عطف خديوى (توفيق) ثم موضع ثقة خديوى (عباس الثانى) وأن أقف على مجرى الحوادث ومصادرها ومبعث أطوارها وتقلباتها، متدرجًا فى ذلك من عهد الفتوة إلى عهد الكهولة.. واستطعت أن استخلص منها صحفًا جلية فى شئون مصر وأحوالها". ولم يدَّع شفيق أنه قدم بمذكراته مادة كافية لصوغ تاريخ مصر الحديث، فثمة مدونات ووثائق رسمية ومذكرات لرجال قاموا بأدوار خطيرة وكتبوا مذكرات، ومن ثَم فهو يقدم بمذكراته مادة جديدة "تحرى فى تدوينها ما وسعه من الدقة والتحقيق والصدق". كما أنه لم يدَّع العصمة من الخطأ، فقد يتبين المؤرخ، عند مطابقة ما أورده مع روايات ووثائق أخرى أن ثمة اختلافًا بشأن واقعة معينة، ويلتمس شفيق لنفسه العذر "بإخلاصه فى تدوينها وبراءته من كل غاية خاصة فى تسجيلها".

ولما كانت العادة قد جرت بأن تنشر المذكرات بعد وفاة صاحبها، فإنه آثر نشرها فى حياته حتى لا تضيع أو تنشر مبتورة بعد وفاته، كما يرى أن ما ورد بها من حديث يتعلق بشخصيات ما زالت على قيد الحياة يتيح مجالاً للفحص والنقد، وأن من الشجاعة الأدبية أن تنشر فى حياته ليتحمل تبعة كل ما سجل فيها من أحداث ومعلومات[١٠].

---

(١٠) أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن، جـ (١)، ص ١ ـ ٢.

لقد سلك شفيق مسلك المعاصرين القريبين من صنع الأحداث ومن يقومون بدور فى الشأن العام فى الدول المتحضرة، حين يدونون مذكراتهم لنشرها على الناس، يروون فيها من الأسرار ما يجلو غوامض الأحداث، ويلقون الضوء على أمور لا يصدق الحكم عليها إلا بعد معرفة هذه الأسرار(١١).. فتشكل مادة خصبة للمؤرخين.. يستعينون بها فى دراسة موضوعاتهم، وهو بذلك لم يزعم أنه يكتب تاريخًا، أو حتى شهادات غير قابلة للنقد والمراجعة.

لقد كان أحمد شفيق يشعر منذ حداثته بشغف إلى تدوين مذكرات يومية عن نفسه وأحواله ودراسته، وعما يشاهده ويدركه، وقد فعل ذلك استجابة لهوى فطرى يميل به إلى حب التاريخ، وقد أشرنا إلى أنه كان مأخوذًا بتاريخ الجبرتى، يتمنى أن يحذو حذوه، ثم جاء اشتغاله بالقصر الخديوى فى مطلع شبابه، ليجعله قرب "مطبخ" الأحداث، متصلاً بالأوساط السياسية، مما شجعه على أن يسجل ما يعرض له أو يسمعه ويعلمه من الأسرار والأحداث والتدابير والوقائع. ثم جاءت فترة دراسته للعلوم السياسية والقانونية فى فرنسا، وهى علوم مرتبطة بالتاريخ ارتباطًا وثيقًا، لتعمق من وعيه وتفتح أمامه آفاقًا أرحب للمعرفة وفنون الكتابة ومناهجها، وليكتسب نضجًا وخبرة فى الدقة والملاحظة والفهم، مما حفز ميله إلى التدوين والاستمرار فى كتابة المذكرات..

وعندما عاد إلى الديوان فى بداية التسعينيات من القرن التاسع عشر، كرست طبيعة عمله الجديدة من شخصيته كمؤرخ، فزادت من خبراته فى جمع المادة المتعلقة بمصر وحاكمها من الصحف والمجلات، وتسجيلها وتنظيمها، وترتيب الأحداث والوقائع لعرضها على الخديو، وانعكست آثار ذلك على مذكراته، فازدادت قيمتها وأهميتها، خاصة وأنه عاصر فترة دقيقة من تاريخ مصر، كان فيها قريبًا من حاكم البلاد، وموضع عطفه وثقته.. وهكذا تضافرت العوامل

---

(١١) محمد حسين هيكل: راجع مقدمته للقسم الأول من الجزء الثانى من مذكراتى فى نصف قرن.

السابقة، إلى جانب ميله الفطرى، إلى الاستمرار فى تدوين المذكرات، ليترك للمشتغلين بالبحث فى التاريخ سجلاً حافلاً لمجرى الحوادث والشئون التى عاصرها لنصف قرن.

وكان شفيق حريصًا على كتابة المذكرات ونقلها معه فى كل مكان يسافر إليه خوفًا عليها من الضياع أو ضنًا بها عن أن تقع فى يد أحد، وقد تعرض لفقدان بعض هذه المذكرات أثناء الحرب العالمية الأولى، عندما فُتش منزله وهو مبعد فى أوروبا، كما فقد بعضها فى ظروف أخرى[١٢].. وقد ذكر شفيق فى نهاية عرضه لحوادث عام ١٩١٨ أن هذه المذكرات وقعت فى يد الخديو عباس (المعزول) الذى قرأها وتساءل لماذا يكتب شفيق كل ما يسمعه أو يعلمه؟ ثم نبَّه شفيق إلى خطورة ترك مذكرات كهذه يطَّلع عليها الآخرون، ونتج عن ذلك أن الخديو أصبح متحفظًا تجاه شفيق، الذى لاحظ أنه أصبح يكتم عنه كثيرًا من الأخبار والأسرار حتى لا يدونها فى مذكراته[١٣]! ورغم هذا لم يتوقف مؤرخنا عن كتابة مذكراته بعيدًا عن أعين الخديو.. واحتفظ بها ولم ينشرها إلا حين واتته الظروف الملائمة لذلك.

وقد أشار أحمد شفيق فيما بعد فى كتابه "أعمالى بعد مذكراتى" إلى أنه تعاقد مع الأهرام فى بداية عام ١٩٢٧ على نشر جزء من مذكراته عن "سمو الخديو السابق عباس حلمى الثانى والحرب العظمى"، وأنه قد نشرت بالفعل عدة فصول ابتداء من ٤ مارس وكانت خاصة بموقف رشدى باشا عند إعلان الحرب العظمى فأحدث نشرها دويًا عظيمًا فى الأوساط السياسية، وتوقف الأهرام عن النشر بعد أن نشرت المذكرات الخاصة بالنصف الثانى من سنة ١٩١٤ وذلك لتدخل الجهات التى يهمها عدم نشر هذه المذكرات.

---

(١٢) راجع الجزء الأول من المذكرات، ص ٢٠.
(١٣) أحمد شفيق: مذكراتى، جـ (٤)، ص ٢٥٥.

وعندما قرر نشرها منذ عام ١٩٣٤، بعد أن أتم إصدار "حوليات مصر السياسية"، كان يشعر بالقلق والخوف من آثار ذلك، فقد ذكر أنه عندما نشر الجزء الأول، وفيه تحليل لشخصية الخديو إسماعيل وبعض الأخبار التى عرفها عنه، وكان ذلك فى فترة تضييق الحريات العامة، وأولها حرية النشر، فى عهد نظام إسماعيل صدقى (٣٠ ـ ١٩٣٤) الذى سن قانونًا استثنائيًا للصحافة والنشر ـ كان مؤرخنا يخشى أن يقع لهذا الجزء ما لا تحمد عقباه، لكنه مر بسلام، وعندما صدر الجزء الثانى عام ١٩٣٦ عاود الخوف والقلق مؤرخنا، مما جعله يحذف منه بعض المادة التى احتواها، ولكنه عندما نشر الجزء الثالث والأخير فى عام ١٩٣٧ "فى عهد مليكنا المعظم فاروق الأول: عهد الحرية والاستقلال" ضمَّنه ما كان قد حذفه من الجزء الثانى[١٤].. مما يعنى أنه لم يحذف من مذكراته المدونة شيئًا.

لكن ثمة روايات أخرى تفيد بأنه كان يقرأ بعض مذكراته قبل نشرها على بعض أصدقائه ومعاونيه وأنهم كانوا يشيرون عليه بحذف بعض نصوصها.. فقد ذكر الدكتور منصور فهمى فى تقديمه لكتابه "أعمالى بعد مذكراتى" أنه قرأ له بعضًا مما كتبه عن صلته بالخديو عباس حلمى "ورأيت بعد أن قرأتها أن أرجح له الاستغناء عن بعض ما جاء فيها لقلة فائدته للتاريخ وحرصًا على ما ينسجم ذكره من حرمة للمكانات العالية التى نعم المرحوم (شفيق) بعطفها حينًا من الدهر.. فأجابنى إلى ما أردت حذفه، لأنه كان يؤثر الحسنى ويذكر الجميل ويذعن للحق"[١٥].

وفى مقال رَثَى فيه سيد قطب "أحمد شفيق مؤرخ مصر الحديثة" عقب وفاته، ذكر فيه أنه قضى اثنى عشر عامًا فى صحبة أحمد شفيق وكنت أراجعه فى خبر أو حادثة دوَّنها فى مذكراته الخطية، مما تحُول القيود الاجتماعية أو

(١٤) نفس المصدر، ص ٣٥٠.
(١٥) أحمد شفيق: أعمالى بعد مذكراتى، مطبعة مصر، ١٩٤١، ص ٣ ـ ٤ عن مقدمة د. منصور فهمى.

القانونية دون تسجيله أو طبعه فى الوقت الحاضر، عندئذ كنت ألمح على أسارير وجهه ونبرة حديثه مقدار الألم الذى يخالجه لبتر ذلك الخبر أو تلك الحادثة من المذكرات المطبوعة"[١٦].

وقد أضاف سيد قطب أنه كان يعاونه فى تنسيق وتبويب المذكرات، ويبدى رأيه على نحو ما رأينا.. كما قدم شفيق شكرًا خاصًا للأمير عمر طوسون لما أبداه من ملاحظات مهمة على هذه المذكرات قبل نشرها. كذلك قدم الشكر للدكتور محمد عبد الله عنان تقديرًا لدوره فى تنسيق هذه المذكرات[١٧].

وإذا أجلنا النظر فى هذه المذكرات بشكل عام سنلاحظ أنها تتناول، كما وصفها أحمد شفيق، نصف قرن من تاريخ مصر وهى الفترة الواقعة بين عامىْ ١٨٧٣ و١٩٢٣، وإن بدأ نشرها منذ عام ١٩٣٤، ليصدر الجزء الثالث والأخير منها عام ١٩٣٧ بعد أن حاول نشر أجزاء منها مسلسلة فى الأهرام عام ١٩٢٧ ولكن تدخلت جهات عليا لإيقاف النشر. وقد نشرها فى ثلاثة أجزاء ضمت فى أربعة مجلدات، وتقع فى نحو ١٧٤٠ صفحة من القطع المتوسط، بخلاف المقدمات وفهارس الموضوعات والصور وكشافات الأعلام[١٨].

وسنلاحظ كذلك أن معظم هذه المذكرات تناولت حكم الخديو عباس حلمى الثانى (١٨٩٢ ـ ١٩١٤) وفترة كبيرة من حياته ونشاطه بعد عزله من مصر (١٩١٤ ـ ١٩٢٣)، وقد صدق عباس العقاد حين ذكر "لا نظن أن كتابًا من الكتب يعرض لنا صّورة نفسية لعباس الثانى أوضح ولا أوفى من صورته فى هذا

---

(١٦) راجع مقال سيد قطب بالأهرام فى ١٩ أكتوبر ١٩٤١، وكذلك نشر فى أعمالى بعد مذكراتى، ص٤٤٠ ـ ٤٤١.

(١٧) أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن، جـ (٢)، القسم الثانى (الجزء الثالث فى طبعة تاريخ المصريين المصورة ١٩٩٨)، ص ٤٤٨.

(١٨) يلاحظ أن الطبعة الأولى تضم ثلاثة أجزاء، وقد صدر الجزء الثانى فى قسمين، وعندما أعيد نشرها مصورة فى سلسلة تاريخ المصريين عن الهيئة المصرية العامة للكتاب بين عامى (١٩٩٤ ـ ١٩٩٩) صدرت فى أربعة أجزاء.

الكتاب"[19]. فقد سجل كاتبنا تاريخًا مفصلاً لحكم عباس فى الجزء الثانى بقسميه، حين كان شفيق فى قمة مناصبه ونفوذه رئيسًا للديوان الخديوى، كما جاء معظم الجزء الثالث عن نشاط عباس فى الآستانة ودول أوروبا ومحاولاته العودة إلى حكم مصر، وشفيق إلى جواره يعاونه ويسجل ويكتب، حتى استقال من خدمته وافترق عنه وعاد إلى مصر عام ١٩٢١، فى الوقت الذى كانت مصر تستعد لتبدأ عهدًا جديدًا بدأ بتصريح بريطانى فى فبراير ١٩٢٢، اعترف لها باستقلال منقوص وأتيحت لها حياة دستورية ونيابية جديدة بصدور دستور ١٩٢٣. ذلك العهد الذى وجد فيه أحمد شفيق نفسه بعيدًا عن مركز السلطة أو الوظائف العامة، وقرر أن يتفرغ لإصدار حوليات مصر السياسية، بعد أن رأى أن ينقطع عن العمل بالصحافة خشية اتهامه بالدعاية لعباس، وبعد فشل محاولة الانخراط فى الحياة السياسية بعد أن رأى عدم حماسة الوفد لترشيحه لعضوية مجلس النواب عام ١٩٢٣.

* * *

أما الجزء الأول من المذكرات الذى قسم إلى أبواب وفصول، فقد تناول مرحلة من عهد الخديو إسماعيل تبدأ من عام ١٨٧٣، ثم عهد الخديو توفيق كاملاً حتى وفاته فى بداية عام ١٨٩٢. وقد ذكر أنه لم يدرك من عهد إسماعيل سوى هذه المرحلة الأخيرة، ورغم أنه قيد عن أطوارها وحوادثها مذكرات مستفيضة، إلا أنه فقد جزءًا من هذه المذكرات أثناء الحرب الأولى وهو بعيد عن منزله، ولذلك فإنه اكتفى بسرد ما احتفظت به ذاكرته منها، مسترشدًا فى ضبطها وربطها بما بقى لديه من هذه المذكرات[20].

لقد غطى حديثه عن عهد إسماعيل وتوفيق الباب الأول من الجزء الأول والذى يقارب نصف حجم هذا الجزء تقريبًا، لذلك جاء تناوله لعهدهما

(١٩) راجع تقديم عباس العقاد للجزء الثانى من المذكرات، ص ٧.

(٢٠) أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن، جـ (١)، ص٢٠.

مختصرًا، كما تناول أكثر المسائل تناولاً موجزًا لأنه كان يومئذ فى أول شبابه وأول اشتغاله موظفًا بالمعية الخديوية، ورغم أنه كان قريبًا من الخديو توفيق خلال أحداث الثورة العرابية، إلا أنه لم يكن له من التأثير فى الحوادث ما أصبح له فيما بعد، عندما اكتسب ثقته، ثم ثقة عباس فيما بعد[٢١].

وفى تاريخه لهذه المرحلة من عهد إسماعيل تحدث عن طموحاته وإسرافه وبذخه، كما عرض إصلاحاته الإدارية والنيابية، وتفاقم الأزمة المالية والتدخلات الدولية وعزل الخديو، كما سجل فصلين شائقين عن الحياة الاجتماعية فى مصر وحياة القصور خلال هذا العهد، لينتقل إلى عهد توفيق بتفصيلات أكثر، ويفسح فصولاً مهمة للثورة العرابية والاحتلال البريطانى ثم تصفية الثورة، ووضع الاحتلال لأسس سياسته فى وادى النيل. ومن الطبيعى أن يميل شفيق - رجل المعية - إلى تبرير سياسات ومواقف توفيق، وأن يشيد بما اعتبره إصلاحات إدارية ومالية، وأن يصف سياسته بأنها لم تكن استبدادية، وتميزه بخليقة "الديمقراطية الدمثة، إذ كان يجالس حاشيته فيتخذ منها بطانته وأصدقاءه .." ومع أن شفيق سجل أن سياسته لم تكن دستورية بدليل استقالة نظارة شريف باشا بسبب آرائها الدستورية التى لم يوافق توفيق عليها .. إلا أنه برر انحيازه إلى الإنجليز لإخماد الثورة بأنه شعر بالقلق عندما أراد عرابى الإيقاع به ليقتله أو يعزله، ولذلك لجأ إلى إنجلترا لإخماد الثورة وساعدها على ذلك..

أما فى الجزء الثانى بقسميه - الأول والثانى - والذى اتبع فيه طريقة الحوليات، فقد تناول فيه أحمد شفيق تسجيل الحوادث كما وقعت، بعد أن حاز مكانة مرموقة فى معية الخديو وحاز ثقة الأمير الشاب عباس حلمى الذى تولى أعباء الحكم فى مصر التى آل الأمر فيها إلى الإنجليز، ولم يكن مدينًا للإنجليز، مثل والده توفيق، الذى سلك تجاه الإنجليز سياسة استسلام مطلقة، بررها

---

(٢١) راجع مقدمة الدكتور محمد حسين هيكل للقسم الأول من الجزء الثانى من مذكراتى فى نصف قرن.

صاحب المذكرات بما كان لإنجلترا من فضل فى حماية وتوطيد مركزه خلال أحداث الثورة العرابية، أما عباس فكان يشعر بأن له حقوقًا وأن لمصر حقوقًا يجب أن تصان جميعًا.. لقد تابع شفيق ذلك ودون مذكراته عما ما وقع تحت سمعه وبصره، وما قام به هو نفسه من أدوار ومهام اقتضاها مركزه داخل القصر، وما عرفه بحكم هذا المركز، وما تحدثت به صحف هذا العصر بشأنها، ليضع أمام القراء صورة من كل حادث كما رآه الناس يوم وقع، دون أن يربطه بالسياسة العامة، فتلك مهمة المؤرخين، متى آن لتاريخ هذه الفترة من حياة مصر أن يكتب(٢٢)..

ويجد قارئ المذكرات صورة من صور تفكير القصر وأهله فى هذا الزمن، مما يعينه على فهم جانب من جوانب الحياة فى مصر.. كما جلت هذه المذكرات الكثير من أحداث السياسة الخطيرة فى هذه الفترة من حياة مصر السياسية، كالصراع بين كرومر وعباس، وبين هذا وبين كتشنر، وأثر ذلك على تشكيل النظارات وبقائها وعزلها، وعلاقات القصر الخديوى بقصر السلطان فى الآستانة، تلك العلاقات التى كان لشفيق حظ وافر من المشاركة فيها.. كذلك تكشف مذكرات هذا الجزء الكثير من الأسرار التى لم تكن معروفة إلا للخاصة آنذاك، وخاصة النشاط السياسى والاجتماعى للحركة الوطنية، خاصة ما سجل بشأن دور مصطفى كامل وعلاقته بالخديو، ودور الإمام محمد عبده واتجاهاته وموقف الخديو منه.

وفى القسم الثانى من هذ الجزء سجل وقائع أزمة طابا وحادثة دنشواى عام ١٩٠٦، وإنشاء الجامعة الأهلية وترشيح الأمير أحمد فؤاد رئيسًا لها، وانتخاب مجلس الإدارة لأحمد شفيق وكيلاً لها، ثم ظهور الأحزاب المصرية عام (١٩٠٧)، وتولية جورست وسياسة الوفاق مع الخديو، وتصاعد المعارضة الوطنية.

---

(٢٢) نفس المقدمة السابقة.

ومطالبها الدستورية، وموقف مصر والمصريين من أزمات وحروب الدولة العثمانية، وإنشاء الجمعية التشريعية.. حتى قيام الحرب العظمى وعزل الخديو عباس عام ١٩١٤، وتفاصيل الحملة التركية على مصر وما أحاط بها من أسباب الفشل، سواء بسبب الدسائس الشخصية أو بسبب المآرب السياسية..

أما الجزء الثالث والأخير الذى يبدأ بعام ١٩١٥، فقد أعاد الحديث لكن بالتفصيل عن الأسرار والترتيبات الخاصة بإرسال الحملة التركية على مصر، حتى فشل هذه الحملة، ونشاط الخديو المخلوع للاتصال بإمبراطور ألمانيا، وكذلك تنظيم مخابرات مع عناصر مصرية موالية لتدبير قيام ثورة ضد الإنجليز بمساعدة الألمان، والتخطيط لإنشاء صحيفة وتشكيل جمعية سرية تتولى متابعة هذه الثورة، التى تستمر حتى انتصار الحملة التركية.. كما تحدث عن صلات الخديو بالمصريين المقيمين فى الخارج، ومخابراته مع الإنجليز ومناوراته، وتأثير ذلك على حلفائه وتدخل شفيق لاستعادة ثقة الأتراك بعباس .. كما تضمن معلومات عن علاقة الخديو برجال الحزب الوطنى فى أوروبا وخاصة الشيخ عبد العزيز جاويش..

ولم يكتب شفيق شيئًا عن ثورة ١٩١٩ لأنه لم يكن على صلة وثيقة بأخبار مصر حينئذ، غير أنه أفاد بأنه كان قد أرسل رسالة من بودابست إلى الأمير محمد على الذى كان يقيم بسويسرا فى ٢٨ ديسمبر ١٩١٨، يقترح ضم صوته وصوت المصريين المقيمين معه ضمن برقيات ترسل إلى الرئيس ويلسون يطالبون فيها باستقلال مصر، غير أن الأمير أخبره بأنه لا يعلم شيئًا عن هذه الحركة.. كما نشر فى هذا الجزء مراسلات دارت بينه وبين سعد زغلول فى ديسمبر ١٩١٩ ـ عندما كان فى باريس ـ طلب فيها شفيق ضم صوته إلى أصوات سعد وإخوانه بشأن مطالب الوطن متمنيًا للوفد النجاح فى مسعاه، كما اقترح شفيق على سعد القيام بأمرين: أولهما إنشاء جريدة مصرية فى بلد أوروبى محايد تعبر عن الآمال الوطنية وتدافع عن حقوق مصر المغتصبة، وثانيهما السعى لاستمالة

الباب العالى لأن يعلن فى مذكرته التى سيقدمها بطلباته إلى مؤتمر الصلح تنازله عن سيادته على مصر لمصر نفسها "مما يفيدنا أدبيًا ويساعدنا فى طلباتنا" وأبدى استعداده لمخاطبة من يقوم بهذا المسعى.. إلخ. ورد سعد بأنهم جادون فى بحث موضوع الجريدة، أما مسألة تركيا فلا يرى الوفد لها فائدة "لأننا أعلنَّا من بدء نهضتنا الحالية أن علاقتنا بتركيا انقطعت وأصبحنا مستقلين عنها، كما أن الإنجليز صرحوا بأنهم لا يرون لتركيا حقًا على مصر"[٢٣].

وما بقى من مذكرات هذا الفصل تناول استقالته من خدمة الخديو وتصفية الحاشية وعودته إلى مصر، وكتابة رأيه فى مشروع ملنر والاتفاق بين مصر وإنجلترا ورؤيته الخاصة لإصلاح أوضاع مصر الداخلية، بالإضافة إلى الحديث عن تصريح فبراير والأوضاع السياسية، مع إضافة ملحق عن جمعية الرابطة الشرقية ونشاطها ودوره فيها. وقد ختم هذا الجزء، والمذكرات كلها بتحليل لشخصية الخديو عباس، انطلق فيه على سجيته، خاصة وأنه نشره فى عهد فاروق، وبعد أن ساءت علاقته بالخديو مما اضطره إلى الاستقالة من خدمته وعدم تسديد الخديو لبقية مستحقات أحمد شفيق المالية، بعد أن أنفق من ماله الخاص لسد بعض النفقات فى ظروف حرجة بأمر الخديو أو بسببه..

فذكر شفيق أن الخديو عندما اعتلى العرش كان من المنبهات القوية للروح القومية فى مصر، إذ وجد الشعب فيه رمزًا لمقاومة النفوذ الإنجليزى، وأكد على دوره فى معونة مصطفى كامل وتشكيل جمعية سرية من بعض الشباب الذين درسوا فى أوروبا وبعض الفرنسيين للعمل على تحرير مصر، وأضاف: ورغم أنه كان يصرح بأنه راغب فى سَنِّ دستور للبلاد إلا أنه كان يبدى نفورًا من أعمال قانونية تتعارض مع رغباته الشخصية، يظهر ذلك من تأييده لبعث قانون المطبوعات لعام ١٨٨١، لأن الصحف انتقدته بشدة، كما ذكر أنه عندما أدرك ألا

---

(٢٣) أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن، جـ (٣)، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٩ (مخابراته مع سعد زغلول فى باريس).

فائدة من الاصطدام بالإنجليز، جنح إلى الاهتمام بمنافعه الشخصية وسعى لتكوين ثروة كبيرة بشتى الوسائل وتاجر فى الرتب والنياشين والأوقاف والمناصب الكبيرة، وكان كثير التردد ولم يكن يكتم السر أو يقبل النصائح(٢٤).

* * *

أعمالى بعد مذكراتى:

وقبل وفاة أحمد شفيق فى مارس عام ١٩٤٠ كان قد ترك كتابات متفرقة فى موضوعات لم يَفِها حقها من الكتابة والنشر سواء فى مذكراته أو حوليات مصر السياسية، ورأى أبناؤه أن ينشروها عقب وفاته استكمالاً لجهوده وتكريمًا له، فصدرت عام ١٩٤١ بمقدمة لصديقه الدكتور منصور فهمى، وقد اتخذت طابع الموضوعات المستقلة - لا الحوليات - من هذه الموضوعات تطور المفاوضات المصرية - البريطانية منذ مفاوضات سعد زغلول مع ملنر عام ١٩٢٠ حتى توقيع معاهدة ١٩٣٦ وتعليقاته عليها، وموضوع علاقاته مع السراى فى عهد الملك فؤاد وما أدركه من عهد فاروق مركزًا على الأفراح الملكية، وعرض مهرجان تكريم أحمد شوقى من شعراء الشرق عام ١٩٢٧، كما تناول آراءه فى التعليم فى مصر وتوحيد برامج التعليم فى البلاد العربية، وقضية تبسيط اللغة العربية نحوًا وصرفًا وإملاءً، كما عرض لبعض الموضوعات الفكرية والاجتماعية منها قضية كتاب "الإسلام وأصول الحكم" وذكرياته بشأنها، وكذلك تسجيله لكثير من المناسبات والاحتفالات وكذلك ذكرياته عن بعض المؤتمرات الدولية.

ومن الموضوعات المهمة التى احتواها هذا العمل كذلك حديثه عن يقظة الشعور القومى وعلاقته بالأحزاب والصحافة فى مصر منذ القرن التاسع عشر حتى معاهدة ١٩٣٦، وهو موضوع كان قد أعده كفصل لكتاب اقترح تأليفه أستاذ أمريكى يدعى (هالفورد هوسكنز) لإعطاء الأمريكيين فكرة صحيحة عن "مصر

(٢٤) نفس المصدر، ص ٢٤٥ - ٢٥٠.

الحديثة "، ورغم أن ظروف الأستاذ هوسكنز حالت دون تنفيذ الكتاب، فقد أعد مؤرخنا هذا الفصل ونشره فى كتابه هذا "أعمالى بعد مذكراتى"[٢٥]، كما نشر موضوعًا آخر مهمًا عن مصطفى كامل ودوره فى يقظة مصر القومية..

* * *

(جـ) حوليات مصر السياسية

أما عن حوليات مصر السياسية التى صدرت فى عشرة مجلدات بين عامَىْ ١٩٢٤ ـ ١٩٣٠، فقد صدر التمهيد لها وحده فى ثلاثة مجلدات غطت الفترة من عصر محمد على، وإن باختصار واضح، وحتى عام ١٩٢٣، تبدأ بعدها المجلدات السبع الأخرى ليختص كل عام أو حول بمجلد، وهى الأعوام السبعة من عام ١٩٢٤ حتى عام ١٩٣٠. والحاصل أن أحمد شفيق جريًا على تقاليد كتاب الحوليات من حيث التتابع الزمنى، جعل يجمع ما نشر فى الصحف من قرارات وبرقيات ومنشورات ومقالات ومكاتبات ووثائق بشأن الأحداث الرئيسة والأزمات التى شهدتها مصر خلال هذه الفترة بعد أن يقدم بتمهيد أو تعليق من إنشائه حول هذه القضية أو ذلك الحدث، ثم يصنف ما قيل وكتب ونشر بشأنه فى سياق يشكل مادة علمية للباحثين والقراء على حد سواء..

ويذكر أحمد شفيق أن فكرة كتابة كل ما حدث فى عام فى مجلد واحد، طافت بذهنه منذ أن كان يدرس فى باريس ويقرأ حوليات مجلة العالمين الفرنسية، وتمنى أن يكون "لنا فى الشرق مثلها"، ورغم انشغاله بكتابة مذكراته إلا أن الأمل لم يفارقه، خاصة وأن أحد أساتذته فى مدرسة العلوم السياسية بباريس، وهو "مسيو سوربيل" ذكر له عندما رأى حماسته لذلك، أن كتابة التاريخ تقتضى أن يتحرر من كل تعصب، وأن يتحرى الصدق فى الرواية، وأن يمحص الحق فى الحوادث، فيروى الحادثة مشفوعة ببيان عِلّلها وأسبابها وانتقاد

---

(٢٥) وقد نشر نص هذا الفصل فى كتابه: أعمالى بعد مذكراتى، ص ٢٢٤ ـ ٢٣٨.

صناعها والمشاركين فيها، ليكون فى التاريخ عبرة لمن يأتون.. فهل فعل شفيق ذلك؟.

ينبغى التأكيد على أن هذه الحوليات قصد بها أحمد شفيق ليس دراسة تاريخ مصر، وإنما تسجيل حوادث ووقائع مصر فى كل عام، كما روتها وعلقت عليها الصحف المصرية والأجنبية، مع عرضها مدعمة بالوثائق والنصوص المتاحة، وقد ذكر أن هذه المسألة لم يعرفها الشرق، وإنما اقتُبست من الغرب، "حيث إن التاريخ فى الشرق ما زال مقتصرًا على سرد حوادث الزمان الغابرة" وهى غير الحوادث الجارية التى تسجلها الجرائد، ثم لا تلبث أن تزول من الأذهان بمجرد التخلص من الجرائد، ولذلك جعل الغربيون هذه الحوليات كأنها "جريدة الجرائد" تحوى كل الحوادث العامة فى مجلد واحد يسهل اقتناؤه وحمله، عوضًا عن مجموعات الجرائد الضخمة، كما يسهل الرجوع إليه للتفكير والتذكير.. وبذلك يختلف شفيق عن كتاب الحوليات المعروفين فى تاريخ مصر ممن سجلوا بأنفسهم الأحداث والوقائع عامًا فعام، سواء تلك التى عاصروها أو لم يعاصروها وسمعوا بها أو رويت لهم.. فمصادرهم هنا أساسها النقل والسماع والرؤية، أما مصادره فهى بشكل أساسى المادة المنشورة فى الصحف السيارة أو الوثائق المتاحة، بالإضافة إلى ما رآه وسمعه... المهم أن هذه الحوليات ضمت، كما ذكر أحمد شفيق، "الخطب والمحادثات السياسية وتعليقات الصحف على اختلاف نزعاتها، فهى دائرة معارف سياسية جامعة".

وسوف نعرض هنا بشكل عام لأهم موضوعات التمهيد بأجزائه الثلاثة وكذلك لأهم موضوعات الحوليات السبع، لأن كل جزء منها سوف نفرد له مقدمة خاصة به تتصدره:

● فى الجزء الأول من التمهيد قدم شفيق ملخصًا تاريخيًا لأهم أحداث مصر السياسية منذ تولية محمد على حتى بداية الحرب العالمية الأولى، يبدأ بعده قدرًا من التفصيل والتسجيل الحولى منذ عام ١٩١٤ عن عهد الحماية

البريطانية وتولية السلطان حسين كامل، ثم يسجل نشأة الوفد وقيام الثورة ونشاط الوفد فى مصر وباريس وبداية المفاوضات وانشقاق الوفد، وقد توقف الجزء زمنيًا مع نهاية عام ١٩٢٠ .

- أما الجزء الثانى من التمهيد فقد استأنف الحديث عن التطورات التى جرت للوفد وانقسام الأمة منذ بداية عام ١٩٢١، وتأليف وزارة عدلى يكن ومفاوضاتها الرسمية والوثائق السياسية المتعلقة بها، واعتقال سعد ورفاقه ونفيهم إلى سيشل ثم تاليف وزارة عبد الخالق ثروت وما أحاط بها..
- وفى الجزء الثالث من التمهيد تناول أحمد شفيق وقائع أحداث عامَىْ ١٩٢٢ و١٩٢٣، فبدأ بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، ثم انتقل إلى الدستور وتأليف لجنته ونشر نصبوصه؛ وكذلك نص قانون الانتخاب وإعلان قيام حزب الأحرار الدستوريين واستقالة وزارة ثروت، وتمثيل مصر فى مؤتمر لوزان، ووزارتَىْ توفيق نسيم ويحيى إبراهيم.
- أما الحولية الأولى، وهى عن عام ١٩٢٤، فقد تناولت الانتخابات البرلمانية الأولى وتأليف وزارة الشعب وبداية الحياة النيابية فى مصر، ومفاوضات سعد زغلول مع مكدونالد، وحادث مصرع السردار (لى ستاك) وما أعقبه من تطورات، أهمها استقالة الوزارة وحل البرلمان.
- وفى الحولية الثانية (١٩٢٥) تناول شفيق علاقة الوفد بالعرش وتأليف حزب الاتحاد وسياسة الإنجليز تجاه السودان، وإجراء الانتخابات من جديد وافتتاح البرلمان وحله، والصراع بين الأحزاب ووزارة زيور باشا وأزمة كتاب الشيخ على عبد الرازق.. إلخ.
- وقد غطت الحولية الثالثة (١٩٢٦) وقائع وأحداث عهد الائتلاف الحزبى، وإجراء الانتخابات البرلمانية الثالثة وتأليف وزارة عدلى يكن الثانية (يونيو ١٩٢٦) ودورها.

● بينما تناولت الحولية الرابعة (١٩٢٧) تطور القضية الوطنية المصرية وموقف الأحزاب، ثم وزارة عبد الخالق ثروت الثانية (أبريل ١٩٢٧) ومفاوضاتها، ووفاة سعد زغلول وما أعقبها من تداعيات.

● وقد تابعت الحولية الخامسة (١٩٢٨) النشاط البرلمانى فى مصر وانتهاء وزارة ثروت وتولية مصطفى النحاس الوزارة (مارس - يونيو ١٩٢٨) وتصدع الائتلاف الحزبى، ثم تأليف وزارة محمد محمود (اليد القوية) وتعطيل البرلمان وصراعها مع الوفد..

● أما الحولية السادسة (١٩٢٩) فقد عالجت اتفاقية مياه النيل، وزيارة الملك لأوروبا، ثم مفاوضات محمد محمود مع هندرسن، فسقوط وزارته، وتولية عدلى يكن الوزارة فى أكتوبر ١٩٢٩واستعادة الحياة النيابية بعد إجراء الانتخابات.

● والحولية السابعة والأخيرة غطت وقائع عام (١٩٣٠)، ثم تابعت تشكيل مصطفى النحاس للوزارة وبداية النشاط البرلمانى من جديد، ثم مفاوضاته مع هندرسن، وسقوط وزارته، التى خلفها إسماعيل صدقى الذى علق الحياة النيابية وأعد دستورًا وحزبًا جديدًا.

* * *

والملامح العامة لهذه الحوليات تعطى قارئها انطباعًا واضحًا بأن أحمد شفيق يتابع أحداث عصره المهمة ويسجل ما وصل إليه بشأنها أو ما استطاع جمعه من معلومات وقرارات وخطب وبيانات ونصوص مقالات الصحف.. ومن ثَم فهو يقدم لنا "مصادر مهمة" من مصادر الكتابة التاريخية، وليست كل المصادر بطبيعة الحال، ولا يقدم "دراسة تاريخية" بالمعنى العلمى المتعارف عليه، ولا يزعم الرجل ذلك.. ولعله بذلك قدم ما هو أبقى من الدراسة وأهم منها وهو "المصدر".

وبالرغم من أن معظم المادة المنشورة، وكذلك الوثائقية منها، كانت مما نشرته الصحف فى زمنها مباشرة، فإن ذلك لا يقلل من أهميتها أو قيمتها، فالصحف كانت تنشر - إلى جانب مقالات الرأى والتحليلات - نصوص الخطب والبيانات والقرارات والمراسيم الرسمية وغير الرسمية فى حينها، مما قد يصعب جمعه أو توفيره، وخوفًا من تعرض الكثير من الصحف للتلف، فإنه كان يستهدف من ذلك حسبما ذكر: إعانة مؤرخى المستقبل وأن يكفيهم مؤونة الالتجاء إلى مطولات الصحف؛ وكذلك إتاحة المطبوعات والمستندات الرسمية وعرضها إما كاملة، إذا أمكن ذلك، أو الاقتباس عنها ما هو ضرورى للحادثة أو الواقعة التى يسجلها.

وبالرغم من الطابع السردى للأحداث والوقائع، فإن مؤلفنا عرض لبعض آرائه، كما حاول مقارنة بعض الروايات، ومهد لبعضها بمدخل يوضحها، كما حاول تحقيق بعض الأحداث والوقائع، وتقييم أعمال بعض الوزارات.. ولا يزعم أنه أحاط بكل دقائق الأحداث إحاطة تامة ونشرها فى حينها، فقد كان واعيًا بذلك حين ذكر: "إن الحقائق التاريخية لا تدون كاملة أثناء وجود المعاصرين، بل إن كمالها يقدر ببعدها عن الجيل الذى تدون عنه" أى بعد أن تتكشف الأمور والوثائق التى اقتضت قدرًا من السرية حينذاك، ولعل هذا ما جعله يكتفى بعرض ما أتيح له من مادة خصبة دونما تعمق فى التحليل والنقد، كما جعله يتحفظ فى إصدار الأحكام، مؤمنًا بأن تلك وظيفة الأجيال التالية.

لقد قدم أحمد شفيق سجلاً هائلاً وحافلاً يضم آلاف الصفحات من الوثائق والكتابات الصحفية بشأن وقائع وأحداث مصر السياسية خلال الفترة ١٩١٤ - ١٩٣٠ التى تعد من أخصب فترات تاريخ مصر المعاصر، فوفر بذلك، فى شكل جديد من أشكال الحوليات، "مصدرًا" مهمًا من مصادر الدراسة للمشتغلين بالبحث التاريخى، وكذلك للسياسيين ورجال الصحافة جميعًا، حيث سيجد كل منهم فيها مأربه.. ونتيجة لهذا الجهد المضنى الذى بذله، فإنه عندما بلغ السبعين من عمره، توقف عن تسجيل الحوليات، وترك أمر استكمالها لمن يشاء،

لكن أحدًا لم يشأ ذلك، ليتفرد الرجل باعتباره آخر كُتَّاب الحوليات الكبار فى تاريخنا الحديث والمعاصر..

* * *

(د) هذا الجزء

يبدأ هذا الجزء الأول من التمهيد للحوليات بالباب الأول، الذى تناول عصور محمد على وإسماعيل وتوفيق ثم عباس حلمى الثانى، حيث قدم أحمد شفيق عرضًا مختصرًا لأهم وقائع عهودهم، لكنه اختص عام ١٩١٤ بوقفة فصَّل فيها قرار بريطانيا إعلان الحماية على مصر، فأورد برقيات الصحف الأجنبية المتعلقة بذلك ونص إعلان الحماية وانتقد الإعلان موضحًا أنه من طرف واحد ولا ينبنى على ميثاق بين حكومتين، واستشهد على هذا النقد بنص لأحد علماء السياسة، كما نشر رأى رئيس مجلس النظار (حسين رشدى باشا) فى الحماية، ذلك الذى أبداه لصحيفة الديلى كرونكل وأشاد فيه "بالمنافع العظيمة التى عادت على البلاد من حسن الإدارة البريطانية .. وأننا أمة ضعيفة تحتاج إلى صديق قوى يصون أملاكها من كل اعتداء!.." إلخ . وقد انتقد شفيق هذا الحديث الخطير واعتبره إهانة لمصر والمصريين...

وتابع مؤرخنا مسألة عزل الخديو عباس حلمى وتولية السلطان حسين كامل من خلال عرض النصوص والمراسلات البريطانية والمصرية المتعلقة بذلك، منتقدًا سياسة بريطانيا واصفًا إياها بهدم آمال المصريين، من خلال ممارسة سياسة الأقوياء الذين يسلبون باليسار ما أعطوه باليمين. وتساءل: هل كان من بيدهم أزمة الحكم بمصر قانعين بهذا القسط من الحرية لبلادهم دون الاستقلال التام؟ وأضاف أن الوثيقة التى أعلنها القائم بأعمال الوكالة البريطانية فى مصر (ملن شيتهام) يوضح فيها أسباب هذا الانقلاب السياسى، لم تصدر منه إلا بعد اتفاق سابق بينه وبين من بيدهم الأمور فى مصر، كما أن

المصـريين أظهـروا الامـتـعـاض والاسـتـيـاء من أن يكون تنصـيب سلطان البـلاد بخطاب من ملن شيتهام! "ومصـر راسـخـة فـى أغـلال الحـماية التى عدًّها أولو الأمـر فى البـلاد نعـمـة عليها لا تقدر وغـاية مـا كانت لتدرك لولا كرم الحـامين وبرِّهم بالإنسـانية!!" وانتقد شـفيق اسـتـحـسـان رشـدى باشـا وضـع مصـر تحت الحماية البريطانية! ورد على تصريحاته لصحيفة التيمس بهذا المعنى.

وكذلك انتقـد مسلك بريطانيا تجـاه إشـراكها وحدات عسكرية مصـرية فى الحـرب العظمى وفـى صد الحـملة التركـية، مما جـاء مـخـالفًـا لما تعـهـدت به من تحمل أعـبـاء الحـرب وحـدها، كـمـا انتـقـد كـسـاد الأوضـاع الاقـتـصـادية واعـتـداء الإنجليـز على الأهـالى، وإغـراقـهم مصـر فى طوفـان حـرب تعـانى ويلاتهـا دون أن تعلنها أو تُعلن عليـها من دولة أخـرى، وكذلك جمع السلطة العسكرية البـريطانيـة للعمال المصـريين وتسخيرهم لخدمـة المجهود الحربى البـريطانى، وكذلك ضـغط الحكومة على العُمُد لتنفـيذ مطالب السلطة العسكرية، التى تسخـر كل إدارات الحكومة لتلبية مطالبها، مما أثقل كاهل البلاد والعباد .

ومن الموضوعات المهمة التى عـالجها شـفـيق فى هذا الجـزء كذلك موضـوع تأليف الوفـد المصـرى فور إعـلان الهـدنة وانتـداب الزعمـاء الثـلاثة لمقابلة المندوب السـامى البـريطـانى (ريجنـالد وينـجـت) فى دار الحـمـاية لعـرض مطالب الأمـة المصـرية، ويثـبت مـؤرخنا نـص المقـابلة كـمـا وردت فى سـجـلات الوفـد المصـرى "منقـولاً عن بعض الصـحف السـيـارة" لأن شـفـيق لم يكن فى مـصـر خـلال هذه السنوات، كـمـا هـو مـعـروف وإنما كان لا يزال فى مـعـيـة الخـديو المخلوع خـارج مصـر.. وبعد أن قـدم نص لقـاء الزعمـاء بوينجت، عرض للروايات المختلفة بشأن تأليف الوفـد تحت عنوان: من هو أبو الوفـد؟ فـقـدم رواية نسبت فـى هذا الشـأن للسلطان حسـين كامل قُـبيل وفاته، ورواية نسبت الموضـوع للأمـير عـمر طوسـون، وأخرى لسعد زغلول ومحمد محمود، ورواية أخيرة نسبته إلى حسين رشدى... ومن الملفت أنه أمـاط اللثام عن نشاط الأمـير عـمـر طوسون فى هذا الشـأن، وهو

دور يشهد له بالوطنية الحقة.. ورغم عرض شفيق لهذه الروايات لم يرجح إياها وأضاف بوعى: "وما كان لنا أن نمحصها تمحيصًا علميًا تاريخيًا أكثر من ذلك. ولنا فى تغيبنا عن القطر إذ ذاك كل العذر فى وقوفنا إياها هذا الموقف، وإنا لندع للقارئ موازنتها جميعًا واستخلاص الحقيقة من بينها، أو أن يقوم العالمون بدقائق الأمور بنشر ما لديهم من مستندات فى هذا الموضوع".

ومن الوثائق المهمة التى نشرها أحمد شفيق فى هذا الجزء والتى حفظها من الاندثار، منشورات الوفد ورسائله واتصالاته مع زعماء العالم فى سبيل استقلال الوطن، كما تابع قيام الثورة إثر القبض على زعماء الوفد، ومسلك اللورد أللنبى المندوب السامى الجديد الذى خلف وينجت، وأساليبه فى قمع الثورة، والفئات الاجتماعية التى شاركت فى أحداث الثورة، ونشاط الوفد فى باريس، وكذلك رصد بدايات الخلاف بين أعضاء الوفد فى باريس، وبعثته إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومهمة محمد محمود باشا هناك فى أكتوبر عام ١٩١٩، ثم استئناف جهاد الوفد فى أوروبا واتصالاته بالبرلمانات ورجال القانون.

ومن الموضوعات المهمة التى تضمنها هذا الجزء مجىء لجنة ملنر إلى مصر ومقاطعة الأمة لها، واتصالها ببعض الوزراء والكبراء، ونصوص نداءات الوفد بمقاطعتها، واقتحام الجنود الإنجليز الأزهر بنعالهم وعصيهم، مما أحدث هياجًا هائلاً بين رجاله كاد أن يتحول إلى ثورة عارمة، لولا تدخل الحكومة وادعائها بأن الجنود الإنجليز دخلوا الجامع الأزهر وهم لا يعرفونه، كما سجل فيه تقديم العلماء احتجاجًا عنيفًا جعل اللورد أللنبى يقدم اعتذارًا عن هذا الاعتداء... وكعادته عند سقوط كل وزارة، يقدم أحمد شفيق نقدًا لأعمال وزارة يوسف وهبة باشا، فيرى إنها اتبعت البدعة التى ابتدعها سلفه محمد سعيد باشا وهى جعل الوزارة إدارية لا تتعرض للمسائل السياسية بأى وجه من الوجوه، وانتقد تعاونها مع لجنة ملنر ومساعدتها لها وإمدادها بالمعلومات.

ومن الموضوعات التى تابعها مؤلفنا بدأب مفاوضات سعد زغلول مع ملنر فى لندن، فنشر نصوص الكتب والمشروعات المتبادلة والمشروع الذى انتهت إليه، واستشارة الأمة فيه، ووصف المندوبين الذين أرسلهم سعد إلى مصر لتفسير المشروع بأنهم "روجوا المشروع بحسن نية ولم يلتزموا خطة تفسيره بالنزاهة المعلومة منهم والدقة المعروفة عنهم" كما جاء فى بيان سعد زغلول. وقد سجل شفيق نص تقرير مهم كتبه عبد العزيز فهمى عن مشروع الاتفاق، رأى فيه أن المشروع شامل لجميع الصفات الأساسية للحماية، وأن لا فرق بين نصوصه ونصوص معاهدات الحماية... المهم أن مؤلفنا تابع مصير المشروع وقطع المفاوضات بعد فشلها وانشقاق الوفد، ذلك الانشقاق الذى بدأ يفصِّله فى الجزء الثانى من التمهيد للحوليات.

وأخيرًا اختتم أحمد شفيق هذا الجزء بتقديم خلاصة لأهم أحداثه وموضوعاته مركزًا على تأليف الوزارات ونقدها، كما نشر ملحقًا يتمثل فى محضر اجتماع الجمعية التشريعية الذى يتضمن قرارها ببطلان الحماية وضرورة إعلان استقلال مصر والسودان، وكان الأعضاء قد اجتمعوا اجتماعًا غير رسمى فى ٩ مارس ١٩٢٠ فى بيت سعد زغلول، الذى كان لا يزال فى باريس آنئذ، واتخذوا فيه هذا القرار...

أ. د. أحمد زكريا الشلق

رئيس تحرير «تراث النهضة»
وأستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة عين شمس
يوليو ٢٠١٢

■ ■ ■



تاليف

أحمد شفيق باشا

رئيس الديوان الخديوى ومدير عموم الأوقاف سابقًا
وخريج مدرسة الحقوق والعلوم السياسية بباريس

التمهيد: الجـــزء الأول



إلى أبنائى وأحفادى

إلى شباب مصر الناهض، طلبة اليوم

رجال المستقبل، أهدى مؤلَّفى هذا. آملاً

أن يكون له فى نفوسهم أحسن الأثر.

وفى حياتهم المستقبلة أجَلُّ الفائدة.

أحمد شفيق

القاهرة

جمادى الأولى سنة ١٣٤٥ ـ نوفمبر ١٩٢٦



إننى، إن أنس، لا أنس كلمة نفيسة ونصيحة غالية علقت بذاكرتى منذ صباى. ومازالت، ولن تزال، تتردد بخاطرى حتى الآن. وهى ما نصحنا به أستاذنا الجليل، فى التاريخ السياسى بمدرسة العلوم السياسية بباريس المرحوم المسيو ألبير سوريل، إذ كنا أتممنا دراستنا بالمدرسة المذكورة، حيث قال: «اعلموا أنه سيعود كل منكم إلى وطنه وفى نفسه حاجة للاشتغال بتاريخ بلاده. فإذا تقدم أحدكم لوضع تاريخ فليجعل همَّه الأول التجرد عن كل تحزُّب أو تعصب. وألا يكون له ضلع مع فئة دون أخرى. وأن يتحرى الصدق فى الرواية وتمحيص الحقيقة فى الحوادث. وألا يلهيه التفصيل عن الإجمال. بل يسرد الحادثة ويشفعها ببيان عللها وأسبابها وانتقاد أربابها. فينبه إلى موضع ما ارتكبوه من خطأ وما أتوه من صواب. وما نالته البلاد على أيديهم أو خسرته بسبب أعمالهم. ليكون التاريخ عبرة من أهل الزمن الغابر لأهل الزمن الحاضر».

وعندما انغرست فى نفسى هذه الفكرة ونمت تطلعت إلى الاشتغال بتاريخ بلادى أتتبع الحوادث وأرصد الأخبار وأقيد الروايات وأستجمع الوثائق. وساعدنى على ذلك أننى تقلبت فى وظائف سهلت علىّ الوصول إلى تحقيق الغرض منذ درجت فى معيَّة المرحوم توفيق باشا خديو مصر فى سنة ١٨٨٠. ومكنتنى من مخالطة أولياء الأمر من الكبراء والوزراء الذين كانت تجرى الحوادث على أيديهم. فتيسرت لى موازنتهم وتقدير ما فى أعمالهم من خطأ أو صواب.

ولما آن أوان التدوين بدأت بمذكراتى فنشرت جزءًا منها وسأتبعه بالبقية إن شاء الله. وأنا اليوم أثنّى بالحوليات[1]، وهى وضع حديث فى الشرق. لم يطرقه طارق فيه قبل اليوم. اقتبسته من أهل الغرب. لأن التاريخ، فى الشرق لا يزال مقصورًا على سرد حوادث الأزمان الغابرة. دون الحوادث الجارية التى لا يدونها غير الجرائد. فلا تلبث أن تزول تلك الحوادث من الأذهان بمجرد إلقاء الجرائد من الأيدى. فجعل الغربيون هذه الحوليات كأنها جريدة الجرائد. تحوى حوادث العام فى مجلد واحد يسهل اقتناؤه وحمله. فيغنى عن تلك المجموعات الضخام. ويرجع إليه للتفكير والتذكر. ونعم المأخذ هو لأصول التاريخ!

وقد بدأتها من سنة ١٩٢٤ لأن مجلس النواب المصرى عقد لأول مرة فى تلك السنة. فأصبح عام انعقاده عامًا تاريخيًا فى حياة الأمة المصرية.

ولقد التزمت أن أفتتح هذه الحوليات (بتمهيد) يتضمن التاريخ السياسى لمصر من عهد المغفور له محمد على باشا إلى سنة الدستور. فأتيت على الوقائع السياسية من ذلك العهد إلى نشوب الحرب العظمى بطريق الإجمال. ثم سردت الحوادث بالتفصيل منذ الحرب إلى آخر سنة ١٩٢٣ مشبعة بالوثائق السياسية الرسمية وغير الرسمية وبالخطب والاحتجاجات والأحاديث التى كان لها أثر فى سياسة البلاد. ذلك لكى أجعل للقارئ فكرة أساسية عن تاريخ مصر فى هذا العصر. ولتتكون به لديه مادة تعينه على الإحاطة بأصول النهضة المصرية وتطوراتها وتمكّنه من ردّ الحوادث إلى أسبابها.

ولما كانت الحوادث منذ اندلاع لهيب الحرب الكبرى كثيرة مترادفة والوثائق التى اجتمعت لدىّ بشأنها عديدة مطولة اتسع أمامى المجال حتى اضطررت إلى وضع هذا التمهيد فى أجزاء ثلاثة: فالجزء الأول ينتهى إلى سنة ١٩٢٠ أى عقب انقطاع المفاوضات بين الوفد المصرى ولجنة اللورد ملنر فى لونده. والجزء الثانى تمامه قبيل تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أى بعد إخفاق المفاوضات بين

---

(١) جمع حولية وهى كل ما تم فى حول.

اللورد كرزن والوفد الرسمى برياسة عدلى يكن باشا. ثم ما تلا ذلك من الأزمة الوزارية وما أعقبها من مخابرات لتأليف وزارة ثروت باشا والتوطئة لإصدار تصريح ٢٨ فبراير المذكور. وأخيرًا الجزء الثالث ويشمل الحوادث التى وقعت بعد ذلك إلى نهاية عام ١٩٢٣ حيث وضع الدستور المصرى وقامت الانتخابات. وسأتبع ذلك بنشر مجلد خاص لكل حولية من «حوليات مصر السياسية» على التوالى إن شاء الله.

وكنت منذ أوائل الحرب مبعدًا عن الديار. فما أذكره عن تلك المدة لم يكن عن المشاهدة والعيان. إلا أننى كنت شديد الاهتمام بالحوادث المصرية فى الغربة. فكنت أحرص على جمع ما يرد من تفاصيلها بالصحف المصرية والأجنبية جهد المستطاع. حتى إذا عدت إلى الوطن فى سنة ١٩٢١ أتممت معلوماتى بما حصلت عليه من روايات بعض الرجال الذين كانت لهم يد تذكر فى الحركة المصرية الأخيرة. ومن مجموعات الجرائد. وعلى الأخص مجموعة الأهرام الغرَّاء لاشتمالها على برقيات وافية لمراسليها الخصوصيين فى لوندره وسواها.

على أننى، مع ذلك، لا أدّعى أن التمهيد هو صورة دقيقة تامة من تاريخ الأعوام التى كتبت عنها. فإن الوقائع التاريخية، فى الحقيقة، لا تدون على الوجه الأكمل أثناء وجود المعاصرين لها. ولا فى كنف الأحوال والمصالح المختلفة التى تكتب فى ظلالها. إنما يكون تدوينها أكثر كمالاً وأقرب للصحة بقدر بعدها عن الجيل الذى تدوّن عنه. ليكون الذين لعبوا أدوارها قد مضوا وأصبحت آثار أعمالهم غير متغلغلة فى الحياة والمصالح الحاضرة. ولكى يصبح من الميسور أن يستعرض الباحثون والمؤرخون مستندات رسمية أخرى تحرص عليها الحكومات فى محفوظاتها طالما لها أثر فى هذه الحياة المعاصرة. وقد تبيح إظهارها ونشرها وتتيح الفرصة للانتفاع بها بعد جيل أو أجيال من تواريخها.

ولكنَّ ما أدّعيه هو أن هذا التمهيد قائم على أقصى ما يستطاع الحصول عليه من المواد التاريخية الممحصة بطريق النقد العلمى التاريخى المجرد عن

الهوى. ومن المستندات والوثائق التى تتكون منها جميعًا صورة أقرب ما تكون من الحقيقة والصحة لحياتنا السياسية وما إليها منذ أواخر سنة ١٩١٤.

ولعلّى باتباعى هذا الأسلوب أقدم إلى القراء، فى كتب واضحة مختصرة، تاريخ هذا العصر والأعوام التى يعيشون فيها بكيفية تحفظ الحوادث التى شاهدوها قريبة المنال من اطلاعهم. وتجدد ذكرياتهم الشخصية أو عواطفهم العمومية نحوها بين حين وآخر.

ولعلى بانتهاجى هذا النهج فى الحوليات أعين مؤرخى المستقبل فى عملهم، بتقديم زبدة من الحوادث والوقائع والوثائق التى يصح أن يرجعوا إليها بدل التجائهم إلى مطولات الصحف والمجموعات الرسمية. سيما وأنى لم أغفل، فى كثير من الأحوال، إثبات المستند الرسمى والسياسى كاملاً أو باقتباسى المهم من نصه الأصلى.

ولو لم أكن قد أديت، بالتمهيد وبالحوليات، غير هاتين الخدمتين العامتين: خدمة تذكير المعاصرين بحوادث شاهدوها وخدمة تحضير مواد صالحة لمؤرخى المستقبل؛ لكفى ما أقدمه مريحًا لضميرى فى أداء بعض الواجب المفروض علىَّ نحو الوطن وتاريخ الوطن.

هذا. وقد قضت أحكام التاريخ السياسى بأن أتعرض بالنقد لأعمال الوزارات التى تعاقبت على مصر منذ الحرب الكبرى. ولكنه، يشهد الله، نقد خالٍ من شائبة الأغراض الخاصة، منزه عن الميل إلى حزب معلوم أو إلى رأى معين. وما قصدت به إلا بيان ما وقع من أخطاء فى أعمالهم. حتى يتجنب مثله من يخلفهم ويعتبر به من يأتى على أثرهم. وإنى أعتقد، على كل حال، أن الذين تبوءُوا الوزارات المصرية كانوا مخلصين فى عملهم. وقد بذلوا جهدهم على قدر استطاعتهم. وإن أخطئوا فالعصمة لله وحده. والمجتهد إذا أخطأ فله أجر. وما زلت أكرر القول بأنى لم أقصد بهم سوءًا وأكثرهم من أصدقائى الذين خالطتهم وعاشرتهم واشتغلت معهم، فلا يحمل نقدى على غير محمله.

ولا ينصرف إلى غير محبتى للمصلحة العامة. قيل لأرسطو: ما بالك تخالف أفلاطون وتخطئه فى فلسفته وهو أستاذك وحبيبك؟ قال: إنى أحب أفلاطون ولكنى أحب الحق أكثر منه! وهم يعلمون جميعًا أن ليس من شيمتى التعرض لنقد أىّ كان نقدًا شخصيًا. بله أصدقائى القدماء. فأرجو منهم أن يحملوا ما أتيته صادرًا عن حُسْن نية كما حملت ما أتوه من الأعمال على حسن النية كذلك.

وإنى أسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل فى هذا العمل من الفائدة والنفع لأهل وطنى بقدر ما احتملته من الكدّ وبذلته من الجهد. وهو الهادى إلى سواء السبيل.

أحمد شفيق

■ ■

تمهيد

الباب الأول

- محمد على
- إسماعيل
- توفيق الأول
- عباس حلمى الثانى

الفصل الأول

محمـــد علـــى



كيف وصل إلى الحكم فى مصر

إن كان لكل قرن مميزات فإن من مميزات القرن التاسع عشر أنه منذ انبثاق فجره تمخض عن ملوك، أو من هم فى حكم الملوك، ممن لم يجْرِ فى عروقهم قطرة من دم أولئك الذين ورثوا عروشهم عن آبائهم وأجدادهم واستمدوا عظمة الملك من لدن الله تعالى كما كانوا يدعون.

أولئك اعتلوا متون العروش بفضل جهادهم ونبوغهم وقاموا من طبقات الشعب فوصلوا إلى أعلى قمة فى الهيئة الاجتماعية، أمثال نابليون فى بلاد فرنسا ومحمد على[1] فى مصر.

وكما أن نابليون بونابرت الكورسيكى الإيطالى أتى فرنسا وهو ضابط صغير فما لبث أن أصبح إمبراطورًا بإرادة الشعب الإفرنسى. كذلك جاء محمد على

---

(١) ولد محمد على فى مدينة قوله الألبانية فى سنة ١١٨٢هـ / ١٧٦٩م. وقد ولد فى ذلك العام نابليون بونابرت وولينجتون وكانت هذه الصدفة مما يفخر به محمد على دائمًا. وكان وحيدًا لوالده إبراهيم أغا رئيس حرس البلد. مات أبواه وخلفاه فقيرًا فكفله عمه طوسون ولما مات هذا آواه حاكم المدينة المسمى الشوربجى ولما ترعرع زوجه من إحدى قريباته فاشتغل محمد على بتجارة التبغ وكان ذلك سببًا فى تعرفه بتاجر إفرنسى اسمه المسيو «ليون» سافر معه إلى فرنسا. ثم لما أراد الباب العالى محاربة الفرنسيس لإخراجهم من مصر أرسله الشوربجى ضابطًا عن الفرقة الألبانية المرسلة لهذه الغاية إلى مصر فى سنة ١٨٠١؛ وقد رُقى إلى رتبة قائد طابور ثم بقى بمصر بعد خروج الفرنسيس وترقى إلى رتبة «رئيس حرس السراى».

الألبانى التركى إلى مصر، وما هو إلا أن استدار الزمان بضع سنوات حتى أصبح صاحب الأمر فيها بإرادة الشعب المصرى.

ولقد كان يوم ٥ صفر سنة ١٢٢٠ (مايو سنة ١٨٠٥) بمصر من أيام تاريخها المشهور حيث وضعت الأمة المصرية بيدها، ورغم إرادة الباب العالى الذى كان يعدها ولاية من ولاياته التابعة له، الحجر الأساسى فى بناء حريتها. إذ اجتمعت الطوائف المختلفة من علماء وبيكوات ومشائخ وتجار وساروا فى شوارع القاهرة إلى مستقر محمد على بهيئة مظاهرة وطنية فخمة، منادين بسقوط الأتراك ومعلنين تولية محمد على زمام أمورهم.

حروب محمد على

وفى سنة ١٨٠٩، استفحل أمر الوهابيين بالبلاد العربية واستولوا على الحجاز. فوصل الأمر من لدن السلطان إلى محمد على بتجريد حملة لمحاربتهم. ولما لم يكن لديه سفن لنقل عساكره إلى السواحل العربية وإمدادهم بالذخيرة والميرة هناك أمر بإعداد دار لصنع السفن على سواحل بولاق ونقل إلى تلك البقعة ما يلزم من الأخشاب والمواد اللازمة لإنشاء المراكب. وكانت تنقل كل هذه المواد مع الأخشاب على ظهور الجمال إلى السويس، وهناك يضم الصناع الأجزاء المجهزة فى بولاق إلى بعضها ويهيئونها للنزول إلى البحر الأحمر. وبهذه الطريقة نقل جيشه إلى الحجاز وخلصه من أيدى الوهابيين. بقيادة ابنه طوسون أولاً ثم بقيادته هو ثانيًا.

وفكر محمد على فى إدخال النظام العسكرى الجديد الأوروبى فى جيشه فعهد بهذه المهمة إلى الكولونيل «سيف» المعروف بسليمان باشا فقام بها خير قيام.

ولما تم لمحمد على تأليف جيشه جرد حملة لفتح السودان واكتشاف منابع النيل وما فى تلك الأصقاع من مناجم وخيرات.

فى هذا الوقت كان الضعف قد حل بالدولة العثمانية فثار اليونان عليها فى بحيث جزيرة «المورة». ولما لم يكن لدى السلطان العساكر الكافية لقمع هذه الثورة أرسل إلى محمد على يستنجده ضد الثائرين وكان ذلك فى سنة ١٨٢٤. فأرسل والى مصر جيشًا تحت قيادة ابنه إبراهيم وأسطولاً معقودًا لواؤه على صهره محرم بك؛ فانتصر الأتراك والمصريون على اليونانيين وسقطت أثينا فى يدهم فى يونية سنة ١٨٢٧.

هنالك تداخلت الدول. فاتفقت روسيا وإنكلترا وفرنسا وقرروا سرًا إرسال بعض أساطيلهم إلى شواطئ بلاد اليونان، وكان الأسطول المصرى العثمانى واقفًا داخل خليج «نواران» فباغتته أساطيل الحلفاء ودمرته من غير سابقة إنذار. وعقب هذه الواقعة المنحوسة تفاوضت الدول مع محمد على مباشرة لإخلاء المورة فأخلاها فى سنة ١٨٢٨.

أحست روسيا بضعف الدولة العلية فانتهزت هذه الفرصة السانحة لإعلان الحرب عليها، فطلبت الدولة من محمد على أن يمدها بعساكر من عنده فاعتذر. بل ظل يتأهب للطوارئ ويهيئ عقول ضباطه لسياسة كان يضمرها.

وقع بعد ذلك خلاف بين والى مصر وعبد الله باشا والى عكا. وقد عضّد السلطان الثانى ضد الأول. فسيَّر محمد على حملة على سوريا فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٣١ تحت قيادة إبراهيم باشا الذى توالت انتصاراته فى الشام وانحاز الرأى العام له فى سوريا جميعها وفتحت المدن لجيشه أبوابها. وقابل إبراهيم الجيش التركى بقيادة حسن باشا بالقرب من حمص فهزمه شر هزيمة. وقد أقفلت مدينة حلب أبوابها فى وجه الجيش التركى أثناء تقهقره وقضى عليه نهائيًا فى مضيق «بيلان» بين «إنطاكية» و«إسكندرونة».

لم تقف جيوش إبراهيم إلى هذا الحد بل اجتازت جبال طوروس ونزلت إلى سهول آسيا الصغرى واستمرت فى تقدمها حتى وصلت إلى «كوتاهية»، وعندها تدخلت الروسيا ثم الدول وانتهت الحرب بعقد صلح بين تركيا ومحمد على سُمى «بمعاهدة كوتاهية».

وفى هذا الوقت امتد حكم محمد على من جبال طوروس شمالاً إلى النيل الأبيض جنوبًا ومن خليج العجم شرقًا إلى جزيرة كريت غربًا.

ولَّد وصول محمد على إلى هذ المركز فى صدر السلطان الحسد والحفيظة عليه. وعزم على محاربته. فانتشتب الحرب ثانية بينهما ولكن إبراهيم باشا دحر الجيش العثمانى عن بكرة أبيه فى ساعات قليلة فى واقعة «نصيبين» فى ٢٤ يونيه سنة ١٨٣٩. ومات السلطان محمود فى ٢٤ يونية قبل أن يبلغه نبأ هذه الكارثة، وأعقب ذلك ـ بعد تولية السلطان عبد المجيد ـ أن أحمد باشا فوزى أمير البحر التركى علم بتولِّى خسرو باشا، عدوه اللدود، الصدارة؛ فأقلع بأسطوله إلى الإسكندرية وسلمه إلى محمد علىّ بسلاحه ورجاله فى ١٤ يولية ١٨٣٩.

وفى شهر يولية قدمت الدول المتحدة مذكرة مشتركة للباب العالى يذكرونه فيها بألا يعقد أى اتفاق مع محمد على ما لم توافق عليه الدول.

وبعد أخذ ورد بين الدول بشأن عقد الصلح انفصلت بسببه فرنسا وانحازت إلى محمد على. مما كاد يؤدى إلى وقوع حرب أوروبية عظمى. عقدت الدول مؤتمرًا فى لوندرة فى شهر يولية سنة ١٨٤٠ فرضت فيه الشروط الواجب تطبيقها على محمد على والذى قبلها هو بعد ذلك مرغمًا عقب تردد كثير؛ لقيام الدول ضده واشتعال نار الثورة فى سوريا ضد عساكره بتحريض من الأتراك.

دولية مصر

فبمقتضى معاهدة لوندرة المحررة فى ١٥ يولية سنة ١٨٤٠ بين الدولة العلية وحكومات إنكلترا والنمسا والروسيا وبروسيا والتى أُبلغت لمصر بموجب فرمان شاهانى تاريخه ١٣ نوفمبر سنة ١٨٤١، صارت مصر دولة خاضعة لسيادة تركيا بعد أن كانت جزءًا منها. وأصبحت مستقلة استقلالاً ذاتيًا بضمان الدول الموقعة على المعاهدة تحت حكم محمد على باشا، الذى خرج بناء على هذه المعاهدة من

حكم الولاة الذين تعزلهم الدولة متى شاءت وضمن لذريته من بعده ولاية مصر الأكبر فالأكبر. وعلى هذا النظام خلفه أكبر أنجاله وهو إبراهيم فعباس الأول فسعيد فإسماعيل، وقد ضربنا صفحًا عن ذكر تاريخ إبراهيم وعباس الأول وسعيد لأنه لم يحدث فى أيامهم ما يستحق الذكر.

■ ■ ■

الفصـــل الثـانـــى
إسـمـاعيــل

الامتيازات المصرية

وفى سنة ١٨٦٣، تولى إسماعيل على نظام وراثة العرش الذى كان متبعًا مع أسلافه. ولكن إسماعيل كان من الرجال بعيدى النظر فى مستقبل مصر وكانت له مطامع واسعة، فلم يلبث طويلاً حتى بدأ فى سنة ١٨٦٦ فى توسيع نطاق حكمه وحصره فى ذريته. فاستطاع بدهائه وذهبه إدخال تغييرات مهمة فى نظام الوراثة والحكومة. فبعد أن كان عرش مصر يتولاه أكبر ذرية محمد على سنًا أصبح محصورًا فى أكبر أولاد إسماعيل ومن بعده لأكبر أولاد أولاده وهكذا. ثم تغير لقب الوالى إلى خديو وصارت مصر مستقلة استقلالاً داخليًا لها حق التشريع المستقل ووضع الأنظمة الداخلية الخاصة وعقد القروض والمحالفات التجارية، إلخ.. ووصل إسماعيل إلى أن أصبح مطلق الحرية فى مصر لا يرتبط بتركيا إلا بما يأتى:

أولاً: دفع جزية سنوية قدرها ٧٥٠ ألف ليرة عثمانية.

ثانيًا: لا يرتقى فى مصر خديو إلى عرش أجداده إلا بناء على فرمان شاهانى يصدره السلطان.

ثالثًا: أن حق تعيين قاضى قضاة مصر الشرعيين كان للسلطان بصفته خليفة المسلمين.

رابعًا: ما كان ينبغى لمصر أن تزيد جيشها على ١٨ ألف عسكرى وأن الجيش والأسطول المصريين يعتبران جزءًا من قوات تركيا.

خامسًا: أن تكون النقود المصرية مضروبة باسم السلطان.

سادسًا: ألا تستطيع مصر عقد معاهدات دولية سياسية بخلاف المعاهدات التجارية.

سابعًا: أن يكون حق تمثيلها فى الخارج عائدًا لسفراء الدولة العلية وقناصلها.

قناة السويس:

وكان المسيو فرديناند دى ليسبس قد استطاع فيما مضى أن ينال من سعيد باشا امتيازًا بحفر قناة توصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر. مبتدئة من النقطة المقامة عليها الآن مدينة بورسعيد ومنتهية بمدينة السويس. ولقد تم الاتفاق بينهما رغم معارضة الحكومة الإنكليزية للمشروع ومعاكسته فى مصر والآستانة، وتعهد سعيد باشا للشركة التى أخذت على عاتقها تنفيذ المشروع بأن يقدم لها ٢٠٠٠٠ عامل مصرى تسخرهم فى حفر القناة نظير فائدة قدرها ١٥٪ مما يتبقى للشركة من صافى الربح بعد خصم فوائد أموال المساهمين. واشترط سعيد باشا على نفسه كذلك أن تنزل مصر للشركة عن منطقة من الأرض واسعة تقع على طول القناة، وأن يحفر ترعة تجرى فيها المياه العذبة يستقى منها القائمون بهذا العمل دون مقابل من طرف الشركة. ولكن سعيدًا مات قبل إتمام العمل.

وما كاد إسماعيل يتولى أمور البلاد فى سنة ١٨٦٣ حتى أبَى أن يقر هذه الشروط الثلاثة. فقام نزاع من أجل ذلك بينه وبين الشركة فحكَّم إسماعيل نابليون الثالث فى الأمر. فقضى بأن يدفع إسماعيل للشركة تعويضًا قدره ٣,٣٦٠,٠٠٠ جنيه.

على أن إنشاء هذه القناة من حيث هو مشروع تجارى اقتصادى لم يكن من المشروعات التى لم تعُد على مصر ذاتها بالفائدة التى عادت على سواها من

الأمم الأخرى وحسب. بل تعداه إلى أنه آذى مصر مباشرة بتغيير مجرى التجارة التى كانت تخترقها مارة بالإسكندرية والسويس. فأضاع عليها فائدة مالية كبيرة كما أنه كان سببًا لطمع إنكلترا فيها.

الاحتفال بفتح قناة السويس:

ولما احتفل إسماعيل بافتتاح العمل العظيم عام ١٨٦٩ هَرَع إلى الاحتفال جُلُّ ملوك أوروبا: ومنهم فرانسوا چوزيف ولى عهد النمسا والإمبراطورة أوچينى وحاشيتهما من الساسة والعلماء والفنانين. وأخذت صحف العالم تصف ضروب التكريم الرائعة التى أقامها عزيز مصر لضيوفه الكرام (وكان منها أن مثلت رواية «عائدة» لأول مصر على مسرح الأوپرا الذى بُنى خصيصًا لذلك. وهى الرواية التى وضعها ڤردى لهذا الظرف خاصة). كل هذه النفقات الباهظة كانت من جملة أسباب الضائقة المالية.

وكانت شئون مصر تزداد فسادًا على فساد من جراء اندفاع إسماعيل فى تيار الإسراف والاستمرار فى الاستدانة من الخارج وطمع الماليين الذين كانوا يقرضونه المال بفوائد تبلغ حد الربا الفاحش. فاضطر فى عام ١٨٧٢ إلى ابتداع ما يعرف «بالمقابلة» بأن ينزل لملاك الأراضى الزراعية عن نصف الضريبة المفروضة عليهم نزولاً دائمًا، على أن يدفعوا له فى أجل معلوم ستة أمثال هذه الضريبة. كذلك عرض عام ١٨٧٤ فائدة دائمة قدرها ٩٪ لكل من يكتتب فى قرض داخلى (وهو معروف بدين الرُّزنامة) غير مردود يبلغ خمسة ملايين جنيه.

بيع أسهم قناة السويس:

ومع كل هذا لم يحلَّ صيف عام ١٨٧٥ حتى اشتدت حاجة الخديو إلى المال ليشبع نهم دائنيه. فلم يجد حلاً للأزمة إلا أن يبيع حصته - بل حصة مصر - فى أسهم شركة قناة السويس وقدرها ١٧٧,٦٠٢ سهم. ففاوض فرنسا فى شرائها

فترددت هذه فى الأمر وساومته الثمن وتباطأت بغية حمله على البيع بالثمن البخس متى اشتدت ضائقته بمرور الزمن؛ فبلغ ذلك مسامع المستر دزرائيلى رئيس الحكومة الإنكليزية فى ذلك الوقت. فأسرع من فوره إلى شراء الأسهم المذكورة مستعينًا بذلك بمصرف آل روتشيلد. وتمت الصفقة فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ نظير مبلغ قدره أربعة ملايين من الجنيهات. ولقد قالت جريدة التيمس (لسان حال ذوى الأعمال فى لندن) فى عددها الصادر سنة ١٨٧٥ والذى أعلنت فيه شراء أسهم القناة «سوف ينظر الجمهور فى هذا البلد وفى سواه إلى العمل الخطير الذى قامت به الحكومة البريطانية من نواحيه السياسية لا التجارية ويعده مظاهرة بل أكثر من مظاهرة سعيدة. إعلانًا لنياتنا وشروعًا فى العمل على تحقيقها. إنه من المستحيل أن نفكر فى شراء أسهم قناة السويس منفصلاً عن علاقة إنكلترا المستقبلة بمصر. أو نفكر فى مصير مصر منفصلاً عما يحوم حول الدولة العثمانية من المخاوف.... فلو أدت القلاق أو الاعتداء الخارجى أو فساد الإدارة الداخلى إلى انهيار الدولة العثمانية ماليًا أو سياسيًا. فقد نضطر إلى الاحتياط للمحافظة على سلامة ذلك الجزء من أملاك السلطان الذى تربطنا به علاقة قوية» تلك هى الصراحة بعينها! فهل من مدكِر؟

وهكذا فقدت مصر حصتها فى سندات قناة السويس فى نظير مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات مع أنها تساوى الآن نحو الأربعين مليونًا.

الضائقة المالية:

نزلت بالبلاد فى أواخر عهد إسماعيل شدائد اقتصادية كبرى وحلت الضائقة المالية برحابها مع أنها كانت فى عهد سلفه سعيد باشا من أكثر البلدان الشرقية رخاء. حيث كانت الضريبة على الأطيان الزراعية ضئيلة لا تكاد تبلغ ثلث الضريبة الحالية، وبلغت حاجات المعيشة من الرخص درجة لا يمكن أن تخطر على بال امرئ فى هذا الزمان. ولقد مات سعيد ولم يترك على مصر من الديون سوى خمسة ملايين من الجنيهات.

نتجت هذه الضائقة المالية عن تبذير إسماعيل فى إنفاق الأموال على الكماليات أولاً. حيث اتخذ من بلاط نابليون الثالث ملك فرنسا مثالاً يُحتذى. وأراد أن يضارع نابليون فى كل شىء وهو من طبعه ميال إلى التبذير، فطبقت الخافقين شهرة بلاطه وقصوره وحفلاته وحظياته ومطابخه. وطار صيت عبقريته وسخائه. أضف إلى ذلك ما أنفقه من الأموال فى الآستانة لاستصدار بعض الفرمانات الشاهانية بامتيازات لمصر أو منح لشخصه حيث كان يطمح لما هو أكثر من الاستقلال الداخلى. زد على ما تقدم ما أنفق فيما بين سنة توليته وسنة ١٨٧٥ فى الإصلاحات الداخلية فى البلاد: حيث حفرت فى هذه المدة ١١٢ ترعة طولها ٨٤٠٠ ميل وزيد طول السكك الزراعية من ٢٧٥ ميلاً إلى ١١٨٥ ميلاً ومُدَّ ما يزيد على ٥٠٠٠ من الأسلاك البرقية وبُنى نحو ٤٣٠ جسرًا (كوبريًا) وأنشئ مرفأ الإسكندرية وأقيمت آلات جلب المياه فى القاهرة والإسكندرية وبنيت أحواض ونصبت ١٥ منارة لإهداء السفن فى البحار المصرية وأنشئ ١٤ معملاً عدا تنظيم شوارع القاهرة وغيرها من المدن. وقد قدر ذوو العلم ما استنفدته هذه الأعمال وحدها بأكثر من خمسة وأربعين مليونًا من الجنيهات. ولقد عجزت مالية البلاد عن القيام بهذه النفقات العمومية والخصوصية فوقعت فيما وقعت فيه من الضائقة المالية.

نظارة نوبار باشا المختلطة:

وكانت النتيجة اللازمة لإثقال كاهل البلاد بالديون المختلفة وعجز الخزينة عن وفائها تدخل الدول الأوروبية فى الأمر، فأسرع إسماعيل فى سنة ١٨٧٨ إلى تعيين ناظرين (وزيرين) فى نظارة نوبار أحدهما إنكليزى للمالية وهو السير ريفرس ولسون، والآخر فرنساوى للأشغال العمومية وهو المسيو دى بلينير تطمينًا لأصحاب الديون. فاستبد هذان الناظران بالحكومة حتى منعا الخديو من ترؤس جلسات مجلس النظار. وبدءا أعمالهما بالاستغناء عن كثير من الموظفين المصريين وإحالة عدد ليس بالقليل من الضباط على الاستيداع. مع أن

الجميع كانت لهم مرتبات متأخرة لدى الحكومة لم تصرف منذ عدة أشهر. وفى الوقت نفسه، عيَّنا فى الحكومة كثيرًا من أبناء جلدتهما ومن أبناء الدول الأوروبية الأخرى إرضاء لهذه الدول. وأغدقا عليهم المرتبات الضخمة. فعم الاستياء الفئة المفصولة عن خدمة الحكومة.

قيام الضباط على النظارة:

وحدث فى يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ أنه بينما كان نوبار باشا والسير ريفرس ولسون راكبين عربتهما يقصدان ديوانيهما؛ إذ احتاط بهما نفر من الضباط الذين أُبعدوا عن خدمة الحكومة وأنزلوهما من العربة وحجزوهما فى نظارة المالية، فذهب الخديو إليها وحاول إقناع هؤلاء الضباط بالانصراف فلم يذعنوا إلا بعد إطلاق الحرس الرصاص عليهم وتوقيف لطيف سليم بك زعيمهم. وكانت النتيجة استقالة نوبار باشا.

نظارة توفيق باشا:

فخلفه ولى العهد محمد توفيق باشا. ودخل الناظران الأجنبيان فى منصبيهما كما كانا. ولكن لم يمض إلا القليل حتى اجتمع العلماء وذوو الرتَب العالية وضباط الجيش والتجار وبطريرك الأقباط وحاخام اليهود ورفعوا مذكرة إلى الخديو، يطلبون فيها عزل هذين الناظرين الأجنبيين ومن إليهما من الموظفين الذين ألحقوا بخدمة الحكومة لانتمائهم إلى الدول الأوروبية. وتعهدوا شخصيًا بتسوية ديون الحكومة وضمنوا تنفيذ هذا التعهد بتقديم أملاكهم. فدعا إسماعيل باشا إليه ممثلى الدول الأجنبية وأطلعهم على هذا الطلب.

نظارة شريف باشا:

وأسقط إسماعيل نظارة توفيق باشا ومن ضمنها الناظران الأجنبيان وألف وزارة وطنية تحت رياسة شريف باشا.

استشاط القوم غضبًا لهذه الجرأة التى بدت من الخديو وأرسلت إليه الحكومة الإنكليزية تلومه على عمله وتطلب رد الناظرين الأوروبيين إلى عملهما، وتهددته إن هو أبَى الرضا بما طلبت أن تعمد إلى أمور أخرى لتنفيذ إرادتها فلم يأبه إسماعيل لهذا الوعيد والتهديد. أما فرنسا فقد أرغت وأزبدت وطلبت من إنكلترا أن تسعى فى عزل إسماعيل واحتلال مصر احتلالاً مشتركًا. ولكن الفريق البعيد النظر من الإنكليز أبى على الفرنساويين ما طلبوا بل رفع صوته محتجًا على استمرار التدخل فى شئون مصر، مع أن إنكلترا كانت تعمل فى الواقع على تنفيذ فكرة فرنسا فى الخفاء منفردة كما سيجىء بك الحديث.

خلع إسماعيل:

وقد تكللت مساعى الدول الأوروبية لدى الباب العالى بالنجاح حيث أرسل السلطان فى ٢٦ يونية برقية إلى الخديو إسماعيل يعلن فيها خلعه عن الأريكة الخديوية. فلم يَرَ إسماعيل مناصًا من إطاعة أمر متبوعه. ونزل فى اليوم نفسه عن العرش لولى عهده توفيق باشا. وبعد أربعة أيام من تنازله ودع أمته وسافر إلى مقر عزلته فى نابولى بإيطاليا(١).

■ ■ ■

(١) وقد أدركته منيته بالأستانة فى ٨ مارس سنة ١٨٩٥ على عهد حكم حفيده عباس الثانى ونقلت جثته إلى مصر ودفن فى مسجد الرفاعى.

الفصل الثالث

توفيـــق الأول



قام بالأمر بعد إسماعيل ولى عهده محمد توفيق باشا. ولقد حاولت فرنسا وإنكلترا عقب توليته أن تقنعاه بإعادة النظارة المختلطة فلم تفلحا.

وكانت البلاد فى أشد الافتقار إلى الإصلاح الجم وكان توفيق دائبًا مع نظاره على إجرائه بكل جد وعناية. وكان ينزع فى عمله إلى إعلاء شأن الوطنيين باختيارهم للوظائف الحكومية العليا. ولقد رأى أن الرتب العليا فى الجيش كانت، موقوفة على الضباط الجراكسة والأتراك دون إخوانهم الوطنيين. فأمر بترقية كثير من هؤلاء إلى رتب أعلى من رتبهم وقلد ثلاثة منهم قيادة آلايات وكان من بينهم أحمد عرابى (بك).

بدء الحركة العرابية:

وكان ناظر الجهادية فى ذلك الحين عثمان رفقى باشا الجركسى الأصل فاستمر فى مراعاة خواطر الضباط الجراكسة والأتراك دون المصريين؛ فاعتمادًا على ما أظهره الخديو من الميل للوطنيين اجتمع كبار الضباط المصريين تحت رياسة أحمد عرابى وقرروا فيما بينهم تقديم ملتمس إلى رياض باشا رئيس مجلس النظار حينذاك، فقدموه فى يناير سنة ١٨٨١ يشكون فيه من تصرفات ناظر الجهادية ويطلبون عزله. فلم تَرُق هذه الجرأة فى أعين النظار وتقرر فيما بينهم انتهاز أول فرصة لمعاقبة هؤلاء الضباط.

وبالفعل دعاهم ناظر الجهادية إلى قصر النيل (ديوان الجهادية إذ ذاك) بحجة المباحثة فى أمر إعداد حفلة زفاف إحدى الأميرات وكان محمود سامى باشا البارودى ناظر الأوقاف ميالاً لهم. فأسرَّ إلى عرابى جُلّية الأمر فى ليلة استدعائهم. فاستقدم هذا إخوانه فورًا وأطلعهم على ما علم فأعدوا عدتهم للمقاومة والدفاع عن أنفسهم.

مظاهرة العرابيين الأولى:

ولم يكد عرابى وصاحباه يصلون إلى قصر النيل فى الميعاد المحدد لهم حتى أمر عثمان رفقى باشا بإلقاء القبض عليهم وتجريدهم من سلاحهم استعدادًا لمحاكمتهم أمام مجلس عسكرى. ولكن أدركتهم شرذمة من عساكر حرس عابدين بقيادة البكباشى محمد عبيد وفتحوا أبواب معتقلهم عنوة، فخرجوا وساروا جميعًا إلى قصر عابدين وطلبوا من الخديو إبعاد عثمان رفقى عن نظارة الحربية. فلما رأى سُمُوه أن الأمر قد وصل إلى هذا الحد استشار قنصلَىْ إنكلترا وفرنسا فأشارا عليه بالامتثال لحكم الضرورة. واستقر الرأى على استعفاء ناظر الجهادية وتعيين محمود سامى باشا البارودى بدلاً عنه. ولكن مدة البارودى لم تَطُلْ بل استبدل به رياض باشا داود باشا أحد أصهار الخديو وكان مشهورًا بالشدة فى معاملته. فوقع تعيينه لدى الحزب العسكرى أسوأ وقع وزادت رابطة الضباط متانة، فقر رأيهم على التخلص نهائيًا من وزارة رياض باشا كلية.

مظاهرة العرابيين الثانية ونظارة شريف باشا:

ففى ٨ سبتمبر أصدر داود باشا أمرًا إلى الآلاى الذى يقوده عربى والآلاى السودانى الذى يقوده عبد العال بك بالسفر حالاً من القاهرة، الأول إلى الإسكندرية والثانى إلى دمياط. فتوقف عرابى وصاحبه عن إطاعة الأمر وقام زعماء الحركة بمظاهرة عسكرية فى يوم ٩ سبتمبر فسارت آلايات الزعماء الثلاثة تصحبهم فرسانهم ومدفعياتهم نحو ساحة عابدين وطوقوا القصر، ثم

أرسلوا للخديو بلاغًا باسم الأمة والجيش يطلبون فيه عزل رياض باشا ومنح الأمة الدستور وزيادة الجيش إلى ١٨٠٠٠ عسكرى.

فاضطر الخديو إلى قبول هذه المطالب وتألفت نظارة شريف باشا المشهور بميله إلى الدستور ورُقِّى فيها عرابى إلى رتبة وكيل الجهادية.

اشتد ساعد العصبة العسكرية بهذا النصر وثملوا بخمره وزاد فى نشوتهم اجتماع مجلس النواب الجديد وكان أكثر أعضائه من المنتسبين لحزبهم العاملين على مناصرتهم، فأصبح المجلس فى قبضة يدهم.

نظارة محمود سامى باشا:

ولقد حدث خلاف بين شريف باشا وبين المجلس فيما يختص بنظر الميزانية العمومية بسبب وجود المراقبة المالية الأجنبية فى البلاد. فلم يَرَ رئيس مجلس النظار، بعد كل ذلك، مندوحة من تقديم استقالته. فقُبلت وعُين بدله محمود سامى باشا البارودى رئيسًا للنظار وتولى عرابى نظارة الجهادية. ولقد تم ذلك فى شهر فبراير سنة ١٨٨٢.

ولم تكد تستوى هذه الوزارة على منصة الأحكام حتى اكتشفت مؤامرة قيل إن الذين دبروها هم الضباط الچراكسة لاغتيال عرابى. فأمر هذا بتشكيل مجلس عسكرى لمحاكمتهم فأصدر المجلس عليهم أحكامًا فى منتهى القسوة ولكن الخديو خفضها رغم إرادة عرابى. فاشتد على أثر ذلك الشقاق والخلاف بين سموه ونظاره. وصمم هؤلاء على جمع مجلس النواب. الذى كان فى مدة العطلة بدون دكريتو خديوىّ كما تقتضى بذلك القوانين، فتوقف رئيس المجلس عن عقده بصفة رسمية ولكن النواب اجتمعوا فى داره، وظهرت فى هذا الاجتماع فكرة عُزيت إلى عرابى وهى عزل الخديو. فلم يتم الاتفاق عليها لخطورتها وعدم استعداد النواب للمناقشة فيها. ولما بلغ الخديو ذلك أوجس خيفة من النظار وزادت مسافة الخُلْف بينهما.

مظاهرة إنكلترا وفرنسا البحرية:

ولما استفحل الأمر اتفقت الدولتان الفرنساوية والإنكليزية على القيام بمظاهرة بحرية رغمًا عن معارضة الباب العالى الذى كان يرى أن يقوم هو بنفسه بتهدئة الخواطر فى البلاد التابعة له. وتحرك الأسطولان الفرنساوى والإنكليزى وألقيا مراسيهما أمام الإسكندرية فى ٢٠ مايو.

بلاغ فرنسا وإنكلترا واستقالة النظارة:

وفى ٢٥ منه قدم ممثلا الدولتين إلى رئيس النظار مذكرة فى شكل بلاغ نهائى، يطلبان فيها استقالة النظارة وإبعاد عرابى عن القطر مؤقتًا ونفى صاحبيه عبد العال وعلى فهمى إلى داخل القطر مع حفظ رتب الجميع ونياشينهم ومرتباتهم. ولما قبل الخديو مطالب الدولتين قدم النظار استقالتهم.

ولكن وفدًا عظيمًا من العلماء والأعيان تقدم عقب ذلك إلى الخديو وطلب منه إعادة عرابى إلى نظارته مراعاة لصالح الأمن العام فاضطر سموه إلى التسليم بمطالبهم. وأعاد عرابى إلى نظارة الجهادية. هنالك أصبح عرابى الحاكم بأمره فى البلاد (دكتاتور) وأخذ على عاتقه مسئولية حفظ الأمن والنظام فيها ولم يبْقَ للخديو شأن يُذكر بجانبه.

وكانت الاحتفالات تقام فى كل مكان يتصدرها عرابى وأعوانه من كبار مديرى الحركة. وكثر الخطباء والكتاب والشعراء المتزلفون له فكنت تسمع فى تلك الاحتفالات أسماء الزعماء تردد فى الخطابات والمنظومات محفوفة بعبارات الإجلال والتقديس، حتى أصبحت الأمة كلها عرابى وأصبح عرابى الأمة بأجمعها!

مذبحة الإسكندرية:

وبينما كان القوم فى حفلاتهم وغرورهم لاهين إذ وقعت مذبحة الإسكندرية الشهيرة فى ١١ يونية سنة ١٨٨٢ على أثر خصام قام بين رجل مالطى وأحد

المكاريين (الحَمَّارة)؛ فكان لوقعها أسوأ أثر فى الديار الأوروبية واستولى الذعر على أفئدة الأجانب. ورأى الخديو تهدئة لخواطر الأوروبيين أن ينتقل إلى الإسكندرية. ولكن الهلع كان قد تمكن من قلوبهم فغادر الجانب الأعظم منهم البلاد.

المؤتمر الدولى بالآستانة وانفكاك فرنسا عن إنكلترا:

وكانت فرنسا إذ ذاك تتخابر مع الدول فى عقد مؤتمر فى الآستانة للفصل فى المسألة المصرية، على أساس المحافظة على حقوق السلطان وسلطة الخديو وعلى المعاهدات والاتفاقات الدولية واحترام الامتيازات الممنوحة لمصر بمقتضى الفرمانات السلطانية مع ترقية نظام الحكم بمصر فى دائرة الحذر والتدبير. فانتهى الأمر بعقد المؤتمر رغمًا عن احتجاج الباب العالى لأن سياسته كانت قائمة على استعمال ما له من حقوق السيادة على مصر لرد الأمن والنظام إليها.

اجتمع هذا المؤتمر فى السفارة الإيطالية بالآستانة فى يوم ٢٣ يونية، وبدئ العمل فى ٢٥ منه بتوقيع بروتوكول من الدول تصرح فيه كلها بخلوها من أى غرض لها بمصر، وأنها تتعهد بألا تحاول الحصول على امتيازات لم تكن لسواها من الدول. وفى ٢٧ منه قرر المؤتمر بناء على اقتراح من المندوب الإيطالى أن تتعهد الدول بعدم القيام بأى عمل انفرادى فى مصر خلال انعقاد المؤتمر، فاحتال المندوب الإنكليزى حتى زيدت فى البروتوكول الفقرة التالية وهى: «إلا عند الضرورة القاهرة». فانحلت بهذه الجملة الصغيرة العقدة أمام إنكلترا؛ إذ من المستطاع انتحال أية ضرورة واعتبارها قاهرة فى أى ظرف من الظروف.

وكان من حسن حظ إنكلترا أو من سوء حظ مصر أن فرنسا عدلت فجأة عن سياسة الاشتراك فعلاً مع إنكلترا فى أى عمل عدائى ضد مصر، بأن أصدرت أمرها إلى أميرال أسطولها بمبارحة مياه الإسكندرية إذا قررت إنكلترا إجراء عمل عدائى.

نظارة راغب باشا وبلاغ الأميرال سيمور:

وفى هذه الأثناء كانت تألفت فى مصر نظارة تحت رياسة راغب باشا بدلاً من نظارة محمود سامى باشا المستقيلة تولى فيها عرابى نظارة الجهادية كما كان.

وبينما كان مؤتمر الآستانة يتلكأ فى إصدار قراراته أرسل الأميرال سيمور قائد الأسطول الإنكليزى إلى قومندان طوابى الإسكندرية، بلاغًا يلزمه فيه بالكف حالاً عن العمل الجارى فى تحصين الطوابى، فلم يجب طلبه بل شاهد الأميرال أفواه مدافع ضخمة تحرر وتسدد فى تلك الطوابى فأرسل بلاغًا نهائيًا فى ١٠ يولية إلى الحكومة المصرية بإنزال تلك المدافع من أمكنتها وإلا اضطر أن يقابلها بضرب القنابل. وأعطى الأميرال مهلة لإجابة طلبه قدرها أربع وعشرون ساعة. فلما اطّلع الخديو على هذا البلاغ أمر فى الحال بعقد مجلس فوق العادة تحت رياسته فى قصر رأس التين للنظر فى طلبات الأميرال الإنكليزى. ولما كانت الروح السائدة فى المجلس هى روح الصلف والغرور فقد قرر المجلس بالأغلبية عدم إجابة الأميرال لطلباته.

وكان المستر كارتيريت الذى كان ممثلاً للحكومة الإنكليزية قد أشار على الخديو أن ينزل هو وأسرته إلى إحدى البواخر الحربية ليكون فى مأمن مما عساه أن يصيب قصر رأس التين من القذائف؛ فلم يقبل سموه ذلك بل فضل الالتجاء إلى قصر مصطفى باشا بجوار سيدى جابر.

تدمير طوابى الإسكندرية واحتلال الإنكليز لمصر:

وفى صبيحة يوم ١١ يولية من السنة المذكورة، ضرب الأسطول الإنكليزى طوابى الإسكندرية فأسكتها فى اليوم نفسه وانسحب العرابيون إلى كفر الدوار ورجع الخديو إلى رأس التين. فاحتل الإنكليز المدينة وكان العرابيون قد أشعلوا النيران عمدًا فى أبنيتها الفخمة ليسهل نهب مخازنها ولئلاً يتركوها لقمة باردة فى أيدى الإنكليز.

وهكذا انتهت هذه المأساة بواقعة التل الكبير فى ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ التى أعقبها خُذلان العرابيين واحتلال الجنرال (لو) قائد الخيَّالة الإنكليزية القلعة فى ١٤ منه واحتلال العاصمة فى ١٥ منه، فى الوقت الذى كان مؤتمر الدول لا يزال منعقدًا فى الآستانة للمناقشة فى المسألة المصرية.

وقد أصبحت مصر منذ سنة ١٨٨٢ فى مركز دولى غير مستقيم. فبينما كانت مستقلة استقلالاً داخليًا كما أسلفنا إذا بها من جهة أخرى كانت محتلة بالجنود البريطانية التى دخلتها فى السنة المذكورة لإخماد الثورة العرابية. ولقد كان هذا الاحتلال مؤقتًا لغرض واحد وهو تأييد عرش الخديو الذى كان عرابى وأعوانه قد خرجوا عليه. دخلت إنكلترا البلاد واحتلتها احتلالاً عسكريًا لهذه الغاية، مقررة قبل دخولها ببضعة أيام فى عقد ترابيا الدولى الشهير ألا تسعى لتملُّك أى جزء منها أو أى شىء من مرافقها ولا للحصول على مركز ممتاز لنفسها فيها، مجاهرة بأنها إنما دخلت البلاد دخول الصديق لا دخول العدو وأنها لن تلبث إلا يسيرًا حتى تخلى البلاد وتتركها لأهاليها.

فلما عادت الأمور إلى مجاريها واستتب الأمر للخديو توفيق ظل الاحتلال باقيًا فى مصر بحجة توطيد الأمن العام وتنظيم إدارة البلاد وماليتها: حجة فى الحقيقة غير ناهضة لأنهم لم يكلفوا بذلك ممن لهم شأن فى البلاد. إنما هى معاذير انتحلوها لتثبيت أقدامهم فى وادى النيل الذى يطمعون فيه منذ زمن بعيد. ودعاوٍ لم ترتكز على دليل له وزن إلا فى سياسية الاستعمار.

فكانت فاتحة أعمالهم مداخلتهم فى محاكمة العرابيين، هذه المداخلة التى أدت إلى استعفاء رياض باشا ثم أعقبها حل الجيش القديم الذى ائتمر بإمرة عرابى وزمرته وحارب الإنكليز تحت لوائهم. وإنشاء جيش جديد تحت إمرة سرداد بريطانى يعلوه نفر من الضباط الإنكليز بمرتبات عالية.

استبدال مستشار مالى بالمراقبة الثنائية:

ثم أوعز الإنكليز إلى الخديو بإلغاء المراقبة الثنائية التى كانت موجودة إذ ذاك من الفرنسيس والإنكليز؛ محاولين بذلك إخراج القضية المصرية من دوليتها لتتمكن الحكومة الإنكليزية من التصرف فى شئونها دون معارضة واشترطت إنكلترا أن يُستبدل بالمراقبة الثنائية مستشار مالى أجنبى فى الحكومة المصرية يشرف على ماليتها. وعلى ذلك استقال المستر كولفن المراقب الإنكليزى ثم عين هو نفسه مستشارًا ماليًا للحكومة.

المالية المصرية فى بدء الاحتلال:

وقد زعم الإنكليز بأنهم حينما نزلوا البلاد أَلْفَوا ماليتها فى ارتباك فأصلحوها، مع أن المثبوت أنها أصبحت فى أوائل حكم المغفور له الخديو توفيق فى حالة حسنة حتى تكوّن فيها مبلغ احتياطى يذكر. ولم يكن ثمة ما يدعو إلى الشك فى استمرار النجاح. لأن هذه الأمة التى أظهرت تحت حكم محمد على باشا الكبير الدلائل المدهشة على حيويتها كان من شأنها أن تتغلب على كل المصاعب إن وجدت.

هكذا ألغى الإنكليز المراقبة الثنائية لغاية سياسية واستعاضوا عنها بمستشار إنكليزى كان له فيها مطلق التصرف بعد سداد القسط السنوى المقرر لصندوق الدين، فبالرغم من أنه خُصص من إيرادات الحكومة قسم يحفظ منه مليونان من الجنيهات سنويًا بصفة احتياطى والباقى من هذا القسم يستهلك به شطر من ديون البلاد، فإننا إذا ألقينا نظرة على حسابات الحكومة من بدء الاحتلال حتى بدء الحرب العظمى ألفينا أن إيراداتها تفوق على نفقاتها كلها بملايين عدة من الجنيهات كان يمكن أن يسدد بها جزء كبير من ديون مصر جميعها من مُوحَّد وممتاز ومضمون. ولكن الدين الموجود حتى الآن لا يزال فى مجموعه تقريبًا باقيًا على عهده منذ الاحتلال.

دوفرين ومشروع الإصلاح:

وكان اللورد دوفرين سفير إنكلترا فى الآستانة قد انتدب للإشراف على تنفيذ مشروعات الإصلاح مصر. فاستصدر قانونًا من الجناب العالى الخديو بإلغاء مجلس النواب المصرى والاستعاضة عنه بنظام تمثيلى آخر يتكوّن من ثلاث هيآت نيابية: الأولى مجالس المديريات وهى عبارة عن مجلس لكل مديرية يرأسه المدير، وتجتمع هذه المجالس مرة كل عام على الأقل بدعوة من المدير بناء على قرار وزارى. والثانية مجلس شورى القوانين ويتكوّن من ثلاثين عضوًا على صنفين: دائم ومنتخب، ويجتمع هذا المجلس مرة فى كل عام فى دور انعقاد يبدأ من أول أغسطس بأمر عالٍ. والهيئة الثالثة هى الجمعية العمومية وتتكون من النظار (الوزراء) ومن رئيس مجلس شورى القوانين ووكيله وأعضائه ثم من أعضاء الجمعية العمومية المنتخبين وعددهم ستة وأربعون عضوًا، وتجتمع هذه الجمعية مرة كل سنتين على الأقل بمقتضى أمر عالٍ ويجوز جمعها فى جلسة غير عادية متى دعت الضرورة لذلك.

ورأىُ هذه المجالس الثلاثة على اختلاف أنواعها استشارى لا يقيد النظار فى شىء ولا يتحتم على الحكومة الأخذ به. إنما عليها أن تبين للمجلسين الأخيرين الأسباب التى دعتها لعدم الأخذ برأيهما. وهذا البيان لا يقبل المناقشة. كما أنه كان محظورًا عليها المناقشة فى المسائل السياسية والمسائل غير الداخلة فى اختصاصها. ويستثنى من ذلك تقرير الضرائب فقد كان قرار الجمعية العمومية فيه قطعيًا.

المخابرات بخصوص جلاء الإنكليز عن مصر:

وفى سنة ١٨٨٥، بدأت المخابرات بين الباب العالى والدولة البريطانية فى مصر أولاً ثم بالآستانة، على عقد اتفاق (اتفاق دريموند وولف) كان الغرض منه أن تنجلى الجنود الإنكليزية عن مصر فى مدى ثلاث سنوات. وكان الإنكليز اشترطوا فيه أن يكون لهم وحدهم حق الرجوع بجنودهم إذا حدث أى اضطراب

فى مصر. ولقد كاد هذا الاتفاق أن يتم. حيث حُرِّر مشروعه ووقع عليه مندوبو الدولتين فعلاً فى ٢٢ مايو ١٨٨٧ ورفع إلى جلالة السلطان للتصديق عليه، وأوشك السلطان أن يمهره لولا أن فرنسا كانت ترغب فى ذلك الوقت فى جلاء الإنكليز عن مصر بلا شرط ولا قيد. وقد رأت أن ما اشترطته إنكلترا ووافق عليه المندوبون العثمانيون يجعل مصر تحت رحمتها فى كل وقت ويكسبها حقوقًا جديدة فيها لم تكن لسواها من الدول، فتدخلت فى الأمر وسعت لدى السلطان وأيدتها روسيا فى سعيها فامتنع جلالته عن التصديق على هذا الاتفاق المشهور فى آخر لحظة، وبذلك ظل الاحتلال قائمًا فى مصر، ولكن المسألة المصرية ما فتئت تعد من المسائل الدولية كما كانت.

ثورة السودان:

وكانت فى السودان حركة ثورية أشعل نارها من يدعى محمد أحمد المهدى منذ سنة ١٨٨١. ومن الصعب أن يقف أى مؤرخ على دخائل تلك الثورة وأسبابها ولا على أسرارها الخفية الغامضة. ولكننا نعلم أن غوردون باشا كان حاكمًا للسودان من قِبَل الخديو إسماعيل باشا سنة ١٨٧٧ – سنة ١٨٧٩. فعين فيه كثيرًا من الموظفين الأجانب وأثقل كاهل الأهالى باسم مصر فبدأت بعض الثورات الصغيرة المركزية، كثورة السلطان هارون وثورة سليمان بن الزبير وثورة راتج مولى الزبير وثورة الصباحى فى دارفور. فأخمدت تلك الثورات واستعفى غوردون فى أوائل ولاية الخديو توفيق باشا سنة ١٨٧٩. ولعل هذه الثورات كانت مقدمة لثورة محمد أحمد المهدى. ولكن لما كانت الحكومة المصرية فى ذلك العهد مضطربة بأسباب الثورة العرابية أولاً وظهور وباء الكوليرا ثانيًا، شغلت بأمرها عن السودان وما يجرى فيه.

إخلاء السودان واستقالة شريف باشا:

وفى سنة ١٨٨٤، أرغمت إنكلترا الحكومةَ الخديوية على إخلاء السودان بحجة أنه ثائر وهو يكلف الحكومة نحو ١٦٠ ألف جنيه سنويًا ومن المصلحة

إخلاؤه. وكان المرحوم شريف باشا إذ ذاك رئيسًا لمجلس النظار فأبى الإذعان لأمر الحكومة البريطانية، فقال اللورد غرنفل: «إن الحكومة البريطانية اتبعت رأى معتمدها وأمرته أن يبلغ الحكومة المصرية التحتيم عليها بترك السودان حالاً وإذا أبى أحد الوزراء فليستعف»؛ ففضل شريف باشا الاستقالة على إبرام أمر يرى فيه أكبر ضرر لمصر وقال كلمته المشهورة: «إننا إذا تركنا السودان فإن السودان لا يتركنا».

نظارة نوبار باشا ومهمة غوردون باشا:

ثم خَلَفه من بعده نوبار باشا فقبل ما حتمته الدولة المحتلة وأذعن لأمرها. وكانت الحكومة باتفاقها مع الدولة المحتلة عينت الجنرال غوردون باشا لإخلاء السودان فحوصر فى الخرطوم وقتله الثائرون وسقطت المدينة فى أيديهم فى ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥، وهكذا تخلت مصر عن تلك الأقطار «لضرورة عسكرية ولأسباب حربية» إنما ألحقت أعمالها بنظارة الحربية المصرية التى ظلت تديرها حتى سنة ١٨٩٨ وبذلك حرم الإنكليز مصر من ثمرة المجهودات التى بذلها أبناؤها وما تكبدوه من النفقات السنين الطوال للاستيلاء على تلك البلاد. وما حرموها هذه الثمرة إلا ليعودوا لاقتطافها لأنفسهم فى الوقت الملائم ومتى حانت الفرص.

غير أنه مما لا مراء فيه أن الإنكليز كانوا يطمحون منذ ساعدوا مصر على طرد الفرنسيس عام ١٨٩٧ إلى بسط سيطرتهم عليها وعلى السودان جميعًا. فقد قال غلادستون فى خطبة ١٨٨٧: «إننا إذا نزلنا مصر ذهبنا منها إلى السودان وإذا ذهبنا إلى السودان مددنا أيدينا من فوق خط الاستواء إلى جنوب إفريقيا وأتممنا بذلك تأليف إمبراطوريتنا الإفريقية». وكيف لا يطمحون فى الاستيلاء عليها وهى الأصقاع الواسعة الخصبة التربة السهلة الإنبات بفضل مياه النيل الذى تنساب بين سهولها وقد قلب وديانها تغذيه روافده العديدة بمياهها الخصبة التى تجعل من تلك الأراضى التى أقحل أكثرها - إذ عُنى

بأمرها ـ جنات فيحاء تجرى من تحتها الأنهار، بل مستعمرة من أجمل وأوسع مستعمراتهم العديدة؟!!

ولقد قامت السياسة الإنكليزية فى سبيل إنفاذ مناهجها بكثير من أساليب الدهاء والتعمية. ففى ١٥ يونية سنة ١٩٩٥ جعلت حدود مصر الجنوبية فى نقطة بالقرب من بلدة «صرص» بين الشلالين جنوبى حلفا، وسارعت إنكلترا بعد خروج المصريين من السودان إلى احتلال سواكن وبربرة وزيلع والأوغندة ولم تُخْلِ الجيوش المصرية مقاطعة خط الاستواء إلا فى ١٠ أبريل سنة ١٨٨٩ حيث كان أمين باشا يحتلها بأورطتين مصريتين. ولقد رفض فى البدء أن يخليها رغمًا عن الوعد والوعيد الذى بذلهما له الجنرال ستانلى الرحالة الشهير إلا أنه رضخ فى النهاية لضغط الإنكليز. وبذلك تقلص ظِل مصر عن سائر بلاد السودان وطوى من فوقها عَلَمها بعد أن ظل يخفق على أرجائها أكثر من نصف قرن.

وتنفيذًا لسياسة إنكلترا فيما يختص بمستقبل الأقطار السودانية الواسعة بسطت حمايتها على الأوغندة أولاً، ثم عقدت مع ألمانيا اتفاقًا فى سنة ١٨٩٠ تعترف فيه ألمانيا بنفوذ إنكلترا فى أعالى النيل. ثم عقدت مع حكومة الكونغو البلجيكية اتفاقًا آخر فى سنة ١٨٩٤ يقضى بإباحة حكومة الكونغو مرور سكة حديد الكاب بأرضها وبرضى حكومة إنكلترا، بمد نفوذ حكومة الكونغو على مجرى النيل غربًا حتى فاشودة. ذلك الاتفاق الذى قال عنه المسيو هانوتو وزير خارجية فرنسا إذ ذاك: «إنه اتفاق باطل لأنه اتفاق على ملك لا تملكه إنكلترا».

وفى هذه الأثناء دبر ولد النجومى أكبر قواد المهدى السودانى حملة كان يريد بها فتح مصر، فقابلتها الجيوش المصرية عند بلدة توشكَى وقضت عليها شر القضاء.

انتقل الخديو محمد توفيق باشا إلى جوار ربه فى يوم ٧ يناير سنة ١٨٩٢ مأسوفًا عليه وكان نجله الأكبر وولى عهده الأمير عباس حلمى فى مدينة ڤيينا عاصمة النمسا يتلقى العلوم فى مدرسة التريزيانوم. فلما وصل إلى علمه نبأ

وفاة أبيه أبحر إلى مصر على ظهر باخرة حربية نمساوية، فوصل إلى القاهرة فى ٢٤ يناير واحتُفل بقدومه فيها احتفالاً باهرًا وزُينت المدينة أبهى زينة واشتركت جميع الطبقات فى الحفاوة به وتعظيمه.

■ ■ ■

الفصل الرابع

عباس حلمى الثانى



ولى عباس حلمى الثانى عرش مصر بناء على فرمان سلطانى تاريخه ٢٦ مارس سنة ١٨٩٢. وكانت سِنُّه حين توليته العرش لم تبلغ بعد الثامنة عشرة ميلادية ولكن اعتُبر أنه بلغ سن الرشد على الحساب الهجرى. وكان تربى فى حجر الحرية والاستقلال فى معاهد أوروبا. وقد رأى بلاده محتلة بالجيوش الأجنبية ونفوذ حاكمها الشرعى مقيدًا، فأخذ يبث روح الوطنية فيها وكانت له مواقف معدودة مع معتمد الدولة الإنكليزية[١].

سياسته:

وكانت فاتحة أعماله إسقاط وزارة مصطفى فهمى باشا التى كانت شديدة الاستسلام إلى المحتلين، فقام الطلبة بهذه المناسبة بمظاهرة بينما كان سموه قاصدًا مسجد سيدنا الحسين ليؤدى فريضة الجمعة فيه وفكوا جياد عربته منها وجروا بالعربة.

حقد الإنكليز عليه كبرياءه وتربصوا به الشر وتحينوا الفرص لمصادمة هذه الكبرياء وتلك العظمة. فاضطروه مرة وقد ذهب لزيارة الحدود الجنوبية إلى تقديم الترضية لضباط جيشه من الإنكليز بعد أن جاهر بانتقاد بعضهم بصفته قائدًا عامًا للجيوش المصرية.

---

(١) سنفرد إن شاء الله سفرًا لتاريخ عباس حلمى الثانى؛ ولهذا اختصرنا الكلام هنا على ذكر الحوادث المهمة مدة حكمه.

ولقد دأب سموه على زيارة الآستانة كلما رحل إلى خارج البلاد بقصد توكيد تبعيته للسلطان، وأملاً فى تقوية مركزه أمام الاحتلال الأجنبى وطمعًا فى مساعدة الباب العالى فى تخليص البلاد من نِيره.

إعادة فتح السودان:

وفى سنة ١٨٩٦، قررت الحكومة الإنكليزية فتح السودان بغتة وتلقى السردار كتشنر باشا الأمر من حكومة بلاده مباشرة فى يوم ١٢ مارس من السنة المذكورة. وفى مساء ١٣ منه، أبلغ الخبر إلى رئيس النظار الذى حمله إلى الخديو عباس فى الليل، وفى ١٤ منه دُعى الرديف المصرى إلى حمل السلاح. ثم بُدئ الزحف على تلك الأقطار التى تركت بإشارة الإنكليز بتركهم. وكانت القوة الزاحفة مكونة من ٢٥ ألفًا من الجنود المصرية وخمسة آلاف من الجنود الإنكليزية. فاستولت تلك القوة المختلطة على السودان. وكان محمد أحمد المهدى رأس الثورة قد مات وخلفه عبد الله التعايشى فكسر شر كسرة، وقضى كتشنر باشا بجيشه على سلطة الدراويش هناك وسقطت الخرطوم فى يده فرفع عليها العلمين: المصرى والإنكليزى.

احتلال الفرنساويين لفاشودة:

وكانت فرنسا قد احتلت فاشودة أثناء انفصال السودان عن مصر. فلما علمت إنكلترا بالأمر احتجت على الحكومة الفرنساوية باسم مصر. وطلبت منها سحب جنودها قائلة فى احتجاجها: «إن للسودان مالكًا هو الخديو فلا يجوز لدولة من الدول احتلال هذا الملك مع وجود مالكه». وقال السير إدوارد جراى فى خطبة ألقاها بهذه المناسبة: «إننا لا نستطيع التسليم للفرنساويين باحتلال أعالى النيل. لأن النيل هو مصر ومصر هى النيل»!!

ثم صدرت الأوامر إلى السردار كتشنر باشا بالإسراع إلى فاشودة فزحف عليها بقوة من جيشه ورفع عليها العلم المصرى فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٩٨، واضطرت

فرنسا حيال هذا الاحتجاج وما أتاه السرداد إلى سحب جنودها وإعادتهم إلى بلادهم عن طريق الخرطوم فالقاهرة وكانوا تحت قيادة الجنرال مارشان.

اتفاقية السودان:

ولما استتب الأمر فى تلك الأرجاء وظنت مصر أنها استعادت أصل حياتها؛ إذ بالحكومة البريطانية ترغمها على التوقيع على اتفاقية سنة ١٨٩٩ التى تجعل السودان شركة بينهما بحق اشتراكها معها فى فتحه؛ رغمًا من أن خمسة أسداس الجيش الذى فتح السودان كان مصريًا وأن نفقات الحرب كلها كانت من الخزينة المصرية. ومع ذلك فيالها كانت شركة اختصت فيها مصر بالخسارة والغرم بينما كان لشريكتها القوية كل الكسب والغنم. وبذلك أصبحت جميع إدارات الحكومة فى السودان وفى مصر فى قبضة نفر من الموظفين الإنكليز يديرون حركتها دون أن يتحملوا مسئولية تلك الإدارة. إذ كان المستشارون وخصوصًا المستشار المالى يتلقون التعليمات من الوكالة البريطانية ثم يوحون بها إلى أعوانهم من الموظفين البريطانيين. وهؤلاء يتولون تنفيذها دون مراعاة آراء رؤسائهم من الموظفين المصريين، وإن دنت مراتب أولئك عن مراتب هؤلاء وهم فى خطتهم هذه مؤيدون بجيش الاحتلال ونفوذ الوكالة البريطانية. وما كان للخديو أن يشكل نظارة دون أخذ رأى الممثل البريطانى ولا لناظر من النظار أن يخالف رأى مستشاره الإنكليزى. ولم تنكر إنكلترا تدخلها بل أرادت أن يكون أساسًا للمعاملات بينها وبين مصر بصفتها الدولة المحتلة. نسوق لذلك مثلاً البرقية المعروفة التى أرسلها اللورد سالسبورى بمناسبة إسناد الخديو رئاسة النظار إلى فخرى باشا التى ذكرناها فإنه يقول فيها: «إن الحكومة البريطانية لا ترى حاجة إلى تغيير الوزارة المصرية وتنتظر أن تُسأل فيما بعد عن رأيها فى مثل هذه الحالة». بل إن سياستهم كانت أفصح من ذلك فى البرقية الأخرى التى قال من ضمنها اللورد جرنفل: «إن الوزير المصرى الذى لا يخضع لإرشادات الممثل البريطانى عليه أن يستقيل من منصبه».

وفى ذلك الدليل الناصع على ما وصل إليه النفوذ الإنكليزى فى مصر رغم عناد الخديو، فكان فى البلاد سلطتان غير مؤتلفتين فى الغالب: وهما السلطة الشرعية لأمير البلاد والموظفين المصريين والسلطة الفعلية للممثل البريطانى وأعوانه من المستشارين والموظفين الإنكليز. وكان المستشار المالى يشهد كل اجتماع لمجلس النظار حتى لا يصدر قرارًا ويبرم أمرًا دون مشورته وعلمه.

ولو أننا نعترف بمقدرة وكفاءة المستشارين الذين أوفدتهم الحكومة الإنكليزية لمصر فى بادئ الاحتلال فنظموا ماليتنا تنظيمًا يستحقون عليه الشكر، إلا أننا نلاحظ أن ما من واحد من هؤلاء المستشارين فكر يومًا فى فك مصر من قيود ديونها، مع أن واحدًا منهم فكر فى ابتياع سهوم أجنبية بدون إذن الحكومة المصرية وبدون علمها بدلاً من السندات المصرية التى كان يجب أن تستهلك يخسر فيها على حساب مصر نحو مليون وثلث مليون من الجنيهات!!

وإنه ليجدر بنا لهذه المناسبة أن ننقل هنا بعض ما قاله المسيو فرمان قنصل جنرال أمريكا فى كتابه «مصر وإرهاقها» المطبوع فى سنة ١٩٠٨ حيث قال: «إن دَيْن مصر الآن هو كما كان منذ خمس وعشرين سنة. ولا غرو أن عمدت بريطانيا إلى الوقوف فى سبيل وفاء هذا الدين كله أو بعضه. فلقد كان الدين من ضمن الأسباب المنتحلة لاحتلال الإنكليز مصر والبقاء فيها».

وإذا كان إسماعيل باشا باع أسهم قناة السويس مدفوعًا بعامل الاضطرار والحاجة إلى المال وهو الرجل المبذر المتلاف، فكيف يفعل تمخض قرائح رجال الاحتلال بمصر وعلى رأسهم المستشار المالى عن مشروع عجيب، ألا وهو مشروع مد أجل امتياز شركة قناة السويس أربعين سنة تنتهى فى ٢٠٠٨ بدلاً من سنة ١٩٦١؟ ألا يظن أن هذا المشروع كان يرمى إلى أخذ السبيل على ما عساه أن يكون فى المستقبل من الخير لأبناء الأجيال المستقبلة من المصريين وحصره فى حَمَلة الأسهم من الأجانب؟

وعندما تسقَّط بعض رجال الصحافة الوطنية شيئًا من المفاوضات التى كانت دائرة بين الحكومة والشركة أقاموا حولها ضجة عالية اخترقت آذان أولى الأمر. ولقد أبلى فى هذه الحملة المرحوم الشيخ على يوسف باشا أحسن البلاء.

قرار الجمعية العمومية فى مشروع مد أجل شركة قناة السويس:

فاضطرت الحكومة فى النهاية إلى التسليم بما طلبوه من عقد الجمعية العمومية فى الحال، والتى أعلنت الحكومة فى ٥ أبريل سنة ١٩١٠ بعدما عرفت حال الجمعية النفسانية جد المعرفة أنها ستتزل على حكمها فى الأمر. فشكلت الجمعية لجنة منها لنظر الموضوع ونشر المرحوم صابر باشا صبرى المهندس المعروف، بيانًا مستفيضًا عن المشروع أظهر فيه معائبه وما يعود من إقراره من الخسارة على مصر.

قتلت اللجنة المشروع بحثًا ومحصت الأرقام أشد ما يكون من التمحيص المفصل. وجدت أنها إذا اتبعت أحسن ما يكون من جادة الاعتدال فى التقدير. فإن الخزينة المصرية ستهدى إلى الشركة إذا أنفذت المشروع بأكثر من ٢٤١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه خالصة لوجه الله.

وكان مقرِّر الحكومة أمام الجمعية العمومية والمدافع عن المشروع صاحب الدولة سعد زغلول باشا الذى كان إذ ذاك ناظرًا للمعارف. وعلى ذلك أصدرت الجمعية العمومية فى ٧ أبريل سنة ١٩١٠ قرارها بدون تردد، وهو يقضى برفض المشروع باتفاق ٦٦ صوتًا على صوت واحد.

الأحزاب فى مصر:

وكانت السياسة الإنكليزية فى البلاد سببًا فى تقوية الروح الوطنية بين المتنورين من رجال الأمة، فتألف حزب قوى ضد الاحتلال يدعى الحزب الوطنى برئاسة الشاب الملتهب غيرة على بلاده حماسًا ووطنية المرحوم مصطفى كامل باشا، وكان لسان حال هذا الحزب جريدة اللواء، ثم تألف حزب ثانٍ سُمى حزب

الإصلاح على المبادئ الدستورية برئاسة النابغة القدير المرحوم الشيخ على يوسف باشا صاحب جريدة المؤيد التى اشتهرت إذ ذاك حتى بلغ صيتها الآفاق. وكانت هذه الجريدة لسان حال هذا الحزب. وأخيرًا ظهر حزب الأمة الذى كان لسان حاله «الجريدة» التى كان يحررها حضرة أحمد لطفى السيد بك مدير الجامعة الآن. وكانت الأمة بجميع أحزابها تجاهد ما استطاعت إلى الجهاد سبيلاً - وإن اختلفت أساليب أحزابها فى الظاهر - بجميع الطرق المشروعة السلمية بغية الحصول على الحرية مطالبة بجلاء الجنود الأجنبية عن البلاد.

الاتفاق الودى بين فرنسا وإنكلترا:

وكان المصريون يعتمدون دائمًا فى إنجاح قضيتهم على فرنسا ويعلقون عليها آمالاً واسعة فى نيلهم بغيتهم من الخلاص من الاحتلال. وكانت هذه هى إحدى الدعائم التى يستند عليها الحزب الوطنى؛ وذلك لما كنت تظهره الصحافة الفرنساوية وهى لسان حال رأيها العام من العطف على القضية المصرية وما يظهره ساستهم من تأييد المصريين فى كثير من الأحيان. إذ كانت فرنسا وحدها من أمم الغرب هى التى تقف فى وجه إنكلترا كلما أتت هذه عملاً تشتمُّ منه رائحة الطمع فى تغيير حالة البلاد السياسية.

ولم يغير من قيمة فرنسا فى أعين المصريين استطاعة إنكلترا التفرد بقمع الثورة العرابية من قبل وما نتج عن ذلك من احتلالها البلاد ولا تغلب الأخيرة عليها سياسيًا فى حادثة فاشودة، ولا ما رأوه من الممثل الفرنساوى بمصر فى سنة ١٨٩٣ فى حادثة الحدود التى ذكرناها حيث كانوا يأملون أن يعضد الخديو ضد الإنكليز، فرأوه يستنكر ما أبداه سموه من انتقاد الضباط البريطانيين فى الجيش المصرى.

حتى إذا كانت سنة ١٩٠٤، أى بعد الاحتلال بنحو ثلاثة وعشرين عامًا، عقدت إنكلترا اتفاقًا وديًا مع فرنسا تعهدت فيه هذه ألا تطالب إنكلترا بالجلاء عن مصر فى مقابل عدم تعرض إنكلترا لها فى المغرب الأقصى وإطلاق يدها فيه.

غير أن فرنسا أخذت على إنكلترا عهدًا بأن لا تغير شيئًا فى نظام مصر السياسى مدة ثلاثين عامًا على الأقل، وألا تأخذ لنفسها فى مصر امتيازًا ليس للدول الأخرى مثله.

هنالك اعتقد المصريون وصدقوا أن فرنسا كمثلها من أمم الغرب لا يهمها إلا صالحها الشخصى. إذ رأوها تتخلى عنهم وتتساهل مع خصمهم نظير تساهله معها فى بلاد تريد ابتلاعها. فبدأ المصريون منذ ذلك العهد لا يعتمدون إلا على أنفسهم.

هذا، ولقد استمرت إدارة البلاد على المنوال المتقدم يتخللها فى بعض الأحيان مشادات بين الحاكم الشرعى والإنكليز حتى أواسط سنة ١٩١٤.

الاعتداء على الخديو بالأستانة:

وكان الخديو فى كل ظرف ومناسبة يعمل على إثبات تبعيته لمتبوعه الأعظم خليفة المسلمين سلطان الدولة العلية. ومن ذلك أنه كان فى صيف كل عام يقصد إلى الآستانة لتقديم فروض الإخلاص والطاعة لجلالة الخليفة على أمل أن ينال مساعدته فى تقوية مركزه؛ ليتمكن من الوصول إلى وضع حد للاحتلال الأجنبى فى البلاد. وفى بدء صيف عام ١٩١٣، غادر سموه البلاد ميممًا الديار الأوروبية لترويح النفس ثم التعريج منها على مقر الخلافة كعادته. وكان قائم مقامه ورئيس مجلس نُظَّاره إذ ذاك عطوفة حسين رشدى باشا.

ففى يوم ٢٥ يولية من السنة المذكورة فوجئت الأمة بنبأ عظيم سرى فى أرجائها سريان البرق فى الآفاق: ذلك أن طالبًا مصريًا يدعى محمود مظهر كان يتلقى العلم فى مدارس الآستانة اعتدى على حياة سمو الخديو أثناء خروجه من زيارة الصدر الأعظم الأمير سعيد حليم باشا فى الباب العالى، بأن أطلق عليه طلقات نارية من مسدس فجرحه فى فكه الأيسر وساعده. فاهتزت بهذا النبأ البلاد من أقصائها إلى أقصائها. وأُرسلت البرقيات من الأمراء والنظار والعلماء

والتجار وكبار الموظفين والأعيان وذوى الحيثيات للاستفسار عن صحة الجناب العالى الخديو. ثم قامت وفود عديدة إلى الآستانة لهذا الغرض.

الحرب الكبرى:

وبينما كانت تلك الوفود هناك؛ إذ انبعثت شرارة من زوايا البلقان بهشيم المجتمع الأوروبى فاستعرت نيران الحرب فى ربوعه. ولم تلبث تلك النيران أن أذكتها الأحقاد والمنافسات فاشتد أوارها واتسعت حلقتها حتى أصاب المجاورين من الأمم شررها؛ فاشتعلت نيرانها فيها وقامت ريح عاتية من التحزب والتضليل فتعدت تلك النيران المتقدة القارة الأوروبية إلى جميع قارات العالم. واستمرت مشتعلة بضعًا من السنين شاهد فيها أبناء هذا الجيل أفظع مأساة عرفها التاريخ. إذ انفجرت براكين الصدور، وتطايرت حمم الأحقاد التى ورثها الأبناء عن الآباء وظلت محبوسة فى حنايا الضلوع دهورًا عدة تلتمس لها منها مخرجًا. ودبت عقارب الضغائن وأفاعى الشهوات المادية والأطماع الاستعمارية تلدغ كل من قابلته وتنهش كل من لاقته. فتطاحن الأقوام وتقاتلوا أيما قتال على الأرض وتحت الثرى وفى الهواء وعلى متون البحار وفى بطونها. وتفانوا فى سبيل تحقيق مطامعهم مستعينين بالاختراعات الحديثة والابتكارات المبيدة المهلكة.

وكان منشؤها أن ولى عهد إمبراطورية النمسا والمجر كان بسياحة ببلاد البوسنة التى كانت فيما مضى تابعة للدولة العلية ثم ألحقت ببلاد النمسا. فاعتدى بعض المتهوسين من أبناء الصرب على حياته وجندله بطلقة من مسدس. فقام إمبراطور النمسا وقعد لهذا الحادث الفظيع وطلب من صربيا مطالب، إن هى أخلّت بواحد منها شن عليها الغارة وساق عسكره الجرار عليها. فوقفت الروسيا تحمى صربيا ربيبتها الصغيرة من اعتداء النمسا، وتبع ذلك حوار قصير بين الدول الثلاث لم يدُم إلا ريثما أعلنت النمسا والمجر الحرب على صربيا وزحفت جيوشها فعلاً على تخومها. فأرسلت الروسيا جيوشها تغزو النمسا وتحمى صربيا. فانتصرت ألمانيا لحليفتها النمسا ثم وقفت فرنسا إلى جانب

صديقتها الروسيا. وهكذا أخذت هذه النيران المستعرة تنتشر بسرعة فى جميع أرجاء العالم تلتهم بلدًا فبلدًا وأمة فأمة؛ حتى أصبحت حربًا عالمية كبرى كان لها تأثيرها فى جميع الأمم صغيرها وكبيرها.

مصر والحرب:

وفى ٤ أغسطس سنة ١٩١٤، دخلت بريطانيا العظمى الحرب منضمة إلى فرنسا دفاعًا عن بلجيكا التى انتهكت ألمانيا حيدتها غير مبالية بالمعاهدات الدولية. وكانت مصر إلى ذلك الحين على الحياد التام فى هذه الحرب الضَّرُوس تعامل الأمم المتطاحنة على السواء. غير أنها بدخول إنكلترا الحرب، ولما لهذه الأخيرة من المركز الخاص فيها اضطرت إلى الخروج عن الحياد نوعًا ما. بأن أصدر مجلس نظارها قرارًا يحظر فيه على جميع الرعايا المصريين التعامل بأية صفة كانت مع الرعايا الألمان أو مع المقيمين بألمانيا أو مع الذين يكونون مارين بأرضها. وذلك بحجة ضمان الدفاع عن البلاد المصرية فى هذه الحرب العظمى. وقد جاء ضمن القرار الفقرة التالية:

«المادة ١٣ - القوات البحرية والحربية التابعة لصاحب الجلالة البريطانية يجوز لها أن تباشر جميع حقوق الحرب فى الموانى المصرية أو فى أرض القطر المصرى. وكل ما يجرى الاستحواذ عليه فى الموانى المصرية أو فى أرض القطر المصرى من سفن حربية أو مراكب تجارية أو بضائع يجوز إحالة النظر فيه إلى إحدى محاكم الغنائم البريطانية».

وفى ١٣ منه أصدر مجلس النظار قرارًا آخر باعتبار النمسا والمجر كألمانيا فيما يختص بهذه المعاملات.

ثم بدأ ورود الجيوش الهندية التابعة للإمبراطورية البريطانية إلى مصر التى اتُّخذت منذ ذلك الحين معسكرًا عامًا لجيوش الدولة المحتلة.

وفى ٢٠ منه أُعلنت الرقابة على البرقيات المرسلة من مصر إلى الخارج أو إلى السودان.

وفى ٢٣ أغسطس حل عيد الفطر والخديو غائب عن البلاد على غير العادة، فأرسل إلى عطوفة قائم مقامه ورئيس مجلس النظار برقية يعتذر فيها عن عدم استطاعته الوجود بين رعيته فى أيام العيد، وأنه يرجو ألا يحول حائل دون عودته إلى وطنه بعد الآن.

الموراتوريوم:

وفى هذه الأثناء اضطربت الحالة الاقتصادية فى البلاد تبعًا لاضطرابها فى أرجاء العالم، فاضطرت الحكومة المصرية أن تحذو حذو الحكومات الأخرى بإصدار قانون بتقرير حالة «الموراتوريوم» فى البلاد، أى عدم دفع الودايع والأمانات والديون لأربابها إلى أجل. فنتج عن ذلك شلل فى حركة التجارة؛ إذ انقضبت الأيدى عن الشراء وبذل المال إلا لضرورة قصوى وحل موسم القطن الذى عليه مدار ثروة البلاد فهبطت أسعاره هبوطًا لم يسبق له مثيل.

وجاء موعد دفع الضرائب للحكومة. فتجاه هبوط أسعار القطن وتقرير «الموراتوريوم» فى البلاد اضطر أكثر الناس على اختلاف طبقاتهم إلى بيع حلى النساء وما يزيد على حاجتهم من نحاس ليسددوا بثمنه مطالب الحكومة. فلما كثر عرض هذه الأشياء فى السوق هبطت بالطبع أسعارها كذلك هبوطًا عظيمًا وبخس التجار أثمانها. فتدخلت الحكومة فى الأمر وأعطت للبعض سلفيات على أقطانهم، وعينت مثمنين لتقدير الأثمان الحقيقية للحلى الذى يريد بعض الأهالى بيعه وقبلته بدل النقود فى سداد الضرائب المطلوبة لها.

وأقبل عيد الأضحى وأصدر العلماء فتوى دينية ينبهون الناس فيها إلى الاقتصاد فى الضحايا فى هذا العيد والاكتفاء بذبح ماشية واحدة لكل أسرة مهما يكن مركزها.

اشتداد الأزمة الاقتصادية:

وفى ٤ سبتمبر صدر أمر عالٍ بتعطيل بورصة البضائع. ثم اشتدت الأزمة المالية فى البلاد وكثر عدد العمال العاطلين فيها تبعًا لتحرج الحال الاقتصادية.

وصدر إعلان رسمى يمنع الجرائد التى تنشر فى القطر المصرى منعًا باتًا من نشر أى خبر له مساس بحركات الجيوش، من نحو نزول فى السفن أو خروج منها أو نقل أو انتقال. أو أى خبر يتعلق بوصول السفن الحربية أو النقالة أو سفرها أو مرورها، وأن قلم المطبوعات سيقوم بإبلاغ الصحف ما يلزم إبلاغه من ذلك فى الظروف المناسبة.

ثم أرسل سعادة ونجت باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام إلى قناصل ألمانيا والنمسا فى ٥ سبتمبر بأن يغادروا القطر المصرى، ولو أن سعادته كان معتبرًا موظفيًا مصريًا وتصرفاته تنسب إلى الحكومة المحلية مع أنها كانت على الحياد ولو رسميًا إلى ذلك التاريخ.

ثم فتشت إدارات بعض الصحف واشتدت المراقبة فى الموانى المصرية، وصدرت الأوامر من ذوى الشأن بالحكومة بوجوب طىّ حساب الذهب الصادر والوارد من مصر وإليها فى مدة الحرب بالنظر لتغيير وجوه دفع الأموال الصادرة والواردة فى هذه المدة. فلم يعد يطلع على البيان الأسبوعى لحركة النقود فى القطر إلا نظارة المالية نفسها.

تأجيل انعقاد الجمعية التشريعية:

وكان موعد انعقاد الجمعية التشريعية ـ وهى الهيئة النيابية التى حلت محل مجلس الشورى والجمعية العمومية ـ فى دور انعقادها الاعتيادى فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ عملاً بالقانون النظامى للبلاد. ولكن السلطة الإنكليزية رأت أن الوقت غير مناسب لعقدها. ومن أجل ذلك صدر أمر عالٍ فى ٨ أكتوبر موقَّعٍ عليه فى غياب سمو الخديو بالآستانة من قائم مقامه والنظار يقضى بتأجيل انعقادها إلى أول يناير سنة ١٩١٥. ثم تأجل موعد انعقادها بعد ذلك لمدد أخرى عُينت بمراسيم سلطانية، جاء فى نهايتها مرسوم مؤرخ فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥ يقضى بتأجيلها إلى موعد يحدد فيما بعد بأمر عالٍ. وقضى هذا المرسوم كذلك بتوقيف العمل بمواد القانون الأساسى فيما يختص بتجديد انتخاب أعضاء

الجمعية التشريعية ومجالس المديريات، بدل الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم بحكم القانون أو الذين يكونون تُوفُّوا أو شطب اسمهم منها لأى سبب كان.

وتحرجت الأحوال فى البلاد من كل الوجوه وتحكم فيها الضيق حتى أصبح الناس يحسبون للمستقبل ألف حساب. ومع ذلك فقد نظمت بواسطة نفوذ الإدارة طرق لجمع الاكتتابات تكاد تكون قهرية تارة برسم الصليب الأحمر، وأخرى باسم مساعدة أسرات الجنود المنكوبين من الحلفاء فى هذه الحرب. فجمعت من المصريين بهذه الوسائل مبالغ طائلة لا يستهان بها.

وفى ٢ نوفمبر صدر أمر قائد جيش الاحتلال بمراقبة الصحف فيما تكتبه عن الحرب قبل طبعه. ولم تكن هذه المراقبة موجودة حتى هذا التاريخ. فأصبحت الجرائد تصدر وفى المقالة الواحدة منها سطر أو عدة أسطر محذوفة ومكانها أبيض أو يتخلل الأسطر كلمات محذوفة ومكانها كذلك، كما كانت مقالات برُمَّتها تحذف وتبقى أنهر لا كتابة فيها بالمرة. ولقد صدر هذا الأمر من قائد جيش الاحتلال لا من الحكومة ولم تكن البلاد ثمة موضوعة تحت الأحكام العرفية.

ولكن عقب عيد الأضحى مباشرة أى فى يوم ٣ نوفمبر، صدر الإعلانان الآتيان فى الجريدة الرسمية ونشرا فى الجرائد السيارة وعلقا على الجدران فى الجهات الظاهرة للعيان فى جميع أنحاء القطر.

-١-

إعلان الأحكام العرفية:

«ليكن معلومًا أنى أُمرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن آخذ على عاتقى مراقبة القطر المصرى العسكرية لكى تضمن حمايته. فبناء على ذلك قد صار القطر المصرى تحت الحكم العكسرى من تاريخه».

تحريرًا فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ الإمضاء

«مكسويل»

الفريق قائد الجيوش المصرية

-٢-

«أنا چون جرنفل مكسويل ليفتننانت چنرال قومندان الجيوش البريطانية فى القطر المصرى المنوط بتنفيذ الأحكام العرفية أعلن بهذا ما يأتى:

أولاً: «إن السلطة التى تستعمل تحت إشرافى بمعرفة الإدارة العسكرية ليس الغرض منها الحلول محل الإدارة الملكية بل تعتبر تكميلاً لها. وعلى كل الموظفين الذين فى خدمة الحكومة المصرية الاستمرار على أداء واجباتهم بكل دقة فى وظائفهم».

ثانيًا: «إن أحسن ما يمكن للإهالى عمله للصالح العام هو الامتناع عن كل عمل من شأنه تكدير صفو السلام العام أو التحريض على التنافر ومساعدة أعداء ملك بريطانيا وحلفائه، والمبادرة باتباع جميع الأوامر التى تعطى لحفظ السلام العام وحسن النظام عن طيب خاطر. ومتى اتبعوا ذلك لا يكونون معرضين لأى تداخل فى شئونهم من السلطة العسكرية».

ثالثًا: «جميع الطلبات التى ربما تلزم للأحكام العسكرية من خدمات الأفراد أو مما يملكون تكون قابلة للتعويض التام وتحدد قيمتها بمعرفة سلطة مستقلة إن لم يحصل الاتفاق عليها بين الطرفين».

مصر فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ الإمضاء

(ج. ج. مكسويل)

ثم تلا ذلك صدور المنشور الآتى الذى نشر فى الجريدة الرسمية الصادرة فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ وهذا نصه:

قطع العلاقات بين إنكلترا والدولة العلية:

«أنا الليفتنانت جنرال چون جرنفل مكسويل قائد جيوش صاحب الجلالة البريطانية فى القطر المصرى قد كُلفت بأن أعلن أنه من يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ أصبحت بريطانيا العظمى وتركيا فى حالة حرب».

«ولو أنه ابتداء الحرب الناشبة بين جلالته وبين إمبرطورَىْ ألمانيا والنمسا قد أقدمت الحكومة العثمانية مرارًا تحت تأثير نفوذ أعداء جلالته على خرق حرمة الحقوق المكتسبة لجلالته بمقتضى القوانين الدولية والمعاهدات، فإن حكومة جلالته قد تحاشت مقابلة هذه الأعمال بمثلها تحاشيًا دقيقًا حتى أرغمت على ذلك، ليس فقط بسبب الاستعدادات الحربية فى سوريا التى لا يمكن إلا أن تكون موجهة ضد القطر المصرى بل بسبب خرق حرمة الحدود المصرية بواسطة عصابات مسلحة وباعتداء قوات الدولة العثمانية البحرية على أملاك أحد حلفاء جلالته تحت قيادة ضباط ألمانيين بدون سبب يحملها على هذا الاعتداء. فإن بريطانيا العظمى تحارب الآن لغرضين وهما الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التى كسبها محمد على فى الأصل فى ميدان القتال واستمرار هذا القطر على التمتع بالسلم والرخاء اللذين تمتع بهما مدة الاحتلال البريطانى فى ٣٠ سنة».

«ولعلم بريطانيا العظمى بما للسلطان، بصفته الدينية من الاحترام والاعتبار عند مسلمى القطر المصرى، فقد أخذت بريطانيا العظمى على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب بدون أن تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة. ولكنها مقابل ذلك تنتظر من الأهالى وتطلب إليهم الامتناع عن أى عمل من شأنه عرقلة حركات جيوشها الحربية أو أداء أى مساعدة لأعدائها».

الإمضاء

(ج. ج. مكسويل)

فريق قائد الجيوش البريطانية بالقطر المصرى

إنكلترا تأخذ على عاتقها الدفاع عن مصر:

وبهذا المنشور أُذيع نبأ إعلان الحرب بين بريطانيا العظمى والباب العالى صاحب السيادة على مصر. ولم تشأ السلطة العسكرية أن تقدم على نشر إعلان هذه الحرب إلا بعد أن أعلنت بسط الأحكام العرفية على مصر. ولقد عرفت هذه السلطة مبلغ تعلق المسلمين من المصريين بسلطان الدولة العلية خليفة الرسول ﷺ وما له فى نفوسهم من الاحترام والاعتبار، فطلبت منهم عدم التعرض لهذا النضال القائم بين رئيسهم الدينى والدنيوى وبين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى. وأخذت على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب دون أن تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة إنما رجت منه الإخلاد إلى السكينة والامتناع عن إتيان أى عمل من شأنه عرقلة حركات جيوشها الحربية أو أداء أى مساعدة لأعدائها.

خاطب قائد الجيوش بمصر الشعب المصرى ولم تخاطبه حكومته. بل ظلت هذه صامتة ساكنة لا تُبْدى حراكًا ولا رأيًا. وعلى رأسها قائم مقام الخديو. ولكن السلطة أرادت أن تخرج الحكومة من سكوتها فطلبت منها اعتبار البلاد فى حالة حرب مع صاحبة السيادة عليها ومناضلتها بالخروج عليها؛ فأرسل القائم بأعمال معتمد بريطانيا العظمى بمصر إلى رئيس النظار الخطاب الآتى:

«القاهرة فى ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤»

«إلى صاحب العطوفة حسين رشدى باشا رئيس مجلس نظار الحكومة المصرية»

«يا عطوفة الوزير»

«أتشرف بأن أرفع لعطوفتكم مع هذا صورة المنشور الذى أصدره جناب قائد الجيوش البريطانية العام فى القطر المصرى».

«وترون عطوفتكم من هذا المنشور أن السلطة فيما يتعلق بالوسائل الحربية اللازمة للدفاع عن القطر المصرى وبالتدابير التى يستدعيها هذا الدفاع أصبحت

منحصرة فى يد القائد العام، وأن حضرات النظار لا يزال كل واحد منهم حافظًا للسلطة التى له فى الأمور الملكية الخاصة بنظارته».

الإمضاء

«ملن شيتهام»

فأجابه عطوفة رئيس مجلس النظار بالخطاب الآتى:

«القاهرة فى ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤»

«إلى جانب المحترم المستر ملن شيتهام نائب معتمد بريطانيا العظمى فى مصر»

«يا جناب الوكيل»

«علمنا ما جاء فى منشور جناب قائد الجيوش البريطانية العام فى القطر المصرى الذى بعثتم به إلىّ».

«ونظرًا لغياب سمو الجناب الخديوىّ الذى نستمد منه سلطتنا أتشرف بإبلاغكم بأننا سنستمر أنا وزملائى على إدارة أعمال نظارتنا الملكية تجنبًا للمضار التى تلحق بالبلاد إذا تعطلت حركة إدارتها الداخلية».

الإمضاء

حسين رشدى

فكأنما عطوفة رئيس مجلس النظار وقائم مقام الخديو أراد أن يتنصل من كل تبعة تعود على معاملة الدولة العلية معاملة إمبراطوريتَىْ ألمانيا والنمسا، فترك قائد جيوش جلالة ملك بريطانيا يصدر منشوراته الخاصة بالدفاع عن مصر كيفما شاء دون مداخلته.

نعم، إن الموقف كان حرجًا ولكن عطوفة رشدى باشا استطاع أن يتخلص منه بمهارة. وإليك صورة المنشور المنوه عنه فى هذه المكاتبات:

أنا چون جرنفل مكسويل. نظرًا لما لدىَّ من السلطة وبصفتى فريق قائد الجيوش البريطانية فى القطر المصرى أقرر ما يأتى:

«أنه لمناسبة الأحوال التى اقتضت إعلان الحرب بين بريطانيا العظمى وتركيا يقتضى أن كل ما جاء فى قرار مجلس نظارة الحكومة المصرية الصادر بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ لما نشبت الحرب مع جلالة ملك بريطانيا العظمى وبين إمبراطور ألمانيا يسرى مفعوله على الدولة العثمانية فيما يَخْتص بالسفن التجارية العثمانية التى تكون داخل الموانئ المصرية أو داخلة إليها فإنه لا يسمح لها بأى وقت لمبارحة الميناء الموجودة فيه»

الإمضاء

(ج. ج. مكسويل)

وهكذا مرت الحوادث تباعًا سراعًا والناس واجمون حيرة من أمرها وما من امرئ يستطيع الإقدام على الكلام عنها أو مناقشتها أو إبداء رأى فيها، وإلا عرض نفسه للاعتقال فالنفى بلا تحقيق أو محاكمة شأن الأحكام العرفية فى تلك الإدارة الاستثنائية.

رسالة هيئة كبار العلماء فى الحرب:

ولم يكتف القوم بإعلان الأحكام العرفية ولا بإصدار القائد العام للجيوش البريطانية التسور الذى اعترف فيه بما للخليفة من الاعتبار فى نفوس مسلمى القطر المصرى، بل لجئوا من باب زيادة الحيطة إلى الاستعانة بهيئة كبار العلماء بالديار المصرية؛ فاستصدروا منها فى ٦ نوفمبر رسالة إلى الأمة تدعوها فيها إلى السكون والتفادى عن الفتنة وإطاعة الحكومة. وكان على رأس كبار العلماء صاحبا الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ سليم البشرى شيخ الجامع الأزهر إذ ذاك، والشيخ بكرى عاشور الصدفى مفتى الديار المصرية ولم يترك أصحاب الفضيلة العلماء آية من آيات الذكر الحكيم أو حديثًا من الأحاديث النبوية تحض على

عدم المخاطرة وإلقاء الأنفس إلى التهلكة أو إتقاء الفتنة أو البعد عن تدخل المرء فيما لا يعنيه إلا أتوا بها فى هذه الرسالة، كل هذا لم يمنع من التضييق على الناس كافتهم وعامتهم. وأخذ الكثير منهم بالظن أخذ عزيز مقتدر. حتى إنه قبض على كثير من مختلف طبقات الأمة ممن خشى بأسهم أو سُمعت منهم أقوال لا تلائم الحال أو وشى فى حقهم؛ فاعتُقلوا وأبعد بعضهم إلى أوروبا أو إلى جزيرة مالطة.

وأخذت بريطانيا العظمى تجلب العساكر من مستعمراتها المترامية الأطراف من كل ملة ونِحّلة. فأصبحت مصر مستودعًا عامًا للجنود البريطانية على اختلاف أجناسهم ومذاهبهم وأديانهم.

■ ■ ■

الباب الثانى

- الانقلاب السياسى فى مصر
- خلع عباس وتولية السلطان حسين
- وفاة السلطان حسين

الفصل الأول
الإنقلاب السياسى



الانقلاب السياسى فى مصر:

وكانت الحوادث التاريخية الكبرى فى مصر تُهيأ وتدبر تحت طى الخفاء. فكثرت المقابلات بين عطوفة حسين رشدى باشا وأمير كبير من أمراء الأسرة المالكة. وفى ١٥ ديسمبر اجتمع حضرات النظار حوالى الظهر اجتماعًا خصوصيًا لدى عطوفة رئيسهم فى نظارة الداخلية، وظلوا مجتمعين نحو ساعتين ونصف ثم انصرفوا وبقى بعضهم معه إلى نحو الساعة الرابعة بعد الظهر، ولا جدال فى أن هذا الاجتماع كان لأمر خطير يدبر وحدث ذى بال يهيأ. والذى علمته الصحف إذ ذاك من دواعى هذا الاجتماع أنهم كلفوا نظارة الداخلية كتابةَ منشورٍ إلى المحافظين والمديرين له أهمية كبرى.

غير أنه وردت برقية من لندن فى اليوم نفسه تميط اللثام نوعًا ما عن هذا السر والتدبير هذا نصها:

«أرسل لورد كرومر رسالة إلى جريدة التيمس قال فيها: إن انتقاض الخديو ليس ذا أهمية سياسية كبيرة على الراجح لأن نفوذه الشخصى فى القطر المصرى لا يذكر. على أنه كيف كانت النظامات الجديدة التى ستُسن فى القطر المصرى فلا يصح أن يبقى الخديو ولى الأمر فيه والواجب أن ترفع ولاية الترك عن مصر وتحل مصر من قيودهم القتالة».

والذى يؤخذ من هذه البرقية أن نية الدولة المحتلة كانت متجهة إلى تغيير نظام البلاد المصرية بنظام جديد، يكون من ضمنه إبعاد الخديو عن عرشه ثم سلخ البلاد عن السيادة التركية.

وحصلت فى ذاك الوقت تغييرات عدة فى هيئة الديوان العالى والتشريفات، بإبعاد كل من كانت له علاقة شخصية بالخديو تمهيدًا لهذا الانقلاب.

وفى ١٧ ديسمبر ورد فى إحدى الصحف السيارة نبأ مفاده أن كل نظارة من نظارات الحكومة أرسلت بتاريخ ١٦ منه دعوة إلى كبار موظفيها فى العاصمة والأقاليم؛ ليكونوا على استعداد للحضور عندما يتلقون تعليمات أخرى يعين فيها موعد الاجتماع أو عندما يعلن عنه فى الصحف.

وتبعه خبر آخر أن الفراشين كُلفوا منذ التاريخ المذكور بإقامة سرادق فى فناء قصر عابدين يسع ستة آلاف شخص أو يزيدون.

إعلان الحماية:

وفى صبيحة يوم ١٨ ديسمبر نشر الإعلان الآتى فى الجريدة الرسمية وفى الجرائد السيارة، وعلق على الجدران فى الأماكن الظاهرة للعيان فى جميع بلدان القطر وعواصم مديرياته، وهذا نصه:

(إعــلان)

«يعلن ناظر الخارجية لدى حكومة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعدًا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية».

«وبذلك قد زالت سيادة تركيا عن مصر وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها».

وهكذا بهذا الإعلان ـ إذا قبلته الدول وأقرته ـ أصبح موقف مصر الدولى اليوم غيره بالأمس؛ إذ تكون بحكم القانون الدولى حرة طليقة من كل تبعة لأية

دولة أخرى إنما هى تحت حماية جلالة ملك بريطانيا العظمى «حماية اقتضتها حالة الحرب التى سببها عمل تركيا».

وهنا يجدر بنا أن نذكر رأيًا فى الحماية قاله أحد مشاهير علماء السياسة المدعو أشهوكة فى كتابه «بحث فى الحماية»: «إن الحماية هى عبارة عن عهد وميثاق يبرم بين حكومتين إحداهما باعتبارها ذات شخصية ممتازة مستقلة يَكِلُ للأخرى التصرف ببعض حقوقها الداخلية والخارجية مقابل قيامها بالدفاع عنها من الاعتداء الداخلى والخارجى الذى قد يمكن أن تتعرض له. وعلى الحامى مساعدة المحتمى به ومعاونته فى تدبير شئونه وإصلاح أحواله وإنماء ثروته وحماية مصالحه».

فالحماية إذًا يجب أن تكون مبنية على رضى الحامى والمحتمى ولا يمكن أن تكون مبنية على رغبة أحد الطرفين وإرادته وحسب. ومع ذلك؛ فإن الحكومة المصرية لم تعلن أنها راضية عن الحماية حتى تتم أركانها قانونًا.

رأى رشدى باشا فى الحماية:

إنما جرى حديث سياسى بين عطوفة حسين رشدى باشا قائم مقام الخديو ورئيس مجلس النظار وبين مراسل الديلى كرونكل، بدأه المراسل بأن لاحظ أن الأهالى ينظرون إلى الأحوال الحاضرة فى القطر بعين الهدوء والطمأنينة مع أنها لا تخلو من الخطورة. وفى ذلك ما فيه من الدلالة على حسن الإدارة البريطانية ونجاحها. ثم أتبع هذا بقوله: إن الأجانب والوطنيين قد اتفقوا على أن قسمًا عظيمًا من الفضل فى تلافى الأزمة الحالية يعود إلى عطوفة حسين رشدى باشا رئيس الوزارة وقائم مقام سمو الخديو، ثم خصه بمدح كثير وثناء عطير وهذا نص الحديث:

قال عطوفته:

«إن المنافع التى عادت على البلاد فى حسن الإدارة البريطانية لا تُحصى ولا تعد. وكل مصرى تهمه مصلحة بلاده وارتقاؤها يسلم بهذا ويرجو أن تدوم

الرابطة بين الأمتين إلى ما شاء الله. وما دام قنال السويس حلقة الاتصال بين أجزاء الإمبراطورية البريطانية وطريقًا لازمًا للإنكليز فمن الطبيعى أن ترتبط بريطانيا العظمى ومصر بأشد روابط الصداقة والوداد. وزد على ذلك أننا أمة ضعيفة نحتاج إلى صديق قوى يصون أملاكنا من كل اعتداء ويكون على جانب من الارتقاء والحرية؛ حتى يتيسر لنا أن نسير بإرشاده فى معارج الحرية. فبذلك المقام الذى يليق بنا فى مصاف الدول وهذه الشروط متوافرة فى إنكلترا. فإن عندها من القوة ما تمكِّنها من الدفاع عن قطرنا ولها من معاملة البلاد التى تماثل شئونها شئون القطر المصرى تقاليد عطف وحرية ويهمها أن يرتع الشعب الذى يخترق قنال السويس بلاده فى بحبوحة الهناء والرخاء».

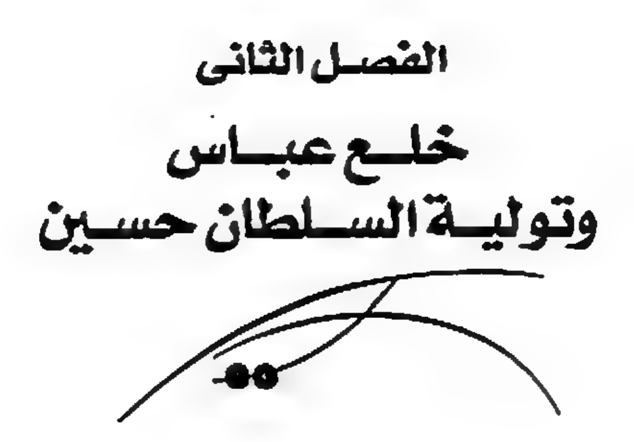
قال المُكاتِب: ثم تكلم عطوفته عن مستقبل مصر فقال: «إنه يجب ضرورة أن تضع لمصر منذ الآن نظامًا يكون بمثابة أساس متين مأمون يستطيع أن يقوم بالبناء الذى يريد الجميع إنشاءه. على أن مصر لا تنتظر الآن أن تقطع مسافات واسعة فى وقت قصير بل تؤمل السير خطوة خطوة وأول ما نتوق إليه أن نرى جمعيتنا التشريعية التى ليس لها الآن إلا رأى استشارى تتمتع بالرأى القطعى فى الشئون الداخلية فإن ذلك يساعد على التقدم تدريجيًا وفى ذلك تحقيق لآمالنا وتمكين للروابط التى تربطنا ببريطانيا العظمى».

«ثم ختم عطوفته الحديث بالثناء على ما تركه اللورد كتشنر من آثار الخدمات الجليلة التى أداها للبلاد».

■ ■ ■

الفصل الثانى

خلع عباس
وتولية السلطان حسين



خلع الخديو عباس وتولية السلطان حسين:

وفى صبيحة يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤، صدر الإعلان التالى بالجريدة الرسمية ونشر فى الجرائد السيارة وعلق على الجدران فى القاهرة والإسكندرية وفى جميع أنحاء القطر فى الأماكن الظاهرة للعيان.

(إعلان)

«يعلن ناظر الخارجية لدى حكومة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لإقدام سمو عباس حلمى باشا خديو مصر السابق على الانضمام لأعداء الملك قد رأت حكومة جلالته خلعه من منصب الخديوية. وقد عرض هذا المنصب السامى مع لقب سلطان مصر على سمو الأمير حسين كامل باشا أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد على فقبله».

فكر الإنكليز فى معالجة الحالة بمصر حين نشوب الحرب بينهم وبين الدولة العلية مع ما كانوا يعلمونه من شعور الخديو عباس نحوهم فقرروا خلعه عن عرشه، ثم رأوا أنهم ملزمون بتعيين خلف له حتى لا يتركوا البلاد فوضى، فخطر لهم خاطر مساومة شقيقه الأمير محمد على. فلمحوا له بغرضهم فرأوا منه إباء ورغبة عن المنصب فعرضوه على الأمير حسين كامل. وكان الإنكليز قد استقدموا من الهند أغاخان زعيم طائفة الإسماعيلية هناك فوصل الإسكندرية يوم ١٩

ديسمبر (يوم قبول السلطان حسين تسلم عرش مصر) فأكرمت وفادته وأوعز إلى المرحوم أحمد يحيى باشا من عظماء الثغر وسراته أن يجمع به فى داره لفيفًا من أهل العلم والوجاهة وذوى الحيثيات وأنيدور محور ما يلقى من الخطب فى هذه الحفلة على مدح الزعيم المذكور وتبجيله وتقديسه. والذى نفهمه من ذلك أنه كان ذريعة لإقناع أمراء بيت محمد على بعدم ترك العرش يفلت من أيديهم حيث أشيع أن قدوم هذا الزعيم كان الغرض منه تبوؤه عرش مصر إذا رفضه الأمراء.

وحينما عزم الإنكليز على مخابرة سمو الأمير حسين فى أمر توليته العرش كان سموه مقيمًا بقصر المعمورة فاستدعى فجأة إلى القاهرة بإشارة منهم فسافر إليها على قطار خاص. فلما وصل حصلت المخابرة بينه وبين المستر ملن شيتهام القائم بأعمال الوكالة البريطانية إذ ذاك بواسطة صاحب العطوفة حسين رشدى باشا.

هذا، ولم يكن سمو الأمير حسين عندما عرض عليه العرش على أتم وفاق مع الإنكليز لعدم مساعدتهم له فى مسألة وقف والده المغفور له الخديو إسماعيل باشا وكانت نظارته فى يد والدة أخيه الأمير إبراهيم حلمى. فلما تُوفِّيت أراد الأمير حسين كامل أن يستقل بالنظر على هذا الوقف ولكن القضاء الشرعى حكم بأن يكون الخديو عباس ناظرًا عليه. ولم يوفق الأمير حسين إلى حمل الإنكليز على التدخل فى الأمر لصالحه. كما أنه كان متغير الخاطر على صاحب العطوفة حسين رشدى باشا قبل توليته الحكم لأنه لم يكن ينقل إلى سموه أخبار الخديو وحقيقة صحته عقب الاعتداء عليه بالآستانة بل كان يتلقاها من الصحف كعامة الناس. وسموه كان يطمع فى أن يوافيه قائم مقام الخديو يوميًا بأخباره. كما أن عظمته كان مغير الخطر أيضًا من عطوفة الباشا لعدم مساعدته فى تعيين عظمته ناظرًا على وقف والده.

فلما قبل الأمير حسين كامل العرش صدر الإعلان السابق ذكره.

وفى اليوم نفسه وجه المستر ملن شيتهام إلى سموه التبليغ الآتى الذى تشرح فيه الحكومة البريطانية الأسباب التى أدت إلى هذا الانقلاب السياسى.

«يا صاحب السمو»

«كلفنى جناب ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أن أخبر سموكم بالظروف التى سببت نشوب الحرب بين جلالته وبين سلطان تركيا وبما نتج عن هذه الحرب من التغيير فى مركز مصر».

«كان فى الوزارة العثمانية حزبان أحدهما معتدل لم يبرح عن باله ما كانت بريطانيا العظمى تبذله من العطف والمساعدة لكل مجهود نحو الإصلاح فى تركيا ومقتنع بأن الحرب الذى دخل فيها جلالته لا تمس مصالح تركيا فى شىء ومرتاح بما صرح به جلالته وحلفاؤه من أن هذه الحرب لن تكون وسيلة للإضرار بتلك المصالح لا فى مصر ولا فى سواها. وأما الحزب الآخر فشرذمة جنديين أفّاقين لا ضمير لهم أرادوا إثارة حرب عدوانية بالاتفاق مع أعداء جلالته معللين أنفسهم أنهم بذلك يتلافون ما جروه على بلادهم من المصائب المالية والاقتصادية. أما جلالته وحلفاؤه فمع انتهاك حرمة حقوقهم قد ظلوا إلى آخر لحظة وهم يأملون أن تتغلب النصائح الرشيدة على هذا الحزب لذلك امتنعوا عن مقابلة العدوان بمثله حتى أرغموا على ذلك بسبب اجتياز عصابات مسلحة للحدود المصرية ومهاجمة الأسطول التركى بقيادة ضباط ألمانيين ثغورًا روسية غير محصّنة».

«ولدى حكومة جلالة الملك أدلة وافرة على أن سمو عباس حلمى باشا خديو مصر السابق قد انضم انضمامًا قطعيًا إلى أعداء جلالته منذ أول نشوب الحرب مع ألمانيا. وبذلك تكون الحقوق التى كانت لسلطان تركيا وللخديو السابق على بلاد مصر قد سقطت عنهما وآلت إلى جلالته».

«ولما كان قد سبق لحكومة جلالة الملك أنها أعلنت بلسان قائد جيوش جلالته فى مصر أنها أخذت على عاتقها وحدها مسئولية الدفاع عن القطر المصرى فى

الحرب الحاضرة، فقد أصبح من الضرورى الآن وضع شكل للحكومة التى ستحكم البلاد بعد تحريرها كما ذكر من حقوق السيادة وجميع الحقوق الأخرى التى كانت تدعيها الحكومة العثمانية».

«فحكومة جلالة الملك تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصرى جميع الحقوق التى آلت إليها بالصفة المذكورة. وكذلك جميع الحقوق التى استعملتها فى البلاد مدة سنى الإصلاح الثلاثين سنة الماضية. وقد رأت حكومة جلالته أن أفضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بالمسئولية التى عليها نحو مصر أن تعلن الحماية البريطانية إعلانًا صريحًا وأن تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقًا لنظام وراثى يقرر فيما بعد».

«بناء عليه قد كلفتنى حكومة جلالة الملك أن أبلغ سموكم أنه بالنظر لسن سموكم وخبرتكم قد رُئى فى سموكم أكثر الأمراء من سلالة محمد على أهلية لتقلد منصب الخديوية مع لقب «سلطان مصر». وإننى مكلف بأن أوكد لسموكم صراحة عند عرضى على سموكم قبول عبء هذا المنصب أن بريطانيا العظمى أخذت على عاتقها وحدها كل المسئولية فى دفع أى تَعدٍّ على الأراضى التى تحت حكم سموكم مهما كان مصدره. وقد وفضت لى حكومة جلالته أن أصرح بأنه بعد إعلان الحماية البريطانية يكون لجميع الرعايا المصريين أينما كانوا الحق فى أن يكونوا مشمولين بحماية جلالة الملك».

«وبزوال السيادة العثمانية تزول أيضًا القيود التى كانت موضوعة بمقتضى الفرمانات العثمانية لعدد جيش سموكم وللحق الذى لسموكم فى الإنعام بالرتب والنياشين».

«وأما فيما يختص بالعلاقات الخارجية فترى حكومة جلالته أن المسئولية الحديثة التى أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعى أن تكون المخابرات من الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالته فى مصر».

«وقد سبق لحكومة جلالته أنها صرحت مرارًا بأن المعاهدات الدولية المعروفة بالامتيازات الأجنبية المقيدة بها حكومة سموكم لم تعد ملائمة لتقدم البلاد. ولكن من رأى حكومة جلالته أن يؤجل النظر فى تعديل المعاهدات إلى ما بعد انتهاء الحرب».

«وفيما يختص بإدارة البلاد الداخلية علىّ أن أذكّر سموكم بأن حكومة جلالته طبقًا لتقاليد السياسة البريطانية قد دأبت على الجد بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطتها فى حماية الحرية الشخصية وترقية التعليم ونشره وإنماء مصادر ثروة البلاد الطبيعية والتدرج فى إشراك المحكومين فى الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة فى الرقى السياسى. وفى عزم حكومة جلالته المحافظة على هذه التقاليد. بل إنها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا العظمى فى هذه البلاد تحديدًا صريحًا يؤدى إلى سرعة التقدم فى سبيل الحكم الذاتى. وستُحترم عقائد المصريين الدينية احترامًا تامًا كما تحترم الآن عقائد نفس رعايا جلالته على اختلاف مذاهبهم. ولا أرى لزومًا لأن أؤكد لسُمُوكم بأن تحرير حكومته لمصر من رقبة أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية فى الآستانة لم يكن ناتجًا عن أى عداء للخلافة فإن تاريخ مصر السابق يدل فى الواقع على أن إخلاص المصريين للخلافة لا علاقة له البتة بالروابط السياسية التى بين مصر والآستانة. وأن تأييد الهيئات النظامية الإسلامية فى مصر والسير بها فى سبيل التقدم هو بالطبع من الأمور التى تهتم بها حكومة جلالة الملك مزيد الاهتمام وستلقى من جانب سموكم عناية خاصة. ولسموكم أن تعتمدوا فى إجراء ما يلزم لذلك من الإصلاحات على كل انعطاف وتأييد من جانب الحكومة الإنكليزية. وعلىّ أن أزيد على ما تقدم أن حكومة جلالة الملك تعول بكل اطمئنان على إخلاص المصريين ورويتهم واعتدالهم فى تسهيل المهمة الموكولة إلى قائد جيوش جلالته المكلف بحفظ الأمن فى داخل البلاد ومنع كل عون للعدو».

«وإنى أنتهز هذه الفرصة فأقدم لسموكم أجَلَّ تعظيماتى».

ولكن الوديعة التى وضعتها حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى تحت يدها لسكان القطر المصرى لم ترد إليهم. وهم ما كانوا يطلبون أكثر من ذلك مكافأة لهم على قيامهم بما طلب منهم من تسهيل مهمة قائد جيوش جلالته وعلى ما ضحوه فى سبيل قضية إنكلترا والحلفاء!! على أن الوعد الصريح قد أعقبه فى نفس التبليغ تصريح مناقض له: وهو أن «تحديد مركز بريطانيا العظمى فى هذه البلاد تحديدًا صريحًا يؤدى إلى سرعة التقدم فى سبيل الحكم الذاتى»، وهو تصريح يهدم آمال من يتمسك بالوعد الأول! إنما هى أساليب سياسة الأقوياء الذين يسلبون باليسار ما أعطوه باليمين!!

وهنا يحق لنا أن نُسائل من كان بيدهم أزمَّة الحكم بمصر إذ ذاك هل كانوا قانعين بهذا القسط من الحرية لبلادهم دون الاستقلال التام الذى يتوق إليه وينشده الجميع والذى عملت له مصر منذ نحو قرن مضى؟ ولا مشاحة فى أن هذا التبليغ بنصه أو هذه الوثيقة بتفاصيلها لم تصدر من المستر ملن شيتهام إلا بعد اتفاق سابق بينه وبينهم.

وعلى كل حال، فإن الناس بهتوا لهذه المفاجآت والمباغتات التى لم يكونوا يتوقعونها. غير أنهم لم يُبْدوا حيالها حراكًا. ولما كانت الاجتماعات محظورة والأفواه مكممة والصحف لا تنشر إلا ما يروق الرقابة نشره لم تصدر من أحد إشارة استحسان أو استهجان لما وقع. غير أن ذلك لم يمنع من انتشار بعض الإشاعات فى البلاد التى منها أن سمو الخديو أراد أن يعود إلى بلاده وأمته فحال الإنكليز دون أمنيته لغاية سياسية. ولدينا معلومات عن هذه النقطة أرجأنا نشرها إلى سِفْر آخر عن «عباس والحرب العظمى» سننشره فيما بعد إن شاء الله.

هذا، وقد تحدث مراسل جريدة التيمس الإنكليزية فى خلع الخديو وأسبابه فقال: «إن الخديو كان صديق غورست وعدو كتشنر. ولم يكن وجوده فى الآستانة فى وقت الحرب مصادفة. فإنه انضم إلى سلطان تركيا وحاول أن تحذو البلاد

المصرية حذوه فأسرعت إنكلترا إلى عزله وأرادت بذلك أن تمحو الأثر القانونى لسيادة تركيا على مصر».

رأى عباس فى انتخاب عمه السلطان حسين:

وإنى لأذكر أنه لما حصل صاحب هذا الانقلاب كان سمو الخديو عباس موجودًا فى ڤيينا عاصمة بلاد النمسا نازلاً فى فندق «إمپريال» فلما وصل النبأ إلى حاشيته تهيبوا إبلاغه لسموه. ولما رأيت ترددهم ووجدت من الواجب علىّ أن أوقفه على كل الحقيقة تقدمت إلى سموه وتلطفت فى القول مبلغًا إياه مضمون ما نشرت الأنباء البرقية عنه وعن تعيين عمه سمو الأمير حسين سلطانًا على مصر. فلما علم بهذا النبأ لم يزد على قوله «فى محله» يريد أن هذا التعيين قد صادف أهلاً له.

ومما يروى عن سموه أنه فى الوقت الذى أعلنت فيه الحرب بين تركيا والحلفاء كان يحس بما سيجرى من الانقلاب والتغيير. خصوصًا وأنه كان يعلم بعداء كتشنر له وآية ذلك أنه رفع يده وقبلها ثم قال: «اللهم لك الحمد. لقد حكمت ثلاثًا وعشرين عامًا وهو زمن ليس بالقليل فلك الشكر».

وكأنما كانت هذه العبارة برهانًا على الشعور الصحيح. وكانت من جهة أخرى توديعًا لبلاد مصر وعرشها الذى صرح لنا سموه مرة بأنه يعجب من بقائه متربعًا فى دسته إلى ذلك التاريخ وهو ما كان يؤمّل قط أن تزيد مدة حكمه على مدة حكم جده إسماعيل وهى سبع عشرة سنة[1].

تثبيت وزارة رشدى باشا:

هذا وعلى أثر التبليغ الذى وجهه القائم بأعمال الوكالة البريطانية بمصر إلى عظمة السلطان صدرت الإرادة التالية إلى صاحب الدولة حسين رشدى باشا

---

(١) وسنفرد إن شاء الله سفرًا خصيصًا لحكم «آخر خديو لمصر».

الذى كان فى الوقت ذاته قائم مقام الخديو ورئيسًا لمجلس نظاره ولم يتخلَّ رسميًا عن هاتين الصفتين:

«عزيزى رشدى باشا»

«إن الحوادث السياسية التى وقعت فى هذه الأيام أدت إلى بسط بريطانيا العظمى حمايتها على مصر وإلى خلو الأريكة الخديوية».

«وبهذه المناسبة أرسلت الحكومة البريطانية إلينا رسالة نبعث بصورتها إليكم لنشرها على الأمة المصرية[1] موجهة فيها نداءها إلى ما انطوى عليه فؤادنا من عواطف الإخلاص نحو بلادنا لكى ترتقى عرش الخديوية المصرية بلقب سلطان. وستكون السلطنة وراثية فى بيت محمد على طبقًا لنظام يقرر فيما بعد».

«ولما كان لنا بعد أن وقفنا حياتنا كلها إلى اليوم على خدمة بلادنا أن يكون الإخلاد إلى الراحة من عناء الأعمال مطمح أنظارنا إلا أننا بالنظر إلى المركز الدقيق الذى صارت إليه البلاد بسبب الحوادث الحالية قد رأينا مع ذلك أنه يتحتم علينا القيام بهذا العبء الجسيم وأن نستمر على خطتنا الماضية فنجعل كل ما فينا من حول وقوة وقفًا على خدمة الوطن العزيز».

«هذا هو الواجب المفروض علينا لمصر ولجدنا المجيد محمد على الكبير الذى نعمل على تخليد المُلْك فى سلالته».

«وبما فطرنا عليه من الاهتمام بمصالح القطر سنوجه عنايتنا على الدوام إلى تأييد السعادة الحسية والمعنوية لجميع أهليه مواصلين خطة الإصلاحات التى بدأ العمل فيها. لذلك ستكون همة حكومتنا منصرفة إلى تعميم التعليم وإتقانه بجميع درجاته. وإلى نشر العدل وتنظيم القضاء بما يلائم أحوال القطر فى هذا العصر. وسيكون من أكبر ما نُعنى به توطيد أركان الراحة والأمن العام بين جميع السكان وترقية الشئون الاقتصادية فى البلاد».

---

(١) انظر نص هذه الرسالة فى الصحيفة ٦١.

«وأما الهيئات النيابية فى القطر فسيكون من أقصى أمانينا أن نزيد اشتراك المحكومين فى حكومة البلاد زيادة متوالية».

«ونحن على ثقة بأننا فى سبيل تحقيق هذا المنهاج سنجد لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية خير انعطاف فى تأييدنا. وإننا لموقنون بأن تحديد مركز الحكومة البريطانية فى مصر تحديدًا واضحًا مما يترتب عليه إزالة كل سبب لسوء التفاهم يكون من شأنه تسهيل التعاون بين جميع العناصر السياسية بالقطر لتوجيه مساعيها معًا إلى غاية واحدة».

«وإننا لنعتمد على إخلاص جميع رعايانا لتعضيدنا فى العمل الذى أمامنا».

«ولوثوقنا بكمال خبرتكم وبما تحليتم به من الصفات العالية واعتمادًا على وطنيتكم نطلب منكم مؤازرتنا فى المهمة التى أخذناها على عاتقنا وندعوكم بناء على ذلك إلى تولى رئاسة مجلس وزارتنا وإلى تأليف وزارة تختارون أعضاءها لمعاونتكم وتعرضون أسماءهم على تصديقنا العالى».

«ونسأل الله جلت قدرته أن يبارك لنا جميعًا فيما نبتغيه من نفع الوطن وبنيه».

١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ «حسين كامل»

فرد صاحب الدولة حسين رشدى باشا على عظمته بما يلى:

«مولاى»

«أقدم لسُدَّة عظمتكم السلطانية مزيد الشكر على ما أوليتمونى من الشرف السامى إذ تفضلتم علىّ بأمركم الكريم الذى فوضتم به إلىّ تأليف هيئة الوزارة».

«نعم إننى كنت وكيلاً عن ولى الأمر السابق. ولكننى مصرى قبل كل شىء. وبصفتى مصريًا قد رأيت من المفروض علىّ أن أجتهد تحت رعايتكم السلطانية فى أن أكون نافعًا لبلادى. فتغلبت مصلحة الوطن السامية التى كانت رائدى فى كل أعمالى على جميع ما عداها من الاعتبارات الشخصية».

«لهذا فإنى أقبل المهمة التى تفضلت عظمتكم السلطانية بتفويضها إلىّ ولما كان زملائى بالأمس الموجودين (كذا) الآن بمصر متشربين بنفس هذه العواطف وهم لذلك مستعدون للاستمرار على معاونتهم لى فإنى أتشرف بأن أعرض على تصديقكم العالى رفق هذا مشروع المرسوم السلطانى بتشكيل هيئة الوزارة الجديدة».

وإننى بكل احترام وإجلال لعظمتكم السلطانية.

«حسين رشدى»

(مشروع المرسوم)

حسين رشدى	الرئاسة الداخلية
أحمد حلمى باشا	الزراعة
عدلى يكن باشا	المعارف
إسماعيل صدقى باشا	الأوقاف
إسماعيل سرى باشا	الأشغال والحربية والبحرية
يوسف وهبة باشا	المالية
ثروت باشا	الحقانية

انتقاد المصريين كيفية تنصيب السلطان حسين

ولقد أظهر المصريون شيئًا من الامتعاض والاستياء من أن يكون تنصيب سلطان البلاد بخطاب يوجهه إليه المستر ملن شيتهام متولى أعمال الوكالة البريطانية. مع أن الخديوين ما كانوا ليرتقوا عرش آبائهم إلا بناء على فرمان سلطانى يحمله مندوب سامٍ من قِبل خليفة المسلمين. لذلك لم تظهر علائم الابتهاج على الشعب بل انفرد بالاحتفال بهذا الانقلاب الخاصة وذوو المقامات السامية ممن تدعوهم مراكزهم إلى الاشتراك فى مثله.

وإذا رجعنا إلى الظروف التى اكتنفت ارتقاء السلطان حسين العرش نجد أن علاقاته إذ ذاك كانت متينة مع دولة محمد سعيد باشا، وكان عظمته فى إبان مفاوضة الإنكليز له فى هذا الأمر يرسل إليه يستشيره فيما يجب عليه تلقاء ما دعوه إليه فنصح إليه سعيد باشا بألا يعتلى العرش بإرادة صادرة من المستر شيتهام لما يعتور توليته على هذا النحو من انفضاض القلوب من حوله وعدم إيمان الشعب المصرى بسلطنته. وأشار على عظمته بأن يوعز إلى المديرين والمحافظين بجمع العلماء والأمراء والذوات والعُمُد والأعيان فى القاهرة فى جمعية عامة تنتخبه سلطانًا على البلاد وتبايعه على الطاعة والإذعان لأمره حتى يعزز مركزه الجديد بهذه المبايعة العامة. وربما كان صدور الأمر للفراشين بإقامة ذلك السرادق الكبير الذى أُقيم فى فناء قصر عابدين لهذا الغرض. ولكن النية انصرفت عن تنفيذ النصيحة فى النهاية لأن النظار قالوا إذ ذاك: ما دام التعيين يكون من قِبل الأمة فيكون لها الحق يومًا ما فى العزل. وهم يبغون الابتعاد عن إدخال الأمة فى مثل ذلك الأمر فى هذه الظروف ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً فكان ما كان من تولية عظمته بالصفة المتقدمة.

الاحتفال بتولية السلطان حسين:

ولقد كان الاحتفال بارتقاء عظمة السلطان حسين الأول عرش أجداده فريدًا فى بابه؛ إذ خرج عظمته من قصر نجله الأمير كمال الدين حسين الكائن بجوار جسر (كوبرى) قصر النيل فى عربة سلطانية فخمة تجرها الخيول المطهمة تتقدم المركبة كوكبة كبيرة من الخيالة البريطانية فأخرى من الخيالة المصرية وخلف المركبة كوكبة أخرى من الخيالة البريطانية. وسار الموكب على هذا النظام حتى وصل إلى قصر عابدين، وبعد وصول عظمته بخمس دقائق وصل المستر ملن شيتهام القائم بأعمال الوكالة البريطانية مستصحبًا موظفى الوكالة فى مركبتين فاخرتين يحف به عدد عظيم من خيالة الجيش البريطانى. ثم وصل على أثره الليفتنانت جنرال ج. ج. مكسويل قائد القوات البريطانية فى مركبة

فاخرة كذلك مستصحبًا أميرالاً بحريًا ومحفوفًا بالحرس البريطانى. فتشرفوا كلهم بمقابلة عظمة السلطان مهنئين عظمته بارتقاء كرسى السلطنة. وكان الجيش الإنكليزى قد اصطف على جانبىّ ميدان عابدين تتقدمه موسيقاه، وفى الساعة التاسعة صباحًا خرج الحرس المصرى الفخرى من ثكنة عابدين يعزف بلحن السير المصرى العسكرى وفى وسط الحرس علمه. فوقف هذا الحرس قبالة الباب البحرى وراءه صف من الجيش الإنكليزى.

ثم بدأت المقابلات الرسمية من الأمراء فالوزراء فالعلماء وأعضاء الجمعية التشريعية وكبار الموظفين وذوى الحيثيات من التجار والأعيان وسواهم. وكان عظمته كلما تشرف فوج من أفواج المهنئين بالمثول بين يديه يلقى عليه كلمة تناسب المقام. وحينما تشرف أعضاء الجمعية التشريعية بالمثول بين يديه خطب رئيس الجمعية معالى أحمد مظلوم باشا فقال: «إنه بالإصالة عن نفسه وبالنيابة عن أعضاء الجمعية التشريعية يهنئ مصر على تشرفها باستواء ذات السلطان الفخيمة على عرشها الرفيع، فرد عظمته على هذه الكلمة بأنه واثق من أن نواب الأمة يعاونونه على القيام بخدمة البلاد.

رأى التيمس فى هذا الانقلاب:

ثم نشرت جريدة التيمس ـ لسان حال الوزارة البريطانية ـ مقالاً افتتاحيًا عن التغيير الذى حدث فى مصر فأثنت على الوزارة المصرية والعلماء والأهالى وقالت فيه: «إن أهم ما يوجب الرضى والسرور بالنظر إلى الأحوال المصرية منذ وقعت الأزمة إنما هو تمسك الوزارة المصرية بجانب إنكلترا كل التمسك وحسن خطة العلماء ومنهج الجمهور».

«أما الوزراء فإن اللسان يعجز عن الثناء عليهم وإطرائهم بما هم جديرون به فإنهم جعلوا نصب أعينهم مصلحة بلادهم وسعادة مواطنيهم ورأوا أن مصر تنتفع من الحماية البريطانية المعتدلة أكثر من بقائها معرضة لتدخل أنور باشا وعصبة المتآمرين القابضين على أزمَّة البلاد العثمانية».

ولعمرى هل كان ينتظر من جريدة التيمس أن تقول غير ذلك وقد صارت الأحوال فى مصر إلى أبعد مما كانوا ينتظرون؟

وفى يوم ٢١ ديسمبر اجتمع مجلس الوزراء لأول مرة بعد الانقلاب تحت رياسة الحضرة السلطانية فى قصر عابدين وقرر ضمن قراراته ما يأتى:

أولاً: إلغاء وظيفة قاضى مصر. (أى قطع آخر علاقة للخليفة بمصر).

ثانيًا: مرسوم بتعيين رئيس ونائب مصريين للمحكمة الشرعية العليا ورئيس ونائب مصريين كذلك لمحكمة مصر الشرعية الابتدائية.

ثالثًا: قانون معدل لبعض مواد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ومبطل لأخرى فيها بمناسبة إلغاء وظيفة قاضى مصر.

رأى السلطان حسين فى الحالة الحاضرة:

ثم نشر فى ٢٣ ديسمبر حديث بين عظمة السلطان ومراسل جريدة التيمس نلخصه فيما يلى لأهميته:

بدأ عظمته الحديث بأن الثورة فى تركيا خيبت آماله كما خيبت آمال كثيرين سواه ثم قال فيما يختلص بتوليه عرش السلطنة: « إن بصره لم يطمح قط إليه ولكنه مؤمن وعقيدته تعلمه بأنه إنما وجد ليسعى لخير بلاده وإنه ليعتقد أن حكومة بريطانيا العظمى ستشد أزره فى إدراك غايته». ثم قال: «إنه أيقن منذ أخمدت الثورة العرابية أن مصر وسائر الأقطار الشرقية مفتقرة إلى الأوروبيين ليساعدوها فى سبيل التقدم والارتقاء» ثم أثنى على بريطانيا العظمى لما قامت به من الأعمال الطيبة فى البلاد.

علل عظمته عدم تقدم مصر بالسرعة المرجوة إلى أنه كان للمصرين ثلاثة أبواب مفتوحة أمامهم: باب السراى الخديوية وباب الوكالة البريطانية وباب الحكومة المصرية. فلا غرابة إذًا أن يضل الشعب المصرى الذى تنقصه الخبرة السياسية والعلم ويسير فى طريق مناقضة لمصلحته الحقيقية».

وروى عظمته أنه «لما دعى لرئاسة مجلس شورى القوانين قبلها غير مراع رتبته ومقامه. ولكنه اضطر للاستقالة منها لما حالت مساعى عابدين دون قيام عظمته بالمهمة التى وضعها نصب عينيه وهى رجاؤه أن يتمكن من التأثير الحسن فى مناقشات المجلس... ولا يحسن به أن يخوض فى مداخلة السراى الخديوية إذ ذاك التى كانت تؤخر تقدم البلاد».

وفى كلامه عن مستقبل البلاد قال: «إنه واثق بإنجلترا تمام الثقة ويأتمنها ويرجو أن تثق هى به أيضًا وتأتمنه. لأنه كان مستقيمًا فى معاملاته دائمًا ويسعى فى التوفيق بين إنكلترا ومصر». ثم أبدى أمله بأنه «إذا حدث أن هُدِّدت مصر مرة أخرى فيكون الشعب المصرى قد بلغ من التقدم الأدبى والمدنى شأوًا يحمله على المبادرة إلى الدفاع عن بلاده مع جنود الإمبراطورية البريطانية جنبًا إلى جنب من تلقاء نفسه وعن طيبة خاطر».

ثم أطرى عظمته الجنود البريطانيين وضباطهم وقال إنه: «إذا أُتيح له أن ينهض بالشعب المصرى وأن يبث فيه بعض هذا الروح العالى الذى يراه فى الأمم الفتية المتفرقة فى أنحاء الإمبراطورية (يريد أمم المستعمرات البريطانية) فإنه حينئذ يكون قد نال المرام». ثم قال: «إن البلاد مفتقرة إلى التعليم لتصل إلى هذه الغاية وإنه يقصد التعليم بالمعنى الصحيح لا مجرد درس الكتب واستظهارها. بل تهذيب الأخلاق والتربية الأدبية والاجتماعية التى يتلقاها الأبناء من أمهاتهم. فإن البلاد مفتقرة إلى تعليم أبنائها أشد الافتقار».

ثم تفضل عظمته فأثنى فى سياق حديثه على الفلاح المصرى وقال إنه يعرف المزارعين المصريين حق المعرفة ويحبهم، ووصفهم بأنهم «لا يوجد أقرب منهم إلى التقدم أو أكثر منهم دعة ودماثة أخلاق ولين عريكة وأوفر اجتهادًا وهمة ونشاطًا. ولكنهم يُعْوِزهم اليد التى تقودهم فى السبيل السوى».

وإنه لحديث طويل يدل على ما اتجهت إليه نيات عظمته من الخير للبلاد والرعية. ولكنه أظهر فيه اعتمادًا كثيرًا على الدولة الحامية.

وفى ٣٠ من شهر ديسمبر، سافر فضيلة محمد فوزى أفندى آخر قاضى قضاة فى الديار المصرية ميممًا الآستانة وبسفره انقطعت آخر صلة كانت تربط مصر بالدولة التى كانت صاحبة السيادة الشرعية عليها. وغدت مصر تجتاز مرحلة جديدة من حياتها سنرى أثرها فى السنوات التى تلى هذا العام.

(سنة ١٩١٥)

تصريح رشدى باشا فى الحالة الحاضرة:

انقضى عام ومصر على ما رأينا راسفة فى أغلال الحماية التى عدها أولو الأمر فى البلاد نعمة عليها لا تقدر وغاية ما كانت لتدرك لولا كرم الحامين وبرهم بالإنسانية وغيرتهم على تحرير الضعفاء من نير استعباد الأقوياء من الأمم. ودخل عام ١٩١٥ فأراد صاحب الدولة حسين رشدى باشا أن يعيد توكيد اقتناعه بالحالة التى وصلت إليها مصر. ويصرح بما تصبو إليه البلاد فى ظل هذه الحماية.

ففى ٨ يناير من هذه السنة نشرت له جريدة التيمس حديثًا مع مراسلها فى القاهرة نلخصه فيما يلى. قال دولته:

«لقد حقق هذا التغيير ما أمّلته طويلاً. فقد كان دائمًا من رأيى أن مصر كبيرة الأهمية بالنظر إلى موقعها الجغرافى. وأنها تولد مطامع الأمم الأخرى فيها. وهى ضعيفة لا يمكنها الدفاع عن ذاتها. فلكى تحافظ على كيانها يجب أن تكون تحت سيطرة دولة عظيمة. ثم إنها تصبو إلى بلوغ استقلالها الداخلى. والأمة الوحيدة التى يتوافر فيها الشرطان اللازمان هى بريطانيا العظمى. لأنها قادرة على حماية مصر كما أن تقاليدها الحرة خير ضامن لتحقيق آمالنا. أما استقلال مصر الذاتى الذى لا أظن بلوغه ممكنًا الآن فأرى أنه يمكن البدء فيه. وذلك بتخويل المصريين رأيًا نافذًا فى المسائل المصرية البحتة التى لا دخل لها بمصالح الأجانب: مثل الأوقاف والمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية. ويعطى

هذا الحق للجمعية التشريعية التى ليس لها الآن إلا صوت استشارى فقط فى جميع شئون البلاد ما خلا زيادة الضرائب. وبذلك تخطو البلاد خطوة واسعة فى سبيل الحكم النيابى. وإنى أعتقد أن هذه التجربة ستفضى إلى تخويل الجمعية رأيًا قطعيًا فى أمور أخرى. وإن لى أملاً كبيرًا فى القومسير البريطانى العالى الذى سيفحص هذا المشروع وأؤمّل أن تنال الجمعية التشريعية سلطة تزيد فى أهميتها وتجعل المصريين يشعرون أنهم مع بلوغهم مقامًا محترمًا فى مصافّ الأمم التى تجعل بلادهم سلطنة يتقدمون فى سبيل تحقيق أمانيهم الوطنية».

ثم أكد دولته ما جاء فى تصريح السير شيتهام لعظمة السلطان بشأن الامتيازات الأجنبية ولم يُبْد رأيًا قاطعًا. ولكنه قال:

«إنى أرى ضرورة توحيد جميع المحاكم فى مصر. فيفضى ذلك إلى وجود محاكم أهلية ذات نظام دولى تقوم مقام المحاكم التى يتقاضى أمامها الأجانب. ولابد من الضمانات الكافية لأجل إلغاء النظام الحالى».

ثم تكلم دولته عن الحالة المالية والأمن العام، فقال عن الموضوع الأول: «إن الحكومة تمكنت من تلافى صعوبات مالية جمة. وذلك بفضل موارد مصر التى يمكن أن تستفيد منها البلاد فوائد جمة. وقد تحسنت الأحوال بفضل التدابير التى اتخذتها الحكومة. ويمكن أن تستفيد مصر من هذه الأزمة مع أن حاجة البلاد المالية كانت شديدة إلى ارتفاع ثمن القطن، وأما حالة الأمن العام فإنها أحسن بكثير من الحالة المالية وأن الإجراءات التى اتخذتها الحكومة قد أفضت إلى إنقاص الجرائم فى سائر أنحاء القطر».

نعم، إننا نعلم أن دولة الوزير كان يرى قبل نشوب هذه الحرب وعقب هزيمة الأتراك فى حرب البلقان، رأى من يقول بقطع كل صلة لمصر بالدولة العلية لتكون مستقلة استقلالاً تامًا وتوضع تحت إشراف دولة بريطانيا العظمى القوية. ولكننا ما كنا نتخيل أن آمال دولته تتعدى هذه الفكرة إلى استحسان وضع مصر تحت الحماية البريطانية! أما قول سيادته إن مصر ضعيفة ولكى تحافظ على

كيانها يجب أن تكون تحت سيطرة دولة قوية فهو قول مبالغ فيه لأن مصر لم تكن فى كل أدوارها التاريخية ضعيفة لا يمكنها الدفاع عن ذاتها كما وصفها دولته. فتاريخها القديم يتناقض مع هذه النظرية. كما أنها لم تكن كما وصفها دولته فى عهد محمد على باشا جد الأسرة المالكة ولا فى عهد إسماعيل باشا والد صاحب العظمة السلطان. ولكن هذا الضعف الذى مُنيت به اليوم إن هو إلا أثر من آثار الاحتلال الأجنبى لزمن طويل. ولكى تستعيد مصر قوتها وتمتلك نشاطها المفقود وتنهض من كبوتها المؤلمة يجب أن تصل أولاً وقبل كل شىء إلى الاستقلال التام وتعقد محالفات مع الدول العظمى لصيانة هذا الاستقلال.

أما نظرية توحيد المحاكم المصرية فإننى أوافق دولته عليها؛ لاعتقادى بأن فى تنفيذها فوائد جمة.

ثم إننا إذا قارنّا حديث دولته هذا بحديثه الأول الذى حادث فيه مراسل الديلى كرونكل عُقَيب إعلان الحماية على مصر، نجد أن دولته قد تقهقر بانتظام فى مطالب البلاد وأمانيها - وإن كان ما تمناه فى الحديثين دون مطالب البلاد بمراحل - حيث قال فى حديثه الأول: «وأول ما نتوق إليه أن نرى جمعيتنا التشريعية تتمتع بالرأى القطعى فى الشئون الداخلية». ويقول فى حديثه هذا: «أما استقلال مصر الذاتى الذى لا أظن بلوغه ممكنًا الآن فأرى أنه يمكن البدء فيه وذلك بتخويل المصريين رأيًا نافذًا فى المسائل المصرية البحتة التى لا دخل لها بمصالح الأجانب مثل الأوقاف والمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية ويعطى هذا الحق للجمعية التشريعية» على أن هذه المرافق التى ذكرها دولته ما كانت يومًا من الأيام موضع تدخل الدولة المحتلة حتى يقول دولته بتخويل المصريين رأيًا نافذًا فيها.

ثم إن عبارته التى ساقها عن الجمعية التشريعية توهم أنها غير صالحة للنظر فى مسائل البلاد الداخلية الأكثر أهمية مما ذكر. هذا، وقد بالغ دولته فى وصف المصريين بأنهم غير أكْفَاء حتى للحكم الذاتى. ولا أدلَّ على هذه

المبالغة مما قامت به الجمعية التشريعية قبل الحرب من الأعمال الجليلة التى تشهد بكفاءة نوابنا، ولو أنه لم يكن لهذه الجمعية إلا صوت استشارى على وجه العموم.

هجوم الأتراك على قناة السويس:

وفى يوم ٢٨ يناير من السنة المذكورة، بدأ الترك قتالهم مع الجيوش الإنكليزية على ضفاف قناة السويس. ولم يكن يعلم أن من بين هذه الجيوش الإنكليزية وحدات مصرية بحتة اشتركت فى القتال فعلاً وكان لها فيها أكبر نصيب.

ففى ليلة ٢ ـ ٣ فبراير، حاول الأتراك اجتياز القنال بالقرب من محطة طوسون. فحبطت محاولتهم وتقهقروا بفضل الخدعة الحربية التى دبرها الملازم أول أحمد أفندى حلمى الذى كان يقود على الضفة الغربية من القنال البطارية الطوبجية المصرية الخامسة. إذ مد الأتراك جسرًا (كوبريًا) وقتيًا منصوبًا على زوارق من الألومنيوم لعبور القنال عليه. فتركهم الملازم المذكور حتى أتموا الجسر وبدءوا فعلاً بالسير عليه بغية عبور القنال. وإذ توسطوا الجسر فاجأهم بإعمال نيران مدافعه فيهم وهم يظنون أنهم فى أمان من كل اعتداء. ولكن هذا الملازم لسوء حظه لقى حتفه فى هذه الموقعة بعد انتصاره.

فشكر عظمة السلطان الجيش المصرى على اشتراكه فى القتال ومنح الضباط والعساكر ميداليات مكافأة لهم على حسن بلائهم فيه.

على أن هذا الأمر، أى اشتراك الجيوش المصرية فى الدفاع عن مصر، جاء مخالفًا لما تعهد به الإنكليز من تحمل أعباء الحرب وحدهم دون الاحتياج لأى مساعدة من قِبل المصريين.

ثم بدأ عظمة السلطان يزور المدارس ويشجع الطلبة على الدأب على انتهال مناهل العلم، ويكافئ المتقدمين منهم بجوائز سَنيَّة ومِنَح سلطانية كان لها فى نفوس الناشئة وذويهم أحسن أثر وأجمل وقع.

وأكثر من التودد إلى الرعية بسائر طبقاتها. وكان ينتهز كل فرصة لإظهار ما انطوى عليه فؤاده من البر بأفراد الأمة والعطف على الفقراء منهم، حتى أخذت القلوب تنجذب إلى ناحيته والأنفس تطمئن إليه.

الاعتداء على حياة السلطان:

ولكن حادثًا وقع فدل على ما كان ينتاب علاقة عظمته ببعض رعيته من تفكك العُرَى، وما يعتور تصورات هذا النفر من الاعتقادات التى أدت إلى وقوع مثل هذا الحادث الشنيع.

ذلك أن من يدعى محمد خليل تاجر الخردوات بمدينة المنصورة حاول يوم ٩ أبريل سنة ١٩١٥ اغتيال حياة عظمة السلطان. بأن أطلق عليه عيارًا ناريًا حين مرور عربة عظمته بشارع عابدين فى الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر اليوم المذكور. فأخطأه ولم تصب القذيفة سوى العربة. فضبط الجانى فى الحال ثم حكم عليه المجلس العسكرى بالإعدام ونفذ فيه الحكم فعلاً.

وبعد مرور شهرين على هذا الحادث الذى دل على مبلغ شطط رأى من أقدم عليه. وعماء بصيرته أى فى يوم ٩ يونية من السنة المذكورة، حدث أنه بينما كان عظمته سائرًا قُبَيل الظهر بموكبه من قصر رأس التين إلى مسجد سيدى عبد الرحمن بن هرمز لتأدية فريضة الجمعة، إذ أُلقيت عليه قنبلة من نافذة من نوافذ أحد المنازل المطلة على الموكب. فوقعت على ظهر جواد من جوادَى المركبة ثم سقطت على الأرض ولم تنفجر.

وقد انحصرت الشبهة فى اثنين من الشبان حوكما أمام مجلس عسكرى فحكم عليهما بالإعدام، ثم خفف عظمته عنهما الحكم واستبدل به السجن المؤبد.

كساد الأعمال:

ولقد ظهرت نتيجة لازمة لكساد الأعمال فى البلاد وتحكم الضيق المالى المستمر فيها، ألا وهى وجود طائفة من العمال فى مصر بلا عمل يرتزقون منه.

وطبقة العمال فى البلاد عنصر لا يستهان به. وكانت السلطة الإنكليزية فى أشد الحاجة إلى الأيدى العاملة فى ميادين القتال للقيام بكل ما يلزم هناك. فلما اشتدت الحال بالعمال المصريين بدأت السلطة فى استخدامهم فى مهامها. فوفدوا من أنحاء القطر زُرافات هربًا من شبح الجوع الذى يتهددهم، وأقبلوا على العمل ولو تحت وابل القنابل والرصاص ليفرجوا عن أنفسهم وذويهم ما هم فيه من ضيق الحال. وبذلك انفرجت أزمتهم وتبع هذا الانفراج تحسن فى حالة الأخذ والعطاء فى البلاد نوعًا ما، ولو أن أسعار الحاجيات المعيشية أخذت فى الارتفاع عن ذى قبل لهذا السبب ولسبب آخر وهو تدفق سيل الجيوش البريطانية على البلاد واحتياجهم، على كثرتهم، إلى المؤن من ناحية وتعاملهم مع الأهالى من ناحية أخرى.

فظائع اعتداء الإنكليز على الأهالى:

إلا أن هؤلاء العساكر المختلفى الألوان والأجناس المتباينى المشارب والمذاهب كان أكثرهم من عامة شعوبهم. ولقد بدت من بعضهم وبخاصة من الأستراليين أمور لو وقعت فى غير أيام الحرب لأشعلت نيران فتنة كبرى. كما أن أمورًا شنيعة ارتكبها هذا النفر من الجند فى بعض أحياء القاهرة الآهلة وفى رابعة النهار ترتعد لها الفرائص هلعًا. نذكر منها الحادثة التالية المشهورة:

وهو أنه لسبب ما اتفق جماعة منهم على الدخول إلى بيت من بيوت الدعارة بشارع وجه البركة فى رابعة النهار، ولم يلبث المارون والجالسون إلى المشارب فى ذلك الشارع الكثير الحركة أن رأوا النساء يُلقين من نوافذ أعلى طابق من ذلك البيت إلى الشارع. وبعد يسير من الوقت رأوا هؤلاء الجنود يصبون البترول على جدران الدار ثم يشعلون فيه النيران. كل هذا والناس ينظرون هم ورجال الشرطة إلى هذا المنظر الذى يمثل القوة والوحشية فى أجلى معانيها ولا يجرؤون على الدنو من هؤلاء التعيسات لإسعافهن أو إطفاء ما أوقد هؤلاء الجند من لهب. وأخيرًا حضر رجال المطافئ والحكمدار ورجال الإسعاف فقام كل منهم بما

فرض عليه. وانسحب مرتكبو هذه الجرائم المنكرة آمنين مطمئنين. ولقد كان هؤلاء العساكر وبخاصة عساكر المستعمرات يعاملون المصريين بشىء من الغلظة والاحتقار، كما أنهم كانوا يُكْثرون من التعدى على بضائع الباعة المتجولين ويأخذونها نهبًا بلا ثمن.

ولقد نشرت المس دورهام إحدى المتطوعات فى الحرب العظمى، وكانت تقوم بخدمة الجنود فى الميادين، مقالاً فى جريدة الديلى نيوز الصادرة فى ٢ أبريل ١٩١٩ تبحث فيه عن أسباب ما وقع من الاضطرابات فى مصر فى ذلك العام. ولقد كانت الآنسة المذكور بمصر من نوفمبر سنة ١٩١٥ إلى أبريل سنة ١٩١٦ فقالت فيه:

«إنى على وفاق من الرأى مع المستر رادن جوست من أن الاضطرابات الحالية لم تكن إلا نتيجة لازمة لخطئنا تجاه المصريين. ولا جدال فى أن السلطات المسئولة ملومة كل اللوم فى إرسال جنود من جنود المستعمرات إلى مصر دون أن يبينوا لهم الطرق التى يجب أن يعاملوا بها الأهالى. فإن الكثير من هؤلاء كان جاهلاً جهلاً فاضحًا لدرجة أنهم كانوا يتصورون أن مصر بلد إنكليزى».. «ولقد عاملوا الأهالى بقسوة واحتقار. فلقد رأيت فى الكنتين الذى كنت أشتغل فيه خادمًا مصريًا من خيرة الخدم انهال عليه جندى بالضرب بقدمه لشىء تافه وهو أنه لم يفهم أمرًا أصدره إليه. ولقد ضرب أحد الجنود رجلاً متعلمًا مهذبًا من المصريين وسلب منه عصاه الغالية الثمن بلا أدنى سبب. ولقد صرح لى كثير من الجالية البريطانية أنه يجب أن تمر سنوات عدة لنستطيع محو الأثر السيئ لما اقترفه الجيش من الرذائل فى هذه البلاد».. «ولقد روى لى ـ ولست أدرى مبلغ هذه الرواية من الصحة ـ أن بعض الجنود السكارى نزعوا البراقع عن وجوه السيدات المسلمات... إلخ.. إلخ. فلا غرو إذًا إذا كان المصريون يخافوننا ويحقدون علينا».

هذا قليل من كثير. فكم أهانوا من علية القوم وكم سلبوا الناس ما فى جيوبهم بحجة التفتيش عن أوراق مشتبه فيها. وكم أحرجوا نساءً مخدرات وكم وكم مما لا يدخل تحت حصر!

هذا، ولم يخطر للحكومة أن تلتفت إلى ما يقع من التعدى والإهانة على الأهالى الآمنين من هؤلاء العساكر الذين وفدوا على هذه الديار للمحافظة عليها. أو تلفت نظر القائد العام لهذه الحالة التى أوسعت مسافة الخُلْف بين الأهالى والإنكليز وأوغرت صدورهم عليهم.

الويركو (الجزية):

فكرت الحكومة فى قطع كل صلة مع الدولة العلية، فبدأت عند وضع ميزانية سنة ١٩١٦ بأن ترفع ويركو مصر وتوابعها البالغ قدره ٦٦٤٨٢٦ جنيهًا مصريًا من حساباتها العمومية على أثر رفعها السيادة العثمانية عن عاتقها. ولكنها عجزت عن ذلك فعلاً لتقيدها منذ أعوام لدى الخواجات روتشيلد وأولاده وبنك إنكلترا، بتسديده إليهم رأسًا إلى مدة معينة لحساب القروض العثمانية المعروفة بقرض سنة ١٨٥٥ وغيره.

وبهذه المناسبة نقول إنه لوحظ أن النقود الذهبية قلت جدًا فى أسواق مصر، فأصدر القائد العام أمرًا فى ٢١ أغسطس بوجوب زيادة الاعتناء بحبس الذهب فى مصر. كما صدر منه بلاغ فى ١٧ سبتمبر بأنه لا يجوز للمسافرين من القطر المصرى أن يأخذوا معهم من النقود الذهبية ما تزيد قيمته على ١٥ جنيهًا إنكليزيًا عن كل شخص.

الاعتداء على وزير الأوقاف ورأى رشدى باشا عن الجرائم السياسية:

وحدث فى ٥ ديسمبر أنه بينما كان معالى إبراهيم فتحى باشا وزير الأوقاف مزمعًا السفر إلى الوجه القبلى وواقفًا فى محطة القاهرة بين موظفى وزارته؛ إذ اعتدى عليه صالح أفندى عبد اللطيف العداد بوزارة المالية بأن طعنه بسكين حادة ثلاث طعنات، فجرحه جروحًا بالغة فى كتفه ولكنه شُفى منها بعد حين.

ولقد تحدث فى ١٥ سبتمبر صاحب الدولة حسين رشدى باشا إلى صاحب جريدة الأهرام والمسيو جورج فيسيه مدير الجورنال دى كير بشأن الاعتداءات التى وقعت على عظمة السلطان وبعض الوزراء، فقال:

«إن انتصار الألمان وحلفائهم انتصارًا تامًا فى أوروبا قد يمكن أن يحمل ـ مع الفرض الضعيف ـ على الظن بأن إنكلترا تُحمل على ترك مصر».

«إلا أن الذين يتصورون أن نتيجة انتصار الألمان ستكون تسليم مصر إلى أبنائها ما هم إلا سُذَّج بُلْه. فإذا ما انتصر الألمان لا تكون النتيجة عندنا سوى قيام دولة مقام أخرى. أى حلول ألمانيا محل إنكلترا، وبعبارة أخرى أن تحل محل دولة معروفة بحريتها الواسعة وهى إنكلترا أمة عرفت بالسلب وأعمال الحديد والنار وهى ألمانيا: أكثر الأمم جشعًا فى امتصاص دماء المستعمرات تفيض علينا من زاد عن بلادها الغاصة بالسكان وتحل محلنا فى تنظيم شئوننا، إلخ... وكل تاريخ ألمانيا وكل أعمالها وكل كتابات كُتابها المشهورين تدل على أنها لا تعمل إلا لغرض واحد، وذلك الغرض هو «أن تمحو الشعوب لتحكم فوق جثثها»». ثم قال: «ألم تَمْحُ أمة الهيروروس[1] التعساء حتى آخر واحد منهم لأن جريمتهم فى نظرها كانت أنهم أرادوا فى إفريقيا الجنوبية أن يحفظوا إلى جانبها مظهرًا بسيطًا من مظاهر الاستقلال؟».

ثم قال: «إن هذه المكائد والمؤامرات فضلاً عن أنها غباوة وحماقة فإنها ليست أقل منها قتلاً لمصلحة الوطن. فإنه لو قضى سوء الحظ بأن نفقد سلطان البلاد كانت تفتح ثانية مسألة ضم مصر التى لم يكد بابها يقفل والتى كان لها فى إنكلترا أنصار أقوياء ولا يزال لها هناك مثل هؤلاء الدعاة والأنصار».

---

(١) أمة الهيروروس بقية أمة فى توجلاند المستعمرة الألمانية وقيل إن الألمان أرهقوهم إرهاقًا شديدًا حتى لم يبق منهم إلا عدد يتراوح بين الأربعمائة ألف والنصف مليون، فأراد الألمان التخلص منهم نهائيًا فأصدر الحاكم هناك الأمر الآتى:

«كل من يوجد من الهيروروس فى حدود هذه البلاد بعد ثلاثة أيام من هذا التاريخ يعدم» فخرج ١٦٠ ألف منهم إلى الصحارى لا يملكون شيئًا ومات كثير منهم جوعًا. فأرسل الحاكم إلى وزير الخارجية يقول: «لقد انتهى أمر الهيروروس».

«إلا أن أولئك الضالين الذين سلحوا أيديهم بسلاح الشر والآثام يجهلون الطور الشديد الخطر الذى اجتازته مصر منذ بضعة أشهر. وهم لا يعرفون الهُوَّة البعيدة القرار التى كاد يهوى إليها وجود مصر السياسى».

«إلا أنه متى كُتب التاريخ الصحيح للفترة التى تقدمت بسط الحماية الإنكليزية على مصر يرى الجميع ويعرفون أن حسين الأول إذا كان قد قبل عرش مصر فإنما هو قبله بدافع وطنى محض. وهذا المثال العالى السامى الوطنية هو الذى حمل الوزارة التى أتشرف برياستها على أن تعقد العزيمة على العمل مع عظمته».

ثم تكلم دولته عن مسألة محاولة اغتيال الوزراء فقال: «إنهم لو نجحوا فى إبعادنا عن الوزارة فإنهم ولا شك يكون لهم وزراء من الإنكليز». ثم قال: «إن صالح عبد اللطيف بدوى (المعتدى على فتحى باشا) عزا إلىّ أننى قلت العبارة الآتية: «يجب سحق الأمة المصرية بضرب ناشئتها». وإنى لأبرأ إلى الله من هذا القول. أأنا أريد سحق الشعب المصرى وأنا مصرى وأجدادى سفكوا دماءهم فى سبيل استقلال مصر؟ وإن أحد أجدادى انتصر على الجنرال فريزر الإنكليزى فقابله بعد انتصاره الرجل الخطير الشأن محمد على فترجل ونزل عن جواده وقبله وكلما تذكرت ذلك تأخذنى هزة الفخر. وإذا كان جدى قد قاتل الإنكليز حبًا فى مصلحة مصر فإن هذه المصلحة نفسها تحملنى أنا اليوم على أن أماشيهم واضعًا يدى بيدهم».

وقال دولة الوزير: «أما مسألة ضم مصر إلى الأملاك البريطانية فكانت فتحت قبل إعلان الحماية. وكانت لها فى بريطانيا دعاة وأنصار أقوياء ولا يزال لها فيها بعض الدعاة والأنصار من ذوى النفوذ. وإن مصر قد اجتازت طورًا شديد الخطر حتى كاد كيانها السياسى يهوى إلى هوة بعيدة الغور والقرار».

ونحن لا ندرى أكان دولة الوزير جادًا فى قوله هذا يقصد مدلوله حقًا؟ أم هو قال ما قال من قَبيل الإرهاب. حتى يقنع الناس بالحال التى وصلوا إليها ويطمئنوا إلى السكون دون المطالبة بأمانيهم تامة غير منقوصة.

حالة مصر فى أواخر عام ١٩١٥:

ويجدر بنا أن نصف حالة البلاد فى أواخر هذا العام الذى مر على مصر وهى غارقة فى طوفان الحرب تعانى ويلاتها وتتحمل مغارمها، دون أن تعلنها على سواها من الدول أو تعلنها عليها دولة أخرى معادية.

انقطع ورود الذهب الذى كان يصل فى كل عام إليها فى المواسم التجارية؛ بسبب إغراق المراكب التى كانت تجلبه من الخارج بواسطة الغواصات المعادية التى كثر ظهورها فى كل البحار. مع هبوط أسعار القطن إلى حد لا يُحتمل ولا يُطاق. وتحرجت الحال فى الصدور من جراء الضغط عل الأفكار والمراقبة الشديدة على الصحف والرسائل حتى الخصوصية منها؛ إذ كان الرقباء يفضون الخطابات الشخصية ويطّلعون عليها ثم يعيدون ما لا يجدون فيه شبهة إلى أربابه.

معارك الدردنيل واتخاذ مصر معسكراً عاماً للحلفاء:

وقد اشتبك الإنكليز والفرنسيس مع الترك فى قتال عنيف فى ميدان جديد إذ حاول الأولون اقتحام مضيق الدردنيل عنوة، فأكثروا من حشد الجيوش فى مصر لهذه الغاية واتخذوا لهم فيها معسكرات عدة بالقاهرة والإسكندرية ومدن الوجه البحرى. وكثرت مستشفيات الجرحى والمرضى من المحاربين فى المحافظات وفى أكثر عواصم المديريات. إذ أنزلوا هؤلاء فى المستشفيات الأميرية فضلاً عن مستشفيات الجيش المصرى ومستشفياتهم الثابتة والنقالة فكثرت من جراء ذلك الحميات الغريبة فى البلاد.

جمع العمال المصريين وأخذ السلطة الدواب والمحصولات:

ثم أخذت السلطة فى جمع العمال والمتطوعين من البلاد بطريق الإجبار؛ لإرسالهم تارة إلى بحيث جزيرة سينا وأخرى إلى بحيث جزيرة غاليبولى على

ضفة الدردنيل. نقول بطريق الإجبار: لأننا نعلم أن أكثر المتطوعين كان يُساق سوقًا إلى التجنيد بضغط العُمُد والحكام إرضاء للسلطة العسكرية التى باتت كل إدارة الحكومة مسخَّرة لتلبية طلباتها المثقلة لكاهل البلاد والعباد، وإنَّا لنروى حادثة واقعية وأخرى فكاهية عن هؤلاء المتطوعين التعساء. أما الواقعية فهى أن قطارًا كان يقل جماعة من المتطوعين المحروسين بالجند شاهرى أسلحتهم قاصدًا القنطرة. فما ابتعد عن مدينة الزقازيق بضعة كيلومترات حتى ألقى واحد منهم بنفسه من القطار أثناء سيره؛ تخلصًا من التطوع الذى لم يكن بالطبع بناء على رغبته فمات المسكين لساعته. وأما الفكاهية فما يروى من أن بعضهم رأى جندًا يسوقون شبانًا يرسفون فى أغلال. فسأل أحد الجند عن أمرهم فقال: «هؤلاء متطوعون!»...

ولقد بلغ عدد المتطوعين والعمال الذين أُخذوا من مصر حتى نهاية الحرب لمساعدة الحلفاء فى مختلف الميادين نيفًا ومليون نسمة أرسل منهم فوج إلى فرنسا، كما أرسل منهم عدد غير يسير إلى العراق وآخر إلى فلسطين.

ولجأت السلطة العسكرية كذلك إلى أخذ الحبوب والعلف من الأهالى بأثمان حددها قسم مراقبة التموين؛ حتى أصبح الناس لا يجدون ما يلزمهم لسد قوتهم الضرورى ولا لإطعام مواشيهم.

ولم تقف السلطة عند هذا الحد بل جمعت من البلاد الدواب اللازمة لها، فلم تُبقِ على جمل أو حمار صالح للعمل إلا استولت عليه بثمن بخس.

وكان كل ذلك يجرى بمساعدة رجال الحكومة بل بناء على أوامرهم وبضغطهم على الأهالى. فكنت تراهم يتسارعون إلى إرهاق الأهالى لخدمة السلطة العسكرية الإنكليزية ويتفانون فى إظهار الهمة فى تلبية طلباتها كل فيما يخصه: فالمدير يتلقى الأمر من وزارة الداخلية بجمع عدد مخصوص أو كمية محدَّدة من كل ما تقدم ذكره. فيفرض هذا على كل مركز من مراكز مديريته كمية من القمح

وأخرى من الشعير أو التبن أو الدريس أو عددًا من الدواب، إلى نحو ذلك مما كانوا يكلفون بجمعه والمأمور بدوره يفرض على كل بلد أو قرية ما يخصها من القدر المطلوب. فيقوم العمدة بجمع ما طلب منه من أفراد الأهالى كبيرهم وصغيرهم غنيهم وفقيرهم. وكان هؤلاء الحكام من المدير إلى العمدة إلى الخفير يستعمل كل ما أوتى من حول وقوة وما منح من سلطان للحصول على ما فرض على مديريته أو مركزه أو قريته. بل تعدى بعضهم حدود العدالة فى تنفيذ تلك الأوامر، وضل البعض فاستعمل هذه الظروف سبيلاً لجمع الأموال من الناس وأكلها بالباطل. كما أن بعض ذوى الأمر كان يتخذ من هذه السلطة واسطة للانتقام من أعدائهم حتى فسدت نفوس بعض الحكام والمحكومين على السواء، ولقد نشر قلم المطبوعات فى ١٥ نوفمبر من هذه السنة بلاغًا يعلن فيه تداخل الحكومة المصرية فى شراء الحبوب والدريس للجيش البريطانى بمصر. وحسبنا بهذا البلاغ اعترافًا من الحكومة بتقديمها كل ما استطاعت من المساعدات للجيش المحارب فى مصر، رغم ما أعلنه الإنكليز أنفسهم من أنهم لن يلجئوا إليه يومًا ما.

التبرع لجمعية الصليب الأحمر وفرسان القديس يوحنا الإنكليزية:

ولم تكن هذه المغارم هى كل ما انتاب البلاد والعباد وحسب. بل أذاع القائد العام للجيوش البريطانية فى مصر إعلانًا يدعو فيه الناس للتبرع لجمعية الصليب الأحمر وفرسان القديس يوحنا البريطانية فى يوم ٣٠ أكتوبر. فأُقيمت الحفلات فى المدن تحت رياسة المديرين والمحافظين والمأمورين. فتبارى الناس فى تقديم ما يستطيعون من المعونة إلى هذه الجمعية الخيرية فى ذلك اليوم المشهود المعروف (يومنا)؛ فبلغت التبرعات فى جميع أنحاء القطر فى ذلك العام ١١٢٥٣٤ جنيهًا والناس كما قدمنا من سوء الحال وضيق المعاش. وكانت مصر الثانية بين البلاد المنتمية إلى بريطانيا فى أقطار العالم فيما قدمته للصليب

الأحمر وغيره. ولم يسبقها سوى أونتاريو فى كندا، فإن ما جمعته بلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه.

وهكذا انقضى هذا العام ومصر تضرَع إلى الله أن يخلصها من ويلات هذه الحرب، التى قبلتها وهى تتوهم أنها لن تُكلف فى سبيلها درهمًا واحدًا ولا قطرة دم من دماء أبنائها.

(سنة ١٩١٦)

اندحار الحلفاء ومساعدة مصر:

بدأ هذا العام باقتناع الحلفاء بعجزهم عن متابعة القتال فى ميدان الدردنيل وبحيث جزيرة غاليبولى؛ حيث انسحبوا منه نهائيًا فى ليلة ٨ ـ ٩ يناير من هذا العام. بعد أن أهلكوا فى سبيل اقتحام هذا المضيق الشىء الكثير من الذخائر والأموال. وبعد أن أفرطوا فى الجود بمُهَج الرجال وفقدوا كثيرًا من مراكبهم الحربية. وامتلأت مستشفيات القطر المصرى بالجرحى من الإنكليز والفرنسيس والمصريين حتى ضاقت بهم، على كثرتها، فى أنحاء القطر.

وفى صبيحة الخميس ٢٠ يناير، رفع حضرة صاحب المعالى إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال بصفته وزير الحربية والبحرية المصرية إلى حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا، المذكرة التالية:

«أتشرف بأن أعرض على مسامع المجلس (أى مجلس الوزراء) أن قائد عموم القوات البريطانية بمصر يشتغل الآن بتنظيم فروع للتشهيلات اللازمة للدفاع عن القنال. وهو، كما يعلم حضرات أعضاء المجلس، قد نال معاونة كثير من فروع الإدارة المدنية المصرية. وقد أخطرنى الآن أن الضرورات التى يدعو إليها تنظيم تلك التشهيلات تجعله فى حاجة إلى طائفة من العمال متعودين النظام العسكرى مثل الذين يمكن الحصول عليهم من أفراد رديف الجيش».

«وقد استشرت حضرة صاحب المعالى السردار فى هذا الموضوع وبعد تمام الاتفاق بينى وبينه على ذلك أتشرف بأن أرفع إلى دولتكم برفق هذه المذكرة مشروع قرار وزارى بطلب أفراد الرديف من جميع الفرق للخدمة العسكرية ما عدا الموجودين منهم فى خدمة الحكومة راجيًا عرض هذا المشروع على مجلس الوزراء».

ويلاحظ على هذا الخطاب أن الحكومة الإنكليزية صرحت مرارًا فى بلاغاتها وفى الوثائق التى وضعتها على نفسها، أنها ستتحمل وحدها عبء هذه الحرب دون طلب أية مساعدة من جانب المصريين. فاقتراح معالى سرى باشا إذًا لم يكن إلا مجرد تطوع لم يكن له مبرر.

بادرت الوزارة إلى تلبية الطلب بلا أجر ولا مساومة، مع أن كل هذه الخدمات الجليلة التى قدمتها مصر للإنكليز فى هذا الوقت العصيب كانت كافية لحمل الحكومة على طلب بعض المنَح للبلاد فى نظيرها.

ولقد كانت السرعة فى دعوة الرديف على صفة المتقدمة وعدم وضع قاعدة لتموينه وصرف مرتباته سببًا فى وقوع بعض الأغلاط. إذ اعتمدت الحكومة المصرية على أن كل مصروفاته ستتحملها السلطة العسكرية البريطانية لأنه فى خدمتها. وهذه السلطة ظنت أن مصر هى التى ستقوم بها اعتمادًا على أن الرديف مصرى والتى دعته هى وزارة الحربية المصرية، فتواكلت السلطتان وأصبح الرديف لا يدرى من أين يأخذ تعييناته ومرتباته. فذهبت طائفة منه إلى قصر عابدين فى يومَىْ ٢٩ و٣٠ يناير المذكور للشكوى من هذه الحالة. فطُمئنت خواطرهم وتعهدت الحكومة المصرية فى النهاية بالقيام بما ذكر من طرفها. وعلى ذلك تُلُوفِى الأمر وانتهت المسألة.

تقهقر الأتراك عن قناة السويس:

ولما تقهقر الأتراك عن القتال ورجعوا على أعقابهم تتبع الإنكليز خطواتهم فى صحارى بحيث جزيرة سينا؛ ولكن الصحارى كانت قاحلة لا ماء فيها ولا سبل

لسير الجيوش بمدافعها وعرباتها الضخمة عليها. فأرسل الإنكليز أمامهم العمال المصريين والرديف المصرى لتمهيد الطريق حيث أصبحت صالحة لسير السيارات ولجر المدافع الضخمة. ومدوا بجوارها أنابيب المياه المأخوذة من ترعة الإسماعيلية وأنشئوا سككًا حديدية لسير القطارات عليها. فأصبحت الصحراء هينة الاختراق بفضل العمال المصريين والرديف. وصار زحف الجنود فيها مستطاعًا بعد أن كان ضربًا من المخاطرة. وكان هؤلاء المصريون يعملون بثبات تحت وابل من القنابل والقذائف التى كان الأعداء يمطرونهم بها.

أرادت السلطة العسكرية أن تُطْلع الشعب المصرى على مبلغ ما وصلت إليه أعمالها فى هذه الصحراء، وعظمة ما قامت به فى هذا الميدان وإيقافه على منعة خطوط دفاعهم. فدعوا لزيارتها معالى وزير الحربية وسعادة وكيل الداخلية ومعالى رئيس الجمعية التشريعية وحضرات أعضائها. فلبوا الدعوة فى ٢٨ فبراير. ولما عادوا من رحلتهم أثنوا على ما قوبلوا به هناك من الحفاوة والإكرام وذكروا أطيب الذكر ما رأوا من متانة خطوط الدفاع الحربية.

حديث السلطان حسين عن الأتراك:

هذا، ولقد نُشر فى خلال هذا الشهر حديث لعظمة السلطان كان دار بين عظمته وبين الدكتور هربرت آدم چيبون مراسل «النيويورك هرالد» الأمريكية فى شهر يناير، نجمله فيما يلى:

قال عظمته فى بدء حديثه: «إن مظاهر الحكم لا تهمنى لأننى كنت أكثر حرية وهناء لما كنت الأمير حسين. ولكن الذى اضطرنى إلى قبول هذا المنصب هو دخول تركيا الحرب لأنه ما كان لى فى هذا الظرف وأنا أحد أمراء بيت محمد على أن أتنحى عن الواجب الذى يحول دون هدم العمل المجيد الذى بدأ به جدى الخالد الذكر لترقية المصريين وإسعادهم». ثم عطف عظمته على ذلك بقوله: «إن حكم الأتراك كان مصيبة على مصر حتى جاءها محمد على. وهذا شأن الأتراك أينما حلوا. والدليل على ذلك ما يشاهده السائح من الفرق الهائل بين حالة البلاد

التى تحررت من حكم تركيا بالبلقان وحالة تركيا ذاتها من حيث المدنية والعمران ونمو الزراعة إلى غير ذلك». ثم قال: «إن الألمان يخطئون الخطأ كله إذا توهموا أننا نغتبط بدخول الأتراك فى مصر لتحريرها من الحكم الإنكليزى».

ثم قال عظمته: «إننا نحن المصريين ننظر إلى الإنكليز كأصدقاء لنا ومحامين عنا وإننا لموقنون بأن بلادنا كانت ولا شك ضائعة فى العام الفائت لو لم يخِفّ الإنكليز لمساعدتنا. وهم بركة لمصر».

وقال عظمته فى عرض هذا الحديث: «ما كنت لأقبل سلطنة مصر فى ظل الحماية البريطانية لو لم أكن منعطفًا على الدولة الحرة العظيمة التى سأتساند معها فى إنجاح شعبى اقتصاديًا وأدبيًا. ولقد علمنى الاختبار الطويل الشخصى أن الإنكليز هم أصدقاء شعبى وعائلتى الخُلَّص». ثم أردف ذلك بقوله: «وأنا متابع العمل معهم ما داموا على ثقة من ولائى وإخلاصى. ولولا هذه الثقة والولاء لاعتزلت منصبى دون تردد».

كل ما جاء فى هذا الحديث معقول. ولكن لو لم تكن مصر من جهة أخرى لازمة للإنكليز فى وقت الحرب لزوم الروح للجسد لما خفوا للدفاع عنها؛ وخصوصًا عن قنال السويس الذى هو أعظم شريان موصل بين رأس الإمبراطورية البريطانية وجسمها. ولئن قطع هذا الشريان لأشرفت تلك الإمبراطورية العظيمة على الهلاك فى هذه الحرب العظمى، فهم فى الحقيقة كانوا يدافعون عن إمبراطوريتهم أولاً لا عن مصر فى حد ذاتها كمدافعتهم عن بلجيكا صونًا لبلادهم.

توتر العلاقات بين السلطان والإنكليز وتغيير القومسير السامى:

ثم إنه يؤخذ مما يبدو من بين سطور هذا الحديث وجود فتور بين عظمة السلطان وبين أولى الأمر من الإنكليز. حتى لوحظ بعد ذلك أن عظمته أكثر من دعوة طوائف رعيته إلى الولائم وأفاض على الناس من سُحُب مَكرُماته غيوثًا

منهملة وبسط يده بالخيرات وزاد من الإنعامات. فكأنه أراد أن يتخذ له من هذه الأمة ظهيرًا ومن قلوبها سياجًا لعرشه وقت الحاجة. فنجح فى ازدياد التفاف القلوب حوله - ولو أن سياسة الحكومة قضت بإبعاد الأمة عن مبايعته.

ويرى الناقد أن عظمته عمد فى أواسط هذا العام إلى الامتناع عن مزاولة أعماله الرسمية ولجأ إلى التنقل فى أملاكه بالأرياف، وكان ذلك لسببين: الأول اعتلال صحة عظمته والثانى توتر العلاقات بينه وبين القومسير العالى البريطانى السير ماك ماهون. فرأى عظمته أن يتفادى عن الاحتكاك به وعما ينجم من ذلك من المشادة بابتعاده عن مركز الحكم، مع أن الوقت كان يتطلب أن يسود بينهما الصفاء والولاء خصوصًا وقد ظهر على السواد الأعظم من الأمة نفور من الإنكليز. وأخذ هذا النفور يزداد بسبب استيلاء الإنكليز على أقوات العباد وأرزاقهم ودوابهم وسَوّق أبنائهم إلى ميادين القتال قسرًا وقهرًا.

ولقد أُشيعت إشاعات عن أسباب هذا الخلاف بين سيد البلاد ورجال السلطات العسكرية البريطانية نسبت فيها السلطة إلى الخروج عن حد اللياقة فى معاملة عظمته.

ولا أدل على توتر العلاقات بينهما من الحديث الذى دار بين عظمته وبين مراسل شركة (الأسوشياتدپرس) أى اتحاد الصحافة الأمريكية الذى يقول فيه: «لما عرضت علىّ السلطنة المصرية رفضتها فى بادئ الأمر لأن الحالة يؤمئذ كانت حرجة معقدة. وأنا لا مطمع لى فى الملك. ولكنى بعد إعمال الروية رأيت أن فى وسعى خدمة مصر بقبول منصب السلطنة. فصافحت بريطانيا العظمى ووضعت فيها ثقتى وسأقوم بعهودى حتى النهاية».

«ولولا ثقتى بالحكومة البريطانية واعتقادى أن حقوق الحكم الذاتى ستزداد زيادة تدريجية ما أخذت على عاتقى القيام بالعمل. ولا يخفى أنه لم يكن فى ذلك ربح شخصى لى. لأننى لما كنت أميرًا كنت سعيدًا جدًا أواصل أعمالى الزراعية والخيرية وأنا غير مثقل بأعباء الحكم».

ويؤخذ من هذا الحديث أن عظمته يحاج الإنكليز بقوله، إنكم دعوتمونى لهذا الأمر وأنا كاره له فقبلته لما وثقت بأنكم ستساعدوننى على ترقية البلاد وتقدمها فصافحت بريطانيا ووثقت بها ولست ميالاً للإخلال بعهودى. فما لرجالكم هنا يناوئوننى؟ مع أنى لولا ما قدمت ما أخذت على عاتقى القيام بالعمل الذى دعوتمونى إليه وأنا لا أرى لى فيه مغنمًا شخصيًا. وهذا عتاب رقيق قبلته الحكومة الإنكليزية ونزلت بعده على إرادته فيه واستقدمت إليها قومسيرها السامى الچنرال ماك ماهون. إرضاء لخاطر عظمته. وعينت بدله السير ونجت باشا الذى كان إلى ذلك التاريخ سردارًا للجيش المصرى وحاكمًا للسودان. وهو رجل عاقل وديع الأخلاق خبر المصريين لطول معاشرته لهم وعرف عظمة السلطان شخصيًا وكانت له به علاقات ودية.

عقب هذا التغيير عاد عظمته إلى عاصمة سلطنته وعادت الأمور إلى ما كانت عليه قبل توتر العلاقات بينه وبين الچنرال ماك ماهون.

الطيارات الألمانية فوق القاهرة:

وفى ١٣ نوفمبر فوجئت القاهرة بأمر مريع نشر فيها الذعر. ذلك أن طائرات من طائرات الأعداء حلقت فى جوها فى رائعة النهار وألقت على بعض أحيائها تسع قنابل؛ فقتلت ١٤ شخصًا وجرحت ٢٥ من عابرى السبيل وفيهم بعض النساء، ثم عادت آمنة مطمئنة دون أن يتصدى لها منازع.

والعجيب أن تصل هذه الطائرات إلى جو القاهرة وهى قد مرت بالطبع على خطوط القتال وفيها وفى ضواحى القاهرة مطارات حوت العدد العديد من الطائرات البريطانية، ومنها المخصصة لمطاردة مثل هذه الوافدات الجريئة!

اتُّخذت بعد هذه الغارة التى لم تكن فى الحسبان الاحتياطات اللازمة لاتقاء أمثالها، فصدرت الأوامر بإطفاء الأنوار ليلاً فى المدن والقرى. كما أنه صدرت تعليمات تتبع فى حالة ما إذا استطاع العدو أن يحلق بطائراته فى جو البلاد.

وهكذا انقضى هذا العام والناس مروعون على أنفسهم وأملاكهم بسبب ما قرءُوا ويقرءُون من أنباء الغارات الجوية التى تحدث على بلاد الحلفاء. فكان هذا الرعب ضغثًا على إبالة بجانب ما مُنوا به فى العامين الغابرين من خسارة فى الأموال والأنفس.

(١٩١٧)

ما فتئت نيران الحرب يشتعل لهيبها فى أنحاء العالم تدمر الصروح العاليات وتدك أركان المعاقل الراسيات. وملاك الموت منهمك فى حصد الأرواح وانتزاع المُهَج من صدور الرجال، والأهالى الآمنون يتحملون ويلاتها تروعهم أنباؤها وتشيب أطفالهم رواياتها ووقائعها. وقد شحت الأرزاق وعسر على أكثر طبقات الأنام التمتع بالطعام إلا ما سد منهم الرمق أو كاد. ولم تكن مصر بأقل من سواها تحملاً للمصاعب ولا تعرضًا لنكبات هذا السيل الجارف بل حل فى ربوعها ما حل بربوع سواها. على أن مصر فى الحقيقة لم تكن محاربة ولا طلبت الحرب ولا كان لها فيها مأرب.

تقرير عن خدمات الجيش المصرى للإنكليز:

ولقد رأينا فى خلال ما عرضنا بعضًا من وصف ما انتابها. وها هى شهادة من جناب الجنرال السير أرشيبالد مرى القائد العام لميادين القتال فى شرق البحر الأبيض المتوسط عما قدمه الجيش المصرى من المساعدات لقواته حتى أواخر سنة ١٩١٦. وهذه الرسالة موجهة من جنابه إلى وزارة الحربية البريطانية، قال:

«يسرنى كثيرًا أن أرفع إليكم الخدمات التى قام بها جناب الجنرال ف. ر. ونجت والجيش المصرى لقوات البحر الأبيض المتوسط والقطر المصرى منذ نشوب الحرب، وإنى أعبر عن امتنانى من المساعدة التى تقدمت لى بكل أريحية فى جميع الأوقات: فقد خدم ٢٨ ضابطًا و١٢ موظفًا من حكومة السودان مع قوات البحر الأبيض المتوسط. وكانت مدة خدمة السواد الأعظم منهم قصيرة

تعادل فقط مقدار إجازاتهم التى يستحقونها فى الأحوال العادية. ومن هؤلاء مات ستة ضباط بين قتلى ومن الإصابات. وجرح أحد عشر. واستُعيرت خدمات ستين ضابطًا وسبعة وعشرين موظفًا من حكومة السودان فى أوقات شتى للخدمة مع القوات البريطانية فى القطر المصرى. واستُخدم بعض أفراد الجيش فى أزمنة مختلفة كحراس على كبارى السكة الحديدية وحاميات لنقط عديدة مهمة فى داخلية البلاد».

«وقد قدم الجيش المصرى ما يلزم من مدافع وطوبجية لتسليح قطارين مدرعين لاستخدامهما فى الدفاع عن القطر المصرى. وأُلحق بسلاح هجانة البكانير صنف من الهجانة المكسيم وفصيلة مسلحة من إدارة الاشتغال العسكرية واشتركوا فى الوقائع الحربية ضد السنوسى (واشترك أيضًا فى هذه الوقائع ١ جى بلوك من السوارى المصرية) وفى الهجوم على السويس فى شهر أبريل سنة ١٩١٥. وكان بلوكان من ٢ جى أورطة بيادة مصرية حامية للطور. واشتركوا فى الوقائع التى حصلت بعد هذا التاريخ فى تلك المقاطعة. وقد كانت حامية أبو زنيمة من الجيش المصرى لبضعة أشهر فى خلال سنة ١٩١٥.

وطُلب ٢٢٣٠ جنديًا من رديف الجيش المصرى واستخدموا فى الأشغال الخاصة بالدفاع عن القنال. وقد تطوع عدد من الضباط أرباب المعاشات والمستودعين للخدمة مع الرديف وأدوا خدمات ذات قيمة. وفى شهر مايو سنة ١٩١٥، جمعت أورطة من الأشغال مؤلفة من ستة بلوكات للخدمة فى إلدردنيل وتسلَّم قيادة الأورطة والبلوكات ضباط إنكليز فى خدمة الجيش المصرى. وقد قامت هذه الأورطة مدة الأربعة أشهر التى خدمتها فى شبه الجزيرة بخدمات فائقة تحت وابل مستمر من القنابل».

«وعلاوة على هذه المساعدات من الأفراد فقد وضع الجيش المصرى بكل أريحية تحت تصرف قوات البحر الأبيض المتوسط والقطر المصرى معدات للراحة ومهمات حربية وجمال للحملة».

«وأخص بالذكر تقديم اسبتالية الجيش بالقاهرة بكامل معداتها إلى فرقة النيوزيلانديين وشراء ما ينوف عن ١٤٠٠٠ جمل بين ركوب وحملة من السودان مع ما كلف جمعها والكشف عليها طبيًا وترحيلها من المشقة والزمن لمستخدمى المديريات. وتقديم ١٧٤٠٠٠ قنبلة لقوات البحر الأبيض المتوسط. وتسليم القاطرات والفولاذ للدفاع عن القنال وصنع مقادير عظيمة من المهمات والملبوسات وتصليحها فى إدارة المهمات. فلهذه الخدمات وجميع الخدمات الأخرى التى أنجزت علاوة على الأشغال الاعتيادية فالجيش المصرى وحكومة السودان يستحقان فائق التشكرات الودية».

ثم خص بالثناء بعض الضباط وصف الضباط والعساكر لتفوقهم فى الخدمات التى وكلت إليهم أو لبلائهم فى الحرب أحسن البلاء.

العمال المصريون فى فرنسا وفى العراق:

ومما يثبت اتساع الدائرة التى عملت فيها فرق العمال المصرية النبأ الآتى الذى نشر فى جريدة الأهرام الصادرة فى ١٢ أبريل سنة ١٩١٧:

«نزلت فى فرنسا حديثًا فرقة من قسم الأشغال المصرى قادمة إليها من مصر للاشتغال بأعمال مختلفة فيها بأجور طيبة. وقد وصفها كاتب ممن حضروا حفلة استقبالها فى فرنسا فقال: جاءتنا فرقة من العمال المصريين للعمل معنا هنا فى أعمال مختلفة مؤلفة من رجال ممتلئين صحة وقوة ونشاطًا. وقد قوبلت مقابلة حافلة عند نزولها إلى البر. وأعجبنا جميعًا من حسن هندامها ونظامها ودلتنا هيأتها بلباس الخاكى على أنها فرقة جد وعمل ولاحظنا على وجوه رجالها السرور بالمناظر الحديثة التى وقعت عليها أبصارهم فى البلاد».

«والمفهوم أن هذه الفرقة تمضى فى فرنسا ستة أشهر ثم تعود إلى مصر قبل حلول فصل الشتاء».

كما أن فرقًا أخرى من هؤلاء العمال استخدمت فى ميدان العراق الحربى.

فإذا تأملنا إلى ما قدمته مصر من المساعدات - لا للجيش المحارب فى حدود مصر وحسب بل فى ميادين القتال فى الشرق وفى الغرب - نعلم قيمة التعهد الذى قطعه الإنكليز على أنفسهم فى بدئها وحين رفع الحماية على اللاد.

ولقد رأت الحكومة إزاء ما تقوم به من النفقات ولقلة ورود الفحم لتسيير قطارات السكة الحديدية مع كثرة ما يلزم منها لنقل العسكر والمهمات الحربية، أن تعوض ما يصيبها من الخسارة فى هذه المصلحة باستنفاد أموال الأهالى؛ فأصدرت قرارًا فى ١٣ مايو من هذه السنة بزيادة أجور النقل بالسكك الحديدية الأميرية بمقدار ٥٠٪ على الأجور الأصلية بالنسبة للركاب وخفضت عدد القطارات كما خفضت سرعتها.

ولقد قام عظمة السلطان حسين فى شتاء هذا العام بجولة طويلة فى صعيد مصر على البواخر النيلية زار فى أثنائها عواصم المديريات القبلية جميعها؛ فزاد تقربه من رعيته وزاد تقرب الرعية منه.

نزع السلاح:

والظاهر أن السلطة العسكرية مع كل اتخذته من الحيطة كانت لا تزال توجس خيفة من الأمة المصرية. فاستصدرت فى ٢٠ مايو قانونًا بنزع السلاح من أيدى الناس. وخصت بهذا النزع الوطنيين دون الأجانب. فأخذ رجال الحكومة فى تنفيذه بنفس الطرق التى ينفذون بها كل أمر يكون خاصًا بالسلطة العسكرية. ولكن مع الأسف كانت النتيجة شرًا على البلاد والعباد مما لو ترك السلاح فى أيدى من بيده رخصة بحمله. فإن الحكام استطاعوا أن يجمعوه من الناس الظاهرين الذين لا يُخشى بأسهم؛ حتى اضطر بعضهم إلى شراء الأسلحة وتقديمها للحكام ليظهروا بمظهر المجتهدين فى تنفيذ الأوامر. ولكنهم عجزوا عن مصادرة سلاح الأشرار والقتلة لأن هؤلاء أخفوه فى أماكن أمينة لا تصل إليها أيدى الحكام، وخشى العُمَد أن يدلوا عليها خيفة انتقام الأشرار

منهم. فكأن السلطة والحكومة معًا قد تركت مسلحين وجردت المدافعين من السلاح.

نعم، إن التشريع المصرى كان فيه قانون لحمل السلاح قيد فيه من يحمله بقيود شتى. ولكن الحكومة قالت فى مذكراتها التى رفعتها لمجلس الوزراء لاستصدار هذا القانون: «إن هناك فرقًا بين القانونين فالقديم كان يرمى إلى تقييد حاملى السلاح بضرورة الحصول على رخصة لحمله. أما القانون الجديد فقد وضع لنزع السلاح من الأهالى كلية!!».

هذا، ولقد أظهرت الحكومة كرمًا حاتميًا فى معاملة السلطة العسكرية حيث فتحت وزارة المالية فى ٢٥ أغسطس من هذه السنة بعض الاعتمادات للمديريات لابتياع الحمير اللازمة للسلطة، وقد قالت الحكومة فى بلاغها إن الغرض من ابتياع هذه الحمير «أنها لازمة للخدمة العمومية» ثم صدرت الأوامر للمديريات بأن ينتقى المفتشون البيطريون الحمير الصالحة للعمل وأن يقدروا أثمانها التى تدفع من خزانة المديرية من الاعتمادات المفتوحة. وكان مجموع الاعتمادات الأولى التى فتحت لهذه الغاية لا تقل عن ٥٠٠٠٠ جنيه.

مصلحة التموين:

وقد اضطرت الحكومة تجاه قلة الضروريات اللازمة للمعيشة إلى إنشاء مصلحة خاصة لتموين البلاد مع أنها غنية بخصوبة أرضها ووفرة محصولاتها الأخرى التى تزيد على حاجة سكانها! وما كان أغناها عن ذلك لولا كثرة الوافدين عليها من العساكر، وما يُصدر من حاصلاتها إلى الخارج لسد حاجة جيوش الحلفاء المحاربين الذين تركوا الزراعة والفلاحة فى أوروبا.

■ ■ ■

الفصل الثالث

وفاة السلطان حسين



وفى أوائل شهر أكتوبر من هذا العام ساءت صحة عظمة السلطان واضطر إلى ملازمة فراشه. وفى يوم ٩ أكتوبر وافاه القدر المحتوم بقصر عابدين. فنعاه دولة رئيس الوزراء حسين رشدى باشا بعبارة مؤثرة نشرها فى البلاد كافة، قال فيها:

«داهمت مصر مصيبة عظمى إذ فقدت مليكها المحبوب. فقد اختار ذو العرش والجلال إلى جواره فى دار النعيم المقيم صاحب العظمة السلطانية المغفور له حسين الأول. فلفظ النفس الأخير من حياته فى ظهر هذا اليوم».

«إن الراحل الكريم لفائق تفانيه فى محبة بلاده، وبديع إخلاصه للمصلحة العامة، أثناء المدة الوجيزة التى تبوأ فيها عرش مصر - ويا أسفًا على قصرها - بل فى جميع أدوار حياته المباركة قد استحق شكران الوطن».

«امتاز رحمه الله بمدارك العقل السامى وبعواطف القلب الرحيم. فكان على الدوام موضع المحبة والتوقير فى نفوس المصريين بل فى قلوب جميع المتوطنين على ضفاف النيل. فلا غرو أن بكته مصر بكاء من يندب كارثة وطنية. ولا ريب أنه من جميع أنحاء القطر فى بيوت الله ومساكن الناس من أحقر الدُّور إلى أفخر القصور ستنبسط أكفُّ الضراعة والابتهال إلى مولى البرايا أن يتغمد برحمته ورضوانه ذلك الذى سيلقبه التاريخ حقًا وعدلاً بهذا اللقب الجليل (أبو الأمة)».

«وإنى أنعى هذه الفادحة الكبرى وقلبى يتفتت من الحزن».

إلى هنا انطفأت شعلة حياة ذلك السلطان الذى تولى عرش البلاد والقلوب منصرفة عنه حانقة عليه. وفارق هذا العالم والقلوب منعطفة عليه آسفة على وفاته راضية عنه وعن صفاته.

تنحى الأمير كمال الدين عن قبول العرش:

وكان عظمته قد عرض قُبَيل وفاته على نجله ووحيده الأمير كمال الدين حسين عرش مصر ليخلفه عليه ولكن الأمير كمال تنحى عن قبوله. فأرسل إلى عظمة والده كتابًا فى ٨ أكتوبر هذا نصه:

«يا صاحب العظمة السلطانية»

«ذكّرتمونى عظمتكم بما اتفقتم عليه مع الحكومة البريطانية الحامية وقت ارتقاء عظتمكم عرش السلطنة المصرية من تأجيل وضع نظام وراثة العرش السلطانى إلى ما بعد بحثه، وقد تفضلتم عظمتكم فأعربتم لى عن رغبتكم فى أن تكون وراثة عرش السلطنة المصرية منحصرة فى الأكبر من الأبناء ثم بعده لأكبر أبنائه وهكذا على هذا الترتيب».

«وإنى لأذكر لعظمتكم هذه المنة الكبرى لما فى هذه الرغبة من التشريف لى. على أنى مع إخلاصى التام لشخصكم الكريم وحكمكم الجليل مقتنع كل الاقتناع بأن بقائى على حالتى الآن يمكّننى من خدمة بلادى بأكثر مما يمكن أن أخدمها به فى حالة أخرى. لذلك أرجو من حسن تعطفاتكم أن تأذنوا لى أن أتنازل عن كل حق أو صفة أو دعوى كان من الممكن لى أن أتمسك به فى إرث عرش السلطنة المصرية بصفتى ابنكم الوحيد».

«وإنى لا أزال لعظمتكم السلطانية النجل المخلص والعبد الكثير الاحترام».

صفات الأمير:

والأمير كمال الدين مشهور بحرية الرأى وعدم الميل إلى الختل والمراوغة. ولا يرضى الإقدام على أمر إلا إذا عهده خاليًا من كل شائبة من شوائب الشك والظن. ومن مبادئ سموه النفور من الإدارات الرسمية والابتعاد عنها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. لأنه يكره التقييد ويتعشق الحرية فى عمله حيث يمضى أوقاته فى مباشرة أشغاله الخصوصية، والالتفات إلى ما شغف به من الصيد والقنص وتربية أصائل الخيول والهجِّن. ولذلك فإنه يرأس من زمن بعيد قسم تربية الحيوانات بالجمعية الزراعية.

وغنى عن البيان أن سموه شديد الوطنية محب لبلاده وأمته، وهو يرى فى اختلاطه بشعبه سبيلاً لشعوره بما يشعر به من ألم أو غبطة فيشاركه فى الحالتين أكثر مما لو تبوأ العرش. وأصبح بحكم مركزه غير مختلط إلا بطبقات خاصة من هذا الشعب الذى يحبه ويقدسه.

كما أن مركزه العائلى كان يحمله على عدم تضحية أمياله الشخصية فى سبيل الاستيلاء على التاج الذى يزهد فيه بطبيعته. لذلك كله صمم على التخلى عن عرش السلطنة، خصوصًا وقد كانت ظروفه كلها تدفعه إلى الرغبة عنه.

ولقد طيَّر القومسير العالى البريطانى إلى حكومته الرسالة الآتية ينعى فيها السلطان:

«يسوءنى جدًا أن أنعى إليكم السلطان حسين كامل الذى توفى فى قصر عابدين فى الساعة ١٢ والدقيقة ١٠ بعد الظهر».

«وسيحتفل بجنازة عظمته فى جامع الرفاعى بالقاهرة».

«ولا ريب فى أن شدة إخلاص عظمته لواجباته عجَّلت مَنِيَّته».

«ولقد امتاز حكمه بالسلام والرقى. فإن العدو أبعد عن حدود مصر. والزراعة أينعت ووضعت أساسات الإصلاح. وسيظهر التاريخ عظم شجاعته ومعرفته بالواجب مما أدى إلى خير بلاده».

«فموت السلطان خسارة وطنية لمصر لابد أن تشعر بها إنكلترا».

«وقد طلب سمو الأمير أحمد فؤاد عند ارتقائه العرش أن أخبر حكومة جلالة الملك بعزمه على اقتفاء الخطة التى وضعها السلطان حسين والعمل بإخلاص واتحاد مع حكومة جلالة الملك لخير البلاد العظيم».

ثم أصدرت دار الحماية البلاغ الرسمى التالى:

«بأمر جلالة الملك يلبس القومسير العالى البريطانى وجميع موظفى دار الحماية الحداد أسبوعًا كاملاً من اليوم (٩ أكتوبر) وذلك بمناسبة وفاة السلطان حسين».

وإنها لمجاملة سامية من ملك بريطانيا لآل الفقيد العظيم لا تنكر قيمتها.

وقال محمود فخرى باشا الأمين الأول فى القصر السلطانى، إنه بقى ملازمًا للمرحوم المغفور له السلطان حسين بجانب سريره حتى ساعة وفاته، وقد أكد لمحدثيه أن عظمته رحمه الله بقى حاضر الذهن إلى ما قبل وفاته ثلاثة أرباع الساعة.

صفات المرحوم السلطان حسين:

ولقد كان لنعيه رنة حزن فى البلاد كافة، من أقصائها إلى أقصائها. وسرى فى نفوس العباد تيار أسى وأسف شديدين لما امتاز به عظمته من مكارم الأخلاق والعطف على المساكين والضعفاء وحبه لرعيته والسعى فى خيرها بكل قواه، ولولا الظروف التى اكتنفت أيام حكمه القصيرة لكان أسدى للبلاد الخير الكثير والنفع الجزيل.

ولد عظمته فى ١٩ صفر سنة ١٢٧٠ هـ. وكانت حياته كلها مفعمة بجلائل الأعمال. فعلى عهد والده المغفور له الخديو إسماعيل باشا تولى عظمته تفتيش الأقاليم الشمالية والجنوبية فى البلاد. ثم تولى نظارة المعارف فنظارة الأشغال ثم نظارة الحربية فنظارة المالية. فألمَّ بأعمال الحكومة كلها. وله فى كل من هذه النظارات أثر محمود يُذكر فيُشكر.

وكان عظمته محبوبًا من والده إسماعيل باشا أكثر من أخيه المغفور له توفيق باشا. ولكنه لم يُرِد العبث بنظام فرمان وراثة عرش الخديوية الذى يقضى بأن تكون الوراثة من بعده إلى أكبر أولاده. عاهد عظمته أباه بألا ينازع أخاه الأمير توفيقًا فى العرش. فبر عظمته بوعده. ولما تولى الخديو توفيق باشا فى سنة ١٨٧٩ عقب تنازل والده رافقه إلى القلعة وشهد حفلة توليته. وبعد ذلك صحب والده إلى إيطاليا وأقام معه فيها مدة. ثم ذهب إلى الآستانة فى معيته.

ولما عاد سموه إلى مصر سنة ١٨١٣ انصرف إلى الشئون الزراعية فخدم فيها بلاده خدمات جليلة. وأنشأ الجمعية الزراعية وأوجد فيها قسمَىْ تربية الحيوانات وتربية الأزهار. وأقام المعارض واهتم بمشروع النقابات الزراعية. ودعا المرحوم عمر بك لطفى المحامى إلى وضع قانون لها. وأوفد حضرة على بك الشمسى إلى أوروبا لدرس مشروعها وسهل له المأمورية عند كبار الموظفين فى فرنسا. وحث المزارعين على تأليفها ولكن الحكومة ظنت أن هذه النقابات تصلح لأن تكون اجتماعات لتبادل الأفكار السياسية فلم تشأ تشجيعها.

وكان عظمته يعرف جميع كبار المزارعين ويختلط بهم ويحادثهم فى الأمور الزراعية. وكان كثير العطف على مزارعيه الصغار، يعرفهم واحدًا واحدًا ويحادثهم ويدعوهم إلى ولائم يقيمها لهم خاصة. وكان أحد السائحين السويسريين المترددين على مصر ويدعى شارل هاكسوس من الإخصائيين الزراعيين يعجب به، فيدعوه عظمته لزيارة مزارعه الواسعة.

ورأس عظمته الجمعية الخيرية الإسلامية. وهو من طبعه محب للخير مولع بالبر بالضعفاء والمساكين. وكم من مرة برّ من جيبه الخاص بأناس لم يكونوا حائزين للصفات التى تتطلبها الجمعية للإحسان عليهم أو لعمل خيرى خارج عن مهمتها.

وكان شديد الاهتمام بترقية التعليم وتعميمه فى البلاد؛ فسعى فى إنشاء مدرسة للبنات الفقيرات على حساب الجمعية يتلقين فيها العلم بلا أجر. وهو

الذى أنشأ فى مدينة دمنهور مدرسة صناعية كبرى وأوقف عليها من الأطيان ما يفى ريعه بنفقاتها، وهى التى يديرها الآن مجلس مديرية البحيرة.

وهو أول من تراس جمعية الإسعاف المختلطة بالقاهرة فنهض بها وساعدها مساعدة لا تزال تذكرها الجمعية إلى الآن. وأعقبه فى هذه الرياسة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول.

ولما بدا للحكومة أن توسع فى سلطة مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، لم تجد خيرًا منها لرياستها (سنة ١٩٠٩ ـ ١٩١٠).

وكان شديد التمسك بدينه قوى الاعتقاد بالله وكان يحمل دائمًا، وأينما سار، فى أحد جيوب صدريته مصحفًا صغيرًا إذا أراد أن يقسم قسمًا أخرجه وقبّله قبل القسم. وكان محبًا لوالده المرحوم إسماعيل باشا ويقسم أحيانًا به أو بنجله الوحيد الأمير كمال الدين.

وكان شجاع القلب. فهو الذى كلفه والده بتبليغ إسماعيل باشا صديق (المفتش) الأمر بالنفى إلى السودان وباشر نزوله فى الباخرة النيلية التى خصصت لذلك؛ وناهيك بسلطة إسماعيل باشا المفتش إذ ذاك ونفوذه وقوته.

ويُروى عنه أنه كان يقول بمناسبة قبوله العرش: إن هذا العرش إرثنا من أجدادنا فواجب علينا أن نحفظه من الضياع ليبقى لمن يأتى من بعدنا. وهى فكرة سامية حفظ بها الأريكة فى بيت محمد على مؤسس هذه الأسرة العظيمة.

وكان عصبى المزاج سريع الانفعال. مصابًا بالأرق لا ينام من ليله إلا ساعة أو بعض الساعة. وهذا ما أثر فى قواه الجسمانية حتى انحطت وزاد انحطاطها ما أخذه على عاتقه من أعمال السلطنة التى أنهكت قواه.

وبالاختصار، كان رجلاً ممتازًا فى صفاته وأخلاقه سامى النزعات عالى النفس. وكلمة الخديو عباس التى قالها عندما علم بوقوع الاختيار على عظمته لعرش السلطنة لأكبر دليل على جليل صفاته.

وقد تولى عظمته عرش البلاد وهو فى نحو الخامسة والستين من عمره ووافاه القدر المحتوم وهو فى سن الثامنة والستين.

ما قالته الجرائد الإنكليزية فى عظمته:

ولقد اتفقت كلمة الجرائد الإنكليزية الكبرى على مدح السلطان حسين وتمجيد ذكراه. وعلى أملها فى خَلَفه أن يقوم بإتمام الأعمال العظيمة التى بدأ بها السلطان الراحل التى تعود على البلاد بالخير الجزيل.

فقالت جريدة الدايلى تلغراف: «وجدنا فى شخص السلطان حسين، فى وقت كان من أشد الأوقات حرجًا، رجلاً ممتازًا بالإخلاص التام والشجاعة المطلقة. ولا يمكن تمجيد ذكره بأحسن وأفضل من متابعة إنفاذ المشروعات الكبرى التى كان مرتبطًا بها ارتباطًا صادقًا».

وقالت جريدة التيمس: «إن الإمبراطورية قد فقدت صديقًا حقيقيًا صادقًا فى شخص السلطان حسين. وأن إخلاصه الصادق الذى لا جدال فيه وسمو مداركه ومعرفته التامة للفلاح، كل ذلك قد جعله المستشار المُعوَّل على رأيه الموثوق به من جميع كبار الإداريين الإنكليز الذين كانت لهم يد فى إنشاء مصر الحديثة».

«وإن أحسن ما يمكن أن نتمناه لرعاياه هو أن يتمكن خلفه من اتباع مناهجه بعزيمة صادقة وإخلاص. ومن حسن الحظ أن سجايا الأمير أحمد فؤاد وحياته الماضية تجعلنا نتوقع بثقة أن يتبع المثال الحكيم الوطنى الذى صار عليه أخوه الشهير».

■ ■ ■

الباب الثالث

- السلطان فؤاد الأول
- الهدنة ومطالبة الإنجليز باستقلال مصر
- تأليف الوفد المصرى
- استقالة رشدى باشا وعدلي باشا
- ونقد أعمال هذه الوزارة

الفصل الأول

السلطان فؤاد الأول



بعد وفاة السلطان حسين الأول وتنحى الأمير كمال حسين عن العرش، اتجهت الأفكار إلى انتخاب خَلَف له فقرَّ الرأى على تولية الأمير أحمد فؤاد بدلاً عنه.

وهذا هو تعريب التبليغ الوارد لعظمة السلطان فؤاد الأول من قِبل الحكومة البريطانية:

«يا صاحب العظمة السلطانية»

«بأمر جناب وزير الخارجية لحكومة صاحب الجلالة البريطانية أتشرف بأن أعرب لعظمتكم عن فائق الأسف الذى شمل حكومة جلالة الملك حين وصل إلى علمها نعى المغفور له صاحب العظمة السلطانية حسين كامل الذى أكبرت الأمة المصرية جميعها إخلاصه لكل ما فيه خيرها إخلاصًا لا يعتريه فتور وقدَّرته حق قدره. فكانت وفاته لديها كارثة وطنية. وإننى أتشرف بإبلاغ عظمتكم السلطانية انعطاف حكومة جلالة الملك لما أصاب شخصكم الكريم من دواعى الحداد. هذا وإنى مكلف فى الوقت نفسه بأن أحيط علم عظمتكم بأنه لما كان نظام الوراثة على عرش السلطنة المصرية لم يوضع للآن وكنتم عظمتكم بعد طبقة البنين الوراث الشرعى المتعين تبعًا لوراثة العرش فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوُّء هذا العرش السامى. على أن يكون لورثتكم من بعدكم، حسب النظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم».

«وإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تريد أن تجدد لعظمتكم بهذه المناسبة التأكيدات التى أعطتها لسلفكم عند ارتقائه العرش. وهى مقتنعة أن فى استطاعتها أن تعتمد، فى العمل مع عظمتكم، على تلك الصداقة التى كانت شعارًا لحكم السلطان المرحوم وعادت ثمراتها على البلاد بازدياد الرفاهية والتقدم، ذلك الأمر الذى له من المكانة فى نفس الحكومة البريطانية ما لا تقل منزلته لدى عظمتكم».

وإنى أنتهز هذه الفرصة فأقدم لعظمتكم السلطانية أجَلَّ احتراماتى.

القاهرة فى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧.

«ريجنالد ونجت»

استمرار وزارة رشدى باشا فى الحكم:

وبهذا التغيير انحلت بطبيعة الحال هيأة الوزارة. ولكن عظمة السلطان أحمد فؤاد الأول لم يشأ أن يستبدل بها سواها. بل اكتفى بثبات تأليفها كما كانت على عهد المرحوم أخيه. وهنا نورد نص الرسالتين الرسميتين المتبادلتين فى نفس اليوم بين عظمته وبين صاحب الدولة رشدى باشا بهذا الشأن:

«عزيزى حسين رشدى باشا»

«يعلم رعايانا أنه بسبب وفاة سلفنا وأخينا المحبوب المغفور له السلطان حسين الأول الذى اختطفته المنيَّة قبل الأوان وملأت القلوب حزنًا عليه قد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقًا للنظام الوراثى الذى سيوضع بيننا وبينها».

«منذ ثلاث سنوات كانت حدود بلادنا يظهر أنها مهددة. وكانت ثروتها الزراعية توشك أن تصاب فى مصادرها. ولقد لبى سلفنا رحمه الله نداء الواجب وتفانى فى إخلاصه لمرافق البلاد. فلم يتردد فى حمل أعباء السلطنة مع ما كان

يحف بها من المصاعب. واعتمادًا على ولاء رعاياه وعلى تأييد الدولة الحامية وقف نفسه مدة هذه السنوات الثلاث (كذا) على تنفيذ المنهاج الذى اختطه فى المرسوم الصادر منه إلى دولتكم عند ارتقائه عرش السلطنة. وقد صار وضع أسس تعميم التعليم وبحث موارد ثروة البلاد والشروع فى الوسائل التمهيدية التى من شأنها إحلال مصر فى مكانة الكرامة اللائقة بها فى العالم الذى سيتجدد على أثر انعقاد الصلح».

«ونحن اليوم ننشُد ذلك الولاء نفسه من رعايانا فى ظروف هى أكثر يمنًا وتوفيقًا. فقد زالت الأخطار التى كان يظهر أنها تهدد بلادنا، وعادت ثروة القطر إلى ما كانت عليه. وبقى علينا أن نخصص أنفسنا بالاشتراك مع نواب الأمة اشتراكًا يزداد على الدوام لإتمام تنفيذ ذلك المنهاج الذى اختطه سلفنا. وأن نحقق فى جميع الفروع الإصلاحات التى من شأنها ضمان التقدم المادى والأدبى فى بلادنا».

«ولما كنا على يقين من خبرتكم ومن صفاتكم السامية، فإننا نوجه إلى عهدتكم مهمة تأليف الوزارة».

«ومن الله نلتمس الإعانة على ما نحن قادمون عليه من العمل».

«فؤاد»

فقبل صاحب الدولة حسين رشدى باشا الاستمرار فى دست الأحكام هو وزملاؤه، وأجاب عظمةَ السلطان الإجابة الآتية:

«ياصاحب العظمة السلطانية»

«إنى لأشعر بالشرف العظيم الذى أوليتمونى إياه بما تفضلتم عظمتكم به علىّ من دلائل الثقة الكبرى بتكليفى بتأليف الوزارة الجديدة».

«وبالرغم من اعتلال صحتى لما تحملته من الإجهاد منذ ثلاث سنوات ولما نالنى من الصدمة العنيفة بفقد سيد، كان فى آنٍ واحد صديقًا لى. وفاء إلى

النهاية بالواجب المفروض علىّ، بصفتى مصريًا، أقدم فى ظل عظمتكم لخدمة بلادى القليل الباقى لى من القدرة على العمل. وبناء على ذلك فإننى آخذ على عهدتى تأليف هيئة الوزارة الجديدة فأعرض على تصديق عظمتكم السلطانية تجديد الهيئة السابقة كما كانت».

«وإنى بكل احترام وإجلال لعظمتكم السلطانية».

القاهرة فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧. العبد الخاضع المطيع

«حسين رشدى»

احتفال تنصيب عظمة السلطان فؤاد الأول:

واحتُفل بتنصيب عظمة السلطان فؤاد الأول على مصر، احتفالاً يختلف قليلاً فى شكله عن احتفال تنصيب المغفور له السلطان حسين الأول.

ففى الساعة العاشرة من صباح يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧، خرج عظمة السلطان فؤاد الأول من قصره فى حارة الدره مللى راكبًا مركبة من مركبات التشريفات السلطانية الكبرى. وإلى يساره حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا وخلفه حضرات أصحاب المعالى الوزراء فى ثلاث مركبات أخرى عادية. فأطلق من القلعة، عند خروجه من القصر، ٢١ مدفعًا وحيَّاه أمام بابه «قُرَه قول» شرف مؤلف من تلاميذ المدرسة الحربية. وموسيقى المشاة المصرية وحياه فى طريقه، من القصر إلى ملتقى شارع البستان بشارع سليمان باشا، المشاة الثامنة المصرية وهم وقوف بعضهم بجانب بعض على صفين. وحفت به هناك كواكب من الخيالة فى الحرس السلطانى.

واصطفت أورَط من الجيش البريطانى وموسيقاتها فى طريق موكبه على الجانبين من شارع قصر النيل إلى شارع المناخ فميدان الأوبرا بشارع عابدين شاهرة أسلحتها. فحيته التحية العسكرية الواجبة. وكان الناس فى طريق عظمته

مجتمعين مئات وألوفًا من طبقات مختلفة يحيونه ويصفقون له تصفيقًا شديدًا، وهو يحييهم بوجه باشّ.

وفى نحو الساعة العاشرة والنصف، وصل عظمته بموكبه الجليل المَهيب إلى قصر عابدين. فحياه فى مدخله الخارجى بلوك من الجيش البريطانى تصحبه موسيقاه وآخر من المشاة فى الحرس السلطانى ومعه موسيقاه كذلك.

ثم استقبله فى مدخل القصر الكثير من حضرات أصحاب السمو الأمراء أعضاء الأسرة السلطانية وحضرتا صاحبَى المعالى رئيس الجمعية التشريعية وسعد زغلول باشا وكيلها. وأصحاب الفضيلة كبار العلماء وحضرات كبار موظفى الحكومة. وأطلق عند تشريفه القصر ٢١ مدفعًا ثم جرت التشريفات كالمعتاد.

وفى الساعة الرابعة بعد الظهر، خرج عظمته بموكبه الحافل إلى دار الحماية فزار فخامة السير ريجنالد ونجت القومسير العالى البريطانى والليدى ونجت قرينته. ثم زار بعد ذلك صاحب السمو السلطانى الأمير كمال الدين حسين.

ولقد كان أول هَمٍّ عظمة السلطان زيارة المدارس وتشجيع الطلبة على المضى فى تحصيل العلم وحثهم على الدأب على الجد والاجتهاد فى اقتطاف ثمراته.

أما البلاد فقد استمرت سائرة فى حالها الأولى ولم يرفع عن عاتقها حمل من الأحمال التى ألقتها عليها السلطة العسكرية.

فكان نصيب مصر من التبرعات لجمعية الصليب الأحمر وفرسان القديس يوحنا فى هذا العام ١١٨٨٦٧ جنيهًا.

ولقد صدر مرسوم سلطانى بتشجيع الناس على التطوع فى خدمة السلطة العسكرية. ومنح هذا المرسوم المتطوعين امتيازات لم تكن لهم من قبل، منها أن من تطوع فى خدمة الجيوش البريطانية وأمضى فى هذه الخدمة زمنًا ما، يعفى من الخدمة العسكرية المصرية. وفى هذه المنحة تضحية كبرى لحقوق البلاد. ومنها تفضيل المتعلمين منهم على سواهم فى خدمات الحكومة متى أتموا مدة تطوعهم.

وفى شهر نوفمبر من السنة المذكورة، بلغ التبن المطلوب للسلطة العسكرية فى البلاد ٣٥٠ ألف حمل بالسعر الذى حددته له الحكومة بالتسعيرة الرسمية، وقد قُسمت هذه الأحمال على الأقاليم.

وفى هذه السنة قل وجود البترول قلة لم يسبق لها مثيل؛ فاضطرت الحكومة إلى صرف تذاكر للناس حُدد فيها المقدار المسموح لكل شخص بمشتراه منه.

وكثر ورود الجرحى والمرضى من العساكر المحاربة حتى ضاقت بهم المستشفيات العسكرية والمدنية على سعتها، فتحولت المدارس الأميرية إلى مستشفيات لهم ونقلت المدارس إلى أماكن أخرى.

وفى شهر ديسمبر قدم للحكومة بلاغ فيه مطاعن على تصرفات حضرة صاحب المعالى إبراهيم فتحى باشا، وزير الأوقاف، فى بعض المسائل الخاصة بوزارته فحققت هذه المطاعن، وكانت النتيجة أن استقال معاليه من الوزارة فى ١٩ منه وتعين صاحب المعالى أحمد زيور باشا خلفًا له.

وانصرم هذا العام والناس فى أشد ما عهدوا من الضيق، والأمة تضج ضجيجًا يخفته ما تراه حولها من القوة والبأس. ويزيده ما تشعر به من ألم. فقد وسعت حنايا الضلوع من مبرحات الآلام ما لا قِبل لها. وضاقت الصدور بما حبسته من لواعج الشكوى. ولم تجد ما تنفس به عن نفسها. وناءت الكلاكل بما ألقى عليها من الأحمال، فلم يعد فى قوس صبرها منزَع إلا اليسير من حكمة ألهمها الله إياها. فتدرعت بها. وأصبحت ترتقب أول مخرَج، أيًا كان، مما هى فيه. ولكنها كظمت ما أحرج صدرها حيث لم تجد سبيلاً أمينًا لتفريج كربها.

(سنة ١٩١٨)

دخل هذا العام، وهو العام الرابع من أعوام هذه الحرب العظمى، التى أتت علي البقية الباقية من الصبر فى نفوس الناس. وقد بلغ ثمن بعض الحاجيات

الضرورية للحياة أضعاف ثمنها قبل الحرب. والجدول الآتى يبين مبلغ ارتفاع هذه الأثمان فى فبراير من هذا العام مقدّرًا باعتبار أن الثمن الأصلى فى يوليه سنة ١٩١٣ هو ١٠٠، وما طرأ عليها من الزيادة فى مدى السنوات الثلاث الأخيرة:

الصنف	سنة ١٩١٦	سنة ١٩١٧	سنة ١٩١٨	الصنف	سنة ١٩١٦	سنة ١٩١٧	سنة ١٩١٨
لحم الضأن	١٢٢	١٤٥	٢١٧	الزبدة	٩٢	٩٩	١٣١
اللحم البقرى	١١٠	١٤٠	٢٠٥	القمح	١٢٠	١٧٠	٤٠٠
اللحم العجّالى	٨٩	١٥٥	١٨٦	الدقيق البلدى	١١٩	٢٦٩	٣٦٩
اللحم الجاموسى	٩٦	١١٥	١٨٨	الخبز الإفرنجى	١٠٠	١١٧	٢٢٤
الديكة الرومية	٩٧	١٢٥	١٩٤	الأرز (رشيدى)	٩١	١٠٩	١٤٥
الدجاج	١١١	١١٥	١٦٩	الزيت	١٠٩	١٢٠	١٨٣
الحمام	٨٩	١٠٠	١٦٧	الصابون البلدى	١٢٠	١٦٠	٣٢٠
الأرانب	٧٧	٨١	١٦٩	الكحول (مخلوط)	١٢٨	١٥٠	١٥٠
البيض	١٧٩	١٦٠	٢٤٣	البترول	١٥٤	٢٧٧	٢١٣

وقد أثر هذا الضنك على الموظفين وبالأخص على صغارهم، فعلت أصواتهم بالشكوى من هذا الغلاء إلى ذوى الأمر حيث أصبح الواحد منهم لا يكاد يفى بحاجة بيته من الخبز وحسب. وأخيرًا رحمتهم الحكومة وخصصت لصغارهم مبلغ ٣٢٧٥٣٥ جنيهًا لإعانتهم بنسب وقيود مخصوصة اعتبارًا من أول فبراير من هذا العام.

وأحست الحكومة باحتياجها إلى زيادة دخلها لأسباب لم تكن لتُدرك؛ فزادت فى أجور النقل بطريق السكك الحديدية ٥٠٪ أخرى حتى يكون مجموع الزيادة ١٠٠٪.

ولقد وردت برقية من لندن نقلتها إليها شركة روتر الإخبارية بتاريخ ٣ مايو قالت فيها:

«إن الحكومة البريطانية قبلت مع الشكر تبرع الحكومة المصرية العاجل بثلاثة ملايين جنيه من نفقات الحرب. وتعهدها بتقديم نصف مليون آخر من الجنيهات فى ميزانية السنة المالية الحاضرة لهذا الغرض»!!!.

وإنه لكرم مخالف لتصريح الحكومة الإنكليزية ذاتها الذى مر ذكره واشتهر أمره.

ولم تُقصر السلطة العسكرية على أعمال تجنيد العمال أو جمع الأقوات والأرزاق، بل تعدت إلى وضع يدها على أملاك الناس بالقوة فى القاهرة. ففى أغسطس من هذه السنة نشر بلاغ رسمى بتوقيع الجنرال إدمند اللنبى قائد جيوش الحملة البريطانية العام فى القطر المصرى بإلحاق الأراضى التى تحتلها القوات البريطانية فى (أبى قير)، بجميع المبانى والأشجار التى فيها، إلى أملاك وزارة الحربية البريطانية وتعيين لجنة لتثمينها ودفع قيمتها لأصحابها. والجزء الأكبر من هذه الأراضى ملك صاحب السمو الأمير عمر طوسون الذى أبى أن يتنازل عنها للسلطة كلية وحصلت بينه وبين الحكومة الإنكليزية مخابرات عدة وعد فى نهايتها بالنظر فى أمر رد أرضه إليه بعد انتهاء الحرب. ولكن الحرب انتهت ولم تُعِد الحكومة الإنكليزية تلك الأراضى لملاكها. اعتمادًا على هذا البلاغ!

وهكذا سارت الأمور فى البلاد من سيئ إلى أسوأ حتى حل يوم آخر شهر أكتوبر من هذه السنة، حيث أُعلن أنه تم الاتفاق بين تركيا والحلفاء على عقد الهدنة ابتداء من ظهر اليوم المذكور بعد أن حصلت الهدنة بين الحلفاء وبلغاريا. وكانت الجيوش البريطانية الزاحفة من حدود مصر الشرقية قد فتحت فلسطين وبلاد سوريا. كما أن جيوشها النازلة على ضفة الخليج الفارسى قد فتحت العراق العربى. فنشر فى ٧ نوفمبر بالجرائد تصريح عظيم الشأن من الدولتين العظيمتين المتحالفتين: إنكلترا وفرنسا بشأن البلاد المجاورة نثبت هنا تعريبه:

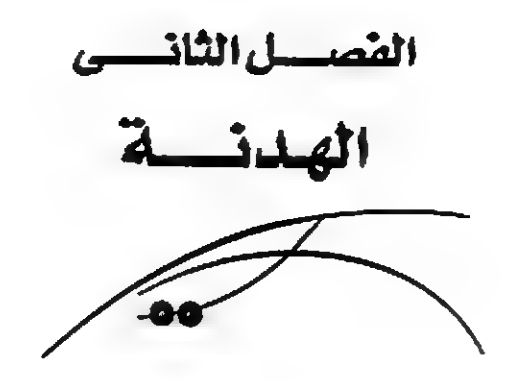
«إن الغرض الذى ترمى إليه فرنسا وبريطانيا العظمى بمواصلتهما، فى الشرق، تلك الحرب التى أثارها الطمع الألمانى هو تحرير الشعوب، التى طالما ظلمتها الترك، تحريرًا نهائيًا، وتأسيس حكومات ومصالح أهلية تبنى سلطتها على اختيار الأهالى الوطنيين اختيارًا حرًا وقيامهم بذلك من تلقاء أنفسهم. وتنفيذًا لهذه النيات قد وقع الاتفاق على تشجيع العمل لتأسيس حكومات ومصالح أهلية فى سوريا والعراق اللتين أتم الحلفاء تحريرهما. وفى البلاد التى يواصلون العمل لتحريرها على مساعدة هذه الهيئات والاعتراف بها عند تأسيسها فعلا. والحلفاء بعيدون عن أن يرغموا سكان هذه الجهات على قبول نظام معين من النظامات. وإنما همهم أن يحققوا، بعونهم ومساعدتهم النافعة، حركة الحكومات والمصالح التى ينشئها الأهالى لأنفسهم مختارين حركة منتظمة. وأن يضمنوا لهم قضاء عادلاً واحدًا للجميع. وأن يسهلوا انتشار العلم فى البلاد. وتقدمها اقتصاديًا، وذلك بتحريك هِمَم الأهالى وتشجيعها وأن يزيلوا الخلاف والتفريق الذى طالما استخدمته السياسة التركية. ذلك هو ما أخذت الحكومتان الحليفتان على نفسيهما القيام به فى البلاد المحررة».

كلام طلى له رونق وبهاء. وما هو فى الحقيقة إلا تغرير وتمويه. حتى تستكين تلك الأمم وتخلد إلى السكينة فى انتظار هذه الوعود. وتظل فى فرح بالحرية الموهومة حتى يحين الوقت الذى يفترسها فيه القوى ويهضمها. وهل قامت إحدى الحليفتين العظيمتين بوعد مما أخذتا على نفسيهما القيام به للبلاد المحررة؟ يقولون بألسنتهم ما ليس فى قلوبهم!

■ ■ ■

الفصـــل الثانـــى

الهـدنـــة



لم يلبث العالم بعد ذلك أن تَنفَّس تنفُّس من زال عنه كابوس ثقيل، حيث رفرف طائر السلام على المعمورة. وأخذ السيف يرجع إلى قُرَابه. والمدفع يخفت من أصواته المفزعة. إذ وقفت رَحَى الحرب العظمى التى أصمَّت بجعجعتها الآذان. بعد أن خربت عامر المدائن والقرى. ودكت القصور والعمائر السامية الذرى. وأبادت من الزرع يانعه. وأهلكت من الضرع نافعه. وخلفت من الأيامى واليتامى والثكالى والعجزة والمبتورين فى أنحاء العام ما يعد بالملايين. وهدمت عروشًا وأسقطت عواهل وملوكًا. وأذلت جبابرة عتاة كان يخشاهم الدهر وتطأطئ لهم الأيام هاماتها خوفًا وفَرَقًا.

أُمضيت شروط الهدنة بين مَنْ بقى من المحاربين. وأوقف القتال فى كل الميادين فى الساعة الحادية عشرة من اليوم الحادى عشر من الشهر الحادى عشر من هذه السنة. بعد أن دام أربع سنوات وربع السنة. ونادى منادى الأمان بين الأنام: أن ابتهجوا بالهدنة وانعموا بالسلام. فتزاور وزراء مصر ورجال دار الحماية مهنئين بعضهم بعضًا بهذا النبأ العظيم الذى اهتزت له القلوب طربًا وترنحت له الأعطاف فرحًا. وأظهر الأهالى فى كل مكان ابتهاجهم. وأخذ الأمل والأحلام السعيدة تتردد فى النفوس المضطربة.

وكان جلالة ملك إنكلترا أول المهنئين لعظمة السلطان بانقشاع هذه الغمامة، بأن أرسل إلى عظمته البرقية التالية فى ١١ نوفمبر:

«إلى حضرة صاحب العظمة سلطان مصر بالقاهرة»

فى هذه الفرصة السعيدة، التى قد اعترف فيها آخر أعدائنا بالانهزام، أوجه لعظمتكم تهانىّ القلبية وشكرانى على خالص مساعدتكم».

«فلتثق مصر وأهلها بنيل نصيب كامل فيما سيكون للإمبراطورية البريطانية من العظمة والرجاء فى المستقبل».

فرد عظمته على جلالة الملك بالبرقية الآتية فى اليوم التالى:

«إلى حضرة صاحب الجلالة بلندن»

«إن تلغراف جلالتكم الذى تفضلتم بتوجيهه إلىّ بمناسبة الانتصار النهائى على الأعداء قد قوبل من شعبى ومنى بعظيم الابتهاج. وأى شهادة يبتهج لها قلبى أعظم من اعتراف جلالتكم بالخدمة التى فرضتها مصر على نفسها وقامت بها تلقاء القضية المشتركة».

«وإنى مع إبداء إجلالى العظيم للأعمال الفاخرة التى قامت بها الجيوش البريطانية فى البر والبحر فى هذه الحرب العديمة المثيل. أود أن أعرب لجلالتكم عما يقوم بنفسى من الشكران تلقاء التأكيدات الطيبة التى تفضلتم بإبدائها نحو مستقبل مصر».

وإن هذه البرقية التى وجَّهها صاحب الجلالة البريطانية لعظمة السلطان لأثمن وثيقة تشهد بالمساعدة التى فرضتها مصر على نفسها وقامت بها تلقاء قضية الحلفاء التى تعتبر نفسها شريكة فيها. وإن هذا التوكيد السامى الذى تفضل جلالة ملك بريطانيا العظمى بإبدائه نحو مستقبل مصر لأجَلُّ وعد وعدته مصر لتحقيق أمانيها. ولكن لعمرى هل قام ساسة الإنكليز بوفاء هذا الوعد السامى الذى نطق به أكبر رأس فى بلادهم موجهًا لأعظم رأس فى بلادنا؟!».

حالة مصر عند توقيع الهدنة:

ولما أن فرغ الناس من إظهار سرورهم وابتهاجهم بسيادة السلام فى العالم، رَنَت الأنظار وتوجهت القلوب إلى الفئة الغالبة من الأمم التى صرحت وكررت

القول بأنها إنما تحارب لإنصاف الأمم الضعيفة وتحرير المغلوبين على أمرهم من نير استعباد الأقوياء. فوضعوا ثقتهم فى هذه الفئة الشريفة التى ضحت بأبنائها وأموالها فى سبيل نصرة الإنسانية المعذبة. وزادهم ثقة ما نشر وأذيع فى جميع الأرجاء من مبادئ الدكتور ولسُن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الذى كانت جيوشه وأساطيله وأموال بلاده أكبر عامل فى ترجيح كفة الحلفاء على خصومهم. تلك المبادئ التى كانت ضمن أسباب وقوف دولاب الحرب العظمى. والتى تقضى بأن تكون كل أمة، مهما تكن صغيرة، على تمام الحرية فى اختيار الحكم الذى ترضاه وفى تقرير مصيرها بمحض إرادتها دون مداخلة أية يد أجنبية فى أمرها. تلك المبادئ الحرة التى اعترفت بها جميع الدول المتحالفة وقبلتها بعض الدول المعادية.

لبثت مصر تنتظر تطبيق هذه المبادئ العادلة عليها مع المنتظرين وهى آمنة مطمئنة. على أتم يقين من أنها أوّلَى الأمم بهذا المستقبل الزاهر الباهر. كيف لا؟ وهى التى قدمت من المساعدات والخدمات إلى الحلفاء ما اعترف به قوادهم ولم ينكره ساستهم وملوكهم.

ولم يؤثر فى نفسية الأمة بقاء الحال على كانت عليه قبل الهدنة ولم يقلل من مبلغ آمالها شيئًا. ولم تجعل لما ضحته من مال ودماء وزنًا فى مقابل حريتها واستقلالها.

نعم لم تتغير الحال عن أيام الحرب، فإن الأحكام العرفية كانت لا تزال باقية وهى التى فُرضت على البلاد فى بدء الحرب. وبسبب الحرب. وكان يجب أن تُلغى بانتهائها.

والحالة الاقتصادية فى البلاد لم تتغير. فلقد بلغت التبرعات لجمعية الصليب الأحمر المعهودة فى هذا العالم مبلغًا لم تصل إليه فى السنوات الأولى من هذه الحرب فكانت ٢٢٥٨٠٠ جنيه.

ومما مُنيت به مصر فى هذا العالم أن احتكرت السلطة محصول القطن وحددت لرتبة «الفولى جودفير» سكالاريدس ثمنًا للقنطار قدره ٤٢ ريالاً، وكان

محصول القطر فى ذلك العام ٤,٨٢٠,٦٠٠ قنطار. وكان متوسط ما بيع به القنطار الواحد من السعر فى جميع الرتب ٧ جنيهات و٤٤٠ مليمًا، والكمية التى صُدِّرت بمعرفة السلطة ٥,٤٢٦,٦٦٢ قنطارًا. وكان القنطارالواحد يُباع فى الخارج بسعر ٢٠٠ ريال. فتكون مصر قد باعت قطنها بمبلغ ٤٠,٣٧٤,٣٦٥ جنيهًا. فى حين أن هذا القطن ذاته بيع فى الخارج بمبلغ ٢١٧,٠٦٦,٤٨٠ جنيهًا. فتكون مصر قد خسرت من جرَّاء احتكار السلطة لمحصول ذلك العام مبلغ ١٧٦,٩٦٢,١١٥ جنيهًا، وهى خسارة فادحة لا يُستهان بها .

ولا يدلنا على ارتفاع ثمن القطن خارج القطر أكثر من أن سعره بدأ فى مصر ذاتها فى أول موسم ١٩١٩، أى فى شهر سبتمبر من السنة المذكورة عقب تنحِّى السلطة عن احتكاره، بقيمة ٥١ ريالاً ثم أخذ يتصاعد بسرعة مدهشة حتى وصل إلى ١٩٩ ريالاً فى شهر يناير سنة ١٩٢٠.

فلو أن السلطة لم تُقدِّم على احتكاره فى هذا العالم لكانت مصر كسبت أموالاً عوضت عليها ما كانت خسرته فى السنوات الماضية؛ خصوصًا فى موسمَىْ سنة ١٩١٤/ ١٩١٥ و ١٩١٥/ ١٩١٦ حيث كان متوسط ثمن القنطار جنيهين و٤٠٠ مليم فى الأولى و٣ جنيهات و٨٥٧ مليمًا فى الثانية.

ولقد بلغ من سوء الحالة الاقتصادية أن أذنت الحكومة لبعض القصابين (الجزارين) أن ينحروا الخيل التى تستغنى عنها السلطة العسكرية لقلة الماشية فى البلاد، وبدئ فعلاً بنحرها فى الإسكندرية ثم فى القاهرة فأقبل عليها بعض الأوروبيين، ولم يسغها الوطنيون لعدم اعتيادهم أكلها.

ولقد ساءت الأحوال الصحية فى البلاد بانتشار حمى غريبة قاسية فى أرجائها كانت أشبه بالوباء الفتاك. سُميت بالحمى الإسبانيولية نسبة إلى إسبانيا التى ظهرت فى ربوعها أول مرة. ففتكت هذه الحمى بالعدد العديد من أهالى القطر المصرى.

تحملت مصر كل هذه الضربيات المؤلمات فضلاً عما قاسته من الويلات فى زمن الحرب بجنان ثابت؛ أملاً فى حريتها المستقبلة القريبة.

ومن ألطف ما قامت به السلطة العسكرية فى مصر بعد الحرب أنها أرادت أن تبيع الجمال التى استولت عليها من الأهالى إليهم، إنما بشرط ألا يرى من أراد الشراء الجمال أو ينتقى منها ما يريد. بل قَدَّرت السلطة للجمال جميعها أثمانًا متساوية فإذا أراد أحد شراء واحد أو أكثر منها دفع الثمن أولاً، ثم يسحب من سفط أوراقًا مطوية بقدر عدد الجمال التى يكون دفع ثمنها وقد كتبت فى هذه الأوراق أرقام. فيذهب ويتسلَّم الجمال التى تطابق أرقامها الأرقام التى خرجت له بطريق القرعة. وهى طريقة عجيبة فى الشراء ما عهدنا لها مثيلاً!! ولكن هكذا أرادوا وهكذا كان.

مطالبة الإنكليز باستقلال مصر:

لما أُعلنت الهدنة فى مصر، اتجهت الأفكار إلى مطالبة الإنكليز بوفاء ما وعدوا. فبعد مباحثات سيجىء ذكرها اتفق ثلاثة من كبار نواب الأمة فى جمعيتها التشريعية على مقابلة السير ونجت القومسير العالى البريطانى فى دار الحماية لبثه مطالب الأمة:

ففى مساء يوم إعلان الهدنة (١١ نوفمبر) طلبوا من جنابه أن يضرب لهم موعدًا للمقابلة بعد أن خاطبوا فى الأمر صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وزاروا قصر عابدين. فضرب لهم القومسير العالى يوم الأربعاء ١٣ نوفمبر موعدًا لمقابلته. وفى اليوم المذكور ذهب الجماعة، وهم: سعد زغلول باشا وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك إلى دار الحماية، وتصدى فى البدء سعد زغلول باشا للكلام بصفته وكيلاً للجمعية التشريعية.

ويجدر بنا أن نثبت هنا نص ما دار من الحديث بين جناب القومسير العالى البريطانى وبينهم، كما سجل فى سجلات الوفد المصرى منقولاً عن بعض الجرائد السيارة.

«فى يوم الإثنين ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ مساء طلب سعادة سعد زغلول باشا من الوكالة البريطانية تحديد ميعاد ليقابل هو وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك السير ونجت فحدد لهم يوم الأربعاء ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ الساعة ١١ إفرنكى صباحًا. وفى الساعة المذكورة قابلهم جنابه وابتدرهم بما خلاصته:

«السير ونجت: إن الصلح اقترب موعده والعالم يفيق بعد غمرات الحرب التى شغلته زمنًا طويلاً. وإن مصر سينالها خير كثير وإن الله مع الصابرين. والمصريون هم أقل الأمم تألمًا من أضرار الحرب وهم مع ذلك قد استفادوا منها أموالاً طائلة. وعليهم أن يشكروا دولة بريطانيا العظمى التى كانت سببًا فى قلة تضررهم وكثرة فائدتهم».

«سعد زغلول باشا: ما تقول فعلته إنكلترا خيرًا لمصر فإن المصريين، بالبداهة، يذكرونه لها مع الشكر. (ثم خرج من ذلك إلى قوله): إن الحرب كانت كحريق انطفأ ولم يبق إلا تنظيف آثاره. وإنى أظن أنه لا محل لدوام الأحكام العرفية ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات. والناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هذه المراقبة كى ينفسوا عن أنفسهم ويخففوا عن صدورهم الضيق الذى تولاهم أكثر من أربع سنين».

«السير ونجت: حقًا إنى ميال لإزالة المراقبة المذكورة وقد تخابرت فعلاً مع جناب القائد العام للجيوش البريطانية فى هذا الصدد. ولما كانت هذه المسألة عسكرية فإننى بعد تمام المخابرة والاتفاق مع جناب القائد سأكتب للحكومة البريطانية. ولى أمل فى الوصول إلى ما يرضى. ويجب على المصريين أن يطمئنوا ويصبروا ويعلموا أنه متى فرغت إنكلترا من مؤتمر الصلح فإنها تلتفت لمصر وما يلزمها ولن يكون الأمر إلا خيرًا».

«سعد زغلول باشا: إن الهدنة قد عقدت والمصريون لهم حق أن يكونوا قلقين على مستقبلهم ولا مانع يمنع الآن من أن يعرفوا ما هو الخير الذى تريده إنكلترا لهم».

«السيـر ونجت: يجب ألا تعـجلوا وأن تكونوا مـتـبـصـرين فى سلوككم فـإن المصريين فى الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة».

«سعد زغلول باشا: إن هذه العبارة مبهمة المعنى ولا أفهم المراد منها».

«السير ونجت: أريد أن أقول إن المصريين ليس لهم رأى عام بعيد النظر».

«سـعـد زغلول باشـا: لا أستطيع الموافـقـة على ذلك فـإنى إن وافـقـت أنكرت صفتى. فإنى منتخب فى الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القـاهرة. وكانت انتخـابى بمحض إرادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كتشنر فى انتخابى، وكذلك كان الأمر مع زميلىّ على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك».

«السير ونجت: إن قبل الحرب كثيرًا مـا حصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله فى الحزب الوطنى. وكان ذلك بلا تعقل ولا روية. فأضرت مصر ولم تنفعها فما أغراض المصريين؟».

«على شعراوى باشا: إننا نريد أن نكون أصدقاء للإنكليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر».

«السير ونجت: إذًا أنتم تطلبون الاستقلال!!».

«سـعد زغلول باشـا: ونحن له أهل. ومـاذا ينقصنا ليكون لنا الاسـتقـلال كباقى الأمم المستقلة؟».

«السير ونجت: ولكن الطفل إذا أُعطى من الغذاء أكثر مما يلزم تخم».

«عبد العزيز فهمى بك: نحن نطلب الاستقلال التام وقد ذكرتم جنابكم أن الحزب الوطنى أتى من الحركات والكتابات بما أضر ولم يُفِد. فأقول لجنابكم إن الحزب الوطنى كان يطلب الاستقلال. وكل البلد كانت تطلب الاستقلال. وغاية الأمر أن طريقة الطلب التى سار عليها الحزب الوطنى ربما كان فيها ما يؤخذ علينا وذلك راجع إلى طبيعة الشبان فى كل جهة فلأجل إزالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطنى فى تنفيذ مبدئه الأساسى، الذى هو مبدأ جميع

الأمم وهو الاستقلال التام، قام جماعة من الشيوخ الذين لا يُظن فيهم التطرف فى الإجراءات وأسسوا حزب الأمة وأنشئُوا صحيفة «الجريدة» وكان مقصدهم هم أيضًا الاستقلال التام. وطريقتهم أخف فى الحدة من الحزب الوطنى. وذلك معروف عند الجميع. والغرض منه خدمة نفس المبدأ المشترك بطريقة تمنع الاعتراض. ونحن فى طلبنا الاستقلال التام لسنا مبالغين فيه فإن أمتنا أرقى من البلغار والصرب والجبل الأسود وغيرها ممن نالوا الاستقلال قديمًا وحديثًا».

«السير ونجت: ولكن نسبة الأميين فى مصر كبيرة لا كما فى البلاد التى ذكرتها إلا الجبل الأسود والألبان على ما أظن»..

«عبد العزيز فهمى بك: إن هذه النسبة مسألة ثانوية فيما يتعلق باستقلال الأمم. فإن لمصر تاريخًا قديمًا باهرًا وسوابق فى الاستقلال التام وهى قائمة بذاتها وسكانها عنصر واحد ذو لغة واحدة. وهم كثيرو العدد وبلادهم غنية وبالجملة فشروط الاستقلال التام متوافرة فى مصر. ومن جهة أخرى نسبة الأميين للمتعلمين فهذه المسألة لا دخل لها فى الاستقلال كما قدمت. لأن الذين يقودون الأمم فى كل البلاد أفراد قلائل. فإنى أعرف أن لإنكلترا، وهى بلاد العظمة والحرية، عند أهلها ثقة كبرى بحكومتها. فأرباب الحكومة، وهم أفراد قلائل، هم الذين يقودونها وهى تتبعهم بلا مناقشة فى كثير من الأحوال لشدة ثقتها بهم وتسليمها إليهم ولذلك فمجلس نوابها ليس كل أفرادهم العاملين وإنما العامل منهم فئة قليلة. فبلاد مصرى يكفى أن يكون فيها ألف متعلم ليقوموا بإدارتها كما ينبغى وهى مستقلة استقلالاً تامًا: ونحن عندنا كثير من المتعلمين بدليل أن أولى الحلّ والعقد نسمع منهم فى كثير من الأحيان أن التعليم زاد فى البلد حتى صار فيها طائفة من المتعلمين العاطلين».

«أما من جهة تشبيهنا بالطفل يُتخم إذا غُذى بأزيد من اللازم فاسمحوا لى أن أقول إن حالنا ليست مما ينطبق عليها هذا الشبه. بل الواقع إننا كالمريض مهمًا أتيت له من نُطُس الأطباء استحال عليهم أن يعرفوا من أنفسهم موقع دائه، بل

هو وحده الذى يحس بألم الداء ويرشد إليه. فالمصرى وحده هو الذى يشعر بما ينقصه من أنواع المعارف وما يفيده فى الأشغال العمومية وفى القضاء وغير ذلك. فالاستقلال التام ضرورى لرقينا».

«السير ونجت: أتظنون أن بلاد العرب ، وقد أخذت استقلالها ستعرف كيف تسيِّر نفسها؟».

«عبد العزيز فهمى بك: إن معرفة ذلك راجعة إلى مستقبل ومع ذلك فإذا كانت بلاد العرب، وهى دون مصر بمراحل، أخذت استقلالها فمصر أجدر بذلك».

«السير ونجت: قد كانت مصر عبدًا لتركيا أفتكون أحط منها لو كانت عبدًا لإنكلترا؟».

«على شعراوى باشا: قد أكون عبدًا لرجل من الجُعْليين. وقد أكون عبدًا للسير ونجت الذى لا مناسبة بينه وبين الجعلى. ومع ذلك لا تسرنى كلتا الحالتين لأن العبودية لا أرضاها ولا تحب نفسى أن تبقى تحت ذلها ونحن كما قدمت نريد أن نكون أصدقاء لإنكلترا صداقة الأحرار لا صداقة العبيد».

«السير ونجت: ولكن موقع مصر، حربيًا وجغرافيًا، يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون غير إنكلترا».

«سعد زغلول باشا: متى ساعدتنا إنكلترا على استقلالنا التام. فإننا نعطيها ضمانة معقولة على عدم تمكين أى دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة إنكلترا فنعطيها ضمانة فى طريقها إلى الهند وهى قناة السويس بأن نجعل لها، دون غيرها، حق احتلالها عند الاقتضاء، بل نحالفها على غيرها ونقدم لها، عند الاقتضاء، ما تستلزمه المحالفة من الجنود».

«على شعراوى باشا: يبقى أمر آخر عند هذا الحد وهو حقوق أرباب الديون الأجانب فيمكن بقاء المستشار الإنكليزى بحيث تكون سلطته هى سلطة صندوق الدين العمومى».

«سعد زغلول باشا: نحن نعترف الآن أن إنكلترا أقوى دولة فى العالم وأوسعها حرية. وإنَّا نعترف لها بالأعمال الجليلة التى باشرتها فى مصر. فنطلب، باسم هذه المبادئ، أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر. وإننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخصًا لهذه الدولة العظيمة. وعند الاقتضاء نسافر للتكلم فى شأنها مع ولاة الأمور فى إنكلترا. ولا نلتجئ هنا لسواك ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الإنكليزية، ونطلب منك، بصفتك عارفًا لمصر مطلعًا على أحوالها، أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب».

«السير ونجت: قد سمعت أقوالكم، وإنى أعتبر محادثتنا محادثة غير رسمية بل بصفة حِبِّية. فإنى لا أعرف شيئًا عن أفكار الحكومة البريطانية فى هذا الصدد، وعلى كل فإنى شاكر زيارتكم وأحب لكم الخير».

فشكروه وانصرفوا حيث كانت الساعة الثانية عشرة.

جرى هذا الحديث فى هذه المقابلة الخطيرة التى فتحت باب المناقشة فى المسألة المصرية بين مصر، على لسان نوابها، وإنكلترا مباشرة ممثلة فى شخص القومسير العالى. فخرجت المسألة المصرية من صفتها الدولية إلى صف المسائل الداخلية بالنسبة لبريطانيا العظمى.

إذ قال سعد باشا إنه لا يلتجئ هنا لسواه ولا فى الخارج لغير الدولة الإنكليزية. وإنه عند الحاجة يسافر، هو وأصحابه، إلى إنكلترا لمباحثة أولِى الأمر هناك فى شأن البلاد. على أن هذا الحديث انتهى، على ما رأينا، من غير نتيجة إلا الصمت من القومسير العالى البريطانى على تلك المطالب الحقة.

■ ■ ■

الفصل الثالث

تأليف الوفد المصرى



من هو أبو الوفد؟!!!

كانت خواطر الأمة، أثناء الحرب، ثائرة. والنفوس جائشة بتلمُّس منفذ للنجاة من الضغط الشديد الذى كانت السلطة العسكرية الإنكليزية لا تفتأ توقعه على الأفراد والجماعات.

ففكر المغفور له السلطان حسين فى أن يكتب خطابًا يوجهه إلى صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى رأسًا يسأله فيه حل المسألة المصرية بما يرضى الأمة. وعهد إلى صاحب الدولة رشدى باشا بتهيئة مشروع من هذا الكتاب. ولكن مرض السلطان ووفاته حالا دون إنفاذ المشروع.

ثم زاد فى تقوية هذه الروح فى الأمة، وإشعال نيران الشوق لاختطاط خطة لمطالبة الإنكليز برد (الوديعة التى أخذتها الحكومة البريطانية تحت يدها لسكان القطر)، ما نُشر من مبادئ الدكتور ولسن رئيس جمهوريات الولايات المتحدة الأمريكية التى أعلنت فى ٨ يناير سنة ١٩١٨. تلك المبادئ التى تمنح الحق لكل أمة، صغرت أو كبرت، فى تقرير مصيرها واختيار الحكم الذى يرضيها. ثم ساد الاعتقاد، بعد ذلك، بأن البلاد لابد واصلة إلى غرضها عقب التصريح الذى أذاعته الحكومتان: الإنكليزية والفرنسية بشأن البلاد المحررة.

ولقـد اختلفت الروايات فى تعـيـين من الذى فكر، بادئ الأمـر، فـى مطالبـة الإنكليز جديًا برد حقوق مصـر بعد وفاة المرحوم السلطان حسين. ومن الذى فكر فى تأليف الوفد.

ففى رواية أن الأمير عمـر طوسون، هو الذى بدأ يجول بخاطره ذلك الأمـر منذ أُعلنت مـبادئ الدكـتور ولسن. سـواء أكـانت نهاية الحـرب تكون فى صـالح الحلفـاء أم لصـالح أعـدائهم. ولما كـان هذا الموضـوع المهم فى حـاجـة إلى الدرس والتمحيص قبل انتهاء الحرب حتى لا يأتى يوم انعقاد مؤتمر الصلح إلا والبـلاد مستعدة للمطالبة أمامه بحقوقها كاملة، باعتبار أن المسـألة المصرية دولية ليس لدولة أن تنفرد بالنظر فيها دون سواها، فاتَح سموّه دولة محمد سعيد باشا فيما يجول بخاطره فاتفقا على إشراك سعد باشا معهما لبحث الموضوع.

وفى رواية أخـرى أن سـعد بـاشا ومحـمـد محـمـود باشـا باشتراكهمـا مع بعض أساطين حـزب الأمة، شعـراوى باشا وأحـمـد لطفـى السيد بك وعـبد العـزيز فـهمى بك، كانوا يتباحثون هـم كذلك فى هـذه المسـألة. وأن محـمد محـمـود باشـا وأحـمد لطفى السيد بك اجتمعـا لدى سـعد زغلول باشا بعزبته فى أواخـر شهر سـبتمبر سنة ١٩١٨ وتذاكروا مليًا فى الكيفية التى يطالبون بها الإنكليز برد حقوق البلاد. وأنهم، حـين عـودتهم، قـابلوا إبراهيم الهلبـاوى بك بالقطار ففـاتحوه فيـمـا كـانوا يتباحثون فيه وكلفوه بنشر الفكرة بين المحامين.

وهناك رواية ثالثة مؤداها أن صـاحب الدولة حسـين رشدى بـاشا، وهو المسئول أكثر ممن عداه عن استرداد الوديعة التى تلقى الوعـد بردها، رأى من الإنكليـز عدم استعداد لإنجاز ما وعدوا ففاتح زميله صاحب المعالى (الدولة) عدلى يكن باشا فى الأمر فاتفقـا على مـخاطبة من يثـقـان بهم من رجـالات الأمـة. فـأخـذ رشـدى باشـا يستظهر بهم ويحضهم على القيام بمطالبة الإنكليز بحقوق البلاد. ويقال إنه كان يستدعيهم إليه، بواسطة سكرتيره، فـردًا فردًا، وباسم غير اسمه، حتى لا يلفت نظر السلطة العسكرية إلى اجتـمـاعـاته بهـم جـمـيـعًـا. ثم يتبـاحـث مـع كل منهم، على حـدة، فى كيفـيـة هذه المطـالبـة. وكان أول من خوطب سـعد زغلول باشـا ثم إخوانه

عبد العزيز فهمى بك وعلى شعراوى باشا وأحمد لطفى السيد بك، ولم نتمكن من معرفة تاريخ هذه المقابلات. فرأى دولته من البعض ترددًا من خشية غطرسة السلطة العسكرية وخاصة فى ذلك الوقت الذى كانت فيه وطأة الأحكام العرفية قد اشتدت. ولكن تشجيع رشدى باشا. وحثه الجماعة. وإبداء استعداده لتضحية كل شيء فى سبيل الذود عنهم، حمل هذا البعض على الثبات ثم على الإقدام.

وكانت الفكرة السائدة إذ ذاك هى الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من الإنكليز.

وحدث يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٨ أن أقام دولة رشدى باشا وليمة عشاء رسمية بكازينو (سان استيفانو) بمناسبة عيد جلوس عظمة السلطان. وكان الأمراء والوزراء وكبار القوم مدعوّين إلى هذه الوليمة. ففاتح الأمير عمرُ سعدَ باشا فى الأمر لما له من الصفة النيابية حيث كان وكيلاً منتخبًا للجمعية التشريعية. ولما يُعهد فيه من الجرأة والقدرة على المناقشة ولتوافر قوة الإقناع لديه. فلم يشأ سعد باشا أن يتوسع معه بل وعده بعرض الفكرة على أصدقائه عند عودته إلى القاهرة.

ثم اجتمعا مرة ثانية فى ٢٣ أكتوبر بدار الحماية برمل الإسكندرية حيث كان السير ريجنالد ونجت القومسير العالى البريطانى أقام حفلة شاى. فلم يكن الموقف والوقت ليسمحا لهما بالتحدث فيما تم. وفى صباح اليوم التالى تقابلا بالقطار الذاهب إلى القاهرة فتبسطا فى الحديث واتفقا على طريقة تنفيذ الفكرة. بأن يذهب جماعة إلى أوروبا للمطالبة أمام المؤتمر بحقوق البلاد، وأن يقام اجتماع من أعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديريات والأعيان للمشاورة فى الأمر. فإن حالت السلطة دون تنفيذ ذلك كتبوا منشورًا بمطالب الأمة وأبلغوه إلى وكلاء الدول السياسيين بمصر.

فلمح سعد باشا أثناء الحديث عرضًا للأمير بأن تنفيذ هذا المشروع يستلزم نحو مائة ألف جنيه. فلم يسايره سموه فى حديث المال لاعتقاده أن هذه مسألة متعلقة بقرار الاجتماع المزمع انعقاده.

توالت بعد ذلك اجتماعات سعد باشا بإخوانه. وكان أهم موضوع يتباحثون فيه هو تدبير المال اللازم للمشروع. ولما كان جُلّ اعتمادهم فى ذلك على الأمير، والأمير لم يصدر منه تصريح فى هذا الشأن، اعتمدوا فى النهاية على أنفسهم وعلى المرحوم على شعراوى باشا الذى أعلن استعداده لدفع عشرة آلاف جنيه. حتى إنه لما فاتح رشدى باشا فى هذا الموضوع وسأل دولته عن كيفية تدبير المال اللازم، أجابه بقوله إنهم على استعداد لذلك.

وفى يوم ١١ نوفمبر، يوم أن عُقدت الهدنة العامة، طلب سعد باشا واثنان من إخوانه، وهما على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك، مقابلة القومسير العالى البريطانى كما أسلفنا. فلما سمع الأمير بالنبأ أسرع بالحضور إلى القاهرة لمقابلة سعد باشا. فقابله وكان مجتمعًا بإخوانه فى داره. فلم يُخْفِ عليه سعد باشا جُلّية الواقع بل صرح له بأن القومسير العالى ضرب لهم فعلاً موعدًا لمقابلته فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١٣ نوفمبر. فسأله الأمير عما إذا كان هو وأصحابه يرغبون فى الانفراد بالعمل أم هم يقبلونه معهم. فأظهروا استعدادهم لقبول اشتراك سموه معهم رغمًا عن الملاحظات التى كانت تجول بخاطرهم حول هذه النقطة. حيث كان استقر رأيهم، على أن ينفق كل واحد منهم على نفسه حتى لا يحتاجوا لمعونة من الخارج.

وكانت نتيجة مفاوضة الأمير معهم فى هذا الاجتماع ألا بأس من الذهاب إلى دار الحماية، على أن تكون المحادثة بينهم وبين القومسير العالى بصفة عامة جسًا للنبض حتى لا تخرج القضية المصرية عن دوليتها. ثم يعقد الاجتماع العام الذى سبق الاتفاق عليه بقصر الأمير بشبرا فى ١٦ نوفمبر للمباحثة فيما ينبغى عمله حيال هذا الأمر الخطير.

ومن ثَم عاد سموه إلى الإسكندرية يهتم بإرسال الدعوة إلى هذا الاجتماع، وأرسلها بالفعل. وقد قيل إن سعد باشا وإخوانه، لما كانوا لا يأتون بعمل أو بحركة إلا بعد استشارة دولة رشدى باشا، أظهروا لدولته أنهم يفضلون لو ظلت الهيئة

التى تأخذ على عاتقها المطالبة بحقوق البلاد شعبية لا أثر لذى جاه فيها. فبينما كان الأمير منهمكًا فى إرسال الدعوة للاجتماع؛ إذ فاجأه دولة رشدى باشا بمخاطبته تليفونيًا من القاهرة يبلغه أن الحكومة قررت منع هذا الاجتماع. فحضر سموه إلى القاهرة وأكد له الوزير قرار الحكومة. وعلى ذلك أوقف الاجتماع.

فطن الأمير إلى المناورة. وشعر باليد التى تسعى لإقصائه عن الجماعة. فولى وجهه شطر فكرة أخرى. واجتمع بدار محمد سعيد باشا، بقصر الدوبارة، مع إسماعيل صدقى باشا وحسن صبرى بك ومحمد عبد الخالق مدكور باشا وعلى المنزلاوى بك والأستاذ زكى على وآخرين من الحزب الوطنى وغيرهم، وتشاوروا فيما بينهم فى تأليف هيئة تسعى لتحقيق أمانى البلاد فى الاستقلال. فرأى هؤلاء أن من المصلحة ضم سعد باشا وأصدقائه إليهم. فبعد المداولة قرر المجتمعون تفويض الأمر لسمو الأمير، ومعه محمد سعيد باشا وإسماعيل صدقى باشا وأمين يحيى باشا وحسن صبرى بك، لمراجعة سعد باشا فى توحيد الهيئة التى تقوم بالمطالبة. فاجتمع هؤلاء فى اليوم التالى بفندق شبرد حيث خاطب الأمير سعد باشا تليفونيًا وطلب إليه مقابلته. وكان حينذاك سعد باشا مجتمعًا بإخوانه فى داره فهَرَع ملبيًا الطلب. ولكن محمد محمود باشا كان يعلم بوجود محمد سعيد باشا مع الأمير فخشى أن يرشحه سموه لرياسة الجماعة. فترك إخوانه وأسرع باللحاق بسعد باشا قبل مبارحته وقال له ما معناه: «إياك وقبول رياسة أحد سواك. فإنك أنت الرئيس».

وهكذا تولى سعد باشا الرياسة. فلما وصل وقابل الأمير وذاكره سموه فى الانضمام إليهم وعده باستشارة أصدقائه فى ذلك وانصرف.

فلما علم الإخوان أن الأمير عمر يسعى فى تأليف هيئة سواهم من أعضاء الحزب الوطنى وغيرهم وخشوا الانقسام، أفهم سعد باشا الأمير أن من صالح القضية المصرية أن تبقى هيئة الوفد محافظة على صفتها الشعبية. وفى الوقت

نفسه، أرضى الذين كانوا يلوذون بسموه ويعينونه على إنفاذ مشروعه. وبعد المداولة تقرر عقد جلسة فى مساء اليوم المذكور بدار محمد سعيد باشا. فلما عاد سعد باشا إلى إخوانه وعرض عليهم شروط الأمير وفريقه لم يقبلوا بعضها.

وحدث أن اجتمع سموه بعد ظهر ذلك اليوم، ومعه محمد سعيد باشا، بإسماعيل صدقى باشا وأمين يحيى باشا فى فندق شبرد. وكان للأخير تردد على القصر السلطانى فعرفهم أن عظمة السلطان يرى أن يترك الأمير الاشتغال بالقضية المصرية وأن يسافر من فوره إلى الإسكندرية. فلم يَسَع الأمير إلا أن يصدع بالأمر.

وقد قيل إن أساس هذه الإشارة السلطانية أن يدًا لعبت بالقصر السلطانى فأظهرت نوايا الأمير على صورة الغرض منها تعظيم اسمه فى أعين الشعب.

وكان عظمة السلطان فؤاد الأول يعضد الفكرة التى ترمى إلى تأليف هيئة للمطالبة بحقوق مصر وأن يدع أمرها لجماعة من الشعب.

بعد ذلك سعى سعد باشا وإخوانه لضم بعض الذين كانوا مع الأمير، ومن بينهم أعضاء الحزب الوطنى، توحيدًا للجهود ولكى تكون الهيئة مكونة من جميع الأحزاب. فنجحوا فى سعيهم ولحق بهم الدكتور حافظ عفيفى بك ومصطفى النحاس بك ثم عبد الخالق مدكور باشا ومحمود أبو النصر بك وحمد الباسل باشا، وكان قد سبق فانضم إليهم فى ١٣ نوفمبر محمد على بك والمكبَّاتى بك فاشتد أزر الجماعة وتكون الوفد.

هذه هى الروايات التى وقفنا عليها ممن تغلغلوا فى الحركة الوطنية منذ نشأتها. وما كان لنا أن نمحصها تمحيصًا علميًا تاريخيًا أكثر من ذلك، ولنا فى تغيبنا عن القطر إذ ذاك كل العذر فى وقوفنا حيالها هذا الموقف. وإنا لندع للقارئ موازنتها جميعها واستخلاص الحقيقة من بينها. أو أن يقوم العالمون بدقائق الأمور بنشر ما لديهم من المستندات فى هذا الموضوع.

برز الوفد المصرى، برياسة سعد باشا، للعمل متحملاً مسئولية الدفاع عن حقوق مصر، فأراد بعد تاليفه أن يبدأ بإثبات شخصيته. ففضلاً عن صفة النيابة التى كانت لأكثر أعضائه، لأنهم أعضاء فى الجمعية التشريعية أو مجالس المديريات، رأى أن يكون، فى مطالبه، نائبًا عن الأمة بناء على توكيل موقّع عليه من أعضاء هيئاتها النيابية وغير النيابية ومن ذوى الحيثيات وأرباب الرأى فى الأمة. بصفة توكيل عام للوفد فى مباشرة التكلم باسم الأمة والمطالبة بحقوقها. فوضع لهذا التوكيل فى البدء الصيغة الآتية، وهو التوكيل الذى أُمضى من بعض أعضاء الجمعية التشريعية:

وهذا نص التوكيل الأول:

«نحن الموقعين على هذا. الأعضاء بالجمعية التشريعية. قد أنبنا عنا حضرات سعد زغلول باشا، وعلى شعراوى باشا، وعبدالعزيز فهمى بك، ومحمد على بك، وعبد اللطيف المكباتى بك، ومحمد محمود باشا، وأحمد لطفى السيد بك، ولهم أن يضموا إليهم من يختارونه، فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة، حيثما وجدوا للسعى سبيلاً، فى استقلال مصر استقلالاً تامًا. تطبيقًا لمبادئ الحرية والعدل التى تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب».

نوفمبر سنة ١٩١٨

ثم رُئى تغيير نص هذا التوكيل بنص آخر حُذفت منه العبارة التى تدل على اعتماد المطالبين بالاستقلال على مبادئ الحرية والعدل التى ينشر رايتها دول الحلفاء، وفى مقدمتهم بريطانيا العظمى.

توكيل الوفد الثانى:

«نحن الموقعين على هذا. الأعضاء بالجمعية التشريعية. قد أنبنا عنا حضرات سعد زغلول باشا، وعلى شعراوى باشا، وعبد العزيز فهمى بك، ومحمد على بك،

وعبد اللطيف المكباتى بك، ومحمد محمود باشا، وأحمد لطفى السيد بك، ولهم أن يضموا إليهم من يختارونه، فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة، حيثما وجدوا للسعى سبيلاً، فى استقلال مصر استقلالاً تامًا».

نوفمبر سنة ١٩١٨

وكانت الفكرة متجهة، بادئ ذى بدء، إلى الاكتفاء بتوقيع أعضاء الجمعية التشريعية على هذا التوكيل لأنهم، بصفتهم النيابية المذكورة، يعبرون عن رأى الأمة بأجمعها، ولكن بعض ذوى الرأى من الأمة رأوا أن يشتركوا فى التوقيع على هذا التوكيل. زد على ذلك أن نبأه اتصل بالناس فأخذ البعض يحبذه وأخذ البعض الآخر ينتقد ما حواه من العبارات اللينة التى نُعتت بها دولة بريطانيا العظمى. فلما رأى الوفد اهتمام الأمة بهذا التوكيل عرضه على بعض الهيئات الأخرى غير الجمعية التشريعية فسارع أعضاؤها إلى توقيعه، ثم أعقب هذا توقيع أعضاء الهيئات غير النيابية عليه. وهكذا أخذ الإقبال يزداد على التوقيع عليه من جميع الطبقات. فطُبعت منه نسخ عديدة وأُرسلت إلى الجهات لتوقيعها.

وإذ تم تكوين الوفد وضع لنفسه قانونًا يجرى عليه هذه مواده:

١ ـ «تألف وفد باسم (الوفد المصرى) من حضرات سعد زغلول باشا، وعلى شعراوى باشا، وعبد العزيز فهمى بك، ومحمد على بك، وعبد اللطيف المكباتى بك، ومحمد محمود باشا، وأحمد لطفى السيد بك، وإسماعيل صدقى باشا، وسينوت حنا بك، وحمد الباسل باشا، وجورج خياط بك، ومحمود أبو النصر بك، ومصطفى النحاس بك، والدكتور حافظ عفيفى بك».

٢ ـ «همة هذا الوفد. السعى بالطرق السلمية المشروعة، حيثما وجدوا للسعى سبيلاً، فى استقلال مصر استقلالاً تامًا».

٣ - «يستمد الوفد المصرى قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها رأسًا أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية».

٤ - «يدوم هذا الوفد ما دام العمل الذى انتُدب من أجله قائمًا وينفضٌ بانفضاضه».

٥ - «لا يسوغ للوفد أن يتصرف فى المهمة التى انتدب لها. فليس للوفد، ولا لأحد من أعضائه، أن يخرج فى طلباته عن حدود الوكالة التى يستمد منها قوته وهى:»

«استقلال مصر استقلالاً تامًا وما يتبع ذلك من التفاصيل».

٦ - «يُقسم كل واحد من أعضاء الوفد على قضاء مهمته على الوجه الذى انتدب له، وعلى التضامن فى العمل وعدم إفشاء أسرار الوفد».

٧ - «إذا طرأ ما يستدعى انفصال أحد الأعضاء فيكون ذلك بقرار من ثلاثة أرباع الوفد على الأقل. وللعضو أن يستقيل فى أى وقت شاء دون أن يكون له حق الرجوع فى المبالغ التى يكون قد دفعها».

٨ - «للوفد أن يضم إليه أعضاء آخرين مراعيًا فى انتخابهم الفائدة التى تنجم عن اشتراكهم معه فى العمل».

٩ - «يسافر الوفد إلى أى جهة يرى فى التوجه إليها فائدة للقضية. وله أن ينتدب بعض أعضائه للسفر إلى أى جهة كانت متى وجد لذلك فائدة».

١٠ - «تصدر القرارات بأغلبية الآراء. وإذا تساوت يرجح رأى الفريق الذى فيه الرئيس».

١١ - «يعين الوفد رئيسًا وسكرتيرًا وأمينًا للصندوق. ويصح أن يكون لكل منهم مساعدون من الأعضاء».

١٢ - «للوفد أن يعين من يراه من أعضائه بوظائف معينة. وله أن يعين لجانًا يحدد عدد أعضائها واختصاصاتهم».

١٣ ـ «الرئيس يشخص الوفد ويرؤس جلساته ويحافظ على نظامه ويشرف على أعمال اللجان والأعضاء ذوى الوظائف وعلى عمل السكرتارية وأمانة الصندوق».

١٤ ـ «السكرتير يتولى العمل الكتابى للوفد ويكون فى عهدته المحفوظات والمحاضِر والكتب وغيرها من أوراق الوفد غير ما يتعلق بأوراق الحسابات».

١٥ ـ «أمين الصندوق يحفظ النقود المجموعة على ذمة مصروفات الوفد العمومية، إما لديه أو بالبنك الذى يعينه الوفد، ويشرف على الأعمال الحسابية. وهو مسئول عن كل تصرف فى نقود الوفد».

١٦ ـ «يعتبر الوفد فى حالة دائمة الانعقاد، وتنعقد جلساته النظامية بدعوة من الرئيس وعند الضرورة يجوز أن يتخذ ما يراه من القرارات المستعجلة. وعليه فى هذه الحالة أن يعرضها فى أول جلسة نظامية لإدراجها ضمن المحضر».

١٧ ـ «محاضر الجلسات تتضمن، مع التلخيص، جميع المداولات والقرارات، ويجب أن تُعمل أيضًا مذكرات بكل حديث ذى شأن يتعلق بمهمة الوفد».

١٨ ـ «يتصدق على المحضر بالجلسة التالية، ويُمضى بعد التصديق عليه من الرئيس والسكرتير».

١٩ ـ «فضلاً عن المحاضر، يتخذ السكرتير سجلاً يقيد فيه يوميًا جميع ما يهم من الحوادث والانتقالات والأعمال، ويؤشر على هذا السجل يوميًا من الرئيس».

٢٠ ـ «ليس لأحد أعضاء الوفد أن يحادث أى شخص من الأشخاص العموميين باسم الوفد، إلا إذا عرض على الرئيس الموضوع الذى سيدور حوله

الحديث، وعليه أن يدون الحديث كتابة بعد انتهائه ويقدمه للرئيس، وإذا لم يتمكن العضو من إحاطة الرئيس قبل الحديث، فيجب أن يبين لمخاطبه أنه لا يشخص الوفد فى حديثه».

٢١ - «كل عضو يقوم بنفقاته الخاصة من سفر وإقامة، وليس له أن يطلب إلا ما ينفقه فى شئون متعلقة بمهمة الوفد، ولا يُنفق شىء من نقود الوفد إلا فى فائدة الوفد».

٢٢ - «لا يصرف شىء من نقود الوفد إلا بقرار من الوفد، ويمضى إذن الصرف من الرئيس وأمين الصندوق، ويقرر الوفد مبلغًا بصفة سلفة مستديمة للصرف منه على الشئون المستعجلة، بشرط أن يصدق الوفد على ما يصرف بعد نفاد مبلغ السلفة وطلب تقرير غيره».

٢٣ - «للوفد أن يصطحب عمالاً مأجورين للمساعدة فى الأعمال الإدارية والكتابية. ويكونون، بحسب طبيعة عملهم، تحت إشراف السكرتير أو أمين الصندوق، والجميع تحت إدارة الرئيس، ويحلف الموظفون اليمين بألا يفشوا سرًا يتصل بهم بحسب وظائفهم».

٢٤ - «نقود الوفد تكون مما يتحصل من التبرعات التى يدفعها أعضاؤه أو غيرهم ممن يريدون المساعدة فى عمل الوفد».

٢٥ - «ما يتبقى من نقود الوفد بعد انقضاء مهمته يصرف فى شأن من الشئون المصرية العامة، بحسب ما يقرره، إذ ذاك، الوفد».

٢٦ - «يعين الوفد لجنة تسمى باللجنة المركزية للوفد المصرى، يختار أعضاءها من ذوى المكانة والغيرة. ومهمتها جمع التبرعات على ذمة الوفد وإرسالها إليه، ومراسلة الوفد بما يهم من الشئون الخاصة بمهمته».

أحست السلطة بأن الوفد أرسل صور التوكيلات إلى جميع أنحاء البلاد ليوقع عليها السكان حتى تكون مستندًا تحت يده وقت الحاجة، فخشيت أن يكون وراء تداولها تحريض على القيام بحركة وطنية ترمى إلى طلب استقلال البلاد،

فتداخلت الحكومة في الحال لمنع تداولها ومصادرة ما لم يكن منها موقعًا عليه من الأهالى. فكتب سعد باشا لصاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية فى ٢٣ من الشهر المذكور، الخطاب الآتى يحتج على ما اتخذته وزارة الداخلية من الإجراءات لمنع تداول هذه التوكيلات فى الأقاليم:

«أتشرف بأن أرفع لدولتكم ما يلى:»

«لا يخفى على دولتكم أنه، على أثر فوز مبادئ الحرية والعدل التى جاهدت بريطانيا العظمى وشركاؤها لتحقيقها، ألِّفت، مع جماعة من ثقات الأمة ونوابها وأصحاب الرأى فيها، وفدًا لينوب عنها فى التعبير عن رأيها فى مستقبلها تطبيقًا لتلك المبادئ السامية - لذلك شرعنا فى جمع هذا الرأى بصيغة توكيل خاص فوق ما لكثير منا من النيابة العامة. فأقبل الناس على إمضاء هذا التوكيل إقبالاً عظيمًا مع السكينة والهدوء. وهذا أقل مظهر نعرفه من مظاهر الإعراب عن رأى الأمة فى مصيرها».

«ولكنه قد اتصل بنا أن وزارة الداخلية قد أمرت بالكف عن إمضاء هذه التوكيلات. ونظرًا إلى أن هذا التصرف يمنع من ظهور الرأى العام فى مصر على حقيقته فيتعطل بذلك أجلّ مقصد من مقاصد بريطانيا العظمى وشركائها وتحرم الأمة المصرية من الانتفاع بهذا المقصد الجليل».

«ألتمس من دولتكم، باسم الحرية والعدل، أن تأمروا بترك الناس وحريتهم يتمون عملهم المشروع. وإذا كانت هناك ضرورة قصوى ألجأت الحكومة على هذا المنع، فإنى أكون سعيدًا، لو كتبتم لى بذلك حتى نكون على بصيرة من أمرنا ونساعد الحكومة بما فى وسعنا على الكفّ عن إمضاء تلك التوكيلات».

«وفى انتظار الرد، تفضلوا، يا دولة الرئيس، بقبول شكرى سلفًا على تأييد مبادئ الحرية الشخصية وعظيم احترامى لشخصكم الكريم».

«الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية»

«ورئيس الوفد المصرى»

«سعد زغلول»

بلغ سعد باشا يومئذ أن الأوامر قد صدرت بالتشديد فى منع الناس من التوقيع على هذه التوكيلات. بل بمصادرة ما تم التوقيع عليه منها.

فكتب فى اليوم التالى، خطابًا آخر إلى رشدى باشا، ملحقًا بالخطاب الأول هذا نصه:

«حضرة صاحب الدولة.....إلخ»

«إلحاقًا لما حررت لكم امس. أتشرف بإخبار دولتكم أن رجال الحكومة لم يقتصروا على منع التوقيع على التوكيلات بل تجاوزوه إلى مصادرة ما تم التوقيع عليه منها كما يتبين لدولتكم من صورة الخطاب طيه. فألفت نظر دولتكم إلى هذه المعاملة التى يأباها عدلكم ومبادئ العصر الحاضر».

«وتفضلوا....إلخ».

وفى يوم ٢٥ تلقى سعد باشا من حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء، خطابًا ينبؤه فيه بمصدر تلك الأوامر التى صدرت بمنع تداول هذه التوكيلات وبالأسباب التى دعت إلى ذلك، وهذا نصه:

«رئاسة مجلس الوزراء»

«حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا»

«إجابة إلى كتابيكم المؤرخين ٢٣ و ٢٤ الجارى. أتشرف بإحاطتكم علمًا انه، إذا كانت صدرت أوامر من جناب مستشار الداخلية لمنع إمضاء التوكيلات المشار إليها فى كتابيكم المذكورين. فإنما كان ذلك لأن القطر لا يزال تحت الأحكام العرفية ولأن مثل هذه التوكيلات قد اعتُبرت مما يدعو إلى الإخلال بالنظام العام».

«وتفضلوا... إلخ».

«الإمضاء»

«رئيس مجلس الوزراء»

«حسين رشدى»

على أن تشدد الحكومة ومأموريها فى مصادرة تلك التوكيلات كان داعيًا لإقبال الناس على التوقيع عليها فى الخفاء وإرسالها سرًا إلى الوفد.

وكان سعد باشا قد طلب فى ٢٠ نوفمبر إلى السلطة العسكرية أن تمنحه، هو وأعضاء الوفد، جوازات سفر حتى يستطيعوا مغادرة البلاد ميممين شطر أوروبا للمطالبة بحقوق البلاد. فأجابته السلطة فى اليوم التالى بأن طلبه سينظر فيه فى أقرب وقت. فألح فى الطلب وأرسل إليها خطابًا فى ٢٨ نوفمبر يستعجل الرد، فورد عليه من القيادة العليا للجيوش البريطانية بمصر كتاب مؤرخ فى ٢٩ تقول فيه:

«إنه قد عرضت صعوبات تمنع من إجابته إلى طلبه فى الوقت الحاضر. ومتى زالت تلك الصعوبات تبادر بإعطائهم الجوازات التى يطلبونها».

فشكا سعد باشا إلى جناب القومسير العالى امتناع السلطة عن الإذن له ولإخوانه بالسفر بخطاب فى ٢٩ نوفمبر هذا نصه:

«إلى صاحب الفخامة السير ريجنالد ونجت

المندوب السامى لحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى»

«يا صاحب الفخامة»

أتشرف بأن أعرض لفخامتكم أنه قد تألف وفد برياستى بقصد السفر إلى إنكلترا للمفاوضة مع أُولِى الحل والعقد البريطانيين بشأن مستقبل مصر. وقد أرسلت لرياسة الجيش الإنكليزى، بتاريخ ٢٠ الجارى، خطابًا التمست فيه إعطائى، أنا وزملائى، جوازات السفر. فتفضلت السلطة العسكرية بإجابتى، فى اليوم التالى، بأن طلبنا سينظر فيه فى أقرب وقت ممكن. ولما كانت المهمة التى أخذناها على عاتقنا تقضى بوجودنا بلندره من غير تأخير. فقد حررنا أمس طالبين النظر فى ملتمسنا، واليوم ورد لنا خطاب من السلطة العسكرية يتضمن

أنه قد حدثت بعض صعوبات لم يتيسر معها إجابة طلبنا إلى اليوم، وإنه بمجرد تذليل هذه الصعوبات تسارع إلى إجابتنا إلى موضوع طلبنا».

«تلقاء هذه الإجابة، ونظرًا إلى أنه من الضرورى أن يكون وفدنا بلندره فى الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر، جئنا بهذا راجين من فخامتكم أن تتفضلوا باستعمال ما لكم من النفوذ لدى السلطة العسكرية لحصولنا على جوازات السفر سريعًا وفى الوقت المناسب».

«إنَّا معتمدون كثيرًا على تقاليد بريطانيا العظمى التى ما زالت تقدم للعالم كثيرًا من الأمثلة على تمسكها بمبادئ الحرية الشخصية، اعتمادًا يجعل لنا الثقة فى أن طلب التصريح لنا بالسفر سيُفصل فيه عاجلاً».

«وإنَّا فى انتظار إجابة ملتمسنا، نقدم لفخامتكم عظيم الاحترام والتبجيل».

«وكيل الجمعية التشريعية المنتخب»

«رئيس الوفد المصرى»

«الإمضاء»

فورد على معالى سعد باشا من نائب السكرتير الخصوصى لفخامة المندوب السامى الرد التالى على كتابه هذا:

«دار الحماية»

«القاهرة فى أول ديسمبر سنة ١٩١٨»

«عزيزى زغلول باشا»

«كُلفت، من قِبَل فخامة المعتمد السامى البريطانى، بإحاطتكم علمًا بوصول خطابكم المؤرخ فى ٢٩ نوفمبر الماضى. وبإخباركم بأن فخامته قد رأى، بعد استشارة حكومة جلالة الملك، أنه لا يستطيع التوسط لدى السلطة العسكرية فى هذا الموضوع».

«وأضيف إلى ذلك أنكم، إذا كنتم تريدون تقديم اقتراحات بخصوص كيفية الحكم فى مصر، مما لا يخرج عن الخطة التى رسمتها حكومة جلالة الملك وأعلنتها من قبل، فالأفضل أن مثل هذه الاقتراحات تقدم كتابة إلى فخامته. وبهذه المناسبة ألفت نظركم إلى خطاب السير ميلن شيتهام الذى أرسله، بناء عن أمر حكومة جلالة الملك، إلى المرحوم السلطان حسين عند توليته عرش مصر».

المخلص

«ج. س. سيمس»

«السكرتير الخصوصى بالنيابة»

فأجابه سعد باشا بخطاب فى ٣ ديسمبر هذا تعريبه:

«جناب، إلخ......»

«أتشرف بإخباركم بأنى تلقيت الكتاب المؤرخ فى أول ديسمبر الجارى المرسل إلينا من سكرتيركم الخاص ردًا على خطابنا المؤرخ فى ٢٩ نوفمبر بشأن جوازات السفر المطلوبة لأعضاء الوفد المصرى».

«وقد جاء بالكتاب المذكور أن سعادتكم مستعدون لقبول اقتراحات كتابية عن طريقة الحكم المطلوبة فى مصر، بشرط ألا تتعارض تلك الاقتراحات مع الخطط السياسية الموضوعة من حكومة جلالة الملك».

«وردًا على ذلك. أبادر بإبلاغ سعادتكم بأنه ليس فى وسعى، ولا فى وسع أى عضو من أعضاء الوفد، أن يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لإرادة الأمة المصرية المعبر عنها فى التوكيلات التى أُعطيت لنا. وإنى أعرض على أنظاركم أن هذه التوكيلات قد أقبل على التوقيع عليها بشغف كثير من كبراء الأمة ومن بينهم أعضاء الجمعية التشريعية والهيئات الأخرى النيابية. وكان من المنتظر أن يصل هذا الإقبال إلى الإجماع لولا تداخل الإدارة فى منع تداولها ومصادرتها».

«على أن سفرنا إلى إنكلترا لا نريد منه إلا أن نكون على اتصال برجال السياسة الممثلين للأمة الإنكليزية. وبالأشخاص الذين يتولون توجيه الرأى العام الإنكليزى الذين لا شك فى تأثيرهم على القرارات الحكومية».

«وسنُعنى، على الخصوص، بأن نجعل وجهتنا ذلك الرأى العام، ونحن واثقون بأن نجاح قضيتنا يتوقف جزء كبير منه على روح العدالة والحرية وحماية حقوق الضعفاء التى امتاز بها الرأى العام الإنكليزى».

«وتلاحظون سعادتكم أنه، فى هذه الظروف، يكون من المستحيل علينا أن نصل إلى غايتنا بواسطة مخابرات بسيطة تعمل فى مصر وحسب. فإن القضية التى ندافع عنها يجب أن تعرض، بادئ ذى بدء، على الرأى العام الإنكليزى الذى لا شك فى أنه، للاستنارة فيها، فى حاجة إلى الحصول على تفصيلات لا يمكن أن يبديها إلا الممثلون الطبيعيون الموكلون من الأمة المصرية ذاتها».

«والصعوبات التى وضعت فى سبيل سفرنا تجعل المأمورية التى أخذناها على عاتقنا غير محققة النفاذ. وهى مأمورية إظهار إرادة الأمة، ومن الصعب أن يلتئم هذا الموقف مع مبادئ الحرية والعدالة التى فتح انتصار بريطانيا العظمى وحلفائها طريقًا لخير الإنسانية ولتحقيق أمانى الأمم».

«وتنازلوا .....إلخ».

وفى يوم ٤ ديسمبر، أرسل الوفد خطابًا إلى صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء يفضى إلى دولته بما وقع حول مسألة جوازات السفر. ويرجوه فيه أن يصرف همته إلى تسهيل سفر وفد الأمة مع وفد الحكومة الذى كان أذن له بالسفر. وهذا هو نص الخطاب:

«الوفد المصرى»

القاهرة فى ٤ ديسمبر سنة ١٩١٨

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء»

«لما شرعنا فى السفر إلى إنكلترا، لنُطلع أولى الشأن فيها على رأى الأمة المصرية فى حكم نفسها، تشرفنا بمقابلة دولتكم فى ١٣ نوفمبر الماضى فصرحتم لنا بأنه قد حدثت صعوبات، يتوقف على النظر فيها، البت فى أمر الجوازات. فوسَّطنا فخامة المندوب السامى فى ذلك. فكان جوابه، فى أول ديسمبر الماضى، أنه بعد مخابرة حكومته، لا يستطيع المداخلة عند السلطة العسكرية فى أمر تلك الجوازات. وأنه، إن كان لدينا اقتراحات تتفق مع خطة الحكومة الإنكليزية التى أعلنتها من قبل فلا بأس من تقديمها إليه بالكتابة. لافتًا نظرنا، فى هذا الصدد، إلى خطاب السير ميلن شيتهام إلى المرحوم السلطان حسين عند توليته عرش مصر. فأجبنا فخامته، أمس، بأننا لا نستطيع أن نفاوض فيما لا ينطبق على رأى الأمة التى عبرت عنه بالتوكيلات الصادرة لنا. وأبنَّا له كيف أن إيقاف الرأى العام الإنكليزى على حقيقة الرأى العام المصرى غاية، لا تُدرك هنا بل بسفر وفد الأمة».

«فمهما يكن من تلك الصعوبات، التى لا نعرف طبيعتها، وتلقاء تصريح دولتكم المتقدم ذكره، وما أُعلن عن سفر دولتكم ومعالى وزير المعارف كوفد من قِبل الحكومة، فإننا لا نزال نعتمد، بحق، على عدلكم فى أن تصرفوا، قبل سفركم، جهدكم إلى تسهيل السفر على وفد الأمة أيضًا».

«وأنا شديد الثقة فى أنه يعز عليكم أن تفوت مصر هذه الفرصة الوحيدة لعرض مطالبها الحقة».

«وفى انتظار الرد، تفضلوا، يا دولة الرئيس، بقبول عظيم احترامى».

«وكيل اللجنة التشريعية»

«ورئيس الوفد المصرى»

«الإمضاء»

ثم وجه الوفد لحضرات معتمدى الدول الأجنبية فى مصر نداء يشهدهم فيه على تصرف السلطة العسكرية الإنكليزية حيال مسألة سفر أعضائه إلى أوروبا. ويحتج على ذلك وعلى كل قرار يصدر فى غيبة نواب الأمة بشأن مستقبل مصر. وهذا هو نص النداء:

«نــداء»

«لحضرات معتمدى الدول الأجنبية بمصر»

« إيمانًا بالتصريحات المؤكدة التى أعلنها ساسة الحلفاء عند نشوب الحرب وما زالوا يجاهرون بها فى انتصارهم للحرية والحق».

«واعتمادًا على تلك الروح الجديدة التى تدفع أمم العالم وديموقراطياتها نحو ذلك المثل الأعلى مثل الحياة المطمئنة فى كنف العدل وبُحْبوحة السلام».

«وثقة، على الأخص، بأن دخول جمهوريات الولايات المتحدة الفاصل فى المعترك العالمى. لم يكن لها فيه من قصد سوى صيانة حقوق الأمم الضعيفة، واستفتاح عصر عدل مجرد عن الهوى، تبور فيه إلى الأبد، صفة من لا ينظر إلا إلى إرضاء مطامعه الشخصية، ولا يهمه غير بسط سلطته على بنى الإنسان اعتمادًا على القوة والجبروت».

«فمصر»

«التى تعرف واجباتها وتهتم بمصالح نفسها ـ وقد دخل ذلك الإيمان قلبها وجعلت ذلك الاعتماد وهذه الثقة سندها ـ رأت بمجرد عقد الهدنة الأخيرة، أنها، بعد أن لبثت طول مدة الحرب على أكمل حال من السكينة وحسن الوفاء، قد آن الأوان لتجهر، على هذا المنوال من السكينة والوفاء، بما لها من حق فى أن تحيا حياة حرة خالصة من القيود والأغلال».

«كل مصرى يمازج فؤاده هذا الشعور، وكل مصرى كان يضبط شعوره، حتى وافت هذه الفرصة فتفتحت أفئدة الأمة جمعاء واندفعت من ذاتها تطلب لمصر

الاستقلال الذى كان دائمًا هو ضالتها المنشودة والذى من أجله سفكت تارة دم أبنائها فى ميادين القتال، وتارة كانت تهب للمعارضة بغاية الشدة كلما عرض من الحوادث ما من شأنه إقصاؤها عنه».

«مصداق هذا الشعور الراسخ أن الوفد، الذى تألف من الموقعين عليه للقيام بمطالب البلاد الحقة، والدفاع عنها فى الخارج، لم يكد يتم تأليفه حتى تقبلت الأمة مهمته بالارتياح وأيدته فيها بالإجماع. ولقد كان لهذا الوفد، الذى من بين رجاله كثير من أعضاء الجمعية التشريعية، أن يستغنى عن أى توكيل خاص لأداء مهمة، هى من بديهيات الحق الطبيعى للحكومات، فكر فى أنه لو حصل على رأى الأمة فى صورة توكيل يمضيه أفرادها، وخصوصًا ممن يكونون منهم قائمين بوظائف نيابية، لكان ذلك أبلغ فى الدلالة على مشيئة البلاد وأقوَم فى تبيان كنه شعورها لدى من ليسوا عالمين بحقيقة حالها».

«لم تكد هذه الفكرة تظهر حتى أخذ الجمهور على نفسه أمر تحقيقها، ولم تكن إلا برهة من الزمان يسيرة حتى امتلأت التوكيلات بألوف الإمضاءات، من بينها عدد عظيم للعلية من أفراد الأمة كأعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديريات والمجالس البلدية وغيرهم. ومما لاريب فيه أن هذه الحركة، لو تُركت وشأنها، لأجمعت الأمة بهذا الشكل على مطابقة مأموريتنا لما يخامر كل فؤاد من أفئدة أبنائها».

«ولكن مبادئ الحق والعدل، التى انتشرت فى العالم انتشارًا لا يقاوم، بدليل ما يرن فى آذاننا من أصدائها المتواصلة إلينا من أوروبا وأمريكا، وما نقرؤه عنها فى تصريحات كبار الرجال أولى الشأن فى التعبير عن آرائهم ـ هذه المبادئ يظهر أن أمتنا بالغت فى الاعتداد بها».

«نقول هذا لأنه كانت تصدم أفكارنا الأخبار التى تتوارد علينا تباعًا عن الإجراءات التى تباشرها السلطة لمنع تداول التوكيلات. ثم مصادرة ما تم التوقيع عليها فعلاً».

«تظلم وفدنا لدولة رئيس الوزراء من هذه الإجراءات. فكان جوابه أن الأوامر الخاصة بذلك قد كان صدورها من جناب مستشار الداخلية وأن التوكيلات التى تداولت اعتُبرت مما يدعو إلى الإخلال بالنظام العام».

«الله شهيد أن البلاد لم تكن قط، أكثر منها سكينة ورزانة عندما أهاب بها الداعى واستوقفها لتجهر برأيها فى هذا المشهد الرهيب. فالمصريون شبابًا وشيوخًا، سكان مدين وقرى، أغنياء وفقراء، كلهم قد نسوا ما بينهم من الفوارق الطائفية والمذهبية والحزبية وقاموا جميعًا بدافع الإخلاص والوطنية، قومة رجل واحد، مُلبِّين دعوة الداعى يزينهم الاعتدال فى القول والفعل».

«ولقد كنا نعتقد أن تداخل السلطات فى هذا الشأن لا يتجاوز حد عمل احتياطى من أعمال رجال الضبط. وأن ما فيها من التعسف ليس منبعثًا إلا من إفراط فى الغيرة. ولم يَدُر قط بخَلَدنا أن استئكار السلطة لمهمتنا يبلغ بها إلى المعاملات الجديدة التى عاملتنا بها وهى منعنا من السفر لأوروبا لأداء موجب التوكيل الذى أخذناه على عاتقنا. ذلك أنَّا قدمنا طلبًا كتابيًا لفخامة المندوب السامى البريطانى نرجوه فيه أن يتوسط لدى السلطة العسكرية لمنحنا جوازات السفر فورد إلينا الجواب، فى أول ديسمبر سنة ١٩١٨ من السكرتير الخصوصى، يبلغنا أن فخامته، بعد أن استشار حكومة جلالة ملك بريطانيا، لا يستطيع التوسط المطلوب».

«نظرًا لأن تلك الإجراءات يصعب التوفيق بينها وبين الروح السائدة فى الأمم والحكومات التى سيأخذ مندوبوها مجالسهم فى مؤتمر الصلح. لأن هذه الإجراءات مناقضة على خط مستقيم للتأكيدات المتكررة على رءوس الملأ، من أن صوت الشعوب وإفصاحها بالحرية عن ميولها القومية سيكون لهما الأثر الفاصل فى تقرير مستقبلها».

«ونظرًا لتلك المعاملات الاستثنائية التى عوملت بها الأمة المصرية، حتى لم يسْلَم منها الوزراء المصريون أنفسهم، من الاستهتار بمبدأ الحرية الشخصية ومن

غمط مبدأ الحق الطبيعى لكل أمة فى أن تسمع قبل من عاداها صوتها بالنسبة للمسائل الجوهرية الخاصة بها. تلك المسائل التى لا يمكن الوقوف عليها إلا بعد إعطاء الأمة كامل الحرية فى التعبير عن رأيها فيه».

«نظراً لكل ما تقدم»

«أتينا محتجين لدى حضرات نواب الدول الصديقة التى يهمها أمر مصر، على الخطة التى صار اتخاذها معنا. وعلى كل قرار بشأن مستقبل مصر بدون أخذ رأى الأمة المصرية فيه».

إمضاء أعضاء الوفد المصرى.

«القاهرة فى ٦ ديسمبر سنة ١٩١٨»

وفى ذات اليوم أرسل سعد باشا إلى المستر لويد جورج كبير وزراء إنكلترا، برقية يشكو فيها الحصار المضروب على البلاد ومنعه وإخوانه من السفر إلى أوروبا. وهذا تعريبها:

«صاحب السعادة المستر لويد جورج

الوزير الأول لبريطانيا العظمى

دوننج ستريت. لندن»

«تحدث فى مصر أمور مخالفة لتقاليد الحرية والعدالة التى هى شعار دولة بريطانيا العظمى. وللسياسة الحرة التى ما زلتم إماماً لها. إلى حد أن المصريين أصبحوا يتساءلون عما إذا كانت التصريحات التى ما فتئ ساسة المملكة يعلنونها كل يوم. لا يُعنى بها إلا فريق من بنى الإنسان دون فريق آخر أقل استحقاقاً للرعاية».

«هل تقبلون سعادتكم أن صوت أمة بأسرها يخفت بينما أرجاء العالم تدوى بأصوات الأمم المطالبة بما لها من الحقوق ومن حرية التصرف بمستقبلها؟».

«وهل أمتكم العظيمة، وهى خارجة تحمل إكليل النصر من حرب لم تَخُضْ غمارها إلا دفاعًا عن الحرية، تقبل أن يفوق باسمها أنفذ سهم فى قلب هذه الحرية؟».

«إن مصر، وهى عارفة بحقوقها وواجباتها، رأت أن توقف بنفسها الرأى العام الإنجلزى على حقيقة حالها وأن تطلَعه على مطالبها القومية مؤملة فى عدله تمام تحقيقها».

....

«وهذا أمر يشبه أن يكون الغرض منه إقامة سد منيع بيننا وبين الرأى العام الإنكليزى، فيصبح عسيرًا أن يقف على الحقائق من مصادرها الطبيعية».

«فبالنيابة عن الوفد المصرى أرفع هذه التصرفات لنظركم السامى».

هذا، ولما كان صاحب الدولة حسين رشدى باشا هو الذى ارتضى الحماية على البلاد دون استشارتها مفضلاً إياها على الضم فى أوائل الحرب. مختارًا بذلك أخف الضررين. وهو الذى تلقى التوكيدات من الإنكليز بتسوية الحال بعد الحرب، فقد رأى أن فى عنقه لأمته دينًا يتحتم عليه أداؤه وواجبًا يجب عليه قضاؤه. وقد رأى أن الوقت قد حان لوفاء هذا الدين وأداء هذا الواجب المقدس، فقد اتفق هو وحضرة المعالى عدلى يكن باشا وزير المعارف إذ ذاك على الذهاب إلى إنكلترا مصحوبين بسعد زغلول باشا وكيل الجمعية التشريعية ورئيس الوفد المصرى؛ لمطالبة الحكومة الإنكليزية بالبر بوعدها ورد الوديعة التى أخذتها تحت يدها وحفظتها لسكان القطر المصرى.

وكانت النية منصرفة حينذاك إلى تأليف وفدين يسافران إلى أوروبا أحدهما رسمى يمثل الحكومة المصرية. قوامه رشدى باشا وعدلى باشا. والثانى أهلى يمثل الأمة المصرية. وهو الذى يرأسه سعد باشا.

فبينما كان سعد وصاحباه يحادثون السير ونجت بدار الحماية في يوم ١٣ نوفمبر ليبلغوه مطالب البلاد وأمانيها. كان رشدى باشا، من ناحية أخرى، يرفع إلى عظمة السلطان تقريرًا يبين لعظمته فيه ما قر عليه رأيه من قصد إنكلترا مصحوبًا بعدلى باشا للغاية التى أوردناها. وهذا هو نص التقرير:

«حضرة صاحب العظمة السلطانية»

«إن الحوادث تتوالى سراعًا. وستبدأ مفاوضات الصلح ويشرع فى تسوية جميع المسائل التى أثارتها الحرب. ومن أهم الأمور أن تبسط آراء عظمتكم وآراء حكومتكم فى مصير مصر السياسى لحكومة صاحب الجلالة البريطانية مباشرة. ولذا أقترح على عظمتكم أن تعهدوا إلىّ وإلى زميلى عدلى باشا بهذه المهمة».

«وسينوب عنى سرى باشا فى رياسة مجلس الوزراء أثناء غيابى وينوب عنى ثروت باشا فى وزارة الداخلية. وينوب زيور باشا عن عدلى باشا فى وزارة المعارف».

«وإنى لعظمتكم.....إلخ».

فأظهر عظمة السلطان استصوابه لهذا الاقتراح. وطلب دولة رشدى باشا إلى السير ونجت، القومسير العالى البريطانى، أن يبلغ طلبه هذا لحكومته ولكن الحكومة الإنكليزية أبت السماح له، محتجة بأن الوقت لا يتسع الآن لهذه الزيارة لاشتغال المستر لويد جورج والوزارة الإنكليزية بمؤتمر الصلح. وأن الفرصة ليست ملائمة للتكلم فى مثل هذه المباحث.

استقالة رشدى باشا وعدلى باشا:

فلم يَسَع دولة حسين رشدى باشا، وقد حيل بينه وبين ما أراد مما يبرر اعتماده على وعود الإنكليز، إلا أن يقدم استقالته احتجاجًا على ذلك، لصاحب العظمة السلطانية فى يوم ٣ ديسمبر هو وعدلى باشا. وهذا نص الاستقالة:

«حضرة صاحب العظمة السلطانية»

«حينما أخذت على عاتقى، أمام ضميرى وأمام وطنى وأمام التاريخ مسئولية منصبى، على عهد النظام الجديد، قد عاهدت نفسى، عهدًا أساسيًا، على مطالبة الحكومة البريطانية بأكثر ما يمكن من الحرية لمصر متى آن افتتاح مفاوضات السلام».

«اليوم، وقد أوشكت المفاوضات على الانفتاح، فقد طلبت إلى الحكومة البريطانية، بعد تصديق عظمتكم السامى، أن تستمع أقوالى فكان جوابها لى بمثابة قولها: فيما بعد ـ إلى ما بعد الصلح».

«بيد أننى، بالعكس، أرى أن الوقت الحاضر هو الذى ينبغى فيه بيان وتأييد ما لمصر من الأمانى القومية».

«لهذه الأسباب. أتشرف بتقديم استعفائى بين يدَىّ عظمتكم من رياسة مجلس الوزراء ومن وزارة الداخلية».

«وإن زميلى عدلى يكن باشا الذى عينتموه لمرافقتى فى مهمتى يتمسك بمشاركتى فى هذا الأمر فهو يقدم، على انفراد، استعفاءه من وزارة المعارف العمومية».

«وإنى لا أزال لعظمتكم العبد الخاضع والخادم المخلص الأمين»

«حسين رشدى»

فكانت هذه الاستقالة المشتركة بمثابة المفاجأة للسير ونجت. تركت فى نفسه أثرًا غير محمود. لأنه، على ما قيل، كان يود حسم هذه الأزمة بالنزول على إرادة الوزيرين والسماح لهما وللوفد بالسفر.

لذلك تدخل فى الأمر محاولاً تلافى المسألة، ورفع للسلطان رجاءه بتأجيل البت فى أمر هذه الاستقالة ريثما يفاوض حكومة لندره عله يقنعها بالنزول على رأيه. غير أن حكومة جلالة الملك تشبثت برأيها الأول ولم تشأ أن تقتنع بما ارتآه قومسيرها السامى.

وكان رشدى باشا قد ضم صوته إلى صوت سعد باشا طالبًا من السلطة العسكرى السماح للوفد بالسفر. غير أن الحكومة البريطانية رفضت هذا الطلب كذلك. فكان لرفضها رجاءه أسوأ الأثر فى نفسه. لذلك أيد دولته استقالته الأولى باستقالة ثانية قدمها فى ٢٣ ديسمبر. بدأها بسرد الحوادث التى وقعت ثم قال:

«وفى ذلك الوقت طلبت وفود مؤلفة من بعض أنظمتنا النيابية السفر إلى لندره للدفاع عن قضية مصر. وقد أشرت بأن يؤذن لها بالسفر. فلم تهمل مشورتى فقط، بل رُفض سماع آرائى فيما يحتمل أن يكون عليه نظام الحماية. وهكذا ستكون مصر البلد الوحيد الذى لم يُسمع صوته فى الوقت الذى يُسوَّى فيه مصيره نهائيًا».

والمتأمل فى نص هاتين الرسالتين لابد وأن يدهش، وحق له أن يدهش. فبينما يرى الوفد الذى يرأسه سعد باشا وجهته المطالبة بالاستقلال التام؛ إذ به يرى فى تصريح رشدى باشا رئيس الوفد الحكومى الذى يزمع السفر إلى إنكلترا بصحبة الوفد قوله فى استقالته الأولى «إنه عاهد نفسه عهدًا أساسيًا على مطالبة الحكومة البريطانية بأكثر ما يمكن من الحرية لمصر»، ثم قوله فى استقالته الثانية: «فلم تهمل مشورتى فقط، بل رفض سماع آرائى فيما يحتمل أن يكون عليه نظام الحماية».

وتفسيرًا لهذا التناقض الظاهرى نقول إن الأفكار كانت اتفقت على تأليف هذين الوفدين كما أسلفنا. وعلى أن يطالب الوفد الأهلى النائب عن الأمة بالاستقلال التام. حتى إذا رفض مطلبه وأصبح لا سبيل إلى تحقيقه يكون مطلب وفد الحكومة كطلب احتياطى يتوصل بواسطته إلى نوال أكبر قسط ممكن من الحرية لمصر.

على أن عظمة السلطان لم يقبل هاتين الاستقالتين. وظل باقى أعضاء الوزارة فى مراكزهم ولم يمتنعوا عن تأدية أعمال وزاراتهم؛ منتظرين قبول استقالة رئيسهم أو رفضها.

ولم يكتف دولة الرئيس بذلك بل ألح فى طلب قبول استقالته. وظل عظمة السلطان ثابتًا على عدم القبول. وما انفك السير ونجت يخابر حكومته راجيًا حل الأزمة بقبول مطالب رشدى باشا. ولكنها تابعت الإصرار على رأيها. وتمسك رشدى باشا من ناحيته باستقالته. ودعم الاستقالتين السابقتين بثالثة قدمها فى ٣٠ ديسمبر، ذاكرًا فيها «أنه لا يتنازل عن اعتزاله الحكم، وأنه يرجو قبول استقالته حالاً خشية أن يؤدى التأخير فى البت فيها إلى تحميله مسئولية عدم الاهتمام بمصير البلاد، بصفته رئيس وزارتها، فى الوقت الذى يُفصل فيه فى مصيرها نهائيًا».

لم يمضِ على ذلك زمن طويل حتى اقتنعت الحكومة البريطانية أخيرًا برأى السير ونجت فيما يختص بالتصريح بسفر الوزيرين دون الوفد. ولكن رشدى باشا علق سحب استقالته على الإذن للوفد بالسفر. فلما رُفض هذا الشرط عادت الحال إلى ما كانت عليه وظلت كذلك زمنًا.

ولقد لوحظ أن عظمة السلطان لازَم فى أيام استقالة الوزارة قصر البستان، فما كان يقابل أحدًا إلا بعض الوزراء والأخصاء وجناب القومسير العالى البريطانى ولم يحضر إلى قصر عابدين ولا مرة.

وهنا يُروى أن دولة حسين باشا كان يشجع الوفد وهو فى منصة الأحكام، ويعمل، من وراء حجاب، على أن يسهل له جمع المال اللازم لمباشرة أعماله هنا وفى أوروبا ويسهل التوقيع من أفراد الأمة: أعيانها وسُرَّاتها ومتعلميها وثائق التوكيل العام الذى أُعطى للوفد. كل ذلك على شدة يقظة السلطة الإنكليزية إذ ذاك وتعدد رقبائها.

ولقد حكى دولته عن نفسه، فى حفلة تكريم أقيمت له بمصر الجديدة أخيرًا، على أثر انتخابه عضوًا فى مجلس الشيوخ، أنه كان يخدم الوفد ويشجع الحركة الوطنية وهو فى منصب الحكم مع أنه كان مطالبًا، أمام الإنكليز، بمقاومة كل

حركة من هذا القَبيل وقمع كل عمل فيه مساس بحقوقهم التى يدَّعونها فى مصر. فكان يعرّض نفسه لأخطار تحكم القوة حبًا فى خير البلاد وجلبًا لأكثر ما يستطيع من النفع لها. وهو عمل لا يستبعد على وطنيته المشهورة.

خلاصة أعمال الوزارة الرشدية

بسطنا فى المقدمة ما يرمى إليه التاريخ السياسى. فإذا استعرضنا أعمال وزارة رشدى باشا من هذه الناحية وحللناها من الوجهة السياسية تبدت لنا الأمور الآتية:

١ ـ كان رشدى باشا قائمًا مقام الخديو عباس باشا حين سفر سموه إلى أوروبا فى صيف سنة ١٩١٤ ثم أشهرت هذه الحرب العظمى. وقد زُجَّت فيها مصر زجًا دون أن يكون لها فيها صالح أو منفعة. وترتب على ذلك خلع الحكومة البريطانية سمو الخديو عن أريكته وتولية الأمير حسين مكانه مع لقب سلطان. فماذا فعل دولة رشدى باشا حيال هذا الظرف؟ قبل أن يكون رئيسًا للوزارة التى دعاه السلطان حسين لتأليفها. فهل خلع عن نفسه صفة القائم مقام خديو قبل قبوله المهمة الجديدة؟ لم يفعل. ولدولته أن يقول بأن الحالة كانت حرجة وأنه لم يكن له مناص من الاستمرار فى الحكم ولكن ما الذى كان يمنعه من رفع استقالته للخديو تلغرافيًا ولو قبل الانقلاب بيوم واحد؟ ولقد كان ذلك ميسورًا له على كل حال.

يدعى بعضهم اعتذارًا عن دولته: أنه كان من الممكن أن يتعرض، فى هذا الوقت العَبُوس، إلى الاعتقال أو النفى أو الضرب بالرصاص إن هو أبى قبول الاستمرار فى الحكم. ولكن الا يرى هؤلاء معنا أن دولته، إن كان تعرض لمثل هذا التعسف والاضطهاد كانت تكون له فيمن قبله ممن خلدت أسماؤهم منقوشة بالتبر بين أسماء أبطال الوطنية أسوة حسنة؟ على أن هذا لم يكن محتملاً وقوعه بالمرة. لأن استقالته من الحكم القديم ما كانت تستدعى شيئًا من ذلك.

٢ - قبل دولته بسط الحماية على مصر دون استشارة الأمة مفضلاً إياها على الضم اعتمادًا على التبليغ الذى وجهه المستر شيتهام، باسم حكومته، إلى عظمة السلطان حسين الأول عن توليته العرش الذى ورد فيه أن «حكومة جلالة الملك تعتبر، وديعة تحت يدها لسكان القطر المصرى، جميع الحقوق التى آلت إليها بالصفة المذكورة (أى بسلخ مصر عن تبعيتها للدولة العلية وأيلولة كل ما كان لها من الحقوق عليها إلى التاج البريطانى) وكذلك جميع الحقوق التى استعملتها فى البلاد مدة سنى الإصلاح الثلاثين الماضية».

أما كان يحسن بدولته أن يطلب من الإنكليز وثيقة صريحة بهذا. وينشر هذه الوثيقة فى الصحف لتكون بمثابة ميثاق للأمة. خصوصًا وأن ذلك كان من الممكن. فى ذلك العهد الذى كان الإنكليز فيه مضطرين إلى ممالأة كل أمة تنضم إلى صفوف الحلفاء؟

٣ - أعلنت الحكومة البريطانية فى البلاغ الذى نشرته على المصريين، بمناسبة إعلان الحرب بينها وبين الدولة العلية، أنها «أخذت على عاتقها وحدها جميع أعباء هذه الحرب بدون أن تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة فى نظير خلوده إلى السكينة وعدم قيامه بأى عمل يعرقل أعمال الجيوش البريطانية بالديار المصرية أو تقديم أية مساعدة للجيوش المعادية». ولكننا رأينا وزارة رشدى باشا تدعو الرديف المصرى لحمل السلاح والخدمة فى جانب الجيوش البريطانية. وتجند كذلك نحو مليون وربع مليون من العمال المصريين بطريق الجبر، لا للدفاع عن مصر وحسب، بل لمساعدة القوات البريطانية فى فتح فلسطين وسوريا والعراق وفى ميدان الدردنيل. حتى استعملت بعضهم فى الميدان الغربى بفرنسا. أضف إلى ذلك اشتراك الجيوش المصرية ذاتها فى الحرب. كما أن هذه الوزارة جمعت للسلطة العسكرية البريطانية، من أنحاء البلاد، المحصولات على اختلاف أنواعها والدواب وجعلت طرق مواصلاتها البرية والنهرية مسخرة للسلطة العسكرية

البريطانية. وخصصت ورشها الأميرية لصنع القنابل اللازمة لها وسمحت بأن تكون مصر معسكرًا عامًا للجنود البريطانيين وقدمت مستشفياتها لجرحاهم، بل أخلت بعض المدارس ليتخذوها معسكرات ومستشفيات لهم. وفى النهاية منحت وزارته الحكومة البريطانية مبلغ ثلاثة ملايين جنيه ونصف المليون من الجنيهات دون أن تطلب منها. إلى ما سوى ذلك مما يخطئه الحصر ويقصر عنه العد.

كل هذه الضحايا كانت تكون مقبولة لو عمدت الوزارة المصرية قبل أن تخرج عن تصريح الحكومة البريطانية ذاته، إلى طلب الشىء الذى سهت عن طلبه فى بدء الحرب وعند إعلان الحماية. خصوصًا وأن القواد الإنكليز أنفسهم قد اعترفوا فى تقاريرهم بأن هذه المساعدات كانت أكبر عامل فى انتصارهم فى الشرق. أمَا كان من الواجب على الوزارة أن تطلب ثمنًا لهذه التضحيات العظيمة فتكون أدت ما عليها للبلاد؟ وهل كان ينتظر دولة رشدى باشا فرصة أليَق من هذه الفرصة للمطالبة بهذه الحقوق؟ وبخاصة عند اندحار الإنكليز أمام الدردنيل واشتباكهم مع الأتراك فى ميدان قناة السويس.

نحن لا يخامرنا أدنى شك فى وطنية رشدى باشا. ولكننا لا يسعنا أن نمر بهذه الغلطات السياسية الكبرى صامتين. فإن حالتنا اليوم هى إحدى نتائجها، بل هى النتيجة المنطقية لها.

استقال دولة رشدى باشا وترك البلاد فوضى لا رئيس لها؛ ولكن الوفد كان دائم النشاط داخل الدائرة التى حصرته فيها السلطة العسكرية البريطانية بمصر.

فلما وصل الدكتور ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى باريس ليشهد مؤتمر الصلح، أرسل له سعد باشا فى ١٤ ديسمبر البرقية التالية يحتج فيها على ما اتخذته السلطة البريطانية ضد الوفد ويعدد فيها المميزات التى تؤهل مصر لحكم نفسها بنفسها، وهذه هى البرقية:

«جناب الدكتور ودرو ولسن

رئيس جمهورية الولايات المتحدة بباريس»

«سافرت من بلادك لتبلغ العالم القديم آية الهدى. ولتمثل للعيون عزم أمريكا الحرة على تسوية شئون الأمم على قاعدة الحق والعدل. فأضفت إلى مجدك مجدًا آخر حقيقًا بشكر الإنسانية. وليس فى العالم أمة تعدل الأمة المصرية فيما استشعرته من الفرح بطلوع صبح العصر الجديد الذى سيشمل العالم أجمع بفضل جهادكم فيفيض عليه نعم سلام لا يكدر صفوه ولا بقاءه عبث العابثين من أهل الأتوقراطية أو سياسة أولى المنفعة وحب السلطان».

«وما من أمة أشد إعجابًا من الأمة المصرية بتنزه الأمة الأمريكية عن الأغراض فى خوض غمار هذه الحرب. ذلك التنزه الذى مكنها من أن تطلب، عالية الرأس، أن يسوى فى العدل بين الأقوياء والضعفاء وبين الأمم الكبيرة والأمم الصغيرة».

«لذلك ترى مصر، حقًا عليها، على أثر وصولكم إلى أوروبا، لتلوا بنفسكم الدفاع عن أسمى القضايا وأشرفها وهى قضية الإنسانية، أن ترفع إليكم عبارات تهنئتها الصادرة عن الاحترام وعظيم أملها فى نجاح سعيكم الذى فيه نجاح الحق والعدل».

«إن الوفد المصرى، الذى من أعضائه كثير من أعضاء الجمعية التشريعية والذى قد وكلته الأمة توكيلاً خاصًا فى السفر إلى أوروبا ليعرض على أولى الشأن مطالب المصريين ويؤيدها بالبرهان، قد كان يرى، واجبًا عليه، أن يقدم لكم شخصيًا تحيات مصر وعبارات إعجابها، لو استطاع لذلك سبيلاً. غير أن السلطات، مع الأسف، منعته جوازات السفر فحرمتنا بذلك من أن نفضى إلى الرأى العام بآلامنا وأمانينا. وعرَّضت القضية المصرية إلى خطر الأحكام غير المبنية على الحجج الكافية والأدلة الصحيحة. وحالت بين مصر وبين تحقيق رغباتكم الصحيحة التى أقركم عليها الحلفاء وهى (توجيه مصير الأمم إلى حيث تتجه ميولها)».

«أجل. إن السلطات البريطانية قد طلبت إلينا أن نبدى اقتراحات مكتوبة عن إدارة مصر بشرط ألا تخرج عن دائرة الحماية التى رتبتها، وإنها بذلك تطلب منا المحال. لأن مصر لم تقبل مطلقًا هذه الحماية التى ليست إلا عملاً من الأعمال الحربية والتى، مع كونها مناقضة لآمالنا فى الاستقلال، فهى مناقضة أيضًا للحقوق التى كسبناها من تركيا من زمان بعيد. فإن هذه الحرب أبعد ما يكون من أن تضيق دائرة تلك الحقوق. بل، على ضد ذلك، توسع فيها إلى حد الاستقلال تطبيقًا للمبادئ الجديدة التى تقضى باحترام الجنسيات. وإنَّا تلقاء ذلك. لنأسف لتصرف حكومة أمة اعتقادنا بجهتها متين. وإنا لمعذورون فى أن نقف فى وجه هذا التصرف لأننا لم نُصغ إلا إلى داعى وجودنا القومى».

«لهذه الأسباب»

«وباسم مصر، ذلك البلد الراقى فى معارفه القديم فى مدنيته، ذلك البلد المتجانس السكان والمتشرب بأفكار التقدم والتمدن، نحتج بشدة على كل اعتداء على حقوقه واستقلاله. فمصر تضرع إلى جنابكم أن تهيئوا لها فرصة أن تُسمع صوتها بالاحتجاج وبآمالها الشرعية».

«الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية»

«ورئيس الوفد المصرى»

(الإمضاء)

وفى يوم ٢٦ ديسمبر، وردت الأنباء البرقية من الديار الأوروبية بأن الدكتور ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وصل إلى لندره لزيارة بلاد أجداده، وقد وصفت الصحف مظاهر التكريم والحفاوة التى قوبل بها هناك وصفًا دل على أنها كانت بالغة حد المعتاد فى بلاد الإنكليز؛ فبادر الوفد بأن أرسل إليه فى ذلك اليوم البرقية التالية:

«جناب الدكتور ودرو ولسن

رئيس جمهورية الولايات المتحدة ـ لندره»

«فى يوم وصولكم إلى إنكلترا، يرفع الوفد المصرى إلى سعادتكم باسم جميع المصريين، بأن تستعملوا نفوذكم لدى الحكومة البريطانية للتصريح لنواب البلاد، الممنوعين من مغادرة بلادهم لغير سبب معقول، بأن يذهبو إلى أوروبا حتى يحيطوا السلطات المختصة علمًا بآمالهم ورغباتهم الوطنية».

«وإن أعضاء الوفد، إذا هم شددوا فى طلب سفرهم لعرض مطالب مواطنيهم فى قضية مستقبل مصر السياسى على أنظار سعادتكم وعلى الرأى العام البريطانى وعلى أنظار من سيجتمعون حول مائدة مؤتمر الصلح، فإنما هم لم يطالبوا إلا بحق طبيعى مقدس».

«إن مصر تطلب استقلالها ـ وهو الحق الطبيعى للشعوب ـ وترفع، بكل احترام، هذا النداء لسعادتكم للوصول إلى هذا الغرض الشريف».

«وكيل اللجنة التشريعية المنتخب»

«ورئيس الوفد المصرى»

(الإمضاء)

وهكذا انقضى هذا العام والسلطة العسكرية ضاربة حصارها على القطر المصرى لا تبيح لأحد من أهله مفارقته منعًا لوصول صوته إلى الرأى العام الأوروبى. ورئيس الوزارة مستقيل من عمله معتكف فى داره وكذلك عدلى يكن باشا وزير المعارف. فالحكومة بلا رأس. وسلطان البلاد ملازم قصره لا يباشر عملاً من أعمال سلطنته. وموقف البلاد فى جملته أشد ما يكون من الخطورة.

(سنة ١٩١٩)

افتُتح هذا العام، الذى كان بدء حلقة مجيدة فى تاريخ مصر الحديث، والناس فى أنحاء البلاد يتحادثون علنًا بما هم ملاقون عقب إعلان الهدنة وبعد ما قدموه من التضحيات العديدة فى سبيل قضية الحلفاء. ويرددون جهارًا رغائبهم

فى عدم قبول الحكم الأجنبى. وقد غَلَت قدور الصدور تلقاء صمت الإنكليز عن الوفاء بوعودهم وتحفز القوم إلى سلوك أى مسلك، مهما تكن خطورته، للخلاص مما هم فيه من قلق وعدم استقرار على حال يدمدمون دمدمة من فرغ صبره أو كاد. والسحب وراء الأفق تنذر بهبوب عاصفة هوجاء لا تُبْقِى ولا تَذَر. ينظرون فلا يجدون للبلاد حكومة. إذ الوزير الأول مستقيل من منصبه منذ أواخر العام الماضى هو وزميله وزير المعارف ولا يعلم من أسباب استقالة السيد الرئيس سوى شائعات، مدارها أنها كانت احتجاجًا على عدم تمكينه من السفر إلى إنكلترا ليسعى فى إنالة قومه ما كان يرجوه لهم على يديه. بل كانوا يجهلون ما دار بين المخابرات بشأن سفرهما وسفر الوفد والإذن لهما أخيرًا بالسفر دون الوفد. وسلطان البلاد جاثم فى قصره لا يقر الرئيس على استقالته ولا يرفضها رغمًا من أنه كرر الاستقالة دفعتين واحدة فى ٢٣ ديسمبر والثانية فى ٣٠ منه. كل هذا والسلطة المسيطرة على البلاد دائبة على إخماد أول حركة بدت من الأمة فى سبيل استقلالها بالقوة القاهرة وهى آمنة. مطمئنة تتوهم أن الجو صافٍ والقطر فى سلام.

على أن الوفد لم يألُ جهدًا، فى هذه الأثناء، عن إرسال الاحتجاجات والرغبات، بالبرق تارة وبالبريد تارة أخرى، لأولى الشأن فى العالم. ففى ٣ يناير، أرسل سعد باشا زغلول برقية إلى الرئيس ولسن يرجوه فيها بذل نفوذه لدى السلطة العسكرية بمصر ليستطيع الوفد أداء المأمورية التى كلف بها. هذا نصها:

«جناب الدكتور ودرو ولسن

رئيس جمهورية الولايات المتحدة بباريس»

«قد أحطنا سعادتكم، بتلغرافين متتاليين، علمًا بما اتخذته السلطات البريطانية من منع سفر الوفد المكلف بالدفاع فى أوروبا عن مطالب مصر الوطنية».

«وإننا، رغم مشاغلكم المهمة المتعددة، نعتقد بأنكم لا تتركون موضوعًا تلزم فيه معونتكم تحقيقًا للاحترام الواجب نحو الحرية».

«وبما أننا ما زلنا ممنوعين عن مغادرة بلادنا فالوفد المصرى يكرر لسعادتكم رجاءه تسهيل السبل له حتى يتمكن من عرض مطالب بلاده».

«وكيل الجمعية التشريعية المنتخبة»

«ورئيس الوفد المصرى»

«الإمضاء»

ولقد أراد الوفد أن يوقف النزلاء الأجانب بمصر على كُنْه الحركة الوطنية والأغراض التى ترمى إليها حتى لا يصرفوها إلى غير ما قامت له، فحرر لهم بيانًا مستفيضًا نشره فى ١٠ يناير هذا تعريبه:

«الوفد المصرى»

«خُتمت هذه الحرب الكبرى بالنتيجة الباهرة الحقيقة بها وهى تحكيم الحق والعدل فى الشئون بدلاً من حق الأقوى وحفظ الموازنة وبذلك يمكن الوصول إلى سلام دائم فيه تنتقل المنافسة المسلحة إلى مسابقة سلمية مشروعة تضمن حرية التجارة فى كل بلد على أساس ثابت متين. سلام فيه تزول الأحقاد التى تزرعها فى نفوس الشعوب الصغيرة سيادة الشعوب الكبيرة عليها بالقوة القاهرة. سلام. فيه تنعدم بين الأمم الكبيرة أسباب الخلاف الناشئ من المزاحمة فى الاستعمار واستئثار بعضها بمنافعه دون البعض الآخر. سلام. فيه يصبح رواج التجارة غير مرتبط إلا بأسبابه الذاتية دون الاعتبارات السياسية والقوى الحربية».

«على هذا الأساس رأت مصر أن الفرصة قد تهيأت لها، كما تهيأت لغيرها، أن تخرج من العبودية التى أرادها عليها الأقوياء لتدخل فى هذا الإخاء الإنسانى العام».

«لهذه الغاية وكلت عنها الوفد، الذى أرأسه، ليسعى بالطرق المشروعة فى استقلالها استقلالاً تامًا مجردًا من كل سيادة أجنبية. وما زال هذا الوفد ينتظر أن يعطى جوازات السفر منذ ستة أسابيع. وعلى رغم احتجاجنا لدى السلطات البريطانية العليا ولدى وكلاء الدول فى مصر؛ فإن الاعتداء على حريتنا الشخصية لا يزال قائمًا بمنعنا من السفر».

«وإننا، فضلاً على ما أجملناه من برنامجنا لوكلاء الدول السياسية بمصر، يسرنا أن نوقف كل ذى مصلح فى مصر من الأجانب على حقيقة هذه الحركة السلمية وآمال مصر المستقبلة. ذلك لأننا نعتمد أيضًا، فى بلوغ غايتنا من تحرير بلادنا، على جميع الرجال الأحرار الذين ترتاح نفوسهم للعمل لحرية الشعوب المظلومة ولا يترددون فى أن يجعلوا حب نشر الحرية وتحقيق مبادئ الحق والعدل يجبّ فى نفوسهم كل عاطفة أخرى».

«ولهذا الغرض نعلن إلى جنابكم، أننا، ونحن نعبر عن أغراض الشعب المصرى ينبغى أن نتمتع أيضًا بتلك الحرية التى تمكّن وطننا من أن يستعيد مقامه القديم ويقوم بنصيبه من خدمة الإنسانية. نبغى أن نستقل بشئون بلادنا فى شكل حكومة دستورية حتى نصلح من حالنا الاجتماعية ما يفسده عادة حكم الأجنبى عمدًا، ومن غير عمد، وحتى نبلغ ما يؤهلنا إليه استعدادنا من درجات الكمال. نبغى أن نظل كاسبين ثقة الأجانب نسهل لهم وسائل ما يزاولونه من الأعمال التجارية والصناعية فى بلادنا ونرعى ما لهم فيها من الامتيازات خير رعاية. نبغى أن نبقى، كما كنا فى الماضى، عارفين رسوخ قدمهم فى المدنيَّة الحديثة مستعدين لأن نستقدم كبار الفنيين منهم ممن عسانا نحتاج إليهم للمساعدة فى الأعمال العامة. ولكن لا على أن يكون مناط الاختيار الاعتبارات الجنسية فقط، كما هو حاصل الآن، بل الكفاءة حيثما وجدت بصرف النظر عن كل اعتبار آخر».

«نبغى أن نسهل الدخول فى العائلة المصرية الكبرى لكل من يريد. وذلك بتخفيف قيود التجنس بالجنسية المصرية. وبالجملة نبغى استقلالنا التام المجرد من كل سيادة أجنبية من غير أن يكون فى هذا الاستقلال مساس بحقوق

الأجانب وامتيازاتهم الحالية فى التشريع والقضاء وحرمة المنازل والحرية الشخصية وكل ما يتعلق بالأمن العام. تلك هى آمالنا ومقاصدنا وكل ما عدا ذلكم، مما يخالفه، ليس إلا عملاً من أعمال أعداء القضية الوطنية».

«فباسم الوفد المصرى، أعلن إلى كل أجنبى فى مصر من ذوى المصالح أن هذا الوفد الذى يسعى بذمة أهل البلاد، يقرن بسعيه للاستقلال احترام المصريين لحقوق الأجانب كل الاحترام. كما أنى أنتهز هذه الفرصة لأُشْهد كل رجل حر على المعاملات المناقضة للحرية التى عومل بها الوفد المكلف بإسماع مؤتمر الصلح صوت مصر وعرض مطالب أهله. ولأعلن أن كل حكم فى مستقبل المصريين، من غير أن تُسمع أقوالهم، مناقض لقواعد الحق والعدل التى جعلت أساسًا لأحكام مؤتمر السلام».

«وكيل الجمعية التشريعية المنتخبة»

«رئيس الوفد المصرى»

«الإمضاء»

واتبع الوفد ذلك البيان بمذكرة مختصرة من الأمة المصرية بخصوص مستقبلها، وهذا تعريبها:

(١)

«إن مصر تطلب استقلالها»:

(أ) «لأنه حق طبيعى للأمم».

(ب) «لأن مصر لم تتوانّ قط عن المطالبة بهذا الاستقلال حتى بسفك دماء أبنائها. ولقد كانت بانتصاراتها الماضية خليقة بأن تُمنح استقلالها لولا أن جماعة الدول العظمى اضطرتها فى عام ١٨٤٠ / ١٨٤١ إلى الاقتناع بأقل ما يكون من الجزاء وهو الاستقلال الداخلى الواسع المدى الذى لا يختلف عن الاستقلال التام بشىء كبير».

(جـ) لأنها تعتبر نفسها الآن قد تخلصت من آخر علاقة كانت تربطها بالسيادة التركية».

(د) «لأنها ترى أن الوقت قد حان لمطالبتها بسيادة تبررها ظروفها وموقفها المادى والأدبى».

(٢)

«تنتظر مصر أن تكون حكومتها دستورية. وتتحتم طريقة الحكم هذه لموقف البلاد الخصوصى فيما يختص بمصالح الأمم الأجنبية. وسيتلو ذلك إصلاحات اقتصادية وإدارية واجتماعية ولن تألو البلاد جهدًا لإتمامها بالالتجاء إلى الاستنارة بعون الأمم الغربية».

(٣)

«تعلن مصر أن امتيازات الأجانب ستحترم احترامًا تامًا. وإذا أظهر العمل فى تطبيق بعضها عمليًا، أنه قابل لتحوير اليّق بمقتضيات الأحوال فستعرض، فى مدى واسع جدًا وبطريقة ودية خالصة، ما يعنُّ لها من وجوه التعديل التى من شأنها أن تضمن نجاح البلاد وتقدمها مع صيانة مصالح الأجانب».

(٤)

«تتعهد مصر ببحث مسألة إيجاد طريقة للمراقبة المالية تكون مماثلة للمراقبة التى كانت موضوعة قبل سنة ١٩٠٤. والتى كان أهم عامل فيها هو صندوق الدين».

(٥)

«وهى مستعدة لقبول جميع الاشتراطات التى تراها الدول ضرورية للمحافظة على حيدة قناة السويس».

(٦)

«تعتبر مصر نفسها حائزة أعظم الشرف بوضع استقلالها تحت ضمانة عصبة الأمم. وأن تشترك، بهذه المثابة، بقدر ما لديها من الوسائل، لتحقيق المبادئ الجديدة، مبادئ العدالة والحق».

وفى يوم ١١ من يناير، أرسل الوفد برقية إلى المسيو كليمنصو رئيس مؤتمر السلام بباريس يناشده فيها، باسم الحرية والعدالة ، ألا يتخذ سكوت المصريين على المطالبة بحقوقهم والذى اضطروا إليه قسرًا دليلاً على رضائهم بما هم فيه من ذل وهوان.

وهذا هو تعريب البرقية المذكورة:

«موسيو جورج كليمنصو بباريس»

«إلى رئيس مؤتمر السلام الذى يحكم فى مصير الأمم الصغرى، لا على قاعدة المعاوضة بين الأقوياء، بل على قاعدة العدل المجرد عن الهوى. إلى الرجل المعروف فى العالم بشدة عارضته فى الحق. ينهى الوفد المصرى، الموكل عن الأمة المصرية فى طلب استقلالها والدفاع عن قضيتها لدى أعضاء مؤتمر الصلح، أن القوة أخذت علينا كل سبيل إلى أوروبا حتى لا يسمع مؤتمر السلام صوت الشعب المصرى ورأيه فى حكم نفسه. ومهما يكن من الاتفاق المزعوم حصوله على المسألة المصرية، فإن الحكم فى مصيرنا، من غير أن تسمع أقوالنا، مناقض لما اتفق عليه جميع الحلفاء. على أن لنا أكثر من حق أن نطمع فى مساعدة فرنسا التى كان شعارها فى كل زمن أنها ممهدة طرق الحرية للشعوب والمساعدة لها على نيلها».

«إن عقولنا وميولنا وقوانيننا مطبوعة بطابَع الروح الفرنساوى لأن كل مدنيتنا الحديثة لا تزال، على رغم ما وضعه الاحتلال البريطانى من العوائق مطبوعة بالطابع الفرنساوى وجاذبيتنا لفرنسا وعطفها علينا آثارهما أشهر من أن تذكر».

«فباسم الحرية، التى أنت نصيرها القوى فى كل موقف من مواقفك الخطابية أو الكتابية، وباسم العدل المجرد عن الهوى، الذى تعهدت بأن تجعله أساسًا لجميع أحكام المؤتمر. وباسم الإنسانية التى تأبى أن تكره الأمم على أن تنتقل من يد إلى يد أخرى كما تنتقل ملكية السلع. نناديك، من وراء البحر، ألا تتخذ سكوتنا الإكراهى، الذى هو النتيجة الطبيعية لحبسنا فى حدود بلادنا دليلاً على رضانا بسيادة الغير علينا وألا تسمح بالحكم فى مصيرنا من غير أن تسمع أقوالنا».

«وكيل الجمعية التشريعية المنتخبة»

«ورئيس الوفد المصرى»

«الإمضاء»

هذا، ومع عدم السماح للمصريين بمغادرة بلادهم ليسافروا إلى حيث مؤتمر الصلح لعرض شكواهم عليه. فقد مر بمصر أعضاء وفد لبنان الذاهب إلى فرنسا ليدلى أمام مؤتمر الصلح برغبات بلاده ولكن شتان ما بين مقصد الوفدين؛ فقد كان وفد لبنان يعرض على المؤتمر قبوله انتداب فرنسا فى بلاده، وأما وفد مصر فإن مطالبه ما كانت لتروق فى أعين الإنكليز.

فكتب الوفد خطابًا فى ١٢ يناير إلى فخامة المندوب السامى يظهر فيه دهشته من التفريق فى المعاملة بين الأمتين المتجاورتين. وهذا تعريب الكتاب:

«يا صاحب الفخامة»

«أتشرف بأن أجدد، باسم الوفد المصرى، احتجاجنا على الحَجْر الذى ضربته السلطة العسكرية دون سفرنا إلى أوروبا. واعتراضًا، مرة أخرى، على هذا التصرف الضار بالحرية الشخصية التى كانت حمايتها، فى كل زمان، من أخص تقاليد الأمة البريطانية».

«ولقد كنا، منذ خطابنا الأول الذى أرسلناه إلى فخامتكم فى ٢ ديسمبر ١٩١٨، نتعلل بالرجاء فى أن الحكومة البريطانية، بعد أن ازدادت علمًا بحقيقة

هذا التصرف الشاذ الذى مُنيت به مصر بلا حق. ووقفت تمام الوقوف على ما ترتب عليه فى طول البلاد وعرضها من الأثر السيئ، لا تتردد فى القضاء عليه».

«ولكن انتظارنا تلك النتيجة قد ذهب سُدًى، بل رأينا، مع الدهشة المؤلمة، أن وفود البلاد المجاورة لنا تسلك سبيلها إلى أوروبا بعد أن تجوس خلال زيارتنا لتلقى فى قلوب أهلها من الغضاضة ما يستدعيه عدم المساواة فى المعاملة».

«أمن الجائز أن يُحبس المصريون وحدهم داخل حدود بلادهم دون جميع أمم الشرق وأن يحال بينهم وبين إسماع العالم المتمدن صوتهم؟».

«أمن الجائز أن المصريين، الذين أتت عليهم هذه الحرب وهم مالكون لحقوقهم فى الحرية، يبعدون تحكمًا عن المؤتمر الذى قام فيه العدل بين الأمم. فى حين أن الشعوب الأخرى، التى كانت بالأمس تحت نير سيادة الغير، تدعى لتجادل عن نفسها؟».

«أومن المقبول أنه، فى الوقت الذى يتبادل فيه ملك إنكلترا ورئيس الولايات المتحدة الخطب الجميلة التى يهتف لها العالم بأجمعه وفى ساعة إعلانها حق جميع الناس فى الحرية وجهرها بأن على الأقوياء واجب العطف على الضعفاء. أمن الجائز أنه، فى هذه الساعة نفسها، تعانى أمة بأسرها مرارة الألم من المساس بحريتها السياسية وفوق ذلك يغصونها بحرمانها حتى من التطلع بطلب العدل والإنصاف؟».

«إننا تلقاء ما نعرفه لفخامتكم من حرية الضمير وبُعد النظر اللذين تشف أعمالكم عنهما، لا يسعنا إلا أن نظن أنه يفوتكم أن حبس أمة بهذه الكيفية يمكن أن يضر بمستقبلها. بل ربما مس بما بيننا نحن المصريين وبين بلدكم العظيمة العريقة فى الحرية من العلاقات التى طالما حرصنا على أن تكون مطبوعة بطابع الكمال والتى ليس من شأن مثل هذه المعاملة أن تقويها فى النفوس».

«على هذا لنا وطيد الأمل أن نرى، عما قليل، من آثار عدلكم ما يُخْرجنا من هذا الوضع المؤلم الذى جاوز فى استمراره الحدود».

«وتفضلوا بقبول فائق الاحترام».

«وكيل الجمعية التشريعية المنتخبة»

«ورئيس الوفد المصرى»

«الإمضاء»

وفى التاريخ ذاته، أرسل سعد باشا كتابًا إلى المستر لويد جورج كبير وزراء بريطانيا العظمى يجدد فيه احتجاجه على الاعتداء على الحرية الشخصية بعدم السماح للمصريين بمغادرة بلاهم. وهذا تعريبه:

«الوفد المصرى»

«القاهرة فى ١٢ يناير سنة ١٩١٩»

«صاحب السعادة المستر لويد جورج

كبير وزراء بريطانيا العظمى

دوننج ستريت لندن»

«يا صاحب السعادة»

«تشرفت بأن أرسلت لسعادتكم تلغرافًا فى ٤ ديسمبر الماضى بسطت فيه ما وقع من رجالكم فى مصر من العسف ومصادرة الحرية الشخصية. وقد مضى على ذلك شهر كامل. ولا تزال الحال كما كانت. حتى إن الأمة المصرية بأسرها من أكبر وزير إلى أصغر فلاح محبوسون داخل حدود بلادهم لا يسمح لأحد بالخروج من هذا الحصار الشديد».

«تلك هى حالنا التى ليست ظروفها مجهولة لديكم. ولا ندرى أى مُسوِّغ من القانون العام أو من القواعد الاجتماعية أو من أساليب السياسة المعقولة يسوغ للإنكليز أن يتعمدوا هذه المعاملة المُهِينة لأمة تاريخية كأمتنا».

«أجل. إن أمتنا العريقة فى المدنيَّة، مهما ضعفت قوتها، فإن لها عند العالم كرامة المعلم الأول وفضل السبق فى المدينة».

«بل أنكروا عليها السبق فى المدينة، واطمسوا آياته الناطقات واكفروا بصنيعها على العالم. وهبوها لفيفًا من المتوحشين الذين نظامهم الفوضى وقانونهم الاعتداء. أفلا حفظتم لها حق المساعد الأمين؟».

«انتفعتم، فى هذه الحرب، برجالها وأموالها وصرحتم فى مواطن شَتَّى بأن ذلك كان من أكبر العوامل فى إحراز النصر فى الشرق. فبينما مصر المساعدة تنتظر أن تُعامل بما يتفق مع حالها إذا هى تراكم، غداة الهدنة، قد قلبتم لها ظهر المِجَنّ وحبستم أهلها بين حدودها على الذل والهوان».

«بل هبوا هذه الأمة لا متمدنة ولا مساعدة فهلا عاملتموها بما اتفقتم عليه مع الدكتور ولسن ـ من أنكم تعدلون فى الذين تحبون أن تعدلوا فيهم وفى الذين لا تحبون أن تظلموهم ـ فإذا كنا لا نجد هنا للعدل ظلاً فيما يتعلق بحرية السفر والإقامة فأجدر بنا الا ننتظر عدلاً نعامل به فى أكبر من الحرية الشخصية خطرًا. وأعلى منه فى التقرير أثرًا. وهو حرية البلاد السياسية».

«وعلى أى وجه قلبنا أسباب حبسنا فى بلادنا لا نجد له مبررًا فى الشرائع الإنسانية ولا موجبًا فى الأعمال العسكرية، إلا احتمال واحد، لا يزال بنا بقية من حسن الظن تصرفنا عن الاعتداد به، وهو: إنه يُراد تقديم سكوتنا الإكراهى فى مؤتمر الصلح دليلاً على أنه رضى بحالنا السياسية الحاضرة. أى الحماية».

«ويشهد الله أننا ما ظننا، يومًا واحدًا منذ أُعلنت الحماية، أنها نظام يراد إقامته فى مصر. بل كل ما فهمناه أنها ضرورة حربية ينتهى أجَلُها بانتهاء الحرب. ولم نكن نظن أن إنكلترا تنوى التمسك بحماية صادرة منها وحدها، من تلقاء نفسها وبدون اتفاق بينها وبين الأمة المصرية».

فاسمحوا لنا سعادتكم، أن نُسائِل شخصكم، الرجل الحر، هل يستطيع أن يقنع ضميره المملوء حرية بأن ما يقع فى مصر، باسمه وبأمره، غير منافٍ تمام المنافاة للحرية التى اختارها شعارًا قضى العمر فى خدمتها وبلغ باسمها أعلى مركز يتمناه الإنسان؟ كلاً. فإن مبادئ الحرية وحبس ثلاثة عشر مليونًا، أمة واحدة، أمران لا يجتمعان. لذلك نتجوَّز أن نصرح بحقيقة، وإن كانت مُرة، وهى: إن أعلى مركز يتبوؤه رئيس حكومة إنما هو التوفيق التام بين ضميره وبين قوله وعمله ـ فإلى الرجل الحر نترك الحكم لنفسه أو عليها فى هذه القضية».

«واسمحوا لنا أن نسائل رجل السياسة: هل يعرف الشعب الإنكليزى الشريف شيئًا عن حبس المصريين فى بلادهم؟ أم كان الحبس، كما هو الظاهر، إجراء من السلطة التنفيذية وعلى مسئوليتها من غير أن يعلم الشعب من أمره شيئًا؟ وهل تغتفر تقاليد الشعب الإنكليزى الحر مثل هذا التصرف مهما جرت، فى ظاهر الأمر، من المنافع؟ وما علمنا جورًا يُجنى من ورائه إلا الخسران».

«إلى أى مبدأ ترجع الوزارة هذا العسف؟ وإذا استطاعت أن تتخلص من هذه المسئولية بإلقائها على عاتق السلطة العسكرية فهل يستطيع سعادة الرئيس أن يقنع ضميره الحر بأن فى حبس الأمة أدنى فائدة للأعمال العسكرية إن بقى إلى الآن معنى لما يسمى أعمالاً عسكرية فى مصر بعد الهدنة بشهرين؟».

«لقد عرفتك منابر الحرية والمساواة خطيبًا فياضًا وطالما اهتزت أعوادها إعجابًا بصراحتك. وترنحت طربًا بانتصارك للفقراء على الأغنياء. وللضعفاء على الأقوياء. وللسوقة على الشرفاء. فهل هى لا تزال على عهدها، تعرف فيك حامى أشرف المبادئ؟ أم هل أصبحت تتكرك. بعد أن ألبست أمة بأسرها ثوب الحداد على الحرية الشخصية؟».

«مسموح، على المبادئ القديمة، لرجل السياسة أن يكون استعماريًا. غير أنه لا يعلم أحد، إلى اليوم، أن حب الاستعمار أجاز لدولة حصر أمة ليس بينها وبينها حرب. وإذا كان الاستعمار لا يبيح للمستعمرين والمحافظين مثل هذا التصرف. فكيف بالأحرار؟».

«إن الحكومة الإنكليزية التى استطاعت ما استطاعت. لا يُعْجزها شىء ولكنها لا تستطيع ، بغمط الحق وتعمد الإذلال، أن تكسب شيئًا من قلوب المصريين. على أننا نكرر أن المصريين يعلمون حق العلم، أن الأمة البريطانية الشريفة لا تعلم شيئًا عن الحبس ولو علمته لغضبت له. فإن الغضب للحرية أظهر صفات الأحرار».

«وتفضلوا يا سيدى الرئيس بقبول عظيم الاحترام».

«وكيل الجمعية التشريعية المنتخبة»

«ورئيس الوفد المصرى»

«الإمضاء»

وفى يوم ١٣ أقام صاحب السعادة حمد الباسل باشا عضو الجمعية التشريعية وأحد أعضاء الوفد حفلة شاى فى داره. فألقى فيها معالى سعد باشا زغلول خطابًا سياسيًا ممتعًا نرى من الضرورى إثباته هنا بنصه لما حواه من الآيات البيِّنات. وهذا هو:

«أيها السادة. إنى أشكر زميلى حمد الباسل باشا على أن هيأ هذه الفرصة التى أنتهزها لأحدثكم عن تفاصيل هذه الأزمة التى تجتازها مصر فى الوقت الحاضر. حتى لا يفوت بعض أولى الرأى عندنا شىء من أعمال الوفد الذى شرفته البلاد بتوكيلها للسعى فى قضيتها الكبرى: قضية الاستقلال».

«ليست فكرة الاستقلال جديدة على مصر. بل هى قديمة. يتأجج فى قلوب المصريين الشوق إلى تحقيقها كلما بدت بارقة أمل فيه. وتخبو ناره كلما استطاعت القوة أن تخمد أنفاس الحق».

«ولقد كان الوقت الحاضر أنسب فرصة لتحقيق هذه الفكرة. لأن رابطة السيادة التركية أخذت تتضاءل حتى لم يبقَ شك فى انقطاعها. وإن الاحتلال الفعلى لا يجد فرصة أنسب من هذه الفرصة لتحقيق رجاء اللورد سالسبورى

الذى قال فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٦ (نحن لا نبحث إلا على الخروج من مصر بشرف)».

«قلب هذا الاحتلال الذى لم يكن له حق فى البقاء إلى حماية من بادئ رأى الإنكليز ومن غير اتفاق مع مصر. ولكنها هى أيضًا أمر باطل بطلانًا أصليًا أمام القانون الدولى. ومخالف مخالفة صريحة للمبادئ الجديدة التى خرجت بها الإنسانية من هذه الحرب الهائلة».

«فنحن، أمام القانون الإنسانى، أحرار من كل حكم أجنبى. فلا ينقصنا إلا أن يعترف مؤتمر السلام بهذا الاستقلال فتزول العوائق التى تقف بيننا وبين التمتع به بالفعل».

«لهذا الغرض السامى المطابق لما فى نفوس المصريين - جميعًا - ألّفت، أنا وأصحابى، الوفد المصرى لنسعى فى الوصول إلى الاعتراف بهذا الاستقلال وتشرفنا بتوكيل الأمة إيانا. وما ضرنا أن أمرت الحكومة الناس بالكف عن تلك التوكيلات وبمصادرتها. لأن ما لدينا منها ومن خطاب الوزير الأول الذى تعترف فيه الحكومة بعملها. يكفى فى إفادة أن الأمة مجمعة على طلب الاستقلال..... هل أمة كمصر مدنيتها أقدم المدنيات وفضائلها الاجتماعية، التى تنتقل بالوراثة من جيل إلى جيل، ظاهرة الأثر من حيث وداعة الأخلاق وحب احترام القوانين والتماثل التام فى الميول يمكن أن تسأل فى أمر استقلالها من غير أن تجرح عواطفها المدنية بهذا السؤال؟ وهل أبناء المدنية الفرعونية والمدنية العربية غريب عليهم أن يستقلوا فيشاطروا فى تقدم المدنية فى خطواتها إلى الأمام».

«غير أننا كنا مضطرين إلى هذا التوكيل لأنه قد عُزى إلينا أننا لا نطلب من الحياة إلا الدرك الأسفل: أن نعيش آمنين طاعمين كاسين. فكان توكيل الأمة الجواب القاطع على هذا الاتهام».

«مُنعنا عن السفر وصودرت الحرية فى أشخاصنا وفى المصريين جميعًا فلم نغادر مرجعًا من المراجع إلا احتججنا لديه على هذا التصرف وها نحن أولاء.

لا نزال نطمع فى أن يخلى بيننا وبين القيام بمهمتنا بأنفسنا وأن ما أؤكده لكم هو أن هذا المنع لم يَزِدْ زملائى إلا حبًا فى التقدم إلى الغرض العام وحدّة فى تضحية كل ما يستدعيه من الضحايا سالكين سبل الحق والعدل، وما لنا غيره من سبيل».

«كان، فى عرف السياسية، مباحًا أن تضحى مبادئ الحق والعدل قربانًا على مذبح المنفعة ـ وقليلاً ما كانت تُحترم إلا إذا اتفقت مع هذه المعبودة السياسة العامة. ولكننا ندخل الآن، بمبادئ الدكتور ولسن، فى عصر من السياسة جديد. عصر العدل المجرد عن الهوى وكفيلته عصبة الأمم. عصر فيه منفعة الضعفاء تُكال بنفس الكيل الذى اتخذ لمنفعة الأقوياء. عصر احترام الإنسانية فى الشعوب الضعيفة والقوية على السواء فلا سيادة لقوى على ضعيف. بل الكل أعضاء حقوقهم متساوية فى الإخاء الإنسانى».

«من الناس مَنْ يرون هذا المذهب السياسى الجديد. أجمل من أن يتبع فى هذه الحياة الدنيا من حياة المزاحمة على البقاء والمغالبة على المنافع..... نعم مذهب جميل. ولكن تطبيقه ممكن متى جدّ الدكتور ولسن فى تطبيقه بحزمه المعروف. وإنه لجادّ. بل أرتقى إلى أن أقول إن تطبيقه سهل متى صحت نيات أكثرية الدول التى أقرته بالإجماع. ذلك لأن هذا المذهب غير مخالف لما ألف الإنسان من الوصايا الدينية وقواعد الفلسفة الأخلاقية. ثم هو متفق مع الأفق الذى وصلت إليه الإنسانية فى تطورها الجديد. ألا ترون أن مبادئ الديموقراطية التى أوجدت هذا المذهب تنتشر، على جميع صورها الممكنة، فى أرجاء البلاد المتمدنة بقوة هائلة وبسرعة لم يُعهد لها نظير فى تاريخ المبادئ الإنسانية؟ ألا ترون أن أفكار الشعوب فى هذا الوقت متجهة الآن إلى الاستعاضة عن مظهر هذه المزاحمة الوحشى بمظهر إنسانى صِرْف. مزاحمة الأسواق التجارية؟ بمعنى أنه عوضًا عن أن كانت التجارة يسيِّرها المدفع وتحميها حدود المستعمرات تصبح التجارة تسيرها الحرية وتروجها جودتها وفضلها على غيرها.

وبذلك تتحقق المزاحمة. لكنها على صورة أكثر تمشيًا مع روح الديمقراطية الحاضرة».

«ثقوا، كل الثقة، بهذه المبادئ الجديدة. فإنه لا مناص من تنفيذها ولا تقولوا كيف ننال الاستقلال وما أعددنا لنيله العُدَّة المعروفة؟».

«كلاً. إن بلادنا، كما قلت لكم، خلو الآن أمام القانون الدولى، من كل سيادة أجنبية. وبعيد على مؤتمر السلام أن يرتب سيادة جديدة للأقوياء على غيرهم. بل ما وجد إلا ليقرر احترام الحقوق ويحرر الأمم من الاستعباد».

«إن إيماننا بقواعد الحق والعدل هى عدتنا. وكفى بها عدة. وإن إجماع أمتنا على الاستقلال حجة قائمة. ولا ينقصنا إلا أن يسمع مؤتمر السلام صوت الأمة. ولكن سيصله ولو من بعيد. يصله فينصت إليه على رغم ما يقال من أن مؤتمر السلام الذى يعقد اليوم أشبه ما يكون بما سبقه من المؤتمرات. هذا هو النحو الذى ننحوه فى قضيتنا وأما خطة مصر المستقلة فهى:

أولاً: «تريد مصر أن تكون حكومتها دستورية وأن تراعى فى تفاصيل النظام حالة البلد الخصوصية من جهة ما للأجانب فيها من المصالح وأن تقوم بعمل إصلاحات اقتصادية وإدارية واجتماعية تستعين على تحقيقها بذوى العلم من أهل البلاد الغربية. كما كانت تلك عادتها فيما مضى».

ثانيًا: «تعلن مصر أن امتيازات الأجانب فيها ستُحترم بكل دقة، وإذا كان العمل أظهر أن بعضها يدعو إلى تحوير اليَق بمقتضيات الأحوال عندما تعرض ما يعنُّ لها من وجوه التعديل التى من شأنها المساعدة على تقدم البلاد مع صيانة المصالح المنظور فيها. وتكون فيما تعرضه من ذلك واسعة الصدر غاية فى الإخلاص والمجاملة».

ثالثًا: «تتعهد مصر بالبحث فى وضع طريقة للمراقبة المالية. لا تقل فى أهميتها بالنسبة للبلاد الأجنبية ذوات المصلحة عما كان متبعًا قبل اتفاقية سنة ١٩٠٤ ويكون أهم قائم بها هو صندوق الدين العمومى».

رابعًا: «تكون مصر مستعدة لقبول كل ما تراه الدول من الاحتياطات مفيدًا للمحافظة على حياد قناة السويس».

خامسًا: «تعتبر مصر نفسها حائزة لأكبر شرف لوضع استقلالها تحت ضمانة جمعية الأمم وأن تشترك، بهذه المثابة، بقدر ما لديها من الوسائل، فى تحقيق مبادئ العدل والحق على النمط الحديث».

«وإن من الفضيلة أن نقرر بأن كل ما نقوله عن مصر ينسحب على السودان. لأن مصر والسودان كلٌّ لا يقبل التجزئة. بل هو، كما قال المستشار المالى فى تقريره سنة ١٩١٤ «ألزم لمصر من الإسكندرية».

«قد يضيق الفهم فيُظن أن هناك منافاة بين طلب الاستقلال والرضى بامتيازات الأجانب. كلاًّ. لا منافاة بين الاثنين فى الوجود. وإن كان فيه تضييق لدائرة السيادة التامة التى يقتضيها الاستقلال. فلنكن عمليين. ولنطرح المناقشات العقيمة التى لا طائل تحتها والتى لا يعتبر الإصرار عليها إلا ضربًا من المكابرة. والمكابرة فى القضية العامة خروج على الوطنية الصادقة. ولنُقْبل على عملنا. إقبال العالمين بما ينفع الأمة».

«إن تحبيب الأجانب فى الإقامة بمصر وتسهيل سبل العمل لهم مفيد للبلاد أكبر فائدة. فلنقدم، عن طيب خاطر، مرغبات هذه الإقامة. ولنسهل، بما فى طاقتنا، سبل المزاحمة التعليمية والتجارية والصناعية. فإنكم لا تنكرون أن هذه القرون الأخيرة قد عزلتنا عن الحركة العالمية بعض الشىء وأن الأجانب فى مصر صلة، أنعِم بها من صلة، بيننا وبين ينابيع العلم ومواطن الاختراع والاكتشاف. وأن مصر المستقلة لابد لها من الدخول فى المسابقة العالمية. ولا شك فى أنه يهمها جدًا أن تكون باكورات هذه المسابقة فى بلادنا».

«تعلمون أن حالنا الاجتماعية الخاصة مانع شديد، من مخالطة الأجانب فى بلادنا، المخالطة التامة التى من شأنها أن تولد فى النفوس الصداقة الأكيدة التى تُغْنى، فى البلاد الأوروبية، عن الامتيازات. وقد نتج عن ذلك أن الأوروبى يقيم

فى بلادنا بين ظهرانينا شطر عمره ولا يزال مع ذلك أجنبيًا عنا لا يعرف منا إلا الوجه الخارجى لصفات المعاملات دون أن يعلم مناحينا الداخلية. ودون أن نعلم منه هذه المناحى أيضًا. لأن بيوتنا غير مفتوحة لهم فبيوتهم غير مفتوحة لنا بحكم المقابلة. فلابد لهم من أداة تحبب لهم الإقامة بيننا. وهذه الأداة هى الامتيازات».

«كذلك تعلمون، كما ألمعت لكم، أن من الضرورى لنا جعل بلادنا ميدانًا للمسابقة العلمية والتجارية والصناعية. وهذه المسابقة مترتبة على كثرة وفود الأجانب إلى مصر المتوقف فى ذاته على ثقتهم بإكرام وفادتهم وضمانة طيب الإقامة لهم. ولا سبيل إلى ذلك الآن، مع الاعتبارات الاجتماعية التى أشرت إليها، إلا ببقاء الامتيازات».

«وإنى شديد الثقة بأن، بعد زمان ما، سيرى الأجانب أنفسهم بأن لا حاجة لهم بهذه الامتيازات بل سوف يحبون أن ينزلوا عنها متى خالطونا أو عرفونا معرفة تامة بعد نيلنا الاستقلال».

«بهذه المناسبة أروى لكم، على سبيل الفكاهة، أنى قد اطَّلعت على ورقة مطبوعة مهملة التوقيع ينصح كاتبها فيها بألا نقبل الامتيازات الأجنبية إلا بطريقة المساومة. ولا نرضى بضمانات حقوق الدائنين إلا بأخذ ورد على طريقة المساومة أيضًا. ينصحنا أن نجعل أمر استقلالنا ميدانًا للمساومات التى لا تليق بصراحة الأحرار! وللناس عدد رؤُوسهم آراء!! ويظهر، لحسن الحظ، أن كاتب هذه الورقة ليس مصريًا. وأنا شاعر بأن الرأى العام المصرى ضده ولذلك كتم اسمه ولم يجرؤ على إظهاره».

«عجبًا! كيف يظن ذلك الكاتب بنا أن نسمح لأنفسنا بالخوض فى أمر حقوق ثابتة للغير عندنا وتقضى علينا الذمة باحترامها وتدعونا المصلحة إلى تسهيل السبل لتنفيذها؟».

«أغرب من ذلك داخل فى باب الوهم، ولكن من وجه آخر، أن المسرفين على أنفسهم من يكاد يصل بنياتنا، التى صرحت بها لكم، نية أخرى وهى المساس بحقوق العائلة الحاكمة، عائلة محمد على، ذلك الرجل العظيم الذى هو أول عامل لاستقلال مصر فى تاريخها الحديث وأول بنَّاء فى صرح مدنيَّتها الجديدة. نية لا وجود لها إلا فى ألسنة الذين يدعونها رجمًا بالغيب. أو لوصم حركة الأمة للاستقلال بوصمة إنكار الحقوق. على أن تعلق الأمة بهذه العائلة الكريمة أظهر من أن يكون محلاً للشكوك».

«كلاً. فلسوف يعرف هؤلاء وهؤلاء أن مصر الحرة ستحترم كل حق لديها لأنها ستكون باستقلالها مدينة للحق والعدل».

«أرانى قد بلغت بكم ما كنت أريد أن أحدثكم به من حيث وجهتنا فى عملنا. وخطتنا التى أعلنَّاها إلى الدول. فلم يبقَ علىّ إلا أن أردد ثناء الإنسانية على الدكتور ولسن واعترافنا، نحن المظلومين، بجميله على ما يعانى فى الدفاع عن قضيتنا وأدعوكم، بمناسبة هذا اليوم الذى هو أول يوم لانعقاد مؤتمر السلام، إلى أن نظهر إحساساتنا الأكيدة نحو محرر الشعوب بأن أرسل إليه، بعد موافقتكم، تلغرافًا يتضمن آيات ثنائنا عليه واعتدادنا بفضله على الإنسانية بالنص الآتى:»

«فى اجتماع عقد اليوم، حضره كثيرون من أعضاء الجمعية التشريعية وبقية الهيئات النيابية وغيرهم من أعيان البلاد، تقرر بالإجماع أن أرسل لجنابكم تلغرافيًا النداء الآتى: لمناسبة افتتاح مؤتمر الصلح:»

«إلى رئيس الولايات المتحدة، ذلك الرجل العظيم الذى قاد أمته، فى خوضها غمار المعترك الأوروبى، لمجرد خدمة الإنسانية وتخليص العالم فى المستقبل مما يعانى من أهوال الحرب، نرسل آيات الولاء وعبارات الاحترام».

«إلى الفيلسوف الكبير السياسى القدير، الذى يتبوأ اليوم أعلى مركز بين قادة الأمم وبسموّ مبادئه آمن رجال السياسة فى جميع الأقطار، نقدم واجب التحية ومنتهى الإعجاب».

«إلى رجل الديمقراطية الكبرى الأمريكية، الذى غادر بلاده لينشر على العالم لواء السلام المقيم يرفعه العدل الشامل وتحوطه عصبة الأمم بحمايتها، نعرض قضية مصر التى يتسلط عليها الأجنبى تسلطًا يأباه أهلها أجمعون».

«فلتحى الولايات المتحدة وليحى الدكتور ولسن».

وقد وافق المجتمعون، بين دوى التصفيق الشديد، على إرسال هذه البرقية إلى الرئيس ولسن. وهتف الجميع، ثلاث مرات، هتافًا شديدًا، اهتزت له أركان المكان وبلغ دويه عنان السماء صارخين:

«ليحى الرئيس ولسن! لتحى أمريكا! لتحى مصر وليحى الاستقلال».

اشتد نشاط الوفد بإرسال الرسائل لأساطين السياسة وأعضاء مؤتمر السلام وذوى الكلمة فيه. وأخذ يخابرهم بشأن مصر وأمانى مصر.

من ذلك أنه أرسل فى ١٢ يناير برقية لرئيس حكومة إيطاليا الذى كان إذ ذاك بباريس بمناسبة افتتاح المؤتمر: هذا تعريبها:

«جناب السنيور أورلندو

بسفارة إيطاليا بباريس»

«إن قرب مصر من إيطاليا حدا بكثير من الإيطاليين إلى اتخاذ بلدنا وطنًا ثانيًا لهم. وبفضل مجهوداتهم الفكرية ونشاطهم فيما يزاولونه من الأعمال قد صاروا من أصحاب المصالح. وتوثقت بيننا وبينهم علاقات المودة من زمن بعيد. تلك العلاقات تشجعنا على أن ننتظر من إيطاليا عطفها فى هذا الظرف العصيب الذى فيه يُقضى فى مستقبل الأمم الضعيفة».

«ولقد كنا بلا ريب نعد أنفسنا أسعد حظًا لو استطعنا أن نعرض مباشرة على مسامعكم أعمال أمتنا. ولكن الوفد المصرى، الذى وكلته الأمة عنها فى طلب استقلالها والدفاع عن قضيتها، قد حجرت عليه القوة أن يبرح حدود البلاد».

«تلقاء ذلك لا يسعنا إلا أن نلفت نظر العالم إلى أن حبسنا عن السفر ووضع الأمة المصرية فى حالة يستحيل عليها معها أن تُبْدى رغبتها فى أمر مستقبلها أمام مؤتمر السلام. لا يمكن أن يتخذ حجة عليها فى الرضى بالسيادة الأجنبية. ولا شك أن تسوية المسألة المصرية، من غير سماع رأى المصريين، من جهة مخالف كل المخالفة لمبادئ الدكتور ولسن التى أقرها جميع الحلفاء وأطراها جلالة ملك إيطاليا فى خطبته الأخيرة التى تردد صداها فى سراى الكورينال. وفيه من جهة أخرى ما فيه من انتهاك حقوق أمة قديمة المدنية مستعدة للمحافظة على مصالح الأجانب فيها ورعاية ما لهم من الامتيازات والحقوق».

«وغنى عن البيان أن نبسط لكم أن الحماية التى أعلنتها إنكلترا على مصر ليست إلا عملاً من جانبها ومن تلقاء نفسها ومن غير اتفاق مع الأمة المصرية ولا رضى منها بأية صورة من صور الرضى الصريح ولا الضمنى، فهو أمر باطل أمام القانون الدولى ومخالف للمبادئ الجديدة التى أنتجتها الحرب الحاضرة والتى هى حقيقة بتلك الضحايا الهائلة».

«فمصر الآن أصبحت، بحكم نتائج الحرب، حرة أمام قانون الحق والعدل. وما كان المؤتمر، الذى يضمكم بين أعضائه الأجلاَّء. ليكون واسطة لإذلال الشعوب الصغيرة وإتباعها للأمم الكبرى».

«فنحن، المحرومين من إسماع صوتنا، نضع قضيتنا بين يديكم واثقين تمام الثقة فى عدلكم وحبكم للحرية».

«وكيل الجمعية التشريعية المنتخب»

«ورئيس الوفد المصرى»

«الإمضاء»

كما أنه أرسل برقية فى ذات التاريخ إلى وزير خارجية أمريكا ومندوب حكومته فى مؤتمر الصلح، هذا تعريبها:

جناب المستر لنسنج

بسفارة الولايات المتحدة بباريس»

«إليكم أيها الأمريكان، يرجع الفضل فى تأييد الحق والعدل. فالإنسانية مدينة لكم بإخائها فى المستقبل، والأمم الصغيرة التى أحييتم نفوسها بالرجاء فى الاستقلال تطمع فيكم أن تتمموا مهمتكم الإنسانية بالحزم الذى هو أخص صفات الأمريكان».

«نحن، هؤلاء قوم مصر، إن كنا وقعنا فى الضعف بحكم تداول السلطات بين الناس فإننا أبناء أقدم مدنيات العالم، ولسنا، كما يراد تمثيلنا لأعينكم قومًا منحطين جديرين بوصاية الغير عليهم. لسنا نعجل برأى البريطانيين فينا أمام مؤتمر السلام. ولكن بوادرهم فى مصر لا تدل إلا على أنهم يريدون أن يحرمونا من كل مزايا المبادئ الألسنية. حتى من حق إبداء رغبتنا فى نظام بلادنا. فإن الوفد المصرى الذى وكلته الأمة لإسماع أعضاء المؤتمر صوتها ما زال محجورًا عليه أن يجوز حدود البلاد. كذلك أخذت القوة على جميع المصريين كل سبل السفر إلى أوروبا فأصبح عسيرًا عليهم أن يشكوا فى أن حبسهم على هذا النحو إنما يراد به الحيلولة بين صوت مصر وبين المؤتمر. ليتخذ هذا السكوت الإكراهى دليلاً على الرضى بالحماية. وليس خافيًا عليكم أن هذه الحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى إنما كانت فى بادئ رأى الإنكليز وبلا اتفاق بينهم وبين الأمة المصرية التى لم يَبْدُ منها أية علامة من علامات الرضى الصريح أو الضمنى فيها».

«أليس أن تمسُّك بريطانيا بالحماية معناه قاعدة حق الأقوى مازال معمولاً بها؟ أوليس أنها إن فازت بتقرير هذه الحماية نهائيًا فلا يفسر وصولها إلى هذا الغرض إلا بأن الولايات المتحدة إنما نصرت الحلفاء لتسهل لهم استرقاق الأمم؟ كلاً. إن إيماننا بمبادئ الدكتور ولسن واعتقادنا بحزم أمريكا فى تطبيقها بغاية الدقة يجعلاننا فى حلٍ من الرجاء التام فى تحقيق مطالبنا. وإن بلادنا بمدنيتها

القديمة وثروتها وتجانس أهلها وقدرتها على أن تقوم بنفسها من غير قيم وخلوها الآن من كل سيادة قانونية للغير عليها، أوّلَى الأمم بالتمتع بنعم المبادئ الجديدة لسياسية العالم».

«فبين يديكم نضع آمالنا القومية ولذمتكم نَكِلُ الدفاع عنها حتى لا تضيع حقوقنا بحجة أن خصومنا أقوياء. واثقين أن فى الإنسانية، لحسن الحظ، قوة أخرى هى قوة المبادئ لا تستخدم لإذلال الأمم بل لتخليص الإنسانية من رجس البغى ولتحرير رقاب الشعوب. نقول ذلك متمسكين بقول الدكتور ولسن: «إن مصلحة أضعف الشعوب مقدسة كمصلحة أقواها».

«وكيل الجمعية التشريعية المنتخب»

«ورئيس الوفد المصرى»

«الإمضاء»

لم تقف مجهودات الوفد عند هذا الحد بل تابع إرسال الرسائل لأُولِى الحَل والعقد، متوخيًا فيها بسط الحالة فى مصر وما تعامل السلطة العسكرية فيها رجالها المسئولين من الضغط على حريتهم. ومنعهم من إيصال أصواتهم إلى مسامعهم. من ذلك أنه أرسل فى ١٤ يناير رسالة إلى رئيس مجلس نواب بريطانيا العظمى يبسط فيها الحال، هذا تعريبها:

«الوفد المصرى»

«القاهرة فى ١٤ يناير سنة ١٩١٩»

«جناب رئيس مجلس النواب البريطانى بلندن»

«لما عقدت الهدنة ووقف العالم على باب السلام وتصفية المشاكل الدولية، كان من الطبيعى أن تتقدم مصر بعرض حالها على مؤتمر الصلح لتُخلص من وضع شاذ لم يكن ليبرر وجوده إلا المجاملات الدولية على حساب الحق والعدل. وسيادة لتركيا أكرهت مصر على قبول ترتيبها عليها. واحتلال إنكليزى قلب إلى

حماية لم يكن لها داع ولكنها أُلبست ثوب الضرورة الحربية. ولا شك أن وصفًا كهذا لا يمكن تسوية أمره إلا باتفاق دولى فى مؤتمر الصلح».

«لهذا المعنى أراد المصريون أن يعرضوا قضيتهم على المؤتمر، فتألف برياستى، وفد من النواب وغيرهم من ذوى الرأى، مزودين بتوكيل من أعضاء الهيئات النيابية وعدد عديد سواهم من أهل البلاد للسعى فى تسوية حال مصر باستقلالها».

«قرر هذا الوفد أن يبدأ علمه بالسفر إلى إنكلترا ليعرض على الشعب الإنكليزى الحر مطالبه وليتخذ من تعضيد الرأى العام الإنكليزى عُدَّة يعتد بها لدى الدول الأخرى. ولم يكن قراره هذا محلاً للغرابة فإننا، على الرغم من إعلان الحماية التى أثارت الشكوك فى نيات الحكومة البريطانية، لا نستطيع التصديق بأن البريطانيين يحنثون فى عهودهم - وشرفهم مربوط بها - ويصرون على البقاء فى مصر بالقوة ورغم إرادة أهلها، بل على الضد من ذلك، ظننا أن الفرصة الحاضرة هى الفرصة التى كان ينتظرها اللورد سالسبورى إذ قال للسفير الفرنساوى: (خطأ ما يظنه قومكم من أننا نريد البقاء فى مصر إلى ما لا زيادة. فإننا لا نبحث إلا عن الخروج منها بشرف)».

«فعلى شرف الأمة البريطانية الضنينة به كان اعتمادنا فى أن تساعدنا إنكلترا على استقلالنا لتكسب بذلك صداقتنا الخالصة. وما صداقة شعب أيًا كان، بالشىء القليل».

«غير أن الحكومة شاءت أن تجعل بيننا وبين الشعب الإنكليزى الكريم سدًا لا نُظهره. وزعزعت فى نفوسنا الثقة بعهود الإنكليز. واستخفت بالحرية الشخصية والتقاليد الإنكليزية من وراء الرأى العام، الذى لا نشك فى تألمه متى اطلع على حقيقة تصرفاتها».

«لسنا جمعية سرية ولا عاملين فى الخفاء. إننا نعمل لحريتنا فى العلن وبالصراحة. عرضنا رأينا فى أمر بلادنا فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ على

مندوبكم السامى فى مصر. وأفضينا إليه بعزمنا على السفر إلى إنكلترا وعرضنا ذلك أيضًا على الحكومة الأهلية يومئذ فلم يقف فى سبيلنا أحد. فشرعنا نأخذ رأى البلاد فى صيغة توكيلات تناقلها الناس وتداولوها فإذا عمال الحكومة يأمرون الناس بالكف عن هذه التوكيلات ويصادرونها بالقوة. فلما احتججنا على ذلك التصرف المناقض للحرية كتب إلينا رئيس الوزارة المصرية أن هذا من عمل المستشار الإنكليزى. وأن هذه التوكيلات اعتُبرت من شأنها أن تخل بالنظام العام. وكانت تلك هى أول مظاهر خنق الحرية الشخصية فى البلاد. نقول خنقها وتصدقنا فيها الحوادث. فإن العمال الإنكليز فى الحكومة المصرية أخذوا يسيئون إلى من أمضوا التوكيلات بطريقة لا تسمح بالشك فى أنهم قد تنازلوا عن تقاليدهم القومية فى احترام الحرية الشخصية. واتخذوا لأنفسهم، فى معاملة الناس، شعارًا لا يليق بمبادئ القرن العشرين».

«لم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى أن السلطة العسكرية لم تعطنا جوازات السفر إلى إنكلترا. فسألنا المعتمد السامى المداخلة فكان جوابه أنه، بعد أن استشار حكومته، لا يستطيع المداخلة فى أمر السلطة العسكرية. طريقة جميلة لخنق الحرية بحبل من حرير. ولكنها، مع ذلك، أصرح ما يكون فى الدلالة على نية الحكومة الإنكليزية بالنسبة للمصريين».

«احتججنا تلغرافيًا إلى رئيس الوزارة الإنكليزية. على هذا الحبس، فى ٤ ديسمبر سنة ١٩١٨، فلم يُجْدِ احتجاجنا نفعًا إلى اليوم. وكأن الحكومة الإنكليزية تريد إكراهنا على السكوت. وأن تقدم إلى مؤتمر السلام هذا السكوت الإكراهى دليلاً على رضانا بحمايتها».

«ليس فى التعبير بالحبس عن منع السلطة إيانا من السفر شىء من الغلو. فإن المصريين الآن محبوسون حقيقة فى حدود بلادهم من أكبر كبير إلى أصغر صغير. لا يعطى أحد منهم جوازًا بالسفر إلى أية جهة كانت. حتى إن رئيس الوزراة طلب أن يسافر، هو ووزير المعارف، لمفاوضة الحكومة الإنكليزية فى

مستقبل مصر. فلما لم يُجَب إلى طلبه إلا بالتسويف استقال هو وزميله فى ٢ ديسمبر الماضى. وبناء على رجاء مندوبكم السامى أجل عظمة السلطان قبول الاستقالة. ومع ذلك فإنهما أصرا عليها وامتنعا عن مباشرة أى عمل من أعمال الحكومة. وفوق ذلك، فإن رئيس الوزارة قد جدد استقالته مرتين فى ٢٣ و ٣٠ ديسمبر فلم يبقَ عندنا الآن وزارة أصلاً. ولم يعقد مجلس الوزراء منذ أربعين يومًا. على أن مجلس الوزراء هو السلطة الوحيدة الممثلة لمصر الآن. وبعيد عن الذهن أن يتصور شذوذًا أشد من هذا فى حكومة هى ذاتها من الشذوذ بمكان. أحقيق برئيس مجلس النواب أن يرضى بأن نظامًا نيابيًا يعطل على هذا النحو؟».

«هوانٌ لا يُدرى إلى متى يستطاع الصبر عليه! أبمثل هذا الإذلال يؤمل الإنكليز فى القرن العشرين أن يكسبوا صداقة الأمم؟ ألِكَتْم أنفاس الحرية خاض الإنكليز غمار الحرب؟ أم أنهو صلوا حرها لحماية الشعوب الضعيفة بإقرار الحق والعدل فى نصابهما».

«تلك هى الأسئلة التى يطوف طائفها على أذهان المصريين كل يوم من أيام حبسنا وعند كل تصرف من التصرفات الجارية فى مصر. وما ينقم الإنكليز من المصريين إلا أنهم غرموا لهم، فى حربهم، مغارم شتى: كتائب مصرية مسلحة حاربت معهم جنبًا لجنب، وعملة يربو عددهم على المليون. وأموال ومؤن ودواب. وبشىء آخر، لا يقل أهمية عما ذكر، وهو إخلادهم إلى السكينة التامة طوال الحرب مع أن الإنكليز استهانوا بكرامة المصريين وعبثوا بحقوقهم إذ أعلنوا حمايتهم على مصر بدون مسوِّغ من القانون ولا ضرورة من ضرورات الحرب، فعلوا ذلك نابذين ما عرضه عليهم بعض أولى الرأى من المصريين من أن تعلن مصر استقلالها. وتحمل مع الإنكليز، كصديقة حليفة لهم، أعباء الحرب بقدر طاقتها».

«أبعد هذا يُعامل المصريون معاملة الأعداء ويحصرون فى بلادهم ويصادرون فى حريتهم ويهانون فى كرامتهم؟ لا شك أن هذه الحال مجهولة لدى مجلس النواب الإنكليزى والرأى العام. إلا لما دامت».

«فباسم الأمة المصرية، التى تعرفون قِدَمها فى المدنية، إنشادكم الشرف الإنكليزى والتقاليد الإنكليزية إلا ما عرضتم حالنا على مجلس النواب وسعيتم بنفسكم، منذ اليوم، فى حماية الحرية الشخصية وجعل السلطة تخلى بيننا وبين تنفيذ المهمة التى علقتها أمتنا فى أعناقنا».

«لسنا ندرى أى وقع يقع التماسنا منكم. ولكننا ندرى أن هذه المعاملات فى العصر الحاضر. ظلمًا وبلا مسوغ، سُبَّة للإنسانية وطمس لمعالم التقاليد البريطانية التى أنتم أولى الإنكليز برعايتها وأقدرهم على رد الحكومة إلى احترامها».

«وتفضلوا بقبول فائق الاحترام».

«وكيل الجمعية التشريعية المنتخب»

«ورئيس الوفد المصرى»

«الإمضاء»

وكان سعد باشا أرسل دعوة لبعض كبار المصريين وذوى الرأى منهم إلى حفلة شاى يقيمها لهم فى داره بعد ظهر يوم ٣١ يناير. فأرسل له القائد العام للقوات البريطانية فى مصر كتابًا فى يوم ٢٧ هذا نصه:

«القاهرة فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٩»

«يا صاحب السعادة»

«علمت أن سعادتكم تعدون اجتماعًا فى منزلكم فى ٣١ الجارى يحضره نحو الستمائة أو السبعمائة شخص. وإنى أرى أن مثل هذا الاجتماع يحدث منه إقلاق للأمن».

«فبناء على الإعلان الصادر تحت الأحكام العرفية بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ أرجو أن تتكرموا بالعدول عن إقامة هذا الاجتماع».

«وتفضلوا بقبول فائق احترامى».

«قائد القوات البريطانية فى مصر»

«الجنرال هـ. د. وطسن»

ثم صدر إعلان بهذا المعنى ونشر فى جريدة الإچبسيان غازيت التى تصدر فى القاهرة فى العدد الصادر بتاريخ ٢٨ يناير، ولقد سأل سعد باشا القيادة العليا للجيوش البريطانية عما إذا كان يمكنه إعلان ذلك فى الجرائد حتى لا يحضر أحد من المدعوين إلى داره، فورد له فى نفس التاريخ الكتاب التالى:

«القاهرة فى ٢٨ يناير ١٩١٩»

«يا صاحب السعادة»

«إلحاقًا للإعلان الصادر فى جريدة الإچبسيان غازيت بتاريخ يوم الثلاثاء ٢٨ يناير، سنة ١٩١٩ بمناسبة دعوتكم لحفلة شاى فى يوم ٣١ الجارى. فلا مانع عندى من أن تنشروا إعلانًا آخر تصرحوا فيه أن دعوتكم مُنعت قهرًا».

«وتفضلوا بقبول فائق احترامى».

«قائد القوات البريطانية فى مصر»

«الچنرال هـ. د. وطسن»

ولما أن منع سعد باشا من إقامة هذه الحفلة. عد هذا المنع زيادة فى الاعتداء على الحرية الشخصية فأرسل فى أول فبراير برقية إلى المستر لويد جورج كبير وزراء بريطانيا العظمى يحتج فيها على هذا التعدى الجديد.

وأخذ الوفد بعد ذلك يرسل الرسائل تلو الرسائل إلى رجال السياسة العالمية الذين أخذوا على عاتقهم توزيع العدل والإنصاف على الأمم. فأرسل فى أول فبراير برقية إلى رئيس جمهورية الولايات المتحدة أبان فيها استمرار حبس الأمة المصرية داخل حدود البلاد والتعديات الحاصلة من السلطة العسكرية البريطانية على الحريات الشخصية، ثم قال: «إن مصر ليست فى حاجة إلى وصى ولا معين. بل هى قادرة على النهوض بنفسها واحتمال نصيبها من أعباء

المدنيَّة». إلى أن قال: «وإن مصر مستعدة للقيام بما تقضى به عصبة الأمم من الضمانات الكافلة لرعاية المصالح الأجنبية، وضمنها مصالح إنكلترا، دون أن يكون فى ذلك مساس باستقلالها» ثم ناشده فى النهاية أن يسمع صوت مصر قبل البت فى أمرها. وألا يسمح بحرمانها من استقلالها التام إرضاء للأقوياء.

وأرسل فى يوم ٢ من الشهر المذكور برقية أخرى إلى المسيو كليمنصو رئيس مؤتمر الصلح بالمعنى الذى خاطب به رئيس الولايات المتحدة فى البرقية المتقدمة. ثم أتبع ذلك بكتاب أرسله له فى يوم ١٥ فبراير ذكر فيه حالة البلاد من حيث بقائها من يوم ٢ ديسمبر بدون وزارة. وأبان له الأسباب التى أدت إلى استقالة الوزير الأول ووزير المعارف، ثم بسط له أن دوام الحال على هذا المنوال لا يؤدى إلا إلى استمرار بقاء المشكلة المصرية قائمة كما هى مع دوام استمرار استياء المصريين وسخطهم.

وفى يوم ١٦ أرسل برقية أخرى إلى رئيس مندوبى الولايات المتحدة لدى مؤتمر الصلح، بمناسبة سماح المؤتمر لمندوبى سوريا بسماع أقوالهم محتجًا على هذا السماح لجارة مصر التى لم تكن، إلى عهد عقد الهدنة، إلا ولاية تابعة لدولة معادية مع حرمان مصر التى انضمت إلى صفوف الحلفاء من سماع صوتها حتى ولا إلى الرأى العام فى العالم المتمدين لتحتكم إليه. ويرجوه أن يلفت نظر المؤتمر لحالة مصر الخاصة فى هذا الوقت الذى يفرق فيه كل أمر خاص بالبلاد التى غيرت الحرب من موقفها السياسى.

وفى أواخر فبراير نشرت الجرائد البلاغ التالى، موقعًا عليه من الچنرال السير أدموند أللنبى قائد القوات البريطانية العام فى القطر المصرى ويقضى هذا البلاغ بحرمان سمو الخديو السابق عباس حلمى الأول هو وذريته من كل حقوق الوراثة فى عرش السلطنة المصرية. ومعاملة أملاكه معاملة ممتلكات الأعداء، وهذا هو البلاغ بنصه:

«لما كـان، بناء على طلب البنك العقـارى المصرى، قـد صـدر حكم من رئيس محكمة مصر المختلطة فى ١٨ مارس سنة ١٩١٥ يقضى بتعيين مسيو كلوديو جانيت حارسًا قضائيًا على أملاك الخديو السابق عباس باشا حلمى الموجودة فى القطر المصرى. وكان هذا الطلب قدم بعلم القائد العام وموافقته»

«ولما كانت الأسباب التى دعت إلى هذا الطلب قد زالت الآن وكان مسيو كلوديو جانيت المذكور يطلب إقالته من وظيفة الحارس القضائى»

«ولما كان قد أصبح من الضرورى اتخاذ الوسائل اللازمة لإدارة تلك الممتلكات فى المستقبل. ولما كان عباس باشا حلمى المشار إليه مبعدًا عن القطر. وكان هو وذريته قد حرموا نهائيًا من حقوق الوراثة فى السلطنة وذلك بناء على أمر حكومة جلالة الملك»

«فأنا أدموند. هنرى. هيمن، ألنبى بمقتضى السلطة المخولة لى بصفتى قائدًا عامًا لجيوش جلالة الملك بالقطر المصرى»

«آمر بما يأتى»

«بناء على إقالة مسيو كلوديو جانيت من وظيفة الحراسة على أملاك الخديو السابق عباس حلمى باشا الموجودة بالقطر المصرى. ستحال جميع الأملاك المذكورة إلى الحارس الرسمى لأملاك الأعداء فى كل ما يختص بأحكام الإعلان الصادر فى ٣١ يولية سنة ١٩١٦ دون أن يخل ذلك بحقوق ما عليها من الرهون الآن».

فرغمًا عما لهذا البلاغ من التأثير فى حالة البلاد السياسية وما كان جديرًا به من الاهتمام. فإن الناس لم يعيروه التفاتهم لانشغالهم عن الخصوصيات بحالة البلاد عامة.

وحدث فى بحر شهر فبراير المذكور أن قام جماعة من المحامين الإنكليز بمصر وقدموا مشروعًا لتوحيد التشريع والقضاء فى مصر، طالبين أن تكون

المرافعة أمام المحاكم باللغة الإنكليزية وأن تستقى المبادئ التشريعية فى البلاد من القانون الإنكليزى. وكان الداعون إلى هذه الحركة عشرة من المحامين نشروا اقتراحهم فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٦ من الشهر. فانبرى للرد عليهم كثير من حَمَلة القانون والمتشرعين من المصريين والأجانب. وقامت حول هذا الاقتراح ضجة وجلبة أدت إلى تركه فى زوايا النسيان.

ثم قدم المستر وليم برونيت مستشار وزارة الحقانية مشروع قانون نظامى للدولة المصرية. فتصدى للرد عليه صاحب الدولة حسين رشدى باشا بمذكرة جمع فيها اقتراحات المستر برونيت والرد عليها. وحسبُنا أن نثبت هنا نص مذكرة رشدى باشا. ليقف القراء على روح الأميال البريطانية نحو المصريين فى ذلك الوقت، وهذا نص المذكرة:

ترجمة مذكرة

«صاحب الدولة حسين رشدى باشا»

«إن الإنسان ليستغرق فى الذهول، كأنه فى حلم عميق، ويبهت من الدهشة التى تصدمه عندما يطَّلع على مشروع الإصلاحات الدستورية الذى قدمه السير وليم برونيت».

«هذا المشروع - وما أدراك ما هذا المشروع - يتلخص فيما يأتى:»

«أولاً: مجلس نواب مصرى ولكنه استشارى محض - ومجلس أعيان له السلطة التشريعية فعلاً ومؤلف من أعضاء رسميين (هم الوزراء المصريون والمستشارون الإنكليز ومن فى مرتبتهم من الموظفين الإنكليز الآخرين) ثم من أعضاء منتخبين (١٥ أجنبيًا و٣٠ مصريًا)؛ ولكن بحيث إن اجتماع الأعضاء الأجانب المنتخبين مع الأعضاء الرسميين تتكون منهم الأغلبية فى مجلس الأعيان».

«فنرى أن شرذمة من الأجانب (الأعضاء المنتخبين بمجلس الأعيان والمستشارين والموظفين الإنكليز الآخرين) مع معاونة ستة أو سبعة من وزراء - نعم مصريين ولكنهم مسئولون أمام الحكومة الإنكليزية - ترى هذه الشرذمة تقنن لمصر. فهى تسن القوانين، لا فيما يتعلق بالأجانب وحدهم، بل فيما يسرى أيضًا على المصريين أنفسهم. وحينئذ فلو أن ممثلى الأمة فى مجلس النواب وفى مجلس الأعيان رفضوا المصادقة على مشروع من مشروعات القوانين؛ فإن هذا المشروع يكتسب القوة القانونية رغمًا عن ذلك ويصبح نافذًا فى المصريين وما ذاك إلا لأن العناصر الأجنبية فى مجلس الأعيان قد تكون قررته بمعاونة بضعة وزراء مصريين غير مسئولين عن الأمة».

«ثانيًا: ولا يقف الأمر عند هذا الحد. فإن مشروع السير وليم برونيت يجيز أيضًا فى الأحوال المستعجلة تقديم مشروع القانون إلى مجلس الأعيان مباشرة دون عرضه أولاً على مجلس النواب».

«أفهل من الجائز أن يُعرض على مصر - وهى التى كانت فى أيام سيادة الأتراك الاسمية عليها متمتعة باستقلال ذاتى تام - مشروع للإصلاحات الدستورية كهذا، وذلك فى وقت يدور فيه البحث على إقامة دول مستقلة لأقوام ليس لهم من الميزة سوى ميزة العنصرية وقد كانوا بالأمس عبارة عن مجرد ولايات بسيطة يحكمها الأتراك؟ ليت شعرى أيصح عرض ذلك على مصر فى الوقت الذى يجاهر فيه أولو الحل والعقد فى بلاد الحلفاء من أعلى المنابر وعلى رءُوس الأشهاد بما للشعوب الصغيرة من الحق فى حكم نفسها بنفسها والهيمنة على إدارة أمورها وشئونها بل بعد أن أهرق عشرة ملايين من رجال الحلفاء دماءَهم لفوز مبادئ الحرية والعدل؟».

«هذا ولقد ذهب السير وليم برونيت مذهبًا مستنكرًا حينما يقول فى مذكرته - إن حق الشعوب الصغيرة فى حكم نفسها بنفسها وتولى إدارة شئونها هو أمر مقبول بالنسبة للشعوب التى تتألف من أمة متجانسة. وليس هذا حال مصر -

لعمرى إن القارئ المصرى ليتحول وجهه بإزاء مثل هذا المذهب إلى صحيفة مرقومة كلها بعلامات التعجب والاستفهام. فالسير ويليم برونيت يؤيد مذهبه هذا بوجود جاليات أجنبية فى مصر ولكن هل كان فى تدفق السيل الألمانى والسيل النمسوى على فرنسا وإنكلترا قبل الحرب ما يمنع توافر التجانس فى كل من هذين البلدين؟! نعم إن الأجانب فى مصر يتمتعون ببعض امتيازات مستنبطة من معاهدات قديمة وعادات عتيقة يعتبر بقاؤها اليوم من الأمور المناقضة لروح العصر. ولكن هذه الحال الخاصة لا يمكن الاستناد عليها لحرماننا اليوم من حقنا فى حكم أنفسنا وتولى شئوننا بأنفسنا وهو الحق الذى كنا ولا نزال نتمتع به قانونًا إلى الآن».

«يقول السير ويليم برونيت: ولكنكم تحت حماية بريطانيا العظمى فأجيب على ذلك أن حقنا فى سَنِّ شرائعنا بأنفسنا لا يتنافر مطلقًا مع حماية تكون متلائمة بوجه صحيح وفكر سليم مع ظروف البلاد وأحوالها. إن الحماية ليس معناها الضم والاستلحاق. ولكن مشروع الإصلاحات الدستورية الذى وضعه السير ويليم برونيت يقلب الحماية إلى ضم مجرد بسيط. ولتأييد مشروعه يتمسك بالبلاغ المرسل من الحكومة البريطانية إلى المرحوم السلطان السابق. ولكن يلاحظ أولاً أن هذا البلاغ صدر فى وقت لم تكن فيه المبادئ العامة للحرية والعدل قد بلغت الشأو الذى وصلت إليه فى طورها الحالى. ثم إن هذا البلاغ يؤدى على أية حال إلى استبعاد المشروع الذى يجنح إليه السير وليم برونيت وحسبنا أن نقرأ هذا البلاغ. فإنه لا يتضمن، لا من حيث المنطوق ولا من حيث المفهوم، إنقاصًا فى حقوق مصر، والحال أن السير وليم برونيت ينوى إصابتها بنقص من هذا القَبيل إذ إنه يريد أن ينتزع منها حق سن القوانين بنفسها لنفسها بل إن ذلك البلاغ يؤخذ منه بالعكس أن بريطانيا العظمى قصدت أن ترفع مصر فوق المستوى الذى كانت فيه حينئذ. وذلك لأنه يتضمن الإشارة إلى زوال بعض القيود التى كانت مفروضة على مصر بمقتضى الفرمانات العثمانية. وفى الواقع لا يمكن العقل أن يتصور كيف أن الحماية من الوجهة المنطقية تقضى بتخفيض

شأن مصر. فإن بريطانيا العظمى لم تجد إلى ذلك العهد ما يدعوها إلى توجيه أى ملام إلى مصر ولم يحدث بعد ذلك العهد إلا كل ما يوجب الغبطة بها والارتياح منها. فلقد جاءت بريطانيا العظمى إلى مصر فى عام ١٨٨٢ بدعوة من ولى الأمر حينئذ لقمع فتنة عسكرية وقابلتها جميع الطبقات الرزينة من السكان مقابلة الصديق لصديقه وقام ضباط أركان الحرب المصريون بمؤازرتها فى مهمتها بتقديم المعلومات والخطط إلى هيئة أركان حربها. وعندما اشتبكت بريطانيا العظمى فى الحرب مع تركيا بقيت هادئة بل جنحت إلى تمام السكون وذلك بالرغم من اضطراب الضمائر اضطرابًا خطيرًا من الوجهة الدينية بسبب الخلافة. بل إن مصر تعدت ذلك الموقف أيضًا فبذلت للجيش البريطانى معاونة من أفضل وجوه المعاونة الفعلية فجعلت تحت تصرف القائد العام جميع مواردها من مال ومؤونة ووسائل نقل ورجال. فأرسلت إلى فلسطين جيشًا للمساعدة المستديمة يبلغ عدده ١١٧٠٠٠ مصرى (فرقة العمال وفرقة الجَمَّالة) ولقد أوجب استبقاء هذا الجيش بهذا العدد على الدوام استخدام نحو مليون ونصف المليون من رجال مصر. ولقد اعترفت هيئة أركان الحرب البريطانية وفى مقدمتها القائد العام اعترافًا جاهرت به على رؤوس الأشهاد بالمعاونة التى قامت بها مصر للجيوش البريطانية».

ولست أريد التوسع فى التعرض للآراء المؤلمة التى أبداها السير ويليم برونيت عن المستوى السياسى للبلاد المصرية. ولكن أكتفى بالإشارة فى عرض الحديث إلى الملاحظتين الآتيتين:

أولاً: «إذا كان المفكرون من أبناء مصر لم يكن لهم نصيب فعلى أكبر فى أعمال اللجنة المؤلفة لتنقيح القوانين بقصد التوصل إلى إلغاء الامتيازات الأجنبية فإنما ذلك راجع إلى أن السواد الأعظم منهم كان يرى فى بقاء النظامات الدولية فى مصر ضمانًا ضد مطامع الضم التى يرمى إليها غلاة أنصار التوسع الاستعمارى من رجال الإنكليز كصديقى السير ويليم برونيت».

ثانيًا: «إذا كان أحد النواب قال للسير ويليم برونيت إن المجلس الحالى تنقصه الخبرة الفنية الكافية لبحث مشروع قانون السفاتج (الكمبيالات) فإنى أسائل السير ويليم برونيت كم رجلاً من بين المستشارين وغيرهم من الموظفين الإنكليز فى مصر الذين يريد أن يوليهم منصب التقنين يستطيع أن يبحث مشروع قانون كهذا بحث خبير ملم بأطراف الموضوع. إن المجالس النيابية كلها تدرس المسائل الفنية وتفصل فيها بناء على تقرير ذوى الخبرة الفنية. ومجلسنا كان له أيضًا أن يستعين بآراء رجال الفن للبت فى مشروع كهذا. ثم إننا لا ننكر هنا أننا إنما نطلب حق التقنين فيما يختص بنا نحن المصريين. أما القوانين التى كان يجب بحكم الامتيازات الحصول على تصديق الدول عليها لجعلها نافذة فى الأجانب (كما هى الحال بالنسبة لمشروع القانون الخاص بالسفاتج) فإننا نقبل بشأنها نظامًا خاصًا».

«والنظام الدستورى الذى يجب منحه لمصر ينبغى أن يكون فى إجماله على الشكل الآتى:»

(أ) «مجلس نيابى ومجلس عالٍ (مجلس أعيان) يؤلف كلاهما من المصريين دون سواهم. ويختار أعضاء مجلس النواب بطريق الانتخاب وأما أعضاء مجلس الأعيان فيعينهم ولى الأمر لمدة حياتهم من بين الوزراء وكبار موظفى الحكومية السابقين».

(ب) «لا يصدر قانون إلا بعد تصديق المجلسين عليه واعتماد السلطان له. أما القوانين التى كان تنفيذها فى الأجانب على عهد الامتيازات يقتضى مصادقة الدول عليها فهذه القوانين لا يسرى أحدها عليهم إلاَّ بعد قبول بريطانيا العظمى باعتبارها حالَّةً محل الدول. ويجب ذكر هذا القبول فى ديباجة القانون نفسه قبل إيراد نصوصه وأحكامه».

«وما هى الهيئة التى تستشيرها الحكومة البريطانية لأجل إبداء قبولها أو رفضه؟ إنى أقترح أن يكون ذلك موكولاً إلى المحكمة العليا مجتمعة بهيئة عامة

أى بجميع غرفها وبعد أن ينضم إليها بعض عناصر أجنبية منتخبة كالمُحلَّفين بالجلسات التجارية مثلاً. فهذه الطريقة تشابه الطريقة المتبعة الآن لسن القوانين المختلطة مع بعض التحسين فيها (المادة ١٢ من القانون المدنى المختلط)».

«هذا فيما يتعلق بضمان مصالح الجاليات الأجنبية».

«وأما الوسيلة المؤدية إلى ضمان مصالح حاملى قراطيس الديون المصرية فتكون على الوجه الآتى:»

«فى كلا المجلسين لا يجوز البحث فى شئون الدين العمومى وبصفة عامة فى جميع التعهدات والالتزامات الناشئة عن اتفاقات دولية».

«وإنى أضيف فى هذا المقام، بصفة عرضية لأجل استيفاء بيان الضمانات المالية التى نعرضها على دائنينا أننا لا نمانع مطلقًا فى قبول هيئة أو مستشار مالى تكون موافقته ضرورية.

١ ـ لأجل أية زيادة فى المصروفات طالما لم يوجد احتياطى عام يتجدد مقداره.

٢ ـ لأجل أخذ أى مبلغ من هذا الاحتياطى.

٣ ـ لأجل عقد أى قرض».

«ويكون موكولاً إلى هذه الهيئة أو المستشار المالى من الجهة الأخرى السهر على دفع مجموع المال المتحصل من الضرائب العقارية إلى صندوق خاص لحين وفاء المبلغ اللازم لتسديد فوائد واستهلاك أصل الدين الممتاز والدين الموحد والدين المضمون وكذلك للمحافظة على بقاء الاحتياطى الخاص والرصيد المخصص لإدارة الحركة وهما الأمران المخولان الآن لصندوق الدين».

(ج) «يكون الوزراء مسئولين بطريق التضامن أمام مجلس النواب عن السياسة العامة للحكومة ويكون كل منهم مسئولاً عن كل عمل من أعمال إدارته يخالف القانون».

«إن السير ويليم برونيت يتكلم عن مسئولية الحكومة البريطانية أمام الجاليات الأجنبية وأمام حاملى القراطيس المصرية. فهذه المسئولية تغطيها الضمانات التى نعرضها تغطية كافية وافية. ولكن هناك مسئولية أخرى ملقاة على عاتق الحكومة البريطانية وقد أغفل السير ويليم برونيت الكلام عنها: تلك هى مسئوليتها أمام الشعب المصرى. إن بريطانيا العظمى ملزمة أدبيًا بأن تضمن للشعب المصرى وجود حكومة قائمة على المبادئ المقررة فى القانون العام الحديث. فمسئولية الوزراء أمام نواب الأمة تتكفل بهذا الالتزام. فشتان ما بين هذا وبين مشروع الإصلاحات الدستورية الذى وضعه السير ويليم برونيت. نعم إن العناية بمرافق ١٥٠,٠٠٠ فرد هم مجموعة الجاليات الأجنبية فى مصر (٦٢,٩٧٤ يونانيًا و٣٤,٩٢٦ إلطاليًا و٢٠,٦٥٣ إنكليزيًا و١٤,٨٩١ فرنسيًا و٧,٧٠٥ نمساويين و٢,٤١٠ روس و١,٨٤٧ ألمانيًا و١,٩٥٨ من الملل الأخرى) وبمرافق حاملى قراطيس الدين المصرى لهى من الأمور المحمودة وقد أبدينا نحن أنفسنا قبولنا لها وإقرارنا عليها. ولكن مرافق مصر وحقوق أمة يبلغ عددها اثنى عشر مليونًا من النفوس هل هى مما يداس بالأقدام؟ إن مصر من عهد محمد على تتولى التقنين بنفسها لنفسها. أما الآن، وفى الوقت الذى ترتفع فيه مرتبة الشعوب فبأى تهكم مرّ مؤلم تسقط مرتبتنا وتنزع منا امتيازات كنا نتمتع بها تحت السيادة التركية. فأية جريمة اجترمناها حتى نضرب بهذا الحكم المحزن؟ وما الذى نلام عليه، اللهم إلا أننا عاونًا بريطانيا العظمى بقدر ما تسع طاقتنا وبكل وسائلنا فى الصراع الذى قام به الحلفاء ضد ما حاولته ألمانيا من بسط سلطتها على العالم طبقًا لهذين المبدأين الجرمانيين الممقوتين المستكرين اللذين قد تدهورا الآن تدهورًا تامًا وهما: «إن القوة فوق الحق» و«إن كل شعب يحق له أن يرغم شعبًا آخر ولو كان متحضرًا ولكنه أقل منه تقدمًا أو مفترض بأنه كذلك على الخنوع لحضارته». ثم إننا فى ميدان الحضارة لا يبلغ بنا الجنون إلى الادعاء بأننا بلغنا شأو دولة كبريطانيا العظمى. إلا أنه على الأقل لا تصح

المقارنة بيننا وبين بعض البلاد الشرقية الأخرى الموضوعة تحت حماية الدول الأوروبية. إن مصر بما لها من النظامات السياسية والإدارية والقضائية تؤلف من زمن بعيد حكومة حقيقية بأتم المعانى الحديثة لهذه الكلمة. فهى تأبى تشبيهها ببلاد فى طفولة الحضارة وترى أن لها الحق الشرعى فى وضع نفسها من جميع الوجوه فى الميزان بإزاء دول أخرى كانت خاضعة فيما مضى من الأيام للحكم التركى ثم تمتعت من يوم تحريرها بنظام دستورى شبيه بالنظام الذى نطالب به.

الإمضاء

(حسين رشدى)

قبول استقالة رشدى باشا:

هذا، ولما أصر دولة رئيس الوزراء ووزير المعارف على تعليق سحب استقالتهما على السماح بسفر الوفد معهما إلى إنكلترا ولم يتنازلا عن إصرارهما رغم المساعى الحثيثة التى بُذلت قبلها لإرجاعها عن هذا الإصرار. قَبِل عظمة السلطان استقالتهما.

وبينما كان الناس واجمين يرتقبون الحوادث ويتسمون الأخبار؛ إذ بالجريدة الرسمية تنشر فى غرة شهر مارس الإرادة السلطانية التالية المنبئة بقبول استقالة الوزارة. وهذا نصها:

«عزيزى رشدى باشا»

«إن استقالة دولتكم التى رفعتموها إلينا كانت من أشد بواعث الأسف لدينا، فمع الشكر لدولتكم ولحضرات زملائكم على ما قمتم به من الخدمات الصادقة، أرجو الاستمرار فى إدارة الأعمال إلى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة والله المستعان».

ولم تكن هذه الإرادة لتشفى غليل من كانوا ينظرون للحالة بعين القلق. لأنها لم تكن الحل المنتظر للأزمة التى وقعت فيها البلاد منذ ٢ ديسمبر سنة ١٩١٨؛ حيث بقيت مجردة عن وزارة تتولى أعمالها طول هذه المدة.

لم يجرؤ أحد من أرباب السياسة والرياسة من المصريين على قبول تأليف وزارة بعد استقالة هذه الوزارة؛ لأن الجميع كانوا يخشون الاتهام بممالأة الإنكليز على البلاد خصوصًا بعدما ظهر من نيات الدولة البريطانية نحو مصر.

ومع ذلك فإن الوفد أرسل فى ٤ مارس احتجاجًا لمعتمدى الدول الأجنبية بمصر يُشْهدهم فيه على ما آلت إليه حالة البلاد من الفوضى ويحتج على التصرفات التى أدت إلى هذه الحال.

ثم وجه إلى عظمة السلطان خطابًا يبسط فيه الحالة ويطلب من عظمته أن يقف فى صف الأمة للدفاع عن حقوقها، وهذا نصه:

«يا صاحب العظمة»

«يتشرف الموقِّعون على هذا، أعضاء الوفد المصرى، أن يرفعوا إلى مقام عظمتكم، بالنيابة عن الأمة ما يلى:»

«لما اتفق المحاربون على أن يجعلوا مبادئ الحرية والعدل أساسًا للصلح. وأعلن أن الشعوب، التى غيرت الحرب مركزها، يؤخذ رأيها فى حكم نفسها، أخذنا على عاتقنا السعى فى استقلال بلادنا والدفاع عن قضيتها أمام مؤتمر السلام. ما دام أن حق الأقوى قد زال فى ميدان السياسة ومادامت بلادنا قد أصبحت، بزوال السيادة التركية، حرة من كل حق عليها. لأن الحماية التى أعلنها الإنكليز بلا اتفاق بينهم وبين الأمة المصرية باطلة. ولم تكن فى الواقع إلا ضرورة حربية تزول بزوال الحرب. اعتمادًا على هذه الظروف، وعلى أن مصر غرمت كل ما قدرت عليه من المغارم فى صف القائمين بحماية الأمم الصغرى، لا يكون لدى مؤتمر السلام ما يمنع من الاعتراف بحريتنا السياسية. جريًا على المبادئ التى

أسس عليها عرضنا رغبتنا فى السفر على كبير وزرائكم، صاحب الدولة حسين رشدى باشا، فوعد بمساعدتنا على السفر، وثوقًا منه أننا إنما نعبر عن رأى الأمة كافة. فلما لم يسمح لنا بالسفر وحبسنا داخل حدود بلادنا بقوة الاستبداد لا بقوة القانون. وحيل بيننا وبين الدفاع عن قضية هذه الأمة الأسيفة. ولما لم يستطع دولته أن يتحمل مسئولية البقاء فى منصبه فى حين أن الشعب يصادر فى مشيئته استقال هو وزميله صاحب المعالى عدلى يكن باشا استقالة نهائية قوبلت من الشعب بتكريم شخصيهما والاعتراف بوطنيتهما. ولقد كان الناس يظنون أنه كان لهما فى وقفتهما الشريفة، دفاعًا عن الحرية، عضد قوى من نفحات عظمتكم. لذلك لم يكن ليتوقع أحد فى مصر أن يكون آخر حل لمسألة سفر الوفد هو قبول استقالة الوزيرين. لأن فى ذلك متابعة الطامعين فى إذلالنا وتمكينًا للعقبة التى ألقيت فى سبيل الإدلاء بحجة الأمة إلى المؤتمر. وإيذانًا بالرضى بحكم الأجنبى علينا إلى الأبد».

«ولقد نعلم أن عظمتكم ربما كنتم مضطرين، لاعتبارات عائلية، أن تقبلوا عرش أبيكم العظيم الذى خلا بانتقال أخيكم المغفور له السلطان حسين إلى رحمة الله ولكن الأمة، من جهة أخرى، كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش فى زمن الحماية الوقتية الباطلة، رعاية لتلك الظروف العائلية، ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم. غير أن حل المسألة بقبول استقالة الوزيرين اللذين أظهرا احترامهما لإرادة الأمة لا يمكن أن يتفق مع ما جبلتم عليه من حب الخير لبلادكم والاعتداد بمشيئة شعبكم. لذلك عجب الناس من مستشاريكم، كيف أنهم لم يلتفتوا إلى أن الأمة، فى هذا الظرف العصيب، إنما تطلب منكم ـ يا أرشد أبناء محررها محمد على ـ أن تكونوا العون الأول على نيل استقلالها مهما كلفكم ذلك. فإن همتكم أرفع من أن تحددها الظروف. كيف فات مستشاريكم أن عبارة استقالة رشدى باشا لا تسمح لرجل مصرى ذى كرامة وطنية أن يخلفه فى مركزه؟» كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل؟!».

«عفوًا يا مولانا. قد تكون مداخلتنا فى هذا الأمر، وفى غير هذا الظرف، غير لائقة. ولكن الأمر قد جل الآن عن أن يراعى فيه أى اعتبار غير منفعة الوطن الذى أنت خادمه الأمين».

«إن لمولانا أكبر مقام فى البلاد. فعليه أكبر مسئولية عنها. وفيه أكبر رجاء لها. وإننا لا نكذبه النصيحة إذا تضرعنا إليه أن يتعرف رأى أمته قبل أن يتخذ قرارًا نهائيًا فى أمر الأزمة الحالية، فإننا نؤكد لسُدَّته العلية أنه لم يبقَ أحد من رعاياه، من أقصى البلاد إلى أقصاها، إلا وهو يطلب الاستقلال. فالحيلولة بين الأمة وبين طلبنا مسئولية لم يتحرَّ مسشارو مولانا أمرها بالدقة الواجبة».

«لذلـــك»

«دفعنا واجب خدمة بلادنا وإخلاصنا لمولانا أن نرفع لسدته شعور أمته التى هى أشد ما تكون رجاء فى استقلالها وأخوف ما يكون من أن تلعب به أيدى حزب الاستعمار والتى تطلب إليه بحقها عليه، أن يغضب لغضبها ويقف فى صفها فتنال بذلك غرضها. وإنه على ذلك لقدير».

«وإننا نتشرف بأن نرفع عبارات الإخلاص إلى مقام عظمتكم الكريم».

«توقيعات أعضاء الوفد المصرى»

وفى يوم ٤ مارس أرسل الوفد احتجاجًا لدى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر، يشهدهم فيه على ما وصلت إليه حالة البلاد من الفوضى.

ويجدر بنا قُبيل الدخول إلى حظيرة الحوادث الكبرى التى وقعت أثناء هذا العام وما يليه، أن نلقى نظرة على حالة البلاد السياسية بعد أن استعرضنا حالتها النفسية فى هذه الفترة التى انقضت منذ تقرير الهدنة إلى هذا التاريخ؛ لارتباط كل ذلك بالحوادث الخطيرة التى ستمر بنا فيما يلى:

لما عقدت الهدنة بين تركيا والحلفاء كان موقف الأولى عقب هزيمتها لا يسمح لها بالادعاء بالتمسك بأى حق على مصر. لذلك رأت الأمة أنها

أصبحت طليقة من كل صلة كانت تربطها بتركيا، فهى مستقلة شرعًا تمام الاستقلال رغم الحماية التى بسطتها بريطانيا العظمى على البلاد من تلقاء نفسها بسبب الحرب والتى عدتها بحق غير شرعية. لأنها لم تطلبها ولم تقر الإنكليز عليها.

وبمناسبة انعقاد مؤتمر الصلح وكلت الأمة المصرية الوفد المصرى ليكون نائبًا عنها فى المطالبة بحقوقها.

وكان رجال الإنكليز من الجهة الأخرى قد أسخطوا المصريين على إدارتهم فى مصر؛ وبخاصة رجال السلطة العسكرية منهم الذين تركوا فى نفوس الناس أسوأ ذكرى حتى عم النفور منهم جميع طبقات الأمة واتسعت الهوة التى تفصل بينهم وبين المصريين اتساعًا لم يعد بعده مطمع فى الجمع بينهما. لا فرق فى ذلك بين الفلاح فى حقله والصانع فى مصنعه والعامل فى محل عمله والتاجر فى متجره والمحامى فى مكتبه والطبيب فى عيادته والموظف فى ديوانه والطالب فى مدرسته.

ظل الوفد نحو خمسة أشهر يرجو انفكاكًا وإذنًا بالخروج من هذه الديار لينطلق إلى أوروبا يُسْمع العالم المتمدن الذى أصبح الآن بيده مصير الأمم الصغيرة، فلم يستطع سبيلاً إلى غايته بل ظل محصورًا فى حدود بلاده ولم تسمح له السلطة الإنكليزية بمباشرة مأموريته. كما أنها وقفت فى سبيل رئيس الوزارة وزميله وزير المعارف أن يسافرا إلى إنكلترا للمناقشة فى أمر مستقبل مصر؛ فاستقالا وظلت البلاد بلا وزارة زمنًا يربو على ثلاثة الأشهر. ثم لم يجرؤ مصرى على تأليف وزارة جديدة فى هذه الظروف العصيبة.

رأت السلطة إزاء كل هذه الظروف أن تحمل الهيئة الوحيدة العاملة فى الحالة السياسية فى مصر مسئولية هذه الأزمة الخطيرة؛ فاستدعى جناب القائد العام للقوات البريطانية فى مصر رئيس الوفد المصرى وأعضاءه لمركز القيادة العامة بنُزُل سفواى حوالى الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ٦ مارس وألقى عليهم البيان التالى باللغة الإنكليزية:

«علمت أنكم تضعون مسألة وجود الحماية موضع المناقشة. وأنكم تقيمون العقبات فى سير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى فى منع تشكيل وزارة جديدة».

«وحيث إن البلاد تحت الأحكام العسكرية. لذلك يلزمنى أن أنذركم أن أى عمل منكم يرمى إلى عرقلة سير الإدارة يجعلكم عرضة إلى المعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية».

وبعد أن أتم جنابه إلقاء هذا البلاغ باللغة الإنكليزية تُرجم إلى اللغة الفرنساوية. ثم قال جنابه «لا مناقشة» وتركهم وانصرف.

فكان هذا العمل دليلاً على غضبة السلطة العسكرية على رجال الوفد غضبة ما كان ينتظر من ورائها إلا الشر المستطير.

فطلب أعضاء الوفد أن يُسلم إليهم نص هذا البلاغ باللغة الإنكليزية فأُجيبوا إلى طلبهم.

«لم يذعن الوفد لهذا الإنذار الشديد ولم يخش بأس غضب السلطة البريطانية ولم يرهبه وعيدها وتهديدها بل أبرق فى اليوم نفسه إلى رئيس الحكومة البريطانية يقول:»

«يا صاحب السعادة»

«تعلمون، ضرورة، أن وزارة رشدى باشا، لما علقت سحب استقالتها على سفر الوفد، قبلت استقالتها نهائيًا. وليس لذلك معنى إلا الحيلولة بيننا وبين عرض قضيتنا على مؤتمر السلام. وقد نتج فعلاً من هذه السياسة أن أعظم رجال مصر أهلية لإدارة البلاد فى هذه الأيام قد بدءُوا يرفضون بتاتًا تأليف وزارة تعارض مشيئة الأمة التى هى مجمعة على طلب الاستقلال فالنتيجة الطبيعية لذلك أن تقع مسئولية بقاء البلاد بلا حكومة على الذين وضعوا من هم أهل للوزارة فى مركز حرج أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم. غير أن السلطة

العسكرية عمدت إلى تحميلنا مسئولية امتناع المرشحين للوزارة عن قبولها. أعنى أرادت أن نكون نحن المسئولين عن أعمال الذين منعونا من السفر فسببوا بالمنع الأزمة الحالية لأن السلطة العسكرية أنذرتنا اليوم بأننا نضع الحماية موضع البحث ونعرقل تأليف الوزارة الجديدة. وتوعدتنا بأشد العقاب العسكرى. على أنها لا تجهل أننا نطلب الاستقلال التام. ونرى الحماية غير مشروعة. كما تعلم بالضرورة أننا قد أخذنا على عاتقنا واجبًا وطنيًا لا نتأخر عن أدائه بالطرق المشروعة مهما كلفنا ذلك. وحسبنا أن نذكر لكم هذا التصرف الجائر الذى يجر سخط العالم المتمدن. حتى تفكروا فى حل هذه الأزمة بسفر الوفد فيرتاح بال الشعب».

«وكيل الجمعية التشريعية المنتخب»

«ورئيس الوفد المصرى»

«الإمضاء»

■ ■ ■

الباب الرابع

- القبض على زعماء الوفد واعتقالهم بمالطة والثورة
- الإفراج عن سعد باشا وصحبه ومظاهرات السرور
- وزارة رشدى باشا الثانية
- تأليف الوفد رسميًا وسفره إلى فرنسا
- استقالة رشدى باشا الثانية وتأليف وزارة محمد سعيد باشا الإدارية
- أعمال الوفد بأوروبا وأمريكا
- إشاعة حضور لجنة وفد إنكليزية إلى مصر واتفاق الآراء على مقاطعتها
- استقالة وزارة محمد سعيد باشا وتأليف وزارة وهبة باشا

■ ■

الفصل الأول

القبض على زعماء الوفد والثورة



القبض على زعماء الوفد:

اتخذت السلطة فى رفع الوفد هذه الشكوى إلى رئيس الحكومة البريطانية، دليلاً على عناده وإعراضه عن أن يصدع بأوامرها وهى فى عنفوان القوة وأوج الجبروت. وحسبت أن الشدة ترهب المصريين وتزعزع عقيدتهم وإيمانهم بأحقية مطالبهم وما درت أنها بهذه الشدة تكون قد أضافت إلى أسباب استياء الجمهور عاملاً جديدًا وهى قد أتت ما يكفى لإغضابه وزيادة. فقبضت على رئيس الوفد معالى سعد زغلول باشا وعلى ثلاثة من كبار صحبه، وهم: محمد محمود باشا وحمد الباسل باشا وإسماعيل صدقى باشا فى يوم ٨ مارس واعتقلتهم فى ثكنة قصر النيل، ثم سفّرتهم مخفورين إلى بورسعيد ومنها أبحروا إلى مالطة حيث وضعوا هناك قيد الاعتقال.

عمدت السلطة إلى هذا العمل ظنًا منها أن هؤلاء هم رءُوس الحركة فإذا ما أخذتهم بالقوة والحزم ضربت بيد من حديد على كل حركة من هذا القَبيل. وغاب عنها أن النفوس فاضت بما تحملت أيام الحرب وما قبلها وما بعدها، وأصبحت لا تصلح معها أعمال الشدة التى قد تُخرجها فى الواقع عن أطوارها الطبيعية.

ابتداء الثورة:

تردد هذا النبأ فى أنحاء القاهرة يوم حدوثه فبدأت النفوس تموج وأخذ الخبر ينتشر رويدًا رويدًا والناس بين مصدق ومكذب. ولم تَبْدُ شمس يوم ٩ مارس حتى كان الخبر منتشرًا فى جميع أنحاء العاصمة والأقاليم.

وكأنما كان نبأ اعتقال هؤلاء الزعماء نفير الثورة العامة فى جميع أرجاء القطر أو شرارة أُلقيت على مستودع عظيم من البارود فاشتعل دفعة واحدة وانفجر. فكان لانفجاره دوى عظيم هلعت له القلوب وكانت له ضجة هائلة صُمَّت لها الآذان.

نهض المصريون جميعًا عن بكرة أبيهم دفعة واحدة. وفى يوم واحد وقاموا قومة رجل واحد لإعلان سخطهم وغضبهم على تلك القوة الغاشمة التى تعاملهم معاملة الذئب للحمل.

أعلن المصريون ذلك السخط الذى كان ثمرة ما اجتمع فى صدورهم من آثار تحكم الأجنبى فى مدى أربعين عامًا مضت إلى أن أصابته بتلك الشرارة فألهبته فانفجر.

ولقد كانت للمصريين فى احتقار الموت الذى كان يتحداهم فى قومتهم من أفواه آلات الفتك روعة وجلال.

لم يكن اعتقال الزعماء الأربعة داعيًا لشلّ حركة الوفد، بل بادر حضرة صاحب السعادة على شعراوى باشا وكيل الوفد وأحد أعضاء الجمعية التشريعية فأرسل فى اليوم ذاته برقية إلى المستر لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية يحتج فيها على اعتقالهم، وختمها بقوله إنه هو وأعضاء الوفد سيستمرون على الدفاع بكل الطرق المشروع عن قضية البلاد العادلة.

كما أرسل إلى معتمدى الدول بمصر بيانًا قصيرًا يبسط فيه ما حدث وأن هذه الشدة لن تمنعه هو وإخوانه عن متابعة السير فى الدفاع عن قضية البلاد.

وفى اليوم التالى وجَّه سعادته إلى عظمة السلطان كتابًا يشكو فيه من تصرف السلطة العسكرية مع رجال الوفد، هذا نصه:

«يا صاحب العظمة»

يتشرف الموقعون على هذا، أعضاء الوفد المصرى، برفع ما يلى لمقام عظمتكم السامى:

«قبلتم استقالة الوزيرين، رشدى باشا وعدلى باشا، فلما فهمنا أن هذا ربما كان الحل الوحيد لمسألة سفر الوفد المكلف بالدفاع عن قضية بلدكم الأسيف وأنه حل لا يسمح لرجل مصرى ذى كرامة ووطنية أن يقبل تأليف الوزارة، ما دام الوزيران المستقيلان علقا سحب استقالتهما على أمر سفر الوفد، وقد عرضنا لسدتكم العلية متضرعين أن تتعرفوا رأى الأمة قبل البت نهائيًا فى هذا الأمر. وأن تعيدوا النظر فى الخطة التى اختطّها مستشاروكم. وأن تُبْدوا للأمة آية من آيات ما جبلتم عليه من حبها فتكونوا فى صفها مدافعين عنها لتنال غرضها. تضرعنا بذلك إلى مولانا ولبثنا متطلعين، بكمال الثقة، إلى أن ابن إسماعيل الجالس على عرش محمد على الكبير سيرينا من نفحاته ما يحقق الأمل».

«غير أنه لم يمضِ يومان حتى استدعتنا السلطة العسكرية فى ٦ مارس وأبلغتنا أنها علمت أننا نضع مسألة وجود الحماية موضع البحث. وأننا نلقى العراقيل فى سبيل الحكومة المصرية تحت الحماية بمحاولة منع تشكيل الوزارة. وأنذرتنا بالعقاب العسكرى الشديد إن أتينا عملاً يرمى إلى تعطيل سير الوزارة. ثم منعتنا من مناقشتها فى هذا البلاغ. لم تصب السلطة فى رأيها فإن هذه الحماية باطلة ولكل إنسان الحق المطلق فى أن يضعها تحت البحث والمناقشة القانونية. وأما عدم نجاح الحكومة فى تشكيل الوزارة فإنما هو النتيجة الطبيعية فى الخطة التى اتخذت فى مسألة سفر الوفد فإن كل مصرى ذى كرامة لا يمكنه، حقيقة، أن يقبل الوزارة فى هذا الظرف من غير أن يستهين بمشيئة بلاده».

«لم يقف الأمر عند هذا الإنذار. بل قبضت السلطة أمس على رئيسنا سعد زغلول باشا وزملائنا محمد محمود وحمد الباسل باشا وإسماعيل صدقى باشا وزجوهم فى ثكنة قصر النيل ثم سيق بهم اليوم إلى بورسعيد فإلى حيث لا نعلم.

وذنبنا فى ذلك أننا نطلب حريتنا السياسية طبقًا للمبادئ الشريفة التى اتخذت قاعدة للسياسة العالمية الجديدة والتى قبلتها إنكلترا نفسها. وبيَّنا إننا لم نتعدَّ حدود القانون فلم نُهِج فى البلاد طائرًا ولم نحرك ساكنًا، بل قبلنا توكيل الشعب إيانا أن نصدع بأمره ونسعى لتحقيق مشيئته عند الذين يقولون إنه لم يبق فى العالم شعب سيد ومسود بل العالم فى الإخاء الإنسانى سواء».

«على هذه الاعتبارات يصعب علينا، يا مولاى، أن نفهم مبررا لهذه الخطة القاسية التى جرت عليها السياسة الإنكليزية تحت ثوب الأحكام العسكرية، تلك الأحكام التى لا ندرى ما يسوغ وجودها إلى الآن بعد الهدنة بأربعة أشهر وبعد أن امتحنت مصر فى أشد ظروف الحرب حرجًا فلم يكن منها إلا الإطاعة للأوامر العسكرية من غير بحث وإخلاد إلى السكينة لم يوجد مثلها فى بريطانيا العظمى نفسها».

«إليكم يا صاحب العظمة، وأنتم تتبوؤون أكبر مقام فى مصر وعليكم أكبر مسئولية فيها، نرفع، باسم الأمة، أمر هذا التصرف القاسى. فإن شعبكم الآن يحق له أن يعتبر هذه الطريقة بادرة تخيفه على مستقبله. كما يحق له أن يكرر الضراعة لسدتكم العلية أن تقفوا فى صفه مدافعين عن قضيته العادلة».

«وإننا، مع كمال الاحترام، نتشرف برفع آيات إخلاصنا إلى مقام عظمتكم الكريم».

«توقيعات أعضاء الوفد»

ولقد كان هذا اليوم أى يوم ٩ مارس يومًا مشهودًا فى مصر كلها. حيث سرى نبأ اعتقال الزعماء فى البلاد سريان البرق فلم تبقَ مدينة أو قرية لم ينتشر فيها هذا النبأ المزعج. فشبت نيران الثورة بادئ ذى بدء بمظاهرات سلمية قامت فى القاهرة نظمها بعض طلبة المدارس والأزهر الشريف. فأخذوا يطوفون الأحياء جماهير عظيمة يسيرون بكل نظام تتقدمهم الأعلام المصرية، منادين بحياة مصر والحرية وبسقوط الحماية وطلب إعادة المنفيين. فتصدى لهم رجال الشرطة واعتقلوا منهم نحو ٣٠٠ طالب.

وفى يوم ١٠ أضرب جميع طلبة المعاهد بالقاهرة عن العمل وألفوا مظاهرة كبرى شاركهم الأهالى فيها، وسارت فى شوارع المدينة مارة بدُور القنصليات والمعتمدين السياسيين.

ولما كان من أصعب الأمور منع الغوغاء من الناس الذين لا خلاق لهم ممن لا يقدرون مصلحة الوطن حق قدرها من الانضمام إلى مثل هذه المواكب. فقد وقع من بعض هؤلاء الناس فى ذلك اليوم أمور يأسف لها كل عاقل غيور على سمعة بلاده. بأن اعتدى بعضهم على بعض واجهات المحال التجارية. ولا يخفى أن أكثر هذه المحال للأوروبيين. فأذاع الطلبة فى ثانى يوم منشورًا فى جميع الجرائد عربية وإفرنجية يعتذرون فيها لضيوفهم الأجانب عما وقع من هذه الفئة ويعدونهم باتخاذ ما يستطاع لمنع وقوع مثل ذلك فى المستقبل. ذلك حتى لا يشوه الأجانب جمال عملهم المجيد. ويخطوا من جلال مظاهرتهم الخالدة العتيدة. ولقد بروا بوعدهم.

الاعتصاب العام والمظاهرات والتعدى عليها:

وبعد ظهر اليوم المذكور عطلت شركة ترام القاهرة قطاراتها لإضراب عمالها وغدا القطار الكهربائى الموصل بين هليوبوليس والقاهرة لا يتعدى فى سيره محطة كوبرى الليمون، وفى يوم ١٠ المذكور قدم موظفو وزارة الحقانية احتجاجًا لعظمة السلطان على اعتقال الزعماء.

وفى يوم ١١ مارس أصبحت المدينة وقد تبع الحوذية عمال الترام وسار على منوالهم سائقو عربات النقل والسيارات والحَمَّارة؛ حتى أصبحت المواصلات فى جميع أنحاء المدينة معطلة ووقفت حركة البيع والشراء. وأقفل كثير من التجار متاجرهم. ولكن المظاهرات لم تبطل بل زادت حماسًا وزاد القائمون بها إقدامًا. وكانت حناجر الطلبة كل ما تسلحوا به من سلاح.

وكانوا مدفوعين إلى هذا العمل بشعور الوطنية الذى لم يبلغ هذا المبلغ من القوة والرونق من قبل.

فأصدرت السلطة أوامرها إلى جنودها بمناهضة هذه المظاهرات وتشتيت شمل القائمين بها بالقوة القاهرة. لأن هذه الصرخات التى كانت تنبعث من أفواه هؤلاء الفتيان أصوات الحق. والحق يخدش آذان المغتصب ويؤلمها. فانطلق الجنود البريطانيون جماعات مسلحين بالبنادق فى أفواهها الحِرَاب. يركب بعضهم السيارات المدرعة والمسلحة بالرشاشات (المتراليوزات) فيطوفون الشوارع ويقفون فى مفترق الطرق. حتى إذا ما أقبل موكب من هذه المواكب قابلوه بإفراغ نيران بنادقهم ورشاشاتهم فى صدور هؤلاء العزل من السلاح. وكانت أول مصادمة حصلت بين الجنود والطلبة على الجسر الممتد فوق السكة الحديدية المؤدى إلى حى شبرا وفى شارع عماد الدين يوم ١١ مارس المذكور. فلم يَزِد هذا الاعتداء جمهور الطلبة إلا ثباتًا على مظاهراتهم وحماسًا للمناداة بحقوق البلاد. وأروع ما شوهد فى هذه المقابلات بين الجنود والطلبة. أنه كان إذا سقط حامل العلم فى مقدمة موكب من المواكب مضرجًا بدمائه برصاص الجنود تقدم من خلفه طالب وتسلَّم العلم من يد القتيل مناديًا بأعلى صوته «ليَحْىَ الوطن! لتَحْىَ مصر!» فيردد إخوانه هذا النداء فيكرر حامل العلم النداء باللغة الفرنسية فباللغة الإنكليزية، فيجيب الجميع عليه فيشق صدى أصواتهم عنان السماء وتخر لها القلوب الأبية سُجَّدًا وتسيل دموع التأثر من أغلظ الأكباد.

وكان الطلبة يقابلون الموت بقلوب ثابتة وصدور رحبة لا يفزعون ولا يهربون وكانت الضحايا تردد تحية الوطن العزيز مع آخر نسمة من أنفاسهم الطاهرة، ثم يستمر الموكب فى طريقه كأن لم يحدث ثمة ما يؤلم القلوب ويذيب المهج من آماق العيون.

وفى يوم ١١ المذكور أضرب المحامون عن مزاولة أعمالهم بناء على قرار أصدره مجلس نقابتهم احتجاجًا على الحالة الحاضرة إذ ذاك. فكادت أعمال

القضاء تتعطل لولا أن أنابت النقابة عنها واحدًا أو إثنين فى كل محكمة لطلب تأجيل القضية.

وفيه أذاع قلم المطبوعات البلاغ الآتى:

«جناب قائد عموم القوات فى القطر المصرى يلفت الجمهور إلى أنه لما كانت البلاد لا تزال تحت الأحكام العرفية. فلا يجوز القيام بأى احتجاج عمومى أو أية مظاهرة. وكل شخص يخالف هذا الأمر يحاكم بصفة مستعجلة».

فذهب هذا البلاغ صرخة فى وادٍ أو نفخة فى رماد. إذ من العبث إقناع أمة بلغ سخطها هذا المبلغ بأنها تعرض نفسها للمحاكمة إن هى عبرت عن مكنون ضميرها.

واستمرت المظاهرات يوم ١٢ مارس بشدتها المعهودة ووردت الأنباء بأن مظاهرة سلمية أُقيمت فى الإسكندرية لم يتعرض لها أحد، وأخرى بطنطا انتهت بتعرض القوات المسلحة للمتظاهرين وإطلاق رصاصهم عليهم فأردوا منهم شهداء عديدين.

أذكت هذه المظاهر الدموية نيران الغضب فى أفئدة الناس واتصلت أنباؤها صميم الأرياف والمدن البعيدة كلمح البصر رغم الرقابة الشديدة التى كانت على الصحف والرسائل فى ذلك الوقت. وغنى عن البيان أن لكل طبقات الأمة بين هؤلاء الطلبة أبناء وأحفادًا وأصهارًا وأقارب، فهال الناس ما سمعوه من أنباء الفتك بحشاشات أكبادهم فلم يطيقوا صبرًا على قصف زهرة شباب هؤلاء الأبرياء، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن هب الناس مذعورين فى كل مكان يطلبون الثأر ممن هزءُوا من عواطفهم الفياضة وقابلوهم بالحديد والنار فعمت الثورة جميع أنحاء القطر دفعة واحدة.

تجريد الأهالى من السلاح والهراوات:

ولما كانت السلطة قد جردت الأمة من السلاح كما مر بنا. حتى وصل التجريد إلى مصادرة العصى الغليظة والهراوات (النبابيت). والجنود البريطانية معسكرة

فى كثير من أنحاء القطر خشى الناس أن يبادر هؤلاء إلى إطفاء شعلة هذه النيران المقدسة وأرادوا أن يعرقلوا مسعاهم، فعمدوا إلى خطة تكفل لهم ذلك ولو إلى حين وهى تقطيع خطوط السكك الحديدية والتلغراف والتليفون فى كل الجهات فى وقت واحد، كأنما أوحى إليهم بهذه الفكرة فى وقت واحد أو كأنما صاح بهم صائح تردد صدى صوته فى كل الأنحاء.

ففى يوم ١٣ قطعت المواصلات بين طنطا وتلا. وتوالت المظاهرات السلميَّة فى القاهرة وقد قوبلت من القوات البريطانية بتوالى سفك الدماء الزكية.

وحدث فى يوم الجمعة ١٤ منه أنه بينما كان المصلون خارجين زُرافات من مسجد سيدنا الحسين بعد تأدية صلاة الجمعة إذ بسيارتين مدرعتين بدأتا، بغير إنذار سابق، فى إطلاق رشاشاتها عليهم وهم محتشدون أمام المسجد. وقد قيل تعليلاً لهذا العمل المريع إن صيدليًا أجنبيًا فى هذا الحى رأى الناس محتشدين فخُيل إليه أنهم ينوون تأليف مظاهرة وخاف على صيدليته منهم!! فاستنجد تليفونيًا بالجنود الذين حضروا لفورهم ومثلوا هذه المأساة العظيمة. فقتلوا اثنى عشر شخصًا بينهم رجل جاوز السبعين وجرحوا كثيرين.

الضحايا:

ومنذ هذا التاريخ بدأت الحكومة تنشر بلاغًا رسميًا عن الحوادث بالقاهرة والأقاليم.

وقيل إن مجهولاً أطلق رصاصة على الجنود البريطانيين فى ذلك اليوم بجهة السيدة زينب، فأطلق الجنود رصاصهم على الناس بلا تمييز فقتلوا ١٣ شخصًا وجرحوا ٢٧.

لقد هال السلطةَ نبأُ قطع المواصلات بين مدينة طنطا وتلا وخشيت أن تسرى هذه الروح فى أنحاء القطر فأصدرت فى يوم ١٤ أمرًا بمقتضى الأحكام العرفية، هذا نصه:

«جناب القائد العام للقوات المسلحة فى القطر المصرى يحذر الجمهور أن كل من يتلف مواصلات سكك الحديد أو التلغراف أو التليفون أو يلحق أى عطل بها أو يعبث بها بأى وجه من الوجوه. أو يحاول عمل أى شيء من هذه الأعمال يعرض نفسه للإعدام رميًا بالرصاص بمقتضى الأحكام العرفية».

ولكن الناس كانوا أصبحوا لا تؤثر فيهم مثل هذه الإنذارات بعد ما رأوا وعلموا من إهراق دماء الشبيبة المتعلمة أمل المستقبل وبذور النهضة. فحدث اعتداء فى قليوب على السكك الحديدية ودمر المتألبون محطتها. وهنا بدأت الأمة تنفذ خطة الاعتداء على خطوط المواصلات لتشل حركة الجنود فى القطر، وحدث أن القطار الذى سافر يوم ١٤ إلى الصعيد وصل إلى محطة الرقة بمديرية الجيزة. ولم يستطع الاستمرار فى طريقه لقطع الخط فى عدة نقط من الوجه القبلى، واضطر للعودة إلى القاهرة وقد كسرت نوافذ عرياته وحطم أكثر العربات. وعُزل الموظفون الإنكليز الذين كانوا فى الوجه القبلى عن القاهرة وأُشيعت شائعات عن قتل سبعة من الضباط الإنكليز كانوا قادمين من الأقصر بقطار الإكسبريس وذلك بجهة المنيا. وحدوث اعتداءات على الموظفين الإنكليز كذلك ببنى سويف وبالواسطى.

ولقد قدم بعض الأطباء فى يوم ١٤ احتجاجًا إلى معتمدى الدول على استعمال رصاص دم دم ضد المتظاهرين العزل من السلاح. وقدم الوفد تقريرًا بهذا المعنى إليهم يحتج فيه على الأحوال الحاضرة بالبلاد. ثم أصدرت السلطة أمرًا فى اليوم المذكور بمقتضى الأحكام العرفية للموظفين، هذا نصه:

«جناب القائد العام للقوات فى القطر ينبه جميع مستخدمى الحكومة باجتناب الحركات السياسية وبالاستمرار فى أعمالهم حيث يكونون تحت حماية السلطة العسكرية ويعلن الجميع إن كل من يحاول أن يتعرض لهم أو يؤخرهم فى أداء الأعمال المفروضة عليهم يعرض نفسه للعقاب الشديد بمقتضى الأحكام العرفية».

وفى يوم ١٥ منه اعتصب عمال عنابر السكة الحديدية ببولاق وألفوا مظاهرة تأييدًا للطلبة، فوقفت حركة السكك الحديدية عقب هذا الاعتصاب كلية. وقد كانت الحكومة ألحقت بهذه العنابر بعضًا من العساكر الإنكليز بعد انتهاء الحرب ليتمرنوا فيها على مختلف الصناعات. فأوجس العمال الوطنيون فيها خيفة مما أشيع من أن الحكومة إنما أقدمت على هذا الأمر توطئة إلى إحلالهم محل العمال المصريين. الأمر الذى أسخطهم وكان ضمن العوامل الشديدة التى دعتهم إلى هذا الإضراب. فبادرت الحكومة إلى نشر تكذيب لهذه الشائعات تهدئة لخواطرهم ولكنهم لم يعودوا إلى أعمالهم، فأُعلن أن السلطة أصدرت أمرها إلى الجنود فاحتلوا محطة القاهرة وأقفلوا جميع أبوابها. وأخذوا يسيئون إلى كل من اقترب منها سواء أكان من موظفى إدارة السكة الحديدية، أم من طالبى السفر السائلين عن حركة القطارات بعد تقطيع المواصلات.

وفى اليوم المذكور اجتمع رئيس محكمة الاستئناف، وكان إذ ذاك (دولة) يحيى باشا إبراهيم، وجناب المستر شيلدون إيموس نائب مستشار الحقانية للنظر فى الحالة التى ترتبت عن إضراب المحامين، وكتب كل منهما من ناحيته خطابًا إلى نقابة المحامين يستصرخهم فيه باسم العدالة أن يقلعوا عن إضرابهم حتى لا يعطلوا مصالح المتقاضين. فلم يُجْدِ رجاؤهما نفعًا. وأخيرًا بعثا إلى كل محامٍ يسألانه على حدة عما إذا كان لا يزال بين المحامين العاملين أو غير العاملين. فوقع أكثرهم على طلب يرجون به محو أسمائهم من جدول المحامين المشتغلين ونقلها إلى جدول المحامين غير المشتغلين بالمحاماة. واضطرت وزارة الحقانية إلى إصدار منشور إلى جميع المحاكم تدعوها فيه إلى إعلان الخصوم شخصيًا ليترافعوا أمامها فى قضاياهم دون احتياج إلى محامين وأن يساعدوهم فى المرافعة بالنقط القانونية.

ولقد بدأت السلطة فى يوم ١٥ المذكور بالإفراج عن كثير من الطلبة الذين كانت قبضت عليهم فى المظاهرات، بعد أن يوقع أولياء أمورهم على تعهد بألا

يعودوا إلى الانضمام إلى هذه المواكب. وكانت قد قبضت على كثيرين بتهمة التعدى على الأماكن التجارية وسواها فتألفت محاكم عسكرية بريطانية وبدأت بمحاكمتهم منذ يوم ١٥ المذكور، وكانت أقصى عقوبة توقع عليهم الحبس مع الشغل لمدة شهرين أو ١٥ جلدة أو غرامة عشرة جنيهات. أو بعقوبتين منها مجتمعتين.

مظاهرة السيدات:

وفى يوم ١٦ اجتمع لفيف من عقائل الأسرات الراقية فى القاهرة. وألَّفن مظاهرة كبرى منهن سارت فى شوارع العاصمة. فوقفت القلوب لمنظرها الرهيب. ودهش الناس لجرأة هؤلاء السيدات التى لم يَرْوِ التاريخ شبيهًا لها. وأخذ السيدات يلوحن بأعلام صغيرة محييات الوطن مناديات بالحرية والاستقلال وبسقوط الحماية والظلم والاستبداد وأخذن بموكبهن يطفن بدُور الوكالات السياسية يحف بهذا الموكب الجلال والجمال والكمال. فلم تُطِق السلطة صبرًا على هذا المنظر الذى يدل على بلوغ الاستياء منها مبلغًا لم يكن له نظير وتمسك المصريين كافة بأمانيهم فى الحرية والاستقلال. وأخذ الجنود يتعرضون لهؤلاء السيدات ويضربون عليهن نطاقًا منهم فجعلوا عليهن سياجًا من بنادقهم فى أفواهها الحِراب، كأنهم قبالة أسود الوغَى وأبطال الكفاح. وما هم فى الواقع إلا أمام ربَّات حِجال أخرجهن سخطهن عن مألوفهن واجتمعن يصحن فى وجه الظلم والعسف صيحات الاستنكار ولم يتسلحن إلا بالبراقيع والعقود! ومع ذلك فإنهن لم يرهبن هذا التهديد ولم يفلَّ من عزمهن مشهد آلات الفتك فى أيدى هؤلاء الرجال الأشداء، بل تقدمت سيدة منهن وقالت لجندى شهر عليها بندقيته وفى فمها شبح وقالت له: «أطلق بندقيتك فى هذا الصدر لتجعلوا فى مصر مس كافل ثانية!» قالت هذه العبارة باللغة الفرنسية ففهمها الضابط الذى كان يقود الجند، فخجل وتنحى لهن عن الطريق بعد أن أوقفهن فى وهج الشمس أكثر من ساعتين.

ولقد كان منظر هؤلاء السيدات يتعرض لهن الجنود المدججون بالسلاح، من أحدث طراز، مما يثير فى النفوس شعورًا مختلفًا وإحساسات متناقضة. فمن إعجاب بهذا الإقدام إلى روعة ووقار إلى دهشة إلى احتقار إلى استفظاع!

ولقد اعتصب عمال شركة النور فباتت العاصمة فى ظلام حالك وكانت بعض المظاهرات تسير ليلاً تتقدمها المشاعل، كأن البلاد كانت فى القرن العاشر لا فى القرن العشرين.

ثم بدأت حركة جديدة وهى هجوم الأهالى على مراكز البوليس وتدميرها وعصيان الحكومة المحلية، ففى يوم ١٦ هجم الأهالى على مركز منيا القمح وخلصوا المسجونين وهاجموا محطة السكة الحديدية فأطلق الجنود النار عليهم وقتلوا منهم ٣٠.

ولما بلغت الحالة هذا المبلغ فاوض جعفر ولى باشا وكيل وزارة الداخلية رجال الوفد فى الأمر بغية حملهم على تهدئة الخواطر ثم استدعى الوفد لمراكز القيادة العامة بسافوى أوتيل وكلمهم جناب القائد العام فى الحالة العامة محملاً إياهم تبعة ما وصلت إليه البلاد ومسئولية الحوادث الخطيرة التى وقعت فيها. فأجابوه بأنهم لم يكونوا قط سببًا فى هذه الاضطرابات، إنما السبب الحقيقى هو إصرار السلطة على عدم رفع الحصار عن البلاد واعتقال زعمائها.

وفى اليوم المذكور صدر بلاغ من القائد العام يعلن الجمهور «بأن الدوريات المكلفة بالمحافظة على النظام، سواء أكانت واقفة فى مكان معين أم مارة فى سيارات، لا تتعرض للجمهور ما دام سائرًا إلى تأدية أعماله فى هدوء وسكينة. ولكنه فى حالة التعدى عليها بإلقاء الحجارة أو ما سوى ذلك.... أو فى حالة مفاجأة الغوغاء يباشرون تخريب المحال التجارية أو نهبها أو أى مكان آخر فإن الجنود مأمورون بإطلاق النيران».

وقد أخذت حوادث بتلابيب بعضها فلم يعد فى الإمكان تمييز بعضها عن بعض، واشتدت حركة العصيان فى كل مكان وكثرت المظاهرات والاعتداءات حتى على كبار الموظفين من الوطنيين. فقد حدث فى دمنهور أن أُقيمت مظاهرة

عظمى من الأهالى وفيهم التاجر والصانع والمزارع فى يوم ١٧ منه، فتعرض سعادة مدير البحيرة للمتظاهرين فلم يلتفتوا لكلامه فأهانهم بكلمات أثارت سخطهم، فانقضوا عليه ضربًا بالعصى وما سواها حتى أشرف على الهلاك. ولولا أن حسبه الناس فارق الحياة ما فارقوه ثم حاولوا إحراق داره، ولولا أن تعرض لهم رجال البوليس وحاسنوهم لما أبقوا على شىء أو أحد ممن فى داره. ونقل المدير إلى المستشفى بعد أن أشيع فى بعض جرائد العاصمة أنه قتل.

ولقد حدثت فى ذلك اليوم أن قامت مظاهرة فى الإسكندرية فقابلها الجنود بضرب النار فقتلوا من المتظاهرين ٤ وجرحوا ٢٠.

معاقبة القرى على أعمال التخريب:

وصدر بلاغ من القائد العام فى اليوم ذاته بأن أعمال التخريب فى السكك الحديدية أو حريق مهماتها أو نهبها، تفضى إلى معاقبة القرى الأقرب إلى أماكن هذه الحوادث بدفع غرامة توازى نفقات إعادة الشىء إلى أصله. وصدر بلاغ آخر بخصوص الإجراءات التى تتبع فى المحاكم لغياب المحامين الذين أضربوا عن تأدية وظائفهم.

وفى يوم ١٨ مُنعت مظاهرة كبرى فى القاهرة وأطلق الرصاص على المتظاهرين بالمنصورة. وحدثت فى الفيوم مظاهرة فأطلق البريطانيون الرصاص على المتظاهرين. وأضرب فى القاهرة الحوذية. ووردت الأنباء بهجوم البدو فى الغرب على مركز كوم حمادة فأنذرهم القائد العام ببلاغ ثم أرسل قوة لتأديبهم.

وفى يوم ١٩ اشتدت الحال بمدينة الفيوم إذ اعتدى البدو على الجنود فى نظير اعتدائهم على المظاهرات فقابلهم هؤلاء بإطلاق الرصاص عليهم، وقيل إن الطيارات اشتركت فى المعركة. فكانت النتيجة قتل نحو ٤٠٠ من البدو وجرح كثيرين ولكن هذه الشائعات لم تتأيد تمامًا.

وأصدر القائد العام بهذه المناسبة البلاغ الآتى لأهل الفيوم والوجه القبلى:

«فى الأيام الأخيرة أطلق بعض البدو النار على العساكر البريطانية فقتلوا بعضهم وإذا عادوا إلى مثل ذلك تتخذ فى الحال ضدهم إجراءات شديدة ربما أفضت إلى خسائر لا بد عنها حتى بين الأبرياء».

وفى اليوم المذكور قابل شعراوى باشا وكيل الوفد وعبد العزيز فهمى بك العضو فيه، جناب قائد القوات البريطانية وأبانا له خطر الحالة واحتجا على إطلاق الرصاص على المظاهرات السلمية.

وهنا اشتدت حركة الاعتداء على السكك الحديدية وحريق المحطات وتدمير مهماتها وامتدت الاعتداءات على مراكز البوليس، فكان الثائرون يهاجمونها جماعات حتى استولى بعضهم على بعض هذه المراكز وطردوا موظفى الحكومة منها. وأُشيع أن بعض المراكز والمديريات أعلنت استقلالها وتألفت فيها حكومات وقتية على مبدأ الجمهورية!! والأعجب من ذلك أن مركزًا من مراكز الوجه البحرى أعلن استقلاله. وأخذت حكومته الوقتية تحصل الجمارك على ما يرد عليه من البضائع أو سواها من الجهات الخارجة عن حدوده!!

ووصل إلى القاهرة بعد ظهر يوم ١٩ نحو تسعة عشر مسافرًا من الذين عزلوا فى الوجه القبلى بسبب القلاقل، قادمين من بنى سويف بطريق النيل. وثبت أن عدد الضباط الذين قتلوا يوم ١٥ أثناء سفرهم فى قطار الإكسبريس، وهم قادمون من الأقصر إلى القاهرة، كانوا تسعة لا سبعة كما شاع أولاً.

وفى يوم ٢٠ منه صدر إنذار عام من جناب قائد القوات البريطانية، هذا نصه:

«إنذار عام»

«كل حادث جديد من حوادث تدمير محطات السكك الحديدية والمهمات الحديدية يعاقب عليه بإحراق القرية التى هى أقرب من سواها من مكان التدمير. وهذا آخر إنذار».

تهديد القائد العام بتخريب البلاد بسبب الثورة:

وفى ذلك اليوم دعا القائد العام إلى مركزه بفندق سافوى بعض الوزراء والأعيان والكبراء، وقال لهم ما معناه: «إن السلطة اقتصرت حتى الآن على اتخاذ إجراءات دفاعية ضد الحوادث الجارية فى البلاد. فإذا استمرت هذه الحوادث فسوف أرانى مضطرًا إلى الالتجاء إلى خطة هجومية وإنى أحذركم من حملى على انتهاج هذه الخطة التى تكون عاقبتها وبالاً على البلاد فإن مدارها تدمير العمائر وتخريب القصور فضلاً عن حرق القرى وإهراق الدماء البريئة إلى غير ذلك مما يقتضيه الموقف وإنى جمعتكم هنا لأنذركم هذا الإنذار واعلموا إنه آخر إنذار. فاعلموا كل ما فى وسعكم لتسكين الأهالى ومنعهم عن إحداث القلاقل وإلا فإنى منفذ خطتى».

وأخذت القوات البريطانية تسافر إلى الجهات لتهدئة الخواطر والقبض على ناصية الحال وكانت الثورة فى الوجه القبلى، خصوصًا الجهات النائية منه، على أشدها. فحصلت بين الثائرين والقوات المسافرة إلى الصعيد على البواخر النيلية بين ديروط وأسيوط مناوشات قتل فيها بعض الضباط الإنكليز وبعض العساكر وكثيرون من الأهالى. أما فى أسيوط ذاتها فإن الثوار استولوا على مركز البوليس وأخذوا منه السلاح وحاربوا به القوات المرابطة هناك وكادوا يفتكون بها لقلتها، لولا وصول الإمدادات على البواخر النيلية وتمكّنهم فى النهاية من صدهم والتنكيل بهم بعد أن عاونتهم الطيارات فى قتالهم.

ولكن السكينة سادت جميع أنحاد القاهرة وما جاورها. ووضعت قوات فى قرى مديرية الجيزة وبنى سويف وبدأت القوات تحافظ على خطوط المواصلات الرئيسة، وتولت فصيلتان العمل على تهدئة الحالة فى البلاد القريبة. ونقل النزلاء من الإنكليز والموظفون المستهدفون للاعتداء عليهم بالوجه البحرى. وبدأت هذه القوات ترد ولاة الأمور الذين كان الثوار طردوهم إلى وظائفهم. وأخذت تقبض على من وجهت إليهم تهم الاعتداء والقيام فى وجه موظفى

الحكومة. وحدثت من جراء ذلك مذبحة بميت القُرَشى (مركز ميت غمر) قتل فيها نحو ١٠٠ شخص.

ولقد قامت الطيارات منذ بدء هذه الحركة بخدمات جليلة. إذ كانت، بعد شل حركة المواصلات، السبيل الوحيد لتوصيل البريد إلى الجهات النائية وإيصال الأوامر إلى المديريات. وإلقاء البلاغات والإنذارات على الجهات التى كانت أكثر من غيرها مركزًا للقلاقل.

ومما هو جدير بالملاحظة أن نتائج هذه الحركة كانت سببًا فى اشتراك جميع أفراد الأمة فى تحمل العسف من السلطة سواء فى ذلك المسلم والمسيحى والإسرائيلى، فتضامنوا فى القيام بالحركة وزال ما كان ينبت بينهم فى بعض الأحيان من نبات التفرقة. فانضوى الجميع تحت لواء واحد لواء المحبة والإخاء. واختلطت دماؤهم المسفوكة برصاص الغاصب المشترك فتآخى الجميع فى الدم واتخذوا لهم علمًا فى وسطه هلال أبدلت بنجومه صلبان. وأخذ القساوسة من الأقباط يخطبون على منابر المساجد حتى الجامع الأزهر وطفق مشايخ المسلمين يخطبون أمام مذابح الكنائس حتى الكنيسة المرقسية الكبرى. وكنت ترى فى مقدمة المظاهرات شيخًا من علماء المسلمين وقد أخذ بيد قسيس، وقسيسًا يعانق شيخًا: مناظر كانت تثير كوامن الشجون وتريق دموع الغبطة والفرح من أشد العيون جمودًا.

ومما امتازت به هذه الثورة أن روحها لم تكن موجهة إلى السلب والنهب، والدليل على ذلك عدم تعرض الثائرين لفروع البنوك فى الجهات على كثرتها ولا إلى المصالح ذوات الإيراد.

تعيين اللورد أللنبى مندوبًا ساميًا:

وقد كانت الجرائد نشرت فى ٢١ يناير بلاغًا من إدارة المطبوعات يفيد أن السر ريجنالد ونجت نائب جلالة الملك قد برح القاهرة مصحوبًا بالليدى ونجت،

يرافقهما جناب المكرم بارفن هربت والليفتنانت كولونيل سميس والكابتن ألكسندر قاصدين لوندره.

وكان المفهوم أنه استُدعى إلى إنكلترا ليؤخذ رأيه فى حالة مصر والسياسة الواجب اتباعها فيها.

فلما قبض على سعد باشا ورفاقه وقامت البلاد تلك القومة التى أزعجت بريطانيا. رأت الحكومة البريطانية أن تستعيض عنه بسواه ممن تعهد فيهم الحزم. لأن السير ونجت كان من فكره حل الأزمة بإجابة الوزيرين المصريين إلى ما يطلبانه.

فورد من لندن فى ٢١ مارس نبأ يفيد أن المارشال اللنبى، الذى كان قائدًا عامًا للجيوش البريطانية فى مصر إبان الحرب، قد عُين مندوبًا ساميًا فوق العادة.

وكان المارشال قد وصل إلى بورسعيد قادمًا من إنكلترا فى هذا التاريخ نفسه.

ولقد جاء بالبلاغ الذى نشر فى الجريدة الرسمية بهذه المناسبة ما يلى:

«إنه بالنسبة لحالة البلاد ولغياب جناب القومسير العالى البريطانى من مصر. قد عين المارشال اللنبى مندوبًا ساميًا فوق العادة. وقد منح السلطة العليا فى جميع الأمور المدنية والعسكرية وفى اتخاذ ما يراه من الإجراءات صالحًا لإعادة النظام واحترام القوانين فى هذه البلاد. وإدارة شئون الحكومة فى كل الأمور مع تثبيت حماية جلالة الملك فى مصر على أساس أمين متين».

ولما أن وصل المارشال اللنبى إلى القاهرة وزاره الوزراء والكبراء والأعيان، قال لهم: «إننى أتيت إلى مصر لأغراض ثلاثة، وهى:»

«أولاً: أن أضع حدًا ونهاية للاضطرابات الحالية».

«ثانيًا: أن أعمل تحريات دقيقة عن جميع الأسباب التى حملت أهل البلاد على الشكاوى».

«ثالثًا: أن أزيل كل الشكاوى التى تستوجب العدالة إزالتها».

ثم قال: «والواجب عليكم أن تعملوا ما فى وسعكم لحسن قيادة الأمة وأن تعملوا بالاتحاد معى فى صالح بلادكم».

«ولا يتبادر إلى ذهنى قط أن أحدكم يرفض مساعدتى بكل ما فى وسعه. وإنى أعتمد عليكم للبدء فى العمل فورًا فى سبيل تهدئة الخواطر الثائرة حتى إذا استتب الأمر وعادت السكينة فإنى على يقين من أنكم ستضعون ثقتكم فى شخصى لأقوم، بدون تحيز، بمنع كل شكوى وآمر بكل ما فيه إرضاء للأمة المصرية وبما فيه خيرها».

ولقد عَدَّ المصريون كلام المندوب السامى، من قَبيل إلهاء الطفل بشىء دون ما يصبو إليه. والشعوب تعيش على العاطفة لا على العقل لأن العاطفة نواة الوطنية. فلم يقلعوا عن عزمهم ومضوا فى سبيلهم رغم النداء الذى أصدره الوزراء والعلماء والأعيان فى ٢٤ مارس يدعون الناس فيه إلى التزام جانب السكينة والكف عن الاضطرابات، والذى هذا نصه:

«نداء للأمة المصرية»

«أصدرت السلطة العسكرية إنذارًا بأنها ستتخذ أقسى ما يكون من الوسائل الحربية عقابًا على ما يقع من الاعتداء على طرق المواصلات».

«ولا يخفى على أحد أن الاعتداء على الأنفس أو على الأملاك محرم بالشرائع الإلهية والقوانين الوضعية وأن قطع طرق المواصلات يضر أهل البلاد ضررًا واضحًا. إذ هو يحول بينهم وبين مباشرة مصالحهم ويوقف حركة نقل المحاصيل والأرزاق ويعطل المعاملات والأخذ والعطاء ويسبب العسر وسوء الحال. على أن العقاب عليه يعرض بعض القرى للتخريب ويعرض الأنفس البريئة إلى أن تؤخذ بما

لم ترتكب من الذنوب. وينبغى أن يلاحظ أن مثل هذا الاعتداء يضيع على المصريين ما ينتظرونه من العطف عليهم بما يسبب من رواج شائعات السوء عنهم».

«من أجل ذلك رأى الموقعون على هذا، من أقدس الواجبات الوطنية، أن يناشدوا الشعب المصرى، باسم مصلحة الوطن، أن يجتنب كل اعتداء وألا يخرج أحد فى أعماله عند حدود القوانين حتى لا يسد الطريق فى وجه كل الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة».

«كما أننا ندعو أعيان البلاد وأرباب النفوذ فيها أن يقوموا بالواجب عليهم من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فيسارعوا إلى اتخاذ ما لديهم من الوسائل لمنع وقوع ما ينجم عنه ضرر البلاد».

«وإنَّا شديدو الرجاء فى أن الأمة المصرية، بما عرفت به من التعقل والروية تصغى إلى هذا النداء وتلزم طريق الحكمة فى سلوكها. والله الهادى إلى سواء السبيل».

«شيخ الجامع الأزهر»	«مفتى الديار المصرية»	«بطريرك الأقباط»
إمضاء	إمضاء	إمضاء
«شيخ مشائخ الطرق الصوفية»		«رئيس المحكمة الشرعية العليا»
إمضاء		إمضاء

«نقيب الأشراف»

إمضاء

ويلى ذلك توقيعات تسعة وأربعين من الوزراء والأعيان والنواب وذوى الرأى والنفوذ فى البلاد.

ولكن هل يؤثر مثل هذا النداء فى قوم توترت أعصابهم وأصبحوا لا يرضون بأقل مما إليه يتوقون؟

خطبة كيرزون عن مصر:

وفيه وردت الأنباء البرقية من مجلس العموم بلندن أن اللورد كيرزون صرح فى المجلس بأقوال بشأن الحالة فى مصر، أكد فيها أن الأخبار الواردة منها تدل على أن الحالة أقل خطورة من ذى قبل. ثم أطرى موظفى الحكومة المصرية ورجال البوليس والجيش لإخلادهم إلى السكينة وحسن سلوكهم فى أثناء هذه الاضطرابات. وقال إن هؤلاء هم صفوة المتعلمين من الأمة واستشهد بسلوكهم على أن عقلاء الأمة لم يشتركوا فى هذه الإضرابات والاضطرابات. ثم أبدى أمله فى أن الأعيان، الذين يشعرون أكثر من سواهم بما قدمه الإنكليز لهم من الخدمات، يبذلون ما فى وسعهم لتهدئة الحالة.

ثم قال: «بودى أن أبين حقيقة نقطة ربما كانت سببًا لسوء التفاهم ألا وأن حكومة جلالة الملك لم تُبد قط أدنى معارضة أو سوء نية نحو مجىء اثنين من الوزراء المصريين وهما رشدى باشا وعدلى باشا إلى إنكلترا. بل على النقيض من ذلك. فإن وجودهما هنا يقابل بمنتهى الرضا والارتياح وإنى شخصيًا أحترم هذين الرجلين السياسيين اللذين قدما لمصر وللإمبراطورية، مدة الحرب، خدمات ذات قيمة. وإن الطلب، الذى عرض عليهما فى نهاية السنة الماضية بالرغبة فى تأجيل زيارتهما لهذه البلاد مدة، لم يكن مبنيًا إلا على اعتبار أنه فى مدة اجتماع مؤتمر الصلح لا يمكن العناية الكافية ببحث المسائل المهمة الخاصة بعلاقاتنا المستقبلة بمصر. وبالإصلاحات الدستورية المرغوب فيها فى البلاد. كما أنه لا يمكن إعطاء هذه المناقشات الوقت اللازم لها».

«ولا يسعنى إلا تكرار القول بأن زيارة هذين الوزيرين أو سواهما من رجال السياسة المصريين الذين يكونون مزودين بتحمل المسئولية العمومية كانت تقابل، وسوف تقابل كذلك، بملء الرضاء والارتياح. وإننا نرى دائمًا انه من أهم الأمور أن نتفق وإياهم على تحديد الشكل الذى ستكون عليه الحماية البريطانية فى مستقبل الأيام».

ثم عطف على القول بأن: «الحال مع سعد زغلول باشا تختلف كل الاختلاف عنها مع هؤلاء. لأنه هو وأعوانه هم الذين دبروا هذه الاضطرابات. وهم قوم غير مسئولين. وغرضهم طرد الإنكليز من مصر، وقد اختاروا وقت انعقاد مؤتمر الصلح بباريس موعدًا للقيام بهذه الحركة الثورية فلا سبيل للمناقشة معهم».

الموظفون والحركة الوطنية:

وكان الموظفون، إلى هذا التاريخ، منصرفين إلى تأدية أعمالهم المصلحية ولكنهم في الحقيقة كانوا متفقين مع الأمة قلبًا وقالبًا. إنما رأوا من الواجب عليهم أن يظلوا مثابرين على القيام بأعمالهم حرصًا على مصالح إخوانهم فى الوطنية. فلما رأوا من السياسة الإنكليزية تأويل سلوكهم هذا على غير ما قصدوه اعتبروا مدح هذا السياسى العظيم مَثْلبة لهم ومَسبَّة. فحرروا عريضة احتجاج بليغة على الحالة الحاضرة وعلى تصريحات اللورد كيرزون وأعلنوا فيها عزمهم على الإضراب مدة ثلاثة أيام وقدموها إلى السلطان وقدموا صورة منها فيما بعد إلى معتمدى الدول بمصر. وقد أوفوا بوعدهم.

بلاغ رسمى عن الحالة:

وفى يوم ٢٣ مارس صدر البلاغ الرسمى الآتى الذى تتبين منه الحالة على وجه العموم، ولو أن فى البلاغ محاولة تقليل شأن الحوادث:

«طُهرت جميع الخطوط الحديدية الرئيسية بين القاهرة والإسكندرية والقنال».

«وأخذت القلاقل فى المديريات الشمالية تزداد تفرقًا (كذا)».

«وفى ٢١ الجارى وقع هياج صغير فى بورسعيد نظرًا لتحريض المحرضين السياسيين للفَعلَة المشتغلين بالفحم على الاعتصاب. وقد حاول الرعاع الدخول إلى حى النزلاء، وأعاد الجنود النظام بعد وقوع بعض القتلى والجرحى».

«وحاول بعضهم فى قرب المطرية العبث بالبواخر التى تسير بين بورسعيد ودمياط فأحبطت طيارة مائية مسلحة عملهم».

«وعاد النظام الآن فى دمياط ورشيد، فى حين لا تزال زفتى وميت غمر وميت القرشى مركزًا للتمرد والفتن».

«وخاطب البدو المتمردون فى غرب البحيرة البدو الذين يقطنون على الساحل بين الإسكندرية والسلوم على أن هؤلاء حافظوا على ولائهم للحكومة وأخذوا هم أنفسهم يحمون السكة الحديدية الممتدة على الشاطئ غرب الإسكندرية».

«واقتُص أمس من البدو والقرويين فى غرب البحيرة إذ ألقيت القنابل فى حوش عيسى وأبى المطامير على المتمردين الذين كانوا يهجمون على الخط الحديدى. وعاقبت دوريات السيارات الخفيفة جماعات أخرى صباح اليوم فى جوار كفر الدوار».

«وأطاع البدو على حدود مديريتَىْ المنوفية والجيزة الأمر الذى صدر إليهم بالتفرق».

«وحدث أمس فى جنوب القاهرة قلاقل أخرى فى الحوامدية. فقد هجم الرعاع على مصنع السكر. ولكن الجنود والخفراء طردوهم وقد قتل ثلاثة من المشاغبين وجرح أحد الخفراء وهو يقوم بواجبه فى المصنع. وهجم الرعاع بعد ذلك على مزرعة فى جوار مصنع السكر فطردهم رجال البوليس».

«وسادت السكينة جهات الفيوم وبنى سويف. وقد نظم مأمور مركز سنورس قوة مؤلفة من ألف شخص من القرويين لحماية الخط الحديدى».

«والمواصلات التلغرافية باقية بين أسيوط وأسوان. غير أن الحالة بين أسيوط لا تزال غير مُرْضية. فقد وقع كثير من أعمال النهب والحرق عمدًا فى مدينة أسيوط».

وفى الواقع، فإن أعمال تخريب السكك الحديدية كانت وقفت عقب إنذار القائد العام بحرق القرى المجاورة لأماكن الاعتداءات التى من هذا القَبيل. ولكن الفتنة كانت لا تزال قائمة والنفوس ما برحت فى هياج فأرادت السلطة أن تقمع هذه الفتنة وتكسر من شرة هذه النفوس الهائجة بمقابلة الاعتداءات بمثلها، فأخذت أولاً فى إصلاح الخطوط الحديدية ثم وضعت فى المحطات المهمة حراسًا من العساكر البريطانيين لما كان يحتمل من معاودة الاعتداء عليها. وسيَّرت لهذا الغرض قطارات مصفحة تحمل القوات العسكرية موجهة لجهات مختلفة لإعادة المواصلات.

تخريب السكك الحديدية ومعاقبة المعتدين:

ولما أن أُصلح الخط الرئيس بين مصر والإسكندرية وقنال السويس منعت السلطة السفر عليها دون إذن خاص. وإليك نص الإعلان الذى ألصقته على جدران المحطة ليطلع عليه الجمهور:

«مرخص السفر بالسكة الحديد إلى الإسكندرية والإسماعيلية وبورسعيد والسويس فقط».

«أولاً: إلى الأوروباويين بشرط ان يكون معهم جوازات سفر «باسبورت» مؤشرًا عليها بما يفيد الإذن بالسفر إلى خارج القطر».

«ثانيًا: أن يكونوا فعلاً من السكان المقيمين فى أحد البلاد الأربعة المذكورة أعلاه».

«ثالثًا: إلى المصريين بشرط أن يكونوا من موظفى الحكومة ومعهم كتابة رسمية تجيز لهم السفر موقعًا عليها من أحد رؤساء مصلحتهم الإنكليز. وأن يثبتوا أن الغاية من سفرهم القيام بخدمة تخص السلطة العسكرية».

وتعدى منع السفر فى السكة الحديدية السفر فى النيل أو فى السيارات.

ولقد حدثت من بعض العساكر الإنكليزية فى الجهات التى نزلوا فيها، سواء كان لإصلاح المواصلات أم للقيام بتهدئة الحال أو للمحافظة على النظام، أمور تقشعر منها الأبدان وتنبو عنها النفوس.

ففى يوم ٢٥ مارس حوالى الساعة الرابعة بعد منتصف الليل والناس فى ألذ أوقات النوم والراحة الفكرية والجسمانية. انقض نحو مائتَىْ جندى منهم مدججين بالسلاح منقسمين إلى فرقتين على بلدتَى العزيزية والبدرشين من أعمال مديرية الجيزة، وأحاط معظم رجال الفرقتين بالقريتين وقصدت شرذمتان صغيرتان منهم منزلَىْ كل من عمدتَى القريتين شاهرين أسلحتهم. فطلبوا من كليهما تقديم ما عنده من السلاح وجمع ما يوجد منه فى القرية قبل مضى ربع ساعة فقدم أحدهما ما يملك من الأسلحة وهو مسدس. ولم يكن لدى الثانى منهما شىء. ولكن العساكر انقضوا إلى داخل غرف الحريم فى هذا الوقت المتأخر من الليل غير مبالين بحالة من فيها من النساء ولا بعوائد هذه البلاد فاختبأت النساء تحت الأسرَّة. ولكن الجنود جعلوا همهم الأول فتح الصناديق والخزائن عنوة وسلب ما كان فيها من مال وحلىّ، ثم جذبوا النساء من شعورهن وانتزعوا ما كان عليهن من حلى بكل قوة وغلظة إلى درجة أن ثلمت أذن إحداهن. ثم جاثوا خلال كلا الدارين وأخذوا ينهبون كل ما وصلت إليه أيديهم. ثم طلبوا إلى كل من العمدتين أن يدلاهم إلى بيوت مشايخ القريتين والظاهرين فيهما ففعلا مكرهين. فأتى الجنود فى بيوت هؤلاء مثل ما أتوا فى بيتَى العمدتين، ثم أعلن الضباط أنهم سيضرمون النيران فى البلدتين وأنه مسموح لكل امرئ أن يأخذ ما فى داره من مال وحلى قبل مغادرته. ثم لم يلبثوا إلا قليلاً حتى أضرموا النيران فعلاً فى البيوت مستعينين بما على سقوفها من حطب وقش. وكانت النيران إذا خبت فى إحداها استعانوا على إشعالها بالبترول الذى كانوا يجدونه فيها. فهرع الناس زُرافات فرارًا من الناس يلتمسون ملجأ فى الفلا ولكن شد ما كانت دهشتهم حينما بغتوا بحصار قريتهم بالعساكر شاهرى السلاح يقفون فى أوجه الفارين يفتشونهم قبل انطلاقهم ويسلبون منهم ما حملوه من ديارهم من

مدخراتهم. وما كان الجنود ليأخذهم الحياء من التنقيب فى ملابس النساء وأجسامهن بل كانوا يمزقون أثوابهن. وينقبون فى جميع أجزاء أجسامهن.

ولم يفرجوا عن أهالى القريتين إلا بعد أن أتوا على كل ما كانوا يحملون. وقد قيل إن بعض الجنود تعدى على عفة بعض النساء. كل ذلك وضباطهم يشاهدون أعمالهم ولا يردعونهم عن غوايتهم أو يذكّرونهم بواجبهم.

ولما أخذت النيران تأكل الدور بعد أن أخلاها أهلوها فرت الدواجن من الطيور والأغنام فتلقاها هؤلاء الجند واستولوا عليها، وظل بعض الماشية فى البيوت تشوى لحومها حية فى مرابطها. وكان نصيب كل من حاول من الأهالى إطفاء الحريق رصاصة تخترق جسمه من بنادق هذه الفئة التى تدعى المدنية. ولدى الصباح المبكر انصرف الجنود عن البلدتين بعد أن أصبحتا قاعًا صفصفًا واستاقوا أمامهم العمدتين والمشائخ إلى الحوامدية سائرين على الأقدام وخلفهم الجنود يخزونهم بأسنّة الرماح يحضونهم على الإسراع فى السير. وهناك تقابل الجميع وعلم كل منهم بمصيبة أخيه حيث كان الوقت ظهرًا وقدموهم إلى نحو ثلاثين من الضباط الإنكليز فقال لهم رئيسهم: سأتلو عليكم تهمة كل منكم «أما جريمة العزيزية فهى أن بعض الأهالى تعدى بالضرب على أحد الضباط البريطانيين فى الطريق المؤدى إلى أهرام سقارة. وعدا ذلك فإنى أُنبئت وأنا بالقاهرة أن قريتيكم اشتركتا فى حريق محطتَى الحوامدية والبدرشين» ولم تُغْنِ معارضة عمدة العزيزية عن هذه التهم شيئًا حيث أثبت بالأدلة والبراهين وشهادة الشهود أنه كان هو وأعضاء أسرته ورجال قريته يحمون مصنع السكر بالحوامدية أثناء الاضطرابات بناء على طلب مديره وأمر ضابط بوليس النقطة. وأن حياته تعرضت للهلاك حيث أصابت رصاصة من مقذوفات الثائرين ملاحظ البوليس الذى كان بجواره فى تلك الأثناء. ولكن الضابط أصم آذانه عن الحق. وكتب مقدم الضباط كلمات بالإنكليزية على ورقة وكلف الضابط المصرى بتعريبها ففعل ثم تلاها عليهم، فإذا فيها إثبات أسفهم على ما حدث من تدمير

خط السكة الحديدية وما وقع من الاعتداء على العساكر البريطانيين. وإقرار بأن ما توقع عليهم من العقوبات عدل وحق وإنهم جديرون بها. وإنهم مستعدون لتقديم ما يطلب منهم من العمال لإصلاح السكك الحديدية مهما يكن عددهم وبلا أجر. وأنهم يعترفون بقبولهم المحاكمة أمام المجلس العسكرى إن هم قصروا فى أداء تعهداتهم، ثم أمروا بالتوقيع على هذه الأقوال ففعلوا مرغمين تحت ضغط التهديد بالقتل وشهد الضابط المصرى على أقوالهم بتوقيعه مرغمًا لا مخيرًا.

وقد أحرق العساكر فى اليوم ذاته قرية الشبانات بمركز الزقازيق بمديرية الشرقية بعدما نهبوها (كما حدث فى القريتين السالفتَى الذكر) بحجة الانتقام من قتل عسكرى هندى فى تلك الناحية لم تظهر جثته.

وحدث فى يوم ٣٠ من هذا الشهر بنزلة الشوبك مركز العياط بمديرية الجيزة أمورٌ لا تقل عن هذه فظاعة مع أن السبب فيها لم يكن التفتيش عن الأسلحة أو الانتقام لقتل جندى، بل هى هنا أدعى للأسف وأبعد عن جادة الروية والعقل ذلك أن قطارًا مدرعًا مملوءًا بالعساكر قدم، نحو الساعة الرابعة بعد الظهر، صوب القرية المذكورة. ووقف بالقرب منها. ثم نزل منه بعض العساكر وقصدوا القرية فقابلهم العمدة ومشايخ البلد والخفراء ومعهم العمال اللازمون للعمل فى إصلاح السكة الحديدية بناء على إشارة سابقة من المركز. فأراد العساكر دخول القرية فأفهمهم العمدة ألا يفعلوا منعًا لحدوث ما لا تحمد عقباه فلم يأبهوا لنصحه ودخلوا القرية وأخذوا يضعون أيديهم على كل ما قابلهم من دواجن الطير من إوز ودجاج بلا مقابل فلم يتعرض لهم أحد. ولم يلبثوا بعد ذلك أن رأوا إحدى نساء القرية فاحتاطوا بها وأخذوا يراودونها عن نفسها بإبداء إشارات الفحش فاستغاثت المرأة بزوجها الذى خرج من داره وبيده هراوة ضرب بها الجندى ضرب بها الجندى الذى رآه ممسكًا بامرأته على أُمّ رأسه فقابله جندى آخر بإطلاق الرصاص عليه فأرداه قتيلاً. فبدأت على إثر ذلك حركة غليان ضد هؤلاء الجنود

الذين يريدون ثلم شرف النساء وبدأ الجنود من ناحيتهم ينتقمون ممن جرءُوا على ضرب أحدهم بالهجوم على المنازل يقتلون من صادفوه من الناس بلا تمييز وينهبون كل ما يجدونه داخل البيوت ويضرمون النيران فى المنازل. ثم رجع القطار القهقرى حتى حاذى القرية وصب عليها وابلاً من رصاص مدافعه الرشاشة.. واستمر إطلاق النيران على هذا المنوال طول الليل فاختبأ العمدة فى داره وأحكم إيصادها عليه وأرسل أهل بيته إلى قرية مجاورة. ولكنهم أخرجوه منها فى صباح اليوم التالى مستعينين بملاحظ البوليس، وبعد أن نهبوا داره ونقوده وبعض أثاث بيته أحرقوا الدار واقتادوه إلى جهة غير معلومة.

ومن أفظع ما حدث فى هذه القرية أنهم قبضوا على أحد مشائخها ومعه أربعة من الأهالى ودفنوهم جالسين حتى أنصاف أجسامهم ثم شوهوا وجوههم بوخزات الحراب وبعد ذلك أطلقوا الرصاص فأراحوهم من ألم العذاب. وهكذا أروى هؤلاء الجنود غلة غضبهم وأشبعوا نهم انتقامهم بنهب البلاد واغتصاب النساء وقتل الرجال والتمثيل بهم، وما إلى ذلك من الأمور التى لو حصلت من سواهم من الأمم لعدُّوها شنعة وعارًا. كل ذلك لأن رجلاً أراد أن يحمى عرضه من اعتدائهم والعرض فى بلادنا لا يفرط فيه ولكنهم لا يفقهون.

أُذيع نبأ هذا التعدى الفظيع والقسوة المتناهية فكان له أثر من أسوأ الآثار فى النفوس؛ فبادرت السلطة العسكرية بإصدار بلاغ رسمى زعمت فيه مزاعم قالت عنها إنها حقيقة ما جرى فى قريتَى العزيزية والشوبك الغربى، وهذا نص البلاغ:

«وجد قطار، كان يشتغل بأعمال الإصلاح أثناء سيره جنوبًا بعد ظهر يوم ٣٠ مارس، جماعة من القرويين يعبثون بالخط الحديدى فى جوار شوبك الغفاره (كذا فى الأصل ولعلها الشوبك الغربى) وقد قتل خمسة من الذين كانوا يشتغلون بتدمير الخط. وأطلقت النيران على القطار من القرية التى طهرها جنودنا بعدئذ. وقد اشترك سكان هذه القرية والقرى المجاورة لها بهمة فى تدمير الخط فى هذه الجهة ولكن أحبطت كل مجهوداتهم التى بذلوها لتدمير محطة مزغونة

المجاورة بفضل إخلاص نقطة بوليس محلية صغيرة وموقفها الباسل، فقد صانت المحطة من كل ضرر حتى أُنقذت بوصول القطار المشتغل بأعمال الإصلاح».

....

....

«وأُذيعت أخبار كاذبة فيما يتعلق بحوادث يقال إنها وقعت فى العزيزية وقد طلب إرسال بلاغ عن الحقيقة فأبلغ الضابط المتولى القيادة هناك أنه وردت أنباء تتضمن أن القرويين فى العزيزية والبدرشين اشتهروا بإيواء البدو المسلحين وقد أجرى البحث فى القريتين بناء على ذلك فى يوم ٢٦ مارس فوجد فى العزيزية كمية من الأسلحة. وقد حاول المشاغبون، أثناء البحث، الهرب بالقفز من سطح إلى آخر فأفضى ذلك إلى سقوط الأسطح تحت ثقلهم وقد سبب سقوط الأسطح فوق النيران أو مصابيح الزيت فى المنازل نشوب بعض الحرائق فى القرية».

والظاهر أن مخيلة ذلك الضابط الذى أرسل البلاغ عن حقيقة ما جرى بالعزيزية كانت قوية جدًا. غير أنه لسوء الحظ لم يستطع سبك الوقائع التى تخيلها وظن أنها يمكن أن تكون سببًا لما وقع فى هذه القرية سبكًا يطابق الحقيقة والواقع.

وقد اجتمع مجلس مديرية الجيزة فى جلسة غير اعتيادية، فى ٩ من شهر أبريل، بصفته الهيئة النيابية الوحيدة التى تمثل المديرية ورفع صوته عاليًا محتجًا على هذه الفظائع المنكرة مثبتًا تفاصيل ما ارتكبه الجنود مما يخالف كل قانون وكل عرف، وقرر رفع صورة هذا الاحتجاج إلى عظمة السلطان وإلى رؤساء الحكومة والهيئات الرسمية بمصر.

وإنا لمثبتون هنا صورة رسمية من محضر جلسة مجلس المديرية المذكور كما هو، مجتزئين به عن ذكر نصوص الشكاوى التى قدمت ممن رُزئوا فى القرى التى اعتدى عليها الجنود فى تلك المديرية. وهذا هو نص المحضر المذكور:

«محضر الجلسة الأولى الاستثنائية المنعقدة فوق العادة فى يوم الأربعاء ٨ رجب سنة ١٣٣٧ الموافق ٩ أبريل سنة ١٩١٩».

«فتحت الجلسة والساعة ١١ ونصف إفرنجى صباحًا بديوان المديرية تحت رئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حمدى بك سيف النصر مدير الجيزة ورئيس مجلس المديرية وبحضور حضرات الأعضاء: فضل بك الزمر، عبد الواحد بك القط، حسين بك غراب، أحمد بك المليجى، بيومى أفندى مدكور، سيد أفندى دويدار، محمد أفندى منصور عطا الله، سكرتير المجلس أمين أفندى فهمى أحمد، ولم يحضر حضرة سعد بك محرم حتى افتتاح الجلسة ولم يعتذر».

«قال سعادة الرئيس: طلب إلىّ كل من حضرات فضل بك الزمر وعبد الواحد بك القط وأحمد بك المليجى وبيومى أفندى مدكور أعضاء المجلس أن يعقد اجتماع فوق العادة بما لهم فى ذلك من الحق المنصوص عنه فى الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من القانون النظامى - فدعونا حضراتكم لجلسة اليوم للنظر فيما سيبديه حضراتهم. فقال أحمد بك المليجى:»

«يا سعادة الرئيس ويا حضرات الأعضاء المحترمين»

«إن هيئتكم الموقرة قد اجتمعت اليوم لا للنظر فى قرارات لجنة التعليم ولا الموافقة على إنشاء عزبة ولا للمناقشة فى طلبات رئيسة المستوصف ولكنكم قد اجتمعتم لتعربوا لرجال حكومتكم المسئولين وللهيئات الرسمية فى القطر المصرى عما حل ببلاد مديريتكم من المصائب والرزايا التى تقشعر من هولها الأبدان وتذوب من فظاعتها القلوب ويبرأ منها كل ذى عاطفة شريفة وكل ذى شعور حى».

«لقد كانت الأحوال الحاضرة التى لا يجهلها الصغير والكبير ولا الأمير والحقير، سببًا فى إظهار الأهالى شعورهم الطبيعى. شعورهم المسبب، لا عن حبهم للسلب والنهب كما يُقال عنهم، بل لتطلعهم لحياة جديدة كالأمم الحية التى يعاملونها وتعاملهم ويخالطونها وتخالطهم فى كل وقت وآن. ولقد أبدى البعض

منهم هذا الشعور بتعطيل خطوط السكك الحديدية لا لغاية غير شريفة بل لكى يُسمع صوته. إننى لا أبرر عملهم هذا ولكننى أقول إن هؤلاء الناس الذين اتهموا بتعطيل السكك الحديدية لم يكن غرضهم السلب والنهب ولكن أرادوا بهذا أن يسمعوا صوتهم بعد أن رأوا صوت مفكريهم وقادة الرأى العام فى الأمة المصرية قد ذهب صرخة فى وادٍ. وأنهم مع ذلك لم يكرروا هذا العمل بعد أن نشر منشور القائد العام الذى توعد فيه بالعقاب الصارم كل من يعتدى على تخريب السكك الحديدية».

«ولكن ألا يوجد بالشرائع الوضعية أو الإلهية عقاب لجانٍ غير سلب أمواله وحرق داره وهتك عرضه كما ثبت كل ذلك فى تحقيق الحوادث التى وقعت ببلاد مديريتكم وكما بلغ لنا وللمديرية كتابة ممن وقع عليهم هذا الاعتداء؟ إننى أقول ولا أبالى، بأن هذه الفظائع التى ترتكب فى البلاد من جنود الجيش الإنكليزى لهى وصمة عار لا تمحى. وصمة عار لا ترضى عنها الأمة الإنكليزية الحرة التى لا ريب فى أنها ستتبرأ منها والآن، وقد اجتمعتم لتعملوا واجبكم حيال الأهالى الذين انتخبوكم عنهم، فلتقدموا احتجاجكم لرجال الحكومة ولرجال بريطانيا العظمى المسئولين والهيئات الرسمية بالقطر المصرى حتى يكون هناك حد لتلك الفظائع ولتسمعوا صوت أمتكم ورغباتها حتى لا يُقال إن طلبات الأمة المصرية التى يسمونها (طلبات مبالغ فيها) هى رغبات أفراد غير مسئولين».

«إننا ها هنا ننوب عن خمسمائة وخمسين ألفًا من النفوس وهذا عدد سكان المديرية وكلنا يعلم ما هى رغباتهم فلنبين هذه الرغبات لنتفاهم مع أصحاب الشأن المسئولين حتى نكون قد أدينا الواجب المفروض علينا حيال هذه النيابة التى خولتها لنا الأهالى».

«وهاكم احتجاجى واحتجاج زملائى الأعضاء معى سيُتلى عليكم لتقريره إذ لا حيلة للأمة غير هذا العمل ما دامت جمعيتها التشريعية معطلة ولا توجد هيئات نيابية يمكنها أن تعبر عن آراء الأمة فى الوقت الحاضر غير مجالس المديريات.

فبصفتنا إحدى تلك الهيئات النيابية المنتخبة بواسطة الأهالى نقدم احتجاجنا هذا».

«وهنا قدم حضرته الاحتجاج لسعادة الرئيس موقعًا عليه من جميع حضرات الأعضاء الحاضرين بالجلسة وأمر سعادة الرئيس بتلاوته فتُلى، وهذا نصه:»

«تقدمت إلينا من بعض أهالى مديريتنا بصفتنا نواب الأمة المنتخبين عنها فى مجلس المديرية شكاوٍ عما يحدث ببعض بلاد المديرية من الاعتداءات الفظيعة والجنايات الفتاكة بهيكل الإنسانية وحرمة الفضيلة. تلزمنا مراكزنا بالنظر فيها لتبليغها للجهات الرئيسية المسئولة بالقطر المصرى».

«ولقد صدرت تلك الشكايات من نفوس مكلومة وأفئدة قريحة تعبر عن آلام قد أحسسنا بها جميعًا ولم نقف حيالها هذه المدة إلا انتظارًا لتصريفها بالحكمة والعدل ولكننا مع الأسف وجدنا أن الصوت الصامت من صدر هذه الأمة لا يصح إلا أن يكون مؤيدًا تأييدًا تامًا ما دامت العدالة لم تأخذ مجراها القانونى».

«تتلخص تلك الشكايات فى أن بعض الجنود البريطانية أحدثت من الاعتداءات ضروبًا شتى كإحراق القرى والبلاد فى غسق الليل وفى جوف النهار وقتل الأبرياء رميًا بالرصاص وسلب الأهالى أموالهم وحُليِّهم وقتل مواشيهم وأخذ الطيور عنوة والاعتداء وياللأسف على الأعراض اعتداء يندى له وجه الفضيلة خجلاً وتنتحر أمامه المروءة والشهامة كأمثال ما وقع فى بلاد إمبابة، والعزيزية، والبدرشين، ونزلة الشوبك، من بلاد مديريتنا. وكما ثبت كل ذلك فى محاضر التحقيق الرسمية التى أجرتها جهة الاختصاص وإنه ليسوؤنا جميعًا أن صدرت البلاغات الرسمية التى حصلت مما دلنا أن بعض رجال الجيش المرافقين للشعوب التى ارتكبت هذه الفظائع قد أبلغوا رؤساءهم عكس ما وقع تمامًا».

«كان الذى وقع من الاعتداء تأديبًا للأهالى (على ما قيل) بدعوى أنهم عطلوا طرق المواصلات بالسكك الحديدية وأن عملهم هذا مقصود به النهب والسلب. مع أن الواقع ينافى ذلك ويقرر أنه ما كان ثمة نهب ولا سلب وإنما هى الرغبة

(بعد ما حِيل بين الأمة وبين إبداء مطالبها بواسطة رجالها الذين أنابتهم عنها) فى أن تسمع هى بذاتها نداءها للأمم الحرة، وتعبر عن رغباتها بكل طريقة ووسيلة لتحيا حياة الأمم التى لم تكن مثلها فى الذكاء والنبوغ وخولت حق المطالبة باستقلالها التام فى مؤتمر السلام».

«وإن هذه المطالبة ما كانت محرمة فى أى قانون من القوانين ليحال دون وصولها إلى حيث تريد الأمة عن بكرة أبيها خصوصًا وأن مبدأ مظاهرتها بهذه المطالب كان سلميًا محضًا بل إن الاستقلال التام الذى هو أهم تلك المطالب وأدلها والذى هو بغيتنا جميعًا لا نستطيع أن نقول بأن أمة عظيمة كالأمة البريطانية تقف فى وجهه وتحول دون إبداء أمنية الشعب المصرى بأكمله فيه خصوصًا وأنها من كبار الأمم الحرة وحليفة الأمم الأخرى مثلها التى حاربت معها على تأييد حقوق الشعوب وحرية الأمم. وإن الوقوف حجر عثرة أمام مطالبنا المشروعة يعتبر وقوفًا أمام الرأى العام وما أبداه مؤتمر السلام من اتباع الشروط الأربعة عشر المشهورة التى ذكرها جناب رئيس الولايات المتحدة وقررتها جمعية الأمم بل إننا لنجهر أيضًا بأننا نشك فى أن مثل هذه المصائب الشديدة والبلايا الفادحة التى وقعت من بعض جنود الجيش البريطانى على رأس هذه الأمة الأسيفة المطالبة باستقلالها ترضى عنها الأمة البريطانية أو تبرر حدوثها وإننا لننتظر بصبر نافد حكم الأمة البريطانية حيال هذه الجنايات التى ارتُكبت بواسطة جنودها بعد أن أبدينا حقيقتها إجماليًا من واقع التحقيقات التفصيلية فى المحاضر الرسمية للحكومة المصرية».

«لهذا نرفع أولاً احتجاجاتنا الشديدة، كنواب عن هذه المديرية، عما حدث فيها من الاعتداءات ضد الحركة الوطنية ونطلب ثانيًا أن يبلغ هذا الاحتجاج بواسطتنا جميعًا أو بواسطة لجنة منا لعظمة مولانا السلطان وللجهات الرسمية المسئولة فى القطر المصرى مشفوعًا بنداء الأمة المصرية ومطلبها الوحيد (وهو الحصول على الاستقلال التام) كما نطلب أن يرفع عن عاتق الأمة حالاً كل ما يضاد النداء بهذا الاستقلال التام المنشود».

«قال سعادة الرئيس:»

«مع اعترافى بأن ما حدث بنواحى إمبابة والعزيزية والبدرشين ونزلة الشوبك هو عمل وحشى أذكر لحضراتكم أن الأفراد الذين قدموا لى شكاوى عن ذلك قد عُملت لهم التحقيقات اللازمة بواسطة حضرة مأمور ضبط المديرية (الذى أثق به وأعتبره كشخصى فى إجراء مثل هذه التحقيقات) وترجمتها وعملت تقريرًا يشمل احتجاجى على ما وقع من الاعتداء على تلك البلاد وأرسلت كل ذلك لوزارة الداخلية كما أرسلت صورًا أخرى من هذه التحقيقات وذلك التقرير (لدار الحماية ولمركز قيادة الجيش البريطانى فى سافوى أوتيل بناء على طلبهما) وجاءنى منهما ما يفيد أنهما اعتنيا بتقريرى وأنه تقرر تأليف لجنة لإعادة التحقيق بخلاف اللجنة الأولى وبما أنى أعتبرت أن هذه الحوادث كأنما وقعت على شخصى بالذات لوقوعها فى دائرة مديريتى وبغير علم منى فإنى أصرح لكم بأنه إذا لم يرضنى التحقيق الذى سيعمل فإنى لا أرجع عن الاحتجاج عليه بكل قواى مهما ضحيت فى سبيل ذلك من الجهد والمركز».

«حضرة أحمد بك المليجى»

«مع شكرنا لسعادة الرئيس على جهاده فى سبيل أمته أقول إنه بالرغم عما احتج به سعادته قد صدر البلاغ الرسمى عن الحوادث التى وقعت مضادًا للتحقيقات التى عملتها المديرية».

«سعادة الرئيس»

«إننى علمت أن الضابط الذى صدر عنه ذلك البلاغ يجرى معه الآن تحقيق لإدانته فيه. وأنه قد أبدل بآخر منذ احتججت بتقريرى الذى نوهت لكم عنه».

«حضرة أحمد بك المليجى»

«ولعله يحدث بعد ذلك التحقيق الذى تشيرون إليه سعادتكم مع جلاء الحقيقة المعروفة للملأ أجمع أن يصدر بلاغ آخر يصحح ذلك البلاغ الأول».

«سعادة الرئيس: أملى ذلك إن شاء الله:»

«حضرة محمد أفندى منصور عطا الله».

«إنه، حتى اليوم الثالث من حوادث نزلة الشوبك كانت الأهالى تجد جثث قتلاها خلال مزارع القمح وطافية على وجه الماء فى الترع وإن ما أعدم من المواشى من قذائف المدافع ورصاص البنادق التى أطلقها بعض رجال الجيش الإنكليزى يفوق كل تقدير أما حاصلات البلد من الذرة التى كانت تجفف بحرارة الشمس فوق سطح المنازل فهذه قد رشتها الجنود البريطانيون بالبنزين وأحرقوها فترتب على ذلك خسارة عظمى هى جميع حاصلات الأهالى».

«حضرة أحمد بك المليجى»

«بمناسبة ما ذكره حضرة زميلى محمد أفندى منصور عطا الله أقول إن قواد الجيش الإنكليزى يرسلون قوات من الجيش المذكور للبلاد الهادئة التى لم تحدث منها أية مخالفة للقانون وها أنتم يا سعادة الرئيس بصفتكم مدير المديرية تعلمون أن مركز الصف لم يحصل منه أى اعتداء ومع ذلك فقد أرسلت إليه قوات إنكليزية حال أنه معلوم أن الأهالى لا يفهمون اللغة الإنكليزية وأن الجنود البريطانيين لا يفهمون اللغة العربية وبذلك لا يبعد أن يحدث سوء فهم بين الفريقين - لهذا أحتج بصفتى نائبًا عن أهالى ذلك المركز على إرسال تلك القوات وأطلب من هيئة المجلس الموافقة على هذا الاحتجاج معى حتى لا يقع ببلاد المركز المشار إليه مثل ما وقع بالبلاد التى أشرنا إلى حوادث الاعتداء عليها فى احتجاجنا الذى تُلى فى الجلسة الآن».

«حضرة فضل بك الزمر»

«إنه حدث بالأمس، بينما كان القطار سائرًا بالأهالى فى إمبابة يحملون الأعلام ابتهاجًا بالسماح للمصريين بالسفر إلى أوروبا وعرض مطالبهم أن اعتدى بعض الإنكليز على القطار ورماه بالرصاص فقتلوا اثنين بالرغم عما جاء

بمنشور جناب القائد العام ولذا فإنى أحتج بشدة على هذه الجنايات الشائنة التى لا ينقطع حدوثها حتى الآن».

«حضرتا عبد الواحد بك القط ومحمد أفندى منصور عطا الله»

«لقد علمنا أنه تجرى الآن بمركزنا العياط عدة تحقيقات مع الأهالى بواسطة مجلس عسكرى ومن المعروف أن هذا المجلس واسع السلطة يقضى بعقوبات صارمة منها القتل والجلد وغيره وإنه لا يوجد بينه أعضاء مصريون وسيترتب على ذلك إيقاع العقوبات على الأبرياء إذ إن تحقيقات ذلك المجلس تبنى على بلاغات كاذبة فيحل العقاب بأفراد لم يقع منهم أى تشويش للأمن العام ـ لهذا نطلب سرعة اتخاذ اللازم لإيقاف أعمال ذلك المجلس إلى أن يبت فى الحالة الحاضرة ويعرف مجرى الأمور وفاقًا لما صرح به جناب القائد العام».

«حضرة عبد الواحد بك القط أيضًا:»

«إنى أحتج كذلك على القبض على عمدة نزلة الشويك بواسطة جنود الجيش الإنكليزى بعد ما ارتكبوه من الفظائع فى بلده وأرجو سعادة الرئيس إبلاغ أولى الأمر المختصين طلب الإفراج عنه رحمة بأهله وذويه الذين قتل الإنكليز منهم نحو الستة على الأقل رميًا بالرصاص كما احتج على التصديق على ميزانية الحكومة للسنة المالية ١٩١٩/ ١٩٢٠ بغير الطريقة المتبعة وعلى إبقاء الحكومة تعمل بلا وزارة وعلى إبقاء قوة من جنود الجيش البريطانى ببلاد مركز العياط (لا ريب فى أنه لا يبعد اعتداء هذه القوة على تلك البلاد بمثل ما وقع فى بلاد نزلة الشويك والعزيزية والبدرشين وغيرهما) وآمل أخيرًا أن تشكل الوزارة المصرية فى القريب العاجل حتى ترجع المياه إلى مجاريها ويأخذ العدل مجراه».

«بعد انتهاء المداولة صدر القرار التالى:»

«قرر المجلس بإجماع الآراء الموافقة على جميع الاحتجاجات الواردة بهذا المحضر وإبلاغ جميع ما دُوِّن فيه لحضرة صاحب العظمة السلطانية ولأولياء الأمور وللهيئات الرسمية بالقطر المصرى بواسطة هيئة المجلس الحاضرة الآن».

«المادة ٣٦ من القانون النظامى»

«ثم تُلى هذا المحضر فى الجلسة ذاتها وصودق عليه بالإجماع. وأعلن سعادة الرئيس انفضاض الجلسة وانتهاء دور الاجتماع حيث كانت الساعة ١٢ ونصف إفرنجى مساء».

«سكرتير المجلس» «مدير الجيزة»

(إمضاء) «ورئيس مجلس المديرية»

(ختم)

ولقد كان فخامة المندوب السامى قد دعا إليه أعضاء الوفد المصرى فى يوم ٢٦ مارس واستفسر منهم عن أسباب الاضطراب الحادث فى البلاد، وطلب إليهم أن يزودوه بتقرير وافٍ ببيان ما دعا الأهالى إلى هذا الاستياء من الحالة العامة. فقدم أعضاء الوفد فى يوم ٣٠ منه تقريرًا مفصلاً، هذا نصه:

«فخامة المندوب السامى»

«إجابة لدعوتكم يوم ٢٦ مارس الحاضر، يتشرف الموقعون على هذا، أعضاء الوفد المصرى، أن يقدموا إلى فخامتكم هذا التقرير ببيان الأسباب التى أوجبت استياء المصريين. ولو أننا، تلقاء تصريحات اللورد (كيرزون) فى مر كز خاص بالنسبة لأسباب هذا الاضطراب الواقع فى البلاد حالاً إلا أن هذا الموقف لا يثنينا عن أقدس واجباتنا الوطنية والإنسانية أن نساعد فخامتكم فى الوقوف على أسباب هذا الاضطراب التى نرجو أن تزيلوها بحكمتكم لتزول مسبباتها».

«إن هذا الاضطراب العام، الذى لم يكن فى حسبان أحد من الذين يشتغلون بسياسة مصر، ليس مصدره فى نفوس المصريين إحساس عداوة للبريطانيين بوجه عام. كما يُفهم من العبارة التى عبر بها اللورد كيرزون من أننا نريد طرد أكبر مملكة فى الدنيا من بلادنا. بل جميع الأدلة التى تتخذ من سلوك المصريين نحو بريطانيا العظمى منذ احتلالها مصر إلى هذا اليوم لا تدل إلا على أن الذى

فى نفوس المصريين ليس هو العداوة بأى نوع كان بل هو الإحساس الطبيعى لكل أمة أن تستقل بشئونها مختلطًا بالرجاء فى عطف الشعب البريطانى الكريم أن يساعدنا على الاستقلال. باعتبار أن الفرصة التى كان ينشُدها اللورد (سالسبورى) بتصريحه فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ قد حان وقتها. فإنه من المستحيل أن يرد على خواطر الأمة المصرية، التى هى أهدأ الأمم فى سلوكها، أن تفكر فى إغضاب بريطانيا العظمى فى حين أن تتكل عليها فى مساعدتها على نيل استقلالها. فإن الساسة البريطانيين فى مصر لا ينكرون حسن استعداد المصريين فى بدء هذه الحرب. لأن تعاون مصرُ، بقدر طاقتها، بريطانيا العظمى فى الدفاع عن قضية العدل وحرية الشعوب الصغيرة متى اعترفت لها الإمبراطورية باستقلالها. كما لا ينكرون أن بعض رجال مصر المسئولين قد أظهروا هذا الاستعداد عند دخول تركيا الحرب».

ولقد أظهرت الأمة، فى سلوكها طول مدة الحرب، أنها تنتظر من بريطانيا العظمى معاملتها على هذا السلوك المستقيم وعلى الضحايا الكبرى التى غرمتها بما تستحق من الرعاية. فتعترف لها بالاستقلال بعد زوال السيادة التركية عنها».

«ثم إن الوفد المصرى، الذى وكِّل لهذه الغاية، قد جعل فاتحة برنامجه أن يتجه إلى الشعب البريطانى قبل كل شىء لنيل عطفه على مصر والمصريين وليبين للرأى العام هناك أن النقطة التى تلتقى فيها منافع بريطانيا العظمى واستقلال مصر ليست نقطة معدومة، بل إيجادها فى حيز الإمكان معتمدًا فى ذلك على شهادة فخامتكم للمصريين التى أعلنتموها بعد أن أحرزتم الظفر وتُوِّج جهادكم بالنجاح».

«كل ذلك ينفى بتاتًا أن هذه الحركة نتيجة عداوة فى النفوس. وإن كانت فى الجملة بعض نتائج اليأس وخيبة الرجاء».

(١)

«لما أعلنت الحماية على مصر تساءل المصريون، مع الدهش، كيف يمكن أن نكون مع البريطانيين الأحرار أقل حظًا بكثير، من جهة حريتنا، مع الأتراك؟ ولكنهم لم يصدقوا هذا الفهم وظنوا أن الحماية ضرورة استدعتها الظروف الحربية فقط. ولا شك فى أن تأثر الطبقة المتنورة بهذا الشأن كان أكثر جدًا من تأثر غيرها. إلا أن طبقة العَملَة لم تلبث أن لاقت من تصرف الحكام الإداريين فى أمر التطوع والتكاليف الأخرى من الإهانات ما انحرفت به نفوسهم. وتعداهم هذا الانحراف إلى الطبقات المرتقية عنهم نوعًا. وظهرت آثاره فى حوادث رسمية. وزاد هذا الانحراف بما كان يهدد به الشبان الإنكليز المفتشون بعض الأهالى المسئولين من سوء المعاملة متى لم لهم الأمر على مصر. غير أن انتظار تسوية المسألة المصرية على وجه يتفق مع مطامع المصريين فى الحرية كان ملطفًا لتلك الحال. وكان رجاء الناس يزداد يومًا فيومًا بمقدار ما يقرءُونه فى الصحف من خطب رجال السياسة فى بريطانيا العظمى. وفى الولايات المتحدة. وبما يطالعونه بشغف عظيم من الخطب التى كان يلقيها الدكتور «ولسن» فى حرية الشعوب وأنه لا يكون بعد الآن شعب سيد وشعب مسود. بل كلهم فى الإخاء الإنسانى سواء».

«غير أن هذا الرجاء كان يكدر صفوه، الوقت بعد الوقت، فى الأوساط المتعلمة، ما كان يُنشر وما كان يُقال عن حركة التشريع الجديد. أى حركة أعمال لجنة الامتيازات فإن هذه الحركة لم تُرْضِ البلاد، سواء فى ذلك المصريون والأجانب. ولكن الحكومة لم تأبه لهذا الامتعاض ولا شك فى أن من يرقب مجريات الحال فى مصر عن قرب لا يستطيع أن ينكر أن هذه الحركة قد أزعجت المصريين على مستقبلهم لما رأوا فيها أن كل مصلحة فى مصر ترعى إلا مصلحة أهل البلاد. ولم يكن بعيدًا عليهم أن يعتقدوا أن رجاءهم الذى علقوه بعطف بريطانيا أوشك أن يخيب».

«ثم قُفِّى هذا التشريع بمشروع قانون نظامى روحه متسقة مع روح التشريع الذى وضع لتوحيد السلطات القضائية. وليس فيه رائحة لاعتبار المصريين شيئًا آخر إلا كمية عاطلة ليس لهم فى إدارة البلاد نصيب».

«فخيم الحزن على نفوس المصريين ولكنهم اعتقدوا أن كل ذلك من عمل حزب الاستعمار، وأن الشعب البريطانى الحر لا يرضى بهذا التصرف».

«وما زالوا يعلقون آمالهم بالرأى البريطانى العام. ومؤتمر السلام الذى وضعت قواعده بفضل الأمم الحرة الأربع: البريطانية والأمريكية والفرنسية والإيطالية على أسس الحرية والحق والعدل».

«لما نشرت هذه القواعد تألف الوفد المصرى وليس أعضاؤه غير المسئولين ولا غير المعبرين عن الرأى العام، كما يقال، بل إنه، فضلاً عما لرئيسه وبعض رجاله من صفة النيابة عن الأمة. قد وكله أكثر من ثلاثة أرباع نواب الجمعية التشريعية غير الوزراء. كما وكله أعضاء الهيئات النيابية الأخرى (مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية) وكثير من الأفراد أولى الرأى والنفوذ فى البلاد».

«طلب الوفد الترخيص له بالسفر إلى إنكلترا وفرنسا فلم يرخص له بذلك فلما طال به الانتظار رفع شكواه إلى المندوب السامى وقتئذ ثم إلى رئيس الوزارة البريطانية. وصار يطرق كل باب ليتمكن من السفر وفى هذه الأثناء استقالت وزارة رشدى باشا لمنع عضوين منها من السفر فى الوقت الذى أراداه. ولم يكن لمنع المصريين من السفر: الوزراء وغيرهم إلا النتيجة الطبيعية لذلك وهى الظن العام بأن السياسة البريطانية لا تريد أن تحقق رجاء المصريين فى مساعدتها إياهم. وكاد هذا الظن يصل إلى درجة الاعتقاد لولا أن السير ريجنالد ونجت، لما رأى أن الوزارة علقت سحب استقالتها على إباحة السفر للمصريين، وعد الوزيرين بأنه سيترافع فى ذلك أمام الحكومة البريطانية بنفسه. وأنه شديد الأمل فى الحصول على رفع الحَجْر إلى حد أن حصلت المناقشة بينهم فى تسهيل أسباب السفر وعلم الناس أن الوفد يستعد للسفر فعلاً. ولو تم ذلك لكان قد

ذهب بجزع المصريين من عدم تمكنهم من عرض مطالبهم. وتنفس عنهم بعض ما يجدون من مضض الانتظار على أنهم كانوا يقرءون، مع الدهش، أخبار الوفود: وفد الحجاز ووفد الشام ووفد أرمينية ووفد لبنان...إلخ».

«تلك الشعوب، فضلاً على أنها كانت بالأمس ولايات لا استقلال لها، فإن أكثرها كان فى حالة حرب ضد الحلفاء فى حين أن مصر، وهى أرقى منها مدنية وكان لها استقلال ذاتى مضمون بمعاهدة دولية وكانت مساعدة فى فتح تلك البلاد، لا يكون لها وفد ولا يسمح لأهلها بالسفر لعرض قضيتهم على المؤتمر. ولا على الرأى العام البريطانى نفسه. لا يشك أحد فى أن هذه المعاملة من شأنها أن تزرع الاستياء فى النفوس. فلما صرح هنا بعدم التصريح لأحد بالسفر وقبلت استقالة الوزارة، تلك الاستقالة التى قالت عنها جريدة المورننج بوست فى عددها الصادر فى ٢٩ يناير سنة ١٩١٩ إنها بعبارتها تجعل من الصعب جدًا أن مصريًا آخر يأخذ محل الرئيس بدون أن يستهدف لغضب الشعب، اضطربت الخواطر وشملت الأنفس عوامل اليأس من تحسين الحال. فرفعنا عريضة إلى عظمة السلطان أن يتوسط فى الأمر لكى يفرج خناق اليأس على النفوس. وبدأت الوفود من أنحاء البلاد تفد على السراى لهذه الغاية. ولم تستطع السلطات العليا أن تحمّل أحدًا من الذين يستطيعون القيام بأعباء المركز الصعب الذى وجدت فيه البلاد، بفضل سياسة الشدة، على أن يقبل تأليف وزارة. فاستدعتنا السلطة العسكرية وأنذرتنا أننا نعيق سير الحكومة بما نحاول من منع تأليف الوزارة. ولم يمض يومان من هذا الإنذار حتى قبض على رئيسنا سعد زغلول باشا وزملائنا إسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل باشا ونُفوا إلى مالطة».

(٢)

«وقع ذلك والبلاد مقتنعة بأننا لم نأتِ شيئًا غير مشروع لا أمام القانون العام ولا ما رسمته السلطة العسكرية من الحدود. فلم يكد خبر القبض على زملائنا

يُعلم حتى رأينا لفيفًا عظيمًا من الشبان الطلبة فى المدارس العالية قد حضر يقول لنا إنهم لا بد لهم أن يقوموا بمظاهرات فنصحناهم نصحًا طويلاً أن يكفوا عن ذلك وأن يعكفوا على دروسهم ملازمين الهدوء والسكينة. ولكن يظهر أن شبابهم الغض لم يحتمل صدمة اليأس الذى استحوذ عليهم من جراء سياسة الأحراج. فلم يتدبروا النصيحة أو لم يستطيعوا إقناع إخوانهم بها. وقامت فى اليوم التالى للقبض على زملائنا مظاهرات الطلبة السلمية فقبض على نحو ثلاثمائة منهم. وفى اليوم الذى تلاه أى يوم ١٠ مارس اشترك معهم طلبة الأزهر. فانتهز الغوغاء فرصة هذه المظاهرة واعتدوا على قطار الترام وكسروا زجاج بعض الحوانيت، وفى يوم ١١ منه تظاهر الطلبة مظاهرة سلمية فأطلق عليهم الرصاص فقتل منهم وفى يوم ١٢ منه استأنفوا مظاهرتهم السلمية فأطلق عليهم رصاص البنادق والمدافع الرشاشة فقتل منهم أيضًا ويومئذ قامت بطنطا مظاهرة سلمية قوبلت برصاص المدافع الرشاشة. فكثر القتل والجرح فى المتظاهرين. وفى يومَىْ ١٣ و ١٤ منه حصلت فى القاهرة مظاهرة من هذا القَبيل فقوبلت بالرصاص أيضًا. ولا شك أن فى إطلاق الجنود البريطانيين الرصاص على الطلبة العزل فى هذه المظاهرات السلمية على هذا النحو وفى مثل هذا الظرف من شأنه أن يُحدث فى البلاد أثرًا سيئًا لا بد أن يكون هو النقطة الأخيرة التى فاض بها كأس الصبر فى نفوس أهل البلاد. لأنه فى يوم ١٥ ابتدأت تأتى أخبار الاعتداء على طرق المواصلات. ووقوع البلاد طرًا فى هذا الاضطراب الشديد. ذلك ولم يقف الاستياء من هذه المعاملة القاسية لأمة غير محاربة عند حد الرجال، فإن السيدات المخدرات لم يطقن أيضًا احتمال هذه الصدمة ولم يقف حجابهن الكثيف فى طريق إظهار عواطفهن بل قمن نحو الثلاثمائة من عقائل أعلى البيوتات فى القاهرة بمظاهرة نشرت الجرائد صبح يومها أى يوم ٢٠ مارس أنها مصرح بها. فلما نزلن من عرباتهن وقطعن مسافة من طريقهن حتى وصلن إلى بيت سعد زغلول باشا. أحدق بهن الجنود البريطانيون مصوبين أفواه البنادق وسِنان السُّنَج نحوهن فوقفن فى الشمس محصورات بقوة السلاح نحو

الساعتين لا يسمح لهن بالسير ولا بركوب عرياتهن والانصراف إلى منازلهن. ثم سُمح لهن أخيرًا بعد أن رآهن على تلك الحال رجال الوكالتين السياسيتين الأمريكية والطليانية».

«وكان هذا أيضًا مظهرًا من مظاهر سياسة الأحراج. تلك السياسة التى يجب عدلاً وإنصافًا أن تكون هى المسئولة عن النتائج التى نجمت عنها».

«غير أن السلطة العسكرية مع ذلك، قد استدعتنا مرة أخرى فى يوم ١٦ الجارى وأعلنت إلينا أننا مسئولون عن هذا الاضطراب وأننا مسئولون من إزالته. ولكنها سمحت لنا هذه الدفعة أن نتناقش فى أمر المسئولية. فأجبناها بأن هذا الاضطراب ليس نتيجة متوقعة ولا غير متوقعة لعملنا ولا يسوغه برنامجنا بحال من الأحوال. بل نحن نأسف له. وأما تسكين هذا الاضطراب فليس فى يدنا وسيلة فاعلة فيه. ونصحنا بأن أنجع الوسائل فى تهدئة الخواطر بالطرق السلمية إنما هو تأليف وزارة تعطى من الترضيات ما يرضى الشعب حتى تستطيع أن تقوم بأعباء الظرف الحاضر (وكان هذا رأى أعضاء البلاد من علماء وبطريرك الأقباط الأرثوذكس ووزراء ونواب وأعيان صرحوا به فى كتابهم المؤرخ فى ٢٤ مارس الذى أرسلوه إلى القائد العام). وفى اليوم التالى وهو يوم ١٧ مارس قابلنا الوزراء الثلاثة رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا وأقنعناهم بأن يظهروا استعدادهم للمفاوضة فى تأليف وزارة تستطيع أن تقضى على هذه الحركة المخيفة التى تخشى عواقبها المجهولة - فأظهروا هذا الاستعداد لرجال دار الحماية ولكن الأمر لم يتم. والاضطراب يأخذ نسبًا وأشكالاً ليس الحكم على نتائجها فى نفوس الناس بالشىء الميسور».

(٣)

«والواقع الذى نؤكده لفخامتكم بالصراحة التامة هو أن استياء المصريين نتج من عدم مساواتهم بالأمم الصغيرة التى لا تفضُلهم فى المدنية بمنعهم عن بسط آمالهم أمام مؤتمر السلام. وكل المصريين من أكبر رجل إلى أصغر رجل فيهم هم

فى هذا الاستياء سواء. دفعهم اليأس إلى إظهار ما فى نفوسهم. كلٌّ يترجمه على شاكلته فالرجال من رسميين وغير رسميين قد ترجموه بالاحتجاجات المختلفة وبالامتناع عن العمل كالمحامين والشبان بالمظاهرات السلمية. وأما سكان الأقاليم فأعرب عنه بعضهم بالمظاهرات السلمية والبعض بالاعتداءات المختلفة التى بعضها موجب للأسف».

«تلك هى حقيقة الوضع الذى فيه بلادنا الآن بسطناها إلى فخامتكم بالاختصار وبالحق نرجو أن تأمروا بتحقيقها والرجاء معقود بعدلكم أن تزيلوا هذا الاستياء بالقضاء على أسبابه فإن الأخذ بناصر أمة بأسرها أقدس واجب على عظماء الرجال».

«وتفضلوا بقبول احترامنا الفائق».

مصر فى ٣٠ مارس سنة ١٩١٩ «توقيعات أعضاء الوفد»

«المصرى»

وحاصر العساكر البريطانيون فى اليوم المذكور بعض مشارب القهوة والمنتديات وجرى تفتيش الموجودين فيها.

ولما اشتدت الحال وكثر الاعتداء من العساكر على الناس بحرق القرى وإطلاق الرصاص على الآمنين، طلبت جمعية الهلال الأحمر من السلطة الإذن بإرسال بعثات إلى البلاد المنكوبة لمعالجة الجرحى فى الأرياف فرفضت السلطة طلب الجمعية فى أول شهر يناير.

وكانت السنة المالية قد انتهت وليس فى البلاد حكومة فلم يكن من المستطاع التصديق على ميزانية السلطنة؛ الأمر الذى كان يفضى إلى تعطيل سير الأعمال فأصدر المندوب السامى بلاغًا فى أول أبريل باعتماد الميزانية كما هى لخلو البلاد من السلطات التشريعية والتنفيذية فى آن واحد.

وفى يوم ٢ أبريل بدأ عمال بعض المصالح بالإضراب عن العمل احتجاجًا على الحالة الحاضرة وأُغلقت الحوانيت. وكان تلاميذ مدرستَى البوليس والحربية قد غادروا معهديهما فى منتصف الليل الماضى فأقاموا مظاهرة عند قصر البستان وأمام دُور بعض السفارات الأجنبية. وكانوا هم وحدهم الذين لم يشتركوا مع الطلبة فى مظاهراتهم.

واجتمع فى ذلك اليوم المحامون بمحكمة الاستئناف فلم يتكامل عددهم القانونى للجمعية العمومية، وعند انصرافهم من المحكمة اعتدى عليهم الجنود البريطانيون فقدموا احتجاجًا على هذا الاعتداء لمجلس نقابتهم.

احتجاج شيخ الجامع الأزهر على طلب إقفاله:

وفى اليوم ذاته، استُدعى شيخ الجامع الأزهر إلى دار الحماية وطلب منه إقفال أبواب الجامع فاحتج بأنه مسجد وليس له أن يقفل أبوابه فى أوجه المصلين، فطلب منه إقفاله فى غير أوقات الصلاة فاعتذر ورفض.

اعتداء الأرمن على المظاهرات:

وحدث أن أُقيمت مظاهرة كبرى فى ميدان عابدين ثم سارت حتى وصلت إلى شارع محمد على، وبينما كانت فى الميدان المذكور أطلق أرمنى الرصاص على المتجمهرين من أحد المنازل فقتل واحدًا منهم فغضب الناس وأخذتهم الحمية وأرادوا الانتقام من هذا الأرمنى نزيل البلاد الذى لا ناقة له فى الأمر ولا جمل ويعتدى على الناس بإطلاق الرصاص عليهم وهم يعبرون عن مكنون ضمائرهم؛ فحلموا على الدار التى أطلق منها الرصاص وأحرقوها انتقامًا من هذا الفضولى ولكن الجنود أطلقوا الرصاص على المتظاهرين فقتلوا منهم تسعة وجرحوا كثيرين.

وفى يوم الجمعة ٤ أبريل، اجتمع مجلس إدارة نقابة المحامين ووافق على الاحتجاج المرفوع منهم على تعدى العساكر الإنكليز عليهم. وقرر تأجيل الجمعية

العمومية لأجل غير مسمى احتجاجًا على ذلك وطلب من رئيس محكمة الاستئناف تأجيل جلسة ٦ أبريل.

وفى يوم ٥ أبريل اجتمع الموظفون فى مسجد ابن طولون وكانت القوات البريطانية تتعقب الاجتماعات وتحاصر المجتمعين أينما اجتمعوا وتعمل فيهم الرصاص. فاحتاط الموظفون لذلك بأن حفروا حول المسجد منذ المساء الفائت خنادق لمنع السيارات الإنكليزية من الوصول إليه. فجاءت لهم قوة من العساكر الراجلة (البِيَادة) وأطلقت عليهم الرصاص فقتلت فيمن قتلت فتى صغيرًا لم تتجاوز سِنه السنوات العشر.

وفى يوم الأحد ٦ أبريل، أقيم احتفال عظيم مَهيب بجنازة ذلك الفتى الصغير سار فيه أناس من كل طبقات الأمة بكل ترتيب ونظام، ومروا بالمشهد أمام دُور الوكالات السياسية وأمام كبريات الفنادق فى صمت وسكون يشهدون الملأ على الفظائع التى ترتكب باسم المدنية ومن حُمَاة الإنسانية.

إلى هنا أخمدت نار الثورة من الوجهة العسكرية المحضة ولكن النفوس كانت لا تزال مغيظة بما تحملته وبما تراه من الفظائع والمنكرات. غير أنها كظمت غيظها على مضض وتجلدت على حقد. وكأنها تستعد للوثوب وثبة اليائس.

وكان اليوم موعد عودة الموظفين إلى أعمالهم ولكنهم استمروا فى إضرابهم ولم يعودوا إلى عملهم.

منشور السلطان للأهالى:

وفى المساء نشر منشور من عظمة السلطان هذا نصه:

«إنى أنشر بين قومى هذه الكلمات التى كانت تختلج بصدرى من الوقت الذى أخذت تتوارد إلىّ فيه ملتمسات الأمانى القومية نحو مستقبل البلاد. وإنى بالطبع لا أعنى بالبلاد إلا بلادنا المباركة. لا أعنى بالبلاد إلا بوطننا العزيز هذا الوطن الذى اقتضت حكمة الله أن يكون جدى الأكبر محمد على الكبير أكرم الله مثواه صاحب عرشه».

«جلس جدّى رحمه الله على عرش مصر والوقت عصيب والفتن سائدة والقوم فى شقاء بين ظلم الحكام وظلمات الجهالة. فتعب فى راحة الوطن العزيز وسهر على أمنه وسعادته ونشر فى أرجائه رايات العدل وأنوار العرفان فضرب لنا بذلك مثلاً شريفًا لا يجدر بنا أن نضل بعده أبدًا».

«فكما شعرت بدم هذا النابغة العظيم يجرى فى عروقى أشعر بمحبة هذا الوطن العزيز الذى لا ترضى نفسى بأن يكون محبوبًا لغيرى أكثر منى فيزداد اهتمامى بما يعود عليه من الخير والسعادة بعون الله».

«ولما كنت عاملاً على هذا المبدأ الشريف بكل ما فى وسعى فإنى أطالب أبنائى المصريين بما لى من حق الأبوّة عليهم أن يتناصحوا لعدم الاستمرار على المظاهرات التى كانت عواقبها غير محمودة فى بعض الجهات وأن يخلدوا إلى الراحة والسكينة وانصراف كل إلى عمله. وهذه هى يد المساعدة التى أطلبها منهم».

«وأسأل الله القدير أن يمدنا فى جميع أحوالنا بتوفيقاته الصمدانية».

■ ■ ■

الفصل الثانى

الإفراج عن سعد باشا وصحبه ومظاهرات السرور



وكأنما السلطة نظرت فوجدت ألاَّ سبيل إلى إقرار الأمن وتهدئة النفوس إلا بأحد أمرين: إما الاستمرار فى استعمال منتهى الشدة فى حبس العواطف بالضغط الشديد على الناس وردعهم بالحديد والنار حتى تخرب البلاد وينعق فيها البوم. وإما بالنزول على طلباتهم بحيث لا تمس كرامة الإنكليز. فوجدوا السبيل الأول خطرًا ومضرًا بسمعة بلادهم وفى الثانى بلوغ غايتهم دون التعرض لخطر أو تنزل على التسليم؛ فأعلن المندوب السامى يوم ٧ الجارى إباحة السفر للمصريين والإفراج عن سعد باشا وصحبه.

وطارت الطيارات ليلاً إلى الجهات وألقت عليها البلاغ الآتى:

«الآن وقد عاد النظام بنجاح عظيم. فبالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان أعلن أنه لم يبقَ حَجْر على السفر وأن جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد تكون لهم مطلقة الحرية».

«وقد قررت علاوة على ذلك أن كلاً من:

«سعد زغلول باشا»

«إسماعيل صدقى باشا»

«محمد محمود باشا»

«حمد الباسل باشا»

«يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر».

«أ. هـ. اللنبى»

«المندوب السامى البريطانى»

ولا تسل عن مبلغ الفرح والاغتباط اللذين شملا قلوب الأمة بأسرها لهذا النبأ ..فكأنما طوفانٌ من الجذل قد عم الناس أجمعين فبدّل أتراحهم أفراحًا واستعاض عن مناحاتهم مسرات وأعيادًا. وجعل من عبوستهم استبشارًا. وأحال نيران ثورتهم بردًا وسلامًا. وأسال من آماقهم شآبيب الجذل والاغتباط فامتلأت الصدور بدواعى البهجة والسرور. وضاقت دون ما دهمها من بِشْر وحبور. ففاض الشعور عن متسع الصدور. وتحولت إلى مظاهرات يعلن بها انشراحهم لهذا النبأ العظيم. واحتفالات يهنئون فيها بعضهم بعضًا على هذا الفوز السياسى المقيم.

فما أُعلن هذا البلاغ حتى أُقيمت المظاهرات. مظاهرات البهجة والسرور فى القاهرة والأقاليم. أخذت المواكب الضخمة التى لا يقل عدد من تحويهم من عشرات الألوف المكونة من جميع طبقات الأمة وجوههم تفيض فرحًا وبشرًا. أخذت هذه المواكب تطوف الشوارع والميادين الكبرى فى جميع أحياء العاصمة حتى خُيّل للناس أن لم يبقَ إنسان فى داره. وكانت وجهة الجميع منزل الزعيم الأكبر سعد زغلول باشا (بالإنشاء) فكانت الجماهير تقف أمام داره تتقدمهم الموسيقات والأعلام. وهناك ينادى منادى كل موكب بتحية الزعيم، وبحياة مصر والمصريين وبحياة الحرية والأحرار. فيردد الجميع كل نداء بأعلى ما يكون من أصواتهم ثم ينطلقون من هناك سائرين فى شوارع العاصمة كأنهم احتجاج حىّ علي الغاصب وتمثال الفرح والحبور بأول انتصار فى سبيل تحقيق آمالهم الوطنية، فإذا مر موكب على فندق للأجانب كبير أو معهد من معاهدهم أو دار قنصل أو وكيل من وكلائهم السياسيين صاح المنادى يلهج بحياة الأوروبيين وبحياة الحرية والاستقلال فيكرر الموكب النداء. ولقد دهم المتظاهرون قطارات الترام

فاحتلوا مقاعدها وسلالمها واعتلوا سماواتها والكل يصيحون بتحية الوطن وحياة الزعماء. وكانت المركبات وقاطراتها مزينة بالرياحين وأفنان الأشجار.

وكنت ترى بعض المركبات وقد وضعت فى صدرها صورة بطريرك الأقباط يعلوها لواء مصرى كبير نقش عليه الهلال والصليب، وقد أمسك بالصورة شيخ من مشايخ المسلمين والكل يصيح: (لِيَحْىَ الاتحاد المقدس! لتَحْىَ مصر! لتَحْىَ الحرية والاستقلال!).

وقد خرج السيدات فى عرباتهن وفى سياراتهن وبيدهن الأعلام ينثرن الورد والأزهار على الناس. ويحيين الوطن وبنيه. وينفثن فى نفوس الشعب المصرى روح الحماس والإقدام.

وفوق عربات النقل نساء من عامة الشعب فى جذل وحبور يزغردن ويرقصن على دق الدفوف ونغم المزامير، والكل فى طرب وانشراح ولسان حالهن يقول: لا احتشام فى عيد مثل هذا العيد الفريد.

ومما استلفت الأنظار منظر تمثال إبراهيم باشا القائم فى ميدان الأوبرا. حيث قبض بيده على علم مصرى عظيم. وغطى تمثال جواده بالأعلام الصغيرة كأنما هو يشترك مع الشعب فى هذا العيد السعيد. وكان منظر التمثال يأخذ بمجامع القلوب.

ومن ألطف ما حدث أن أذاع، فى ذلك اليوم، الشطار (النشالون) بالقاهرة منشورًا أعلنوا فيه أنهم اشتراكًا مع عامة الشعب فى أفراحه واحتفالاً بالإفراج عن سعد باشا وأعوانه ولأجل أن يكون الناس فى أمن على ما فى جيوبهم حتى يمضوا فى أفراحهم مطمئنين، قرروا الكف عن مزاولة مهنتهم ثلاثة أيام سويًا.

هذا، ولقد غصت أفاريز الشوارع وساحات الميادين بالمتفرجين من الأجانب والمصريين الذين هرعوا من دُورهم زُرافات يشهدون المدينة تموج بهذه الجموع الكثيفة من الشعب المصرى الطروب. واكتظت نوافذ الدور والفنادق المطلة على

تلك الشوارع وشرفاتها بهؤلاء المشاهدين، وكان الجميع يجيب على نداءات المواكبين بتلويح القبعات والمناديل أو بنثر الورد أو بالتصفيق المتواصل الشديد.

ولقد استمرت هذه المظاهرات طوال النهار. وفى نحو الساعة الثالثة بعد الظهر مر موكب قبالة فندق الكونتيننتال وتصادف حين مروره نزول حضرة الدولة حسين رشدى باشا منه يريد أن يستقل سيارته، فانقض عليه الجمهور وحملوه على الأكتاف وأخذوا ينادون بحياته تعظيمًا وإجلالاً. رغم تمنّعه ومحاولته الإفلات منهم. حتى وصلوا به إلى قنطرة الدكة مارين بشارع كامل.

وبالجملة؛ فإن ذلك اليوم لم تشهد مصر نظيره فى تاريخها القديم والحديث. وإنّا لا نبالغ إذا أكدنا أنه لم يبقَ فى بيته إنسان من سكان القاهرة رجلاً كان أو امرأة صبيًا أو فتاة، بل خرج الكل يحتفل بهذا اليوم المشهود.

المظاهرة الكبرى:

ولم تكد تبزغ شمس يوم ٨ أبريل حتى استؤنفت المظاهرات الوطنية السلمية فى جميع أحياء المدينة، فخرج موظفو وزارة الأوقاف العمومية فى موكب فخيم يتقدمهم علم نقش عليه بالخيوط الذهبية اسم وزارتهم وأمامهم موسيقى تصدح بأنغامها الوطنية. يتبعهم طلبة مدرسة التجارة بعلمهم الخاص فطلبة مدرسة المعلمين كذلك. فطلبة مدرسة القضاء الشرعى، فبعض المدارس الثانوية فالابتدائية على أتم نظام، وفى مقدمة كل فئة من هذه الفئات علم رسم عليه الهلال والصليب رمزًا للاتحاد المقدس بين عنصرَى الأمة العظيمين. وطاف هذا الموكب الأحياء ينادى بحياة الزعماء والوطن العزيز.

وفى الساعة الثالثة بعد الظهر تألفت مظاهرة كبرى اشترك فيها العلماء والقسوس وطلبة المدرسة الحربية وطلبة مدرسة البوليس. والضباط المصريون وأعضاء الجمعية التشريعية. ومشايخ العربان، والتجار والأعيان، وقضاة المحاكم الأهلية بأوسمتهم الرسمية والمحامون بأثوابهم القضائية والأطباء وموظفو

الحكومة على اختلاف وظائفهم وطلبة المعاهد الدينية وطلبة المدارس العالية والثانوية، فالعمال. يتقدم كل فريق منهم علمهم الخاص، ويعقب كل هؤلاء مركبات تحمل سيدات العاصمة فى أرقى الأسر فى أيديهن الأعلام المصرية ينثرن الأزهار والرياحين على المتفرجين، وفى وسطهن سيدة اتشحت بوشاح أبيض ناصع وهى تصيح بهذا النداء «نحن فداء الوطن!» فيحييها الرجال من المواكبين والمتفرجين «لتَحْىَ سيدات مصر!».

سار هذا الموكب الرهيب المهيب تتقدمه الموسيقى وبعض الملحنين المصريين من رجال المسارح التمثيلية وحملة الأزهار والرياحين فعلم أبيض كبير. سار هذا الموكب الحافل بصفوة رجال الأمة وكرائم عقائلها وآنساتها يحفه الجلال والوقار مارًا بأكبر شوارع المدينة فكان صفحة مجيدة فى تاريخ النهضة المصرية. وآية كبرى من آيات الوطنية ودليلاً ناهضًا على قوة العقيدة. وصدق الإيمان بشخصية الأمة المصرية الخالدة. فلما وصل الموكب إلى ساحة عابدين انفصل منه الموظفون والقضاة وتقدموا نحو القصر ونادوا ثلاثًا «فليَحْىَ السلطان العادل!»، فأطل عليهم من إحدى شرفاته رئيس الديوان العالى وناظر الخاصة ورئيس التشريفات وأجابوهم بمثل هذا النداء ثم أخذ الموكب طريقه بعد ذلك إلى أحياء القاهرة يهتف لمصر ويهتف الناس له، وإنه لمنظر مهيب لم يُرَ مثله فى أى مكان وحادث لم يقع نظيره فى أى بلد من البلدان.

إطلاق الرصاص على المتظاهرين وإعلان المندوب السامى أسفه:

ولم تكن هذه المظاهرات الفخمة هى وحدها التى تألفت فى ذلك اليوم. بل قامت غيرها أقل منها أهمية وأضأل شأنًا من حيث مقام المواكبين وقدرهم. ولسوء الحظ، لم تنته هذه المظاهرات السلمية التى كان أساسها إظهار شعور الأمة ولم تكن موجهة ضد أحد أو مقصودًا بها الإساءة لأى إنسان. بسلام كما كان المنتظر من كل امرئ وطنيًا كان أم أجنبيًا؛ بل تحرش بعض العساكر البريطانيين ببعض المتظاهرين وأطلقوا عليهم الرصاص بلا سبب أو ذنب جنوه

فجندلوا منهم أربعة بينهم فتى صغير، فأثار هذا الاعتداء الذى لم يكن به مبرر حنق الناس أجمعين. وحمل بعضهم جثة ذلك الصبى والدم الحار يتدفق من جرحه الحى. وذُهب به فى جمع غفير إلى قصر عابدين. وكان حامل الجثة خطيبًا مفوهًا. ومحاميًا بليغًا معروفًا فى مصر فألقى فى ساحة القصر خطابًا ممتعًا أثار به العواطف وأسال الدموع. ثم طلب إلى عظمة السلطان أن يطل من شرفة القصر ليشهد بعينَىْ رأسه هذه الفاجعة المؤلمة والعمل المنكر. وهاجت النفوس وكاد الألم يطير بأفئدة القوم ويحملهم على إتيان ما لا تحمد عقباه؛ لولا أن أطل أحد كبار رجال القصر السلطانى على المحتشدين وقال لهم إنه سيبلغ عظمة السلطان ما رأى.

ولقد اعترف جناب المندوب السامى بخروج الجنود عن حدهم وتألم للحادث، وأظهر خشيته من تمادى الجنود فى سلوكهم هذا فى بلاغه الذى أصدره بعد ذلك والذى يقول فيه:

«قام الوطنيون منذ شهور عديدة بحركة سياسية، وبعد أن استمروا على التهييج العنيف ألقى القبض عليهم وأرسلوا إلى مالطة. وهذا الاعتقال هو سبب الاضطراب الحاضر وقد استُدعى الجنود لرد الأمن والنظام».

«وقد تغيرت الحالة فجأة وأطلق الحكومة البريطانية الزعماء المعتقلين فى مالطة، وأذنت للمصريين أن يرسلوا مندوبيهم إلى إنكلترا ليعرضوا شكواهم، وقد سُر المصريون لذلك بالبداهة وسمح لهم أن يقيموا الاحتفالات كما يسمح لأبناء إنكلترا بالاحتفال بأى نصر سياسى».

«ومن سوء الحظ أن الجنود لا يفهمون هذا على ما يظهر ولذلك حدث مرة أو مرتين أن نفرًا من الجنود قاموا بمظاهرات ضد المصريين الذين كانوا قد أقاموا احتفالاً غير موجَّه ضد سلطتنا بالمرة. وقد أدى عمل هؤلاء الجنود إلى اضطرابات خطيرة وإلى خسارة فى الأنفس من الجانبين، على أن المأمول الآن أن يلوذ الجنود بالهدوء ويلزموا السكينة ويتركوا القانون والنظام للقائد العام

ومما يجب أن يفهم أن كل عمل مستقل يقوم به الجنود يضاعف صعوبة مركزنا عشر مرات».

وقد نشرت الجرائد فى يوم ٩ إعلانًا من دار الحماية بالأسف على ما وقع من الجنود وأنه قد صدر الأمر بعمل تحقيق دقيق عنها.

على أن أعمال الجنود واعتداءاتهم لم تقتصر على المتظاهرين فى تلك الأثناء، بل حدثت منهم اعتداءات تارة على أفراد الناس وتارة على البيوت الآهلة بالسكان وأخرى على القرى. ومن هذه الحوادث ما أُسىء فيه إلى بعض أميرات البيت السلطانى. ومنها ما أسىء فيه إلى بعض الوزراء وبعض كبار قواد الجيش المصرى وبعض الأعيان والعظماء والكبراء. ولا نذكر الإساءات التى وقعت على صغار الناس وعامتهم فهى لا تدخل تحت حصر. فقد حدث مثلاً أنهم أطلقوا النيران بلا سبب على عزبة بلال العبيد من ضواحى القاهرة والتابعة لقسم شبرا يومين متتاليين.

وفى يوم ٩ المذكور أُقيم احتفال عظيم بتشييع جنازة أربعة ممن جندلهم رصاص العساكر البريطانيين نظمه الطلبة أحسن تنظيم وسارت فيه الألوف من جميع طبقات الأمة. وكانت النعوش الأربعة فى المقدمة ملفوفة بالأعلام المصرية يحملها الطلبة على أعناقهم تتقدمهم الموسيقى تصدح بالنغمات فشرذمة من رجال البوليس لأنه كان من بين المقتولين بعض رجالهم، وخلف هذه النعوش المشيعون على اختلاف طبقاتهم ومراتبهم وفيهم جماعة من ضباط البوليس بينهم حكمدار مصر. والكل فى سكون تام وخشية ووقار على أكمل نظام سائرين فى وسط الشوارع الخالية من المارة إلا من انتظم منهم على الأفاريز محتشدين يشاهدون هذا المشهد الجليل الذى لم يسبق له نظير. ولا يتخلل صوت المشيعين إلا صوت منادٍ ينادى فى فترات من الوقت صائحًا: «لتَحْىَ ضحايا الحرية» فيردد المشيعون هذا النداء، وهكذا طاف هذا المشهد الرهيب أحياء العاصمة ومر أمام كبريات الفنادق ودور القنصليات والوكلاء السياسيين.

ولم ينقطع اعتداء الجنود البريطانيين على الشعب الآمن لغير سبب سوى الانتقام، بل استمروا فى إطلاق الرصاص على المارة بغير إنذار وهم عزل من السلاح. وحدث أن قام بعض العساكر الأستراليين بمظاهرة خرجت من حديقة الأزبكية يوم ١٠ وكان هؤلاء الجنود مسلحين. فأخذوا يطلقون النيران على المارة بغير مناسبة وينحون بالضرب المؤلم على البعض ويعتدون على المحال التجارية فى شارع بولاق (شارع فؤاد الأول)، فاحتُفل فى يوم ١١ بتشييع جنازة ثلاثة عشر شهيدًا من شهداء الحرية وضحايا هؤلاء المعتدين فى موكب لا يقل عن سابقه هيبة وجلالاً حتى وقف الأجانب مُبْدين الأسف يذرفون الدموع لرؤية هذه المناظر المؤلمة.

وعلى أثر مظاهرة أخرى من مظاهرات الجنود المذكورين احتُفل يوم ١٢ بتشييع جنازة أربعة من الشهداء آخرين. وكان هذا الاحتفال أروع من سابقيه وأشد تأثيرًا حيث اشترك فيه السيدات المصريات؛ فسرن مشيِّعات لهذه الجنازة متممات لعناصر الأمة.

■ ■ ■

الفصل الثالث

وزارة رشدى باشا الثانية



وفى يوم ٩ أبريل صدرت الإرادة التالية من عظمة السلطان إلى صاحب الدولة رشدى باشا:

«عزيزى رشدى باشا»

«إنه بما لى فى دولتكم من الثقة الكاملة قد عهدت لدولتكم تأليف الوزارة الجديدة وعرضها علينا لصدور أمرنا باعتمادها».

«وإنى لأرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعًا إلى ما فيه خير البلاد».

فأجابه دولة الوزير بما يلى:

«يا صاحب العظمة»

«أتقدم إلى عظمتكم بالشكر الفائق على ما تفضلتم به نحوى من دلائل استمرار الثقة بالأمر الكريم الذى أصدرتموه لى فى هذا اليوم تكلفوننى فيه بتشكيل الوزارة الجديدة».

«فنظرًا لما فى الظروف الحاضرة من المصاعب وأملاً فى حل يرضى الأمة أرى من واجبى قبول القيام بالمهمة التى اقتضت إرادتكم السنية إحالتها على عهدتى. ولذلك أعرض على نظركم العالى مشروع المرسوم السلطانى المرفق بجوابى هذا لصدور الأمر باعتماده».

«وإذا كنت لم أحفظ لنفسى سوى رياسة مجلس الوزراء فذلك لأن أعباء الحمل الملقى على عاتقى فى الحال وفى المستقبل القريب لا تسمح لى أن أتولى أيضًا إدارة وزارة أخرى».

«وإنى لعظمتكم، العبد المطيع والخادم المخلص».

(الإمضاء)

فشكلت الوزارة الجديدة من:

حسين رشدى باشا	للمعارف بصفة وقتية
عدلى يكن باشا	للداخلية
يوسف وهبه باشا	للمالية
عبد الخالق ثروت باشا	للحقانية
جعفر والى باشا	للأوقاف
حسن حسيب باشا	للأشغال والحربية والبحرية
أحمد مدحت يكن باشا	للزراعة

وإذ تألفت الوزارة وأصبح للبلاد حكومة مسئولة طلب إليها ضباط البوليس والجيش المصرى أن يُعهد فى المحافظة على الأمن العام والنظام إلى قوات الجيش المصرى والبوليس؛ منعًا لوقوع الحوادث المترتبة على جهل الجنود البريطانيين لغة أهل البلاد وعوائدهم ونفور الأهالى من الجنود المذكورين وابتعادهم عنهم. ولكن هذا الطلب لم يُلبَّ وظلت الحالة كما كانت.

اعتداء الأرمن على المتظاهرين:

هذا، ولقد كان الأرمن اعتدوا على المتظاهرين فى ساحة عابدين كما مر بنا فى حوادث يوم ٣ أبريل ولما تكررت اعتداءاتهم على الوطنيين، وهم لم يُنزع

سلاحهم كما نزع من المصريين أثناء الحرب العظمى لأنهم معتبرون من الأجانب؛ أهاج سلوكهم هذا سخط الشعب عليهم. فلم يَسَع الجماهير وهم فى أمنهم وانشراحهم ماضون إلا أن تتأثر من فظاعة اعتداءاتهم. فوقعت على قارعة الطريق وفى وسط الميادين مظاهر تقشعر منها الأبدان وتطير لها الأفئدة، ولم تُغْن نصائح الناصحين ولا إرشادات المرشدين عن غضب الشعب فتيلاً. وأنّى لشعب اعتُدى عليه فى بيته وفى بلده من أجنبى نزل عليه ضيفًا فأكرمه وفادته وقبله على الرحب والسعة وأنزله لديه أحسن منزلة يكسب فيها عيشه ويتمتع بخير مما يتمتع به صاحب الدار. أنَّى لشعب هذه حاله أُثير غضبه ومقته على ناكر جميله المعتدى عليه أن يتعقل فى معاملته أو يتدبر؟

ولقد كادت نيران هذه الفتنة تشتعل فتلتهم ما حولها، لولا أن أخذت السلطة العسكرية هذه الفئة تحت حمايتها وآوت أفرادها فى القلعة وفى معسكرات مصر الجديدة تحت حراستها.

وفى ١٠ أبريل نشر منشوران واحد من مطران طائفة الأرمن الكاثوليك وآخر من بطريرك الأرمن الأرثوذكس، يذكران فيهما ما لاقاه الأرمن من كرم ضيافة المصريين ويعترفون لهؤلاء بهذا الجميل. ويعربان عما تشعر به طائفتاهما من الاشتراك مع الشعب فى أفراحه وبلواه ومن المحبة الخالصة له وينكران انتساب كل أرمنى اجترأ على الاعتداء على المتظاهرين إليهم، ويدعوان الله عز شأنه أن يحقق آمال المصريين الوطنية وأن يؤيدهم بروح من عنده. ونشرت فى اليوم المذكور جريدة البورص إچبسيان كتابًا للدكتور جارابيديان من أعيان الطائفة الأرمنية يقول فيه، إن هذه الشائعات يُراد بها حفر هوة بين المصريين والعنصر الأرمنى الذى عاش أجيالاً فى كنفهم متمتعًا بأوسع ساحات الضيافة والكرم، وإنه بصفته أرمنيًا مولودًا بمصر وكان جده ممن خدم بإخلاص تحت إمرة محمد على الكبير يصرح بأنه إذا وجد أرمنى يدعوه الجنون إلى ارتكاب مثل ما عُزى إليهم فخير له أن يُساق إلى مستشفى المجاذيب أو إلى ساحة الإعدام. وأن

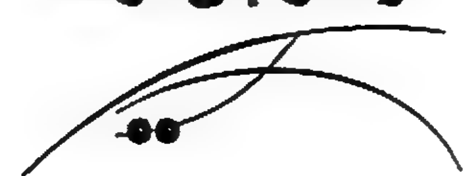
الأرمن عن بكرة أبيهم يشاطرون المصريين مسراتهم وآلامهم لأنها مسراتهم وآلامهم هم كذلك.

ثم قصد فى اليوم المذكور وفد من كبار رجال الطائفة الأرمنية على رأسهم بطريكهم ومعهم جماعة من كبار اليهود، إلى الجامع الأزهر واعتذروا عما فرط من بعضهم والتمسوا صفح الشعب عن إساءاتهم. فلما رأى رجال الأزهر تفاقم الشر المستطير واستفحال ذلك الداء الدوى وتحاقر رؤساء هذه الفئة بين يديهم. تغلبت عليهم فضيلة العفو عند المقدرة، وغلبهم طبع التسامح والتغاضى. فسارعوا إلى إهماد هذه النار قبل أن يتأجج لهيبها ويأتى يوم يتعذر فيه إهمادها، وبادروا إلى مداواة هذا الداء قبل أن يستفحل ويمسى عُضالاً عياء، فقرروا دعوة الأمة إلى الكف عن الاعتداء عليهم والاكتفاء بالقبض على كل معتدٍ وتسليمه إلى البوليس.

■ ■ ■

الفصل الرابع

تأليف الوفد رسميًا وسفره إلى فرنسا



فى يوم ١٠ أبريل اعتز الوفد ماليًا وعظمت شوكته والمال عماد كل عمل ترجى له نتيجة، إذ تبرع له بدراوى عاشور باشا بملغ عشرة آلاف جنيه وتبرع له الأمير يوسف كمال بألفَىْ جنيه فتحركت أريحية الناس للتبرع له. وفتح هذا الباب على مصراعيه وتبارى المتبارون فى منح المنح حتى كانت التبرعات تجمع فى القهاوى والمنتديات. فجمعت له أموال طائلة فى مدة قصيرة.

وانتظم عقد الوفد وتم تأليفه من أماثل القوم ونابهيه فى يوم ١١ أبريل فكان أعضاؤه الأنجم الغرب الآتية أسماؤهم:

سعد غلول باشا، على شعراوى باشا، إسماعيل صدقى باشا، حمد الباسل باشا، محمد محمود سليمان باشا، عبد العزيز فهمى بك، أحمد لطفى السيد بك، مصطفى النحاس بك، الدكتور حافظ عفيفى بك، حسين واصف باشا، محمود أبو النصر بك. ثم انضم إليهم محمد عبدالخالق مدكور باشا.

سافر الأعضاء الذين كانوا فى مصر إلى فرنسا يوم ١١ أبريل لينضموا إلى الأربعة الكرام الذين كانوا معتقلين فى مالطة وأُفرج عنهم، ما عدا سعادة محمد عبدالخالق مدكور باشا الذى ظل فى القاهرة لدواعٍ قيل إنها شخصية. وصحب الوفد مكتب سكرتارية خاص ومستشارون ومراسل عامٌ للصحف المصرية.

وكان يوم ١١ أبريل يومًا مشهودًا بمناسبة سفر أعضاء الوفد من محطة مصر فى الساعة الثامنة صباحًا. فقد غص ميدان المحطة بالناس من جميع الطبقات. وضاقت أفاريز شارع باب الحديد بهم. وتدفقت سيول الوافدين من كل صوب وحدب حتى أصبح من الصعب الوصول إلى ساحة المحطة. واكتظت النوافذ والشرفات المطلة على الشارع والميدان المذكورين حتى لم يبق فيها مكان. واصطفت جماعات من الطلبة والعمال والهيئات الأخرى على جانبَى الطريق على رأس كل منها علم خاص. وذلك لتحية رجال الوفد الراحلين فى سبيل نصرة القضية المصرية. وقد طبعت المحافظة نيفًا وألف تذكرة شخصية للمودعين حتى لا يسمح لغير حاملى هذه التذاكر بالدخول إلى إفريز المحطة، ومع ذلك فقد احتشد هناك جم غفير من العلماء ورجال الأكليروس والعظماء والمحامين والطلبة والأعيان وبعض السيدات الوطنيات. وكانت الرايات المصرية تخفق فوق رؤوس الجميع وتتماوج فى أيدى الجميع. وقد حُليت القاطرة بالرايات المصرية وبالأزهار والرياحين. وكتبت عليها باللون الأبيض عبارات التحية للوفد ورجاله. ولما أن قارب موعد تحرك القطار ألقى الأستاذ محمد أبو شادى بك خطابًا بليغًا ودع فيه رجال الوفد وتمنى لهم سفرًا سعيدًا وتوفيقًا فى مهمتهم الشريفة ونصرًا قريبًا، فرد عليه الأستاذ لطفى بك السيد بكلمات قيمات نالت استحسان العموم وصفق لها الحاضرون طويلاً. ثم أُلقيت بعض الخطب والقصائد العامرة، وما إن تحرك القطار حتى دوت المحطة بالتصفيق المتواصل وصاح المحتشدون صياحًا شق عنان السماء وكانوا يبلغون نحو الألفين عدًا قائلين: «ليَحْيَ رجال الوفد! لتَحْيَ مصر!».

وهكذا أخذت الرايات والمناديل تخفق توديعًا للراحلين الأكرمين وأصوات الجماهير تعلو على ضوضاء القطار حتى غاب عن الأنظار.

ويمثل هذه المظاهر، مظاهر التكريم والتبجيل، قوبل القطار المقل لحضرات أعضاء الوفد فى جميع المحطات التى وقف فيها فى طريقه إلى بورسعيد. وهناك أقيمت لحضرتهم حفلات وداع وتكريم من كل طبقات الأمة كانت دليلاً

على تعلق آمالها بهم وتمسكها بأهدابهم وجمع كلمتها على اتخاذهم محامين لها ومدافعين عن قضيتها.

وكان الناس يظنون حينما أُعلن الإفراج عن سعد وصحبه أنهم عائدون من مالطة إلى مصر، ولكن لشد ما كانت دهشتهم حينما رأوا باقى أعضاء الوفد يشدون الرحال للحاق بهم فى أرض فرنسا. غير أنهم اقتنعوا فى النهاية بأن هناك الأرض الخصبة لإنبات بذور مطالبهم والمقام المحمود لاستثمار مجهوداتهم.

تأليف لجنة مركزية للوفد فى مصر:

وفى يوم ١٢ أبريل أُلِّفت فى مصر اللجنة المركزية للوفد ممن انضموا إليه من علية القوم ونابهيه. فأصبح له فى البلاد مركز يمده فى الخارج بكل ما يحتاج إليه من معلومات ويبعث له بما يشاء.

قسوة السلطة فى المديريات:

ومما يذكر من أعمال السلطة بمصر أن حدث فى مساء يوم ١٢ أبريل أن دورية كانت مارة بناحية صفط الملوك بمديرية البحيرة فزعمت أن طلقًا ناريًا أطلق عليها. ولما وصل الخبر للقوة الأسترالية التى كانت مرابطة فى دمنهور قام العساكر ممتطين صهوات خيلهم متأبطين بنادقهم وفى يدهم الكِرابيج يهرعون زُرافات إلى تلك الناحية ليلاً كأن العدو دهمهم. وهجموا على قرية صفط الملوك وأخرجوا رجالها جميعهم واقتادوهم تحت جنح الظلام إلى المحطة، ثم خُلعت عنهم ملابسهم إلا سراويلهم وأُمروا الواحد بعد الآخر بإدخال رأسه ويديه فى فرجة صغيرة بأحد الأكشاك التى بالمحطة، فيمسك جندى من الداخل برأسه ويديه وينهال عليه جنديان آخران فى الخارج بالضرب بالسياط على ظهره والرجل يستغيث ولا مغيث. لا فرق فى ذلك بين الفلاح وطالب العلم والموظف. بل لا فرق بين الشاب والشيخ. وبالرغم من خطر السفر برًا ونهرًا استطاع بعض

المضروبين الوصول إلى القاهرة وعرض أنفسهم على لجنة من الأطباء أثبتت ما بهم من إصابات تأثير الجَلْد، وأُخذت صورتهم الشمسية وأرسلت إلى الوفد فى فرنسا لنشرها هناك.

هذا، وقد بلغ من غطرسة السلطة العسكرية وخروجها عن حد المألوف مبلغًا لم يسبق له مثيل فى مصر. إذ أصدر قائد الجيوش بالوجه القبلى أمرًا فى مديرية قنا يقضى بإلزام جميع السكان بتحية كل ضابط بريطانى يمر بالشوارع بالوقوف على الأقدام والتسليم عليه تسليمًا عسكريًا وأن كل مُخالف لهذا الأمر يعاقب بمقتضى الأحكام العرفية. فاستاء قضاة المحاكم الأهلية الشرعية وأعضاء النيابة هناك لما رأوا فى هذا الأمر من الحط من كرامتهم فقرروا فيما بينهم ألا يبرحوا منازلهم ما دام هذا الأمر معمولاً به. وأبرق رئيس المحكمة الأهلية الكلية بقنا إلى وزير الحقانية بالقاهرة يبلغه الأمر، وما قرروه حياله منعًا لكل سوء تفاهم وقد قال فى برقيته إنهم لجئوا إلى ذلك مضطرين ولو أنهم يعتقدون أن مسلكهم هذا يضر بمصالح الجمهور ويعد إخلالاً منهم بواجباتهم. ثم قصد وفد من القضاة وأعضاء النيابة ومعهم رئيس المحكمة الشرعية ومطران الأقباط هناك بناء على إشارة مفتش الداخلية (الإنكليزى) لمقابلة القائد ومباحثته فى هذا الموضوع. وبعد أخذ ورد طويلين استقر الرأى على السماح لهؤلاء الموظفين وحدهم بعدم تحية الضباط. ولكنهم حين عرضوا هذا الرأى على إخوانهم أبوا قبول هذه التسوية لأن فيها تمييزًا لطبقة من الأمة على سواها، وهم يعتبرون الأمة كلها جزءًا لا يتجزأ فهم لا يقبلون هذا التمييز. وأخيرًا اضطر القائد إلى عدم تنفيذ هذا الأمر.

الموظفون والحركة الوطنية:

وفى يوم ١٠ أبريل ظهر موظفو الحكومة على مسرح الحركة الوطنية ثانية ولكن ظهورهم هذه المرة كان بكل جلاء وتدخلوا جديًا فى الأزمة السياسية المصرية، فشكلوا من بينهم لجنة مؤلفة من ٣٢ عضوًا للنظر فيما يجب عمله

حيال الحالة إذ ذاك، فبدأت اللجنة بأن قررت إضراب جميع الموظفين حتى تُجاب المطالب الآتية:

أولاً: أن تصرح الوزارة بصفة الوفد الرسمية.

ثانيًا: أن تشكيل الوزارة لا يفيد الاعتراف بالحماية.

ثالثًا: إلغاء الأحكام العرفية وسحب الجنود البريطانية من الشوارع.

وأعقب ذلك توقيع جميع الموظفين على التوكيل المعطى للوفد وكانوا منعوا من ذلك بتهديد رؤسائهم.

وفى اليوم التالى استدعت الوزارة سبعة من لجنة الموظفين وبعد مناقشة طويلة معهم قبلت الحكومة أكثر طلباتهم، وكتبت بذلك منشورًا عرضته قبل نشره على الجنرال أللنبى المندوب السامى فلم يوافق عليه فأحجمت عن نشره وأهملته.

ولم تكن الطلبات التى قدمها الموظفون للوزارة طلباتهم وحدهم بل كانت خلاصة مطالب الأمة بأجمعها من الحكومة. ولذلك ذهب كثير من الوفود إلى دولة رشدى باشا فى يوم ١٢ وأيدوا الموظفين فى طلباتهم. فاستؤنفت المناقشة بين الوزارة ومندوبى لجنة الموظفين ولم تأتِ المناقشة بثمرة حيث لم يقتنع الموظفون بما أبداه لهم دولة الوزير، وصمموا على الاستمرار فى خطتهم حتى تُجاب مطالبهم مهما يكلفهم ذلك من المشاق وما ينتج عنه من الصعاب.

وفى يوم ١٣ نشرت الصحف منشورًا لصاحب الدولة رشدى باشا خاصًا بمطالب الموظفين أو قل بمطالب الأمة جمعاء، هذا نصه:

«الآن وقد رخص للمصريين بالسفر وتألفت وزارة شعارها الإخلاص التام فى خدمة الوطن ومشاطرة الأمة شعورها مقدرة لأمانيها حق قدرها، فإن الحكومة تدعو الأمة إلى الهدوء والسكينة كما أنها تدعو الموظفين وغيرهم ممن أضربوا عن العمل تأييدًا للمطالب القومية إلى العودة لأعمالهم».

«وإن الإصرار على الإضراب فى الحالة الحاضرة يؤدى إلى ارتباك الأعمال وانتشار الفوضى، فليتدبر المضربون عن العمل فى المسئولية الهائلة التى تقع عليهم بإزاء بلادهم إذا ما أصروا على موقف يعرِّض البلاد إلى مثل تلك الأخطار».

«والحكومة على يقين من أن الكافة يذكرون أن اهتمام عظمة السلطان بتأليف الوزارة كان أول باعث عليه وضع مقاليد الأمور فى يد السلطة المدينة مقدمة لإناطة المحافظة على النظام والأمن برجال السلطة المصرية والرجوع إلى الحالة العادية»

«رئيس مجلس الوزراء»

فلما تصفح الموظفون والناس أجمعون هذا المنشور أَلْفَوه لا يحوى أى تصريح بأى مطلب من مطالبهم، فلم يَسَع الموظفون إلا أن يعقدوا اجتماعهم فى ذلك اليوم. ولما تم الاجتماع أعادوا انتخاب لجنتهم وجعلوها مكونة من ٥٤ عضوًا، فظلت هذه اللجنة مجتمعة زُهاء أربع ساعات من الظهر تتناقش فى منشور الوزير وتبحث فى الأحوال، ثم أصدرت قرارها باستمرار الإضراب لأن المنشور لم يُجِبْ واحدًا من طلباتهم وصممت على ألا يعود موظف إلى عمله حتى تجاب المطالب بأكلمها.

وفى صبيحة يوم ١٥ أصدر دولة رشدى باشا منشورًا ثانيًا للموظفين يعتبر تهديدًا لهم، هذا نصه:

«إن الحكومة تكرر الدعوة إلى الموظفين بالرجوع إلى عملهم غدًا (الأربعاء) وتلقى عليهم مسئولية عواقب الاستمرار على الإضراب عن العمل».

فلم يكن بد من اجتماع لجنة الموظفين للإجابة على هذا المنشور الجديد فاجتمعت فى اليوم نفسه، وبعد بحث طويل تقرر بالاتحاد الاحتجاج على تهديد الحكومة لهم مع الاستمرار فى الإضراب.

زعمت الجرائد الأجنبية بعد ذلك أن المطالب التى جاءت على لسان الموظفين إن هى إلا مطالب فئة قليلة لا يمكن أن تكون معبرة عن الرأى العام المصرى.

فأراد الموظفون أن يردوا على هذا الزعم فسعوا لعقد اجتماع أشبه بمؤتمر تُمثل فيه جميع طبقات الأمة. وأن يُقام هذا الاجتماع العام فى الأزهر الشريف لأنه أوسع مكان يمكن أن يضم بين جدرانه الآلاف المؤلفة من الناس، أضف إلى ذلك أنه أقل الأماكن تعرضًا لدخول القوات البريطانية فيه.

إضراب أرباب المِهَن وغيرهم:

فاجتمع فى يوم ١٦ نيف و٨٠ ألفًا من جميع طبقات الأمة، وكان لكل طائفة مكان مخصوص فى المسجد فكاد يكون التمثيل تامًا.

وكان هذا المؤتمر أشبه شىء بمجلس تحت رياسة فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد بخيت. أُلقيت فيه الخطب من كل مقتدر على الخطابة من طبقات الأمة. وتقرر فيه بالإجماع تأييد الموظفين فى طلباتهم وانضمام أرباب المهن والصناعات وصغار مستخدمى الحكومة إليهم بالكف عن تأدية أعمالهم حتى تُجاب تلك المطالب. وانتُدب وفد مكون من رئيس الاجتماع وبعض أعضاء اللجنة التى رتبته لإبلاغ هذا القرار للوزراء والقناصل وممثلى الدول. وقد قام هؤلاء بمأموريتهم فأصبحت المدينة وكأن لم يكن فيها أحد. وتراكمت القاذورات فى الشوارع والحارات والأزقة لإضراب الكناسين، والغبار يتصاعد من كل مكان فيضيق الأنفاس لاعتصاب سائقى عربات الرش. وانقطعت أسباب المواصلات جميعها لإضراب الجميع عن مزاولة أعمالهم.

فعمدت الحكومة إلى الاستعاضة عن الكناسين ببعض المساجين الذين سخَّرتهم فى كنس الشوارع تحت إشراف الجنود البريطانية المسلحة، واستعاضت عن سائقى عربات الرش ببعض العساكر الهنود الذين قاموا بهذه المأمورية تحت حراسة الجنود المذكورين.

وعلى هذا المنوال عَمَّ الاعتصاب جميع موظفى الحكومة وعمالها. وكان ضمن من اعتصبوا عمال مصلحتَى البريد والبرق (التلغراف) فنجم عن اعتصابهم شلل فى حركة التجارة والمعاملات ووقوف عام فى الحركة الاقتصادية فى البلاد. ولما طال الأمر تدخل بعد معتمدى الدول الأجنبية فى مصر وأنذروا مصلحة البريد بإنشاء مكاتب بريد لحكوماتهم ورعاياهم إذا استمر إضراب عمال مصلحة البريد المصرية.

مقابلة وفد الموظفين لدولة رشدى باشا:

ففى يوم ١٧ قابل دولة رشدى باشا وفدًا من الموظفين وآخر من الطلبة وثالثًا من أهالى القليوبية. وقد اتفقت كلمة هذه الوفود على تأييد مطالب الموظفين. وفى اليوم التالى قابل دولته وفدًا من العلماء والأعيان يتقدمهم فضيلة شيخ الجامع الأزهر وسماحة نقيب الأشراف بمصر وبلّغه القرار الذى أصدره المجتمعون بالأزهر الشريف يوم ١٦، ورجوه أن يضع حلاً للحالة وحدًا لهذه الفوضى بإجابة مطالب الموظفين، وقابله فى يوم ٢٠ وفد من مديرية الدقهلية وآخر من السيدات وثالث من المعلمات والكل يؤيد تلك المطالب.

الطلبة يؤلفون بوليسًا:

وكان الطلبة قد أعلنوا فى يوم ١٦ منه أنهم ألفوا بوليسًا وطنيًا منهم للمحافظة على النظام فى وقت المظاهرات أو الأوقات الأخرى، وللقبض على كل معتدٍ وتسليمه إلى بوليس الحكومة. فلم يَرُق هذا العمل فى أعين المندوب السامى وأصدر قرارًا فى ١٧ منه بمنع هذا البوليس الوطنى، هذا نصه:

«إن القائد العام فى القطر المصرى بمقتضى السلطة الممنوحة له لتطبيق الأحكام العرفية يأمر بما هو آتٍ:

«اتصل بعلم ولاة الأمر أنه أنشئت جمعية باسم جمعية البوليس الوطنى وغرضها الظاهر صون القانون وحفظ النظام».

«وقد وزعت هذه الجمعية على أعضائها شارة يلبسونها ونظمتهم على شكل قوة بوليس».

«ومع أن الواجب الوطنى يقضى على كل شخص أن يساعد البوليس فى حفظ النظام فإن جمعية كالجمعية التى تقدم ذكرها لا يمكن أن يسمح لها».

«فتأليف هذه الفرقة وما يماثلها من الفرق محظور وكل من يعثر عليه متقلدًا شارة هذه الفرقة أو سواها من الفرق المماثلة لها بعد الساعة السادسة من صباح غد ١٨ أبريل يقبض عليه ويحاكم بمقتضى الأحكام العرفية».

ومن الغريب أن تُمنع مثل هذه الجمعية من مباشرة غرضها السلمى المحض فى مثل هذه الأحوال المضطربة. خصوصًا وأن أعضاء هذه الجمعية لم يكونوا يحملون سلاحًا ولم يكن لهم غرض سوى صون القانون وحفظ النظام كما اعترف به هذا البلاغ؛ ولكن الظاهر أن عدم ثقة السلطة فيهم هو الذى أدى إلى هذا المنع.

وكانت اللجنة المركزية للوفد دائمة النشاط فى جمع التبرعات للوفد.

وأقبل الناس عليها إقبالاً يفوق كل وصف. وتألفت جمعيات بالجهات لهذه الغاية فكانت الأموال تفيض على اللجنة المركزية أنهُرًا.

وكانت السياسة الإنكليزية همها عرقلة مساعى الوفد وتعطيل أعماله بكل الوسائل الممكنة. لذلك رأت أن تقف فى وجه تلك التبرعات وتمنعها بصفة قانونية لتمنع عنه أكبر عون يرجوه. فنشر الجنرال بلفن القائد العام للجيوش البريطانية بمصر أمرًا بمقتضى الأحكام العرفية فى ٢٠ أبريل، هذا نصه:

«إنه بمقتضى السلطة الممنوحة لى لتطبيق الأحكام العرفية آمر بما يأتى:

١ - اتصل بعلم ولاة الأمور أن بعض الأشخاص ألَّفوا جمعيات وسعوا فى أن يفرضوا على سكان القطر المصرى دفع أموال غير قانونية وغير مصرح بها.

٢ ـ إن فرض هذه الأموال ينقض السلطة القانونية التى للحكومة ويلقى عبئًا ثقيلاً لا مسوّغ له على عاتق الشعب الذى يجب على ولاة الأمور أن يحموه من ذلك.

٣ ـ يُحظر كل اشتراك فى حركة كهذه وكذلك حيازة الأموال التى تجمع فى سبيل هذه الغاية، وكذلك التبرع الاختيارى لمال كهذا أو لأى مال يجمع تأييدًا لغرض غير قانونى.

٤ ـ كل من يخالف هذا الأمر يكون عرضة للقبض عليه والمحاكمة بمقتضى الأحكام العرفية، والأموال التى تجمع مخالفة لهذا الأمر تكون عرضة لمصادرتها».

ووافق يوم ٢٠ من هذا الشهر عيد الفصح عند الطوائف المسيحية الشرقية فحولته الأمة إلى عيد عام تجلى فيه الوئام والاتحاد بأجلى مظاهره، فذهبت وفود الموظفين المسلمين إلى دار كل من بطريركية الأقباط الأرثوذكس والبطريركية المارونية وأدوا رسوم التهنئة والتبريك بهذا العيد المجيد للهيئات الدينية، وخطب الخطباء من العنصرين متبادلين عبارات التهانى وتوكيد الإخلاص والولاء المتين بين جميع أبناء مصر المقدسة.

وبعد ذلك اجتمع فريق من السيدات المسلمات فى يوم ٢٤ منه بمسجد السيدة زينب واستقبلن وفدًا من السيدات القبطيات اللاتى أتين لشكرهن على التهنئة بعيد الفصح وأُلقيت الخطب هناك من المسلمات والمسيحيات، فكان هذا أول حادث من نوعه فى تاريخ مصر بل فى تاريخ علاقات المسلمين بالمسيحيين منذ ظهور الدين الإسلامى إلى اليوم.

■ ■ ■

الفصل الخامس

«استقالة وزارة رشدى باشا الثانية وتأليف وزارة محمد سعيد باشا الإدارية»



هذا، ولقد رأت وزارة رشدى باشا أنها لم توفق فى مأموريتها الأخيرة بتحمل أعباء الحكم فى وسط هذه الاضطرابات المستمرة حيث لم تستطع القبض على ناصية الحال. بل على الضد من ذلك شعرت بأن الضغط عليها شديد. وأحست بأنها أصبحت بين أمرين لا ثالث لهما: فإما النزول على إرادة الموظفين المعبرة عن أمانى الأمة بإجابتهم إلى طلباتهم المعروفة. وإما التمسك بالخطة التى جرت عليها، فألْفَت مركزها حرجًا فى هذا الموقف المحفوف بالمكاره، فآثرت التخلى عن المناصب والبعد عن هذه المسئولية أمام الشعب وأمام الضمير. وهكذا قدم دولة رشدى باشا استقالته إلى الأعتاب السلطانية فى مساء يوم ٢١ أبريل بالنص الآتى:

«يا صاحب العظمة»

«إن حالتى الصحية الآن لا تمكِّننى من القيام بأعباء مهمتى. لذلك أرانى مضطرًا إلى تقديم استقالتى، وإنى أرفع لعظمتكم خالص الشكر على العطف والمعاونة اللذين لقيتهما على الدوام من جانب سدتكم العلية».

«وإنى لعظمتكم، العبد الخاضع الأمين والخادم المخلص المطيع».

«حسين رشدى»

فأجابه عظمة السلطان إلى رغبته وقبل منه استقالته بالإرادة التالية:

«عزيزى رشدى باشا»

«إن اضطرار دولتكم للاستقالة بناء على عدم مساعدة حالتكم الصحية بأعباء مهمتكم، كما ورد بكتابكم المرفوع إلينا بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩١٩. قد استلزم مزيد الأسف لدينا، وقد أصدرت أمرى هذا لدولتكم شاكرًا ولحضرات زملائكم على الهمم الصادقة التى بذلتموها فى سبيل مهمتكم».

«وأسأل الله أن يمنَّ عليكم بالصحة والعافية من فضله وكرمه».

«فـؤاد»

أقوال رشدى باشا عن الحالة:

استقالت وزارة رشدى باشا الثانية بعد أن تربعت فى دستها أربعة عشر يومًا لا تزيد. وقد امتازت الوزارة فى هذه المدة القصيرة بأنها أجرت على لسان رئيسها حديثين قد يفهم منهما القارئ شيئًا من خطة الوزير ونفسيته والباعث له على سلوكه فى وزارتيه: الأولى والثانية.

أما الحديث الأول فقد أجراه مع صاحب جريدة الأهرام الغراء فى بدء توليته وزارته الأخيرة، حيث قال فى خلاله:

«إنى أكون سعيدًا إذا وضعت الأمة ثقتها فىّ. وأقبل مع الارتياح أن أهنأ على ذلك.... وإذا لم يكن غرضى القيام بواجبى إزاء وطنى ما كنت أتحمل عبء الوزارة فى مثل هذه الظروف الحرجة.....».

«لى رجاء أود توجيهه إلى الأمة. وهو أنها قد أنصفت فيما كانت تطلبه من إباحة السفر لمن يريده منهم ومن الذين اعتُقلوا. فالحكمة والعقل يقضيان الآن على كل فرد من أفرادها أن يعود إلى عمله ويتفرغ إلى شئونه إذ لم يبقَ مبرر للمظاهرات، والإضراب عن العمل، فإن ذلك كله أصبح لا محل له وليس من ورائه إلا تعطيل المصالح وتوليد فرص للمصادمات الدموية بغير فائدة. وعلى

الجمهور أن يلاحظ أنه تلقاء التحمس من جانب المصريين يتولد عند غيرهم شعور يدفع إلى ما لا تُحمد عقباه على الرغم من كل ما يمكن أن تتخذه السلطة الحربية العليا من الاحتياطات».

وأما الحديث الثانى فقد جرى بين دولته ووفد من رجال الصحافة والقانون فى ١٥ أبريل سنة ١٩١٩ ولم ينشر إلا بعد عامين لظروف اقتضت ذلك؛ ولكننا نثبته هنا ليطَّلع عليه القراء ولأن دولة الوزير أراد به أن يبرر كثيرًا من الخطة التى سلكها فى مدة حكمه.

قال دولته عن مسألة تحرير مصر:

«إن مسألة تحرير مصر ليست فى يدى ولا فى أيديكم. إنما هى فى يدَىْ مؤتمر السلام. ولا تستطيع مصر أن تعتمد إلا على الولايات المتحدة الأمريكية. لأن الدول الأخرى مثل فرنسا وإيطاليا لها مطامع تقف فى سبيلها. أما أمريكا فهى البلاد الوحيدة والدولة الوحيدة التى لا مطمع لها. على أنه لا ينبغى أن تسود الفوضى فى مصر لأن ذلك يصلح لأن يكون حجة للإنكليز يدلون بها أمام مؤتمر السلام دليلاً على عدم أهلية مصر للاستقلال».

وقال دولته عن التصريح بصفة الوفد الرسمية بأنه يمثل الأمة:

«تسألوننى أن أعلن صفة الوفد الرسمية. مع أن هذه الصفة مؤكدة لا نزاع فيها للأسباب الآتية:»

(أ) «استقالة الوزارة المبنية على منع سعد باشا ورفاقه من السفر وتعليق سحب هذه الاستقالة على السماح لهم بالسفر».

(ب) «سعد باشا وكيل الجمعية التشريعية. ومما لا شك فيه أن معه بعض أعضاء هذه الجمعية ومجالس المديريات موكلين من أعضاء الجمعية التشريعية جميعهم فضلاً عن توقيعات التواكيل الأخرى».

(جـ) «لما قبض على سعد باشا قامت البلاد بمظاهرات وإضرابات عن العمل فلما علم الجمهور بنبأ عودته ابتهج وقام فى جميع الجهات بمظاهرات الفرح

والابتهاج. وقد أبلغ وكلاء الدول السياسيون ذلك إلى حكوماتهم فصفة سعد باشا قد عرفت إذًا فى المؤتمر بعمل الشعب وشهادة الوكلاء السياسيين».

(د) «اعتراف اللورد كيرزون نفسه: فإن اللورد فى الواقع أراد أن ينكر صفة سعد باشا فناقض إنكاره بقوله إن سحب استقالة انوزارة معلق على إعطاء جواز السفر لسعد. فإذا أراد الإنكليز إنكار صفة سعد ففى وسع أعضاء المؤتمر أن يجيبوهم بذلك».

ثم أضاف رشدى باشا إلى ذلك ما يلى:

«على أن هناك أمرين يحولان دون تصريحى رسميًا بهذا: فالأول أدبى وهو أنى كنت اتفقت مع أعضاء الوفد أن أعمل على السماح لهم بالسفر بأى طريقة ممكنة. ولو بصفتهم الشخصية. إذ المهم أن يضعوا أقدامهم فى أوروبا وعلى ذلك اتفقت مع الجنرال اللنبى الذى كان يعارض فى سفرهم فإذا سحبت كلامى واعترفت رسميًا بصفة الوفد أكون قد أخللت بواجب الشرف ويكون عملى هذا وصمة عار لا أستطيع قبولها. وصدمة تعرضوننى إليها».

«وأما السبب الثانى فمادى: فإنى إذا وطأت شرفى بقدمى وقبلت أن أصرح بهذا الاعتراف فى الجريدة الرسمية كان هناك مانع مادى من ذلك وهو أن الجنرال أللبنى يمنع طبع الجريدة الرسمية ويكون هذا العمل لطمة شديدة لى».

وقال دولته عن عدم الاعتراف بالحماية:

«إن طلبكم هذا لا محل له فإنى قلت فى خطاب قبولى الوزارة (إننى سأعمل بأمل الوصول إلى حل يرضى الأمة) والأمة تطلب الاستقلال وهذا معناه عدم الاعتراف بالحماية».

«وعلاوة على ذلك فإننى صرحت فى المحادثة التى نشرتها جريدة الأهرام وهى محادثة رسمية (المحادثة المذكورة فى الصحيفة ٢٤١). تصريحًا جليًا بأننى

لا أعترف بالحماية البريطانية. وقد قلت نفس هذا القول فى منشورى الأخير[1] فيستنتج من كل ذلك أننى لا أعترف بالحماية. وهذا كل ما يستطيع رجل يشغل مركزًا كمركزى أن يعمله. فإننى إذا كنت صرحت بأكثر من ذلك كانوا يطلبون منى أن أعترف بالحماية رسميًا وكان من المؤكد أن أرفض إجابة هذا الطلب وأدفعه بقدمى. ولكن ذلك كان يخلق مشكلة جديدة».

ثم قال دولته عن سحب الجنود البريطانية من الشوارع:

«إنكم تضعون الثيران خلف المحراث بدلاً من وضعها أمامه. فإننى منذ أول يوم توليت فيه الوزارة اتفقت مع الجنرال اللنبى على سحب جنوده من الشوارع وأخذت على عاتقى المحافظة على النظام العام بواسطة رجالى أعنى رجال الحكومة. ففى الغد قال لى اللورد: «قد سحبت كلمتى. لأنك عاجز عن قيادة موظفيك فكيف تريد أن تقود الجماهير فى الشوارع؟» فأسكتنى بقوله هذا. فسيادة النظام فى أيدى الموظفين بأن يعودوا إلى أعمالهم[2] لأنى إذا أعطيت أمرًا لا أجد من يكتبه. وقد أرسلت بالأمس منشورًا إلى المطبعة. ولكنه لم ينشر. فظننت لأول وهلة أن الإنكليز منعوا نشره، ولكننى لم ألبث أن علمت أن السبب كان عدم وجود عمال بالمطبعة».

«إن اعتصاب الموظفين أدى إلى تهييج الأفكار. وهذا التهييج فى الأفكار يؤدى إلى الفوضى. والنتيجة أن يعمد الغوغاء والرعاع إلى السلب والنهب حيث لا يمكن منعهم. ومن هذا تحصل المصادمات من رجال الجيش وتُراق الدماء».

«وقد سبَّب هذا الاعتصاب فرار المجرمين المساجين فهل يرضيكم ذلك؟ فإذا كان الموظفون لا يعودون إلى أعمالهم فلن يكون لى مركز فى أعين الإنكليز».

وقال دولته عن الإفراج عن المعتقلين السياسيين وعمل تحقيق عن الجرائم، إلخ:

---

(١)، (٢) لعله يقصد ما جاء فى صدر منشوره الأول للموظفين.

«هذا طلب متناقض لأن معناه العفو عن المصريين ومعاقبة الإنكليز. وهذا مستحيل لأن طلبًا كهذا كان سببًا فى وقوع الحرب الحالية. فقد طلب من صربيا عدة طلبات منها واحد خاص بعمل تحقيق بمعرفة لجنة مختلطة بشأن مسألة قتل الأرشيدوق ولى العهد. فقبلت صربيا جميع مطالب النمسا وألمانيا ما عدا ما كان مختصًا منها بعمل تحقيق بالصفة المتقدمة وكان هذا سبب هذه الحرب».

«إن قوتنا بإزاء الإنكليز قوة أدبية أما هم فإن لديهم القوات العاملة فإن لهم الجيوش ويستطيعون محاربتنا اقتصاديًا كأن يمنعوا عنا البترول والفحم الحجرى وأشياء أخرى».

«قد يوجد شبان أذكياء ولست أنكر ذكاءهم ولكنى لدىَّ التجارب وقد قلت فى محادثة مع الأهرام إن المظاهرات الآن أصبحت بلا فائدة ومعنى ذلك أنها كانت لازمة فيما مضى أما الآن فلا. وهذا يدع الباب مفتوحًا فى المستقبل».

«وإننى كما قلتم الآن كنت أول المضربين عن العمل(١)».

ثم أتم رشدى باشا حديثه قائلاً:

«إذا استطاعوا أن ينكروا علىّ كل شىء فإنهم لا يستطيعون أن ينكروا علىّ شيئًا واحدًا وهو أنى لست جاهلاً. وأننى لم أكن متواطئًا مع الإنكليز. لأنى إذا كنت أريد أن أتواطأ معهم ما كنت استقلت ونبهت باستقالتى الأفكار».

يؤخذ من هذا الحديث الطويل أن خطة رشدى باشا كانت الاعتماد على التلميح دون التصريح فى المواضيع التى أخذت عليه، وأنه إنما عمد إلى هذا المسلك خوفًا من خلق المشاكل! وهل يغنى التلميح عن التصريح شيئًا؟

وعلى إثر شيوع خبر الاستقالة اجتمع فى منتصف الليل عشرة من أعضاء لجنة الموظفين بصفة مستعجلة وقرروا عودة جميع الموظفين إلى أعمالهم،

---

(١) يقصد بذلك استقالته للظروف المعلومة.

تطبيقًا لما سبق الاتفاق عليه من أنه إذا استقالت الوزارة اعتبرت استقالتها ترضية لهم.

وفى صبيحة يوم ٢٢ نشر الجنرال أللنبى منشورًا للموظفين يلزمهم فيه بالعودة حالاً إلى أعمالهم وإلا تُمحى أسماؤهم من سجلات موظفى الحكومة وهذا نص المنشور:

«بلاغ من القائد العام لقوات جلالة الملك بمصر».

تهديد القائد العام للموظفين:

«إنه بموجب منشور ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ قد أعلن أن البلاد المصرية قد وضعت تحت الأحكام العرفية لأجل تعضيد وليس لأجل إلغاء (كذا) الإدارة الملكية. وقد فرض على جميع الموظفين الملكيين فى خدمة الحكومة المصرية أن يستمروا فى تأدية واجباتهم المتنوعة بكل دقة».

«وحيث إن عددًا من الموظفين والمستخدمين قد هجروا حديثًا مراكزهم وظهر صريحًا أنهم فعلوا ذلك بقصد إملاء خطة سياسية لحكومة عظمة السلطان ورفض الحماية التى وضعتها حكومة جلالة الملك على مصر»،

«وحيث إن أكثر هؤلاء الموظفين والمستخدمين قد رفضوا العودة إلى أشغالهم لما ندبهم إلى ذلك رئيس مجلس الوزراء»،

«وحيث إن كل موظف أو مستخدم يغيب عمدًا عن مقر وظيفته فى الظروف المبينة أعلاه يرتكب جرمًا ضد المنشور السالف الذكر وكل شخص ينشئ أو يقود هذه الحركة أو يمنع الموظفين أو المستخدمين بالتهديد أو بالقوة من تأدية أشغالهم يقع تحت طائلة القصاص الشديد بموجب الأحكام العرفية»،

«وحيث إنه قد آن الوقت الآن لتدخل السلطة العسكرية فى هذا الأمر تأييدًا للإدارة الملكية. فإنى أنا أدموند هنرى هينمن أللنبى بما هو معطى لى من السلطة بصفتى الجنرال القائد العام لقوات جلالة الملك فى مصر أصدر أمرى هذا الآن

إلى جميع موظفى الحكومة ومستخدميها الذين غابوا عن مراكزهم بدون إذن ليعودوا إلى مراكزهم بالمواعيد المعينة ويؤدوا الواجبات المطلوبة منهم بالدقة».

«والمدة التى غابوا فيها عن مراكزهم بدون إذن لا يتقاضون عنها راتبًا وكل موظف أو مستخدم لا يعود إلى مقر شغله فى اليوم التالى لتاريخ هذا المنشور ويؤدى بعد ذلك الواجبات المطلوبة منه بالدقة يعد من كل وجه مستعفيًا ويحذف اسمه من كشف موظفى الحكومة».

«وكل شخص بطريق الإقناع أو التهديد أو استعمال القوة يمنع أو يحاول أن يمنع أى شخص من القيام بأمرى هذا يلقى القبض عليه ويحاكم بمجلس عسكرى».

عود الموظفين لعملهم:

وبعد إعلان قرار العشرة ونشر هذا البلاغ عاد أغلب الموظفين إلى أعمالهم فى صبيحة يوم ٢٣ منه وأمسك الباقى عن العودة؛ منعًا لتسرب الظن بأن العودة كانت بناء على تهديد الجنرال اللنبى لا بناء على محض الاختيار وقرار العشرة الأعضاء من لجنة الموظفين. ولما أن امتنع هؤلاء من العودة إلى أعمالهم فى الميعاد المحدد ألقى القبض على بعضهم فى يوم ٢٤ ومنع البعض الآخر من مزاولة الأعمال. وهكذا سارعت السلطة إلى إخماد حركة الموظفين لأنها وجدت فيها الخطر كل الخطر.

وفى نفس هذا التاريخ قرر المحامون العودة إلى أعمالهم وطلبوا إعادة قيد أسمائهم ضمن جدول المشتغلين بالمحاماة.

وفى يوم ٢٥ اجتمعت لجنة الموظفين بكامل أعضائها ونظرت فى قرار العشرة من أعضائها، فوافقت عليه معلنة أن عودة الموظفين كانت مبنية على استقالة الوزارة لا على تهديد الجنرال اللنبى. وكان الموظفون الإنكليز أخذوا يهينون الموظفين المصريين بعد عودتهم إلى العمل ويضطهدونهم انتقامًا منهم على إضرابهم. فقررت اللجنة فى هذا الاجتماع الاحتجاج على ما بدا من هؤلاء

الموظفين الإنكليز. كما أنها قررت توجيه النظر إلى ضرورة الإفراج عن الموظفين الذين اعتُقلوا بسبب عدم عودتهم إلى أعمالهم فى الميعاد المحدد فى بلاغ المندوب السامى. وإعادة الذين مُنعوا منهم من مباشرة أعمالهم إلى وظائفهم.

ولقد عُرض على القضاة وأعضاء النيابة وبعض كبار الموظفين أن تعطى لهم مرتباتهم كاملة غير منقوص منها أجور الأيام التى أضربوا فيها، فأبوا وطلبوا أن لا يُميزوا عن سواهم من الموظفين. فأكثر منهم إخوانهم هذا الشعور وأعظموا هذا الإباء. وكان أبلغ من هذا فى سمو العواطف وشرف النفس، الطلب الذى قدمه الأطباء بمصلحة الصحة الذى سألوا الحكومة فيه مساواتهم بإخوانهم فى استقطاع مرتباتهم عن أيام الإضراب، ولو أنهم لم يضربوا خدمة للإنسانية ولأن وظائفهم ضرورية فى كل وقت وأوان.

اعتراف الرئيس ولسن بالحماية واحتجاج المصريين عليه:

وفى يوم ٢٣ نشرت دار الحماية فى جميع الجرائد المنشور الآتى:

«تلقى فخامة نائب الملك الخاص الكتاب التالى من جناب المعتمد السياسى والقنصل الجنرال لدولة الولايات المتحدة فى القطر المصرى وهو:»

«وكالة أمريكا السياسية وقنصليتها الجنرالية»

«القاهرة - مصر فى ٢٢ أبريل سنة ١٩١٩»

«يا صاحب الفخامة»

«أتشرف بأن أقول إن حكومتى أمرتنى أن أبلغكم أن رئيس الجمهورية يعترف بالحماية البريطانية على القطر المصرى وهى الحماية التى بسطتها حكومة جلالة الملك فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤».

«هذا وإن الرئيس باعترافه هذا يحفظ بالضرورة لنفسه حق البحث فيما بعد فى تفاصيل هذا الاعتراف مع مسألة تعديل حقوق الولايات المتحدة التعديل الذى يقتضيه هذا الأمر».

«وقد كُلفت بهذا الصدد أن أقول إن رئيس الجمهورية والشعب الأمريكى يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة للحصول على قسط آخر من الحكم الذاتى. ولكنهما ينظران بعين الأسف إلى كل مسعى لتحقيق هذه الأمانى بالالتجاء إلى العنف».

«وتفضل يا صاحب الفخامة بقبول تأكيدات فائق احترامى».

«همسون جارى»

نشر هذا البلاغ عن لسان الرئيس ولسن ابن الشعب بل من رئيس الشعب الذى ما دخل الحرب إلا للقضاء على مبادئ الاستعمار وقتل شهوة تسلط القوى على الضعيف. على لسان معلن مبادئ الاستعمار وقتل شهوة تسلط القوى على الضعيف. على لسان معلن مبادئ الحرية للأمم والشعوب ومنح كل أمة حق تقرير مصيرها بنفسها! فوقع هذا التصريح فى البلاد موقع قنبلة حشوها الغازات السامة. آذت كل إنسان. وتركت الناس حيارى لا يؤمنون بوجود العدالة والحق فى الحياة السياسية، وكيف لا يذهبون هذا المذهب وقد رأوا حامل لواء هذه العدالة وذلك الحق المبشر بمبادئ المساواة والإنصاف بين جميع الشعوب صغيرها وكبيرها ضعيفها وقويها. المنادى بحرية الأمم فى تقرير مصيرها وأن لا إكراه فى الحق الذى يتساوى فيه الجميع. القائل إن نجم العسف فى الدنيا أفل. وأن لا سيد ولا مسود فى الشعوب. رأوا ذلك الزعيم الأوحد. ونبى السلام المفرد. ترسل له الرسائل والبرقيات من الوفد الوكيل عن الأمة المصرية يبين فيها رغائبها وأمانيها ويميط اللثام عن حقيقة حالها ويستغيث به لفك أسرها وإطلاق حريتها وفقًا لمبادئه السامية. فيكون هو أول كافر بها وأول مكذب لآياته البينات. رأوا ذلك الرجل العظيم يصمُّ أذنيه دون هذا الحق الأبلج الواضح وضوح الشمس فى رائعة النهار. ويعترف جهارًا بتحوله فيما بين عشية أو ضحاها عن مبادئه القومية إرضاء للسياسة الإنكليزية، سياسة التملك والاستعمار المنافية لمبادئه كل المنافاة.

ولما أن نشرت دار الحماية هذا البلاغ الذى أرادت به صدمة المصريين فى أمانيهم وتخييب رجائهم فى الحصول على تحقيق مآربهم الوطنية وإعلانهم بأن كل العالم المتمدن قد تخلى عنهم، حتى أمريكا ورئيسها الذى كان اعتمادهم واعتماد دولة رشدى باشا عليه ـ عمد الناس على اختلاف طبقاتهم ومكانتهم إلى التوقيع على عرائض احتجاجًا على الرئيس ولسن، ثم أُرسلت هذه العرائض إلى الوفد بأوروبا لإذاعتها على الرأى العام.

فكرة إرسال لجنة إنكليزية للتحقيق فى مصر:

وفى ٢٥ نشر فى الجرائد النبأ الآتى:

نقل روتر من لندن فى ٢١ أبريل الجارى البرقية الآتية:

«بحثت جريدة التيمس فى موضوع الحالة فى مصر فقالت إنه من الجلى أنه لا بد متى أُعيد النظام من اتخاذ الوسائل الرامية إلى ملافاة النقص فى الإدارة ووضع صيغة عملية للاقتراحات الخاصة بتوسيع نطاق الحكم الذاتى الذى كان موضوع النظر منذ مدة طويلة».

«ويرجح أن الوسيلة المُثلى تقوم بإيفاد لجنة مستقلة إلى القطر المصرى تكون مهمتها التحقيق فى أسباب الهياج ووضع صيغة لإصلاحات جديدة دستورية».

أراد الإنكليز جس نبض الشعب المصرى ليقفوا على مبلغ استعداده لقبول التأثير عليه من لجنة بارعة فى أساليب الدهاء؛ ليحاولوا التأثير عليه مباشرة بدون واسطة وكلائه الذين ربما كانوا أشد من الشعب حيطة وأكثر منه علمًا بالأساليب السياسية؛ فلم يفلح الإنكليز من هذه الناحية إذ بدأ الكُتّاب ينشرون على صفحات الجرائد الوطنية لسان حال الشعب مقالات يطعنون بها على هذه اللجنة ويحتجون على قدومها إلى البلاد. ويفندون أغراضها ويحذرون الناس منها، ثم تألفت المظاهرات احتجاجًا على هذه اللجنة ولكن القوة العسكرية منعت إقامتها.

وفى يوم ٢٦ أبريل قرر طلبة مدرستَى الحربية والبوليس العودة إلى مدرستيهم.

وفى يوم ٢٧ طلبت وزارة المعارف والحقانية والزراعة من طلبة المدارس التابعة لها أن يعودوا إلى مدارسهم فى يوم السبت ٣ مايو فاجتمع الطلبة فى يوم ٢٩ منه وقرروا الاستمرار على الإضراب عن تلقى الدروس، فأعلنت الوزارات المختصة أنها أجَّلت مواعيد الامتحانات العامة بالمدارس كلها إلى أجل غير مسمى.

ولكن العمال عادوا إلى مزاولة أعمالهم فى يوم ٢٨ أبريل وعادت حركة الأعمال تدب فيها الحياة من جديد.

إعطاء الوكلاء سلطة الوزراء:

ولما لم يتيسر تأليف وزارة جديدة تسيِّر دفة الأعمال فى البلاد، أعلن المندوب السامى فى يوم ٢٨ البلاغ التالى لمعالجة الحالة على قدر الإمكان، وهذا نصه:

«قد رخص بموجب هذا لكل وكيل وزارة أو للقائم مقامه بأن يؤدى فى الوزارة التابع لها جميع أعمال الوزير وأن يتولى سلطته فى المسائل الإدارية بما فى ذلك حق تمثيل الوزارة أمام جميع المحاكم. وذلك بصفة وقتية ولحين تشكيل وزارة جديدة».

ثم قام المندوب السامى البريطانى بمقتضى السلطة الواسعة التى خوَّلها إياه ملك بريطانيا فى بلاغ تعيينه بوظيفة (مجلس الوزراء)، فأصدر بلاغات بمقتضى الأحكام العرفية بتعيين بعض كبار الموظفين فى الحكومة المصرية فى وظائف يتوقف التعيين فيها على قرار من مجلس الوزراء، كتعيين المستر أرنست م. دوسن وكيلاً لوزارة المالية اعتبارًا من يوم ١٧ مارس. وتعيين المستر ريجنالد پاترسون وكيلاً مساعدًا للوزارة المذكورة وعضوًا فى اللجنة المالية كذلك اعتبارًا من أول أبريل. والمستر وارن ب. تريليونى مراقبًا عامًا للإدارة والمحاسبة بنفس الوزارة

وعضوًا فى اللجنة المالية كذلك اعتبارًا من أول أبريل. وسواهم كثيرون. والغريب أن بلاغات التعيين وإن صدرت بعد استقالة الوزراء. إلا أنهم كانوا يشغلون هذه الوظائف والوزارة فى دست الأعمال.

وفى ٢٨ أبريل أصدر القائد العام أمرًا بتعيين مستشار عام لوزارة لم تكن أنشئت بعد وهى وزارة المواصلات. وإنما أُدرج لإنشائها اعتماد فى ميزانية سنة ١٩١٩، وهذا نص الأمر المذكور:

«حيث إنه كان فى عزم الحكومة المصرية إنشاء وزارة للمواصلات وكان قد ربط لها فى الميزانية الاعتماد اللازم لمصرروفاتها. ولكن لم يتيسر نشر القوانين اللازمة».

«وحيث إن البريجادير جنرال سير جورج ماكولى قد دُعى إلى قبول منصب مستشار للوزارة المذكورة».

«وحيث إنه من الضرورى بصفة معجلة اتخاذ ما يلزم من التدابير لمراقبة وتنظيم جميع وسائل النقل فى القطر المصرى رغبة فى ضمانة توريد المؤن الرئيسية الكبرى. بناء على ذلك. أنا. أدموند هنرى هينمن أللنبى بمقتضى السلطة المخولة لى بصفة كونى قائدًا عامًا لقوات جلالة الملك فى القطر المصرى. أعين بمقتضى هذا الإعلان البريجادير جنرال سير جورج ماكولى. مؤقتًا ولحين تأليف وزارة للمواصلات ليقوم بوظيفة مراقب عام لطرق المواصلات والنقل الملكى فى القطر المصرى مع تخويله السلطة العامة لاتخاذ التدابير التى تلزم لصيانة وتحسين جميع وسائل المواصلات الموجودة ولضمانة نقل البضائع والركاب والبريد بالسكك الحديدية والطرق والماء».

«ويقضى هذا الإعلان بأن توضع الخدمات الآتية تحت مراقبة المراقب العام:

مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات.

«البوستة

«الليمانات والفنارات

قسم هندسة الأشغال البحرية

«الملاحة النهرية

«النقل الميكانيكى

«مصلحة الطرق الرئيسة والكبارى

«النقل بالهواء للأشغال الملكية».

«ومنح المراقب العام أيضًا سلطة الإشراف العام على جميع سكك الحديد الضيقة وستكون له السلطة لاستخدام جميع وسائل النقل لتنفيذ هذا الإعلان. ويمكنه عند الحاجة أن يضع تعريفة مناسبة ومعقولة لأجور النقل بجميع أنواعه».

«ويقضى هذا الإعلان تخويل المراقب العام جميع السلطات التى للوزير فيما يختص بالخدمات الموضوعة تحت مراقبته. وباستخدام جميع الاعتمادات المفتوحة فى الميزانية لوزارة المواصلات أو لأى خدمة، موضوعة تحت مراقبته. وباستخدام أى اعتماد آخر يمكن منحه بمقتضى اللوائح المالية وذلك للقيام بمصروفات المصلحة».

«وليس فى هذا الإعلان مساس باختصاص أى مجلس من مجالس التأديب أو من مجالس التأديب الخاصة فيما يتعلق بالتهم التى توجه إلى أى موظف أو مستخدم فى إحدى الخدمات المذكورة أعلاه».

«القائد العام لقوات جلالة الملك»

«أ. هـ. اللنبى جنرال»

هذا، وقد استمرت السلطة فى توقيف أفراد الناس من كل الطبقات لمجرد الشبهة أو الوشاية ولو كانت صادرة من أدنى الناس. واعتقالهم فى رفح أو فى

القاهرة حتى ضاقت هذه المعتقلات بهم. وأصبحت السلطة العسكرية فى مصر كمحكمة التفتيش فى عهد نيرون فى القرون الوسطى، وأصبح كل إنسان لا يأمن على نفسه من التوقيف فى أى وقت وأى مكان.

ولقد أُقيمت مظاهرة كبرى فى يوم أول مايو احتجاجًا على توقيف الناس واعتقالهم ولكن القوة العسكرية منعتها وفرقتها. فاجتمعت فى المساجد بعد صلاة الجمعة فى يوم ٢ مايو وألقوا الخطب وقرروا القرارات بالاحتجاج على هذه المعاملة، وكتبوا منشورات وزعوها على الناس تحذيرًا من لجنة التحقيق التى أزمع الإنكليز إيفادها إلى مصر.

وبمناسبة ذكر هذه اللجنة نقول، إن بعض الجرائد نشرت فى يوم ٣ مايو أسماء أعضائها وذكرت أنها ستكون تحت رياسة اللورد ملنر وقالت إنها ستصل إلى مصر بعد يوم ١٨ الجارى. ولكن دار الحماية بادرت بتكذيب هذا النبأ تكذيبًا رسميًا فى يوم ٤ من الشهر المذكور.

ولما حل يوم السبت ٣ مايو ولم يعد الطلبة إلى مدارسهم كسابقة دعوة القائد العام لهم. أصدر هذا أمرًا آخر بموجب الأحكام العرفية يحتم على الطلبة العودة إلى معاهدهم، وهذا نصه:

١ ـ «إن لم يعد عدد كافٍ من التلاميذ لمدارسهم فى يوم الأربعاء ٧ مايو سنة ١٩١٩ يسوّغ استمرار فتح المدارس العالية والثانوية والخصوصية والأميرية فستقفل هذه المدارس لغاية التاريخ المعتاد لابتداء الدراسة فى السنة المكتبية المقبلة».

٢ ـ «ولا يقبل أى تلميذ مقيد الآن بسجلات المدارس المذكورة فى أى امتحان يعقد هذا العام إلا إذا قام بما يأتى:

(أ) أن يعودَ إلى مدرسته فى يوم ٧ مايو سنة ١٩١٩.

(ب) أن يواظب بانتظام لغاية انتهاء السنة الدراسية إذا استمرت هذه المدارس مفتوحة.

ويُستثنى من ذلك التلاميذ الذين يمكنهم أن يثبتوا عدم استطاعتهم تنفيذ هذا الإعلان».

٣ - «وتطبيق أحكام الفقرة الثانية من هذا الإعلان على التلاميذ المقيدين الآن فى سجلات المدارس الحرة الخاضعة لتفتيش الحكومة».

«أ. هـ. هـ. اللنبى»

(چنرال)

فأُقيمت المظاهرات من الطلبة احتجاجًا على هذا الإعلان ولكن القوة العسكرية تعرضت لها وفرقتها. فعمد الطلبة إلى إقامة مظاهرات ليلية لم تكن السلطة محتاطة لها فلم تَقْوَ على تفريقها. ولكن العساكر البريطانيين فتشت فى الليل بعض المنتديات ومشارب القهوة.

هذا، وقد كانت رياسة مجلس الوزراء نشرت فى يوم ٣ الإعلان الآتى:

«احتفالاً بعيد جلوس جلالة ملك بريطانيا العظمى تعطل وزارات الحكومة وسائر المصالح الأميرية فى جميع أنحاء القطر المصرى يوم الثلاثاء ٦ مايو سنة ١٩١٩».

فأقيمت فى يوم ٦ المذكور مظاهرات سلمية بالقاهرة والمدن الأخرى احتجاجًا على جعل اليوم المذكور يوم عطلة رسمية، لأن فى ذلك اعترافًا بالحماية البريطانية على مصر. وأقيم كذلك اجتماع كبير فى الأزهر الشريف أُلقيت فيه الخطب وأُصدرت فيه القرارات من المجتمعين احتجاجًا على هذا الأمر.

وحل يوم ٧ مايو الموعد المضروب لعودة الطلبة إلى مدارسهم فلم يعد منهم العدد الكافى لاستمرار فتحها رغمًا عن تهديد السلطة العسرية؛ فأعلن غلق المدارس جميعها اعتبارًا من يوم ٨ الجارى حتى موعد استئناف الدراسة فى العام المقبل. فلم يترك الطلبة هذه الفرصة تمر دون إقامة مظاهرة كبرى فى ميدان المحطة ألقيت فيها بعض الخطب الحماسية، واستمرت المظاهرات فى

يومَىْ ٨ و٩ من الشهر فوقعت مصادمات بين الطلبة والجنود البريطانية فى أثناء تلك المظاهرات. وأُلقى القبض على كثير من المتظاهرين.

وفى مساء يوم ١١ فُتش الجالسون فى محل جروبى ـ وهم فى الغالب من صفوة السَّراة والأعيان أو علية الشبيبة المصرية ـ بغية الحصول على أسلحة أو منشورات يحملها بعض الجالسين، فلم توفق السلطة إلى ضبط شىء منها. والظاهر أن بعض من لا خلاق لهم من الجواسيس كان قد نقل إلى السلطة أن هذا المكان هو موضع سمر الشبيبة الراقية ومكان مجادلاتهم، وأن هناك يدبر كل حركة من حركات الطلبة. فأرادت السلطة أن تفاجئهم فى محمل سمرهم ولكنها لم تَفُزْ منهم بطائل. ولما رأت السلطة أنها لم تستطع مؤاخذة هؤلاء الشبان بأى أمر مخالف للقوانين أو الأحكام العرفية، أصدرت فى يوم ١٢ مايو الأمر العسكرى الآتى لمنع الاجتماعات التى يمكن أن تكون مخلة بالنظام فى القهوات والمطاعم والملاهى بدائرة محافظة القاهرة، وجاء فى هذا البلاغ: إنه يعد اجتماعًا مخلاً بالنظام:

«كل اجتماع يحضره أكثر من خمسة أشخاص أُلقيت فيه خطب أو حدث فيه سلوك غير عادى يكون من المحتمل عقلاً أن يؤدى إلى الإخلال بالأمن العام».

ولا جدال فى أن هذا التعريف للاجتماع المخل بالأمن العام واسع النطاق، بل لا حد له وينطبق على كل اجتماع حضره أكثر من خمسة أشخاص مهما تكن الغاية منه مادام يحتمل عقلاً أن يؤدى أى سلوك كان من أحد المجتمعين إلى الإخلال بالأمن العام. وفى هذا من الاعتداء، على حرية الأفراد والاجتماعات، ما فيه من أمر عظيم.

كل ذلك لم يمنع من تجديد حركة المظاهرات فى يوم ١٤ احتجاجًا على جَلْد السلطة لتلميذين من تلاميذ المدرسة التوفيقية. وحدث مثل ذلك فى الإسكندرية ولكن القوة العسكرية هناك فرقت المظاهرات وقبضت على كثير من المتظاهرين.

ولا يفوتنا أن نذكر أن السلطة نشرت فى يوم ١٠ بلاغًا فحواه: أنه منذ ١١ مايو سترفع قيود السفر بالنسبة للوجه البحرى ما عدا منطقة القنال. ولكنها ضنت فى هذا البلاغ على اثنتى عشرة محطة بوقوف القطارات بها عقابًا لها؛ لأن أهاليها اشتركوا فى حوادث اضطرابات شهر مارس التى نتج عنها تقطيع السكك الحديدية وحرق المحطات وسوى ذلك، ثم زيد عدد تلك المحطات إلى ٢١ محطة.

هذا، ولقد كان الوفد هو الشغل الشاغل للسلطة العسكرية. كل همها مشاكلته ومعاكسته فى تنفيذ مآربه. كما أسلفنا ولا يخفى أن أعظم مهمة للجنة المركزية للوفد فى مصر جمع التبرعات وإرسالها له فى باريس ليظل قائمًا بعمله هناك. فأرادت السلطة أن تمنع عن الوفد قوة من أعظم القوى التى تساعده على أداء مهمته فأصدرت أمرًا بمقتضى الأحكام العرفية نشر فى يوم ١٨ مايو، هذا نصه:

١ - «ممنوع جمع النقود أو الأشياء التى لها قيمة سواء، كان بطريق الاكتتاب العمومى أو خلافه بقصد التحريض على الإخلال بالنظام أو لتأييد أو مساعدة أية حركة مخلة بالنظام أو مساعدة أى شخص أو أشخاص على إتيان عمل مخالف للأحكام العسكرية أو لمكافأة أى شخص أو أشخاص على عمل كهذا».

٢ - «كل شخص يقوم بجمع نقود على هذه الكيفية أو يروج أو ينظم جمعها أو يكتتب عن علم لإعانة كهذه أو يقتنى عن علم نقودًا أو أشياء ذات قيمة موقوفة على غرض كهذا يرتكب مخالفة ضد الأحكام العسكرية».

٣ - «جمع النقود والأشياء الثمينة التى تجمع بكيفية مخالفة لهذا المنشور تكون عرضة للمصادرة».

٤ - «كل شخص يقوم بجمع نقود أو أشياء ثمينة أو يروج أو ينظم أو يشترك بجمعها بأى طريقة كانت فى أحوال يتراءى للسلطة العسكرية أنها تحمل على الاعتقاد بارتكاب مخالفة ضد هذا المنشور يجوز أن يستدعى ليقدم إيضاحًا تامًا عن صفة وغرض هذا الجمع. وكل من دُعى لتقديم الإيضاحات

المطلوبة فعجز عن ذلك أو رفض أو أعطى معلومات كاذبة أو ناقصة أو مضللة يرتكب مخالفة ضد الأحكام العسكرية».

ولكن هذا المنشور الصارم فى أحكامه وقيوده لم يمنع ذوى المروءات والوطنية الصادقة من التبرع بالمال للوفد سرًا، كما أنه لم يمنع اللجنة المركزية من قبول هذه التبرعات.

وفى يوم ١٦ مايو نشرت الجرائد تصريحًا مهمًا للورد كيرزون فى البرلمان الإنكليزى أجمل فيه سياسة حكومته حيال المسألة المصرية. رأينا أن نكتبه هنا على طوله:

«لندن فى ١٥ مايو - رد اللورد كيرزون على سؤال ألقاه مركيزكروى يتعلق بالحالة فى مصر فبعد أن قال إنه يرحب بالفرصة التى تمكّنه من إبداء بيان عن الحالة قال:

«مضى الآن ستة أسابيع منذ تصريحى الذى ألقيته فى مجلس سيادتكم فى هذا الموضوع وقد طرأ فى خلال تلك المدة بالطبع تحسين فى الحالة فى مصر، ولو أنه لا يمكن وصف الحالة بعد بأنها تبعث على الرضى والارتياح. وقد أعطيت جميع المعلومات التى لدينا للصحف. فنشرت أنباء كاملة للحوادث الأخيرة. وقد عاد النظام فى المديريات بالإجمال وعاد الزارعون إلى العمل. على أنه وقعت فى بعض المدن ولاسيما فى القاهرة قلاقل متقطعة تطلب إخمادها بالقوة. ولا يزال الأزهر مركزًا للتحريض. وقد لعب الطلبة فى طول المدة أكبر دور فى التحريض على المشاغبات أما فيما يتعلق بما حدث فى المديريات فقد قرأتم سيادتكم بهلع وسخط عن قتل ثمانية من الضباط والجنود البريطانيين قتلاً ينطوى على الجبن وهم عائدون فى إكسبريس الوجه القبلى من إجازة فى الأقصر. وقد وقع ذلك منذ أسابيع كثيرة فى الأدوار الأولى من الاضطرابات. ويؤخذ من الأنباء التى وردت بعد ذلك أن الذين اقترفوا هذه الجريمة هم الفلاحون المحليون وليس البدو كما ظُن أولاً. وليس فلاح الوجه القبلى بطبيعته

ميالاً إلى العنف والشدة. ولكن قد تقضى الأنباء التى أذيعت عن أعمال الاعتداء التى اتهم الجنود البريطانيون بارتكابها كحرق المساجد والاعتداء على النساء فى مثل هذه الأحوال إلى وقوع مثل هذه الوحشية على أن المسألة بأجمعها هى الآن موضع البحث والتحقيق القضائى وسيجرى العدل مجراه».

«وقد وقع فى القاهرة أيضًا اعتداء منظم على الأرمن المساكين. وقد قتل منهم أربعون أو جرحوا وتطلب الأمر جمع بضعة آلاف منهم وضعوا فى معسكرات المهاجرين تحت حماية الجنود البريطانيين. ولا مشاحة فى أن مثل هذه الحوادث لا شأن لها بالحكم البريطانى ولا تدل على شىء غير وجود يد للأتراك وراء الستار. وعندى أن أعمال الاعتداء هذه وتدمير أملاك اليونانيين فى مدن المديريات تفسر تفسيرًا ينطوى على التثقيف والتهذيب واحتجاج الوطنيين القائل بأن حركتهم ليست موجهة ضد الأجانب. وقد بذلت المساعى لإقامة صورة تمثل أن الجنود البريطانيين فى مصر ارتكبوا أعمالاً تنطوى على القسوة والتوحش. ومثل هذه التهم هى الكيفية الطبيعية التى يتخذها الوطنيون فى بث دعوتهم وهى بعيدة كل البعد عن الحقيقة. فقد أظهر الجنود جلدًا يشكر فى كل أحوال مؤلمة خصوصًا إذا تذكرنا أنه عدا حادثة الاعتداء على إكسبريس الأقصر التى أشرت إليها فيما سبق قد وقع كثير من حوادث القتل الشنيع التى قتل فيها الرعاع الوطنيون جنودًا بريطانيين منفردين وغير مسلحين. وقتل رجال الدوريات والحراس بواسطة الرماة كما وضعت لهم المكامن بدون أدنى تحرش منهم. ويسرنى أن أقول إن كثيرًا من الأنباء المختلفة التى وردت ونشرت فى بعض الأحيان عن أعمال الاعتداء وقتل الملكيين والنساء البريطانيين فى المنطقة المتطرفة لم يظهر لها أثر من الصحة. هذا عدا قتل مفتش بريطانى فى السكة الحديدية فى الواسطى وسوء معاملة زوجته ولكن بعض الملكيين نجوا بأعجوبة. وقد أظهر المصريون فى أحوال معينة بسالة وتفانيًا فى إنقاذهم».

«وفى أوائل شهر أبريل أضرب جميع موظفى الحكومة تقريبًا عن العمل للإضرار بمصلحتهم الشخصية ولخسارة أبناء وطنهم وإزعاج خواطرهم. وقد

فشلت جميع المجهودات التى بذلها رشدى باشا والوزراء المصريون لحملهم على العودة إلى أعمالهم. ومن بين المطالب التى طلبوها (الموظفون) استقلال مصر التام والاعتراف حالاً بسعد زغلول وزعماء الوطنيين كممثلين للأمة المصرية.

«وفى يوم ٢٢ أبريل أصدر الجنرال أللنبى منشورًا دعاهم فيه إلى العودة إلى العمل فى الحال وتهدَّد من لا يرجع منهم بالرفت. وقد كان لهذا المنشور التأثير المطلوب إذ لم يمض مدة وجيزة حتى عاد أغلب الموظفين إلى أعمالهم. كذلك أمر الطلبة الذين كانوا قد غادروا مدارسهم وكلياتهم بالعودة إلى العمل يوم ٣ مايو غير أنه لم يعد منهم غير نسبة قليلة فأغلقت المدارس».

«وقد قرر الجنرال أللنبى على أثر وصوله بما خول له من السلطات المطلقة كمندوب سام خاص أن يسمح لكبار الوطنيين أن يغادروا مصر إلى أوروبا وأن تعطى نفس الحرية للزعماء الأربعة ومنهم سعد زغلول. الذين كانوا معتقلين فى مالطة. وقد أفضت هذه المنحة إلى تأليف وزارة مصرية فى الحال برياسة رشدى باشا وكانت المهمة الكبرى لهذه الوزارة حمل موظفى الحكومة على العودة إلى العمل ولكنها فشلت فى مهمتها هذه تمامًا وبعد أن ظلت نحو أسبوعين فى مركزها استقالت فى ٢٢ أبريل ومنذ ذاك التاريخ تدار شئون مصر بدون مساعدة الوزراء الوطنيين».

«وفى خلال ذلك وصل سعد زغلول وزملاؤه إلى باريس فى أبريل وقد أطلقوا على أنفسهم اسم الوفد المصرى الوطنى. ولكن التمتع بالاكتتابات الوافرة والقدرة على إنفاق هذه الاكتتابات لم تظهر لهما حتى الآن نتائج معينة».

«وفى ٢٢ اعترف الرئيس ويلسون بالحماية البريطانية على مصر وبمنشور ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤. وكان الفرنسيون والحكومة الروسية الإمبراطورية الأخيرة قد اعترفوا بحمايتنا كما أعلن ذلك فى سنة ١٩١٤ وقد وضعت كما تعلمون سيادتكم مادة فى معاهدات الصلح مع دول الأعداء دعوا فيها إلى الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر. وعليه لا يمضى غير زمن يسير حتى

تنال الحماية الاعتراف التام وسيأتى وقت - إن لم يكن قد أتى - يُسأل فيه المعتدلون وذوو الرزانة من المصريين أنفسهم عما إذا كانت الحركة من الأمور التى تستحق القيام بها. وعندها يخصصون التبعة بينهم. وإنى أقول بكل أسف إن الأضرار التى لحقت مهمات السكة الحديدية والمواصلات فى خلال الاضطرابات كانت شديدة جدًا فقد دمرت مصنوعات وآلات لازمة لا يمكن إصلاحها أو استبدالها بسهولة وقد كان لمشاق النقل والسفر تأثير سيئ ولكن سيظهر تأثير ذلك أكثر فى أواخر الصيف إذا ما حان وقت نقل المحصول وستقع الخسارة والمشقة على كاهل أصحاب الأراضى والمزارعين الذين يحتمل اشتراكهم فيها. على أنهم سيدركون عما قريب أنهم هم الذين سيتحملون الخسارة أكثر من غيرهم وأنهم قد ضلوا سواء السبيل».

«تُرى ماذا يجنيه هذا الاضطراب فى مصر مع ما صحبه من الخسارة فى الأرواح والآلام العامة وتدمير الممتلكات؟ فإذا كان الغرض من هذا الاضطراب وضع حد لعلاقة البريطانيين بمصر والحصول على استقلال مصر فقد قضى عليه بالفشل ولا يمكننى أن أصرح بلهجة أكثر تأكيدًا بأن حكومة جلالة الملك لا تنوى مطلقًا أن تجهل أو تتخلى عن القيود والتبعات التى تحملتها عندما وضعت مهمة حكم مصر على عاتقها وهذه القيود والتبعات قد تأيدت بإعلان حمايتنا على البلاد. وهذه الحقيقة تقدر تقديرًا عامًا ليس هنا فقط بل يقدرها الرأى الأجنبى الواقف على مجرى الأحوال جيدًا ممن لهم مصالح فى مصر ويهمهم فلاحها والحكم الطيب فى المستقبل. أما إذا كان الغرض من هذه الاضطرابات لفت النظر إلى الأمانى المشروعة والشكاوى والتبرم من نظام الإدارة الحالى فإن هذه ليست الوسيلة التى يمكن الوصول بها إلى هذه الغاية».

«والحكومة البريطانية مستعدة دائمًا أن تعير سمعها بأعظم عطف إلى كل ما يقوله الوزراء المصريون أو المندوبون المسئولون عن الرأى المصرى فى هذه المواضيع وليس لدينا أية نية على أن نضع قرارًا بشأن شكل الحماية أو بشأن

التغييرات الإدارية التى قد تكون لازمة فى جميع هذه المسائل التى تمس مصالح المصريين مسًا جوهريًا - بدون أن نعطى المصريين الفرصة التامة لإبداء آرائهم. وقد أعطيت تأكيدات بهذا المعنى للسلطان الحالى. وقد كنا على استعداد تام لسماع أقوال سعد باشا وزملائه لو لم يبدءوا أعمالهم بطلب انسحابنا التام من البلاد وهو شرط مستحيل لا يصلح أن يكون قاعدة لبحث معقول. وحكومة جلالة الملك آخر من يقول بعدم وجود أمانى حقة للمصريين أو شكاو. وستعطى تلك الأمانى الحقة على ممر الأيام وعند ثبوت الدعوى قسطًا من الترضية يزداد زيادة دائمة. أما الشكاوى فيجب الاعتراف بها ولكن يجب عدم المغالاة فيها. وهناك أمم قليلة لم تتحمل ويلات ومشاق فى خلال الحرب. وقليل منها كان فى مركز سعيد كمصر التى استطاعت الإفلات بفضل الحماية البريطانية من الخسائر والآلام والحرمان فى الأعوام الأربعة الماضية إلى درجة عظيمة. فقد زاد احتياطى الحكومة المصرية ثلاثة أضعاف وازدادت الثروة القومية زيادة عظيمة بسبب أسعار القطن وجميع المحصولات الزراعية المرتفعة ولا يوجد ما يحمل على الظل أن الأهالى بالإجماع لم ينالوا قسطًا فى حركة اليسر العامة غير أنه فى مصر كما فى البلدان الأخرى لم ينل الموظفون والمستخدمون وسكان المدن فائدة توازى فائدة المزارعين فرأت هذه الطوائف صعودًا فى الأسعار لا يوافق مطلقًا الزيادة فى دخلهم ولا شك أن ذلك سبَّب شيئًا من التبرم».

«وكان من الصعب أن تأمن مصر العدوى من تيار الاضطرابات العامة. وعدم الرضى والمطالب السياسية المهمة التى تجتاح العالم أجمع وهو نتيجة أزمة دامت أربعة أعوام. ولا يوجد أى شك الآن فى أن كرامة نفس الطبقة المتعلمة قد جرحت لعدم ايجاد مركز لمصر فى مؤتمر الصلح الذى حضره مندوبو إمبراطورية الهند ومملكة الحجاز. ولقد أظهر انتشار الاستياء الذى سببه عدم السماح لسعد زغلول وحزبه بالسفر إلى أوروبا للدفاع عن قضية استقلال مصر مقدار ما كان لتهييجهم من النجاح. وقد سبب إلغاء الامتيازات المتوقع خوفًا لا مبرر له من جعل المحاكم المصرية إنكليزية بعد ذلك الإلغاء. وظهرت هناك مخاوف أخرى من

أن يكون فى عزمنا استبدال الموظفين المصريين بموظفين من الإنكليز بنسبة عظيمة».

«ويظهر فوق ذلك أن ما عرض على رشدى باشا بصفة خصوصية من اقتراحات تختص بالإصلاحات الدستورية قد سبب أيضًا خوفًا شديدًا فى النفوس لا مبرر له خصوصًا لأن المبادئ السياسية التى بُنيت عليها هذه الاقتراحات لم يكن لها أى تعضيد هنا».

«أما أسباب استياء طبقة المزارعين فمن السهل إدراكها وقد شهد جميع الذين تولوا القيادة العامة البريطانية فى مصر بالخدمات الجليلة التى أدتها لجيوشنا فرقة العمال المصرية وفرقة الجمَّالة. وكان عدد رجال هاتين الفرقتين عظيمًا فى السنتين الأخيرتين».

«هذا عن الماضى. ولا شك أن حضراتكم تنتظرون منى أن أقول شيئًا عما تراه وتنويه حكومة جلالة الملك فى المستقبل خصوصًا وقد طلب إلىّ ذلك حضرة المركيز. فقد كانت حكومة جلالة الملك تنوى دائمًا انتداب لجنة عظيمة إلى مصر بعد انتهاء الحرب ومفاوضات الصلح. فتحدد هذه اللجنة صفة الحماية الجديدة وتعرض رأيها فيما يختص بإدارة البلاد فى المستقبل لذلك ترى حكومة جلالة الملك أن تقترح انتداب لجنة خاصة عرضت رياستها على اللورد ملنر للتحقيق عن أسباب الاضطرابات الأخيرة فى مصر وللبحث فى الحالة الحاضرة وفى شكل النظام الدستورى الذى يعود على مصر بالسلام واليسر والنجاح والتقدم فى سبيل الحكم الذاتى وحماية الصالح الأجنبية فى ظل الحماية. وسترسل هذه اللجنة بعلم المندوب السامى الخاص وموافقته وستستند إلى معاونته ومشورته وفى هذه الأثناء يهيئ الجنرال اللنبى لها السبيل فى عملها بمباشرة تحقيق محلى منظم عن أسباب الاضطرابات الأخيرة وشكاوى الفلاحين. فإن المعلومات التى سيحصل عليها بهذه الطريقة ستكون ذات فائدة كبرى للجنة الخاصة متى وصلت إلى القطر المصرى. وإنى أظن وأعتقد عن صدق بأنه نتيجة أعمال هذه

اللجنة ستكون إزالة سوء التفاهم وستثبت الحماية البريطانية على مصر على قواعد توجب رضى الدولة الحامية وسكان البلاد على نسبة واحدة».

«إننا لم نعقد النية على قمع الشخصية المصرية، وبالعكس إننا نقبل المبدأ الذى بموجبه يعطى المصريون نصيبًا يزداد مع الأيام فى حكم بلادهم ورغبتنا الشديدة أن نرى مصر فى ظل حمايتنا تتقدم فى سبيل اليسر والتنور وتحصل على المركز الذى تستحقه كدولة إسلامية كبرى».

«روتر»

وإنه لتصريح شامل جمع بين تلخيص ما وقع فى مصر منذ بدء الأزمة والاضطرابات حتى الآن، وبين ما تنويه حكومة جلالة الملك لمصر فى مستقبل الأيام.

لخص جنابه الحوادث كما شاء أو شاءت له مطامعه ونزعاته الاستعمارية، فجعل الاعتداء واقعًا فى المبدأ على العساكر والضباط البريطانيين العزل من السلاح وباقى الموظفين، ووصف هذا الاعتداء من المصريين بالنذالة والجبن لأن هؤلاء العساكر والضباط والموظفين من البريطانيين كانوا عزلاً من السلاح. ولكنه أغفل عمدًا أو عن جهل بالحقيقة ذكر مقابلة الجنود المسلحين لمواكب الشبيبة المصرية المنادين بحقوقهم والعزل من كل سلاح، بإفراغ بنادقهم فى صدورهم وتعرض هؤلاء الجنود للسيدات المصريات الأمر الذى شهده الأجانب فى مصر واستفظعوه. ولو أنصف لقال إن المصريين أرادوا مقابلة اعتداء الجنود بإطلاق الرصاص على مواكب المتظاهرين العزل من السلاح بشىء يعادل فعلتهم ففعلوا ما فعلوا، وجدير بمن يملك فى يده القوة أن يصرح بالحقيقة كما هى ثم يلتمس له عذرًا من الأعذار التى يلتمسها الأقوياء حيال الضعفاء.

ثم تكلم جناب اللورد عن الحماية كلام المطمئن الذى يعتقد أن اعتراف بعض الدول بها يجعلها شرعية. فإن كان جنابه يتكلم عنها باطمئنان فإن المصريين أشد طمأنينة منه من هذه الناحية ماداموا هم لم يعترفوا بها ولن يعترفوا بها أبدًا.

ثم تساءل عن غرض المصريين من اضطرابهم وفرض لذلك فرضين، الأول وهو الحقيقة قال عنه: «فإذا كان الغرض من هذه الاضطرابات وضع حد لعلاقة البريطانيين بمصر أو الحصول على استقلال مصر فقد قضى عليه بالفشل». وهذه أول مرة وقف فيها خطيب إنكليزى على منبر الخطابة فى البرلمان ورفع الستار عن تمثال الاستعمار. واقتلع بيده من فوق وجه حكومته وساسة بلاده ذلك الوجه المستعار الذى غطوا به وجوههم الحقيقية زمنًا طويلاً. نعم، إن هذا السياسى الجرىء قد جَبَّه أساطين الساسة الإنكليز الذين سبقوه وصرحوا من فوق هذا المنبر عينه أن دولتهم ما نوت ولن تنوى البقاء فى مصر؛ لأن فى بقاء الإنكليزى بمصر إساءة لسمعتهم العظيمة وحطًا من كرامتهم الدولية.

لم يكتف جنابه بهذا التصريح بل رأى أن يؤكده ويظهر نوايا حكومته جلية بلا مواربة أو تضليل، فقال: «ولا يمكننى مطلقًا أن أصرح بلهجة أكثر تأكيدًا بأن حكومة جلالة الملك لا تنوى مطلقًا أن تجهل أو تتخلى عن القيود والتبعات التى تحملتها عندما وضعت مهمة حكم مصر على عاتقها. وهذه القيود والتبعات قد تأيدت بإعلان حمايتنا على البلاد وهذه الحقيقة تقدر تقديرًا عامًا ليس هنا فقط بل يقدرها الرأى الأجنبى الواقف على مجرى الأحوال جيدًا ممن لهم مصالح فى مصر أو يهمهم فلاحها والحكم الطيب فى المستقبل». وإننا لتأخذنا الدهشة والعجب من هذه المدعيات التى سِدَاها الجرأة على حق الضعيف والافتيات الظاهر على الواقع والتاريخ. فأية قيود وأية تبعات تحملتها حكومة جلالة الملك عندما وضعت مهمة حكم مصر على عاتقها؟ ومتى وأيَّان وضعت هذه المهمة على عاتقها؟ وأمام من تقيدت بهذه القيود وتحملت هذه التبعات؟ بل على الضد من ذلك. فإن حكومة جلالته قد صرحت مرارًا عديدة بأنها ما دخلت مصر لحكمها بل لتأييد حاكمها الشرعى. وقبل ذلك تعهدت فى معاهدة سنة ١٨٤٠ المعقودة فى لندن بالمحافظة على استقلال مصر؛ حتى إنها عند ما عقدت مع فرنسا اتفاقية سنة ١٩٠٤ المشهورة أعطت على نفسها عهدًا بأن لا تمس كيان

مصر السياسى بأى تغيير أو تبديل، زد على ذلك تصريحات الساسة الإنكليز والملكة فيكتوريا ذاتها بأنهم ما وضعوا أرجلهم فى مصر لغاية الحماية أو التسلط والامتلاك.

والأعجب من ذلك كله قول جنابه عقب ذلك: «وهذه القيود والتبعات قد تأيدت بإعلان حمايتنا على البلاد»!! وهل كانت هذه الحماية شرعية أو قانونية حتى تؤيد تلك التبعات والقيود؟ اللهم إن الحماية البريطانية على مصر باطلة لا أساس لها شرعًا. وكذلك تلك القيود والتبعات المختلفات فمتى كان الباطل يؤيد باطلاً نظيره. إلا فى عرف القوى الذى لا يفتأ يجعل الحق وراء ظهره ما دامت مصلحته فى منابذته؟

ثم إن ذلك السياسى العظيم يصرح بنوايا حكومته نحو مصر والمصريين فبينما يقول: «فقد كانت حكومة جلالة الملك تنوى دائمًا انتداب لجنة عظيمة إلى مصر بعد انتهاء الحرب ومفاوضات الصلح فتحدد هذه اللجنة صفة الحماية الجديدة وتعرض رأيها فيما يختص بإدارة البلاد فى المستقبل»؛ إذ به يقول فيما يلى ذلك: «وليس لدينا أية نية على أن نضع قرارًا بشأن شكل الحماية أو بشأن التغييرات الإدارية التى قد تكون لازمة فى جميع هذه المسائل التى تمس مصالح المصريين مسًا جوهريًا بدون أن نعطى المصريين الفرصة التامة لإبداء آرائهم» فجنابه قضى على مصر أن تؤكل ولا يريد مناقشة فى ذلك إنما هو يخيِّرنا فى اختيار الطريقة التى بها يسيغنا ويستطيع ازدرادنا. أو هو قضى علينا بالإعدام ولا يدع لنا فرصة نناقشه فيها هذا الحكم وإنما يذرنا نختار السلاح الذى يتفضل علينا أن يقتلنا به. إن كلامه كالعسل البارد الممزوج بالعلقم أو كالسم الزُّعاف المخلوط بالدسم.

ثم عطف على قوله فى مكان آخر بالعبارة الآتية التى تضارب ما أبداه فى تصريحه الأول وهى. «وقد كنا على استعداد تام لسماع أقوال سعد باشا وزملائه

لو لم يبدءوا أعمالهم بطلب انسحابنا التام من البلاد وهو شرط مستحيل لا يصلح أن يكون قاعدة لبحث معقول». إنما بدأ سعد باشا وزملاؤه بهذا العمل اعتمادًا على وعود الحكومة البريطانية منذ سنة ١٨١٢ إلى اليوم الذى أعلنت فيه الحماية المؤقتة على مصر. وهل كان من المعقول أن يوعد دائن بوفاء دينه كله إليه فى موعد معين ثم يحل موعد أداء الدين فيقول المدين إننى كنت عازمًا على أن أرد إلى هذا الدائن بعض دينه لولا أنه بدأ بطلب الوفاء بالدين كله؟. وما معنى قول حكومة جلالة الملك إذًا فى تصريحها عند تولية السلطان حسين «إنها تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصرى جميع الحقوق التى آلت إليها بالصفة المذكورة (أى بخلع الخديو وسلخ مصر عن التبعية العثمانية) وكذلك جميع الحقوق التى استعملتها مدة سنى الإصلاح الثلاثين الماضية؟».

حاول جنابه بعد ذلك أن ينسب هياج النفوس فى مصر إلى عوامل أراد بإيرادها أن يقلل من أهميته ويشخص الداء تشخيصًا يحمل على الظن بأنه من السهل قطع دابر جرثومته، فسرد أنواع الدواء الذى هيأته حكومته مؤملة أن تشفى مصر بتأثيره العجيب من دائها الدوى حيث قال:

«لذلك ترى حكومة جلالة الملك أن تقترح انتداب لجنة خاصة عرضت رياستها على اللورد ملنر للتحقيق عن أسباب الاضطرابات الأخيرة فى مصر وللبحث فى الحالة الحاضرة وفى شكل النظام الدستورى الذى يعود على مصر بالسلام واليسر والنجاح والتقدم فى سبيل الحكم الذاتى وحماية المصالح الأجنبية..... فى ظل الحماية. وإنى أظن وأعتقد عن صدق بأن نتيجة أعمال هذه اللجنة ستكون إزالة سوء التفاهم وستثبت الحماية البريطانية على مصر على قواعد توجب رضى الدولة الحامية وسكان البلاد على نسبة واحدة».

ومادام جنابه قد أخطأ فى تشخيص الداء فمن المعقول بل المؤكد أن يخطئ فى وصف الدواء، فإن الأمة المصرية عن بكرة أبيها قد أجمعت كلمتها واتحدت غايتها على أن لا ترضى بغير الحرية والاستقلال بديلاً.

ثم أراد جنابه أن يمزج هذا الدواء المر بشراب يحلى طعمه لتسيغ الأمة المصرية تناوله ولا تتأفف من طعمه، فقال: «إننا لم نعقد النية على قمع الشخصية المصرية بل بالعكس إننا نقبل المبدأ الذى بموجبه يعطى المصريون نصيبًا يزداد مع الأيام فى حكم بلادهم». ولعمرى أى شىء أدعى إلى محو الشخصية فى أية أمة من منعهم من حكم بلادهم إلا بنسبة يسيرة قد تزيد على ممر الأيام؟ وهل يزيد غير الناقص؟ فإذا كان النصيب الذى سيعطى للمصريين فى حكم بلادهم ضئيلاً الآن فهل يكون كاملاً يومًا من الأيام؟. هذا ما نشك به كل الشك.

وبالجملة، فقد كشف جناب اللورد الغطاء عن سياسية بلاده حيال مصر فى المستقبل وها هى تلك سياسة مضادة لآراء المصريين وأمانيهم؛ لذلك كان من شأن هذا التصريح أن يجعل الأمة المصرية على حذر دائم من كل عمل تأتيه الحكومة البريطانية فى البلاد ما دامت غايتهم قد وضحت.

ولقد نشرت جريدة «شيكاغو تريبيون» ردًا لصاحب المعالى سعد زغلول باشا على خطاب اللورد كيرزون. وهذه ترجمته:

فى يوم ٢٥ نوفمبر وقف اللورد كيرزون فتكلم فى مجلس اللوردات باسم الأمة الإنكليزية عن الحالة فى مصر، وكان من المنتظر بعد الاضطراب الذى استمر أكثر من سنة ونظرًا للحوادث الخطيرة التى تجرى فى الوقت الحاضر أن يتكلم اللورد كيرزون بالصراحة والدقة اللائقتين بسياسى خرجت مملكته من حرب تحققت فيها جميع مطامعها. فإن أعضاء الوفد المصرى الأمناء على التعبير عن مطالب أبناء أمتهم الاجتماعية قد بسطوا هذه المطالب بصيغة واضحة منطقية أدهشت كثيرًا من رجال السياسة وكلها مطالب مؤيدة بحجج قانونية مفحمة. ولكن اللورد كيرزون اكتفى بالعودة إلى نبش سفسطة المصالح لينقض بها منطق الحق ورجع إلى القوة الصمَّاء ليدحض بها حكم العقل. وكان سِدَى سياسته ولُحْمتها تلك المطامع الجامحة التى أثارها انتصار إنكلترا على حلفائها وأعدائها على السواء. وما كان أوْهى تلك الحجج التى استند عليها ليتذرع بها أمام مجلس

اللوردات إلى تغليب سياسة هى أشد ما ارتسمته حكومة بريطانية من سياسات الفتح والاستعمار».

«هذه أول مرة منذ سنة ١٩١٤ أعلنت فيها الحكومة الإنكليزية خطتها ومقاصدها. وقد جاء إعلانها مؤيدًا لمخاوف المصريين من تلك الخطة وهذه المقاصد. فلم يتغير فى الأمر شىء سوى اتساع الهاوية بين القاهرين والمقهورين واشتداد النزاع المستمر بينهما. وهو نزاع لا تتعادل كِفَّتاه متى حكمنا عليه من جانبه القريب. جانب القوة الصماء أمام الحق الأعزل. ولكنه نزاع ستخرج منه مصر ظافرة عاجلاً أو آجلاً لأنها تدافع عن المبدأ الأعلى وليس فى الأرض قوة تتغلب إلى النهاية على مبدأ الحرية».

«ففى اللحظة التى ينهض فيها شعب كامل نهضة رجل واحد للمطالبة باستقلاله وهو لا يملك وسيلة واحدة من وسائل المقاومة يقف بها أمام مدافع الجنود الإنكليزية وبنادقها. وفى اللحظة التى يسيل فيها دم مئات من الشبان فى شوارع القاهرة والإسكندرية ـ فى هذه اللحظة يقف اللورد كيرزون فلا يجد حجة يبرر سياسة حكومته والطرق التى يتوخاها لإرغام مصر على قبولها غير المصالح البريطانية. لأن هذه الحقيقة هى بيت القصيد من خطبته وأما ما عداها فما هو إلا نسيج من الدعاوى السقيمة الباطلة والفصاحة السياسية العقيمة والنظريات المجردة من العظمة والآراء الخالية من كل ما هو جليل ونبيل».

* * *

«إن الحكومة الإنكليزية يهمها ولا ريب أن تحيط هذه القضية البسيطة فى ذاتها بحجاب كثيف من الغيوم لتخرجها من بساطتها إلى الغموض والاختلاط، فماذا أجاب اللورد كيرزون عن هذا السؤال الصريح وهو: أليس لمصر الحق أمام القانون وأمام الواقع فى طلب استقلالها؟؟ وهل تعد الحماية التى أُعلنت عليها بالقوة ذات صبغة شرعية؟؟».

«لم يُجِبْ بكلمة واحدة. وإنما اكتفى بقوله إن مصر ينبغى أن تغبط نفسها على حماية أنقذتها من الضم الذى كان يدعو إليه حزب قوى فى إنكلترا. أما المعاهدات التى ضمنت حكم مصر لنفسها وانضمام مصر فى الحرب إلى جانب الحلفاء. وحقها فى استقلال يخوِّلها إياه النصر ويقدسه، فلم يُشِر إلى شىء منه أقل إشارة فما الذى حدث إذًا فى أثناء المداولات السياسية التى دارت فى مؤتمر الصلح؟؟ وبأى حجة صادعة أقنع مندوبو إنكلترا الرئيس ويلسون وبتضحية مبادئه ومبادئ الحلفاء بل بتضحية الغرض الصميم من الحرب؟؟ هذا هو اللغز المخيف الذى كان يحوم حول الحالة الدولية فى غد ذلك الصراع: لغز يجثم كالكابوس على صدر ذلك الصلح الذى لم يؤدِّ إلى غير الاستياء، والذى لم يخرج منه إلا ظافر واحد هو الاستعمار الإنكليزى».

«فجأن مصر على هذا أصبحت لا تعد إلا مسألة بريطانية داخلية ولكن سياسة التراضى وتبادل المنافع بين الدول لن تصلح لإنشاء نظام جديد يقوم مقام الحقوق الثابتة. إذ ليست المصالح مقاييس المبادئ ولكن المبادئ هى القواعد التى تنظم المصالح. وليس فى الدنيا قوة ـ ولو كانت قوة الدول كلها مجتمعة ـ تستطيع أن تجعل الحق باطلاً أو تخرج مسألة مصر عن كونها دولية».

«ولا ريب أن هذه الحقائق لا تريك ضمير اللورد كيرزون. فهو قد عقد النية على تجاهلها. وإذا سألنا كيف ولماذا أصبحت مسألة مصر مسألة بريطانية داخلية؟؟ فهنا لا ينقطع ذلك السكوت. فالمسألة مسألة واقع واللورد كيرزون يتكلم عن هذا الواقع كأنه قضية مُسلَّمة لا تقبل المناقشة. ورأيه أن المصريين أصحاب الشأن الوحيد فى المسألة غير أهل للاعتراض على سياسة تجرهم إلى الأبد فى أصفاد إنكلترا وتسد عليهم باب كل أمل فى الاستقلال أو طموح إلى أى حكومة قوية منفصلة».

«فبعد تلك المكافحة ضد ألمانيا لأنها كانت ترمى إلى حكم العالم. وبعد ذلك النصر الذى أُحرز باسم مبادئ الحق والعدل وتحرير الأمم الصغيرة نقول ما

أغرب المنظر الذى تتمثل به بريطانيا العظمى بعد كل ذلك فى سعيها إلى السيادة على العالم أجمع!! ماذا نرى؟؟ ألم ينقشع بعد ذلك الخطر الداهم خطر أمة واحدة أو إمبراطورية واحدة تنزع إلى سيادة العالم كله؟؟ أولم ينقشع بعد ذلك الخطر بعد هزيمة ألمانيا؟؟ أولم تتهدم مع ما تهدم من سيئات الماضى بسقوط دولتَى الوسط تلك السياسة العتيقة. سياسة الغلو فى الطمع الذى كاد يهوى بالإنسانية إلى قرار الوحشية والدمار؟؟ هذه هى الأسئلة التى يناجى بها الإنسان نفسه كلما رأى روح السيادة البريطانية ناجحة فى كل مكان».

«إن مصر المتعذبة المتألمة: مصر المطالبة باستقلالها المتطلعة إلى حفظ حقوقها القومية والحلول فى مكانها بين أمم العالم الحرة. هذه الأمة لا نصيب لها عند اللورد كيرزون غير الاحتقار الفاتر. وإذا جردنا تصريحاته من زخارفها الخطابية لم نجدها إلا عبارة عن جملة واحدة هى بمثابة قوله: «إننا نريد مصر وسنبقى فيها على الرغم من كل أحد ومن كل شىء لأننا نحن الأقوياء» وهكذا يصير الحق للقوة ويقضى على الأمم الضعيفة بأن تعيش بلا غاية ويتقرر أن المصلحة دون سواها هى قانون الأقوياء».

«ولكن فلننظر عن كثب إلى محاجة الحكومة الإنكليزية الرسمية. فهى تقول إن مصر يجب أن تبقى تحت الحكم الإنكليزى. وهذا هو المقصد والغاية الأساسية. ولكن ما الدواعى التى يُستشهد بها وما المبرر الذى يمكن تقديمه لمثل هذا المقصد؟ كيف تستطيع إنكلترا بعد أن أكدت للعالم من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩١٤ فى ستين تصريحًا رسميًا عزمها على الجلاء عن وادى النيل. نقول كيف تستطيع بعد ذلك أن تنسى كرامتها إلى حد أن تحاول إرغام مصر على قبول حماية تستلزم حتمًا ضياع سيادتها وفَقْد استقلالها الذاتى؟؟ وفوق ذلك كيف تبلغ منها القسوة أن تعلن هذه الحماية فى نفس الوقت الذى برهنت فيه مصر على نضوجها الأدبى والسياسى بما قدمته للحلفاء من المساعدة الكبيرة فى سبيل إحراز النصر؟؟».

«هنا نرى مرة أخرى خلو الخطبة من تفسير له صبغة شرعية أو أدبية، وكل ما فيها أسباب خاوية لا قيمة لها تستند إلى الواقع فقط. فهناك كما يقول اللورد كيرزون ثلاث مصالح توجب على إنكلترا البقاء فى مصر. وهى مصلحة مصر نفسها ومصلحة الأمم الأجنبية والمصلحة البريطانية. فإذا سلمنا جدلاً بصحة هذه الأسباب فقد كان من الضرورى إقامة الدليل على أن هذه المصالح مهددة حقيقة إذا نالت مصر استقلالها، ولكن من هو الذى يعتقد أن مصر بعد ما عرف من تاريخها الماضى وشوهد من تطورها الحاضر لا تستطيع إذا هى ردت إلى المصريين أن توجد لنفسها حكومة نزيهة وأنظمة كفيلة بسعادة أهلها ورفاهتهم؟؟ على أننا إذا نظرنا إلى هذا السبب من الجانب الإنكليزى علمنا أنه سبب ثانوى بالنسبة إلى إنكلترا. وإلا فما أكثر البلاد المستقلة التى اختلّت حكوماتها ومزقتها الفوضى والاضطرابات فأصبحت بمقتضى الرأى المتقدم مستحقة لتدخل الأجانب فى شئونها وهو ما لم يحصل ولن يحصل فى يوم من الأيام؟».

«ننتقل إلى المصالح الأجنبية. فهل هى فى خطر؟ إنها لدعوى باطلة. وهل لا ترى الدول أن مصالحها ومصالح رعاياها تكون مع بقاء الامتيازات الأجنبية وصندوق الدين آمن مما تكون فى ظل حماية لا شك أن نتيجتها المحققة هى إزالة كل امتياز للأجانب؟».

«بقيت المصلحة البريطانية. وليس فى استقلال مصر ما يهددها لأن المصريين أنفسهم يقترحون أن توضع قناة السويس - أى سكة الهند - تحت تصرف عصبة الأمم متى أُنشئت وإن لم تنشأ فتوضع بقرار من الدول الكبرى تحت المراقبة الدولية. فهذا هو المحور الوحيد الذى تتعلق به المصالح البريطانية فى مصر أو على الأقل المصالح التى يمكن التصريح بها. أما حراسة حدودنا من الغارات الأجنبية فنحن لا نعلم من هو الذى يهدد تلك الحدود اليوم أو سيهددها غداً. وهل لا تكفى حيدة مصر بضمانة الدول الكبرى كما هو الحال فى بلجيكا لتسكين مخاوف إنكلترا أو هى يا ترى لا تأتمن حلفاءها! وإذا صح هذا فكيف ينسى أنها سيدة البحار وأنها ستظل كذلك عدة أجيال؟».

«كلاّ! إن هذه الدعاوى والحجج والمعاذير كلها عقيمة واهية وهى لا تجدى شيئًا لأن الألفاظ لا تسد مسد الحقائق الراهنة. ولا يسع الإنسان على كراهته لكشف اللثام عن الدفائن المتغلغلة إلا أن يسلم بأن إنكلترا تريد أن تثبت قدمها فى مصر لأنها تريد أن توطد سيادتها على العالم كله باستيلائها على جميع الأصقاع التى بفضل غناها أو موقعها الحربى تمكّنها من الاستئثار بسيطرة لا منازع لها بين دول العالم الكبرى».

«كل هذا معروف لا يجهله إنسان. وليس حلفاء الأمس بأقل الناس معرفة بحقيقة هذا المركز الذى أقل ما يقال فيه إنه موجب للقلق. ولكن كيفما كانت الأسباب التى هيأت للمساعى الإنكليزية الفوز فى جميع مفاوضات الصلح تقريبًا ومكنتها من تكبيل المستقبل بهذه القيود الثقيلة فإن مصر لا يسعها على كل حال أن تطاطئ الراس صاغرة أمامها ولا تستطيع أن تضحى استقلالها وحريتها لأجل مصالح الدول الكبرى. وما هى فى الحقيقة إلا مصالح يساء فهمها لأن مصر قدوة لا يغفل شأنها فى سياسة الشرق أجمع فمن الحكمة والروية أن يدقق فى فهم موقفها لأن أثره المزعج لا يقتصر عليها بل يمتد إلى سواحل البحر الأبيض الأفريقية والأسيوية. فمما يهم الجميع أن يستقر السلم فى مصر إذا شاءوا أن لا تطير من وادى النيل شرارة تشعل وراء حدوده نارًا متى هبت فليس إطفاؤها من السهولة بحيث يتبادر إلى بعض الأذهان. ومن الضرورات الحيوية أن يتجه الشرق بعين الثقة إلى أوروبا الحديثة وإلى سياسة جديدة تجرى على منهج العدل وتحرير الأمم الذى تعهدت الدول باتباعه فى كل مكان. ولعمرى كيف يثق الشرق بدول أوروبا ـ سواء كانت الحماية أو الوصاية نصيب بعض بلاده ـ مادام يرى بعينه مَثَل مصر المحزن».

«إن اللورد كيرزون هو الرجل الوحيد الذى يظهر عليه أنه لا يشغل نفسه بهذه الأزمة التى اشتغلت بها الصحف الكبرى الممثلة للرأى العام فى إنكلترا وأوروبا. فإن الحركة القومية المصرية قد تجاوزت فى عمقها وامتدادها كل ما كان يقدر

لهـا. وليست المنَح الضئيلة أو الوعود الخـادعة هى كل ما يرضى شـعبًـا يطلب حقوقه بالطرق السلمية غير مبالٍ بالموت الذى تصبه عليه نيران المدافع والبنادق. والأفكار اليوم هـائجـة فى مصـر إلى الحد الأقصى ولكنهـا لا تندفع إلى النزق والتهور فكل خطوة توزن قبل الشروع فـيهـا ثم تنفذ عن تبـصُّـر ورَوِيَّة. وإذا كان هذا الشعب الهادئ اللين العريكة قد أجمع أمره رغم كل مقاومة على رد الحكم الأجنبى عن بلاده ـ بعد صبره على الاحتلال أربعين سنة ـ فما ذاك إلا لأنه قد عوَّل على رفع نير الحماية عن عاتقه مهما كلفه ذلك وبكل الوسائل المشروعة التى فى استطاعته».

* * *

فى صبيحة يوم ١٤ يوليو الماضى، مشت جنود الحلفاء تحت قوس النصر فخفقت قلوب الأمم لحظة من الزمان بإيمانها الجديد فى ذلك اليوم الذى لم يسبق له مثيل فى التاريخ. مشت الجنود من جميع الأمم والأجناس أولئك الأبطال الذين أعدوا بصبرهم وبنوا بأشلائهم أساس العالم الجديد فى أربع سنوات قضوها بين أوحال الخنادق والنيران القاتلة. فكان كل فريق منهم يمشى تحت علمه. وأحس المشاهدون الذين بهرهم هذا المنظر أنه إيذان بمستقبل زاهر ينبثق عنه الماضى العتيق: مستقبل أمن وسلام».

«هل كانت جميع الأمم التى حاربت فى سبيل الحق ممثلة هناك جميع الأمم؟؟ كلاً وا أسفاه. فقد غاب من بينها شعب ساعد بضحاياه العديدة وبأعمال أكثر من مليون من رجاله على إحراز النصر. فما كان أشد حزن المصريين الذين رأوا ذلك العرض فى ذلك اليوم المشهود. وما كان أبلغ دلالة القرار الذى نحاهم عن الاشتراك فى هذا العيد!! لقد كان ذلك حيفًا يسيرًا ولا شك. ولكنه حيف ـ بإضافته إلى ما نال مصر من مؤتمر الصلح ـ كان مؤيدًا لذلك القرار القاسى الذى أبَى عليها الحق المقدس. فمصر ـ دون سواها ـ لم تجنِ من انتصار الحق

إلا الخيبة. وشعبها دون سواه هو الذى تلقى وحده حكم الاستعباد وضياع ما لديه من الحقوق من مؤتمر الصلح الذى جاد على جميع أمم العالم بالحرية».

تأليف وزارة محمد سعيد باشا الإدارية:

ولقد أدهش الناس بعد تلاوة هذا التصريح الذى آلم أنفسهم أن يقرءُوا فى نفس هذا التاريخ، نبأ تأليف وزارة جديدة فى مصر برياسة حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا لما يعرفونه فى دولته من الحصافة وتقدير قيم الأعمال؛ حتى إنه لا يقدم على عمل إلا بعد أن يحسب حسابًا لكل خطوة يخطوها فيه. وهذا هو الأمر العالى السلطانى الصادر لدولته فى ٢١ مايو سنة ١٩١٩ بتأليف هذه الوزارة:

«عزيزى محمد سعيد باشا»

«إنه لكمال وثوقنا بدولتكم ولما نعهده فيكم من مزايا الجدارة والقدرة فى القيام بمهام الأمور قد اقتضت إرادتنا السنية السلطانية توجيه مسند رياسة مجلس وزارتنا مع رتبة رياسته الجليلة لعهدة لياقتكم. وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم لبذل الهمة فى انتخاب وتأليف هيئة الوزارة وعرضه لجانبنا لصدور مرسومنا العالى به. والله المسئول أن يمدنا فى كل الأمور بقوته وعنايته وأن يوفقنا جميعًا للعمل بما ينفع البلاد والعباد إن شاء الله».

«فؤاد»

فأجاب حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا على هذا الأمر بالخطاب التالى:

«يا صاحب العظمة»

«بيد الإجلال تلقيت أمركم الكريم الذى تفضلتم فيه بتكليفى تأليف الوزارة الجديدة».

«فأقدم لعظمتكم شعائر الشكر والامتنان على ما تعطفتم به نحوى من دلائل الثقة العالية المقرونة بالإحسان برتبة (الرياسة) الجليلة».

«ومع علمى بصعوبة المركز وما يحف به من المشاق لم يكن فى وسعى إلا امتثال أمركم السامى لكى أقوم بما هو مفروض علينا جميعًا من خدمة الوطن تحت ظلكم الكريم وبحسن رعايتكم الفخيمة».

«وإننى أتشرف بأن أعرض على أنظاركم العالية أسماء حضرات الوزراء الذين اخترتهم لمعاونتى على القيام بهذه المهمة. وقد حفظت لنفسى مسند وزارة الداخلية. فإذا صادف هذا الانتخاب قبولاً لدى عظمتكم فألتمس التكرم بإصدار المرسوم السلطانى باعتماده».

«وما زلت لمولاى، العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين».

«محمد سعيد»

ولقد كان تأليف هذه الوزارة بالصفة التالية:

محمد سعيد باشا	للداخلية
إسماعيل سرى باشا	للأشغال والحربية والبحرية
يوسف وهبة باشا	للمالية
أحمد ذو الفقار باشا	للحقانية
عبد الرحيم صبرى باشا	للزراعة
أحمد زيور باشا	للمعارف
محمد توفيق نسيم بك	للأوقاف

فقوبلت هذه الوزارة بالاستياء العام ليقين المصريين بأنه ليس فى وسع مصرى، مهما تكن نزعته، أن يُقدم على تأليف وزارة تتعاون مع الإنكليز على تنفيذ خطتهم فى البلاد، بعد أن ظلت البلاد زمنًا غير يسير بلا حكومة معلنة

مبدأ عدم التعاون مع القوة الغاصبة، وأحجم جميع ذوى الحيثيات من رجال السياسة والإدارة المصريين عن قبول هذه المهمة فى مثل هذا الزمن العصيب.

ولقد أحس دولة محمد سعيد باشا بما فى جو البلاد من الاستياء منه؛ فأجرى مع صاحب جريدة «مصر» حديثًا نُشر فى يوم ٢٢ مايو صرح فيه ببرنامج وزارته، جاء فيه ما يلى:

١ ـ «أن الوزارة مصرية وطنية قبل كل شىء. لا تسعى إلا لما فيه صالح البلد».

٢ ـ «ستكون مهمتها تسيير الأمور المعطلة وإعادة النظام الداخلى إلى السلطة المدنية حتى تزول الشكاوى من النظامات الحالية».

٣ ـ «ليست لها مهمة أو صبغة سياسية خصوصًا وأن المسألة المصرية يُبت فيها فى مؤتمر الصلح العام».

٤ ـ «لا تبت فى شىء بالنسبة لمركز مصر السياسى».

٥ ـ «تجتهد فى أن تعود الجمعية التشريعية إلى الانعقاد والعمل».

٦ ـ «تبتدئ حالاً فى السعى فى رفع الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية الحاضرة وإلغاء الرقابة على الصحف».

٧ ـ «تسعى منذ الآن فى إلغاء قانون المطبوعات».

٨ ـ «تسعى بكل ما يمكن من الوسائل لتحقيق أمانى الشعب المصرى القومية بأسرع ما يمكن».

٩ ـ «لن تبيح أى إرغام أو ضغط على الأفراد أو المجموع خصوصًا فيما ليس فيه صالح للوطن».

١٠ ـ «ترجو أن لا تصدر الأمة حكمًا إلا بعد أن تظهر بوادر أعمالها».

لم تطمئن الأمة لهذا البرنامج ولو أنه ابتدأ بأن جعل الوزارة إدارية مهمتها تسيير الأمور المعطلة فى الحكومة وإعادة النظام الداخلى إلى السلطة المدنية، وأثبت

فى البند الثامن بأن قال إنها تسعى بكل ما يمكن من الوسائل لتحقيق أمانى الشعب المصرى القومية بأسرع ما يمكن. مع أن هذا التصريح الأخير لو صدر من أى وزير مصرى فى غير هذه الظروف لسجد الناس عند قدميه وحرقوا له بخور المدح والثناء. ولكن هذه التصريحات قوبلت بإضراب طلبة المدارس وأقامت المظاهرات فى القاهرة والإسكندرية احتجاجًا على تأليف الوزارة.

وفى يوم ٢٣ مايو، أخذ بعضهم يوقع عرائض يرفعونها إلى عظمة السلطان بالاحتجاج على هذه الوزارة واستمرت المظاهرات التى أُقيمت فى جميع المدن لهذه الغاية.

والظاهر أن الرأى العام فى إنكلترا قد أخذ يهتم من ذى قبل بالمسألة المصرية ويعيرها التفاته بفضل تدابير الوفد المصرى فى أوروبا الذى استطاع، رغمًا عن التضييق عليه، نشر الفظائع التى وقعت من الإنكليز على المصريين. وقد ظهر ذلك فى الأسئلة التى أُلقيت فى مجلس نوابهم عن تلك الفظائع. ولكن السياسيين ورجال الحكومة البريطانية أشفقوا على سياستهم من تأثير هذه الحملة فحاولوا أولاً إخماد هذه الروح التى ظهرت أخيرًا فى بلادهم ثم استئصال المنبع الذى ينبعث منه هذا التيار، ومن الأنباء التالية يتبين صدق ما نقول.

ففى يوم ٢٤ مايو نشرت الجرائد المصرية البرقيتين التاليتين:

(١)

«لندن فى ١٩ مايو ـ مجلس العموم ـ رد المستر سيسل هرمسورث على سؤال ألقاه الكابتن أورمسبى جور فقال إنه لم يدعُ أحدًا للاشتراك فى اللجنة الخاصة بمصر غير اللورد ملنر. قال وستكون سلطة اللجنة واسعة جدًا على أننى لا أستطيع الآن أن أعين مبلغ هذه السلطة بالضبط ولا أن أقول متى تبدأ اللجنة أعمالها. والحكومة الآن تهتم بمسألة الوقت الذى يجب أن ترسل فيه اللجنة».

«روتر»

(٢)

«لندن فى ١٩ مايو ـ مجلس العموم ـ قال الكابتن چست ردًا على سؤال ألقاه السير ريس إنه لم ترد معلومات قط بأن الجنود البريطانيين أو جنود المستعمرات أو الجنود الهنود ارتكبوا فظائع فى مصر. وقد أبلغ الچنرال اللنبى عن وجود حملة فى الصحف فى هذا الموضوع قام بها المحرضون بلا ريب. وربما كان غرضهم من ذلك مساعدة حملة الوطنيين المصريين فى باريس. وأبلغ (الچنرال اللنبى) أن الجنود أظهروا من ضبط النفس ما يستحق أعظم ثناء فى كثير من الأحوال التى تدعو إلى أعظم التهيج والعنف. وقد ثبت ذلك بشهادة الأجانب والوطنيين. قال: وكل من يعرف الجنود البريطانية وجنود المستعمرات ودرجة النظامات فى الوحدات الهندية يرى أن القول القائل بأنهم يسيئون معاملة النساء لا ينطبق على العقل بلا مراء (هتاف)».

«وقال الكابتن چست ردًا على سؤال ألقاه الكابتن أورمسبى جور: إنه وجهت أنظار وزير الداخلية (البريطانية) إلى منشورات أرسلت إلى أعضاء البرلمان تتضمن الادعاء بوقوع فظائع على النساء المصريات».

«روتر»

(٣)

«لندن فى ٢٠ مايو ـ (نُشر فى ٢٥ منه) ـ إنه نظرًا لنشر مستندات كاذبة تتضمن اتهام الجنود البريطانيين فى مصر بارتكاب أعمال الفظائع بحث البوليس أمس غرفة فى (الإمبريال هوتيل) تقطنها الجمعية المصرية وضبط أوراقًا شرع المدعى العمومى فى فحصها».

«روتر»

■ ■ ■

الفصل السادس

أعمال الوفد بأمريكا



ويجدر بنا وقد استرسلنا فى وصف ما كانت عليه الحال فى داخلية البلاد أن نفصل ما قام به الوفد فى سبيل أداء مهمته التى أخذ على عاتقه القيام بها. وما اعترضه من الصعوبات فى طريقه وما صادفه أثناء مسيره من العقبات وما صادمه من المصادمات. وأن نبين تأثير كل هذه العوامل على نفسية أعضائه من الأمل تارة وتوقع الهزيمة والفشل تارة أخرى. فننشر فى خلال ذلك بعض ما قام به من الأعمال وما بذل من الجهود فى ديار الغربة وما تذرع به من الوسائل للوصول إلى غايته.

شعور الوفد عند وصوله إلى باريس

ذهب الوفد المصرى إلى باريس وهو يكاد يكون على يقين من نجاح مقصده؛ لأنه كان يحمل فى حقيبته مطالب الشعب المصرى وأمانيه الذى يعتقد شرعيتها وأحقيتها والحجج التى يرتكن عليها هذا الشعب فى تأييد مطالبه. ولم يكن لينقص الوفد شىء من مزايا الانتداب والإنابة. بل قد لا يذكر التاريخ إجماعًا كإجماع الأمة المصرية على انتداب وفدها وإنابته عنها بكل طبقاتها. ولا يكاد يسجل هذا التاريخ رأيًا عامًا أجمع على مطالبه وأمانيه كالرأى العام المصرى.

وهم يعتقدون بحق أن الرأى العام فى الأمم هو العامل الفعال الذى يتغلب على المصاعب التى تعترضه إن عاجلاً أو آجلاً، فهو بمثابة التيار القوى فى جريانه يكتسح كل ما أُقيم فى سبيله من السدود والعراقيل وإن اشتدت.

وصل الوفد إلى باريس. فأشارت الصحف الفرنسية إلى وصوله وقابله بعضها بعبارات مشجعة. بل نشرت تفصيلات عن القضية المصرية كما نشر البعض الآخر أحاديث لمندوبيها مع معالى رئيس الوفد مصورة بصورته.

وكان الفضل فى حركة النشر التى حصلت فى فرنسا عن الوفد المصرى والقضية المصرية لجماعة من المصريين الذين كانوا مقيمين بباريس فألفوا جمعية أسموها «الجمعية المصرية».

ولو أن هذه الجمعية كانت لها آثار ظاهرة فى الحركة التى قام بها الوفد فى أوروبا فضلاً عن مساعيها هى الخاصة وجهادها فى سبيل القضية المصرية، إلا أنه ليس مما خصصنا له بحثنا هنا ذكر أعمال هذه الجمعية وإنما سنشير إليها كلما وجدنا للإشارة إليها ضرورة أو مناسبة.

أولى الصدمات:

على أنه ما كادت أقدام الوفد المصرى تطأ أرض عاصمة فرنسا حتى فوجئ بمبادرة أغلب أعضاء مؤتمر السلام، الذى كان يعول عليه ويضع كل ثقته فيه لإنصاف مصر فى قضيتها العادلة، بالاعتراف بالحماية التى بسطتها بريطانيا العظمى على البلاد.

وغنى عن الجدل أن هذا الاعتراف كان نتيجة مساعى إنكلترا التى كان لها أكبر نفوذ بقوة سلاحها ويقظة رجالها وبراعتهم فى أفانين الدهاء وأساليب المداورة السياسية. أضف إلى ذلك تمثيل مستعمراتها المستقلة فى المؤتمر وكان من البدهى أن يضم ممثلو هذه المستعمرات أصواتهم إلى بريطانيا العظمى.

الصحافة الفرنسية والوفد:

إلا أن الصحافة الفرنسية بدأت تهتم بالقضية المصرية ولكن ريحًا من السياسة هبت عليها؛ فأخذت تقلل ما استطاعت من الكتابة عن مصر بناء على

الأوامر الصادرة إليها من رقابة المطبوعات والتى أخرستها عن ذكر ما يكون فيه مساس بعواطف الإنكليز. بل كانت بعض الجرائد الميالة إلى السياسة الإنكليزية تضرب على نغمة مضادة للمسألة المصرية، وكان على رأس تلك الجرائد جريدة «الطان» حيث كانت أشدها وطأة على مصر والمصريين والحركة المصرية، وقد بلغ بها التحامل على المصريين وحركتهم أنها نشرت فى أوائل وصول الوفد إلى باريس نبأ برقيًا، يرجح أنه مصطنع، زعمت فيه أن هذه الحركة موجهة ضد الأوروبيين وإنها ذات صبغة دينية. غير أن شركة الراديو الإخبارية تصدت لها ونشرت بعض تفاصيل عن تلك الحركة تنفى ما زعمته الجريدة المذكورة.

هذا، ولقد دأبت هذه الصحيفة والصحف التى على شاكلتها على محاولة تشويه جمال النهضة المصرية خدمة للسياسة التى تظاهرها. فاختلقت الأنباء لهذه الغاية. منها ما نشرته فى عددها الصادر فى ٤ مايو فى عرض مقال عنوانه «الحلفاء فى الشرق».

«إن الحركة القائمة فى مصر، بعد أن كانت صبغتها فى بدئها سياسية بحتة، أخذت العناصر المتعصبة فى الأزهر تدير دفتها». ثم زعمت تلك الصحيفة أنه حدثت اعتداءات على الأوروبيين وعلى الأقليات الدينية، إلخ.

فتصدى للرد عليها فى تلك المزاعم صاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا أحد أعضاء الوفد. بأن أرسل لها خطابًا فنّد فيه مزاعمها كلها؛ فاضطرت إلى نشره فى عددها الصادر فى ٨ مايو تحت عنوان «احتجاج مصر».

«لم تكن تلك الزعازع لتثنى هِمَم رجال الوفد عن متابعة سعيهم. ولم تكن تلك الصدمة البالغة حد القسوة وهى صدمة اعتراف أغلب حكومات الحلفاء بالحماية البريطانية على مصر، لتوهن من عزائمهم بعد أن كاد رجاؤهم يخيب فى مؤتمر الصلح وانهار بناء آمالهم فى عدالة أعضائه ونصرتهم للحرية وتمسكهم بمبادئ الدكتور ولسن التى عقدت على مقتضاها الهدنة بين المتحاربين؛ بل ظلوا هناك يعلمون بكل وسائل النشر المشروعة على إذاعة القضية

المصرية بين الرأى العام الأوروبى. ويعلنون عنها بكل مبتكرات الإعلان فى كل ظرف ومكان.

التضييق على الوفد بفرنسا:

على أن أعضاء الوفد لم يكونوا مطلقى الحرية وهم فى فرنسا ولو أنهم كانوا فى الظاهر كذلك. ذلك لأن أعين الإنكليز الساهرة لم تتم عن قص أجنحتهم وجعل مجهوداتهم قليلة الجدوى إن لم تكن عديمته. ولما كان لها من النفوذ العسكرى والسياسى إذ ذاك على فرنسا استطاعت أن تحول دون إعطائهم جوازات بالسفر إلى أى مكان خارج فرنسا حتى أصبحوا فيها كالسجناء السياسيين وانحصرت أعمالهم فى دائرة البلاد الفرنسية دون سواها، فى حين أن غرضهم كان إيصال صوت مصر إلى جميع الأقطار وإلى جميع الأمم ذوات الشأن من إنكلترا وإيطاليين وأمريكان وسواهم.

غير أنهم استطاعوا فى النهاية، مع ما صادفوه من التضييق والحصر فى هذه الدائرة، إيصال أصواتهم إلى حيث يريدون وإلى آذان الأمم فيما وراء البحار.

تدابير الوفد:

ولقد رأى الوفد لتنظيم أعماله أن ينيط كل عمل بواحد من أعضائه أو جماعة يختصون به ليتفرغوا إليه ويحصروا مجهودهم فى القيام به بأسلوب محكم. فألف من بين أعضائه لجانًا ثلاثًا: الأولى للمالية. أعضاؤها: معالى الرئيس وشعراوى باشا أمين الصندوق وعبد اللطيف المكباتى بك، والثانية مهمتها النشر وأعضاؤها: إسماعيل صدقى باشا، وعبد العزيز فهمى بك، والدكتور حافظ عفيفى، وويصا واصف بك، والثالثة للحفلات وأعضاؤها: إسماعيل صدقى باشا، وحسين واصف باشا وجورج خياط بك.

وكان أول ما عُنى به الوفد أن زار معالى رئيسه رؤساء وفود الدول العظمى فترك لهم بطاقته. فلم يرد له الزيارة منهم إلا رئيس الوفد الإيطالى وكان أول ما

اتجهت إليه الفكرة عند وصول الوفد المصرى إلى باريس، أن يحاول مقابلة ذلك الرجل العظيم الذى نشر مبادئه الحرة فكانت كغيث انهمل على نار الحرب فأطفأ لهيبها. ذلك الرجل الذى نادى بأن الأمم كافة قويها وضعيفها فى الحقوق سواء، والذى أشار بأنه لا ينبغى أن تنتقل أمة مهما تكن من سيادة دولة إلى سيادة غيرها بدون إرادتها كالسلع فى الأسواق. ألا وهو الرئيس ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

فأرسل فى ٢٢ أبريل إليه كتابًا يطلب فيه تحديد موعد لمقابلته حتى يعرض على مسامعه ظلامة مصر. وما درى الوفد أنه فى ذات اليوم الذى طلب فيه المقابلة كان معتمد حكومته فى مصر يعلن فيها اعتراف رئيسه بالحماية البريطانية عليها. فكان من المحتم أن يتنصل ولسن من إجابة مطلب الوفد. لذلك ورد عليه من سكرتيره رد يقول فيه إنه سيعرض الأمر على الرئيس!

وولّى الوفد وجهه بعد ذلك شطر مؤتمر الصلح ذاته فأرسل له فى ٢٨ أبريل ليسمح له بعرض أقواله عن بلاده. فكان هذا الطلب أول عمل جدى للوفد فى أوروبا. وهذا تعريب الطلب:

«الوفد المصرى»

«الجراند أوتيل بباريس»

«فى ٢٨ أبريل سنة ١٩١٩»

«من المحقق أن المسألة المصرية التى كانت، منذ سنة ١٨٤٠، من أصعب معضلات القانون الدولى لا يمكن أن تجد فرصة ملائمة لحلها أكثر من مؤتمر الصلح».

«ومن المحقق أيضًا أنه لا يمكن أن يكون أى حل للمسألة المصرية نهائيًا إلا إذا جاء مطابقًا لأمانى مصر ورغباتها».

«واستنادًا على هذا الرأى. واقتناعًا بأن مبادئ الحق والعدالة التى جعلت قاعدة مفاوضات المؤتمر ليست خاصة بجنس دون الآخر. بل هى مشتركة بين الإنسانية جمعاء، جاء الوفد المصرى بتوكيل من الأمة يعرض على المؤتمر الأمانى القومية حتى يكون الحل الذى يقرر نهائيًا ويكون بحيث يساعد على تثبيت دعائم السلام الدائم».

«وقد أثبتت التصريحات التى تكررت من قبل افتتاح المؤتمر أن الغلبة التامة هى الوصول إلى صلح دائم بتصفية جميع المعضلات السياسية على قاعدة حق الشعوب الصغيرة فى تقرير مصير نفسها بنفسها».

«ومن السهل إدراك قلق المصريين فقد رأوا جميع الشعوب - بل مجرد قبائل أيضًا - التى غيرت الحرب مركزها السياسى يدعون إلى بسط أقوالهم أمام المؤتمر ولكنهم حُرموا وحدهم هذا الحق. ومن المتعذر التذرع بتبرير مثل هذا الإجحاف فى المعاملة بأى سبب معقول يمكن أن ينطبق على المبادئ التى أبدتها الحرب والتى يجب على المؤتمر تحقيقها».

«وإننا، وإن لم تُدْعَ مصر للحضور أمام المؤتمر. لا يجب أن يدفعنا هذا الإغضاء إلى اليأس من عدالة المؤتمر الذى هو الهيئة الوحيدة المختصة بحل المسألة المصرية بعد سماع وفدنا».

(١) - «إذا كان الاشتراك فى الحرب من الشروط الجوهرية التى تبيح للأمم رفع صوتها فى المؤتمر فإن هذا الشرط ينطبق على مصر انطباقًا تامًا إذ إنها فى الواقع أعلنت فى ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ أنها فى حالة حرب مع ألمانيا. ولما دخلت تركيا الحرب بعد مضى بضعة شهور صار مركز مصر دقيقًا إلى حد لا مثيل له، إذ إنها كانت خاضعة لها. وحينئذ اقترح بعض نواب الأمة الذين يحق لهم الكلام باسمها، على السلطات البريطانية إعلان استقلال مصر حتى إذا ما سُوِّى مركز البلاد السياسى على هذا النحو يتيسر لمصر أن تحارب إلى جانب الحلفاء مشهرة السلاح فى أى ميدان من الميادين».

«ولكن هذا الاقتراح أُهمل واستقرت إنكلترا على حل آخر إذ أعلنت من تلقاء نفسها فى أول الحرب، وبسبب الحرب، حمايتها على مصر رغم أمانى مصر الوطنية. على أن البلاد، مع هذا، قدمت أثقل التضحيات فى سبيل قضية الحلفاء. إلى حد اعترف معه الجنرال (أللنبى) بأن العامل المصرى كان من أعظم العوامل الحاسمة فى الفوز على الأتراك فهل من الممكن بعد هذا أن يقال إن المعضلة المصرية ليست من اختصاص المؤتمر؟».

(٢) - «إن إلغاء السيادة التركية، الأمر الناشئ عن الحرب، يقتضى قسرًا تغييرًا فى حالة مصر السياسية، تلك الحالة التى عينتها معاهدة سنة ١٨٤٠ ولكن هذا التغيير لا يمكن إدخاله إلا بقرار من مؤتمر الصلح يحدد مصير مصر السياسى».

«أما فحص الموضوع من جديد دون سماع آراء المصريين فيكون ثُلْمة ظاهرة لحقوقهم التى لم تكن للمعاهدة غاية سوى إثباتها. ولا مناص من أن يجر بحث هذه المعاهدة إلى بحث الاتفاقات التى عقدتها مصر مع غيرها من الدول. وهى اتفاقية أول يناير سنة ١٨٧٩ الخاصة بإنشاء المحاكم المختلطة واتفاقية سنة ١٨٨٠ الخاصة بقانون التصفية. واتفاقية ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بحيدة قناة السويس. حيث كان لمصر صوت استشارى. أفلا يكون من المدهش، بعد هذا، أن الدول الأوروبية، التى لم تهمل استطلاع آراء مصر فى القرن التاسع عشر فى مسائل ثانوية، تأبى عليها هذا الحق فى القرن العشرين وفى مؤتمر جعلت قاعدته أن حقوق الأمم الصغيرة كحقوق الأمم القوية سواء بسواء؟».

«وفوق هذا فإن مصر لم تعمل شيئًا تستحق معه هذه المعاملة المجحفة. وكل ما هنالك أنها تتبعت تطورات الشعوب فى طريق الرقى واشتركت أثناء الحرب فى أعباء القتال الثقيلة مع الدول التى كانت تمثل المدنية والتقدم».

(٣) - «لقد سمع مؤتمر الصلح المقاطعات التى فُصلت عن تركيا بسبب الحرب وبسبب تطبيق مبادئ الجنسية عليها. فهل لا يكون أحرى به أن يسمع الشعب

المصرى ذا المدنية العتيقة القديمة الذى لو لم ترغمه الدول الأوروبية على قبول السيادة العثمانية لكان الآن مستقلاً منذ قرن؟».

«فلهذه الأسباب»

«يطلب الوفد المصرى، باسم الشعب المصرى، من مؤتمر الصلح أن يسمح له بتقديم مطالب البلاد طبقًا لقواعد الحق والعدالة التى هى قاعدة مفاوضات المؤتمر».

«الإمضاء. سعد زغلول»

«رئيس الوفد المصرى»

ثم أرسل صورة هذه الطلب فى اليوم التالى إلى الدكتور ولسن مشفوعًا بكتاب، هذه تعريبه:

«الوفد المصرى»

«باريس فى ٢٩ أبريل سنة ١٩١٩»

«إلى صاحب السعادة الرئيس ولسن»

«سيدى الرئيس»

«أرسلت المذكرة، التى تجد سعادتكم صورة منها مرفقة بهذا الخطاب إلى مؤتمر الصلح لتبرير الطلب الذى قدمه الوفد المصرى طالبًا من تلك الجمعية السامية سماع أقواله».

«ونحن نستمد رجاءنا فى إجابة هذا الطلب من احترامكم للحق. وقد بلغ من توطد ثقتنا فى العدالة التامة التى تريدون جعلها أساسًا لصلح العالم وأن تداخلكم الأخير نفسه فى شأن الحماية البريطانية عجز عن أن يزعزع هذه الثقة. ومهما تكن الأسباب التى استندت إليها حكومة الولايات المتحدة فى الاعتراف بهذه الحماية فإننا نقدر أنه ليس ثمة ما يحول دون استجلاء حقيقة رأى بلد بأسره وحقيقة الأسباب التى يبنى عليها أمانيه».

«إن الحق الذى نتلمسه لم يُمنع عن أعداء قضية الحرية. فهل سيُؤبى على الذين ساعدوا مثلنا على فوزها؟».

«إننا، بتوجيه خطابنا إلى سعادتكم خاصة، إنما نحقق أمنية مصر بأسرها. مصر التى وضعت فيكم أملها الأكبر».

«إن النداء الذى وجهتموه إلى عدالة الإنسانية من بوقكم المطرب لم يتردد فى بلد تردده فى بلدنا. فإننا شعب متعطش للحرية رأى فى مبادئكم ضمان الخلاص القريب».

«وكنا أول من هنَّؤوا أنفسهم بقدوم عهد «ستمنح فيه جميع الشعوب والجنسيات حق الحياة على قاعدة المساواة والحرية والطمأنينة سواء أكانت قوية أم ضعيفة».

«واعتمدنا على وعدكم أنكم لن تراعوا سوى رضاء الشعوب التى ستتناولها التسوية العامة. ولهذا السبب كانت صرخة «ليحى ولسن» تتردد فى جميع أرجاء البلاد كأنها صدى الحرية المقبلة. وظل هذا الاسم دعوة إلى التماسك حتى بين دوى الرصاص القتَّال الذى كان يحصد المئات من شبيبتنا كما ظل شعار الإخلاص».

«فهل يمكن بعد هذا أن تُحرم مصر وحدها من عدالتكم حرمانًا قطعيًا. وهى التى اعتمدت عليها كثيرًا؟».

«إن اهتمامكم الذى تجلى بأفصح بيان حتى الأمس فقط لمصلحة شعب صغير. اهتمامكم الذى تناول شعوب الهمج من قارة أفريقيا. فأبى على المسيطرين عليها أن يحكموها بغير رقابة حزب الأمم. اهتمامكم الذى امتد إلى شعوب كانت حتى الأمس جزءًا من الإمبراطورية العثمانية القديمة فأبى أن تنتقل من سيادة إلى غيرها كالسلع. وأصر على احترام أمانيها، ذلك الاهتمام

هل يقف إذًا على عتبة بلادنا المنكودة الحظ ويبقى بابها مقفلاً دون عملها الطيب؟».

«إننا لا يسعنا أن نعتقد أن هذا هو المصير الذى جعل الشعب تدين له الإنسانية بشطر عظيم من مدنيتها. ولا يسعنا أكثر من هذا لأننا نؤمن إيمانًا تامًا بالمهمة التى توليتموها. والتى كتبتم أنها يجب أن ترمى إلى جعل الأفضلية للعدالة على المصلحة من الآن فصاعدًا».

«وتفضلوا ..... إلخ».

«الإمضاء: رئيس الوفد المصرى»

«سعد زغلول»

لم تكن مذكرة الوفد لمؤتمر الصلح ولا كتابه للدكتور ولسن زعيم الحرية بذات تأثير عليهم، بل مضى ذلك المؤتمر فى السير على الخطة التى رسمتها السياسة الغالبة القاضية بهضم حقوق الضعيف مادام فى هضمها مصلحة القوى. فاعترفت الحكومة الفرنسية بالحماية الإنكليزية على مصر وكانت الحكومة الروسية (القيصرية) قد سبقتها إلى هذا الاعتراف.

الوفد والرأى العام الأوروبى والأمريكى:

رأى الوفد بعد ذلك أن يلجأ إلى الرأى العام فى البلاد ذوات القدح المُعلَّى فى الديمقراطية.

ولما رأى الوفد أنه لا سبيل إلى نشر دعوته فى غير فرنسا وقد قضت السياسة الأوتقراطية بعدم السماح لدى عضو من أعضائه بمبارحتها، عمد إلى توجيه ندائه إلى رجال الصحافة الإنكليز والأمريكان الذين كانوا موجودين إذ ذاك فى فرنسا بمناسبة انعقاد مؤتمر السلام. فأقام لهم مأدبة فى ٣ مايو.

دهش رجال الوفد من جهل هؤلاء الصحفيين بمصر وأحوالها لما رآهم يعتقدون أن الأمة المصرية أقرب إلى الوحشية منها إلى المدنية وإن هى إلا فرع من الأمم المتوحشة سكان أواسط أفريقيا. وما كان يصل إلى علمهم عنها إلا نُتَفٌ مما يكتبه بعض السائحين المولعين بذكر الغريب والعجيب عن البلاد التى جاسوا خلالها فى رحلاتهم.

فكانت هذه المأدبة فرصة سانحة قام فيها أعضاء الوفد وبعض المصريين الموجودين بفرنسا بشرح حقيقة حال الأمة المصرية لهؤلاء السادة. حتى دهش هؤلاء من درجة جهلهم أنفسهم بحقائق الأمور.

مأدبة الوفد لرجال الصحافة:

وفى نهاية المأدبة قام معالى سعد باشا وخطب باللغة الفرنسية فشكر من لبى الدعوة من رجال الصحافة الذين هم هداة الأمم إلى مواطن الحق ثم أشار إلى مصر ومطالبها وآمالها بإيجاز، وعلى أثره وقف محمد محمود باشا وألقى على الحاضرين خطابًا باللغة الإنكليزية باسم الوفد. هذا تعريبه:

«أيها السيدات والسادة»

«إن من أعظم بواعث سرور الوفد المصرى أن يحظى اليوم بلقيا ممثلى الحرية غير المثقلة بالقيود الحكومية من الأمتين الديمقراطيتين العظيمتين: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى».

«وإن لى فخرًا خاصًا بأن أدعوكم لتشربوا نخب الصحف الإنكليزية والأمريكية. وإننى أنتهز هذه الفرصة لأشرح لكم جهد استطاعتى الظروف التى أدت إلى الأزمة الخطيرة التى تجتازها بلادنا الآن وسأعتمد كل الاعتماد على عطفكم. فإننى أبغى الصراحة فيما أقول لأنها خير وأبقى على أننى أؤمِّل أن لا أجاوز الحد الذى يقضى به حسن الذوق واللياقة».

«وإننى، وإن قدمت قضيتنا لممثلى الصحف البريطانية. فإننى أشعر أنى أخاطب بواسطتهم الأمة البريطانية التى أقرت التصريحات العديدة التى فاه بها

رجال السياسة البريطانيون المسئولون فى البرلمان وخارجه عن مركز مصر السياسى. كما أننى أرجو أن أناشد بواسطة رجال الصحف الأمريكيين شعب الولايات المتحدة الذى لم يقتحم غمار الحرب لأمور شخصية ولكن لمجرد خدمة قضية الحرية والعدالة».

«إذا كان هناك، أيها السيدات والسادة، شعب أكثر جدارة من سواه بتطبيق المبادئ التى حاربت وانتصرت من أجلها أمريكا وبريطانيا العظمى. وإن كان ثمت شعب أكثر استحقاقًا للعطف والتأييد من جانب أولئك الذين جعلوا سعادة الإنسانية ورخاءهم همهم الأكبر. فإن ذلك الشعب هو الشعب المصرى».

«منذ شهر أغسطس سنة ١٩١٤، أصبحت جميع موارد البلاد المادية رهن مشيئة بريطانيا العظمى وحلفائها. وخدم فى ميدان القتال المصرى الشرقى وفى العراق عدد لا يقل عن مليون ومائتىْ ألف مصرى. على أن هناك ما هو أثمن من ذلك وهو ولاء المصريين مدى الحرب. ولاء لم يفتر قط حتى ولا فى أشد أوقات الحرب محنة. وعلى رغم إعلان الحماية بغير موافقة الشعب المصرى. فلم تقم فى البلاد ثائرة ولا مظنة قلق. بل لم يقدم أقل احتجاج على إعلان الحماية. ولماذا؟ لأن المصريين قد رأوا أن مثل هذا العمل من جانبهم ربما عاق سبيل نصر الحلفاء وشركائهم. كما قدروا أن انتصار الحق والعدالة لا بد أن يقترن بزوال الحماية التى قامت على نقيض وعود بريطانيا العظمى الخطيرة وقد رأوا أخيرًا أن دول الحلفاء لا بد أن تعطف على استقلال مصر وتؤيده».

«فهل كان هذا التقدير خطأ؟ وهل كانت كل آمالنا وأمانينا وعقائدنا فى غير محلها؟ لا .... إننى لا أظن ذلك حتى الآن. فقد أعرب الحلفاء عن عطفهم على الولايات التركية التى كانت منذ عهد غير بعيد تحارب فى صف الأعداء. فهل يُنكر على مصر هذا العطف وهى تتمتع بالاستقلال الداخلى بعد أن زالت عنها السيادة التركية. إننا نعتقد أن إنكلترا الحرة لا تنكر على مصر أبدًا حقها الطبيعى فى الاستقلال لاسيما بعد أن بذلت دماء أبنائها وأموالها فى سبيل

قضية الحلفاء. وهل يصح أن تحرم مصر وحدها من التمتع بالمبادئ التى قررها رئيس الولايات المتحدة العظيم».

«إن الهدنة إنما أُمضيت على قاعدة شروط الرئيس ولسن الأربعة عشر وقد تغير مركز مصر السياسى تغييرًا عظيمًا بلا شك بسبب الحرب فإن السيادة التركية زالت والحماية البريطانية التى لا حق لها فى الوجود ولم يبق لها محل لحظة واحدة بعد نهاية الحرب. فمصر دولة مستقلة قانونًا ولا تفتقر إلا إلى الاعتراف باستقلالها من جانب مؤتمر السلام».

«لهذه الأسباب ندبنا مواطنونا لعرض قضيتنا على المؤتمر والتماس اعترافه باستقلال مصر. وكنا قد عولنا على السفر رأسًا إلى إنكلترا لثقتنا بأن الشعب البريطانى يكون أول معضد لتحرير مصر الموالية لاسيما وقد أقر وعود الجلاء عن مصر التى فاه بها بالنيابة عنه رجال السياسة البريطانيون المسئولون. والوقت الحاضر يعد بلا شك، خير فرصة سانحة للبرِّ بتلك الوعود. كان ذلك فى شهر نوفمبر الماضى. وفى ذلك الإبان رغب رئيس الوزراء فى مصر أن يسافر إلى إنكلترا مع أحد زملائه ليناقش الحكومة البريطانية فى المسائل المرتبطة بمستقبل مصر فأجيب جوابًا أدى إلى استقالة الوزارة المصرية فى الثانى من شهر ديسمبر. وقد بذلت المساعى لحمل الوزيرين على استرداد استقالتهما. ولكنهما أصرا على السفر إلى إنكلترا فى الحال وعلى إباحة السفر لكل من يريده من المصريين فلما أنكر عليهما هذا الطلب قبلت الاستقالة فى أول مارس ولم يوجد بعد ذلك مصرى يقبل تأليف وزارة جديدة رغم الجهد الذى أنفق فى هذا السبيل. فأراد ولاة الأمور أن يجدوا من يحمِّلونه تبعة هذه الحال فلم يبحثوا طويلاً. بل سرعان ما وجهوا هذه التبعة إلينا وعدونا مسئولين عن إفلاس الإدارة البريطانية فى مصر فقبضوا على أربعة منا فى الثامن من شهر مارس وأبعدوهم إلى مالطة بلا اتهام ولا تحقيق وهناك حُجزنا إلى الرابع عشر من شهر أبريل. فإليكم وإلى الرأى العام البريطانى أترك الحكم على مثل هذه المعاملة».

«كانت النتيجة أن الشعب المصرى قام قومة واحدة يطلب إطلاق سراحنا فى الحال وأصر على مجيئنا للدفاع عن قضية البلاد أمام مؤتمر السلام. وكانت الطلبات والاحتجاجات والمظاهرات سلمية محضة كما هو شأن الشعب المصرى اللين العريكة المطبوع على حب السلام. وليس للمصريين سلاح يدافعون به عن حقوقهم ولكن لهم عزيمة لا تُفل وليس من الهين قهر عزائم الشعوب».

«إن الشعب المصرى، أيها السيدات والسادة، أفخر بماضيه ومدنيته من أن يصبر على أذى يلحق بكرامته. أو هوان يحيق بشرفه القومى وها قد أُعلنت الحماية من غير موافقته وعم الإرهاب الشنيع والإهانة أنحاء البلاد على يد المقتشين البريطانيين. وقدم القائم بوظيفة المستشار المالى مشروع دستور عد فيه الشعب المصرى كمية مهملة لا صوت لها فى إدارة شئون البلاد ومنح بمقتضاه حق سن القوانين التى تسرى على المصريين لبرلمان تؤلف الأغلبية فيه من الأجانب ومن الموظفين البريطانيين وبمقتضاه يصبح الوزراء المصريون مسئولين لا أمام مواطنيهم بل أمام أولئك الأجانب والموظفين البريطانيين ومنع ممثلو المصريين من مبارحة حدود بلادهم عندما طلبوا السفر إلى إنكلترا. فلما احتجوا ضد هذا التعدى على الحرية الشخصية كان الجواب اعتقالى مع ثلاثة من زملائى وإبعادنا إلى مالطة. فرأى المصريون من كل ذلك أن المقصود بمصر أن تُستثنى وحدها من تطبيق المبدأ القاضى بأن كل بلد حل به شىء من التغيير من جراء الحرب يجب أن يمثل فى مؤتمر السلام وأدركوا أن بلادهم ستطرح فى زوايا النسيان كأن لم تكن على ظهر هذه البسيطة».

«فهل لبلد أن يحتمل مثل هذه المعاملة بغير احتجاج شديد؟ إننى أؤكد لكم أيها السيدات والسادة وعندى الدليل القاطع على ما أقول أن الشعب المصرى على شدة رغبته فى تحقيق أمانيه القومية بنيل الاستقلال ورغم فرط استيائه من المعاملة التى أصابت مندوبيه لم يجنح إلا إلى مجرد الاحتجاج الشفوى. فإن المظاهرات التى قام بها الطلبة لم تخرج عن حدود القانون والنظام. ومع ذلك

فقد قوبلوا برصاص الجنود الإنكليزية. وسقط كثيرون منهم صرعى فى شوارع القاهرة وكانوا كلما عاودوا المظاهرات قوبلوا بتلك النيران فكانت هذه المأساة تُمثل عيانًا كل يوم فى شوارع القاهرة وعواصم الأقاليم».

«وشرعت سيدات القاهرة وفيهن عقيلة رشدى باشا رئيس الوزراء السابق فى إقامة مظاهرة للإعراب عن شعورهن الوطنى والاحتجاج على ما أصاب ذوى قرباهن ومواطنيهن من القتل الشنيع ولا حاجة بى إلى القول بأن هذه المظاهرة أيضًا كانت سلمية ولكنهن لم يلبثن إلا قليلاً حتى أحاط بهن الجنود البريطانيون ببنادقهم وسيوفهم المسلولة وألزموهن الوقوف ساعتين تحت حر شمس الهاجرة من غير أن يمكنوهن من التقدم أو العودة إلى بيوتهن فأرسلن من يلتجئ إلى وكلاء أمريكا وإيطاليا السياسيين وندب هؤلاء من ينوب عنهم فى تحرى الحالة فى مكان المظاهرة ولم يصل إلى علمى بعد كيف انتهت المسألة».

«هذه هى وقائع الحال التى حدثت مقدمة الهياج ولقيام الثورة ولم يكن الهياج فى مصر سوى حركة قومية مبعثها رغبة شديدة تأصلت فى نفوس الشعب المصرى كله فى نيل الاستقلال وإنشاء حكومة أهلية تقوم على دعائم ديمقراطية محضة. وكل ما يقال خلافًا لذلك مناقض للحقيقة والواقع».

«ادعوا أن الحركة دينية ولكنهم رأوا رأى العيان أن مسيحيى مصر ومسلميها متحدون اتحادًا متين القوى وإن المسيحيين كانوا فى مقدمة القائمين بالمظاهرات وكان منهم من راح بين أوائل شهداء رصاص الجنود البريطانية. وإنكم لتجدون اليوم بين أعضاء الوفد المصرى الذين يتشرفون باستقبالكم اليوم فى ضيافتهم خمسة من المسيحيين. وقد كان قسوس الأقباط يقومون بالدعوة الوطنية فى جميع جوامع القاهرة وعواصم الأقاليم وشيوخ المسلمين يفعلون مثل ذلك فى الكنائس. وكان الشعار الأهلى الذى يرفرف على المظاهرات يمثل الهلال والصليب متعانقين. فليس فى مصر شعور دينى وإنما سكان وادى النيل مصريون قبل كل شىء وبعد ذلك لكل امرئ دينه أمام ربه».

«فلما فشلوا فى هذا التأويل حولوا وجوههم شطرًا آخر فقالوا إن الحركة قائمة على كره الأجانب. على أن الجاليات الأجنبية فى مصر تعطف على قضيتنا. وقد أقام اليونان يوم سفر الوفد المصرى فى القاهرة مظاهرة عظمى لتأييد القضية المصرية».

«أما دعوى اضطهاد الأرمن فلا تفتقر إلى بيان كبير. وذلك لأن الأرمن أحرجوا المظاهرين فى القاهرة بإطلاق الرصاص عليهم من نوافذ المنازل وقَتّل الكثيرين منهم. وليس لى من سبيل إلى إيضاح الأسباب التى حملت الأرمن على اقتراف مثل هذه الجرائم الشنيعة وإلى بيان مصدر الأسلحة التى تسلحوا بها سوى أن أسألكم الرجوع إلى التحقيق الرسمى الذى عمل فى هذه المسألة. ومما لا شك فيه أن ما ثار فى نفوس المصريين من جراء هجمات الأرمن كان لا بد أن يحملهم على الدفاع المشروع عن أنفسهم».

«وأخيرًا قالوا ان الحركة قوامها الذهب الألمانى. وأنا لا أعلم مبلغ ما عند الألمان من الذهب. ولكننى أظنهم أبعد الناس عن إنفاق مالهم فيما لا يجدى. أما ما قيل من تأثير لجنة الاتحاد والترقى فيكفينى أن أوكد لكم فى الرد عليه بأنه لا يوجد أدنى علاقة بين مصر وتركيا وألمانيا. فإن مثل هذه العلاقة لو وجدت لظهر أثرها قبل إمضاء الهدنة لا بعده. ولكم أن تعرفوا حقيقة الثورة المصرية ومصدرها من التقارير التى وردت على الحكومات الفرنسية والأمريكية والإيطالية من وكلائها السياسيين فى القاهرة».

«فالحركة، أيها السيدات والسادة، لم تكن ذات صبغة دينية أو عدائية للأجانب ولم تَدُرّ يد خفية من جانب ألمانيا وتركيا بل قامت ضد نظام الحكم الذى يرمى إلى غير مصلحة المصريين. قامت ضد السياسة التى تجعل المصريين كمية مهملة فى إدارة شئون بلادهم. وأهم من كل ذلك أنها قامت ضد المركز السياسى الذى يُراد إنزال مصر فيه فى القرن العشرين منزلاً أحط مما بلغته فى القرن التاسع عشر».

«وحبذا لو أدرك جمهور البريطانيين حقيقة حال مصر».

«لى كلمة واحدة أضيفها إلى ما تقدم وذلك بمناسبة اعتراف حكومة الولايات المتحدة أخيرًا بالحماية البريطانية على مصر فإنى على يقين أن شعب الولايات المتحدة ورئيسها لم تبلغ إليهم وقائع الحال عما يجرى فى وادى النيل على حقيقتها. فإننا لا نستطيع أن نصدق أن جميع المبادئ التى قدم من أجلها الحلفاء ما قدموا من الضحايا العظيمة تنتهك حرمتها فيما يتعلق ببلادنا وأن مصر وأبناء الفراعنة يُعاملون كالسلع والأنعام التى تنتقل من يد إلى أخرى أو تُضحى فى سبيل العلاقات السياسية».

«إن المصريين يعتمدون فى تحقيق أمانيهم القومية على عدالة مؤتمر السلام. وعلى الوعود الصريحة التى فاه بها رجال السياسة البريطانيون المسئولون. وعلى شرف الجمهور البريطانى الذى ارتبط ارتباطًا متين العرى بهذه الوعود التى أعطيت باسمه وكانت عهدًا على بريطانيا بأن لا تضم مصر قط إلى أملاكها ولا تعلن عليها الحماية مطلقًا».

«ويعتمدون على مبادئ الحرية والعدالة التى أعلن الرئيس ولسن أنها ستكون أساسًا لسلام العالم».

«ويعتمدون على عدالة قضيتهم».

«ويعتمدون على عطفكم وتأييدكم».

«إننى أشرب نخب رجال الصحافة البريطانيين والأمريكيين».

ثم تكلم بعده شكرى غانم رئيس الوفد السورى بباريس باللغة الفرنسية فألقى كلمة حيا فيها الوفد تحية الشام لمصر، وتمنى لمصر وللمصريين نجاح الجهود وتحقيق الأمانى والآمال.

وتكلم بعد ذلك المستر ريجنالد كوفمان بالنيابة عن الصحفيين المدعوين، وهو مراسل جريدة «النيويورك تريبون» و«فيلادلفيا نورث أمريكان» وعدة مجلات أمريكية كبرى.

فبدأ حديثه بشكر الوفد على دعوته ثم قال:

«وإن الأمريكيين كانوا يجهلون مسألة مصر ولا يعرفون عن المصريين شيئًا. بل كانوا يظنون فيهم ظنونًا غير الحقيقة. أما الآن فقد تنوروا أن هناك مصر تشعر وتتحرك وأن هناك شعبًا حيًا». وإن الصحافة الأمريكية تؤكد لهؤلاء المصريين عطفها عليهم وعونها لهم.

الصلح مع ألمانيا واعتراف المؤتمر بالحماية الإنكليزية:

وفى ٦ مايو سُلمت شروط الصلح للوفد الألمانى بقصر «التريانون» وفيها اعتراف ألمانيا بتلك الحماية. وإنّا لذاكرون هنا القسم الخاص بمصر من المعاهدة المذكورة:

«القسم الرابع»

«مصر»

«المادة ١٤٧ - تصرح ألمانيا بأنها تعترف بالحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وتتنازل عن نظام الامتيازات الأجنبية فى القطر المصرى ويكون هذا التنازل اعتبارًا من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤».

«المادة ١٤٨ - جميع المعاهدات والاتفاقات والترتيبات والعقود التى عقدتها ألمانيا مع مصر تعد ملغاة اعتبارًا من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤».

«ولا يمكن لألمانيا، بأية حال من الأحوال، أن تتمسك بهذه العقود وتتعهد بأن لا تتداخل، بأى شكل، فى المفاوضات التى يمكن أن تجرى بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى عن مصر».

«المادة ١٤٩ - يكون إجراء القضاء فى الرعايا الألمان وأملاكهم من اختصاص المحاكم القنصلية البريطانية بقرارات يصدرها عظمة السلطان وذلك حتى تنفيذ تشريع مصرى للنظام القضائى يتضمن تأليف محاكم ذات اختصاص تام».

«المادة ١٥٠ ـ للحكومة المصرية الحرية التامة فى العمل لتسوية مركز الرعايا الألمان فى القطر المصرى وشروط إقامتهم فيه».

«المادة ١٥١ ـ توافق ألمانيا على إلغاء الدكريتو الذى أصدره سمو الخديو فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ خاصًا بقومسيون الدَّيْن المصرى العام. أو إدخال التعديلات التى تعدها الحكومة المصرية مناسبة».

«المادة ١٥٢ ـ توافق ألمانيا فيما يختص بها على نقل السلطات المخولة لصاحب الجلالة الإمبراطورية السلطان، بموجب الاتفاقية الموقَّعة فى الآستانة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ عن حرية المرور بقناة السويس إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية».

«وتتنازل عن كل اشتراك فى مجلس الصحة البحرية والقورنتينات فى مصر وتوافق فيما يختص بها على نقل السلطات التى لهذا المجلس إلى السلطات المصرية»,

«المادة ١٥٣ ـ جميع الأعيان والأملاك التى للإمبراطورية الألمانية فى القطر المصرى تنتقل بكل ما فيها من حقوق إلى الحكومة المصرية دون أى تعويض».

«وستُعد أعيان الإمبراطورية والدول الألمانية وأملاكها فى هذا الشأن شاملة لجميع أملاك التاج كالإمبراطورية والدول الألمانية وكذلك الأعيان الخاصة التى لإمبراطور ألمانيا السابق وغيره من أصحاب المراتب الملكية».

«ستُعامل جميع الأملاك المنقولة والعقارات المملوكة لرعايا ألمانيا فى القطر المصرى طبقًا للقسمين الثالث والرابع من الجزء العاشر (الشروط الاقتصادية من هذه المعاهدة)».

«المادة ١٥٤ ـ تتمتع البضائع المصرية فى دخول ألمانيا بالنظام الذى يطبق على البضائع الإنكليزية».

احتجاج الوفد على قرار المؤتمر:

ولو أن هذه المعاهدة لم تعلن بالجرائد عند تسليمها للمندوبين الألمان، إلا أن الوفد وقف على فحواها ملخصًا. فهاله أمر البت فى أمر البلاد المصرية على هذه الصفة. غير أنه لم يجد أمامه سوى الاحتجاج على قرار المؤتمر فأرسل احتجاجًا فى ١٢ مايو، هذا تعريبه:

«إلى المسيو جورج كليمانصو»

«رئيس مؤتمر الصلح - بباريس»

«لم يشأ مؤتمر الدول المتحالفة والمشتركة أن يطبق على مصر مبادئ الحق والعدل مع أنها جديرة بأن تعامل بمقتضى هذه المبادئ نظرًا لما قامت به من المساعدة التى أدت إلى النصر. لم يشأ أن يسمع صوت مصر. مع أنها كانت فى مقدمة الدول التى أعلنت أنها فى حالة حرب مع أعداء دول الاتفاق. وعانت أعظم الضحايا فى سبيل قضية الحلفاء. لم يشأ أن يسمعها مع أنها بلاد غيرت الحرب مركزها السياسى. وقد اعترف بالحماية البريطانية بدون أقل مراعاة لرأى الأمة المصرية وبغير أن يعير أدنى التفات لقيام هذه الأمة بأجمعها فى وجه هذه الحماية وإظهارها معارضتها لها بأجلى المعانى وأوفاها».

«إن العقل ليأبى إسناد مثل هذا القرار إلى المبادئ التى من أجلها خاضت الولايات المتحدة غمار الحرب والتى قررها الرئيس ولسن بعد ذلك لتكون أساسًا للهدنة ثم للصلح. ولا إلى المبادئ التى أعلنت بريطانيا العظمى نفسها أن تحارب انتطارًا لها. ولذلك لم يجد العقل ما يرتاح إليه إذا صرف النظر عن هذه المبادئ واعتمد على تحكيم العوائد السياسية التى كان معمولاً بها قبل الحرب. لأنه كيف يستطيع العقل البشرى أن يفسر نيل الحجاز استقلالها وهى ولاية صغيرة لا مدنية لها عدد سكانها - وكلهم من القوم الرُّحَّل - لا يذكر ومواردها ضيقة لم تتحمل شيئًا من أعباء الحرب. ومصر التى قامت بنصيب وافر منها وعانت ما

عانته فى سبيل الفوز النهائى، يكون نصيبها الرفض البات إذا طلبت أن يُسمع صوتها. ثم يعقب هذا الرفض ضياع حقوقها المقدسة فى الحرية التى كسبتها بدماء أبنائها فى ميدان القتال».

«لا يمكن التسليم بأن مصر التى اشتركت فى أوائل القرن الماضى فى إقامة صروح المدنية وساعدت تركيا فى انتصارها الذى أدى إلى استتباب النظام فى الحجاز، بل فى بلاد اليونان، والتى قهرت تركيا نفسها فى ميدان الحرب، يكون حظها أن تعامل بأقل ما عوملت به شعوب إفريقيا الوسطى وقد أصبحوا اليوم محلاً لرعاية ما كانوا ليحلموا بها. ليس فى العالم قاضٍ نزيه يستطيع الاهتداء إلى سبب معقول للموقف الذى اتخذه المؤتمر إزاء القضية المصرية. واتخذته بريطانيا العظمى نفسها. وهى التى أشهدت العالم أكثر من ستين مرة على أنها لا تفكر مطلقًا فى ضم مصر أو فى إعلان الحماية عليها كرهًا. وإنما هى ترمى فى سياستها إلى استقلال هذه البلاد».

«ونهاية القول، أن العقل لا يمكن أن يرتاح لقرار المؤتمر كيفما قلبه ومهما كانت العلة التى تُتخذ أساسًا لتبريره حتى إذا سلم بأنه بنى على حق القوى على الضعيف. لأن حق القوى معناه الحرب والفتح. ولا شك فى أن مصر لم تكن فى حالة حرب مع إنكلترا بل كانت تحارب فى صفوفها وبجانبها. ولم تفتح إنكلترا مصر بل إن مصر على العكس من ذلك فإن مصر هى التى ساعدت إنكلترا على فتح ما فتحته من بلاد العدو».

«نعم إن بعض الصحف أيدت تلك النظرية القائلة بأن الشعوب الشرقية لا يمكن معاملتها بما تعامل به الشعوب الغربية وأن المبادئ التى أعلنت فى هذا الشأن قد نشأت عنها وعود لم تحسب عواقبها. فهل يريدون التمسك بمثل هذه النظرية ليهدموا فى زمن السلم تلك المبادئ السامية التى قامت الحرب بشأنها وليسحبوا بعد نوال النصر تلك الوعود التى وعدوا بها من اشترك معهم فى

تشييد صبرحها؟ إذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن أن يفسروا كيفية عدم تطبيق هذه النظرية فى جميع الأحوال بلا استثناء فإننا نرى بعض الأمم الشرقية التى آمنت بما صدر لها من الوعود قد تحققت آمالها فعلاً».

«لم يبقَ إلا فرض واحد لا مفر من التسليم به وهو أن الشعب المصرى اعتُبر سلعة من السلع التى يتجر فيها. وهذا التصرف هو الذى كان ينقده الدكتور ولسن بشدة فى خطاباته التى كان يتكلم فيها عن حق القوة وعن وجوب انتهاء عصره لأنه تصرف جائر لا يتفق مع روح العصر الحاضر. إنه ليشق علينا أن نفكر فى أن المؤتمر قد عاملنا هذه المعاملة. غير أننا لسوء الحظ مضطرون لتقرير الواقع. ومهما يكن من بواعث الاحترام الواجب لهذه المحكمة العليا فإنه لا يسعنا إلا إثبات الواقع كما هو لأن من الأوقات والظروف ما يكون فيه خطر على الإنسان إذا هو لم يضحِّ كل شىء فى سبيل تقرير الحقيقة».

«لقد كان للشعوب المهضومة الحق أن تجد ما يساعدها على التذرع بالصبر فيما مضى فى ذلك المثل الحكيم الذى وضعه الفليسوف (روسو) وهو: «أن القوى مهما بلغت قوته لا يضمن أن له الغلبة على الدوام» أما الآن، وقد أثبت الرئيس ولسن بأجلى بيان أن من الأمور الممقوتة التى تنفر منها الطباع أن تسود أمة على أمة. فقد بلغ كره السيادة من نفوس الأمم المظلومة أنها أضحت تفضل الفَناء على البقاء فى قيود الذل. ولا شك أنه ما كان لتلك المبادئ الجديدة إلا أن تصادف فى مصر وسطًا مستعدًا لقبولها لأن مصر بلد من سلالة كريمة المحتد نشيطة المزاج إذا تولد فيها الأمل أثار غضبها على الذين يناوئونها فى استقلالها».

«إن الأمة المصرية لا تقبل أبدًا أن تكون تلك السلعة العديمة القيمة التى تتداولها أيدى الأقوياء. ولا شك أنها اليوم بعد التصريحات التى فاه بها ذلك الرسول الجديد فى عالم السياسة الذى تشف كلماته عن أسمى معانى الأدب

وأرقها، أبعد منها فى أى زمن مضى عن الرضاء بمثل هذا المصير. فإن مجرد خوفها من عدم تطبيق مبادئ الدكتور ولسن على قضيتها. قد دفعها إلى تعريض صدور أبنائها، وهم عزل من السلاح، لنيران الرصاص القتالة. ومن غريب الاتفاق أن تكون تلك الساعة هى التى تجتمع فيها عشرون دولة لتقرير موافقتها على الحماية البريطانية».

«إن مثل هذا الحل المحزن لا يكون من ورائه إلا إلقاء بذور اليأس وعوامل الغضب فى قلب الشعب المصرى. وقد قال الرئيس ولسن:»

«إن الصلح لا يمكن أن يكون صلحًا وطيد الأركان إلا إذا اندثر به كل أثر من آثار الحقد فى قلوب الشعوب، سيًان كانوا أقوياء أو ضعفاء وكان العدل موزعًا عليهم جميعًا بدرجة واحدة بغير أقل تمييز بين قويهم وضعيفهم».

«فهل وقع الاختيار على الشعب المصرى ليكون ضحية تقدم فدية لحسن اتفاق الدول العظمى؟ إذا صح ذلك فكيف يمكن التسليم بأن نكون نحن تلك الضحية ونحن أمة ذات تاريخ وماضٍ مجيدين. وما الذى كان نصيبنا لو كنا قد انضممنا لأعداء الحلفاء عوضًا عن أنْ نشاطرهم متاعب القتال؟».

«إن الواجب المفروض علينا، بصفتنا نوابًا عن الشعب المصرى، يقضى علينا بأن نُسمع المؤتمر صوت ذلك الشعب السيئ الحظ الذى حرم دون غيره من التمتع بالعدل الذى عمت ظلاله جميع الأقطار المسكونة. وقد بات يرى نفسه أنه إنما كان يعمل للإضرار بمصالحه باشتراكه فى العمل مع الحلفاء. نعم وإن صوته يرتفع عاليًا للاحتجاج لأنه وحده حرم من نعم الصلح ومزاياه مع أنه كان عاملاً أمينًا فى الحرب. ولكن الأمة التى لها أمنية خاصة تضمها فوق كل احترام. والتى تحس بشخصيتها وتشعر بحقوقها لا يمكن من الغير أن يتصرف فى أمرها. وهى دون غيرها صاحبة الحق فى البت فى مصيرها».

«عن الوفد المصرى»

«رئيس الوفد. الإمضاء: سعد زغلول»

ثم أرسل الوفد فى ١٦ مايو برقية إلى مجلس الشيوخ الأمريكى بواشنطن، هذا تعريبها:

«إن الشعب المصرى ينظر إلى عدالة ممثلى الديمرقراطية الأمريكية العظمى المكرمين وإنصافهم لنوال أمانيه الوطنية. فقد أبَى مؤتمر الحلفاء والدول المشتركة معهم أن يطبق المبادئ التى دخلت الولايات المتحدة الحرب بغية تحقيقها على مصر مع إنها ساعدت تلك الدول على النجاح بسخاء».

«اعترف مؤتمر الصلح بالحماية البريطانية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر من تلقاء نفسها سنة ١٩١٤ برغم إرادة الشعب المصرى كله، اعترف المؤتمر بهذه الحماية دون سماع صوت مصر اعترافًا يخرق المبادئ التى أعلنتها أمريكا الحرة على لسان رئيسها المكرم إذ قال: إن مصلحة الأمم الضعيفة مقدسة كمصلحة الأمم القوية سواء بسواء. ولا يمكن أن يدرك أحد مصلحة مصر أكثر من الشعب المصرى نفسه».

«إن قرار المؤتمر لا يحرم مصر حقها الطبيعى الشرعى فى الاستقلال فقط. بل يحرمها أيضًا الصفة السياسية التى تمتعت بها منذ سنة ١٨٤٠ والتى أطلقت يدها فى إدارة شئونها الداخلية إطلاقًا تامًا. وجعلت لها حق عقد المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبية دون الرجوع فى ذلك إلى تركيا صاحبة السيادة على البلاد». (تراجع معاهدة لوندرة سنة ١٨٤٠).

«ويدل الاضطراب الحالى فى مصر على رغبة متأصلة فى نفوس الشعب المصرى فى استقلال بلاده استقلالاً تُراعى فيه مصالح السكان الأجانب بعناية تزيد عما كان عليه الحال حتى الآن».

«فهل يرضى الشعب الأمريكى أن يُبرم حكم مؤتمر الصلح الذى معناه القضاء بالموت الأدبى على أكثر من ثلاثة عشر مليون نسمة ساعد آباؤهم العلم والمدنية البشرية مساعدات جمة. وكان لجهودهم فى هذه الحرب العامة. «الفضل إلى

حد كبير جدًا فى الفوز الحاسم فى الشرق» كما قال الجنرال أللنبى نفسه، هل يعقل أن يعامل الشعب المصرى الذى ضحى كثيرًا فى سبيل فوز «الحرية والعدالة» كالمتاع الذى يمكن بيعه والسلع التى تنقل من يد إلى غيرها؟».

«ولقد وجدت المبادئ التى دخلت الولايات المتحدة الحرب لأجلها فى وادى النيل منبتًا خصبًا حتى إن الذين خروا ضحايا رصاص الجنود فى القاهرة وغيرها من مدن الأقاليم كانوا دائمًا أبدًا يهتفون بصوت خافت لكنه ثابت «ليحى ولسن. لتحى أمريكا».

«فباسم الشعب المصرى كله أتقدم محتجًا على حكم ينتهك، فيما يختص بمصر، حرمة المبادئ الإنسانية والأمريكية التى ترمى إلى عقد صلح عادل دائم».

«الإمضاء: عن الوفد المصرى»

«الرئيس سعد زغلول»

ثم رأى الوفد أن مِنْ حوله معاهدات تُبرم لا يُقام للقضية التى يدافع عنها فيها وزن. وإنه تجاه جماعة من أرباب السياسة تجرى بينهم المساومات فى صوالح بلادهم على حساب الضعفاء من الأمم. فتنفذ حكوماتهم نتائج مساوماتهم على هؤلاء الضعفاء طوعًا أو كرها.

ورأى كذلك أنه وهو فى هذا الموقف شاعر بمسئولية القضية الكبرى التى وضعت فى عنقه، وكلما ازدادت ثقة أمته فيه ازداد شعورًا بثقل هذه المسئولية العظمى.

نظر بعد ذلك فرأى أن خَصْمه فى هذه القضية هو أقوى دولة فى العالم وليس من السهل المضى فى مناوأتها والإصرار على استعمال الشدة معها. ولقد أحس بحرج مركزه تجاه خصمه القوى الذى أوجده عنوة فى هذا المركز؛ وبخاصة حينما استشعر بأن الحكومة الإنكليزية اعتزمت إيفاد لجنة تحقيق إلى مصر مهمتها تنظيم الحكم فيها تحت الحماية.

تجاه هذه الظروف السيئة بالنسبة للقضية المصرية فكر أعضاء الوفد جميعًا في تنظيم خطة التقهقر، ولو مؤقتًا، باستعمال اللين والهوادة في مطالبهم خوفًا من خسران القضية وضياعها ضحية التشدد.

ونحن لا نرى بأسًا على الوفد في انتهاجه هذا المنهج لأن أعضاءه كانوا بمثابة القادة للشعب، ويتحتم على هؤلاء التبصُّر في مواطئ أقدامهم حتى لا يندفعوا خلف عواطفهم. وتدبُّر الظروف التي يجب فيها الهجوم والالتواء وأن لا يكون شأنهم شأن الشعب نفسه الذي يضع غايته نصب عينيه، دون نظر إلى ما يعتوره في سبيل وصوله إلى هذه الغاية من الأخطار ليتجنبها.

لذلك كان من باب الحكمة أن يتدبر أعضاء الوفد أمرهم بينهم ويأتوا بحركة مضمونة تنفع القضية بدون أن تلحق بها ضررًا.

فصمم على أن يعيد الكَرَّة فيحاول مرة أخرى أن يطلب من الرئيس ولسن موعدًا لمقابلته. فبعث إليه بالكتاب التالي:

«سيدي العزيز»

«سبق لي أن تشرفت في ٢٢ أبريل الماضي بطلب مقابلتكم رجاء أن أعرض على سعادتكم بصفتي مندوب أمة متمدنة ذات تاريخ مجيد حالة الأمور الحقيقية في مصر وأماني أبناء وطني القومية. وقد ذكر الرد الذي تلقيته من سكرتيركم في ٢٤ الماضي أن طلبي سيعرض على سعادتكم في حينه. ثم لم أسمع بعد ذلك شيئًا».

«يرجع طلبي المقابلة إلى حقيقة واقعة، وهي أن آمال للمصريين معلقة بشخصكم السامي باعتباركم واضح تلك المبادئ النبيلة وباعتباركم الرئيس المكرم للديمقراطية الأمريكية العظمى الديمقراطية التي دخلت الحرب لا لمأرب ذاتي وإنما لمجرد خدمة قضية الحرية والعدالة».

«وأذكِّر ثانية أن موارد الولايات المتحدة المادية والعلمية استُخدمت بتمامها مع الجهود الأدبية العظمى التى بذلتها الجمهورية. ولم يكن استخدامها للدفاع عن نفسها ولا رغبة فى الفتح. وليسمح لى أن أقول أيضًا إنها لم تستخدم لتثبيت سيطرة أجنبية على بلاد لا تريدها، وإنما كما أكدتم سعادتكم لإقامة نظام عدالة دولية يجب أن تخضع لها الأمم القوية والضعيفة على حد سواء».

«إن تلك المبادئ التى أعلنت باسم الشعب الأمريكى لتكون قاعدة صلح ديمقراطى دائم تأصلت فى قلوب الشعب المصرى كله إلى حد أنه ثار وهو أعزل من السلاح طلبًا لتطبيق تلك المبادئ على قضية بلده».

«ولم يكن إيمانه القاطع بالأربع عشرة نقطة وبخطابه ٢٧ سبتمبر الماضى وبغيرها من التصريحات ليتزعزع. وقد عجز رصاص الجيش البريطانى فى مصر عن أن يزحزح قيد أنملة، اعتقاده الثابت فى مقدرتكم ومقدرة الشعب الأمريكى تحقيق المبادئ التى قاتل فى سبيلها وفاز».

«وقد رأى الشعب المصرى فى نفيى ونفى زملائى محاولة من السلطات البريطانية يُراد بها حرمان البلاد من الاستفادة برعايتكم. ولكن إرادته تغلبت فأطلق سراحنا. وكان أول واجب قمنا به إذ وصلنا إلى باريس أن طلبنا مقابلة سعادتكم. على أننا مُنعنا ذلك ثم لم تنقضِ إلا أيام قلائل حتى نشر فى جميع أنحاء العالم اعتراف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالحماية البريطانية على مصر».

«ولكن الأنباء الواردة تدل على أن الخبر لقى فى مصر آذانًا صمًّاء إذ لم يكن فى استطاعة المصريين أن يتصوروا أن المبادئ التى جعلت العالم يعلل نفسه بعهد حرية ومساواة سياسيتين جديدتين هى التى تسجل العبودية على أمة بأسرها».

«لقد كانت نتيجة قرار مؤتمر الصلح فى شأن مصر أن عمدت السلطات العسكرية البريطانية إلى اتباع سياسة انتقام مُطَّرد فى جميع أنحاء البلاد ونفذت فى المدن والقرى شر أنواع النهب. وأحرق بعض القرى عن آخره وصارت آلاف الأسر عديمة المأوى».

«ويُحاكم الذين لا يحيُّون الضباط البريطانيين أمام المحاكم العسكرية. حتى إن القضاة فى مديرية قنا أَبَوْا أن يذهبوا إلى المحاكم حتى لا يتعرضوا لمثل هذه المهانة».

«ويستخدم الكرباج بغير حساب وتساء معاملة الأعيان ويسجنون وتنتهك أعراض النساء. وقد حدث أن زوجًا كان حاضرًا وحاول أن يحمى شرفه فقتله الجنود بالرصاص».

«كل هذا لأن الشعب المصرى اجترأ على أن يطلب تحريره سياسيًا ولكن لا مجال للشك فى أنه سيثابر على طلب حريته السياسية. سيفعل ذلك وهو يعتقد اعتقادًا ثابتًا فى صحة قضيته وموافقته من أعماق قلبه على المبادئ التى أعلنتموها سعادتكم. فإما أن ينجح بمساعدة أمريكا أو يهلك ضحية ولائه وحسن اعتقاده».

«لهذه الأسباب أرجو أن تسمح سعادتكم لى ولأحد زملائى بمقابلتكم حتى نبين لكم حقيقة الحال فى مصر».

«وأتشرف أن أكون لكم يا سيدى المخلص المطيع الخاضع».

«الإمضاء: سعد زغلول»

رأى أعضاء الوفد أو بعضهم أنهم فى وسط أمم لا يصل إلى قلوبهم نداء الحق وليس للعدل فى نظرهم وزن. بل الكل متضافرون على تنفيذ ما يريدون لصالحهم مهما يكون مغايرًا لمبادئ الإنصاف. لذلك أصموا آذانهم عن أن يسمعوا قضية مصر.

الخلاف بين أعضاء الوفد فى باريس:

وكان من نتائج ذلك أن رأى الأستاذ عزيز منسى مستشار الوفد. أن الوفد إنما قدم للسعى لدى مؤتمر الصلح وحمله على سماع دعواه. أما وقد بت المؤتمر

فى الدعوى دون أن يسمح بسماع مصر فقد انتهت المهمة التى قدم الوفد من أجلها. وتحتم عليه العودة إلى البلاد ليبلغ الأمة التى وكلته نتيجة مسعاه لتحقيق ما وُكِّل له. فوافقه على رأيه بعض الأعضاء.

ولكن البعض الآخر كان يعتقد أنه لا يزال هناك بصيص من الأمل فالدأب والسعى واجبان.

ولم يستطع هذا الفريق الذى كان متشبثًا بأردان الأمل أن يحول الأستاذ منسى عن إصراره على رأيه الذى أتبعه بالاستقالة من أعماله بالوفد، وحذا حذوه الأستاذ ويصا واصف الذى اكتفى بطلب إذن بالعودة إلى مصر وفعلاً طلب جوازًا بذلك من قنصلية إنكلترا بباريس.

وإنه وإن كان أمل من فضلوا الجهاد ضئيلاً فإن هناك من العوامل ما كانت تدفعهم إلى الانضمام إلى صف اليائسين.

حتى لقد أتى وقت حل فيه الوهن محل الرجاء. وسارت عقيدة أن لا تثريب على المجتهد إن هو قصر عن بلوغ غايته مادام قد قام بواجبه دون تقصير.

اضمحل الأمل فى الفوز حتى قال بعض الأعضاء صراحة بجلسة ٢٦ مايو سنة ١٩١٩ : «إن مهمة الوفد قد انتهت فعلاً. وإن الأمل فى الحصول على الاستقلال لم يعد له وجود وأن كل قول عدا ذلك يعد مغالطة». ولقد بلغ اليأس من النفوس مبلغًا جعل رئيس الوفد يصرح فى تلك الجلسة بقوله: «إن عملنا الآن ليس إلا تنظيمًا للهزيمة».

احتجاج الوفد على معاهدة الصلح مع النمسا:

وكان المؤتمر قد أكمل تحرير معاهدة الصلح مع النمسا وسلمها إلى المندوبين النمسويين، وقد ورد فيها عن مصر ما يفيد اعتراف النمسا بالحماية التى بسطتها بريطانيا العظمى على مصر؛ فلم يسع الوفد وقد رأى الأبواب تغلق فى

وجهـه بابًا بابًا إلا أن يرسل للمؤتمر فى ٦ يونية احـتجاجًا على هذه المعاهدة، نثبت هنا تعريبه:

«تطلب الدول المتحالفة والدول المشتركة معها من النمسا الاعتراف بالحماية على مصر وهذا الطلب وارد فى شروط الصلح التى فرضت على ألمانيا».

«فى وسع النمسا وألمانيا أن تنضما فى الاعتراف بهذه الحماية إلى الحكومات الأخرى التى كانت تحاربهما على أن قبولهما للطلب لا يبرره ولذلك ستتابع مصر تجاهل حمـاية لم تطلبها قط ولم تُدْعَ إلى معرفتها أو بحثها ولم تعترف ولن تعترف بها قط».

«عند مـا قدم مـشروع المعاهدة إلى ألمانيا لأول مـرة احـتـجـجنا على المصيـر المفروض على بلادنا وعاد وفدنا إلى رجاء أعضاء مؤتمر الصلح أن يعيدوا النظر فى قرارهم نحونا، وهو قرار لا شك فى أنهم اعتقدوا فى عدالته ولكن ليس ثمت مؤتمر يعقد لإقامة صلح دائم عادل يستطيع إبرامه لأنه مناقض للعدل مناقضة تامة. ضار بمن يعنيهم الأمر».

«إن القرار غير عادل لأنه تقرر دون أخذ رأى الشعب المصرى والحصول على موافقته وهو منافٍ لمبادئ العدالة والحق منافاة تامة، تلك المبادئ التى يزعم الحلفاء أنهم حاربوا للدفاع عنها ونصرتها».

«وهى ظالمة لأنها على طرفَىْ نقيض مع الأربع عشرة نقطة التى وضعها الرئيس ولسن. والتى قيل إنها قاعدة الصلح المقبل. وهى غير عادلة أيضًا لأنها تناقض الفقرة الأخيرة من المادة الثانية والعشرين من حزب الأمم، وهذا عمل ضار بمصر وبسلام العالم فى وقت واحد».

«لقد احتلت إنكلترا بلادنا ٣٦ عامًا بغية اقتياد بلادنا إلى الاستقلال التام على ما تقول، ونحن نقول هنا، إنصافًا لها، إنها أنجزت مهمتها وأنجزتها فوق كل رجاء لأن مصر لا تزال بعد ٣٦ عامًا تنتظر استقلالها وتنتظر نهاية احتلال غير شرعى كان المقرر أنه سيكون وقتيًا فقط».

«ولكن هذا الاحتلال، على العكس، مثير لنفوسنا ماسٌّ بكرامتنا فقد عمد الإنكليز بكل الوسائل التى لديهم - ولا سيما فى الشهور القليلة الأخيرة - إلى جعل النير الذى أثقلوا به كواهلنا لا يطاق أكثر من ذى قبل وحاولوا أن يشقونا على بعضنا. وعذبونا دون شفقة وعملوا بالنار والسيف وبوسائلهم السياسية الشيطانية وبقرارات لا نتوقعها قط يبرمها مؤتمر الصلح، على تثبيط عزائمنا وقطع ثقتنا ورجائنا فى عدالة شعبكم حتى نقبل سيادتهم. ولكن هذا كله ذاهب سُدًى. فلا يمكن لأى شعب أن يتغلب على إرادة شعب بأكمله فى ظل الحق أن يعيش وأن يكون مستقلاً».

«وإذا كانت حالات المعيشة التى سردتها فيما سبق مثالاً للصلات العادية بين إنكلترا ومصر فكيف يمكن إذًا أن تقبل بلادنا حماية لا قاعدة لها إلا الاضطهاد والإجحاف. ولا نتيجة منها سوى الكراهية والبغضاء؟».

«أما فيما يختص بسلام العالم فالقرار الذى بت فى أمر مصر لا يمكن إلا أن يجىء بضرر لأنه برغم اعتراف رئيس الولايات المتحدة بالحماية الإنكليزية على بلادنا. وبرغم إجماع أربع وعشرين دولة على طلبها من ألمانيا الاعتراف بالحماية، وبرغم وحشية الوسيلة التى استخدمها الإنكليز لتثبيط رجاء شعبنا ومقاومة أمانيه فى أن يكون حرًا، فإن الحالة فى مصر لا تزداد إلا حرجًا يومًا بعد يوم».

«ورغم هذا لم يفقد مواطنونا كل أمل فى حكمة المؤتمر وعدالته إذ ماذا يصيبهم لو رأوا أنفسهم قد ألقوا ثانية فى مرارة اليأس أو اضطروا إلى التسليم مرة أخرى بأن القوة هى التى تفوز على الحق؟ من يدرى ماذا يحدث فى بلادنا إذا وقع ذلك ومن يضمن السلام فى مصر؟ إذ من المتعذر حمل المصريين على إدراك كنه الامتياز القاسى المشئوم الذى اختصت به إذ استثنوا وحدهم من القاعدة العادلة العظمى التى اختيرت فى الصلح الجديد وهى «قاعدة حق الشعوب فى التصرف فى مصير نفسها بنفسها».

«ولو فرضنا أن مصر أُنزلت إلى درك الأرقّاء أفلا كان يجب أن تظل صاحبة الحق فى اختيار سيدها وطريقة حكمها؟ أو على الأقل، أفلا كان يجب أن تبلغ فى ذلك وتستشار فى هيئة الحكومة التى تطبق عليها؟».

«استُثنيت مصر وحدها من الاشتراك فى مبادئ الحرية والحق والعدالة التى طبقت على الأمم الأخرى ووضعها مؤتمر الصلح. استثنيت مصر رغم المساعدة التى قدمتها لقضية الحلفاء عن طيب خاطر».

«والواقع أن حالة بلادنا تدعو اليوم إلى اليأس أكثر منها سنة ١٨٤١ بل أكثر أيضًا. لأن الأصدقاء الذين اعتمدنا على مساعدتهم وأعداءنا اتفقوا على وضع قيود الاستعباد فى رقابنا إلى الأبد».

«وعلى هذا فإننا باسم الشعب المصرى نحتج على ذلك العمل الجائر المنافى للشرع والضار كلية بمصالح مصر وسلام العالم:»

«ونحن نسأل مؤتمر الصلح ثانية أن ينصت إلى صرخة مصر كما أنصت إلى أصوات شعوب كثيرة متألمة فإن ذلك لا يخرج عن المبادئ النبيلة التى أقامها فوز الحلفاء فى جميع أرجاء العالم. وهذا العمل يوفر أيضًا إراقة دماء أبرياء ويرمى إلى تقرير سلام العالم».

والظاهر أن خطاب سعد باشا إلى الرئيس ولسن قد وجد هذه المرة بابًا إلى قلبه ولكنه لم يستطع إجابة سعد باشا؛ لأنه كان يشعر بغرابة مركزه تجاه الوفد حيث إنه سبق له الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر. وهو أمر ينافى مبادئه التى أعلنها فى العالم وجعلها شعاره.

أراد الرئيس ولسن أن يلتمس له مخرجًا من هذا الموقف المحفوف بالمكاره الأدبية، فأوعز إلى سكرتيره الخاص المستر كلوز أن يرسل إلى سعد باشا كتابًا يقول فيه إنه لا يجد متسعًا من وقته لمقابلة سعادته وأحد زملائه، وأنه يرجو أن تسمح له الظروف بذلك فى المستقبل.

تلقى سعد باشا هذا الكتاب المؤرخ فى ٩ يونية. ثم أرسل له الرد بتاريخ ١٨ منه. وهذا تعريبه:

«سيدى العزيز»

«أتشرف بأن أبلغكم استلام خطاب سكرتيركم الخاص المؤرخ ٩ الجارى الذى قال فيه إنكم ليس لديكم متسع من الوقت لمقابلتى وأحد زملائى. على أننا يسرُّنا أن نلاحظ أنكم لا تنفون الرجاء فى مقابلة فى المستقبل».

«ونحن واثقون أنكم يا سيدى الرئيس، تدركون المركز الذى وضعتم فيه من جراء دور الزعامة الدولية الذى توليتموه. ونريد أن نفهمكم مبلغ يأس الشعب المصرى إذا فشل وفده فى الحصول حتى على أن نسميه نصير الحق والعدالة الدوليين».

«وإننا لا نعتقد أنكم تريدون أن يحكم على مصر دون سماع أقوالها ولا نشعر بأن فى استطاعتكم أن تكوّنوا رأيًا فى الحالة المصرية بغير سماع أقوال المصريين أنفسهم».

«واعتقادنا أنكم تركتم المجال مفتوحًا لاحتمال مقابلتنا فى المستقبل ونحن نرجوكم باحترام أن تسمحوا بذلك بأسرع ما يمكن حتى يسجل التاريخ لكم الفخر فى هذه المسألة ككل مسألة أخرى مرتبطة بالمؤتمر».

«وأتشرف بأن أكون يا سيدى خادمكم المخلص المطيع»

«الإمضاء: سعد زغلول»

«رئيس الوفد المصرى»

أعمال الوفد بأمريكا:

ومهما يكن من أمر، فإن الرئيس ولسن شاء أن يتناسى مصر وقضيتها لأن مركزه كان يقضى عليه بذلك، بعد أن صرح بالاعتراف بالحماية البريطانية

عليها. ولكن إذا كان رئيس جمهورية الولايات المتحدة قد تعمد تنكُّب هذه القضية ووضع أصابعه فى أذنيه حتى لا يصل إليه صوت استغاثة تلك الأمة المظلومة؛ فإن الوفد لم يعدم وسيلة للتقرب من بعض الأحرار الأمريكيين. وكان هؤلاء قد أوفدوا وفدًا منهم إلى باريس لمساعدة الإيرلنديين على نيل استقلالهم فتعرف الوفد المصرى بأعضائه وهم من ذوى النفوذ فى بلادهم، فزودهم بجميع المستندات والبيانات الخاصة بالقضية المصرية فدرسوها بدقة، ثم أخذوا ينشرون الدعوة إلى نصرة مصر بين من يثقون بمبادئهم فى مجلس الشيوخ الأمريكى. فضلاً عما أذاعه الصحفيون الأمريكيون فى صحفهم بعد أن وقفوا على حقيقة المسألة المصرية فى المأدبة التى أقامها لهم الوفد.

وهكذا بدأت الأصوات ترتفع فى مجلس الشيوخ الأمريكى والألسن تلهج بذكر ظلامة مصر والمصريين.

وحدث فى جلسة ٢١ يونية بالمجلس المذكور أن اقترح المستر «مايسون» أحد الشيوخ الاعتراف بالجمهورية الإيرلندية. فتناول بعض الأعضاء ـ المستر (بواره) ـ المسألة المصرية ولفتوا الأنظار إلى ما حل بأهلها من الإجحاف. وقالوا إنه لا يجوز أن تحرم مصر حقًا منح لغيرها كالحجاز مثلاً وهو تقرير مصير نفسها بنفسها. فى حين أنها لا تقل جدارة لنيل مطالبها عن كثير من البلاد التى أرادت سياسة مؤتمر الصلح أن تغمرها بنعم الحرية والاستقلال على حساب الغير. ثم أشاروا إلى برقيات الاحتجاج التى وردت على المجلس من الوفد المصرى بباريس.

وكان على رأس القائمين بهذا الدفاع عن حقوق مصر المستر «بواره» المذكور فوصلت أنباء هذه الحملة إلى الوفد. فأرسل له سعد باشا برقية الشكر التالية فى ٤ يونية. وهذا تعريبها:

«المستر بواره العضو بمجلس الشيوخ بواشنطن»

«باسم الإنسانية والعدل. باسم الشعب المصرى جميعه الذى أتشرف بأن أنوب عنه أقدم لجنابكم خالص الشكر لعطفكم على مصر والإشارة إليها فى خطابكم بمجلس الشيوخ. فنحن الذين حاربنا مع الحلفاء جنبًا لجنب وضحينا ضحايا كثيرة فيما كنا نراه سبيل الحرية والعدل قد حرمنا من إسماع صوتنا إلى مؤتمر السلام وخولفت معنا المبادئ التى دخلت أمريكا الحرب لنصرتها. وبذلك عومل أبناء الفراعنة معاملة السلع التى تباع وتشرى. وأن المصريين ليعتمدون اعتمادًا تامًا على مساعدة الشعب الأمريكى محب الحرية، فى تحقيق الآمال القومية كشعب حكم عليه بالاستعباد الأبدى، من غير أن يسمع دفاعه».

«رئيس الوفد المصرى»

وقد ورد اسم مصر ثانية فى جلسة مجلس الشيوخ الأمريكى فى ٢٥ يونية. ذلك أن المستر «والش» العضو بالمجلس المذكور اتهم وفد الصلح الأمريكى فى باريس بخيانة المبادئ التى قصد باريس لنصرتها وتأييدها. حيث استثنى الأمم التى كانت تحت حكم أصدقائهم من أن تطبق عليها قاعدة «حق الشعوب فى تقرير مصير نفسها بنفسها» كما طبقت على الشعوب التى كانت تحكمها أعداؤهم. ثم جرى ذكر مصر بهذه المناسبة فقال أحد الأعضاء: «إن معاهدة الصلح لم توضع إلا لخدمة مصالح بريطانيا».

وإتمامًا لذكر مساعى الوفد فى أمريكا نرى أن نواصل هنا نشر باقى أعمال الوفد بتلك الديار، فنقول:

بفضل مساعى الدكتور حافظ عفيفى بك توصل الوفد إلى التعرف بالمستر جوزيف فولك من أكابر محامى الولايات المتحدة، فعهد إليه بتولى رفع القضية المصرية أمام مجلس الشيوخ فى بلاده. فلما فحص المحامى القضية واطّلع على مستنداتها قبل التوكيل فيها بعد أن اقتنع كل الاقتناع بشرعية مطالب المصريين.

عمد الأستاذ فولك إلى عمل حركة نشر ودعاية عن القضية بالصحف الأمريكية ليهيئ الأفكار هناك لتلقى البحث فيها. ثم طرح تفاصيل المسألة أمام لجنة الشئون الخارجية للمجلس.

وحدث أن اللجنة بعد سماع أقوال الأستاذ فولك عن مصر رفضت طلبًا مقدمًا من مندوبى بلاد الهند يطلبون به سماع أقوالهم. فاعترض المستر «هتشكوك» زعيم الحزب الديمقراطى على هذا الرفض قائلاً: «كيف يمكن أن يسمع صوت المصريين ولا يسمع صوت الهنود؟ مع أن ظلامة الفريقين متماثلة. وهى ضد خصم واحد». فكان جواب اللجنة «إن مصر تعد، من الوجهة السياسية، غير خاضعة لإنكلترا ولا لتركيا. وإنما هى يجب أن تكون مستقلة وزمامها بيدها».

فطيَّر المستر فولك هذا القرار أو هذا الحكم الفرعى إلى الوفد بباريس، وهذا طيره لمصر فنشرته الصحف المصرية مستبشرة. كما أن بعض الصحف الفرنسية نشرته دون أن تعلق عليه.

وفى جلسة مجلس الشيوخ الأمريكى المنعقدة فى ١٨ أغسطس ألقى المستر «بواره» العضو بالمجلس خطابًا ضافيًا عن مصر، نورد هنا تعريبه منقولاً عن نفس محاضر أعمال المجلس (صفحة ٤٢٠٥، المجلد ٥٨). قال جنابه:

«..... ولكن صحف الأمس نشرت خبرًا متأخرًا مدة شهر ونصف شهر: وهو أن أمة من الأمم الخاضعة لإنكلترا توجد الآن فى حالة احتجاج عنيف. إن لم تكن فى حالة ثورة علنية ضد سلطة الحكومة البريطانية».

«فى سنة ١٨٨٢ دخلت إنكلترا مصر من تلقاء نفسها بدعوى ضمان دفع بعض الديون وأعلنت للعالم مرات عديدة على لسان رجال حكومتها الذين كانوا فى الوزارة مثل غلادستون وغيره أنها لم تذهب إلى مصر إلا لتسوية بعض أشياء وأنها متى سويت أى متى دفعت الديون فإنها تنسحب من مصر».

«وكان هذا التصريح يجدد بين وقت وآخر منذ ١٨٨٢ بعبارات أخرى مدة أربعين عامًا انقضت ولكن إنكلترا ادعت فى سنة ١٩١٤ أن حالة الحرب تضطرها إلى إعلان الحماية على مصر فأعلنتها. وأقامت فى البلاد حاكمًا عليها انتخبته الحكومة الإنكليزية».

«وأكد حينئذ أن هذا العمل ليس إلا الخطوة الأولى فى سبيل استقلال مصر. وظن الشعب المصرى، بحسن نية، أن أمة صديقة تحميه وأنها تزمع حقيقة أن تضمن له الاستقلال الذى قاتل فى سبيله منذ زمان طويل. فصدق واتبع هذا الاعتقاد».

«ولما عقد مؤتمر الصلح أخذ الشعب المصرى ينتخب مندوبين عنه يبسطون قضيته أمامه ولكنهم حيل بينهم وبين عرض أمورهم. بل عمل ما هو شر من هذا وذلك أن أولئك المندوبين اعتقلوا وسجنوا ومع أنهم أطلق سراحهم الآن فقد منعوا الجوازات التى تمكّنهم من المجىء إلى أمريكا».

«ولم يُولِ العالم هذا الحديث إلا قليلاً من العناية. ولم نكن نعرف أن المجهود الذى يبذله أولئك النواب للمثول أمام مؤتمر فرساى يمثل فى الحقيقة احتجاج أمة بأسرها وثورة شعب متحد فى اللغة والمدنية تجرى فى عروقه روح الوطنية العريقة».

«وقد تحول احتجاجه الآن إلى حالة حرب دامت منذ الساعة التى علم فيها أن الحماية تزمع أن تكون دائمة. ولا تزال مستمرة حتى الآن وفى الساعة التى أتكلم فيها، يكبح جماح شعب مصر هذا بالقوة ويحكم بسنان الحراب فالدم والخراب يسودان جميع البلاد».

«وأكرر القول هنا بأنه، مع أن كل ذى قلب لا بد أن يستفظع تلك الأمور المثيرة للنفوس، فإنى لا أزمع بحثها هنا. بل سأقتصر على ضرب مثل جديد للحالات التى ستحتم علينا المادتان العاشرة والحادية عشرة من عقد حزب الأمم الاهتمام بها».

«إن مراجل الاستياء والثورة تغلى فى الشرق كله ويعد سكانه ثلث أهل العالم».

«تلك هى الحالة التى يطلبون منا المصادقة عليها».

«أضيفوا إلى ذلك احتجاجات الملايين من رعايا إنكلترا الذين يرفعون أصواتهم بالاحتجاج لأنهم لا يريدون أن يكونوا تحت الراية البريطانية ويثورون على سلطة بريطانيا التى يطلب منا صيانتها وتأييدها».

«إن الحكومة الإنكليزية استولت من جراء هذه الحرب يا سيدى الرئيس على أرض يبلغ اتساعها اتساع الولايات المتحدة».

«قيل إن تجارب الماضى بددت المطامع الاستعمارية. ومع هذا فمتى تم عمل مؤتمر ڤرساى وأخرجت المعاهدة ثمارها فإن إنكلترا كما أكرر القول، تكون قد نالت أرضًا تبلغ مساحتها مساحة الولايات المتحدة وبسطت سلطانها على ٣٣ مليون نفس. على أن هذه الملايين التى صار أو سيكون عليها السيطرة التامة قامت حتى لتكاد تكون بأسرها اليوم ثائرة عليها».

«تقلقنى هذه الحالات كما قلت. فلم يعد ممكنًا أن تنفض الولايات المتحدة يدها منها إذ متى تمت الموافقة التى من شأنها أن تقيم قائمة حزب الأمم فإن هذه المسائل قد تصير حيوية لنا كما لو عرضت لنا فى داخلية بلادنا. وقد يضطرنا الأمر إلى احتمال تبعة تقريرها فى مصر كما لو كانت فى المكسيك أو فى بلادنا نفسها».

«وإنى أريد أن ألفت نظركم يا سيدى الرئيس إلى بعض هذه الحقائق وسأطلب تدوين غيرها فى المحضر الرسمى:»

«اذكروا يا سيدى الرئيس، أن الخبر الذى جاء إلى الشعب الأمريكى اليوم فقط، كان يجب أن يصل إلينا منذ أسابيع عديدة. ومع هذا فإنه لم يصل إلينا بواسطة الشركات البرقية بل بواسطة المندوبين الذين اختارتهم الأمم المستعبدة ليعرضوا أمرها على الولايات المتحدة».

«وبعبارة أخرى يطلب من الشعب الأمريكى أن يعجل فيوافق على معاهدة فى حين أن الوكالات مثل وكالتىْ روتر وهافاس تتعمد إخفاء أخبار عنا قد تتوقف عليها يومًا ما حياة مئات الألوف من مواطنينا وتمنع عنا معلومات تمس صميم

المعضلة التى نسعى لحلها أمام الحقائق المعروضة الآن أمام أنظار الشعب الأمريكى فجاءت رغم احتجاج تلك الدول التى يطلب منا أن نؤلف معها جمعية».

«إننا نعرف أن كوريا خربت وأُبيد أهلها فى السنوات الأربع الماضية. وما من فظيعة ألمانية إلا ولها مثيل فى المعاملة التى أنزلتها اليابان بكوريا. ومع هذا فقد كانت التعاليم تنشر بانتظام بين الشعب مُظْهرة له مبلغ البركة التى تحظى بها كوريا من السيادة اليابانية حتى أُتيح لجمعيات مسيحية مختلفة أن تكشف الحقيقة بواسطة بعض أعضائها».

«والواقع أنه لما كان يصل إلينا خبر صحيح من مصادر لا يجرؤ أحد على إثارة الشك حولها كان يتجلى أن أخذ اليابان كوريا تحت كنفها جاء نقمة للشعب الكورى المسكين لا نعمة».

«وهذا نفس الواقع فى القطر المصرى وفى أجزاء أخرى من أوروبا حيث الأمم المستعبدة مهددة بتلك السيادة وذلك القانون اللذين نزمع المصادقة عليهما وجعلهما دائمين».

وهنا عدَّد المستر (بواره) حوادث ارتكبت فى القاهرة والشويك والشبانات والعزيزية والبدرشين وشبرا الشرقية وكفر الحجا وفى أنحاء مختلفة من الوجه القبلى، ثم قال:

«تلك هى الوقائع التى طلب الشعب المصرى أن يؤذن له بعرضها على المؤتمر. ولكن كما أن اليابان منعت مندوبى كوريا من رفع صوتهم فى فرساى لعرض حقائق على العالم وإطلاع الولايات المتحدة على ماهية الشريك الذين يزعمون الاتحاد معه. كذلك منعت الحكومة الإنكليزية استقبال المندوبين المصريين لبسط تلك الحقائق الواقعة أمام المؤتمر أيضًا».

ثم قرأ المستر (بواره) قسمًا من شهادة قال إن لديه صورة منها وأنها بتوقيع ابن عمدة الشويك، ويتناول هذا القسم حوادث وقعت فى منتهى الفظاعة والوحشية. ثم قال الخطيب:

«أطلب يا سيدى الرئيس أن يسمح لى بإثبات وقائع أخرى فى المحضر دون تلاوتها».

«وكان المستر (إدج) الرئيس فى مقعدة ولم يحدث اعتراض. وسمح للمستر (بواره) بما طلب».

المستر بواره ـ: «سأتلو عليكم عبارة من العرائض التى قدمها المندوبون لمؤتمر الصلح وبعض نقط جلية من الالتماس الذى قدمته مصر للمؤتمر بطلب استقلالها وهى:»

«إن ما فعلته الإنكليز فى مصر حفر بيننا وبينهم هوة يستحيل معها أن يقبل المصريون السيادة الإنكليزية بعد ذلك».

«وإننا نعرف أن سواد الشعب الإنكليزى لا يوافق على ما يحدث فى مصر إلا أنه يجهل تلك الوقائع العظيمة جهلاً تامًا. فإن الحقيقة أُعدمت ولم يُترك لها أى أثر».

«ألا يحق لنا أن نشك فى فوز العدالة ونحن نرى العقبات تكدس أمامنا ونرى صوت إنكلترا القوى يعلو على صوتنا الضعيف؟».

«إذا كانت الفظائع التى ترتكب ضد العدو متنكرة فما القول فى فظائع ضد أمة صديقة متحالفة؟».

«تعد السلطات البريطانية معاهدة لوندرة (قصاصة ورق) وكذلك الوعود الرسمية التى صرح بها رجال الحكومة الإنكليزية رسميًا».

«إن مصر بأسرها ترفض السيادة البريطانية. فإذا وافق المؤتمر على ضياع استقلال ذاتى نلناه منذ مائة عام كان ذلك ظلمًا جليًا. فهل يعقل أن يعامل الشعب المصرى معاملة السلع».

«لنفرض، لتسهيل المناقشة ـ وأسلم بذلك تسليمًا تامًا ـ أنه بولغ فى فظائع كوريا. ولنفرض أيضًا أنه بولغ فى الفظائع التى ارتكبت فى مصر وأن يد الخيال

امتدت إلى أعمال القسوة التى سيفضح أمرها فإن ذلك لا ينفى أن تلك الشعوب كلها تجاهر بمعارضة سيادة يطلب منا نحن أن نساعدها على البقاء وتأبى (أى الشعوب) الإذعان للتبعية أو الخضوع دون مقاومة تؤدى مع الزمن إلى الحرب. وحالة الحرب موجودة من الآن وستبقى بين الناس حتى يضطر ظلم لا يقاوم تلك الشعوب إلى الخضوع».

«وإنى أسألكم إذا كان يصح أن يطلب من الولايات المتحدة الاشتراك فى هذا الظلم أنى أقوم فى وجه جمعية يكون زملاؤنا فيها مثل تلك الأمم التى لا تدعم مدنيتها أو حكومتها بالمبادئ السائدة فى جمهوريتنا نحن».

«فإذا قبلنا الحالات الحاضرة واشتركنا مع تلك الدول فإن هذا يكون رضاء منا بتحمل عبء ذلك الظلم الذى امتاز به شركاؤنا قبل دخول جمعيتهم».

«وهذا ما يحدو بى إلى التمسك من جديد بالنقط الثلاث التى أريد أن ألفت النظر إليها، وهى:»

١ ـ «إن وكالات الأخبار الإنكليزية والفرنسية تبذل الجهود الدائمة دون انقطاع أو كلل لإخفاء الحقائق الواقعة عن الشعب الأمريكى».

٢ ـ «أنهم بينما يبقوننا فى ضلال يضايقوننا ويحثوننا على الوصول إلى عقد معاهدة قبل معرفة الحقائق المرتبطة بها».

٣ ـ «إن المادتين العاشرة والحادية عشرة تضطراننا إلى التقيد بقيد لا حد له وهو المساعدة على إبقاء شعوب فى حالة تحتج عليها بشدة من الآن وهذه مهمة مروعة مثقلة بالصعاب من كل نوع. مهمة تناقض تصريحاتنا ومبادئنا وعقيدتنا السامية مناقضة تامة. فلماذا تتعجل؟ لنَسْعَ أولاً إلى معرفة كل ما تصح معرفته قبل قبول هذا العبء الكبير. حتى إذا كان لا بد من قبوله كنا على علم بمبلغ ثقله».

وذكر المستر بوراه بعد ذلك شهادات ومحاضر تحقيق عن حوادث مشهورة وقعت فى القطر المصرى.

مذكرة المستر فولك رداً على السفارة البريطانية:

ومن أهم ما كان من عمل الوفد المصرى عن القضية المصرية فى الولايات المتحدة الأمريكية، المذكرة التى قدمها المستر فولك المحامى عن الوفد بتلك الديار إلى وزير خارجية الولايات المتحدة عقب البيان الذى نشر من السفارة البريطانية بواشنطن المتضمن الإدلاء بالأدلة التى زعمت السفارة المذكورة أنها تثبت أن الحلفاء غير مدينين لمصر بمعونة كبيرة وأن القول بأن مليونًا حاربوا فى صفهم خطأ محض. وهذا نص البيان:

«واشنطن فى ٥ سبتمبر - نشر المستر رونالد لندسى القائم بأعمال السفارة البريطانية رسالة إلى المستر جودفر هول محرر «مونتجمرى أدفرتيزر» التى تصدر بمونتجمرى وهى التى يرد بها على سؤال المستر هول «عن عدد الجنود المصريين الذين حاربوا تحت الراية البريطانية فى أثناء الحرب وكم كان عدد الخسائر التى لحقت بهم».

«ويقال إن الباعث على هذا السؤال هو المذكرة التى قدمها حديثًا المستر چوزيف فولك حاكم ولاية ميسورى سابقًا إلى لجنة العلاقات الخارجية بمجلس شيوخ الولايات المتحدة والتى لفت فيها المستر فولك نظر اللجنة إلى أن «مليونًا من الجنود المصريين قاتلوا فى صفوف الحلفاء».

«قال المستر لندسى الذى كان بمصر فى خلال الحرب كلها: «إن الحكومة البريطانية قد عُنيت بأن تتحاشى القضاء على السيادة المصرية. والجنود المصريون يخدمون دائمًا تحت العلم المصرى لا الإنكليزى. ولا ترفع الراية البريطانية إلا على دُور السلطة العسكرية البريطانية بمصر وفيما عدا هذا ترفع الراية المصرية الخاصة» ولو أنى أردت أن أجيبك عن سؤالك جوابًا لا يخرج عن

مـدلول الألفـاظ المحـدودة لقلت إنه لم ينضـو جندى مـصـرى تحت الألوية البريطانية. ولكن هذا بيان ناقص ولا مراء ـ فإنه فى فبراير سنة ١٩١٥ لما هاجم الجيش التركى مصر اشتركت بطارية من المدفعية المصرية مع القوات البريطانية فى الدفـاع عن خط قناة السـويس وكـان هجـوم العـدو قـبل هـذه البطارية التى أدارت رجالها مدافعهم بمهارة وكفاءة فساعدوا على رد العدو. وفى اعتقادى إن الخسائر كانت اثنين من القتلى وستة من الجرحى».

«ولم تشترك فى العمل فى خلال الحرب أية قوة مصرية أخرى مسلحة ولكن فى الأدوار الأخيرة من الحرب قامت ثلاث فرق مصرية أو أربع بحراسة خطوط المواصلات فى سينا بينما كان الجنرال أللنبى يغزو سوريا وحدث كذلك أن فصيلة مصرية كانت ببلاد الحجاز فى وقت من الأوقات ولكن هذه القوات جميعها لم تتعرض لنار القتال».

«وفضلاً عن ذلك فقد ضُم عدد كبير من المصريين إلى فرقة العمال والنقل الملحقة بالقوات البريطانية. وكان هؤلاء مستخدمين لمدة قصيرة تتفاوت من ثلاثة أشهر إلى ستة. وقد قاموا لقوات الجنرال أللنبى بالأعمال اليدوية وغيرها مما لا يستدعى مادة فنية. وبهذه الصفة كان ما أدوه من الخدمات عظيم القيمة لأنهم أباحوا لعدد من الجنود (الإنكليزية) أن يكونوا فى خط القتال ولولا ذلك لاستخدموا فى ساقة الجيش».

«ولست أستطيع أن أذكر عدد هؤلاء الرجال الذين ألحقوا بفرقة العمال ولكنهم بلغوا فى بعض الأوقات من ثمانين إلى تسعين ألفًا وكان بعضهم يستهدفون للنار وهم يحفرون الخنادق وينقلون المؤن والذخائر قرب خط القتال فأصابتهم بعض الخسائر. وليس فى وسعى أن أقول كم تبلغ مثل هذه الخسائر على وجه التحقيق ولكنى أعتقد أنها تبلغ فى الجملة ١٥٠٠ ما بين قتيل وجريح فى خلال سنوات الحرب الأربع».

وهذا هو رد المستر فولك على هذا البيان نثبت هنا تعريبه خدمة للتاريخ:

«واشنطن فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩١٩»

«جناب المحترم المستر ويليام فيليب القائم بأعمال وزارة الخارجية بواشنطن».

«إيماء إلى الحديث الذى دار بيننا اليوم بشأن البيان الذى أذاعته السفارة البريطانية فى الثانى من سبتمبر، والذى يظهر أن المراد به إعلان سياسة بريطانيا إزاء مصر أرسل إليكم - بناء على طلبكم - صورة من هذا البيان وقد نشرته بنصه كل جرائد هذه البلاد والصحافة المتحدة والمشتركة كما نشرته التيمس بلندن وغيرها من الصحف الإنكليزية».

«وألفت نظركم إلى الفقرة الثالثة التى يقول فيها المستر لندسى الذى كان بمصر طول مدة الحرب: (إن الحكومة البريطانية قد عُنيت أن تتحاشى القضاء على السيادة المصرية والجنود المصرية تخدم دائمًا تحت العلم المصرى لا الإنكليزى. ولا ترفع الراية البريطانية إلا على دُور السلطة العسكرية البريطانية بالبلاد المصرية وفيما عدا هذه ترفع الراية المصرية الخاصة)».

«قد يكون من المناسب أن تسأل الحكومة البريطانية بصفة غير رسمية عن هذا البيان وهل هو يحدد رسميًا سياسة الحكومة البريطانية فيما يختص بمصر. فإذا كان الأمر كذلك. فلابد أن يتبع هذا نتائج معينة أما إذا كانت السفارة البريطانية قد جاوزت حدودها بإصدار هذا البيان فإن نتائج أخرى معينة خليقة أن تنشأ عنه كذلك».

«وإنى أرسل إليكم فضلاً عن هذا البيان، صورة من رسالتى التى بعثت بها إلى رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس شيوخ الولايات المتحدة لتضموه إلى ملفاتكم وهذه الرسالة عبارة عن رد على البيان الذى أذاعه ممثلو الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالإجراءات التى اتُخذت أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ».

«وتفضلوا بقبول شكرى وأحسن تمنياتى».

«المخلص جوزيف فولك»

وهذا هو رد المستر فولك على بيان السفارة البريطانية البادى الذكر:

«جناب المحترم المستر هنرى كابون لودج رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بواشنطن»

«فى الثانى من سبتمبر وزع المستر رونالد لندسى القائم بأعمال السفارة البريطانية بواشنطن على الصحف بيانًا يتضمن تعليقه على مذكرتى عن القضية المصرية التى قدمتها للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ وقد أنكر فى هذا البيان الحقيقة التى أوردتها فى المذكرة وهى أن أكثر من مليون مصرى حاربوا فى صف الحلفاء. وحاول أن يقصر العدد على ما يقرب من الثمانين ألفًا».

«وبدلاً من أن يدون إنكاره أمام هيئتكم وينازعنا الأمر بالمحكمة العلنية التى أقامها مجلس شيوخ الولايات المتحدة انتهج سبيل المحاولة وأرسل كتابًا مفتوحًا إلى الصحف. ومن أجل ذلك أرى من الملائم أن يوجه الرد إلى لجنتكم بهذه الطريقة غير الرسمية».

«ولكى أزيد لجنتكم علمًا. أقدم لكم التلغراف التالى الوارد من سعد باشا زغلول أكبر نواب مصر ورئيس الوفد الذى ندبته الأمة المصرية وأرسلته إلى مؤتمر الصلح. وهو الآن فى باريس. وهذا هو التلغراف:»

«روت جريدة التيمس الصادرة بلندن فى الرابع من سبتمبر أن السفارة الإنكليزية بواشنطن تنكر البيان الذى قدمته للجنة العلاقات الخارجية بمجلس شيوخ الولايات المتحدة وفى أثناء عرض القضية عليه. أما الحقائق فهى أن ١٢٠٠٠٠٠ مصرى جندوا لفرقة العمال التى كانت تعمل تحت لواء الحلفاء وأن الجيش المصرى نفسه قاتل على قناة السويس وفى شبه جزيرة سينا وفى الحجاز وحارب على بن دينار فى السودان. وقد نزلت خسائر عظيمة بفرقة العمال وعلى الأخص بسبب الأمراض».

«سعد زغلول»

«فهذه حقائق لا يمكن أن ينجح أحد فى إنكارها. وقد قدمتها للجنتكم لتكون إحاطتها بالأمر تامة. وألفت نظركم بوجه خاص إلى ما يلى مما هو وارد فى بيان المستر لندسى وذلك حيث يقول:»

«(إن الحكومة البريطانية عُنيت بأن تتحاشى القضاء على السيادة المصرية) وهو بيان محدود ويجب أن نعتبره تصريحًا جليًا بسياسة الحكومة البريطانية إزاء مصر. وإذا كان هذا التصريح بموافقة الحكومة البريطانية وهو ما لا شك فيه وإلا لما أذاعته السفارة البريطانية ـ فهو كما يظهر، اعتراف بحق مصر الذى نطالب به ونجاهد له. وإذا كانت مصر سيدة نفسها فبأى حق تحتل بريطانيا العظمى بلادها بقوات مسلحة وتحرم المظاهرات القومية للمطالبة بحقها فى تقرير مصيرها مما أدى إلى قتل ثمانمائة وجرح ألف وستمائة وفى سلسلة من الحملات الدموية على المتظاهرين العزل من كل سلاح كما ورد فى رسائل الصحافة المتحدة؟».

«وإذا كانت بريطانيا قد عنيت بالاحتفاظ بالسيادة المصرية فلماذا اعتقل فى مالطة سعد باشا زغلول ورفاقه الذين ندبتهم الأمة المصرية لحضور مؤتمر الصلح؟ ولماذا يبقى اليوم هؤلاء الممثلون للأمة المصرية سجناء فى الواقع فى فرنسا ويحرمون جوازات السفر إلى الولايات المتحدة أو إنكلترا».

«ولما كان المستر لندسى يقرر فى الواقع اعتراف إنكلترا بسيادة مصر لنفسها فإنى أعرض بكل احترام أن تحدد الإخلاص لهذا التصريح بالأمور الآتية:»

«أولاً ـ أن تعين الحكومة البريطانية موعدًا تسحب فيه جيش الاحتلال من مصر».

«ثانيًا ـ أن تعترف الحكومة البريطانية لمجلس عصبة الأمم ـ إذا تألفت ـ بالسلطة والحق فى تعيين مركز مصر».

«ثالثًا ـ أن تتخلى الحكومة البريطانية عن كل معارضة فى أن ترسل حكومة مصر ممثلين سياسيين لها إلى بريطانيا العظمى وللولايات المتحدة وغيرها من الدول».

«رابعًا ـ أن تسحب الحكومة البريطانية معارضتها فى إعطاء جوازات السفر للمندوبين الذين اختارتهم الأمة المصرية ليمثلوها أمام مؤتمر الصلح والذين يطلبون الآن أن لا تحول عقبة ما دون دخولهم الولايات المتحدة».

«هذا ومن حيث أن البيان الذى نشره ممثل الحكومة البريطانية بواشنطن له علاقة بالإجراءات التى اتخذت أمام لجنتكم فإنى أرسل لكم صورة من هذا البيان ليُضم مع هذا الرد عليه إلى سجل القضية».

«المخلص. چوزيف فولك»

«المحامى عن الوفد المصرى»

محمد محمود باشا مندوب الوفد بأمريكا:

وبمناسبة ما بذله الوفد من الجهود بأمريكا نثبت هنا أنه كان قرر إيفاد لجنة من أعضائه إليها لنشر الدعوة فى صالح القضية هناك تنويرًا للرأى العام الأمريكى. وكان المقرر أن يسافر صاحب المعالى سعد زغلول باشا وصاحب السعادة محمد محمود باشا لهذه الغاية لولا أن السياسة الإنكليزية سعت سعيها لمنع سفرهما. ومع ذلك استطاع الوفد فى النهاية التغلب على هذه العقبة بمساعدة بعض ذوى النفوذ من الأمريكيين وحصل على رخصة بسفر لجنة من الحكومة الأمريكية مباشرة. غير أن صحة سعد باشا كانت بحيث لا تسمح له بتجشم متاعب السفر لاسيما إذا كان طويلاً فتخلف وقام صاحب السعادة محمد محمود باشا بهذه المهمة. ولا يخفى أن سعادة الباشا من المتفوقين فى اللغة الإنكليزية فضلاً عن سعة اطلاعه وخبرته وكفايته. فأبحر من فرنسا فى يوم

أول أكتوبر قاصدًا أمريكا ليتولى فيها زمام القضية المصرية ويكون عضدًا للمستر فولك المحامى فيما أخذه على عاتقه من خدمة هذه القضية.

ولقد تحدثت الصحف الأمريكية بمقدم سعادته إلى عاصمة تلك الديار. وذكرت فضله ومكانته. ونوهت بالمهمة التى قدم من أجلها وتكلمت عن الوفد المصرى، وشرحت ما قام به من الأعمال وما صادفه من العوائق والضغط فى سبيل القيام بمهمته المشروعة.

ووردت أول برقية من محمد محمود باشا إلى لجنة الوفد المركزية بمصر فى يوم ١٨ أكتوبر مؤرخة فى ١٥ منه. وهذا نصها:

«محمود سليمان باشا بالقاهرة»

«قدم المستر أدين العضو الديمقراطى فى مجلس الشيوخ إلى ذلك المجلس شرطًا تحفظيًا لمعاهدة الصلح، هذا نصه:»

«إن الحماية التى تعترف بها ألمانيا لبريطانيا العظمى على مصر مفهومها أنها مجرد وسيلة تنتقل بموجبها سيادة تركيا الاسمية على مصر إلى الشعب المصرى. ولا تفسر بأنها تفيد اعتراف الولايات المتحدة لبريطانيا بأى حق للسيادة على الشعب المصرى أو أنها تفيد حرمان شعب مصر من أى حق من حقوقه فى تقرير مصيره».

«وهذا الاقتراح فى غاية الأهمية لصدوره من عضو ديمقراطى معضد للحكومة. وقد قوبل مقابلة حسنة جدًا. ولكن الاقتراع عليه لا يحصل إلا بعد عدة أسابيع».

«وإننى على يقين أن جهادنا لا يمكن أن ينتهى إلا بالفوز. وهو لا يفتقر إلا إلى الوقت والصبير والثبات على المهمة. ورجائى منكم أن تشكروا جميع مواطنىَّ الذين أعربوا عن ثقتهم بى بتلغرافاتهم المشجعة كل التشجيع».

«محمد محمود»

ولئن كانت الأنباء الواردة من أمريكا عن حركة القضية فيها لم تُخرج الأمة المصرية عن دائرة رزانتها وتعقلها لأنها كانت تعرف مبلغ تأثيرها فى سير تلك القضية. إلا أن ذلك لم يمنع الأفراد والجماعات من الاعتراف بفضل العاملين المجدين من أبنائها. فأرسلوا برقيات الشكر والثناء لسعادة الباشا على ما قام ويقوم به من الجهود ذات القيمة ويولونه ثقتهم التى لا حدَّ لها مكافأة له وتشجيعًا.

هذا. ولقد كان من ثمرات جهود سعادة مندوب الوفد مضافًا إليها ما قام به المستر فولك الذى أوردنا طرفًا منها فيما سلف، وما نشره رجال الصحافة الأمريكيين الذين وقفوا على حقيقة المسألة المصرية بفضل اتصال الوفد بهم فى باريس ـ كانت نتائج كل ذلك ما أبداه مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة من الاهتمام بالمسألة المصرية وبضرورة حلها وفاقًا لأمانى المصريين. لاسيما وأن المجلس المذكور كان مشتغلاً إذ ذاك بفحص معاهدة الصلح التى ورد فيها الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر. ولقد ساد الاعتقاد فى ذلك المجلس بأن فيها أغلاطًا عديدة ولا يمكن المصادقة عليها مع وجودها.

غير أن الأعضاء كانوا فى الرأى المؤدى لإصلاح هذه الأغلاط حزبين: ففريق يرى وجوب النص على إدخال تعديلات صريحة على المعاهدة وعدم المصادقة عليها إلا بعد قبول هذه التعديلات. وفريق يرى الاكتفاء بأن تشفع المعاهدة بتفسيرات من شأنها إصلاح هذه الأغلاط. مع المصادقة على المعاهدة كما هى. وبذلك تكون موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على المعاهدة مقيدة بتلك التفسيرات. وتبعًا لهذا الخلاف على طريقة إصلاح أغلاط المعاهدة ذهب المهتمون بالقضية المصرية من أعضاء مجلس الشيوخ إلى مذهبين. فمنهم جماعة يرون وجوب النص على ضرورة الاعتراف باستقلال مصر ثم عرض المسألة على جمعية الأمم. وكان فى مقدمة الذين يرون هذا الرأى الزعيم الشهير «بوراه»

الذى ذكرنا طرفًا من أقواله التى أدلى بها أمام المجلس المذكور انتصارًا للقضية المصرية. ومنهم آخرون يذهبون إلى تفسير المعاهدة تفسيرًا يفيد أن المصريين هم أصحاب السيادة على بلادهم وليس للإنكليزى حق على مصر. وهذا هو رأى النائب الديمقراطى المستر أوين والذى أشير إليه فى برقية صاحب السعادة محمد محمود باشا بادية الذكر والذى ذكرنا رأيه فيما سلف.

ومن الأعمال التى قام بها سعادته بالنيابة عن الوفد المصرى بأمريكا إظهاره «الكتاب الأبيض» عن المسألة المصرية ونشره باللغة الإنكليزية وقد تضمن هذا الكتاب، الذى يقع فى نحو مائتَىْ صفحة، جميع أعمال الوفد فى مصر وفى الخارج والمكاتبات التى دارت بينه وبين أعضاء مؤتمر السلام وذوى النفوذ فيه ابتداء من ١٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ إلى ١٤ يولية سنة ١٩١٩ والمذكرات التى وضعها يشرح فيها المسألة المصرية. وختم ببيان وافٍ عن الحوادث التى وقعت فى شهرى مارس وأبريل سنة ١٩١٩ مع بعض الصور الشمسية لآثار الأعمال التى أتاها الجنود البريطانيون فى مصر، وقد وزع هذا الكتاب على أعضاء مجلس الشيوخ وجميع رجال السياسة والصحافة فى أمريكا. وأُرسل إلى إنكلترا حيث وزع هناك على أعضاء البرلمان والمشتغلين بالسياسة.

عودة إلى ذكر أعمال الوفد بأوروبا:

نعود الآن إلى ذكر أعمال الوفد بأوروبا بعد أن أتينا على قدر المستطاع عن مجمل أعماله فى أمريكا. فنسجل له هنا ما أرسله إلى المسيو فريسنييه العضو فى مجلس الشيوخ الفرنسى وأحد وزراء فرنسا السابقين بمناسبة اشتغال مجلس الشيوخ هناك بفحص معاهدة الصلح. أرسل له الوفد هذه الرسالة ليوقفه على مبلغ إجحافها بحقوق مصر. لأنه انتُخب رئيسًا للجنة المكلفة بفحص هذه المعاهدة وبصفته من أكبر رجال السياسة فى بلاده وأوفرهم علمًا بأحوال مصر الحقيقية ولسابقة اشتغاله بالقضية المصرية، وكان أول من دافع عن

استقلالها ونادى به فى خطبه ومؤلفاته منذ كان وزيرًا. وهذا هو تعريب الرسالة التى بعث بها الوفد إلى جنابه:

«اسمحوا لى بأن أبين لكم، باسم الشعب المصرى، ما وقع من الظلم الفادح بسبب اتفاقية الصلح التى تفحصها لجنة مجلس الشيوخ. وإنه من الطبيعى أن يكون اشتراككم فى أعمال تلك اللجنة ضمانة أكيدة لأن تطبق مبادئ الحق والعدل بالنسبة لمصر لأنكم من أكبر رجال سياسة فرنسا وأكثرهم معرفة بمركز مصر الحقيقى كما كنتم أول من أعلن استقلالها».

«إن كل شعب مهما كان صغيرًا يجب أن يكون حرًا فى اختيار مصيره حتى الشعوب الحديثة المدنية والشعوب التى لم تُكوَّن سياسيًا إلا فى عهد قريب. والشعوب التى من صالحها أن تكون تحت إشراف إدارة إحدى الدول المنتدبة. يجب أن يؤخذ رأيها ويسمع صوتها. إن هذا العهد الذى قطعته فرنسا الحرة على نفسها لم يُحترم من الأسف فى معاهدة الصلح أو على الأقل بالنسبة لمصر».

«هل مصلحة فرنسا العامة يمكن أن تلزم حكومة الجمهورية بأن تتخلى كلية عن شعب مدنيته الحديثة ظاهر عليها الروح الفرنسية؟ عن شعب تربيته ونظامه الإدارى والقضائى يحمل الطابع الفرنسى؟ عن شعب تشغل الآداب الفرنسية عنده المحل الأول؟ كما يظهر ذلك لكل من يلاحظ ذوق الخاصة ومن يطّلع على الآداب الوطنية».

«مهما يكن من أمر تلك المصالح التى تدفع حكومة الجمهورية للتنازل عما لفرنسا من السيادة الأدبية فى مصر يستحيل معها - حتى ولو كان ذلك من مصلحة الديمقراطية الفرنسية - أن تنكر فرنسا تعهداتها التى ارتبطت بها نحو الأمم الصغيرة. هذه التعهدات التى تقضى باحترام حقوق تلك الشعوب بالمقياس الذى تحترم به حقوق الدول العظمى. هذا من جهة وأما من الجهة الأخرى فإنه

من المُسلَّم به أن مؤتمر الصلح هو الجهة المختصة بالفصل فى مصير الشعوب التى تأثر مركزها السياسى بالحرب. وإذا كانت مسألة مراكش من حيث القانون ومن حيث علاقاتها بفرنسا قد بُتَّ فيها قبل الحرب وعلى ذلك فلا يمكن أن تتناولها المناقشة أمام المؤتمر فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لمصر. لأن مركز مصر فى الواقع قد تغير أثناء الحرب وبسبب الحرب لما انضمت تركيا إلى الدول الوسطى. فمن المعقول أن يكون المؤتمر هو المختص الوحيد بالفصل فى مصير المصريين. ولكن المبادئ التى يرتكز عليها المؤتمر تقضى بأنه لا يجوز اتخاذ أى قرار قبل أن يسمع صوت الأمة. صاحبة المصلحة. وبالرغم من ذلك فإنه لم يسمح لمصر بأن يسمع صوتها. فهل المعاهدة التى تناقض مناقضة صريحة مبادئ الجهة التى أصدرتها تستحق أن تنال تصديق مجلس النواب الفرنسى؟».

«لنا الحق فى أن نطلب من الحلفاء، وعلى الأخص فرنسا، مقابل ما ضحيناه أثناء الحرب لنصرة قضيتهم التى كانت قضية الحق والعدل والدفاع عن حقوق الشعوب الصغيرة. فإننا فى الواقع قمنا فى هذه الحرب بجزء كان باعتراف الچنرال اللنبى، أول عامل للنصر فى ميدان الحرب بآسيا فمن الطبيعى أن يكون لنا فى النتيجة نصيب يتناسب مع ما ضحيناه وإنَّا لا نطلب جزءًا من أسلاب الحرب ولكننا نطلب أن نعيش. ولا نستطيع أن نعيش إلا بالاستقلال».

«وإنه ليكفينا أن نقدم لعالى تقديركم هذا البيان البسيط عن حالة مصر التى تعتبرونها منذ خمس عشرة سنة جديرة بالاستقلال، كما أعلنتم ذلك فى كتابكم النفيس الذى وضعتموه فى ديسمبر سنة ١٩٠٤. ولكى نوقفكم على درجة كراهة مصر لكل سيادة أجنبية. اسمحوا لنا أن نقدم لكم مع هذه المذكرة بعض المستندات التى تمكِّنكم من أن تقدروا بالضبط المعاملة التى تتفق مع ما وصلت إليه نفوس المصريين حتى يوضع صلح دائم».

«وتفضلوا يا سعادة الرئيس بقبول احترام شعب يضع فيكم أمله الكبير».

«ولما كان قانون مجلس الشيوخ الفرنسى يقضى عليه إما بقبول المعاهدة جملة أو رفضها جملة ولا يبيح له إدخال أى تعديل عليها خلافًا لقانون مجلس شيوخ الولايات المتحدة الأمريكية الذى يبيح له إدخال التعديلات التى يراها عليها اضطر مجلس شيوخ فرنسا إلى قبول المعاهدة فتحولت على مجلس النواب لفحصها».

«وكان مقرر لجنة الصلح بالبرلمان الفرنسى هو الموسيو موريس لونج أحد أعضاء ذلك المجلس وممن اشتهروا بالصراحة والدفاع عن حرية الشعوب الضعيفة».

فبادر الوفد بأن أرسل إليه رسالة فى ٦ يولية نثبت هنا تعريبها؛ إظهارًا لما قام به الوفد من المجهودات:

«يا حضرة النائب - اسمحوا لى قبل كل شىء أن أبلغكم ما شمل جميع أعضاء الوفد المصرى من السرور العظيم عندما علم بوقع اختيار زملائكم عليكم بما لهم من الثقة فيكم لتكونوا مقررًا للمسألة المصرية لدى لجنة الصلح. وفى الواقع إن أملنا فى معاملة بلادنا العديمة الحظ وفقًا لقواعد العدل أصبح لا يجد له سندًا إلا فى الرجال ذوى المقدرة العالية الذين أثبتوا بتعاليمهم الصريحة وماضيهم المجيد أنهم لم يفتروا عن الدفاع عن حرية الشعوب وحقوقها».

«إن الاعتراف بحرية الشعوب الصغيرة، وبما لها من الحقوق، إذا كان قد أصبح فى العالم الجديد واجبًا من الواجبات المفروضة على الأمم العظيمة فإن الدولة التى نعلق فيها معظم آمالنا فى الاستقلال إنما هى الدولة الفرنساوية العظيمة النبيلة. لا لأنها كانت على الدوام صاحبة القدح المُعلَّى فى النضال عن الحرية وفى الأخذ بناصر الشعوب الصغيرة، بل فوق ذلك لأن العلاقات الوثيقة التى تربطها بمصر والتى يرجع عهدها إلى أكثر من قرن مضى، ما فتئت قائمة

على أتم وفاق حتى تولدت عنها، علاوة على العطف المتبادل، مصالح مشتركة ذات أهمية كبرى».

«ومما لا شك فيه أنه إذا كانت مصر فى حالة استقلال فلا يكون نصيب هذا العطف وتلك المصالح إلا النمو والازدياد بطبيعة الحال. أما إذا كانت مصر واقعة فى دائرة نفوذ بريطانيا العظمى دون غيرها كما قضت بذلك معاهدة الصلح - فإنها تكون عرضة للعطب والزوال العاجل».

«إنه ليشق علينا أن نصدق أن الفرنساويين يقبلون عن طيبة خاطر أن ذلك الطابع المطبوعة به تربيتنا المدنية والعسكرية تعفو آثاره عفاءً تامًا، يشق علينا أن نصدق أنهم يقبلون أن القوانين الفرنساوية التى اتخذت قوانيننا نصوصًا منها وباتت متأصلة فى نفوس المصريين وعوائدهم حتى أصبحت اليوم جزءًا من رأس مالنا الاجتماعى تبعد ولا يكون لها أثر فى الأساس الذى تشيد عليه مدنيتنا العصرية. وأن اللغة الفرنسية الجميلة المنتشرة فى مصر أكثر من أى بلد أجنبى آخر. والتى بات لزومها فى طبقاتنا المستنيرة لزوم لغتنا الخاصة نستعملها فى معيشتنا العائلية اليومية بالسهولة التى نستعملها فى حياتنا الأدبية يكون مصيرها الزوال. وأن دُور التعليم المتنوعة الأشكال التى أنشأتها فرنسا فى مصر والتى استوجبت منا عظيم الحمد وجميل الشكر توصد أبوابها. وأن الإرساليات التى نبعث بها إلى فرنسا ليرتشف أبناؤها من منابعها الفياضة لبان المعارف والعلوم والفنون ينصرم حبلها. وصفوة القول إنه يعز علينا أن يرضى الفرنساويون بأن يوقف تيار النمو وهو بالغ منتهى سرعته فى الشركات الفرنساوية والبيوت التجارية. والبنوك وغيرها بين ظهرانى أمة تحب فرنسا وتفضل كل ما هو فرنساوى على جميع ما عداه. لا شك أن الشعب الفرنساوى وهو أشد الشعوب تمسكًا بالكماليات وأحرصهم على صون مهمته التاريخية فى العالم لا يمكن أن يغمض الطرف بسهولة عن الامتيازات التى

يضمنها له فى وادى النيل ماضٍ مفعم بأحسن العلاقات ودًا وأكثر المصالح انتشارًا».

- «إن مصر، باسم هذه العلاقات وتلك المصالح وما تذكره من أن الشرف الفرنساوى مرتبط بمعاهدة لوندرة التى عقدت فى سنة ١٨٤٠ تعتقد أن لها حقًا فى أن تنتظر من فرنسا الرعاية التى تساعدها على أن تعامل بما تقتضيه قواعد الحق والعدل. وإذا كنا، والأسف ملء الفؤاد لا نجهل الظروف التى تقيد اليوم نشاط السياسة الفرنساوية إزاء مسألة استقلال مصر فإننا لا يمكننا أن نغفل من جهة أخرى التقاليد السياسية التى اتبعتها فرنسا حيال المسألة المصرية فقد بدأت هذه السياسة التى دافع عنها وأيدها المسيو جورج كليمنصو على منصة مجلس النواب فى يوم ١٩ يولية سنة ١٨٨٢. هذه السياسة التى قررها هى بعينها المسيو فريسينييه بدقة فى المؤلَّف الذى وضعه مبدأ للاتفاق الودى عن المسألة المصرية عندما اقترح أن يكون حلها بمنح مصر استقلالها على أساس حياد بلجيكا. تلك هى السيادة الرشيدة التى تطلبها المصالح الفرنساوية والمصرية. على هذه التقاليد نبنى آمالنا فى أن فرنسا ترفض بلسان مجلس نوابها أن تعامل صديقتها الصغيرة التى لم تتردد لحظة، وهى متمتعة بحريتها فى مساعدتها فى حملة المكسيك - مساعدة طفيفة بلا نزاع ولكنها تدل على إخلاصها وعرفانها للجميل - قلنا إن فرنسا تأبى أن تعامل مصر معاملة السلع الوضيعة التى تعرض فى أسواق الاتفاقات السياسية».

«إن مجلس النواب الذى يبغى أن لا تختم تلك الحرب الضَّرُوس إلا بصلح ثابت الدعائم لا تُغفل فيه كبيرة أو صغيرة لا بد أن يحجم قبل تصديقه على معاهدة لم تتشرب نصوصها الخاصة بمصر المبادئ التى وضعها مؤتمر الصلح نفسه. إن أملنا وطيد فى أنكم تتفضلون بالقيام مقامنا فى التعبير عن مطالب أمة صديقة لكم تنوء تحت حكم الأجنبى وتشرب كأسًا من حنظل الذل والمظالم حتى الثُّمالة».

«من أجل هذا أتشرف بأن أرسل لجنابكم صورة من الأوراق السابق تقديمها لمؤتمر الصلح والمستندات السابق تسليمها للسلطات السياسية. وإنى أرجوكم أن تتفضلوا بإعارتها ما تستحق من اهتمامكم ورعايتكم كما أرجو يا حضرة النائب أن تتقبلوا منى أسمى عبارات الاحترام والاعتبار».

«رئيس الوفد المصرى»

«سعد زغلول»

ولقد رأى الوفد أن يعاود مؤتمر الصلح ويطلب إعادة النظر فى المسألة المصرية بحيث لا يحكم فيها إلا بعد سماع نواب الأمة. وهذا هو تعريب الرسالة التى وجهها له فى ٢٦ يولية:

«سبق لنا أن طلبنا من مؤتمر الصلح أن يسمع أقوالنا طبقًا للقواعد التى بنى عليها المؤتمر أعماله. طلبنا هذا الطلب ونحن نرجو أن ينال الشعب المصرى جزاء وفاقًا لما قام به من الضحايا العديدة فى الرجال والأموال ومواد العمل فى سبيل نصرة الحلفاء. فلم يقتصر المؤتمر على عدم تفضله بسماع أقوالنا بل إنه أكره الأعداء على الاعتراف بحماية بريطانيا العظمى».

ثم قال: «على أن الأمة المصرية لا تتفك بعد قرار المؤتمر كما كان حالها قبله من رفض الحماية البريطانية ومن طلب معاملتها طبقًا للمبادئ الحرة الجديدة التى أعلن أعضاء المؤتمر أنها الأساس الجوهرى لمعاهدة الصلح».

وبعد أن قال الشعب المصرى لا يرضى عن حريته بديلاً. ذكر سقوط الوزارة لضغط الشعب المصرى وتأليف الوزارة الجديدة التى اعترفت بصفة الوفد وبانتظار قرار المؤتمر لأنها لم تكن عالمة بصدور ذلك القرار، ثم أورد تصريحات دولة رئيس الوزراء بجريدة الطان فى ٢١ يولية (وقد ذكرناها بنصها) إلى أن قال:

«ونعيد القول بأنه ليس هناك أقل منزع للريبة فى أن هذا التصريح صدر تحت تأثير الرأى العام المصرى».

«ومن ذلك يستطيع المؤتمر تقدير المضار التى تنشأ من الحكم علينا بغير أن يسمح لنا بالدفاع عن أنفسنا».

«إننا باسم الشعب المصرى نطلب أن تعامل بلادنا معاملة الأمم الصغيرة التى حاربت الحلفاء خمس سنين والفرق بيننا وبينها ظاهر وأن يتفضل بإعادة النظر فى حالتنا بحيث لا يحكم لنا إلا بعد أن يسمع دفاعنا».

ثم رأى الوفد أن يوجه استنجادًا للبرلمان الفرنسى مبينًا به حالة البلاد، فى الوقت الذى يفحص فيه معاهدة الصلح المجحفة بما لمصر من الحقوق. وأرسل هذا الاستنجاد إلى البرلمان المذكور فى ٣١ يولية، وهذا تعريبه:

«باسم مصر نحتج على المادة ١٤٧ والمواد التالية حتى المادة ١٥٤ من معاهدة الصلح المعروضة الآن على البرلمان للمصادقة عليها. وهى فى الواقع مناقِضة مناقَضة تامة لجميع التصريحات التى فاه بها الحلفاء على رؤُوس الملأ أجمع. والتى أكسبتهم العطف العام. وهى أيضًا مناقضة فوق هذا لتقاليد الآداب الدولية التى سارت عليها الشعوب دائمًا أبدًا».

«وقد أعلن الساسة الفرنسويون ـ وتقيد شرف الشعب الفرنسوى بهذا الإعلان ـ أن أهم غاية من الحرب هى جعل المعاهدات الدولية تحترم حماية حقوق الشعوب الصغيرة. وكان الحلفاء على اتفاق معهم على هذه المبادئ النبيلة نفسها وبذا كسبوا عطف شعوب العالم أجمع. لاسيما الشعوب الصغيرة وبينهم مصر».

«والواقع أنها أعلنت فى ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ أنها فى حالة حرب مع ألمانيا. وذلك برغم وقوف تركيا على الحياد ولتركيا السيادة على البلاد».

«ولما تداخلت تركيا فى الحرب بدورها فى صفوف إمبراطوريتَى الوسط أراد المصريون أن ينتهزوا هذه الفرصة التى لم يزل فيها مبدأ حفظ كيان الإمبراطورية العثمانية باقيًا فاقترحوا على وكالة بريطانيا السياسية فى القاهرة أن يقاتلوا فى صفوف الحلفاء مقابل الاعتراف باستقلال مصر. ولكن بريطانيا أجابت على ذلك بإعلان حمايتها على مصر من تلقاء نفسها دون أن تفكر فى استشارة الشعب المصرى».

«ورغم هذا فإن المصريين لوثوقهم بإخلاص ساسة الحلفاء فى تصريحاتهم ولوثوقهم أيضًا بوعود رجال الدولة الإنكليزية - الوعود التى كررت أكثر من ستين مرة ونصت على عدم ضم مصر فى أية حالة من الحالات وبأية صفة من الصفات - لم يريدوا أن يعيدوا هذه الحماية التى أُعلنت بغير وجه حق إلا ضرورة حربية. ولهذا لم يفكروا فى القيام ضد إنكلترا ولا فى عرقلة عملها الحربى. بل على العكس، قدموا للحلفاء عونًا يحق لهم معه أن يؤملوا أن يحسب له حساب ساعة التسوية بعد الفوز وقد رضوا بالمذلة صابرين واشتركوا فى الأعمال الحربية فقدموا تضحيات كبرى من الرجال (١,٢٠٠,٠٠٠ عامل فى جميع الميادين) والمال والجهود من جميع الأنواع: تضحيات كانت أهم عامل فى الفوز فى ميدان الحرب الآسيوى كما اعترف بذلك السير أللنبى القائد العام لقوات الحلفاء هناك».

«وقد تعينت أغراض الحلفاء من الحرب نهائيًا عندما دخلت الولايات المتحدة فى صفهم فإن مبادئ الرئيس ولسن التى انضم إليها جميع الحلفاء لم تترك بعد ذلك أى شك لدى الشعوب الصغرى فى التصرف فى مصير نفسها لاسيما الشعوب التى غيرت الحرب مركزها الدولى».

«ولا يمكن التسليم ببحث إعطاء وكالة على مصر. فإن بلادنا فى نظر العالم أجمع لاسيما فرنسا جديرة بأن تحوز استقلالها التام. وفوق هذا فقد زادت

حقها فى ذلك الاستقلال - إذا كانت الزيادة متيسرة - بتقديم مساعدتها لقضية الحلفاء الذين نصروا الحق على القوة ووعدوا بالمساواة بين الأمم الصغرى والدول الكبرى».

«وفوق هذا فإن الهدنة وقِّعت على قاعدة تلك المبادئ ولكن معاهدة الصلح وضعت فيما يختص بمصر على نقيض تلك المبادئ، لسوء الحظ، فحتم على العدو أن يعترف بالحماية البريطانية على مصر. أى خرقت معاهدة سنة ١٨٤٠».

«ولا مجال للشك فى أن هذا يناقض المبادئ التى أعلنها الحلفاء ونذكرها ثانية وهى احترام المعاهدات الدولية والدفاع عن حقوق الشعوب الصغرى. بل ذلك الأمر يناقض الصواب لأن مصر تحملت شطرها من التضحيات فيجب أن تنال نصيبها من النتيجة، ولكن كل ما حصدته أنها عوملت أقل من معاملة الولايات التى كانت تحت السيادة العثمانية ولم يكن لها قبل الحرب ظل استقلال وانضمت أثناء الحرب فى صفوف الأعداء ثم لم تدَّع قط أنها تعادل مصر فى المدنية والقوات الاجتماعية والاقتصادية».

«ومع هذا. فالتاريخ هناك يشهد بأن مصر غزت بعض تلك الولايات لحساب تركيا وفتحت بعضها لحسابها الخاص أثناء حرب سنة ١٨٣٢ إلى سنة ١٨٣٩ ولم يَحُلْ دون سقوط الإمبراطورية العثمانية بأسرها فى أيدى المصريين إلا تداخل فرنسا وإنكلترا».

«هل هذه إذًا معاهدة الصلح «الدائم» المعروضة على البرلمان الفرنسوى لإبرامها؟ إن المعاهدة تغالت فى الإجحاف بالشعب المصرى إلى حد أنها سترمى به قسرًا إلى جحيم الثورة».

«إن مصر، التى لم تنقطع لحظة أثناء السنوات الخمس الماضية عن تقديم مساعدتها للحلفاء والتى كانت تعلل نفسها بأن تُكافأ على ذلك متى تم الفوز والتى خدعتها كلمات الساسة الحلفاء الخلابة، عهدت إلى وفد، غداة الهدنة، أن

يمثلها فى مؤتمر الصلح. ولكن السلطات البريطانية عارضت فى سفر أعضائه. فألح الرأى العام فى السماح لهم بالسفر. وكانت نتيجة إظهار إرادة شعب بأسره على هذا النحو أن نفت السلطات الإنكليزية إلى مالطة رئيس الوفد وثلاثة من زملائه».

«ورأى الشعب ذلك فاتحة معاملة سيئة ويئس من نصرة مطالبه فقام فى وجه الحماية. وقام بحركة باهرة اشترك فيها المسلمون والمسيحيون تحت لواء الاتحاد المقدس».

«قد تكون هذه الحركة التى اتحدت فى التضحية فى سبيلها جميع الطبقات وجميع العقائد، حبًا بالبلاد التى انتهكت حرمتها وعذبت على مذبح الوطن. نقول: قد تكون هذه الحركة عديمة المثيل فى تاريخ الإنسانية فقد كان القساوسة فى المساجد والعلماء فى الكنائس يعظون بهذا الحب فقط».

«وظن الإنكليز أنهم يستطيعون التغلب على هذه الحركة بقوة السلاح فلم يترددوا فى أى وسيلة من وسائل الترويع. فكانت المظاهرات السلمية تقابل يوميًا بطلقات البنادق والمدافع الرشاشة ولكن المتظاهرين فى الغد ما كانوا لتقفهم تضحيات ضحايا الأمس من رفاقهم الذين سقطوا فى الشوارع قتلى وجرحى بالعشرات».

«واختُرعت قوانين عسكرية خاصة بنا وهى قوانين لم يعرف تاريخ الغزو فى القرون الوسطى نفسها لها مثيلاً. مثل القانون الذى يضطر المصريين مهما كانت مكانتهم الاجتماعية لأن يحيُّوا الضباط الإنكليز المارين فى الشوارع التحية العسكرية».

«ولم تُجْدِ جميع وسائل الإرهاب، سواء فى ذلك الفظائع التى ارتكبتها الجنود من حرق القرى وقتل الأنفس ونهب الأملاك واعتقال الوطنيين المشتبه فيهم ونفيهم، بل لا تزال الأمة المصرية لا تعترف بحماية فرضت عليها بالقوة وهى مجمعة على المطالبة باستقلالها».

«إذا كانت الدول الكبرى تسلم بأن بعض الشعوب الصغرى يمكن أن تكون طعمة استعمارية. أفلا يكون من الحكمة السياسية أن لا يطبق هذا المبدأ إلا على الشعوب الصغيرة التى أُلِّفت حديثًا ولا تزال تجهل حقوقها فى الحياة والحرية؟».

«ليس الشعب المصرى من الشعوب التى تخضع لأول محتل لبلاده كما أنه لا يجهل حقوقه».

«أليس من الغريب تشبيه قضية مصر بقضية مراكش مع أنه ليس هناك أى وجه شبه ممكن بين البلدين؟ ومما يهم ذكره فوق هذا أن مراكش وافقت على حماية فرنسا قبل الحرب وأن مركزها الدولى قد سُوِّى عند وضع معاهدة الصلح».

«إن الحرب، على العكس، غيرت مركز مصر الدول. فإن آخر صلة كانت لها بالإمبراطورية العثمانية قطعت. وفوق هذا فإن امتيازاتها بصفتها بلدًا مستقلاً استقلالاً ذاتيًا يجعلها أحق بالاستقلال من أى شعب من شعوب الإمبراطورية التركية. فوضعها ومراكش فى كفة متوازية إجحاف لا يبرره العقل والأساليب السياسية الدولية».

«لا يمكن للشعب المصرى أن يوافق إلا على استقلاله التام، سواء أكان ذلك لأنه يستند إلى الغايات التى أعلن الحلفاء رسميًا أنهم يحاربون فى سبيلها أم لأنه يستند إلى المساعدة التى قدمها إلى فرنسا وحلفائها وساعدت على فوزهم».

«على أن مصر، بالاستنجاد بالشعب الفرنسوى فى الساعات العصيبة الحالية تحرك أمرًا آخر غير ما ذكر. ذلك أنه لا نزاع فى أن مصر هى بكرية فرنسا فى الشرق منذ قرن. فقد كانت فرنسا أول من أخذ بيدها لاقتيادها فى سبيل استقلالها تحت حكم محمد على. وفرنسا هى التى أحاطتها من المهد بعناية

لا حد لها. والصداقة التى بين البلدين عظيمة إلى حد أن مصر أرسلت فى حرب السبعين مساعدة، كانت بلا شك ضئيلة. ولكنها دلت على شكرانها الخالص على الأقل».

«وقد استمرت صلات الوداد المتقدمة طول القرن الماضى وكانت نتيجتها إعطاء تعليمنا وتهذيبنا الأهلى صبغة فرنسوية بحتة. وما قوانيننا إلا قوانين فرنسوية. وقد ولَّد كل هذا فى قلوب المصريين ثقة بفرنسا تجعلهم يطلبون منها أن ترفع صوتها لمصلحتهم باسم الحق والعدالة».

«إننا لا نتطفل فنناقش ما اعتقدت حكومة الجمهورية أنها تناله مقابل ترك مصر. ولكننا لا نظن أن الشعب الفرنسوى يقبل عن طيب خاطر انتهاء سيادته فى مصر. لقد صارت اللغة الفرنسوية فى أسرنا بمثابة لغة وطنية ثابتة. وباللغة الفرنسوية يتفاهم نخبة المتعلمين منا. وهى أيضًا لغة دوائر العلماء وجملة القول أنها إلى جانب لغتنا الأصلية اللغة المستخدمة فى المرافعات أمام المحاكم».

«كلاًّ! إننا لا يسعنا أن نعتقد أن الشعب الفرنسوى ينظر بعين الرضى إلى المدارس الفرنسوية تقفل أبوابها. وهى التى كانت أول ما أُنشئ فى وادى النيل. وهى التى خرجت منها مدنيتنا الحالية».

«كلا! لا يسعنا أن نعتقد أن شعب فرنسا النبيل، الذى كان دائمًا ممهد سبيل المدنية الحديثة فى الشرق والذى كان حامل لواء الحرية ـ فى مصر على الخصوص ـ يقبل التخلى عن ذلك المركز العظيم وهو الذى لم يعرف النكوص قط! إنه لا يمكن أن تُبرم معاهدة وضعت بروح منافية للمبادئ التى أعلنت عند وضع الهدنة ومخالفة للغايات التى اعتقد أنه حارب فى سبيلها».

«فإلى ممثلى الشعب الفرنسوى النبيل نسوق شكوى الشعب المصرى شكوى شعب قضت عليه معاهدة الصلح بالاستعباد وحكمت عليه من جراء ذلك

بالثورة الدائمة. وتكون هذه أول مرة فى تاريخ الشعب الفرنسوى العظيم، يساعد فيها أمة صديقة لا تطلب سوى حقها فى الحياة ولا تعرف أن تعيش بغير الاستقلال».

«الإمضاء»

مأدبة الوفد للسياسيين الفرنسيين:

ولقد أقام الوفد مأدبة لرجال السياسة بباريس فى ٢ أغسطس خطب فيها المسيو أوجاثبو الذى كان وزيرًا للبحرية الفرنساوية فيما سبق. والعضو فى مجلس النواب الفرنسى إذ ذاك. وإنَّا لناشرون نص تعريب هذا الخطاب الذى يدل على ميول الرأى العام الفرنسى بالنسبة للمسألة المصرية وما كان ينتظر من نياته، لولا تحكم السياسة الدولية وتأثيرها فى سير هذه القضايا:

«يا سعادة الرئيس ويا أيتها السيدات والسادة»

«إننى مع زملائى الحاضرين من النواب الفرنسيين قد أجبنا بمنتهى السرور دعوة الوفد المصرى التى نعدها شرفًا أولانا إياه».

«وإن الخطاب الجامع بين آيات البلاغة ودقة البحث الذى سمعتموه الآن لما يعجز كل متكلم بعده. ولكننا مع ذلك نستميحكم الإذن فى الكلام لنعرب عن قدر اعترافنا بالقضية المصرية ومبلغ تعلقنا بها وعطفنا عليها».

«إننا أيها السادة فرنسيون لاتينيون نعرف قدر دَيْننا لأمتكم القديمة. ونعلم أن مصر هى التى تبعث فى الوجود كل مبادئ الحق التى حاولنا نصرتها اليوم ولكنها واأسفاه لم تَفُزْ إلا فوزًا ناقصًا».

«إننا نعلم أن صلح اليوم الذى يعلو ـ رغم نقصه ـ على كل صلح تقدمه ليس إلا أثرًا من آثار تلك المدنية اليونانية الرومانية المصرية القديمة التى نفخر بتراثها».

«ونحن كلما ذكرنا مصر تعرونا هِزَّة الشعر ونحس نحوها بعاطفة البنوّة المقدسة وننظر إليها نظر العارف بالجميل. كلما ذكرناها انبسط أمام خيالنا وادى النيل مهد المدنية يجرى فيه ذلك النهر العظيم الذى يفيض ماؤه خصبًا وخيرًا. ورأينا آثار مصر العظيمة شاهدة بفضل المدنيات القديمة وسمعنا غناء النوتية يخترق سكون ليل مصر المقمر الجميل.

على أن هذه الصور التى تتمثل فى خيالنا لا تلبث أن تبعث فى نفوسنا ذكرى الماضى فنرى مصر، وقد بلغت قمة الرقى الفكرى. ونرى من آثار الشعوب المصرية واليونانية مكتبة الإسكندرية جهد المعارف البشرية. ولعمرى إن الريح التى أثارت شعلة النار فى تلك المكتبة الثمينة قد أطفأت نور المدنية فى العالم أجمع فلبث مطفأ أجيالاً عديدة».

«إن كل من أدرك المدنية الصحيحة يهتم باستقلال بلادكم وحريتها ونحن معشر الفرنساويين بنوع خاص لا يسعنا أن ننسى العلاقات التى تربطنا بكم».

ثم تكلم عن أيام حكم محمد على وقال: «ونحن لا نستطيع أن ننسى تعويله على الفرنساويين فى إنجاح بلاده فإن أطباءنا ذهبوا إليكم ليجددوا دارس علم الطب. وأخص منهم كلوت بك. كما ذهب إليكم عدد عظيم من علماء فرنسا لا ليلقوا عليكم دروسًا بل ليقدموا إليكم نصيبهم من النجاح الذى أحرزته بلادهم. وقد أزال القناع عن مجد وطنكم القديم ماسپيرو ومن تقدمه من علماء الفرنسيس المشتغلين بالماديات. أما فرديناند دى لسبس الذى حفر قناة السويس فإنه قام بأجَلّ عمل أهلى كما خلد لفرنسا مفخرة كبرى. ولكن أكبر ظنى أن تكون هذه القناة من دواعى العبث باستقلالكم ويا حبذا لو بقيت حمايتها فى أيديكم دون سواكم».

«إننا نذكر كل هذا أيها السادة لندلكم على مبلغ اهتمامنا بتلبية دعوتكم ولنثبت لكم أننا لسنا ممن ينسى مصر مهما تغلبت ظروف الحال على العدالة».

«إننا سنذكر مصر باسم العدالة لما بيننا وبينها من الروابط».

«أما الصلح، الذى سنقره، فهو صلح ناقص لا يمكن أن يعد سوى مقدمة لصلح العدالة الحقيقى الذى يجب أن يعقد فيما بعد بين الشعوب. فهو مجرد منهج لا غاية فى ذاته ونحن الذين نلنا بعض الفائدة من النصر وأنتم الذين لم تنالوا ما يحق لكم أن تنتظروه. فنشترك معًا فى عقد لواء الآمال على الديمقراطيات الظافرة التى حلت محل الأنظمة الملكية الساقطة عساها تعمل على تحقيق غايات العدالة المُثلّى».

دعوته للبرلمان الإيطالى:

وفى ١٤ أغسطس أرسل الوفد دعوة إلى البرلمان الإيطالى. وكانت إيطاليا الدولة الوحيدة من دول الحلفاء التى لم تعترف إلى ذلك العهد، بالحماية البريطانية على مصر. وكانت صحفها غير متأثرة بتيار السياسة الأوروبية الذى كان مندفعًا فى ذلك الوقت يكتسح أمامه كل سياسة تخالفه. وهذا هو تعريب تلك الدعوة:

«يقدم الوفد المصرى، باسم مصر، احتجاجاته على المادة ١٤٧ وما يليها حتى المادة ١٥٤ من اتفاقية الصلح المعروضة الآن على البرلمان الإيطالى للتصديق عليه. فإن هذه المواد هى فى الواقع على نقيض المبادئ التى جُعلت قاعدة للهدنة والصلح».

«ونحن نسارع، بهذه المناسبة، إلى الإعراب جهرة عن رضى الأمة المصرية لأن إيطاليا لم تعترف إلى الآن بالحماية التى بسطتها إنكلترا على مصر. وقد حق علينا أن نُبْدى شكرنا للشعب الإيطالى على العطف الذى لم يكف عن إظهاره لنا فى الظروف المؤلمة الحاضرة وهو عطف رددت الصحف، وهى لسان حال الرأى العام، صداه العظيم».

«إن الشعب المصرى لن ينسى مطلقًا الصداقة التى أظهرها سلالة الرومان على ضفاف النيل فى الأزمة المريعة التى كان يجتازها. وهى أزمة لا يعرف

نتائجها غير الله. فالعالم أجمع مقتنع الآن بأن مصر موطدة العزم على المطالبة باستقلالها الذى لا يمكنها الحياة بدونه. وقد تجاوز نصيب الناشئة الإيطالية فى المظاهرات التى أقامتها الشبيبة المصرية لهذا الغرض كل ما فى العواطف الكريمة من عظمة وشرف. وهكذا أقامت تلك الناشئة البرهان على متانة الصلات التى تجمع بين الشعبين المجيدين فى الوقت الحالى كما كانا فى الماضى».

«فباسم صلات الصداقة ومصالحنا المشتركة، التى تمس إذا ما صودق على وضع إنكلترا يدها على مصر، نجرؤ على الأمل فى أن يرفع نواب الأمة الإيطالية الكريمة صوتهم بعبارات الحق والعدل فى سبيل أمة قديمة عدها مؤتمر الصلح فى الاتفاقية المعروضة عليكم للموافقة عليها سلعة تنتقل من يد إلى يدون أن تتمكن من أن تقول كلمة واحدة فى مصيرها».

«وهل نحن فى حاجة لأن نذكر أن الأمة التى أُصيبت بهذا الإجحاف هى فى التاريخ من أعرق الأمم التى تدين لها الإنسانية بمدنيتها كما تدين لليونان وروما لمدنيتهما؟ إن تاريخ الرومان ممتزج بتاريخ المصريين. فلا يمكن أن ننسى المدنية المصرية فى روما حتى لو نُسيت فى بقاع الأرض الأخرى».

«ومع ذلك فإنه يكفينا أن نذكر أننا لسنا حديثى الظهور فى المدنية والنظام الاجتماعى والسياسى ليكون من اللازم وضعنا تحت قوامة شعب أجنبى يرقب خطانا فى تطورنا. وليست مواردنا وقوانا بحيث نخشى أن لا نستطيع الدفاع عن استقلالنا. وأخيرًا لسنا فى حالة وحشية تجعل الشعوب التى لها مصالح معنا تخشى أن يصيبها السوء منا».

«بل إننا بعكس ذلك فإن مدنيتنا الفرعونية والعربية ومدنيتنا الحديثة التى اشتركت إيطاليا فى نشرها بنصيب غير قليل تمكّننا أن نقول إننا لسنا فى حاجة لوصاية أجنبية مهما كان الاسم الذى يطلق عليها ومهما كانت صفتها. فوضعنا تحت الحماية الإنكليزية بالعنف ودون موافقتنا إجحاف لا مثيل له. ومن

المستحيل علينا أن نصدق أن إيطاليا الشريفة التى رفضت إلى الآن أن تعترف بهذه الحماية تشترك فى ظلم لا تبرره مصلحة المصريين ولا حق الأفراد ولا الحكمة المجردة. لاسيما أن مصر لم تقترف جرمًا ليعاملها الحلفاء هذه المعاملة. فإنها لبثت سنى الحرب الخمس تقدم لهم من الرجال والمال والجهود المختلفة عضدًا ثمينًا كان العامل الرئيس للفوز فى الميدان الآسيوى. وذلك باعتراف القائد العام فى هذا الميدان. فمن المعقول أن تُكافأ مصر على تضحياتها بتحسين فى موقفها السياسى تحسينًا كانت تعمل لأجله».

«لقد كان لمصر قبل الحرب استقلال ذاتى تام اكتسبته بموجب الاتفاقية المبرمة سنة ١٨٤٠ وفى ميادين القتال. وكان فى وسعها من الوجهة الخارجية أن تعقد المعاهدات التجارية مع البلاد الأخرى دون أن يكون من اللازم أن تطلب الإذن بذلك من صاحب الولاية عليها».

«وهكذا كان لها الحق فى أن تطلب من الحلفاء بقدر نصيبها العادل فى نتيجة الفوز فيحول ذلك الاستقلال الذاتى إلى استقلال تام. وقد اشتد لديها هذا الاقتناع فبذلت كل ما فى الإمكان لإعلاء قضية الحلفاء. غير أن أول عمل قاموا به بعد الفوز معاملتها معاملة لم تكن فى الحسبان. بل إنها لم تُعامل كما عومل خصومهم اليوغوسلاف الذين رأوا بعد محاربتهم بالسلاح استقلالهم يُقرر ويُعترف به. بل إنه حدث أكثر من ذلك. فإن الحلفاء أعطوهم أرضًا. وهو أمر يصعب تبريره من وجهة المبادئ التى جعلت قاعدة لعقد الهدنة والمقدمة التى صدرت بها الاتفاقية».

«وقد عوملت مصر بأقل مما عوملت به قبائل الحجاز وزد على ذلك أن الولايات العثمانية التى لم يكن لها أى مزية من المزايا التى اعترفت بها المعاهدات لمصر استطاعت أن تُسْمع صوتها وتقدم مطالبها».

«ومثل هذه المعاملة تناقض المعاهدات الرسمية التى قطعها الحلفاء والدول المتحدة معهم على أنفسهم أثناء وإبان الهدنة. وهى بعيدة من أن تحقق الغرض

الذى يسعى إليه الجميع وهو الصلح الدائم. والظاهر أن اتفاقية الصلح لم تحقق أمانى أغلب الحلفاء لأنها ابتعدت عن المبادئ التى كانت أساسًا لمثل هذا الصلح وأنكرت بعض المصالح المقدسة».

«وبهذه الطريقة دُفع الشعب المصرى، وهو أهدأ الشعوب، إلى الثورة لأنهم قضوا على الأمل المسيطر على القلوب وتركوه عرضة لأشد ما يعانى من حبوط الأمانى ولئن أشير فى الكلام عن هذه الفترة الثورية إلى السكون الظاهر فى كل موضع فإن الأفكار فى الحقيقة، لا تزال فى ثورة عامة».

«إننا نضع أملنا فى نواب إيطاليا الحرة لأننا مقتنعون بأنهم سيساعدون أمة صديقة وثقت بتصريحات الحلفاء فدانت بدين ولسن وقد تأصل هذا الدين فى قلوب المصريين بحيث لا يستطيعون أن يعيشوا تحت سيادة أجنبية».

«فباسم هذه الأمة الصديقة نرفع صوتنا لنرجوكم الإصرار إلى النهاية على عدم الاعتراف بالحماية والمضى إلى أكثر من ذلك فتحثون الحلفاء على أن يسددوا الدين الذين يدينون به لمصر يوم قبلوا العضد الذى قدمته لهم ويحققوا، فيما يختص بها، مبدأ الحق والعدل الذى أدى إلى اجتذاب عطف العالم أجمع نحو الحلفاء».

«رئيس الوفد المصرى»

«الإمضاء»

الاستعانة بآراء بعض كبار المشترعين بأوروبا:

ومن أعمال الوفد المجيدة وأكثرها نفعًا فى سير القضية المصرية الاستعانة بآراء بعض كبار المشترعين المتضلعين فى القوانين الدولية. فيما يختص بشرعية الحماية التى فرضتها بريطانيا العظمى على مصر. ودعوة بعض هؤلاء العلماء إلى بحثها بحثًا قانونيًا مستفيضًا لتكون آراؤهم أدلة له وحججًا يتكئ عليها تجاه خصمه.

ومن استفتاهم الوفد وعُنى بأخذ رأيه فى هذه النقطة السير «توماس باركلاى» أحد كبار المشترعين الإنكليز ومشاهير المحامين فى بلاده. وهو الوكيل الأول لمعهد القانون الدولى. ووكيل جمعية القانون الدولى وغيرهما: ولسَعَة اطّلاعه وغزارة علمه استخدمته الحكومة الإنكليزية مرات عديدة فى وضع صيغ بعض المعاهدات الشهيرة.

ولكى يتوصل الوفد إلى تسجيل رأى هذا العالِم قابله سعد باشا وبعض الأعضاء مرات. وأخيرًا قر الرأى على أن يوجه له الوفد أسئلة بشأن الحماية بشرط أن يقدم معها المستندات المختصة بالقضية.

وهذا هو نص الاستفتاء:

«يعرض الوفد المصرى المستندات المرفقة بهذا، وهى:»

(وعدَّد الوفد ثلاثة وعشرين مستندًا من الاتفاقيات الدولية والوثائق التى حُررت أثناء الحرب العظمى والمكاتبات التى تبودلت بين سعد باشا والقومسير العالى البريطانى بمصر وغيرها مما أرسله سعد باشا لرئيس الحكومة الإنكليزية واستقالات رشدى باشا. إلخ. إلخ). ثم قال:

«ويرجو الوفد السير توماس باركلاى أن يشير عليه برأيه فى المسائل الآتية:»

١ ـ «هل الحماية الموضوعة على مصر بغير موافقة شعبها شرعية؟».

٢ ـ «ما مركز مصر من المبادئ التى وضعها رئيس جمهورية الولايات المتحدة وقبلتها الدول؟».

٣ ـ «ما سلطات عصبة الأمم بالنسبة لمصر؟».

٤ ـ «أى مسلك يُستحسن اتباعه للحصول على استقلال مصر بغير إضرار بالمصالح البريطانية؟».

ثم أتبع هذه الأسئلة بمذكرة موجزة عن القضية المصرية تناولت تاريخها منذ عهد محمد على الكبير، فقال:

«يرجع تاريخ الحركة الوطنية التى ترمى إلى الحصول على استقلال مصر إلى سنة ١٨٣٢ إذ تولى قيادتها محمد على. ولكن تنافس الدول الأجنبية فى السيطرة على مصر واستثمارها ومقاومة الدول الأخرى جعلها تحت رحمة دول أوروبا الغربية التى سوت اختلافاتها فى اتفاقية ١٥ يولية سنة ١٨٤٠ دون نظر إلى أمانى المصريين. وقد أجازت تلك الاتفاقية لمصر نوال استقلالها الداخلى دون أن تسمح لها بجنى ثمار انتصارها على تركيا».

«وقد زاد التداخل الأجنبى شعور الأهالى. وقصة الجهود التى بذلها المغفور له إسماعيل باشا لإرضائهم والدستور الواسع الذى أُعطى سنة ١٨٨١(١) معروفة ذكرها جميع المؤرخين فى كتبهم عن مصر الحديثة».

«وقد فشلت الرقابة المزدوجة فى وقف تحرير الحركة. ثم انهارت انهيارًا تامًا عندما طلب من فرنسا الاشتراك مع إنكلترا فى سياسة الإخماد».

«فى ١١ يولية سنة ١٨٨٢ ضرب أسطول بريطانى بعض قلاع الإسكندرية بدعوى أنها تُقوِّى لمنع التداخل الأجنبى الذى يمكن أن ينشأ عن ثوران الخواطر المنتشر بين الأهالى».

«وأعقب الضرب نزول الجنود البريطانيين، وقد قاوم عرابى باشا على رأس جنود مصريين هذا الاحتلال العسكرى. ولكن الاحتلال أُبقى لحفظ النظام».

«وفى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ تكلم المستر غلادستون فى مجلس العموم فقال إن القوات البريطانية فى مصر أنزلت ١٢,٠٠٠ رجل وأن الاحتلال ليس إلا مؤقتًا وأن الحكومة البريطانية ستضع شروطًا قريبًا بالاتفاق مع الحكومة المصرية».

---

(١) هذا الدستور هو من وضع لجنة مجلس النواب التى كان يرأسها المرحوم عبدالسلام باشا المويلحى وكاتم سرها المرحوم أديب إسحاق.

«وفى ١٩ ديسمبر من السنة المتقدم ذكرها خطب المستر تشمبرلن فقال إن إنكلترا لا تريد سوى ضمان رخاء مصر واستقلالها».

«وفى ٦ أغسطس سنة ١٨٨٣ قال غلادستون فى مجلس العموم إن الجنود البريطانيين لن يبقوا يومًا واحدًا زيادة عن الزمن الضرورى. وقال فى ٩ منه إن الحكومة البريطانية لم تحلم بضم مصر».

«وقال السير ويليام هاركوت فى دربى فى ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤: لا ضم ولا حماية فإننا سنجلو عن مصر بمجرد ما يبسط السلام والنظام».

«وفى ١٥ أغسطس سنة ١٨٨٥ صرح السير هيكس بيتش فى مجلس العموم إن غاية الحكومة البريطانية الوحيدة إنما هى إعداد البلاد للاستقلال».

«وفى ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ صرح المستر غلادستون بأن الاحتلال البريطانى بُنى على غلطة (وقد ذكر اللورد كرومر فى تقريره عن مصر سنة ١٩٠٥ صحيفة ٢ أن الحركة التى أدت إلى الاحتلال كانت فى جوهرها ثورة صحيحة ضد سوء الحكم. ولم تكن فى جوهرها موجهة ضد الأوروبيين)».

«ثم استمر الوفد فى ذكر تصريحات الساسة الإنكليز عن مصر واستقلالها ثم انتقل إلى شركة السودان فقال: «إن المصريين لا يعترفون بصحة معاهدة سنة ١٨٨٩ . ولو أنها، من جانب إنكلترا، تضع مصر فى موضع الحليفة».

ثم انتقل إلى الحرب الكبرى فتكلم عن دخول تركيا الحرب وما نشأ عن ذلك. وفسر إعلان الحماية بأنه كان ضرورة حربية لا تؤثر فى استقلال مصر. وأورد الأدلة على ذلك. وأشار إلى مساعدة مصر للحلفاء.

ثم عطف على الحركة الوطنية عند عقد الهدنة. وتأليف الوفد والمكاتبات التى حصلت ليسمح له بمغادرة القطر إلى أوروبا، وما إلى ذلك مما لا حاجة لذكره الآن.

ثم أشار إلى اعتقال الأربعة ثم الإفراج عنهم وسفرهم وما حدث بعد ذلك فى مؤتمر الصلح وذكر اعتراف دولتَى الوسط بالحماية البريطانية وما يترتب عليها، ثم وضع بعد ذلك نص الفتوى:

فتناول السير باركلاى أول سؤال فيها فقال: «إنه يشمل عدة مباحث فرعية، وهى:»

(أ) ما مميزات الحماية؟ أو الحماية التى نحن بصددها.

(ب) ما معنى كلمة «شرعية» فى هذا السؤال المطروح؟

(ج) ما معنى موافقة الشعب؟

فأسهب السير باركلاى فى الكلام عن كل مبحث من هذه المباحث وقسم كلاً منها إلى نقط متفرعة عنه مما لا نجد ضرورة لإثباته هنا لطول شرحه، ثم لخص هذه المباحث وخرج منها إلى الإجابة التالية عن السؤال، وهى:

«وعلى هذا يكون ردى على السؤال الأول هو: أن حماية مستديمة تبسط على مصر بغير موافقة الشعب المصرى تكون مخالفة للقانون الدولى ولكن بسط حماية مؤقتة كضرورة حربية بمثابة أمانة يكون مبررًا إلى الحد الذى يظهر فيه الإخلاص».

ثم تناول السؤال الثانى بالبحث الطويل وأجاب عنه بما يأتى:

«أرى أن المسألة المصرية بقيت، عند انتهاء الحرب، فى المركز الذى كانت فيه قبلها. أى أنها لا تزال مطروحة مفتوحة. وأنها تدخل فى دائرة المبدأ الخامس من مبادئ الرئيس ولسن الأربعة عشر وفى دائرة النقطة الثانية من نقط ٤ يولية سنة ١٩٨١».

وأجاب عن السؤال الثالث. مبرهنًا على أن مسألة مصر تدخل فى اختصاص جمعية الأمم».

وقال فى الإجابة عن السؤال الرابع والأخير:

«يجب أن تكون مصر فى مركز يمكّنها أن تحكم نفسها بنفسها. بعد أن دربها مساعدون بريطانيون أكفاء نحو ثلاثين عامًا. وتدل مطالبة كبار المصريين... (أى ذوى المصالح) بالاستقلال بمثل هذا الإلحاح على أنهم يشعرون بأن فى استطاعتهم الآن أن يتولوا مقاليد الحكم الذاتى دون أن تتعرض البلاد لفوضى الحكم ثانية».

«وإن فى انتهاك الساسة البريطانيين حرمة التعهدات الرسمية البريطانية نحو مصر فى الوقت الذى كنا نحارب فيه ألمانيا لخرقها حرمة عهدها لبلجيكا قبولاً غير جدير ببريطانيا لنفس الوسائل التى كانت الحكومة البريطانية تستخدم جميع قوة الإمبراطورية ومواردها للقضاء عليها».

«وهناك، من جهة أخرى، مصالح بريطانية مرتبطة بمصر ارتباطًا كبيرًا ولا يمكن الإغضاء عنها وهذه يمكن حفظها بالاتفاق».

«ومن الضرورى أن تتناول معاهدة تحالف بين الإمبراطورية البريطانية ومصر، الدفاع عن قناة السويس».

«وتثير مجاورة طرابلس، تحت حكم إيطاليا، لمصر اعتبارًا آخر يجب أن يكون نصب الأعين عند وضع شروط المعاهدة. وفوق هذا. فإن خفارة البحر الأحمر يجب أن يُدبر أمرها فإن حرية هذا البحر ضرورية للتجارة كحرية قناة السويس نفسها وهو التكملة العملية لها».

«ويمكن ضمان سلامة القناة والبحر الأحمر الحالية بالتعاون الودى الفعلى بين الإمبراطورية ومصر أكثر منه بنظام يكون من شأنه إبقاء السيادة البريطانية بالقوة رغم إرادة شعب مُعادٍ».

وهنا أورد السير باركلاى فى هامش الفتوى رأيين للمستر «سدنى لُو» جاءا فى كتابه «مصر فى دور الانتقال»، وهما:

أولاً: «إننا (الإنجليز) لسنا محبوبين فى مصر. ويحتمل أن يكون البعض يهابنا. ولا شك عندى فى أن الكثيرين غيرهم يحترموننا ولكن الذين يحبوننا حقيقة قلائل».

ثانيًا: «من الصعب على أية فئة من الناس لاسيما صغار السن ذوى المطامع والروح السامية أن يُحكَموا بقوم غرباء عنهم فى الدين وفى الجنس وفى العاطفة. ولو كان الحكم لمصلحتهم».

واستمر السير باركلاى فى إجابته عن السؤال الرابع قائلاً:

«يصح أن أشير فى النهاية إلى أن الدول عدت مبدأ تقرير الأمم لمصير نفسها بنفسها ضروريًا فى جميع الحالات التى وجد فيها سبب معقول للشك فى رغبات أى شعب فيما يختص بتبعيته».

«وأعيد القول إن مثل هذه الرغبات لا يمكن تحديدها إلا باستشارة عامة. ويصح، مع هذا، أن أشير أيضًا إلى أنه فى حالة قبول الحكومة البريطانية مبدأ الجلاء التام باستشارة الأهالى أو بدون استشارتهم. فقد لا يكون من المستحسن طلب الجلاء فى الحال. إذ من الضرورى أن يكون هناك طور انتقال. وإنى أقترح أن يوضع جدول بالوظائف المختلفة التى يشغلها البريطانيون وغيرهم من الأجانب، وبعد شروع تدريجى لإنقاص الموظفين والضباط الذين لا تريد الحكومة المصرية استبقاءهم. أو لفصلهم وإحالتهم على المعاش على التعاقب. ويعرض هذا المشروع على الحكومة البريطانية».

ثم ذكر جنابه الحيثيات التالية وختمها بما يراه فى الموضوع كله، فقال:

«حيث إنه قيل فى سنة ١٨٨٢ إن الغاية من التداخل البريطانى فى مصر فى تلك السنة كانت إعادة سلطة الخديو وحفظ السكينة فى البلاد».

«وحيث إن التأكيدات أُعطيت فى وقت الاحتلال البريطانى الذى أعقب التداخل بأن الاحتلال مؤقت، وكررت هذه التأكيدات من وقت لآخر مدة ثلاثين عامًا».

«وحيث إن هذه التأكيدات كانت ترمى دائمًا إلى أن الجلاء البريطانى متوقف على وصول المصريين إلى الدرجة التى تمكّنهم من إدارة شئونهم بأنفسهم»،

«وحيث إن السبب الوحيد الذى ذُكر دائمًا لبقاء الاحتلال إنما هو خير المصريين أنفسهم»

«وحيث إن المصريين قد جربوا الحكم أكثر من طبقة ولم يعد ينقصهم موظفون خبيرون»

«وحيث إنه لا يمكن أن ينتظر منهم الرضاء بالبقاء تحت وصاية دائمة وأن هناك شعورًا قويًا بوجوب تحديد تاريخ الجلاء»

«وحيث إن بريطانيا سلمت، مع غيرها من الدول، بمبدأ مساعدة الجنسيات الشرقية التى لم تتدرب على حكم نفسها مساعدة بغير بسط حماية عليها أو إبقائها تحت وصاية دائمة أو طويلة. وبما أن مصر بقيت مدة طويلة تحت الوصاية وأصبحت تشعر بأنها الآن أقدر على تولّى شئونها من موظفين يرسلون إلى مصر ويتعلمون كيفية إدارة تلك الشئون»

«وحيث إن الأسباب الوحيدة التى يمكن أن تتذرع بها الحكومة البريطانية لإبقاء قبضتها على مصر هى حماية قناة السويس وتحقيق مشروع سكة حديد القاهرة إلى الكاب»

«وحيث إنه فيما عدا هذين الغرضين، ليس لبريطانيا مصالح فى مصر لا يمكن حمايتها وحفظها باتفاق مع حكومة مصرية مستقلة»

«وحيث إن للإمبراطورية البريطانية مصالح مشتركة سياسية واقتصادية مثل دفاع محتمل ضد اعتداء ومثل نشر التجارة. وهى مصالح لا يمكن إلا أن تؤلف بينهما وتجمع كلمتهما على اتباع سياسة مشتركة. ومن المستحسن أن يصلا إلى اتفاق مُرْضٍ لكليهما بأسرع وقت ممكن».

«فلهذه الأسباب»

«تكون الحماية ضرورة حرب وبعد انتهاء الحرب عملاً غير مشروع».

«وتكون مصر بانفصالها عن تركيا نهائيًا مستقلة شرعًا بطبيعة الحال».

«وأرجو، فى الختام، أن أشير بأن تعاون الطرفين تعاونًا وديًا صريحًا بمعاهدة تعترف لمصر باستقلالها. وتضمن هذا الاستقلال. كما تضمن حفظ مصالح الفريقين الدائمة هو خير حماية لتلك المصالح من ضغط يتلوه عداء، وإن جاء متأخرًا، عداء شعب يطلب الاستقلال بدعوى الحق والعدالة».

فى نوفمبر سنة ١٩١٩ «الإمضاء: توماس باركلاى»

ولقد وردت أول أنباء ما بلغته القضية المصرية من النجاح إلى مصر فى ٢٣ أغسطس حيث وصل إلى جريدة (مصر) من باريس البرقية التالية:

«قررت لجنة الأمور الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى سماع أقوال ممثل مصر المدعى العمومى السابق المستر فولك».

فنشرتها الصحيفة المذكورة فى ٢٦ منه وعقبتها ببرقية أخرى، هذا نصها:

«باريس فى ٢٣ أغسطس - بحثت لجنة من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى فى أن تسمع احتجاجات الأمم التى لم تُقبل فى باريس. ومن جملتها احتجاج المصريين - الإيطالية».

«ولم تلبث بوادر نتائج مجهودات الوفد المصرى فى أمريكا أن ظهرت؛ حيث نشرت الجرائد المحلية بمصر فى يوم ٣١ أغسطس النبأ التالى بأحرف كبيرة فى صدر محلياتها:»

القضية المصرية

فى الولايات المتحدة الأمريكية

قرار لجنة مجلس الشيوخ الخارجية

أبلغتنا لجنة الوفد المصرى المركزية فى القاهرة أنها تلقت أمس من حضرة صاحب المعالى رئيس الوفد بباريس البرقية التالية:

«باريس فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٩»

«وصل إلينا تلغراف من أمريكا يعلن أن لجنة الأمور الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى قررت أن مصر، من الوجهة السياسية، غير تابعة لتركيا ولا لإنكلترا وأنها مستقلة بنفسها وأمرها بيدها».

(الإمضاء: سعد زغلول)

«وقد تناول الجمهور المصرى هذا النبأ بالبحث فى مرماه ونتائجه يقلبه على كل أوجهه. ولا مُشاحة فى أن هذا الشعب ما تلقاه بأكثر من الاستبشار والتفاؤل وحسب. لأنه كان بحيث لا تُخْرجه مثل هذه الأنباء التى لا تُرجَى منها نتيجة حاسمة عن أطواره المألوفة الهادئة الساكنة».

ولا يخفَى أن معاهدة الصلح كانت إذ ذاك معروضة على مجلس نواب فرنسا وأمريكا لبحثها والنظر فى أمر المصادقة عليها أو رفضها على كل ما تقتضيه نظمه الدستورية. وكان الوفد المصرى ومن خلفه الأمة يوقنان بأن عدتهما فى نضالهما هو الرأى العام المؤثر فى البرلمانات فى العالم؛ لذلك اتبع خطته التى أشرنا إليها من توجيه مطالبه وأمانيه إلى هذا الرأى العام فى أمريكا وفى فرنسا بل فى إنكلترا نفسها. ولبثت الأمة تنتظر صدور الحكم النهائى فى قضيتها بعد أن صدر فيها ذلك القرار من أحد جوانب القضاء. وهى رابطة فى تؤدة وسكينة.

ولكن الساسة الإنكليز لم يرضوا عن نشره بعد أن نشرت دار الحماية بمصر اعتراف الرئيس ولسن بالحماية البريطانية على البلاد. والظاهر أنهم عاتبوا الولايات المتحدة الأمريكية على صدوره من جانبها مُلْقِين فى روع (ابنة العم) إنها بعملها هذا قد تحض البلاد المصرية على القيام بفتنة جديدة بعد أن هدأت ثورة نفسها. فصدر الأمر إلى الوكالة السياسية الأمريكية فى مصر بنشر نبأ تكذب فيه ما نشره الوفد. وهذا هو نصه وقد نشرته الجرائد فى يوم ٩ سبتمبر:

«أبلغتنا الوكالة السياسية الأمريكية أن الخبر المَقُول فيه إن لجنة الأمور الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى قررت أن مصر مستقلة من الوجهة السياسية فلا هى ذات علاقة بتركيا ولا بإنكلترا لهو خبر خطأ» أ.هـ.

ولئن كان هذا الخبر خطأ كما تقول الوكالة السياسية الأمريكية فأين صوابه؟ أما كان الأجدر بها أن تنشر قرار اللجنة المذكورة برمته ليتبين الحق من الباطل؟.

الا يمكن أن تكون هناك علة فى الالتجاء إلى نشر هذا التكذيب وهى ما نشرته شركة الأنباء البرقية الإيطالية فى نفس التاريخ الذى نشر فيه التكذيب، وهو:

«لندن فى ٤ سبتمبر - تخشى الصحف البريطانية أن تُحْدث أقوال زغلول باشا عن الشعور الأمريكى الميال لاستقلال مصر هياجًا جديدًا فى البلاد بعد أن صارت هادئة».

وإذا كان هذا التكذيب صدقًا فما القول فى المقال الذى نشرته جريدة (الأومانيتيه) الفرنساوية الصادرة فى يوم السبت ٣٠ أغسطس والذى دَبَّجه يَرَاع المسيو جور النائب الاشتراكى الفرنسى عن المسألة المصرية، حيث جاء فى نهايته العبارة التالية:

«نشرت الصحافة الأمريكية فى يوم الخميس أول من أمس قرار اللجنة الأمريكية الذى ينص على أن مصر من الوجهة السياسية غير تابعة لا لتركيا ولا لبريطانيا العظمى. فإنها يجب أن تكون صاحبة الأمر فى تقرير مصيرها».

ولكن من الغريب أن تقيم السياسة الإنكليزية كل هذه الضجة حول هذا النبأ. وهو وإن يكن فى ذاته له بعض الأهمية. إلا أنها لم تبلغ القدر الذى أعطته إياها تلك السياسة. على أن الأمة المصرية فى الواقع لم تقدره أكثر مما يستحق ولم تعده غاية من غاياتها بل إحدى الوسائل التى تتوسل بها إلى نيل تلك الغاية. ولن يكون له عليها تأثير إلا كما يكون للمستندات القوية فى يد صاحب حق يقدمها لقضاته إن كانوا عدولاً.

وإنه وإن كانت أعمال الوفد بأوروبا وأمريكا قد طوحت بنا إلى أواخر هذا العام دون أن يرجع النظرة كَرَّة أخرى إلى الحوادث فى مصر ذاتها. فلا غضاضة

علينا فى ذلك كما يستلزمه نسق الحديث وسياق الكلام وارتباط الحوادث بعضها ببعض حتى لا يختلط الأمر على المُطَّلِع.

ولئن عدنا بالقارئ إلى حيث تركنا الأمة فيما تركناها عليه. رأينا القصر السلطانى ينشر فى مساء يوم ٢٤ مايو البلاغ الرسمى التالى:

قران عظمة السلطان:

«نظر حضرة صاحب العظمة مولانا السلطان فؤاد الأول سلطان مصر المعظم بعين الحكمة العالية الدينية إلى وجوب التمسك بما وصى به الدين الحنيف فى أمر الزواج والاهتمام به عملاً بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى وفقه الله وأسعد أيامه، إنجاز ما عقد عليه عزمه الشريف نحو ذلك. وتم عقد القران السلطانى السعيد بقصر البستان فى صبيحة أمس (يوم السبت المبارك الموافق ٢٤ شعبان سنة ١٣٣٧ ـ ٢٤ مايو سنة ١٩١٩) على سليلة بيوتات المجد والشرف حضرة صاحبة العظمة السلطانية نازلى. وقد تولى مولانا السلطان أيده الله قبول العقد لنفسه بنفسه إجلالاً لأحكام الشريعة المطهرة حيث كان الوكيل عن عظمة السلطانة حضرة صاحب المعالى والدها الماجد عبد الرحيم صبرى باشا وزير الزراعة حالاً بشهادة كل من حضرات أصحاب المعالى محمود شكرى باشا رئيس الديوان العالى السلطانى وسعيد ذو الفقار باشا كبير أمناء الحضرة السلطانية. وقد باشر صيغة العقد المبارك حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد ناجى رئيس المحكمة العليا الشرعية بحضور حضرة صاحب الفضيلة الشيخ أحمد هارون رئيس محكمة مصر الابتدائية الشرعية. وكان فى مقدمة المحتفلين بهذا العقد السعيد حضرة صاحب السمو السلطانى الأمير كمال الدين حسين والأمير على حيدر فاضل والأمير يوسف كمال والأمير عمر طوسون. وحضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب المعالى أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية التشريعية وحضرات

أصحاب المعالى الوزراء وكبار رجال الحاشية السلطانية رافعين أصدق عبارات التهانى الخالصة والدعوات الصادقة لعظمة مولانا السلطان. جعله الله قرانًا سعيدًا محفوفًا باليُمْن والبركات عائدًا على البلاد بالخير والسعادات بجاه سيد العرب والعجم القائل إنى مُباهٍ بكم الأمم. صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين».

نشرت الصحف هذا البلاغ وعلق عليه كل منها بما يلائم مشربه ومبادئه، كما أن الناس تحدثوا به زمنًا فى خلال اضطراب النفوس وغضبها على الوزارة الجديدة، لا لسبب سوى مجرد قبولها تولى الأحكام فى هذه الأيام الحرجة.

واستمرت المظاهرات موجهة ضدها فى جميع الجهات. وحدث فى يوم ٢٥ أن أُقيمت مظاهرة كبرى فى الإسكندرية فقتل فيها أحد المتظاهرين وجرح ضابط بريطانى وقبض على كثير من المتظاهرين، واجتمع جَمٌّ غفير فى الأزهر الشريف فى يوم ٢٧. وألقيت فى هذا الاجتماع الخطب احتجاجًا على الوزارة. وبالجملة، فإن الرأى العام كان غير مرتاح لتأليفها ولو أنها كانت أول وزارة صرحت بخطتها وبرنامجها عند تبوُّئها كراسى الحكم. وكان هذا البرنامج مما يطمئن الجمهور ويجعل الجو صالحًا للعمل فى ظل الهدوء والسكينة.

على أن الوزارة لم تألُ جهدًا فى تنفيذ برنامجها على قدر المستطاع فى هذه الظروف الحرجة، مؤملة أن تدرك الأمة يومًا ما مبلغ ما قامت به فى سبيل إرضائها؛ خصوصًا فى هذا الجو المضطرب الذى كانت فيه الأحكام العرفية مطبقة على البلاد وبخاصة على المدن الكبرى بأشد ما يكون. فالسهر ممنوع، والاجتماع محظور، واعتقال الناس فى اطِّراد. وقد أقبل شهر رمضان المعظم وناهيك بما اعتاده المسلمون فى مصر من إحياء لياليه بقراءة القرآن الكريم فى البيوت والتزاور ليلاً. وما إلى ذلك مما هو معروف ومشهور.

فبدأت الوزارة عملها بإذاعة المنشور التالى بعد ظهر يوم ٢٨ مايو بين مظاهرات الاحتجاج وأصوات السخط عليها:

«نظرًا لحلول شهر رمضان المبارك الذى قضت الأوامر الدينية والعادات المألوفة عند المسلمين بإحياء لياليه بالتقرب إلى الله بالصلوات والدعوات إلى ما هنالك من صلة الأرحام والتزاور بين الناس. قد رأى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية تمهيد الوسائل للاحتفاظ بهذه السُّنة الحميدة والعمل على استمرارها. فلذلك بذل فى هذا السبيل سعيه الموفق حتى انتهى إلى الاتفاق مع السلطة العسكرية على إزالة بعض القيود لأجل زيادة التسهيل على المسلمين فى التفرغ أثناء هذا الشهر المبارك إلى إحياء لياليه بقراءة القرآن الكريم واستماع الذكر الحكيم وتأدية سائر العادات التى ألفوها فى مثل هذا الشهر المبارك».

«وعلى ذلك فقد صدرت الأوامر المؤكدة إلى رؤساء المناطق العسكرية المختلفة فى القطر المصرى بعدم التضييق على المسلمين فى استعمال الأنوار بمساكنهم - وعدم التعرض لهم فى غدوهم ورواحهم للتزاور خارج بيوتهم - مع احترام ما جرت به عادة الكثير منهم من حيث تمضية ليالى هذا الشهر المبارك كلها أو بعضها فى المطاعم والقهوات. كل ذلك لكى يتمكن المسلمون كل التمكين من الاجتماع وتأدية الصلوات مفروضة ومسنونة وتلاوة القرآن الكريم واستماعه وقراءة ما جرت به العادة من الأدعية والأحزاب والأوراد ونحوها فى مساكنهم».

«وفوق ذلك فقد صدرت الأوامر المشددة إلى المناطق العسكرية باجتناب أى عمل يكون من شأنه الحيلولة دون قيام المسلمين بشعائرهم وفروضهم وعاداتهم المألوفة فى هذا الشهر المبارك. وقد صدرت الأوامر المشددة أيضًا بتفهيم الجنود ما لهذا الشهر الكريم عند المسلمين من المكانة الممتازة والحرمة الخاصة حتى لا يتطرق إلى أذهان هؤلاء الجنود أن تلك الاجتماعات لها مغزى سياسى إذ إنها فى الحقيقة ونفس الأمر لا تخرج عن كونها احتفالات دينية محضة».

«هذا ولا يزال دولة الوزير يواصل الاهتمام بكل أمر يترتب عليه راحة الأمة ورفاهيتها. والله الموفق للخير».

«فلم يغير هذا المنشور من موقف الأمة حيال الوزارة فتيلاً بل ظلت على نفورها منها والاحتجاج عليها فى كل مناسبة وظرف».

وفى يوم ٢٩ احتُفل برؤية هلال رمضان الاحتفال العادى فلم تكن هذه الحفلة من الأعياد الإسلامية فحسب، بل كانت عيدًا قوميًا عامًا تجلت فيه مظاهر التآخى والاتحاد بين عناصر الأمة وتبدت آيات التضامن والتواد بين أشطرها؛ حيث اشترك الأقباط فى الاحتفال بهذا العيد وكان احتفالهم برهانًا ساطعًا على أن الشعب المصرى أعقل من أن تفرق الأديان بين طوائفه وأكبر من أن تفصم المذاهب عُرَى اتحاده. وهل من مظهر أدل على حكمة الشعوب وإدراكها معنى الكمال من ذلك الشعور بالوحدة القومية والجامعة الوطنية الذى ألف بين قلوب جميع الطوائف المصرية، وجعل قلب كل منها يخفق لما يخفق له قلب إحداها وتأبى طائفة من طوائفها أن تنفرد بعيد دون اشتراك جميع طوائفها فيه؟ وهل حدثنا التاريخ بمثل هذا الامتزاج والائتلاف قبل اليوم؟

وإظهارًا لهذه العاطفة السامية بأبهى مظاهرها ذهب وفد منهم فى القاهرة إلى الجامع الأزهر لتهنئة إخوانهم المسلمين بحلول هذا الشهر المبارك. وذهب وفد آخر من أقباط الإسكندرية إلى مسجد أبى العباس لهذه الغاية وقدم للمسلمين علمًا مصنوعًا من الحرير الخالص كُتب فى أعلاه بالخَزّ بأحرف بديعة «علم الاتحاد الوطنى» ويلى ذلك ثلاثة أهلة فى جوف كل هلال صليب وكتب فى أسفلها «رمضان سنة ١٣٣٧ بشنس سنة ١٦٣٥».

وفى أول رمضان الموافق ٣٠ مايو ظهرت بوادر الوزارة الجديدة بوعدها الذى وعدته فى مناهجها؛ إذ صدر الأمر بالإفراج عن ١٢ شخصًا من الذين كانوا معتقلين فى رفح. وقد استقدمهم حضرة صاحب الدولة كبير الوزراء إليه فى مكتبه فى اليوم المذكور وأبلغهم هذا النبأ ثم زودهم بالنصائح فانصرفوا من حضرته إلى بيوتهم شاكرين. ثم أُخلى سبيل تسعة من المعتقلين فى معتقلات القاهرة فى يوم أول يونية فاستبشر المنصفون من الأمة بهذه البوادر خيرًا.

ولكن السلطة العسكرية ما فتئت تتعدى على الناس وتقبض على الآمنين منهم فقبضت فى يوم ٣١ مايو على وكيل مديرية المنيا(١) ورئيس نيابتها(٢) وأحد القضاة فيها؛ وكذلك قبضت على أحد مأمورى المراكز بمديرية أسوان وأشيع أنها قبضت على حكمدار البوليس هناك، وكان القبض على الموظفين البادى ذكرهم بمديرية المنيا بتهمة الانتقاض على الحكومة وتأليف حكومة مستقلة فى إبان حوادث مارس من هذه السنة. ولقد خوطب دولة سعيد باشا بشأن التوسط فى الإفراج عنهم فصرح فى ٣ يونية بأنه لا يستطيع التدخل فى أمرهم.

وفى يوم ٣ المذكور نشر مرسوم تأليف وزارة المواصلات ودخل حضرة صاحب المعالى أحمد طلعت باشا الوزارة وأسند إليه منصب وزارة المعارف ونقل أحمد زيور باشا إلى المواصلات.

وكانت الحالة فى البلاد أخذت تميل إلى الهدوء والسكينة وانصرف الناس إلى تدبير أمور معاشهم؛ فأصدرت وزارة الداخلية فى يوم ٧ يونية البلاغ التالى إلى المحافظين والمديرين فى القطر:

«بناء على ما علمنا من أغلب حضرات المديرين والمحافظين وكثير من الأعيان من انتشار الهدوء والسكينة فى البلاد فقد اتفقنا مع السلطة العسكرية على البدء فى أن نعيد للسلطات المحلية اختصاصاتها لتسير الأمور تدريجًا من الآن فصاعدًا فى مجراها العادى. كما كان الحال من قبل. وقد أصدرت أوامرها فعلاً إلى السلطات الفرعية لهذا الغرض».

«فالمأمول من حضرات المديرين والمحافظيت ومن سائر الموظفين أن يقدروا هذه المسئولية التى أُلقيت على عاتقهم حق قدرها وأن يضاعفوا الهمة ويبذلوا المجهودات القصوى للمحافظة على حالة الأمن بالبلاد واستمرار الهدوء والسكينة شاملين لجميع طبقات الشعب ونطلب منكم جميعًا أن تعملوا يدًا

---

(١) محمد أحمد بك. وقد انتحر قبل محاكمته.

(٢) هو الأستاذ بولس صالح بك.

واحدة على تحقيق ما نرجوه ويرجوه كل محب لخير البلاد وسعادتها لما فى ذلك من الفوائد العظمى تحقيقًا لرغائب عظمة مولانا السلطان وبالله التوفيق».

أثر الخلاف بين أعضاء الوفد:

وفى يوم ٨ يونية رُوِّعت الأمة على قضيتها، بورود أول نبأ رواه بعض الصحف المصرية عن الخلاف الذى وقع بين أعضاء الوفد بباريس والذى أدى إلى انفصال أربعة منهم عن الجماعة وعزمهم على العودة إلى مصر، وهم: إسماعيل صدقى باشا وعلى شعراوى باشا وجورج خياط بك وسينوت حنا بك. أثار هذا النبأ زوبعة شديدة من المناقشات الحادة حوله شغلت الناس عن كل ما عداها. وأشفق ذوو الرأى من الأمة على الهيئة التى أخذت على عاتقها التكلم باسم مصر من أن تتصدع جوانبها بما تطرق إليها من خلل الشقاق. ولقد تناولت الأقلام هذا النبأ على صفحات الصحف تارة بالتكذيب حيث لم يجرؤ أصحاب هذا الرأى على تصديق إمكان طروء هذا الحادث على الوفد وأعضاؤه من خلاصة رجالات الأمة. وطورًا بالإثبات والتأييد وآونة رمى الصحف التى بادرت بنشر الخبر دون تمحيص بسوء النية حيث خلت الرواية مما يؤيدها أو ينفيها.

حدث بعد ذلك والناس فى هياج ولجاج، أن قَدِم سعادة محمد عبد الخالق مدكور باشا كبير تجار العاصمة إذ ذاك وأحد أعضاء الوفد عائدًا من فرنسا. فأجرى أحد محررى جريدة وادى النيل التى تطبع بالإسكندرية حديثًا مع سعادته فى ١٩ يوليه صرح فيه بما يلى:

«إن أعضاء الوفد فى صحة جيدة والحالة المالية سارة وأمل الوفد عظيم فى نتيجة العمل العظيم الذى يقوم به والثقة فى المستقبل تزيد كل يوم وليس فى رجال الوفد كلهم من ينوى أن يعود قبل أن تنتهى الأمور بنتائج مقنعة. نعم إن البعض طلب جوازات للعودة. وليس سبب هذا أنهم يريدون العودة عاجلاً بل سببه أن الإجراءات التى تلزم للحصول على الجوازات تستغرق زمنًا طويلاً فالغرض أن يتيسر الحصول عليها حتى إذا حان الوقت للعودة كانت سهلة. أما مسألة الخلاف لا أثر لها مطلقًا فكل أعضاء الوفد متفقون متحابون مخلصون».

«أما عودتى أنا فإنى كانت علىّ مهمة خاصة أديتها تامة وحمدت الله على التوفيق فعدت مرتاح الضمير بعد أدائها لاستئناف العمل».

«وإن أهم ما يُعنى به الوفد الآن هو أن يُطْلع الشعوب على حقيقة القضية المصرية وهو يتخذ لذلك وسائل ناجعة. وقد ظهرت نتيجة هذا العمل فى العطف الذى تبديه الشعوب على قضيتنا. والوفد يعقد صباح كل يوم جلسة عامة تستغرق ساعتين لبحث ما يلزم القيام به مما يناسب الظروف والحالات التى تجدد دائمًا».

ولما أن وصل سعادته إلى القاهرة حادثه أحد محررى جريدة الأهرام فى يوم ٢٠ يولية حديثًا أيد فيه ما صرح به لمحرر «وادى النيل»، ولم يزد عليه إلا أمرًا واحدًا هو ما يتعلق بصحة استقالة حضرة صاحب السعادة حسين واصف باشا من الوفد. حيث قال: «نعم إن سعادته استقال من أول الأمر من الوفد لأسباب خاصة وأزيد على ذلك أن حضرة الأستاذ عزيز منسى أفندى اعتزل العمل فى استشارة الوفد».

ولكن جريدة «وادى النيل» التى كانت على رأس الصحف التى كذبت فى بدء الأمر نبأ انفصال بعض أعضاء الوفد عنه نشرت فى يوم ٦ أغسطس رسالة وردت لها من باريس من مُكاتبها المرافق للوفد، قال فيها:

«إن جماعة من أعضاء الوفد يزايلون مرسيليا اليوم على الباخرة «لوتس» عائدين إلى القطر المصرى وأن من بينهم حضرة صاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا وحضرة صاحب العزة الأستاذ محمود أبو النصر بك المحامى وحضرة الأستاذ عزيز منسى أفندى المحامى وحضرة محمد بدر بك رئيس سكرتارية الوفد».

اضطربت الأمة لما تأكد لديها أن نبأ الخلاف بين أعضاء الوفد كان حقًا وأن ما ورد من التكذيب وغيره يقصد منه تخفيف وقع النبأ عليها، فبادرت الصحف المصرية تهدئة للخواطر بنشر النبأ التالى فى يوم ١٩ أغسطس عن لسان لجنة الوفد المركزية:

«ورد على لجنة الوفد المركزية تلغراف من حضرة المعالى سعد زغلول باشا الرئيس يفيد أن حضرتىّ جورج بك خياط وسينوت حنا بك عائدان إلى مصر لأسباب عائلية بترخيص من الوفد».

فلم يشف هذا النبأ غليل الأمة التى سرى إلى نفوسها الجزع لما أصاب الوفد الذى اتخذته عدة ومتكأ لها من الوهن والضعف واشتدت العاصفة بالصحف وتطاير غبار الأخذ والرد. وفى يوم ٢٦ أغسطس نشرت الصحف نبأ ثانيًا متممًا للنبأ الأول، ألا وهو:

«أبلغت لجنة الوفد المصرى الصحف أن صاحب السعادة على شعراوى باشا أحد أعضاء الوفد سيعود إلى القطر المصرى قريبًا بإذن من الوفد لأشغال خاصة وأن حضرة صاحب السعادة محمد محمود باشا ندب مؤقتًا أمينًا للصندوق مكانه».

وفى يوم ٩ سبتمبر نشرت الجرائد خبرًا فحواه أن ثلاثة من أعضاء الوفد المصرى بباريس يعودون إلى مصر مراعاة لأشغالهم وشؤونهم العائلية. بعد أن أتموا مهمتهم وأعمالهم وناطوا برفاقهم الباقين هناك إتمام العمل. وبهذه الطريقة أُدخل الخبر على الأمة تدريجيًا حتى لا تفاجأ به مفاجأة.

وعلى ذلك أصبح الباقون إلى ذلك التاريخ من رجال الوفد بفرنسا سبعة، وهم: سعد زغلول باشا وعبد العزيز فهمى بك. وأحمد لطفى السيد بك ومحمد محمود باشا. وحمد الباسل باشا وعبد اللطيف المكباتى بك ومصطفى النحاس بك.

ولقد كثرت الأقاويل حول أسباب انفصال هؤلاء الأعضاء من الوفد وعزا إليهم الناس أمورًا لم يقم عليها أى دليل.

وفى يوم ١٨ وصل الأعضاء الثلاثة، وهم: صاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا وصاحب السعادة حسن واصف باشا وصاحب العزة محمود أبو النصر بك

إلى الإسكندرية. ولقد قيل فيما قيل إن هؤلاء الأعضاء قد فُصلوا من الوفد ولم يستقيلوا، ونسبوا إلى صدقى باشا أنه ذهب إلى لوندرة بدون رأى الوفد وفاوض بعض الساسة هناك فى أمر حل المسألة المصرية على قاعدة الاستقلال الداخلى. وقيل إن سعادة حسين واصف باشا لما وصل باريس مع الوفد ولقى الأبواب موصدة فى وجهه، اقترح على زملائه أن يولوا وجوههم قبل لوندرة فرفضوا اقتراحه لأن وكالتهم لا تنص على ذلك، وكان الوزير اليونانى المسيو فينيزيلوس على صلات حسنة بالساسة الإنكليز إذ ذاك فعرض وساطته على الوفد لتقريبه من وزير خارجية إنكلترا. فقرر الوفد الامتناع عن ذلك مخافة أن يكون من ورائه تزلُفٌ، وعليه قدم واصف باشا استقالته من عضوية الوفد.

وبمناسبة ما نشر عن فصل هؤلاء الأعضاء الثلاثة من الوفد نشر كل منهم كلمة خاصة بأمره. فقال حسين واصف باشا: «إنه يؤكد أنه استقال لأسباب خاصة ولم يفصل بسبب اختلاف فى الرأى بينه وبين أى عضو من أعضاء الوفد أو بينه وبين الرئيس» وأيد أقواله بنشر كتاب ورد له من سعد زغلول باشا بتاريخ ١٩ مايو يفيد قبول الوفد الاستقالة التى قدمها، ثم قال: «إن أفكاره التى سافر عليها هو ورجال الوفد لم يعتورها أدنى تغيير أو تبديل وأن إيمانه بعقيدته الوطنية لم يزعزعه أى إشراك أو كفران».

أما محمود أبو النصر بك فإنه نفى كل ما عُزى إليه من أسباب انفصاله وأكد أنه «ما مر بخاطره قط مجانبة ذلك الطريق الذى رسمه الوفد لنفسه ورسمته له الأمة فى توكيلها ولا أن يحيد لحظة عن تلك الغاية التى ليس من ورائها لمصرى غاية ألا وهى الاستقلال التام». وطلب من الأمة «إرجاء الحكم فى حادثة انفصاله عن الوفد حتى يجىء اليوم الذى يحل فيه أن يكشف للناس عن حقيقة الأمر فيحكموا عن بينة».

وقال صاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا: «إن الخبر الذى من مقتضاه أننى ذهبت إلى لندن وقابلت فيه السير رونالد جراهام فمكذوب. فضلاً عن كونى لم

أكن عضوًا فى اللجنة الفرعية التى كان الوفد قرر إيفادها إلى لندن بناء على طلب الرئيس. وأما الخبر القائل بأننى طلبت المفاوضة مع إنكلترا على أساس الاستقلال الداخلى لمصر. وطرقت أبوابًا كان الوفد يرى عدم طرقها، وأن لدى معالى الرئيس مستندات قوية تثبت ذلك فقول غير صحيح. وقال إنه ينتظر نشر هذه المستندات بطمأنينة».

وعلى كل حال ومهما يكن من أمر، فإن انفكاك هؤلاء الأعضاء من هيئة الوفد فى هذا الظرف لم يكن صوابًا.

على أن هذه الحركة هيأت لأرباب الأقلام وقادة الحركة الوطنية فى مصر مضمارًا للتواصل والنضال فذهب كل فريق فيها مذهبه، فتحولت الأفكار نوعًا ما عن تيار مناوأة الوزارة. وبذلك تخلصت هذه مما كان يقيد حركاتها من نقد الناقدين وتجريح المجرحين. ووجدت جوًا صالحًا لأن تسير فى خطتها التى ارتسمتها فى مناهجها. فمضى دولة كبير الوزراء فى طريقه محاولاً رفع القيود التى قيدت بها السلطة العسكرية البلاد. فأصدر فى ٢٦ يونية منشورًا من رياسة مجلس الوزراء، هذا نصه:

«إن الهدوء الذى ساد البلاد الآن ساعد الحكومة على الاتفاق مع السلطة العسكرية على أن الرقابة على المطبوعات تلغى عند توقيع معاهدة الصلح فالمأمول من مديرى الجرائد أن يلزموا الاعتدال ويستخدموا على الدوام حكم إدراكهم كى لا يُلْجِئوا الحكومة إلى العودة لوضع القيود والروابط».

على أن الإنكليز لم يقنعوا بما جروه على البلاد والعباد من المصائب سواء أكان فى زمن الحرب الكبرى أم بعدها وما حملوها من الخسائر فى الأرواح والأموال، بل نشر قلم المطبوعات المصرى فى يوم ٢٦ البلاغ الآتى:

«بسبب الاضطرابات الأخيرة فُرضت الغرامات الآتية على المناطق ذات الشأن بمقتضى الأحكام العرفية:

جنيه مصرى	
١٠٤٠٨	منطقة الدلتا
٤١٠٢٠	المنطقة المتوسطة المؤلفة من الجيزة وبنى سويف والفيوم
١٦٨٠٣٤	المنطقة الواقعة من بنى سويف إلى أبو تيج.
٢١٩٤٦٢	
٤٨٩٣	الغرامات التى فرضت لأسباب مختلفة فى منطقة الدلتا
٢٢٤٣٥٥	جملة غرامات التضامن

وإننا لنجهل مآل هذا المبلغ الجسيم هل دخل خزينة الحكومة أم أُضيف إلى إيرادات السلطة العسكرية؟ أما الأول فلا. مع أن الضرر الذى وقع إنما حل بسكك حديد الحكومة ومبانى الحكومة؛ غير أن الأهالى لم يعارضوا فى دفع هذا المبلغ الطائل كبقية لمهر تلك العروس الغالية التى طالما تاقوا لرؤيتها وتشوقوا للتمتع بها، ألا وهى الحرية والاستقلال.

هذا، ولقد أُمضيت معاهدة الصلح العامة بين الدول المتحاربة فى ٢٨ يونية كما أسلفنا، فأهمدت بجرة قلم تلك الشعلة التى دمرت بلهيبها الممالك والإمبراطوريات ودكت العروش وخربت القصور وهدمت الصروح ويتمت الأطفال ورملت الزوجات الآمنات وتركت الملايين من الناس عجزة مقطعى الأوصال فأصبحوا عالة على الأمم لا يستطيعون عملاً.

أمضيت هذه المعاهدة من أساطين السياسة فى العالم وممثلى أكبر الأمم على وجه البسيطة وقد شهد هذا المؤتمر ممثل لملك الحجاز. تلك البلاد التى لا تزال فى حالة بداوة والتى كانت فى وقت من الأوقات تابعة لمصر والتى كانت إلى وقت قريب قُبيل الحرب الكبرى ولاية غير ممتازة من ولايات الدولة العلية المغلوبة إذ ذاك. ومندوبون عن الهند وعن مستعمرات إنكلترا (أستراليا ونيوزيلانده وسواهما) وحرمت مصر المستقلة فى عرف القانون الدولى وفى عرف الإنصاف

من أن تُمثل فيه، لا لسبب يميز الحجاز والهند عن مصر سوى توقع انضمام الأوليين إلى إنكلترا فى الرأى وطلب الأخيرة الخلاص من نير استعبادها.

نادى الحلفاء كما قدمنا بتلك المبادئ الحرة السامية، مبادئ تحرير الضعفاء من نير تحكم الأقوياء والحرب سجال بل حينما كانت كفة أعدائهم هى الراجحة. ولما كانت مطامع بنى الإنسان ما برحت تتسلط عليه عادوا وقد رأوا كفتهم الراجحة إلى شنشنتهم الأولى وتشبثوا بمبادئهم القديمة إنما صبغوها بأصباغ جديدة تمويهًا لها وإخفاء لحقيقتها، وما هى فى الحقيقة إلا مبادئ التملك والاستعمار التى كانت ديدنهم منذ القِدَم.

أمضيت هذه المعاهدة فى الساعة الرابعة تمامًا بعد ظهر يوم الجمعة المذكور فى قصر ڤرساى من ضواحى باريس بقاعة المرايا التاريخية الشهيرة.

ولما وردت الأنباء بإقرار السلام بين الأمم محل العداء والصدام، أمرت الحكومة المصرية بإطلاق مائة مدفع ومدفع من قلاع القاهرة والإسكندرية ابتهاجًا بهذا اليوم المشهود، وتبودلت زيارات التهانى بين الوزراء المصريين ودار الحماية وتبادل صاحب العظمة السلطان وجلالة ملك بريطانيا العظمى برقيات التهانى والتمنيات الطيبات؛ وكذلك فعلت الوزارة المصرية والوزارة البريطانية وما إلى ذلك من الرسميات التى اقتضاها المقام، وأقامت جاليات الحلفاء بالقاهرة والإسكندرية احتفالات باهرة ابتهاجًا بهذا اليوم العظيم. وزُينت حديقة الأزبكية أجمل الزينات بالليل والنهار وصدحت فيها الموسيقات وأُقيمت فيها الملاهى المشروعة من كل صنف. وأقام هؤلاء النزلاء مظاهرات فرح وابتهاج بانقضاء أيام الحرب وابتداء أيام السلام.

ولكن المصريين لم يشتركوا فى هذه الاحتفالات لما كانوا فيه من المصائب التى جرتها عليهم تلك الحرب التى لم يغنموا منها شيئًا بل فقدوا فيها كل شىء. غير أن الحكومة السودانية أوفدت وفدًا من أعيان السودان إلى إنكلترا!! لتهنئة جلالة الملك جورج الخامس بعقد الصلح وانتصار الحلفاء بالنيابة عن السودانيين

جميعًا!! استاقت حكومة السودان وذوو الشأن فيها من الإنكليز ذلك الوفد سوقًا لسذاجة رجاله؛ ليبرهنوا على إخلاص السودان إلى بريطانيا العظمى وبعده عن الحركة المصرية. ولو تركت الأمور تسير بطبيعتها بغير تأثير أو إرغام لتجلت لهم الحقيقة غير ما يزعمون؛ ولكن السياسة ـ سياسة القوة ـ أرادت فنفذت إرادتها ذرًا للرماد فى العيون وتضليلاً عن الحق. والحق لابد ظاهر يومًا من الأيام.

وفى يوم ٢٩ يونية حل عيد الفطر عند المسلمين فكان عيدًا شاملاً للأمة بأشطرها؛ إذ هَرَع الأقباط إلى المساجد ملبين دعوة المؤذن يتبادلون هم وإخوانهم المسلمون عبارات التهانى متآخين متصافحين يرتلون آيات التواد والتحاب مجددين عهودًا أبرموها، والنيل شاهد عليهم ومصر العزيزة تزكيهم وتقيم الأفراح لتضامن الشقيقين، وأبو الهول يبتسم اغتباطًا بهذا الحادث الذى طالما تمنى رؤيته والأهرام تسجل على لوح الزمان آيات هذا الالتئام.

ويظهر أنه قد حصلت أزمة وزارية اشتدت حوالى يومَىْ ٣ و٤ يولية ربما كان أساسها تنفيذ خطة الوزارة المرسومة والاعتراف بالوفد المصرى نائبًا عن الأمة. فقد امتنع حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا الرئيس وحضرات أصحاب المعالى زملائه الوزراء عن الحضور إلى مكاتبهم يومى ٥ و٦، ولم تذكر الجرائد أسبابًا لهذا الامتناع بل اقتصرت على القول بأن الامتناع كان لأسباب استوجبت ذلك. ولكنهم عادوا فى يوم السبت إلى أعمالهم حيث انفرجت هذه الأزمة الوقتية.

وفى يوم ٩ صدر من رياسة مجلس الوزراء البلاغ التالى:

«إن المحاكم العسكرية التى دعا إلى تأليفها ما حدث فى القطر أخيرًا من الاضطرابات والقلاقل كانت حكمت بالإعدام على واحد وخمسين شخصًا من الذين ثبت عليهم ارتكاب القتل فى حادثة الاعتداء المعروفة التى وقعت فى قطار السكة الحديدية فى ديروط ودير أمواس فى الوجه القبلى».

«ولقد أصدر الجنرال بلفى العفو عن واحد منهم وأُبدلت عقوبة الإعدام بالنسبة إلى عشرة آخرين فأصبح مجموع الباقين من هؤلاء المحكوم عليهم بصفة نهائية أربعين نفسًا».

«فلما علم حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء فى آخر لحظة بهذه الأحكام رأى أن يسارع إلى التوسط لدى جناب القائد العام لكى يتوسع فى زيادة الرأفة والرحمة نحو هؤلاء الأربعين المحكوم عليهم بالإعدام».

«وبعد أن عرض الأمر على مسامع حضرة صاحب العظمة السلطانية سعى لدى جناب القائد العام حتى حصل على استبدال عقوبة الإعدام بالنسبة إلى ستة من هؤلاء الجناة».

«ورأى دولته أيضًا أن يطلب من جناب القائد العام إلغاء المحاكم العسكرية وإحالة الباقى من القضايا الخاصة بحوادث الاضطرابات الأخيرة إلى السلطات المدنية والمحاكم العادية إذ إن البلاد قد عادت إليها السكينة واستتب فيها الأمن فأصبحت فى غير حاجة إلى تلك المحاكم الاستثنائية فأقره جناب القائد العام على ما فى هذا الطلب من الصواب ووعد بإصدار التعليمات اللازمة بهذا المعنى إلى المحاكم العسكرية لكى تكف عن العمل من يوم ١٥ يولية الجارى على أن يستثنى من ذلك حوادث الاعتداء على أشخاص من أفراد القوات البريطانية».

«وقد أبدى دولة الرئيس لجناب القائد العام أن انتشار الأمان ورجوع النظام إلى البلاد يسوغان الإفراج عن المعتقلين السياسيين فى الحوادث الأخيرة وإبطال الرقابة على المراسلات التى تصدر من القطر إلى الخارج فأجاب جنابه هذين الطلبين بالإيجاب وسيصدر التعليمات بهذا المعنى فورًا».

ولا جدال فى أن نجاح صاحب الدولة محمد سعيد باشا فى جميع هذه الطلبات يعد خطوة كبرى فى سبيل إعادة الأمور إلى مجاريها وفقًا لبرنامجه الذى أذاعه عند تبوُّئه كرسى رياسة الوزراء، وهذه الأعمال تدل على أن الوزير توخى فى القيام بمهمته السعى فى إتمام كل ما يرضى الأمة ويعود عليها بالنفع

وتبعث فى النفوس شديد الأمل فى أنه سيقوم بكل ما أخذ على عاتقه من الوعود. مما يشكر عليه ويقرن ذكره بالثناء من الأمة والوطن جميعًا.

ولم تقف أعمال دولته عند هذا الحد بل توخى صالح الأمة جهد المستطاع وأتبع الحسنة بالحسنة؛ حيث أصدر القائد العام بتأثير دولته منشورًا فى يوم ١١ يولية بالعفو عن بعض المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية وتخفيض المدد المحكوم بها على البعض الآخر، هذا نصه:

«رسمى - بمناسبة انتهاء الحرب الكبرى والابتهاج بعودة السلام فى العالم أصدر جناب القائد العام أمره بالعفو عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية بعقوبة السجن لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبتنزيل مثل هذه المدة للمحكوم عليهم من المحاكم المذكورة بعقوبة لا تتجاوز السنتين».

ثم جرى حديث لدولته مع مراسل جريدة «الطان» الباريسية نشر فى الجرائد العربية يوم ٣٠ يولية اعترف فيه بصفة الوفد؛ وإن لم يكن هذا الاعتراف صريحًا كل الصراحة فإنه يدل على تشبث دولة الوزير بإرضاء الأمة وإرضاء ضميره فى مهمته الكبرى.

فبعد أن وصفه المراسل فى إدارة دائرة الأمير سيف الدين الواسعة قال: «ولما هنأته بهذه الشجاعة الوطنية أجابنى قائلاً:»

«إن واجب كل فرد فى مثل هذه الأحوال الحرجة أن يكون حسن الإدارة. وإنى بطبيعة الحال لا يخالجنى ريب فى مخاطر الحالة ولكن لما كان قد اعترف بأننى كنت صالحًا فى مسألة خاصة فقد حسبت أنه قد يتيسر لى أن أكون ذلك الوكيل الصالح عن الشعب......».

«ولا أجهل أن وزارتى هدف حملات شديدة......».

(وهنا تكلم دولة الرئيس عن حرج موقفه وموقف زملائه الوزراء وأشار إلى حوادث ضربنا عنها الذِّكْر صفحًا)، ثم قال:

«إن الهياج كان أشد من أن يسكن دفعة واحدة. غير أننى لا أزال واثقًا كل الثقة بوطنية مواطنىَّ وحكمتهم. وهل كان يصح ترك البلاد بلا حكومة وإهمال حقوق مصر السياسية إهمالاً يجعلها عرضة للضياع بمرور الزمن؟ فنحن بإزاء أمر واقع يجب أن نعتد به رضينا أو كرهنا. وهل كان يمكن أن نكون أكثر تقدمًا لو لم يكن اليوم هنا وزير مسئوول يتكلم باسم مصر؟».

«نعم أن هناك الوفد المصرى وهو يقوم بمهمة جسيمة كبيرة. وإنك لتدرك بداهة أننى بصفتى مصريًا لا يسعنى إلا أن أتمنى له نجاحًا تامًا. ولكن هل كانت الأحوال الحاضرة تسمح له بمجابهة الدولة الحامية رأسًا؟ أليست مهمتى والحالة هذه أشبه شىء بالوسيط العامل بين الفريقين؟ نعم إنها لمهمة لا أغتبط عليها. ولكن لماذا أُلام على قبول هذه المهمة فى حين أنها من أصعب المهمات؟ هذا وأن الوفد قد رفع القضية إلى مؤتمر الصلح وهناك سيُقرر مصيرنا كما تقرر مصير سائر الشعوب[1] فنحن فى حالة ارتياب تام وواجبنا أن ننتظر».

وأنا أنتظر لأنى أعتقد أنه لا يمكن الآن محاولة أى عمل يكون ثابتًا. فمنذ شهرين عند ما دار البحث على ارسال اللجنة البريطانية التى يرأسها ملنر إلى القطر المصرى طلبت أنا نفسى تأجيل مجيئها لأنه لا يسعنا فى الحقيقة أن نتباحث إلا متى مهد السبيل تمامًا فى باريس. والذى أراه أن هذا العمل لا يتم إلا بعد توقيع الصلح مع تركيا نعم إن بريطانيا العظمى تصرح لنا بأنها بسطت حمايتها على القطر المصرى. ولكن هذا الحادث من حوادث الحرب. وما دامت لا توجد وثيقة نهائية تتضمن تحويل حقوق تركيا إلى إنكلترا فكيف يمكن الشروع فى مفاوضات على قاعدة راسخة؟».

«لا شك فى أن لمصر حاجات جديدة وأمانى جديدة وبينما كان يظن أنها مخدرة بالخمول الشرقى إذا بها تبرهن للعالم الذى أدهشته على أنها قد تطورت أسوة بسائر بلدان العالم.. وإن جهل هذه الحركة وأهميتها لما جعل حوادث

(١) جرى هذا الحديث قبل التوقيع على معاهدة الصلح ونشر هنا متأخرًا.

الأشهر الأخيرة من الأمور المحتم وقوعها. وفى إظهار الداء إرشاد للدواء فعسى جميع المخلصين الذين لا أنفك عن استنهاضهم أن يدركوا الحقائق وخطورة الحالة. وأنا أرجو منهم كل الرجاء أن يمدونى بمعاونتهم».

اعترف دولة الوزير فى خلال حديثه هذا بوجود الوفد. وقال إن مهمة الوزارة أشبه شىء بمهمة الوسيط بين هذا الوفد النائب عن الأمة فعلاً وبين الدولة الحامية. وإن فى هذا التصريح لشجاعة لا تنكر من قِبل دولة سعيد باشا.

ثم أشار دولته إلى حالة مصر السياسية وإلى ما طلبه من تأجيل مجىء لجنة ملنر الإنكليزية إلى مصر حتى يتم توقيع الصلح مع تركيا؛ لما كان لهذه من الصلات التى تربط مصر بها وهى لم تعترف رسميًا بانفصام هذه الروابط والصلات. ولأن تصريح إنكلترا وحدها بقطعها لا يكفى لزوالها. وكان دولته يرمى بسياسته هذه إلى جعل مصر صاحبة الحق فعلاً فى تقرير مصيرها لسببين مهمين. الأول ما كان يتوقعه من تنازل الدولة التى كانت صاحبة السيادة عليها عن حقوقها لمصر ذاتها[1]، والثانى ما تعهدت به الدولة التى بسطت حمايتها عليها من أنها أخذت هذه الحقوق وديعة تحت يدها لسكان القطر المصرى.

هذا، ولقد كان مما اختطه الوفد تنفيذًا لمسلكه الجديد أن ينبه الرأى العام الإنكليزى لحقيقة المسألة المصرية حتى يستطيع عرض أمرها على الحكومة الإنكليزية والرأى العام هناك واقف على دقائقها، فسعى سعيه لإيفاد لجنة فرعية من رجاله إلى تلك البلاد لتقوم بمهمة الدعاية فيها للقضية المصرية تنويرًا للرأى العام الإنكليزى؛ ففطنت السياسة الإنكليزية لهذه الغاية ووقفت فى سبيل إجازة أعضاء هذه اللجنة الفرعية بمغادرة فرنسا.

---

(١) لقد كان رأينا شخصيًا فى هذا الصدد أن مصر كانت حتى توقيع المعاهدة ما بين تركيا والحلفاء تابعة لتركيا لتتنازل عن حقوقها فى مصر لسكان مصر. ولكن معالى سعد باشا كان مخالفًا لنا فى الرأى وكان يرى أن مصر أصبحت غير تابعة لتركيا من يوم دخولها الحرب.

على أن هذا التصدى لم يمنع الوفد من المضى فى سبيله وتنفيذ خطة نشر دعايته فى تلك البلاد. فاستعان على الوصول إلى غايته بمن كان فى إنكلترا من طلبة العلم من المصريين ومنهم من كانوا أعضاء فى الجمعية المصرية التى كان مركزها بباريس، والتى ألمعنا إلى ذكر مجهوداتها فى مساعدة الوفد.

فقام هؤلاء بهذا الأمر خير قيام حتى تنبهت أفكار الإنكليز للقضية واشتغلت بما نُشر عما أتاه أبناء جلدتهم من الأمور فى مصر من أعمال القتل والتعذيب. حتى ورد ذكرها فى مجلس النواب البريطانى وألقيت بشأنها الأسئلة من النواب على الحكومة هناك.

ولقد نقل إلينا روتر بعض هذه الأسئلة وما أُجيب به عنها فى البرقية التى نشرت هنا فى ٢٩ يولية، وهذا نصها:

«لندن فى ٢٤ ـ قال المستر ث. هرمسورث فى أثناء الأسئلة فى مجلس النواب. إن الجنرال اللنبى أبلغ الحكومة (الإنكليزية طبعًا) أن عدد القتلى والجرحى أثناء الاضطرابات الأخيرة فى مصر بلغ ٨٠٠ قتيل و١٦٠٠ جريح من الوطنيين و٣١ قتيلاً و٣٥ جريحًا من الأوروبيين وغيرهم من الملكيين و٢٩ قتيلاً و١١٤ جريحًا من الجنود. وبلغ عدد الذين حكم عليهم من الوطنيين على أثر الاضطرابات ٢٧٠٠ وكان الحكم على أكثرهم بعقوبات خفيفة على أنه حكم على ٣٩ بالإعدام وعلى ٢٧ بالأشغال الشاقة المؤبدة. وقد أبطلت المحاكم العسكرية منذ ١٥ يولية الحالى بالنظر إلى إعادة السكينة التامة فى مصر (تصفيق)».

«وأبلغ الجنرال اللنبى أيضًا أنه عازم على التجاوز عن ثلاثة أشهر من أصل المدد المحكوم بها من المحاكم العسكرية وإنه سيأمر بالإفراج عن جميع الأشخاص المعتقلين لأسباب سياسية».

وإنَّا وإن كنا لا نشك فى أنه أريد من تقليل عدد القتلى والجرحى من المصريين أن توصف حالة البلاد مما لا يدعو إلى استفظاعها، إلا أننا نستطيع أن نؤكد أن التجاوز عن بعض المُدَد المحكوم بها من المحاكم العسكرية والإفراج

عن المعتقلين السياسيين كان من نتائج سعى دولة كبير الوزراء لدى السلطات البريطانية فى مصر.

ولقد كانت جريدة البورص إچيبسيان نشرت فى ١٨ يولية نبأ مفاده أن لجنة ملنر قد وصلت إلى الإسكندرية، وتناقلت الجرائد العربية عنها هذا النبأ وتناولته بالتعليقات العديدة المختلفة؛ ولكن الناس ما عتَّموا أن رأوا فى الصحف التصريح الرسمى التالى عن اللجنة المذكورة:

«لندن فى ١٧ يولية - مجلس النواب - قال المستر هرمسورث جوابًا عن سؤال للكولونيل هوار. إنه لا صحة للخبر القائل أن اللجنة التى ستذهب إلى مصر برياسة اللورد ملنر تؤلف من السر وليم جارستن والسير رونالد جراهام. والسير أرثر شيتى والچنرال السير چون مكسويل. فاللجنة لم تؤلف نهائيًا. حتى الآن ولا يمكنه أن يؤكد هل يكون عضو على الأقل فى مجلس النواب عضوًا فى اللجنة - على أن بعض أعضاء المجلس يُستطلع الآن رأيهم فى ذلك».

«وطلب «إرل ونترثون» أن تؤكد الحكومة إنه ما من شخص كانت له علاقات بالحكومة المصرية فى زمن الحرب يعين فى اللجنة. وذلك بالنظر إلى أن اللجنة سيكون من مهمتها فحص إدارة الحكومة فى مدة الحرب».

«فأجاب المستر هرمسورث أنه يتعذر عليه أن يبدى تعهدًا بهذا المعنى ولكنه يدون لديه ما قاله إرل ونترثون - روتر».

ثم ذكرت بعض الجرائد البريطانية أنه من المحتمل سفر هذه اللجنة فى شهر أكتوبر فانتفى بذلك النبأ الذى أذاعته جريدة البورص، ثم نشرت الجرائد فى ٢٢ أغسطس النبأ الآتى عن برنامج اللجنة فى مصر:

«لندن فى ١٩ أغسطس - ذكر المستر هرمسورث فى مجلس النواب برنامج أعمال اللجنة التى يرأسها اللورد ملنر فقال إن هذا البرنامج هو أن تبحث فى أسباب الاضطرابات الأخيرة وأن تضع تقريرًا عن الحالة الحاضرة وعن شكل الدستور الذى يتبع فى عهد الحماية ويمكن أن يضمن فى أحسن الأحوال سير

السَّكينة واليسر والتقدم التدريجى فى نظامات الحكم ويضمن كذلك حماية المصالح الأجنبية».

ولقد تنبهت السلطة الإنكليزية فى مصر إلى محاربة كل فكرة سائدة فى الملأ المصرى إذ ذاك. وكانت فكرة بذل المستطاع فى معاونة الساعين فى تحقيق الأمانى القومية سائدة فى مصر وتيارها قوى لا يُصادم فشرعوا فى مقاومتها بالضغط. على أن القاعدة أن الفكرة لا تمحوها إلا أخرى أصلح منها ومن العبث محاولة قتلها بوسائل الجبروت أو بواسطة الدهاء السياسى. خصوصًا إذا كان مصدر الشعور الذى انبعثت عنه هذه الفكرة كما هو الحال فى مصر الإحساس الحقيقى بالمصلحة القومية. وإذا كان فيضان هذا الإحساس شديدًا ومصدره مَعِينًا لا ينضب.

من هذا القَبيل آنست السلطة العسكرية فى ذلك الوقت بعض النجاح لمجهودات الوفد بأوروبا وفى أمريكا، فأرادت أن تمعن فى التضييق عليه بقطع سبل الإعانة المالية التى كانت تصل إليه رغمًا عن حظرها جمع الاكتتابات لمثل هذه الأعمال. فضيقت الدائرة حتى تزيد فى الضرب على أيدى من يتعرض لجمع الأموال للوفد ولو سرًا. فنشرت الوقائع المصرية يوم السبت ٢٣ أغسطس مساء المنشور العسكرى التالى موقَّعًا عليه بتوقيع الفيلد مارشال أللنبى قائد جيوش الحملة المصرية العام. وهو بالحرف الواحد:

١ ـ «ممنوع جمع النقود والأشياء التى لها قيمة سواء كانت بطريق الاكتتاب العمومى أو خلافه بقصد التحريض على الإخلال بالنظام أو لتأييد أو مساعدة أى حركة مخلة بالنظام أو لمساعدة أى شخص أو أشخاص على إتيان عمل مخالف للأحكام العسكرية أو لمكافأة أى شخص أو أشخاص على عمل كهذا».

٢ ـ «يرتكب مخالفة ضد الأحكام العسكرية:

(أ) كل شخص يُجْرى أو يروج أو ينظم جمع نقود كما سبقت الإشارة إليه.

(ب) كل شخص يكتتب لإعانة كهذه مع علمه بفرضها.

(ج) كل شخص يقتنى عن علم نقودًا أو أشياء ثمينة على ذمة أية إعانة مجموعة بطريقة مخالفة لهذا المنشور.

(د) كل شخص يدفع أو يقبل نقودًا أو يَعِدُ بدفع نقود تأييدًا لأى حركة مخلة بالنظام أو لغرض مساعدة أى شخص أو أشخاص للقيام بأى عمل مخالف للقوانين العسكرية أو لمكافأة أى شخص أو أشخاص على عمل كهذا».

٣ - «جميع النقود والأشياء الثمينة التى تجمع بكيفية مخالفة لهذا المنشور تكون عرضة للمصادرة».

٤ - «كل شخص يقوم بجمع نقود أو أشياء ثمينة أو يروج أو ينظم أو يشترك بجمعها بأى طريقة كانت فى أحوال يتراءى للسلطة العسكرية أنها تحمل على الاعتقاد بارتكاب مخالفة ضد هذا المنشور يجوز أن يستدعى ليقدم إيضاحًا تامًا عن صفة وغرض هذا الجمع. وكل من دُعى لتقديم الإيضاحات المطلوبة فعجز عن ذلك أو رفض أو أعطى معلومات كاذبة أو ناقصة أو مضللة يرتكب مخالفة ضد الأحكام العسكرية».

٥ - «هذا المنشور يلغى المنشور المؤرخ فى ١٧ مايو سنة ١٩١٩ الذى سُحب».

هذا، ولقد كانت الوشايات قد كثرت من سفلة الناس ومنحطى النفوس جرًا لمنفعة أو من باب الانتقام وانتشر الجواسيس من هذه الطغمة الساقطة فى كل مكان وناد. وعمت بلواهم حتى أصبح المرء لا يأمن جانب صديقه أو جاره. كما راجت الشهادات أمام المحاكم العسكرية. وإنك لتجد فى كل أمة مهما بلغ علو كعبها فى الحياة السياسية، نفرًا من ساقطى المروءة فاقدى الشرف الذين يتعرضون لمثل هذه الأعمال المنحطة بقصد الربح إشباعًا لأحط الشهوات. ولقد أرادت السلطة العسكرية أن تحمى مثل هؤلاء. فأصدرت بلاغًا عسكريًا بمقتضى الأحكام العرفية فى ٢٩ أغسطس، قالت فيه:

«بما أنه من الضرورى لمصلحة الأمن العام منع المحاكمات أمام المحاكم المدنية والجنائية المتعلقة ببعض الأمور الناشئة عن الأحكام العرفية»

«آمر بما يأتى»

١ ـ «ما عدا الأحوال المنصوص عنها فى البند ٤ لا يجوز لمحكمة مدنية أو جنائية أن تنظر فى دعوى أو طلب أو مطالبة بعطل وضرر فى أى إجراءات أخرى ومن ضمنها أى دعوى فرعية مما يتعلق بمخالفة أو جُرْم يُعزى ارتكابهما منذ إعلان الأحكام العرفية إلى أى موظف عمومى أو فرد من الأفراد فى حالة قيامه بعمله تحت أوامر السلطة العسكرية أو المدنية على حفظ النظام.

ويتناول هذا الحظر:

(١) جميع الإجراءات المتعلقة بأى وشاية يدعى أنها كاذبة سواء قدمت الوشاية لسلطة عسكرية أو كانت متعلقة بمسألة قد كانت موضع التحقيق العسكرى.

(٢) جميع الإجراءات المتعلقة بشهادة زور يدعى أنها قدمت فى أثناء أى تحقيق أمام أى سلطة عسكرية بما فيه أى محكمة عسكرية أو مجلس عسكرى أو أمام أى موظف مدنى مفوض من قِبل السلطة العسكرية.

٢ ـ كل شهادة مكتوبة صادرة من سلطة عسكرية يجب أن تقبلها أى محكمة كبيِّنة قاطعة فى الإجراءات الآتية:

(١) فى حالة ما إذا كان الشخص قائمًا بأى عمل تحت أوامر السلطة العسكرية الصريحة أو المفهومة أو تأييدًا للسطلة العسكرية أو المدنية لحفظ النظام.

(٢) فى حالة ما إذا كانت أى مسألة قد جُعلت موضوع تحقيق عسكرى.

(٣) فى حالة ما إذا كان أى موظف مدنى قائمًا بإجراء التحقيق من قبل السلطة العسكرية.

٣ - جميع الإجراءات المحظورة بموجب هذا الإعلان والمتوقفة على تاريخ تنفيذه يجب إنهاؤها حالاً.

٤ - إن الحظر الوارد فى البند الأول لا يتناول أى تهمة أو مطالبة تسمح السلطة كتابة بالنظر فيها ويجب تقديم هذه الرخصة إلى المحكمة بواسطة السلطة المدنية».

وبينما الناس فى شغل بالمسائل السياسية المتعلقة بمستقبل البلاد إذ وصل إلى العاصمة فى ظهر يوم ٢ سبتمبر نبأ رُجَّت له رجًا واهتزت لوقعه اهتزازًا عنيفًا: وهو أن شخصًا يدعى السيد على محمد من أهالى كفر الزيات ألقى قنبلة على حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس الوزراء ورئيس الداخلية وهو راكب سيارته ومارٌّ بالقرب من محطة چناكليس برمل الإسكندرية. ثم حاول الفرار فوقع فى يد رجال الشرطة الذين ساقوه إلى المخفر ولم يُصب دولة الوزير بأذى وواصل سيره إلى ديوان الوزارة.

«ولقد ثبت من التحقيق أن الجانى كان واقفًا وفى يده سلة ملأى بالعنب مغطاة بالورق موهمًا بأنه بائع عنب. فلما قاربته السيارة رماها بالسلة وكانت القنبلة مخبأة فيها. ولحسن الحظ أن القنبلة لم تنفجر فى السلة حين إلقائها لوجود العنب الذى حال دون الصدمة. فلما سقطت القنبلة إلى الأرض واصطدمت انفجرت وكانت السيارة فى هذه اللحظة بين إلقاء السلة وسقوط القنبلة منها قد ابتعدت فلم تُصَب بضرر».

«ثم رمى الجانى قنبلة ثانية فى أثر السيارة فلم تصبها. وكان صوت الانفجار شديدًا سمع من أبعاد شاسعة».

ولقد كان لهذه الجريمة وقع سيئ فى نفوس عقلاء الشعب فاستنكروها واستفظعوها؛ خصوصًا بعد أن سعى دولة سعيد باشا فى استخلاص ما يستطيع من المنافع للشعب من أيدى السلطة العسكرية.

ولقد دار حديث عقب هذا الحادث الشنيع بين دولته وبين مُكاتِب جريدة الإجيبسيان غازيت فى يوم ٥ سبتمبر، صرح فيه دولته بأنه سيستمر فى عمله بغير مبالاة بالرغم من أى فرد مضلل ممن يلقون القنابل ظنًا بأنه يسعى لقلب نظام الحكومة بالقضاء على فرد.

ثم قال: «إنى موقن بأنى أعمل لصالح وطنى فإذا تمكنت يد قاتل من الوصول إلىّ فإنى أموت مستريح الضمير شاعرًا بأنى كنت سائرًا فى طريق الواجب».

«لست خائفًا من أى اعتداء يُحاوَل ضدى ولو خفت ذلك لما قبلت هذا المنصب الذى أجتهد فى القيام بأعبائه».

«فأعلن مصر وكل من يعنيهم الأمر بأنى أرى طريق واجبى واضحًا أمامى وسأسير فيه إلى النهاية».

«إنى مستريح الفكر من حيث فائدة عملى ومعتقد فى الله سبحانه وتعالى وبعدله فى قضائه فليكن ما يكون وفى خلال ذلك سأستمر فى واجبى».

وهل أدل على مبلغ استهانة دولته بحياته فى سبيل خدمة بلاده وأمته من التماسه من المحكمة حينما دُعى لتأدية الشهادة فى هذه القضية، الرفق بالجانى وتخفيف العقوبة التى تتوقع عليه لأنه فعل ما فعل مدفوعًا بعامل الاعتقاد بصلاحية عمله لبلاده؟

هذا، ولقد حل عيد الأضحى المبارك فى أثناء هذه الحوادث فأراد الأقباط فى طنطا أن يَدَعُوا لدى إخوانهم المسلمين هناك أثرًا لا ينسى؛ فابتاعوا لهذه المناسبة ثُريًا (نجفة) كهربائية جميلة قوة نورها الف شمعة وقدموها هدية للمسلمين. فعُلقت فى المسجد الأحمدى أمام المقصورة، وقد رآها الناس فشكروا فضل مقدميها الذين وقع عملهم فى نفس جمهور المسلمين أجمل وقع.

وبينما كان الوفد يقبل استقالات بعض أعضائه أو يصدر أمره بفصل البعض الآخر والناس لاهون لهذا الخطب عن سواه يتساءلون عن السر فى كل ذلك وعن

النتيجة التى تؤول على القضية المصرية من جراء هذا التصرف. إذ بالأوامر تصدر إلى مصالح الحكومة المصرية ودواوينها بإعداد التقارير والبيانات اللازمة التى يجب أن يطّلع عليها اللورد ملنر ولجنته عند وصولهم إلى القطر المصرى. وكان أكثر تلك التقارير والبيانات يتناول الشؤون والأحوال التى تنجم عن إلغاء الامتيازات وتعديل نظام المحاكم تعديلاً يتناول الأمور المالية والإدارية. إلخ. إلخ.

ولقد نشرت جريدة المانشستر جارديان كلمة عن هذه اللجنة وعن مهمتها فى مصر قالت فيها: «.... وهذه الاضطرابات تناولت جميع طبقات الشعب مع إننا لم نكن منذ بضع سنين إلاّ تجاه عدد قليل من الأدباء واليوم اكتشفنا الاكتشاف المر المذاق وهو أن الفلاحين الذين كنا نظن أنهم راضون عن الحالة التى صيرناهم إليها يضمرون لنا الكره. ولربما عُزى ذلك إلى ما تألم منه الناس من جراء الحرب كما كان يبدو عند بسط الحماية على مصر».

...... «ونحن نقيم الآن فى الشرق الأوسط حاجزًا دون الإمبراطورية الشرقية: ففلسطين ذراع ممتد من مصر والعراق قائمة فى وجه الهند والاتفاق الحديث مع إيران قائم على القاعدة ذاتها. وكلما زدنا فى اتخاذ طرق الصيانة لمصر والهند زادت الواجبات المفروضة علينا بأن نزيل أسباب الامتعاض والكره من صدور الشعوب التى نحكمها وراء هذا السور سواء أكانت اقتصادية أم سياسية. والهياج الأخير كان فى نفسه برهانًا كافيًا على أنه يجب التعويض على مصر. وهذا رأس مهمة اللورد ملنر فعليه أن يخطو الخطوة الأولى فى هذا السبيل وأن يعين الشكل الذى يكون فيه ذلك التعويض». أهـ

هذا، ولقد أُعدَّ للجنة المذكورة مكتب خاص فى دار وزارة المواصلات؛ ليكون إليه مرجع أعمالها وليعد لها البيانات والإحصاءات والمعلومات التى تحتاج إليها. وقد أرسل هذا المكتب فى أوائل شهر سبتمبر إلى بعض الأعيان والوجوه وذوى الفطنة فى القطر ورقة طبعت عليها الأسئلة للإجابة عنها، وهى:

(أ) إلى أى حد كانت شكايات الفلاحين سببًا فى اشتراكهم فى الاضطرابات الحديثة وما هى هذه الشكايات وما مقدار نصيبها من الصحة وهل بقى منها شىء إلى الآن. وهل من الممكن معالجتها؟

(ب) ما النظامات التى تراها ملائمة لتمكين الأجانب فى مصر من إبداء آرائهم والمحافظة على مصالحهم فى الهيئات التشريعية؟

(ج) ما الأسباب السياسية الأصلية التى أدت للقلاقل الحديثة ولأى حد كان الاستياء من شكل الحكومة الحاضر سببًا فى تلك القلاقل (وذلك مع تحاشى المزج بين شكل الحكومة السياسى وبين تفاصيل الأنظمة السياسية) وما الإصلاحات الدستورية التى تراها ملائمة؟

(د) ما وجوه النقص الموجودة فى نظام الإدارة الحالى (وذلك مع عدم المزج بين هذا النظام وبين نظام الحكومة السياسى)، ثم ما الطرق المرغوب فيها لإصلاح ذلك النظام؟

وتكلم أيضًا عن الصلات بين الموظفين البريطانيين والمصريين وعن الإدارة اللامركزية وما شابه ذلك.

(هـ) توسيع ومد وتعديل مجالس المديريات وما الذى تستحسنه من التغيير فى تشكيل تلك المجالس أو طريقة الانتخاب لها وشروط العضوية فيها.

(و) إصلاح الإدارة المحلية والاقتراحات بشأن أى تغيير يراد إدخاله فى سلطة وتشكيل العضوية أو طرق الانتخاب فى: (١) المجالس البلدية (٢) المجالس المحلية والاقتراحات التى تتعلق بإدارة المجالس البلدية.

(ز) هل ترى نظام التعليم فى مصر قابلاً للتحسين فإذا كان ذلك فما الطرق والوجوه التى تراها لإدخال هذا التحسين؟

ثم خُتمت هذه الأسئلة السبعة بالعبارة التالية:

«وأرجو التعليق بما ترونه موافقًا للصالح العام». أهـ

وفضلاً عن أن هذه الأسئلة التى ترمى إلى استطلاع آراء الوجوه والأعيان فى قواعد النظم التشريعية والإدارية والتعليم، إلخ. فهى من المسائل العويصة التى يستلزم إصدار الرأى فيها درسًا طويلاً وتمحيصًا دقيقًا. فإن من أراد الإجابة عنها كلها أو بعضها لن يستطيع إلى ذلك سبيلاً وهو قد حرم عليه أن يخوض فى «شكل مصر السياسى»، أى أنه ملزم بأن تكون آراؤه مبنية على أساس وجود «الحماية».

لذلك لا ترانا فى حاجة إلى القول بأن رد المصريين على هذه الأسئلة قد امتلأت به صفحات الصحف ومكاتب رجال السياسة والوزراء ووكلاء الدول. وهو رد قصير ينحصر فى جملته وعلى اختلاف ما عبر به عنه فى كلمة واحدة وهى «الاستقلال».

ومهما يكن من أمر فإن أكثر أعضاء هذه اللجنة ليسوا غرباء عن نفسية الأمة؛ بل جُلّ رجالها ممن أمضوا ردحًا غير يسير من زمن خدمتهم فى هذه الديار وهم يعرفون أن الخلاف بين الإنكليز والمصريين لم يقم على اختيار الأنظمة التى تتبع فى الحكومة فى المستقبل بل ينحصر فى القاعدة التى ستكون عليها العلاقات بين الأمتين. وما دام الإنكليز يحددون تلك العلاقات بالحماية والمصريون لا يتنازلون عن التمسك بأن تكون على أساس الاستقلال التام، ومادام الجمع بين هاتين القاعدتين مُحالاً وما دام كلا الفريقين واقفًا فى موقفه لا يتزحزح ـ فالاتفاق بينهما محال كذلك.

على أن أسماء أعضاء هذه اللجنة لم تكن قد أُعلنت بعد فى مصر فنشر نبأ برقى فى ٢٤ سبتمبر يعين أسماء الأعضاء، وهذا نصه:

«لندن فى ٢٢ سبتمبر ـ أعلن رسميًا أن لجنة التحقيق المعهود إليها البحث فى الاضطرابات الأخيرة فى مصر وفى شأن الحكومة القادمة فى مصر مؤلفة من اللورد ملنر رئيسًا ومن السير رنل رود. والچنرال السير چون مكسويل. والچنرال السر إدين توماس. والمستر ج. أ. سيندر رئيس تحرير «وستمنستر غازيت»

والمستر ث. ج. ب. هورست المستشار القضائى فى وزارة الخارجية أعضاء - روتر».

بقى تصميم الوفد القاضى باتباع خطة التقهقر والالتواء مستورًا عن الشعب المصرى ولم يُذَع؛ فلم يظهر له أثر فى نفسيته بل ظل كل هذه المدة يزداد تحمسًا لمطلبه الأسمى.

وفى هذه الأثناء نبتت فى البلاد فكرة حازمة موفقة؛ حيث اتفقت كلمة الأمة المصرية عن بكرة أبيها وتعاقدت خناصرها على مقاطعة هذه اللجنة إذا حضرت إلى مصر. وعدم تمكينها من أداء مهمتها مهما تكن غايتها لأن الأمة فطنت إلى ما ترمى إليه.

ولقد زاد فى خطورة تلك المقاطعة تضامن الهيآت النيابية وغير النيابية مع الأفراد فيها. فقد قرر الأفراد من تجار وصناع ومزارعين وطلبة وموظفين هذه المقاطعة، كما قررت جميع النقابات معاضدة الأفراد فى هذه المقاطعة وانضمت إليه الهيآت النيابية من مجالس مديريات إلى مجالس بلدية أو محلية وكانت صيحة الكل واحدة ونداؤهم واحدًا، ألا وهو «مقاطعة لجنة ملنر».

فكانت هذه الفكرة أقوى سلاح سياسى فى وجه خَصْم شديد البأس كإنكلترا يريد استدراج المصريين لمحادثة لجنة وظيفتها اقتراح شكل القانون النظامى لمصر تحت الحماية الإنكليزية.

الحزب المستقل الحر:

ولكن أُشيع حوالى الثلث الأخير من شهر سبتمبر أن دعوة نشرت لتأليف حزب معتدل جديد يسمى الحزب المستقل الحر تحت رياسة أحد كبار ملاك الأطيان فى مصر لم يشأ أن يظهر خطته للملأ. فقامت قيامة الأمة على هذا النفر وأخذت تتلو آيات براءتها إلى الله منه؛ إذ كفر بمبادئها الحقة وأنكر معبودها الأعظم الذى ضحت فى سبيله أموالها وأراقت على مذبحه دماء أبنائها، ألا وهو الوطن!

صاحت الأمة صيحة الغضب والاستنكار فى وجه هذا النفر فلم يجرؤ واحد منهم على الظهور بمظهر المبتعد عن الإجماع أو الخالع لطاعة الأمة.

ولقد ابتهج الوفد بفرنسا لما علم من اجتماع كلمة الأمة على مقاطعة لجنة ملنر، فبعث معالى سعد باشا بكتاب إلى لجنة الوفد المركزية جاء فيه:

«.... فإنكم تعلمون حق العلم أن حياة مصر فى بقاء المسألة المصرية دولية وإبعادها كل البعد من أن تكون مسألة داخلية بين بريطانيا العظمى ومصر».

«ولهذه المناسبة لا يسعنا جميعًا إلا أن نبارك هذه الروح الحكيمة التى حملت رجال مصر وشبابها على أن يصمموا كل التصميم على البعد عن مفاوضة لجنة اللورد ملنر إذا حضرت لمصر. فإن مهمة هذه اللجنة كما صرح به وكيل الخارجية البريطانية إنما هى وضع نظام للبلاد داخل حدود الحماية يتقدم بالزمان إلى مرتبة الحكم الذاتى (داخل حدود الحماية أيضًا) فما أبعد هذا من أغراض المصريين وما أدناها من حبسهم على الهوان والاستعباد. أجل. تلقينا بالارتياح أنا وإخوانى خبر هذا التصميم على عدم مفاوضة اللجنة (بأية صفة كانت) إذ ليس من مهمتها بالضرورة البحث مع المصريين فى أمر الاستقلال التام الذى ينشدونه... إلخ... إلخ......».

وعند عودة حضرتَى الدكتور حافظ بك عفيفى والأستاذ ويصا بك واصف العضوين بالوفد من باريس لأشغال خصوصية نشر فى الجرائد ما يأتى:

«إن الوفد يقر الأمة على الخطة التى رسمتها لنفسها وهى مقاطعة لجنة اللورد ملنر مقاطعة تامة:»

«أولاً ـ لأن هذه اللجنة إنكليزية بحتة فالمناقشة معها تجعل المسألة المصرية داخلية بيننا وبين إنكلترا مع أن الوفد يرتكز فى دفاعه على أن المسألة المصرية مسألة دولية محضة».

«ثانيًا ـ لأن اللجنة تريد أن تضع نظامًا داخليًا للبلاد تحت الحماية وهو ما لا تقبله الأمة المصرية لأن الحماية غير شرعية. وقد رفضتها الأمة وعلى ذلك فالمقاطعة التامة واجبة ولا محل للرأى القائل بأن المصريين يقصدون إلى اللجنة ويطالبون بالاستقلال فإن اللجنة تعرف إجماع الأمة على هذا الطلب وليست أمانى المصريين بخافية عليها بعدما تجلى فى جميع المواقف التاريخية التى وقفوها. وما دامت مهمة اللجنة مقصورة على المناقشة فى نظام الحكم داخل دائرة الحماية فلا يوجد حل إلا المقاطعة التامة ولا ريب فى أن انتهاج أى سبيل آخر غير هذه المقاطعة يضر بقضيتنا كل الضرر ويكون محاربة لمجهودات الوفد فى أوروبا وأمريكا».

«والخلاصة أن الخطة التى أجمعت الأمة على اتباعها هى الخطة الوطنية الحكيمة ولا يجوز أن تخدع بتأجيل حضور اللجنة فربما كان هذا التأجيل تحت تأثير ما أظهرته الأمة من ضرورة مقاطعتها. ولما كان موقف المصريين لا يمكن أن يتغير حيال هذه اللجنة سواء حضرت الآن أو بعد شهر فليؤجلوا ما شاؤوا فإن الأمة متمسكة بخطتها كلل الله مساعينا بالنجاح».

هذا، ولقد أراد اللورد ملنر أن يمهد السبيل إلى لجنة فى مصر فأجرى حديثًا مع مندوب إحدى الجرائد الإنكليزية بين فيه مهمة لجنته وأمياله الموجهة إلى خير مصر والمصريين وما عزم عليه من إرضائهم وما إلى ذلك من المداورات السياسية التى أراد بها إقناع الأمة بالعدول عن قرارها. وإليك هو الحديث:

«قابل مندوب (اليال مال غازيت) اللورد ملنر وحادثه فى موضوع مهمته فى مصر فقال اللورد إنه من الذين يميلون إلى منح الحكم الذاتى بأوسع نطاق يمكن العمل به. وتمكين الشعب من إدارة شئونه بنفسه أولى وأفضل كثيرًا من إدارتها بواسطة غيره لحسابه. ويمكن التضحية بحسن سير الإدارة إلى حد ما فى سبيل الإقناع وجلب الرضى. ولكن لهذا الأمر حدًا معينًا. ومن الجلى أنه من الواجب اختيار وقت لا يترتب على انتقال السلطة فيه إلى أيدى الوطنيين خسارة كبيرة فى الكفاءة الإدارية».

قال: «وسأذهب إلى مصر خالى الذهن من كل عامل مؤثر فأتلقى ما يقدم إلى اللجنة دون أن أستسلم فى حال من الأحوال لتأثير ذكرى المدة التى قضيتها فى مصر منذ زمن بعيد».

وقال: «وأرجو أن تكون الشهادات التى تقدم للجنة واسعة النطاق صادرة ممن لهم صفة تمثيلية. وإنى كثير الميل والوداد لمصر والمصريين لا غرض لى أنا وزملائى من ذهابنا إلى مصر إلا إعادة الوفاق والعمل على زيادة التقدم فى مصر لا من وجهة اليسر المادى فقط بل من وجهة التعليم والتدرب على الحكم الذاتى أيضًا».

وقال: «إن غاية اللجنة هى جمع المعلومات وسماع الشهادات من جميع طبقات الشعب ثم عرض اقتراحات تتعلق بمستقبل الحكومة فى مصر على الوزارة البريطانية. ولا بد أن يكون لمصر نوع من النظام الدستورى».

ثم قال: «إن مسألة حق بريطانيا العظمى فى بسط الحماية خارجة خروجًا تامًا عن دائرة أعمال اللجنة المبنى برنامجها على افتراض وجود الحماية ومن أعمال اللجنة أن تضع دستورًا ضمن دائرة التعليمات التى أعطيت لها وسيكون لدى اللجنة أعمال كافية فى درس الإدارة الداخلية فى مصر دون أن تتناول مسألة الحالة الدولية فى مصر فهى ليست من أعمال اللجنة لأنى أعدها بمثابة مسألة قد سبق تسويتها ضمنًا».

فرأى جناب اللورد أن تمنح مصر «الحكم الذاتى بأوسع نطاق يمكن العمل به» ويرضى بأن يتولى المصريون إدارة بلادهم. ولو أنه على يقين من عدم نجاحهم فيما سيلقى على كاهلهم، إلا أنه يضحى حسن سير الإدارة فى سبيل إرضائهم. ولكنه قال إن لهذه التضحية حدًا لا يتجاوزه. فجنابه يحكم مقدمًا على الحالة السيئة التى ستؤول إليها الإدارة إذا ما ألقيت مقاليدها بين أيدى المصريين، وهو تنبؤ صادر عن الروح التى أُديرت بها البلاد منذ بدء الاحتلال إلى ذلك التاريخ.

كما أنه قال بوجوب «اختيار وقت لا يترتب على انتقال السلطة فيه إلى أيدى الوطنيين خسارة كبيرة فى الكفاية الإدارية» وما أدراك أن هذا الوقت قد يأتى وقد لا يأتى البتة فى نظر من سيمنح المنحة المنتظرة. فكان المصريون لا يزالون وإياهم فى موقف واحد لا تحول عنه ولا تغيير. ما دام للحكم الذاتى حدٌ وموعدٌ وما دام بعد هذا الموعد وقربه فى أيدى الإنكليز ولهم أن يبعدوه أو يقربوه حسبما تقضيه رغباتهم. ومن الجائز أن لا يحل هذا الموعد أبدًا.

خشى اللورد بعد ذلك أن يكون المصريون لا يزالون يذكرون ما أورده عنهم فى كتابه الذى وضعه وهو مستشار للمالية المصرية. مما يدل على أن جنابه من أقطاب المستعمرين الإنكليز ومما لا يتفق مع أمانى المصريين وآمالهم، فقال: «إنه آتٍ إلى القطر المصرى وهو خالى الذهن من كل عامل مؤثر» ويقول: «إنه يتلقى كل ما يقدم إلى اللجنة دون أن يستسلم لتأثير ذكرى المدة التى قضاها فى مصر من زمن بعيد» والذى يريده اللورد أن أقواله التى سطّرها فى كتابه السالف الذكر لن يكون لها فعل على نفسه.

ثم أعرب اللورد عن أمله بأن تكون للآراء التى تتلقاها اللجنة صبغة نيابية. وإنَّا لا ندرى كيف يتفق ذلك مع عمل مكتب اللجنة الذى وزع الأسئلة على قوم أكثرهم ليس له صفة نيابية.

ثم قال: «إن مسألة حق بريطانيا فى بسط الحماية على مصر خارجة عن دائرة أعمال اللجنة. لأن برنامجها مبنى على افتراض وجود الحماية».

فإذا كان هذا برنامج اللجنة وهو يعلم بأمانى المصريين وآمالهم، فكيف يعتقد جنابه أنه يستطيع أن يدرس مسائل مصر إذا نفر منه كل امرئ فيها ما دام عمله مبنيًا على التسليم بوجود الحماية التى رفضتها الأمة المصرية إلا إنه يحاول المستحيل. فلا سبيل له إلى إخراج أبى الهول عن صمته وابتسامته الأبدية.

وفى يوم ١٠ أكتوبر نشرت الصحف النبأين البرقيين الخاصين بلجنة ملنر الآتى بيانهما:

«لندن فى ٧ أكتوبر ـ يؤكدون أن اللجنة التى يرأسها اللورد ملنر ستسافر من لندن فى خلال شهر نوفمبر ـ روتر».

«رومة فى ٧ أكتوبر ـ أقام المستر رنل رود والليدى رود حفلة استقبال قبل سفرهما. ومن المعلوم أن المستر رنل رود عُين عضوًا فى اللجنة التى ستسافر إلى مصر. وقد حضر هذه الحفلة كثير من النزلاء الإنكليز وعدة أشخاص من الإيطاليين. وألقى محافظ رومة والسر رنل رود خطابين يعربان عن الولاء وقد أكد فيهما الصداقة المتبادلة وقدم إناء من الفضة إلى الليدى رود ـ روتر».

ويؤخذ من هذين النبأين أن لجنة ملنر أوشكت أن تغادر إنكلترا قاصدة مصر مع ما وصل إلى سمعها من اتفاق المصريين على مقاطعتها.

ولما كانت آراء الحكومة بشأن المفاوضات التى ترجوها اللجنة مع المصريين لم تُنشر. خشى المفكرون أن تكون الوزارة على غير رأى الأمة فى هذا الشأن، فذهب جماعة من المحامين والكُتّاب لمقابلة صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء فقابلوا دولته فى مساء يوم الإثنين ١٣ أكتوبر، وكان حاضرًا الاجتماع أحمد ذو الفقار باشا وزير الحقانية ومحمد توفيق نسيم باشا وزير الأوقاف. فصرح دولة سعيد باشا بما يلى:

«إن مسألة حضور لجنة ملنر التى تشغل الأمة الآن فعلمى بها كعلمكم ولا يزال الأمر غامضًا. ورأيى فى أمر هذه اللجنة قد أعلنته فأنا وزملائى بأمر عظمة السلطان قد كتبنا وطلبنا بالإجماع تأجيل حضورها. وليس غرضى كما تقول الصحافة ـ بحسن نية أو لسوء نية ـ أن يكون التأجيل لحين التوقيع على معاهدة الصلح مع تركيا. فقد بينًا للحكومة الإنكليزية فى لندن أوجه الضرر فى مجىء اللجنة وطلبنا منعها من الحضور. وقد قلنا لهم إنًا أدرًى منهم بما هو حاصل عندنا وانا نرى ضرورة منع اللجنة من الحضور».

«لقد بينًا للحكومة الإنكليزية أن حضور اللجنة الآن إلى مصر لا فائدة فيه. وبما أننا لا نزال مرتبطين بتركيا ومعاهدة الصلح معها لم تتم فيلزم منع اللجنة

من الحضور حتى تنتهى المعاهدة وتنظف جميع المشاكل الواقعة فى أوروبا وتتجلى الحقيقة».

«فإذا كانت اللجنة تجىء بالرغم من هذا الطلب والتشديد فإن الأمر واضح ويكون معناه أنه لا قيمة لنا أنا والوزراء جميعًا فى نظرهم وأنه ليست لهم فينا ثقة وإننا لا نستطيع أن نحكم البلد».

«هذا ولقد قلت للمديرين وأكرره لكم أن وزارتى وزارة إدارية ليس لها أن تتداخل فى السياسة. وأنتم أيها المديرون عساكرى الإداريون فلا يجوز أن تتداخلوا فى أمر اللجنة وأن تضغطوا على حرية الأفراد. ولقد كان المستشار حاضرًا الاجتماع وقلت لهم على مسمع منه إنه إذا حضر عندكم أى إنكليزى كبيرًا كان أو صغيرًا ليحملكم على التداخل فيجب عليكم أن تخبرونى ويجب أن يفهم ذلك جميع المأمورين».

وختم دولته حديثه بقوله:

«أنتم تعرفون أننى عرضت نفسى للنار والقنابل. كل ذلك لخدمة بلادى. وقد صرحت عند استلامى العمل تصريحات تعرفونها. فإذا وجدتم أننى حدت عنها قيد شعرة فقولوا لى ذلك. وأنا محافظ على أن لا يكون فى أى عمل من أعمالى ما يمس بمصلحة مصر أو يكون حجة علينا».

وإن فى تصريح دولة محمد سعيد باشا الصريح بأنه إذا جاءت لجنة ملنر إلى مصر يتخلى عن مهمة الحكم، لمظهرًا من مظاهر اتحاد الحكومة مع الأمة فى الرأى فيما يختص باللجنة الإنكليزية. واتفاقًا مع تيار الرأى العام فى مقاطعة هذه اللجنة، بل هو تكأة تتكئ عليها الأمة فى تبرير موقفها فى المضى فى مسلكها الحكيم حيال تلك اللجنة.

وفى يوم ٢٤ أكتوبر كان بعض الطلبة بحديقة الأزبكية يستمعون نغمات الموسيقى العسكرية. فعند الانتهاء صدحت بالنشيد البريطانى. فاحتج الطلبة

على ذلك وألفوا مظاهرة لهذا الغرض. وخرجت هذه المظاهرة من الحديقة فتعرض لهم رجال الشرطة وفرقوها.

وحدث فى نفس ذلك اليوم بالإسكندرية أن قامت مظاهرة سلمية تعرض لها الجنود البريطانيون ورجال الشرطة. فحصلت بين الطرفين مصادمة عنيفة انتهت بسقوط خمسة قتلى وجرح ٢٣ أكثرهم من عساكر الشرطة. وفى الغد تكررت المظاهرات بالإسكندرية واستُؤنف فيها ضرب الرصاص على المتظاهرين، فقتل منهم تسعة فتيان تتراوح أعمارهم بين ٩ و١٨ عامًا.

استؤنفت المظاهرات فى القاهرة بعد ذلك وفى جميع البلدان احتجاجًا على ما حدث بالإسكندرية. وأقام المتظاهرون فى الثغر متاريس فى الشوارع لمنع وصول السيارات العسكرية إليهم. فلما رأى محافظ الثغر أن الحالة آخذة فى التفاقم، جمع إليه لفيفًا من الأعيان وفاوضهم فى أمر قيامهم بتهدئة الخواطر حتى لا تعود حوادث المظاهرات إلى التكرار.

هنا أراد بعض الصحف الإنكليزية التى تنشر فى مصر العودة إلى محاولة وصف الحركة الوطنية بأنها موجهة ضد الأجانب. فاختلقت وقائع لا نصيب لها من الصحة عزتها إلى المصريين ونسبت إليهم أنهم اقترفوها فى بعض بلدان القطر المصرى؛ ولكن للأسف كان جهل هذه الصحف بجغرافية مصر دليلاً ناصعًا على أنها كانت تخبط خبط عشواء فى دياجير الجهالة بما تختلق وقوعه من الحوادث.

فقد نشرت جريدة «الغازيت» أن الأهالى نهبت الكنيسة اليونانية بفاقوس بقرب المنيا (كذا).

فقام اليونانيون أنفسهم يكذبون هذا النبأ فى صحفهم وفى الصحف الفرنسية والعربية. فلم يسع جريدة الغازيت إلا إخماد هذه الحركة.

وقامت فى يوم ٣١ أكتوبر مظاهرات فى الإسكندرية أصدر عنها قلم المطبوعات بلاغًا رسميًا، هذا نصه:

«قامت بعد صلاة الجمعة بمسجد سيدى أبى العباس يوم ٣١ الجارى مظاهرة مؤلفة من بعض الأفندية والعمال وما شاكلهم ومرت بشارع رأس التين إلى أن وصلت إلى ميدان محمد على حيث ألقيت خطبة بسيطة - ثم سارت إلى شارع شريف باشا فشارع فؤاد الأول فشارع النبى دانيال فشارع محطة الرمل إلى أن وصلت إلى التلغراف الإنكليزى. وهناك فى المضيق حصلت حادثة توجب الأسف. وهى أن سيارة من نقالات الجيش البريطانى اندفعت فأصابت البعض وقتلت شخصًا من المتظاهرين فسبب هذا الحادث إخلال نظام المظاهرة فانتهز بعض المتظاهرين هذه الفرصة وأخذ يكسر شبابيك المحلات التجارية ويأخذ المعروض من البضائع التى فيها. وفى هذا الوقت وصل بلاغ من المنشية يفيد أن هناك اضطرابات شديدة فى حى الهماميل وسوق راتب باشا وشارع نوبار فاتضح أن سيارة من سيارات مصلحة أقسام الحدود كان فيها ثلاثة عساكر مصرية من المصلحة المذكورة أُطلقت منها عيارات نارية فى الفضاء وعلى الجمهور فدب الرعب والفزع بين الناس وحصل بعد ذلك أن نُهبت محلات مورمس ولما نُمِى الخبر إلى المحافظة عن ذلك قامت قوة من بلوكَى الخفر والسوارى إلى محل الحادث حيث تمكنت من إعادة الأمن بعد أن نهب كثير من البضائع قبل أن يصل الإمداد لرجال الحفظ فى هذه الجهة. وأخيرًا أوقفت سيارة مصلحة الحدود وقبض على من كان فيها من العساكر بالقرب من قره قول العطارين الإنكليزى. أما عدد القتلى فخمسة والجرحى ١٥ منهم أربعة عشر مصابًا بالرصاص وواحد بآلة راضَّة».

هال الوزارَة كثرةُ الضحايا التى تسقط مُضَرَّجة بدمائها فى هذه المظاهرات وخشيت اعتداءات الجنود على المتظاهرين حيث لا رقيب ولا حسيب؛ فأصدر مجلس الوزراء فى يوم ٥ نوفمبر القرار الآتى الذى يقضى بمنع المظاهرات:

«لاحظت الحكومة أن فئات من الأهالى اعتادوا إقامة مظاهرات كانت خاتمتها فى الغالب وقوع حوادث مكدرة لظروف تطرأ على غير انتظار ولو كان الغرض من تلك المظاهرات سلميًا».

«وإنه يؤلم الحكومة أن ترى من حين إلى حين تكرار تلك الحوادث المؤدية إلى القلق والاضطراب ولذلك قررت منع المظاهرات مؤملة من الجمهور اتباع نصحها فى العدول عنها من تلقاء نفسه وقد أصدرت الأوامر اللازمة إلى جهات الاقتضاء بهذا الشأن».

«وهذا أول نداء من هذا القَبيل صدر من قِبل الحكومة المحلية. إذ كان مثله يصدر منذ ابتداء الحركة الوطنية من السلطة العسكرية. فصدور هذا القرار من قبل الوزارة يعتبر من أولى الخطوات فى إرجاع المياه إلى مجاريها وتسلُّم السلطة الإدارية زمام الأمور وكان الأحرى بالناس أن يتبعوا إرشادات الحكومة ونصائحها لولا قرب يوم ١٣ نوفمبر الذى اتفقت الآراء بعد مناقشة وحوار طويلين على جعله عيدًا وطنيًا حيث كان بدء الحركة المذكورة فى سنة ١٩١٨».

ولم تكتفِ السلطة العسكرية بما فرضته على الأهلين من الغرامات نظير حوادث مارس الماضى، بل بعد أن أحكمت حساباتها وتقديراتها أنها أبلغت تلك الغرامة إلى نحو مليون جنيه. ولم تجد فى ذلك مشبعًا لها بل طالبت البلاد بمبلغ ٧٠٠,٠٠٠ جنيه قيمة نفقات الجيوش الأسترالية التى اضطرت إلى إبقائها بمصر تحت السلاح لتهدئة الثورة، مع أنها كانت عازمة على إعادتهم إلى بلادهم لتسريحهم عقب انتهاء الحرب الكبرى.

حل يوم ١٣ نوفمبر المذكور فهجر الطلبة معاهدهم وأقفل كثير من التجار الوطنيين متاجرهم وقاموا بمظاهرات كبرى إحياء لهذه اليوم المشهود، وانتهى ذلك اليوم بدون حدوث حادث مكدر لولا أن وزارة المعارف أصدرت أمرًا بتعطيل المدارس التابعة لها والمدارس الخاضعة لتفتيشها أسبوعًا لأن طلبتها تخلفوا عن الحضور إليها فى اليوم المذكور. وبمناسبة إضراب المدارس اجتمع طلبة المدارس العليا وأصدروا احتجاجًا على لجنة اللورد ملنر.

سياسة إنكلترا فى مصر وإشاعة استقالة سعيد باشا:

وفى يوم ١٤ أصدر بعض الصحف فى المساء ملحقات قالت فيها: إن حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس الوزراء علم بنبأ قرب قدوم لجنة اللورد ملنر فتفاوض فى الأمر مع زملائه واستقر رأيهم على تقديم استعفائهم وحضر دولته إلى القاهرة وقابل فخامة اللورد أللنبى وفاوضه فى الأمر فاهتزت البلد لهذا الخبر وظل الناس طول ليلهم يتساءلون عن صحته.

ولو أن بعض الصحف كذبت وقوع الأزمة الوزارية ونفت أن حضور دولة الوزير ومقابلته فخامة اللورد كانت له علاقة بأمر استقالته، كما أن أقسام القاهرة نبهت ليلة أُذيع هذا النبأ على مشايخ الحارات بأن يكذبوا خبر الاستقالة. فإن الناس لم يؤمنوا بهذا التكذيب بل طاف جماعات منهم بالميادين، وركبوا قطارات الترام وهم يلهجون بهذا النبأ ويدعون لوطنهم وأمتهم؛ شأنهم فى كل خبر يُذاع فى تلك الأيام أو إشاعة تنتشر لشدة يقظة الرأى العام وتنبهه.

وفى يوم ١٥ نُشر البلاغ الرسمى التالى من دار الحماية تبين سياسة بريطانيا العظمى فى مصر وأغراض اللجنة التى أوفدتها تحت رياسة اللورد ملنر؛ وذلك لقرب وصولها إلى الديار المصرية. وهاك البلاغ:

«إن سياسة بريطانيا العظمى فى القطر المصرى هى المحافظة على حكومته الذاتية تحت الحماية البريطانية وإنشاء نظام حكومة ذاتية تحت رياسة حاكم وطنى».

«وغرض بريطانيا العظمى الدفاع عن مصر من كل خطر خارجى أو من تدخل أى دولة أجنبية وغرضها فى الوقت نفسه تأسيس نظام دستورى تحت إرشاد بريطانيا العظمى على قدر الحاجة. والنظام الذى يمكّن عظمة السلطان ومعالى وزرائه وحضرات مندوبى الأمة فى دوائرهم الخاصة من الاشتراك فى إدارة الأمور المصرية وذلك على أسلوب يزيد فيه نفوذهم على مرور الأيام».

«وعليه فقد قررت حكومة جلالة الملك إرسال لجنة إلى مصر مهمتها تقرير نظام الحكم للوصول إلى تلك الغاية. وبعد أن تستشير اللجنة عظمة السلطان ومعالى وزرائه وأصحاب الرأى والشأن من المصريين تباشر الأعمال الدولية اللازمة قبل وضع قانون الحكومة المستقبلة نهائيًا».

«وليس من اختصاص اللجنة أن تشتغل بوضع شكل الحكومة على مصر. فإن مهمتها هى أن تدرس الأحوال درسًا دقيقًا وتبحث مع أصحاب الشأن فى البلاد فى الإصلاحات اللازمة وأن تقترح نظام الحكم الذى يمكن تنفيذه فيها فى النتيجة. فالمأمول أن يكون ذلك بالموافقة التامة مع عظمة السلطان ومعالى وزرائه الكرام».

«نشر هذا البلاغ بعد أن أُذيع نبأ قدوم لجنة ملنر فى مساء يوم ١٤ نوفمبر. ولم يكد هذا النبأ ينتشر فى المدينة حتى أعقبه تجدد إشاعة عزم الوزارة على الاستقالة فاهتزت القاهرة كلها هزة الفزع والغضب وألف جمهور كبير مظاهرة قامت من حول الأزهر الشريف واجتازت شارع السكة الجديدة فشارع الموسكى إلى العتبة الخضراء وهناك اعترضها البوليس وفرقها بعد مقاومات خفيفة. وفى صباح ١٥ ألَّف طلبة المدارس وغيرهم مظاهرات اجتازت شوارع القاهرة وهم يهتفون لمصر وللاستقلال وللوفد وقد ركب بعضهم قطارات الترام فازدحمت بهم وتعطل عمالها عن العمل إنما سارت القطارات تجتاز بهم الشوارع. وتألفت بعد الظهر مظاهرة كبيرة سار فيها طلبة المدارس وبعض السيدات المصريات واجتازوا بعض الشوارع حتى وصلوا إلى العتبة الخضراء وهناك فرقهم الجنود. وتألفت مظاهرات أخرى فى بعض شوارع العاصمة. ولم يحدث فيها كلها حادث مكدر».

واجتمع فى نفس هذا اليوم فريق من الأعيان وتفاوضوا فى أمر البلاغ الذى أصدرته دار الحماية. وتباحثوا فى وضع احتجاج يبلغونه إلى الدول.

ولقد امتلأت الصحف بآراء الجمهور فى لجنة ملنر معلنين مقاطعتها. وفى يوم ١٦ نشر نداء من لجنة الوفد المركزية إلى الأمة ردًا على بلاغ دار الحماية الخاص بسياسة بريطانيا العظمى فى مصر وأغراض لجنة لورد ملنر، نثبته هنا بنصه:

«صدر بلاغ من الوكالة البريطانية بمصر يفيد أن سياسة بريطانيا العظمى فى القطر المصرى هى المحافظة على وضع مصر تحت الحماية البريطانية وتأسيس نظام يمكّن عظمة السلطان ومعالى وزرائه وحضرات مندوبى الأمة فى دوائرهم الخاصة من الاشتراك فى إدارة الأمور المصرية وذلك على أسلوب يزيدهم فى نفوذهم على مرور الأيام. وعليه فقد قررت الحكومة الإنكليزية إرسال لجنة إنكليزية إلى مصر لتقترح نظامًا لتنفيذ هذه السياسة».

«صدر هذا البلاغ فأدهش الناس لأنه مخالف لمبادئ الحق والعدل».

«مخالف لمعاهدة لوندرة الموقّع عليها من إنكلترا وغيرها من الدول فى سنة ١٨٤٠ والتى تضمن استقلال مصر الذى كسبه المصريون بدمائهم».

«مخالف للستين عهدًا الرسمية التى قطعتها بريطانيا العظمى على نفسها للجلاء عن البلاد».

«مخالف للمبادئ التى أعلن الحلفاء أنهم خاضوا غمار الحرب من أجلها وهى تحرير الشعوب الصغيرة والقضاء على القوة الغاشمة».

«مخالف للمبادئ التى جُعلت أساسًا للهدنة والصلح وللقواعد التى بنيت عليها عصبة الأمم».

«مخالف للروح الاستقلالية السائدة فى أنحاء العالم».

«مخالف لإرادة الشعب المصرى الذى بيده وحده مصير بلاده».

ولا شك أن الأثر الطبيعى لهذا البلاغ فى نفوس المصريين هو ازدياد تمسكهم بحقوقهم المقدسة وانصرافهم عن كل مناقشة خاصة. وتوثيق روابط الاتحاد

والتضامن بينهم ومضاعفة جهادهم الوطنى وتوجيه كل عزائمهم لخدمة القضية العامة بالوسائل المشروعة».

«إن الساعة عصيبة والوطن يدعو أبناءه ليكوّنوا له تاريخًا مجيدًا، فكل مصرى مهما كان مركزه وأيًا كان عمله مُطالَب بأداء واجبه».

فلتحى مصر! وليحى الاستقلال التام!.

■ ■ ■

الفصل السابع

استقالة وزارة محمد سعيد باشا
وتأليف وزارة وهبه باشا



استقالة وزارة محمد سعيد باشا وتجدد المظاهرات والضحايا:

وفى اليوم المذكور أُعلن رسميًا استقالة الوزارة السعيدية ولكن لم ينشر نص كتاب الاستقالة ولا خبر عن قبولها.

ولقد أُرسل نص النداء السابق ذكره وبيان استقالة الوزارة إلى معالى سعد باشا ومعه نص بلاغ دار الحماية وما ظهر من رأى الشعب فى الحالة الحاضرة.

وفى اليوم نفسه، عاد عظمة السلطان من مصيفه بالإسكندرية إلى القاهرة ودخلها بين المظاهرات الشديدة التى أُقيمت احتجاجًا على اللجنة الوافدة على مصر.

بدأت المظاهرات السلمية فى كل جهة من جهات العاصمة وقد ركب المتظاهرون قطارات الترام واستاقوها إلى غير وجهاتها الأصلية، فكنت ترى ترام الجيزة فى الخليج وترام العباسية فى مصر العتيقة وهلم جرًا وهكذا طاف المتظاهرون المدينة هاتفين. واجتمع فى ميدان عابدين موكبان فوقفا فى الميدان تخفق عليهما الأعلام المصرية وصاحوا لوطنهم بالاستقلال ولأعدائهم بالزوال. فوصلت سيارة كبيرة تقل نحو خمسة وعشرين جنديًا من رجال الشرطة نصفهم تقريبًا مسلح بالبنادق والنصف الآخر يحمل العصى الطويلة الغليظة. فأطلق حملة البنادق النار فى الهواء فتفرق المتظاهرون فى الشوارع المحيطة بالميدان؛

ولكنهم كانوا يجتمعون حيث يجدون السيارة قد تحولت إلى جهة أخرى. وبعد قليل وصل فرسان البوليس فهجموا على بعض المتظاهرين فقابلهم الصبية بإلقاء الحصى عليهم فارتدوا ووقفوا صفًا من طرف الميدان الجنوبى إلى طرفه الشمالى، وبعد قليل وصل بلوك الخفر فأنشئوا فى الميدان صفًا ثانيًا ثم وصل فرسان الجيش فأنشئوا الصف الثالث.

وحوالى الظهر سمع دوى رصاصة بحرى الميدان وسقط أحد المتظاهرين قتيلاً، فتراكض الناس نحوه وحملوا المصاب ملفوفًا فى العلم المصرى إلى أن وصلوا باب المعية بقصر عابدين وأخذوا يخطبون وازداد الهرج، فنزل محافظ القاهرة من القصر وطيب خاطرهم وانتهى الأمر بإرسال الجريح إلى مستشفى عباس.

ومن أجمل ما رُئى فى وسط هذه الضوضاء والهرج العظيمين. أن وصل إلى الميدان سيارتان فيهما جنود من الأورطة السادسة. فلما وصلتا ناول أحد المتظاهرين بعض الجنود العلم المصرى فرفعه جندى على بندقيته فوق السيارة التى كان يركبها. وصعد شاب إلى مقدمة السيارة وأخذ يخطب إخوانه. والجنود يصفقون له ويستعيدونه. ثم انصرف الجنود بسياراتهم والمتظاهرون يهتفون لهم. ثم وصل موكب آخر يحمل جريحًا آخر فاتجه جميع المتظاهرين نحو شارع عبد العزيز وبقى الفرسان والمشاة فى الميدان ولم ينسحبوا منه إلا فى الليل.

وحدث أمام قسم عابدين أن بعض المتظاهرين كانوا آتين من المحطة إلى ميدان عابدين بعد أن قابلوا عظمة السلطان عند وصوله إلى القاهرة، حتى إذا وصلوا تجاه قسم عابدين مارين بشارع عابدين وقف فى وجههم الجنود فاخترق المتظاهرون صفوفهم وواصلوا سيرهم إلى ميدان عابدين فأطلق الجنود الرصاص، فسقط أحد المتظاهرين جريحًا فحمله بعضهم إلى قصر عابدين وبدأ القتال بين الجمهور ورجال البوليس. ووصل جنود بلوك الخفر بسيارة فلجأ الجمهور إلى الحواجز الحديدية وأخذ يرشق الجنود بالحجارة فترك رجال بلوك

الخفر السيارة فأضرم فيها المتظاهرون النار، ووصل أحد ضباط البوليس على دراجة فازداد الهياج. وخرجت طلقات نارية من داخل القسم فأصابت بعض الناس فهجم الجمهور على القسم وحطموا الزجاج والأخشاب والدراجة؛ فخرج الجنود وأخذوا يصبون على الناس وابلاً من الرصاص. وفى نحو الساعة الثالثة وصل الجنود الإنكليزية بالسيارات وساعدوا الجنود المصرية، ثم احتلت الجنود البريطانية مَفارِق الطرق والقسم.

وحدث فى منتصف الساعة الأولى بعد الظهر أن ازدحمت العتبة الخضراء بالمتظاهرين الوافدين من شارع الموسكى ومن انضم إليهم من الذين كانوا يركبون قطارات الترام. وضرب غلام أحد جنود الخفر بزجاجة على يده فجرحه فكان ذلك بدء الشر فهجم العساكر على الناس وأخذوا يضربون ذات اليمين والشمال وقبضوا على بعضهم وجروهم إلى القسم. فأخذ الناس يرشقون البوليس بالحجارة ثم هجموا على القسم عندما رأوا البوليس يحمل إليه شابًا مجروحًا فكسروا النوافد ودخلوا إليه وحطموا المكاتب وأخذوا القيود الحديدية وأخرجوا المقبوض عليهم. ولما لم يجدوا الجريح بينهم استأنفوا الكَرَّة على القسم وكانت قوة من الجيش المصرى قد وصلت، فأخذ الضباط يلاطفون المتظاهرين ويؤكدون للهاجمين أنه لا يوجد أحد من المعتقلين فى النسم، فانتدب المتظاهرون أحد الطلبة فدخل القسم وقابل المأمور وخرج ومعه المعتقلون فاتجه الجميع إلى قسم عابدين حيث كان القتال شديدًا.

وبلغ عدد الذين دخلوا مستشفى عباس فى ذلك اليوم ٧١ مصابًا مات منهم أربعة على أثر وصولهم إلى المستشفى.. وأخذ إليه ٩ بعد أن فارقتهم الحياة ثم أربعة آخرون. ثم حمل إليه بعد ذلك ١٤ من المصابين ووصل إلى مستشفى القصر العينى ٣ ونقل رجال الإسعاف ١٠ إلى المستشفيات الأخرى. ويكون جملة الجرحى الذين وصلوا إلى المستشفيات ٩٤ جريحًا والقتلى ١٧؛ ذلك بخلاف من أُصيبوا إصابات خفيفة أو من فضلوا المعالجة فى منازلهم وهم كثيرون. وبذلك

تكون هذه المظاهرات السلمية قد تحولت إلى مجزرة بشرية يتعرض الجنود إليها.

وفى يوم ١٧ سارت إحدى عشرة جنازة من جنازات من قتلوا فى حوادث الأمس فى مشهد رهيب، وكان القائمون بتشييع هذه الجنازات قد استأذنوا فى الاحتفال بتشييعها فأُذن لهم بشرط عدم مرورها بالأحياء الأجنبية كما حدث فى مارس.

سارت تلك الجنازات وخلفها ألوف من المشيعين فى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر من مستشفى عباس وكان البوليس الإنكليزى الراكب واقفًا فى مفارق الطرق لمنعهم من المرور فى الأحياء الأجنبية، وسار أمام المظاهرات راكبو الدراجات فالموسيقات فطلبة الأزهر فطلبة المدارس على اختلاف درجاتها: أميرية وأهلية. فلما وصل المشهد فى ميدان محمد على وقفت سيدة مصرية وألقت خطابًا مؤثرًا. ثم استمر المشهد فى طريقه حتى واروا القتلى. فى مقبرة ضحايا الحرية.

وحدث يوم ١٨ فى القاهرة حوالى الساعة العاشرة صباحًا أن اجتمع لفيف من نخبة السيدات المصريات فى ميدان الحلمية الجديدة بزعامة حفيدات المرحوم إسماعيل باشا صبرى الطوبجى، وركبن نحو عشرين عربة طفن بها أنحاء العاصمة هاتفات لمصر والاستقلال وبسقوط لجنة ملنر وبالدعاء للوفد ولسعد باشا. ومر هذا الموكب بشارع محمد على فالعتبة الخضراء فميدان الأوبرا فشارع كامل فشارع عماد الدين فالوكالة الفرنسية فقصر البستان فمنزل صاحب السعادة محمود باشا سليمان رئيس اللجنة المركزية للوفد، ثم سرن حتى وزارة الأشغال فمر موكبهن بحديقة الوزارة وهتفن للمخلصين وللوزراء والأمراء، ثم مررن بالوكالة الأمريكية فالوكالة اليونانية وعرجن على وزارة الداخلية. وهناك منعهن الجنود البريطانيون عن مواصلة السير فتفرق الموكب ثم عاد إلى الاحتجاج فى ميدان السيدة زينب حيث هتفن للوفد وللاستقلال. وكان يتبع هذا

الموكب شاب على دراجة فرماه أحد العساكر البريطانيين برصاصة اخترقت أحشاءه، فنُقل إلى مستشفى عباس ولكنه فارق الحياة فى الحال.

وفى اليوم المذكور تفاقمت الحال فى الإسكندرية حيث قامت مظاهرات تعرض لها الجنود فأردوا منها قتيلين وجرحوا ٢٦. فقدم محافظ الثغر استقالته.

ولما رأى اللورد ألنبى تفاقم السوء والتياث الأمور ضرب فخامته الساعة الثامنة من مساء يوم ١٨ موعدًا لحضرات أصحاب السعادة محمود باشا سليمان رئيس لجنة الوفد المركزية وإبراهيم سعيد باشا وكيل اللجنة وأمين صندوقها وفتح الله بركات باشا وعبد الرحمن فهمى بك سكرتيرها، فذهب الثلاثة فى الموعد المضروب وتخلف فتح الله باشا بركات لغيابه فى أملاكه. فطلب منهم اللورد أن يغادروا القاهرة إلى بلادهم. وعدهم مسئولين عما ينشر فى الجرائد وقال إنه جاء إلى مصر ليوطد الحماية ويؤيد عظمة السلطان على العرش ويحفظ النظام فلا يسمح بالإخلال بشىء من كل ما تقدم. ولم يسمح لهم بمناقشة وأمهلهم للخروج من القاهرة ٣٦ ساعة.

ولما اشتدت الحال بالإسكندرية صدر أمر السلطة بوضعها تحت الأحكام العسكرية اعتبارًا من يوم ١٩، فاحتلها الجنود البريطانيون ووضعوا أيديهم على المخافر ومنعوا الناس من السهر زيادة عن الساعة التاسعة مساء.

واسترد محافظ الثغر استعفاءه يوم ٢٠ بعد أن باتت المدينة تحت الأحكام الاستثنائية ومنعت جميع الحركات السياسية بالقوة القاهرة.

وفى يوم ١٩ قُبلت استقالة حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا، وكانت الجرائد الإنكليزية قد أظهرت كل نقمة عليه وعدت عمله ضربة من الخلف وجبانة لم تكن منتظرة. وعليه نشرت الصحف كتاب الاستقالة الذى قدمه دولته لعظمة السلطان وهذا نصه:

«يا صاحب العظمة»

«حينما تفضلتم عظمتكم فطلبتم معاونتى فى تأليف الوزارة قد رأيت أن الواجب المفروض علىَّ أمام وطنى يقضى على بقبول هذه المهمة التى ما كنت أتجاهل أعباءها الثقيلة. فمع تعضيد عظمتكم وتأييدها قد بذلت كل ما فى وسعى للتغلب على المتاعب المتجددة فى كل يوم بقصد إيجاد ما كان مرغوبًا فيه من تهدئة الخواطر فى البلاد. على أنه قد حدث الآن اختلاف فى النظر بشأن ملاءمة حضور اللجنة المعلن عن مجيئها إلى مصر لما قد عرضته على مسامع عظمتكم. وهذا الاختلاف من شأنه أن يجعل استمرارى فى العمل عديم الفائدة بالمرة للبلاد ولعظمتكم».

«لذلك أرانى مضطرًا للتقدم بين يدَىّ عظمتكم راجيًا التكرم بقبول استقالتى من رياسة الوزارة مع خالص الشكر لما كنت الاقيه على الدوام من التعطف العالى الذى كنتم تتفضلون به على ذلك الذى لا يزال لعظمتكم».

الخاضع الخادم المطيع

والعبد المخلص الأمين

محمد سعيد

ولما انقضى الموعد المضروب للشيخين الجليلين محمود باشا سليمان رئيس لجنة الوفد المركزية وإبراهيم باشا سعيد وكيلها ولم يبرحا القاهرة، قصد فى نحو ظهر يوم ٢٠ منه ضابط إنكليزى وآخر وطنى ومعهما جندى إلى منزلهما وطلبا منهما الذهاب إلى مركز القيادة العامة فى سافواى أوتيل، فلبيا الطلب ومن هناك أُرسلا إلى قصر النيل. وفى الساعة الثالثة جىء بذهابية صاحب السعادة محمود باشا سليمان من جهة قصر الدوبارة إلى قصر النيل فنزلا فيها، وسافرت الذهابية إلى الوجه القبلى تقل محمود باشا سليمان أما إبراهيم باشا سعيد فقد سافر بالقطار إلى بلدة كفر الشيخ.

وزارة يوسف وهبه باشا:

وفى يوم ٢٠ تألفت الوزارة الجديدة تحت رياسة حضرة صاحب الدولة يوسف وهبه باشا. وهذا نص الإرادة التى وجهها إلى دولته عظمة السلطان يكلفه فيها بتأليف الوزارة:

«عزيزى يوسف وهبه باشا»

«إنه بناء على ما لنا فى ذاتكم من الثقة التامة، ولما نعلمه فى دولتكم من الرؤية الصادقة والجدارة الكاملة. قد اقتضت إرادتنا السنية السلطانية توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدة لياقتكم، وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم، للاهتمام بتأليف هيئة الوزارة وعرض مشروعه لجنابنا لصدور مرسومنا العالى به. وإنى أسأل الله العلى القدير أن يمنَّ علينا جميعًا بتوفيقاته الربانية للعمل بما يعود على بلادنا بالخير والسعادة وهو المستعان».

«فــؤاد»

فأجاب دولته على هذه الإرادة بالكتاب التالى:

«يا صاحب العظمة السلطانية»

«لقد تفضلتم عظمتكم فأصدرتم لى أمركم الكريم بتأليف الوزارة الجديدة وضاعفتم نعمتكم بمنحى رتبة الرياسة الجديدة».

«لذلك أتقدم إلى أريكتكم المحفوفة بعناية الرحمن راجيًا قبول آيات الشكر على تلك الثقة العالية ومراسيم الامتنان على هذه المنحة العظيمة».

«وإننى تلقاء الدعوة الموجهة إلى إخلاصى أرى من الواجب علىَّ أن أجيب بالقبول مع علمى بما فى ذلك من المصاعب».

«وإننى أتشرف بأن أعرض على أنظاركم العالية أسماء حضرات الوزراء الذين اخترتهم لمعاونتى وقد حفظت لنفسى مسند وزارة المالية».

«فإن حاز هذا الاختيار حسن القبول لدى عظمتكم فإننى ألتمس التفضل بالتصديق عليه».

«وإننى على الدوام يا مولاى لعظمتكم»

«الخادم الخاضع المطيع والعبد المخلص الأمين»

«يوسف وهبه»

وهذه هى هيئة الوزارة الجديدة:

يوسف وهبة باشا	لوزارة المالية
أحمد زيور باشا	لوزارة المواصلات
محمد توفيق نسيم باشا	لوزارة الداخلية
يحيى إبراهيم باشا	لوزارة المعارف العمومية
إسماعيل سرى باشا	لوزارة الأشغال العمومية والبحرية والحربية
أحمد ذو الفقار باشا	لوزارة الحقانية
محمد شفيق باشا	لوزارة الزراعة
حسين درويش باشا	لوزارة الأوقاف

«ولما أن تم تأليف الوزارة ذهبت بهيأتها لمقابلة جناب اللورد أللنبى فى يوم الجمعة ٣١ نوفمبر فرد فخامته الزيارة يوم ٢٢ منه بوزاراتهم».

نقد أعمال وزارة محمد سعيد باشا:

إنه وإن كانت وزارة سعيد باشا قالت حين تأليفها إنها إدارية محضة لا تتداخل فى الأمور السياسية؛ إلا أننا لا يسعنا أن نمر بها صامتين دون أن

ننقد أعمالها التى كانت فى الواقع ملتصقة التصاقًا تامًا بسياسة البلاد الداخلية والخارجية.

لذلك كان حقًا علينا أن نقول لدولته:

أولاً - قبل دولته تأليف الوزارة فى وقت اتفقت فيه كلمة عظماء الدولة على عدم تأليف حكومة تشترك مع الإنكليز وتعاونهم على هضم حقوق البلاد. فكيف رضى دولته أن يخرج على الجماعة؟ وإذا كان عذره هو ما بسطه فى حديثه المشهور من أنه فعل ذلك حتى لا يتربع الإنكليز فى كراسى الوزارة. أما كان يحسن أن يتحاشى الأمة ويدع المغتصب يفعل ما يريد قوة واقتدارًا. ويكون امتناع الوطنيين عن الاشتراك فى الحكم أبلغ احتجاج على تصرفاتهم؟

ثانيًا - ابتدع دولته بدعة لم يسبق لها نظير فى مصر. وهى تأليف وزارة إدارية لا دخل لها فى السياسة فكيف يستطيع دولته أن يصف وزارته من الوجهة القانونية؟ هل يعتبرها متضامنة فى أقوالها وأعمالها أم يعتبر أفرادها مكلفين بتأدية أعمال إدارية. كل منهم مسئول عن عمله وحسب؟ وإن كانت وزارته إدارية لا دخل لها فى السياسة فكيف يفسر الأحاديث التى أجراها مع دولته بعض الصحفيين وغيرهم وصرح فيها بمسائل يمكن اعتبارها سياسية؟

ثالثًا - صرح دولته فى أحاديثه أنه طلب من الإنكليز تأخير حضور لجنة التحقيق حتى يتم الصلح مع تركيا. فهل كان يريد بذلك أن تركيا ستضطر وهى مغلوبة على أمرها مهيضة الجناح. أن تعترف لإنكلترا بالحماية التى بسطتها على مصر وبذلك يكون الإنكليز مطلقى التصرف فيما يعملون. أم كان يرمى إلى حمل تركيا على التنازل عما كان لها من السيادة على القطر المصرى للمصريين أنفسهم فيوجد بذلك إنكلترا فى مأزق؟

وعلى كل حال فإننا رغمًا عن ملاحظاتنا، لا ننكر أنه قد استطاع فى مدة وزارته أن يستخلص كثيرًا مما أخذته السلطة الإنكليزية من الأمور الإدارية ويعيده إلى يديه وهذا مما يشكر عليه.

«وفى يوم ٢٣ نشر نبأ فى البرقيات العمومية أن مجلس نواب الولايات المتحدة بأمريكا قد رفض معاهدة الصلح فانحلت برفضها جميع العهود والمواثيق التى أعطاها رئيس الولايات المتحدة للحلفاء».

■ ■ ■

الباب الخامس



- وزارة وهبه باشا ورجوع السلطة الإنكليزية إلى الاستئثار بإدارة البلاد
- لجنة ملنر فى مصر ومقاطعة الأمة لها
- محاولة لورد ملنر الاتصال بكبار المصريين
- الأمراء ولجنة ملنر
- اتصال لورد ملنر بوزراء مصر
- انتهاء مأمورية لجنة ملنر ومغادرتها مصر
- مشروعات رى السودان
- استقالة وزارة يوسف وهبه باشا وتأليف وزارة نسيم باشا الأولى
- سفر الوفد إلى لوندرة للمفاوضات
- استشارة الأمة فى مشروع الاتفاق
- قطع المفاوضات وعودة عدلى باشا إلى مصر

■ ■

الفصل الأول

وزارة وهبه باشا ورجوع السلطة الإنكليزية إلى الاستئثار بإدارة البلاد



ونشرت بعض الجرائد فى يوم ٢٥ منه أن المقامات الرسمية بمصر تنتظر وصول جناب اللورد ملنر ولجنته إلى القطر المصرى يوم السبت ٢٩ منه.

والظاهر أنه بعد استقالة وزارة محمد سعيد باشا التى كانت أخذت على عاتقها إرجاع المياه إلى مجاريها استعادت السلطة حريتها فى العمل، فأصبحت هى التى تنشر الإعلانات والإنذارات لا مجلس الوزراء كما كانت الحال فى عهد الوزارة السابقة. ومن هذا القَبيل الإنذار الآتى الخاص بمنع التحريض على المظاهرات، وهذا نصه:

«من حيث إن بعض الأشخاص من أهل السوء قد سعوا حديثًا ولا يزالون يسعون بالنشر فى الصحف وبتوزيع المنشورات وبالخطب العمومية وخلافها للتحريض على المظاهرات والاضطرابات التى من شأنها جعل النظام العام فى خطر».

«فأنا أدموند هنرى هينمان فيكونت أللنبى الفيلد مارشال القائد العام لجيوش جلالة الملك فى مصر».

«أنذر بأن جميع أعمال التحريض على المظاهرات المخلة بالنظام وغير الجائزة أو الاشتراك فيها. وجميع الأعمال التى من شأنها أن تعطل السلطة أو تجعل النظام العام فى خطر تعتبر مخالفة للأحكام العرفية وتجعل مرتكبيها عرضة للقبض عليهم ولمحاكمتهم أمام محكمة عسكرية».

اعتقال بعض المفكرين وكبار القوم:

وفى يوم ٢٥ تلقى مأمور قسم باب الشعرية أمرًا بالذهاب إلى منزل الأستاذ الشيخ مصطفى القاياتى والأستاذ محمود أبو العيون ونبه عليهما بالذهاب معه إلى قصر النيل ففعلا، وهناك اعتُقلا وأُرسلا إلى رفح وتوالت بعد ذلك الاعتقالات وأمر كثير من علية القوم بملازمة أملاكهم أو بلدانهم. فصدر أمر إلى إسماعيل أباظة باشا من السلطة العسكرية بأن يلزم عزبته وحظرت عليه السلطة فى هذا الأمر المرور بمدينة الزقازيق والتأخر فيها. وصدر الأمر لعلى بك ماهر بالسفر إلى الصعيد والإقامة فى الأقصر دون تعدى منطقتها، ثم طلبت السلطة معالى إسماعيل صدقى باشا وأمرته بالسفر إلى إحدى مزارعه؛ بشرط أن لا يكون سفره إلى مديرية البحيرة وأن لا تكون إقامة معاليه على مقربة من إحدى المدن وأن ينقطع عن كل عمل سياسى. وكانت جريدة الأهرام قد وعدت بنشر مقال سياسى له فجاء هذا التنبيه مانعًا من نشرها. اعتُقل سينوت بك حنا وكان قد طلب أن يسافر إلى فرنسا فلم يجب إلى طلبه بل سفروه مخفورًا إلى عزبته بالفشن، واعتقل الأستاذ أمين عز العرب المحامى بأن أخذ من منزله إلى قصر النيل بعد أن فتش منزله واطَّلعت السلطة على أوراقه ثم أذنت له بالذهاب إلى بلدته بمديرية الغربية والإقامة فيها، واعتقلت عبد الرحمن أفندى البيلى وجلال الدين أفندى ناصف وصلاح الدين أفندى ناصف. وكان على بك عمر المفتش بوزارة المعارف العمومية قد سافر إلى الوجه القبلى للتفتيش. فلما وصل إلى سوهاج أرسلت له الوزارة برقية بأن يجعلها مركزه وأن يفتش المعاهد إلى أسوان وأن لا يعود إلى القاهرة.

تصريح لورد كيرزون عن الحالة بمصر:

وفى يوم ٢٩ نوفمبر نشرت الصحف برقية من لندن ورد فيها تصريح من اللورد كيرزون عن المسألة المصرية، نثبتها هنا لأهميتها:

«لندن فى ٢٥ نوفمبر - أبدى اللورد كيرزون فى مجلس اللوردة تصريحًا طويلاً عن الحالة فى مصر فقال إن الاضطرابات نشأت بالأخص عن أسباب اقتصادية ولاسيما غلاء مواد المعيشة غير أن هذا الاضطراب أو الانزعاج استخدم لأغراض سياسية. وكانت للاشتراكيين الأجانب يد كبيرة فى إثارة الاستياء الحالى. وتبذل الحكومة كل ما فى وسعها لتلافى الشكاوى المشروعة بتحسين أحوال العمل».

«ثم تكلم فى موضوع الهياج الوطنى فلاحظ أن الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر داخل فى شروط معاهدة الصلح مع ألمانيا فهى والحالة هذه قد أثبتها جميع الذين أمضوا هذه المعاهدة فكل أمل من جانب الوطنيين يكون مصيره الخيبة التامة».

«ثم أشار إلى لجنة اللورد ملنر فقال إن من أغراضها ما يتعلق بالتقدم التدريجى فى نظامات الحكم الذاتى وأن المهيجين يتجاهلون عن غرض هذه اللجنة مع أن هذا الغرض هو محور السياسة التى يجب أن تضعها اللجنة نُصب أعينها».

«ولاحظ اللورد كيرزون أن ضم مصر كان مما أشير به بإلحاح فى وقت إعلان الحماية ولكنه رفض وكان رفضه صوابًا لأن الحماية تترك المجال حرًا للأمانى السياسية ولكفاءة المصريين وأهليتهم لحكم أنفسهم ومهما تكن صيغة الصلح الذى يعقد مع تركيا فإنها لا تعدل حل المسألة وقد انتهت العلاقات السياسية بين تركيا ومصر. وسيكون الاعتراف بالحماية الإنكليزية على مصر جزءًا جليًا فى شروط المعاهدة التركية لا يمكن فصله منها - روتر».

عزا جناب اللورد نشوء الاضطراب إلى أسباب اقتصادية ولم يشأ أن يقول إن أسبابه وطنية محضة. ولكنه عاد فقال إن هذه الاضطرابات استُخدمت فى غير السبب الداعى لها حيث استخدمت لغايات سياسية، ثم أتى بفكرة غريبة جدًا

وهى أنه كانت للاشتراكيين الأجانب يد كبيرة فى إثارة الاستياء. وهى دعوى بعيدة عن الصواب والواقع.

ثم لاحظ جنابه أن مجرد اعتراف الدول الموقعة على معاهدة الصلح مع ألمانيا بالحماية يجعلها ثابتةً. وقد أراد بذلك أن يقطع كل أمل من جانب الوطنيين فى اعتبارها باطلة. ونسى أنها لا تكون ثابتة إلا إذا اعترفت بها مصر ذاتها لأنها هى صاحبة الشأن فى قبولها أو رفضها.

والظاهر أن إنكلترا أخذت تمنى ساسة الدول بالتجاوز لهم عن حل بعض المشاكل القائمة بينها وبينهم على حساب مصر فوعدتهم الوعود إذا هم اعترفوا لها بالحماية على مصر؛ تذرعًا بذلك إلى حمل مصر فى النهاية على الاعتراف بالحماية إذا ما وجدت نفسها أمام أمر واقع!

ولقد رأينا مصداقًا لهذا الحدس ما نشرته بعض شركات الأنباء البرقية فى النبأ الآتى:

«رومة فى ٢٨ نوفمبر - كتبت جريدة المساجيرو مقالة نصحت فيها الحكومة الإيطالية بأن تعترف بالحماية البريطانية على مصر بشرط أن يؤلف فى مصر حكومة حرة وأن يحتفظ باشتراك الإيطاليين فى المصالح وفى لجنة صندوق الدين وفى البوليس وفى مجلس الصحة البحرية والمحاجر وفى المحاكم وتطلب جريدة المساجيرو أيضًا ضمان بقاء المدارس الإيطالية الحالية وضمان استخدام رؤوس الأموال والأيدى العاملة والتجارة الإيطالية ويؤكدون أن السنيور سكيالوجا وزير الخارجية الإيطالية الموجود الآن فى باريس سيسافر إلى لندن قريبًا للمباحثة فى شروط اعتراف إيطاليا بالحماية البريطانية على مصر».

ولكن مساومة إيطاليا على الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر لم تجد قبولاً لدى بريطانيا العظمى على ما يظهر؛ فنشرت الشركة ذاتها نبأ برقيًا آخر قالت فيه:

«تؤكد الصحف الشبيهة بالرسمية أن اعتراف إيطاليا بالحماية البريطانية على مصر بات قريبًا - وقد زادت على ذلك أن إيطاليا أذعنت فى هذا الأمر لإلحاح بريطانيا العظمى التى ترى أن هذا الاعتراف أمر لازم فى الوقت الحاضر لتسكين الهياج الحديث والاضطراب».

«ووعدت بريطانيا العظمى إيطاليا على سبيل التعويض بتأييدها فى جميع المسائل التركية ومسائل الأدرياتيك».

«وكتبت جريدة «الكوريير ديطاليا» فصلاً بنته على تصريحات الصحف الشبيهة بالرسمية فقالت فيه: «إنه يجب على الحكومة الإيطالية أن تطلب حلاً حقيقيًا نهائيًا للمسألة المصرية وأن تطلب تسهيلات خاصة للمرور فى قناة السويس».

هذا، ولقد سرت روح إقامة المظاهرات إلى الطلبة المصريين بإنكلترا فنشرت الصحف المحلية نبأ برقيًا فى ٣٠ نوفمبر، هذا هو نصه:

«لندن فى ٢٧ نوفمبر - سار مائة طالب مصرى على شكل موكب فى (هيد بارك) وهم يحملون علمًا كتب عليه «تناشد مصر الديمقراطية البريطانية أن تمنع ضرب الأهالى العزل من السلاح بالرصاص».

ولما قرب موعد وصول لجنة ملنر إلى مصر أصدرت السلطة العسكرية أمرًا لأهالى القاهرة بمنع حمل السلاح، لصق على الجدران هذا نصه:

«ليكن معلومًا أنه غير مصرح لرعايا الحكومة المحلية أن يحملوا أسلحة نارية داخل دائرة محافظة مصر».

«ومن لم يلاحظ هذا المنشور يعاقب طبقًا للأحكام العرفية إلا إذا كان حامل تلك الأسلحة حاصلاً على رخصة بذلك من السلطة العسكرية».

«بناء عليه رُخَص حمل السلاح الحاصل عليها فى الوقت الحاضر بعض الأفراد المشار إليهم تعتبر ملغاة».

«أما طلبات الحصول على هذه الرخص فيجب تقديمها إلى جناب قومندان بوليس مصر وكل من يخالف نص هذا المنشور يكون عرضة للمحاكمة أمام مجلس عسكرى».

وفى يوم ٢ ديسمبر نشرت الصحف المحلية النبأ البرقى الآتى:

«لندن فى ٢٨ نوفمبر - قالت التيمس فى مقال افتتاحى إن الإصرار على عداء لجنة اللورد ملنر يدل على أن المصريين غير قادرين على أن يَخْطُوا الخطوات الأولى فى سبيل الحكم الذاتى - روتر».

■■■

الفصل الثانى

لجنة ملنر فى مصر
ومقاطعة الأمة لها



وصول لجنة ملنر والمظاهرات ضدها:

وفى صباح يوم الأحد ٧ يناير، وصلت الباخرة مالطة التى كانت تقل جناب اللورد ملنر وأعضاء لجنته إلى مرسى بورسعيد. وكان القطار الخاص الذى أعدته مصلحة السكك الحديدية واقفًا فى المحطة ينتظرهم فركبوه فى الساعة التاسعة صباحًا وتقدمه قطار كشاف، وخفر القطارَ خمسُ طيارات فوصل القاهرة فى الساعة الثانية وخمس دقائق. وكان ميدان المحطة يموج بكتلات بشرية جاءت تحتج على مجىء اللورد ولجنته وتهتف فى وجهه بمقاطعتهم ولكن القطار وقف فى محطة شبرا وكانت السيارات تنتظرهم هناك، فنزلوا من القطار ودخلوا مصر راكبين السيارات فلم يلتفت إليهم أحد ووصل القطار إلى محطة القاهرة خاويًا.

وصلت اللجنة إلى القاهرة فأضرب الطلبة عن الذهاب إلى معاهدهم فى صباح يوم ٨ احتجاجًا عليها وأرسلت الرسائل البرقية إلى عظمة السلطان والوزراء واللورد ملنر نفسه متضمنة هذا الاحتجاج، وتوالت تلك الرسائل البرقية من الهيآت والجماعات والأفراد وامتلأت صفحات الصحف بالمقالات الطنانة الرنانة حشوها الاحتجاج عليها.

وقد اتخذت اللجنة فندق «سميراميس» (وزارة المواصلات) مقرًا لها.

وحاول جماعة كبيرة القيام بمظاهرات فى صباح يوم ٩ فمنعهم الجنود فركب كثير منهم قطارات الترام وطافوا بها المدينة هاتفين لمصر والحرية، وأقفل أصحاب المتاجر الوطنيون متاجرهم وبخاصة فى الأحياء الوطنية حتى السكة الجديدة. أما فى الموسكى فقد وجد الناس عندما ذهبوا فى الصباح لفتح متاجرهم إعلانات ملصقة على الأبواب فحواها «المحل مقفل احتجاجًا على مجىء لجنة ملنر لبسط الحماية غير المشروعة» فمنهم من احترم هذا الإعلان وأبقى محله مغلقًا ومنهم من فتح محله بعد مرور الجنود المصرية بالشوارع، ثم قامت مظاهرات تعرض لها الجنود وفرقوها.

ولقد أصدرت لجنة الوفد المركزية نداء للأمة بمجرد وصول لجنة ملنر للقاهرة، هذا نصه:

«أجمعت الأمة المصرية على مقاطعة لجنة لورد ملنر وبنت هذه الخطة السياسية على الأسباب المشروعة الآتية:»

«أولاً - لأن المسألة المصرية مسألة دولية فقبول المفاوضة مع لجنة إنكلترا يفقدها هذه الصبغة ويجعلها مسألة داخلية بيننا وبين إنكلترا».

«ثانيًا - لأن اللجنة تريد المفاوضة على أساس الحماية مع أن الأمة لم تقبل هذه الحماية بل رفضتها رفضًا باتًا وأعلنت أنها لا ترضى بغير الاستقلال التام».

ثالثًا - لأن كل استفتاء سياسى لا يجوز أن يكون تحت الأحكام العرفية والقوانين الإستثنائية فإصرار الحكومة الإنكليزية على إرسال هذه اللجنة بالرغم من الإجماع الذى تجلى فى كثير من المظاهر لا يفيد إلا أن السياسة الحاضرة تريد أن تستخدم كل ما لديها من الوسائل للتأثير فى الإجماع القومى».

«ولكن هذا الإصرار من جانب الحكومة الإنكليزية ليس من شأنه أن يحمل الأمة على أن تحيد قيد شعرة عن خطتها الوطنية المشروعة التى رسمتها لنفسها والتى أقرها الوفد وأعلنها فى أوروبا وأمريكا».

«إن الحكومة الإنكليزية فى حاجة إلى موافقة المصريين على حمايتها لأن هذه الحماية لا يمكن أن تكتسب أية صفة شرعية ولو صدقت عليها جميع الدول ما دام الشعب المصرى وهو صاحب الشأن وحده لم يقبلها».

«فتمسك الأمة بعدم مفاوضة اللجنة أو بالحرى تمسكها برفض الحماية أمر مشروع فضلاً عن أن المصريين لا يملكون اتباع سبيل آخر لأن كل مساومة للتنازل عن الاستقلال أو لنقل السيادة المصرية إلى دولة أجنبية لا قيمة لها من الوجهة الطبيعية ولا القانونية لأن الاستقلال حق للأجيال التى تقدمتنا ونحن مطالبون بالاحتفاظ به حتى ننقله للأجيال التى ستخلفنا لأنه حقها أيضًا».

«الاستقلال تراث الأمة فى جميع العصور ولا يجوز التصرف فيه بأى حال من الأحوال».

«الاستقلال عنوان مجد الأمة وليس هذا المجد سلعة تباع وتشرى».

«من أجل ذلك تكون كل مفاوضة فى هذا الشأن مجردة عن أى صبغة شرعية ولا تلزم الأمة شيئًا فحرية الوطن فوق كل مفاوضة ومساومة».

«حرية الوطن مقدسة وكل اعتداء عليها لا يؤدى إلى المساس بها من الوجهة القانونية».

«حريتنا قائمة واستقلالنا موجود قانونًا وكل محاولة لتعطيلهما يعد غرضًا من أغراض مناهضة الحق. والفوز للحق ولو بعد حين».

«فلتحى مصر! وليحى الاستقلال التام!».

«اللجنة المركزية»

«وفى يوم ١٠ تألفت مواكب كبيرة للمظاهرات فى أكثر أنحاء القاهرة طافوا الشوارع هاتفين لبلادهم وأمتهم بسقوط لجنة ملنر. وكان السلطة قد اتخذت الحيطة التامة فى الميادين والساحات المجاورة لفندق سميراميس مقرًا للجنة

حتى لا تصل المظاهرات إلى تلك الناحية وتألف موكب من السيدات ركبن العربات وحملن الأعلام وذهبن إلى قصر عابدين حيث ارتفعت أصواتهن بالدعاء لمصر بالاستقلال وعلى خصومها بالسقوط والزوال، واجتمع حولهن جمهور كبير ثم توجه موكبهن نحو مركز الجماعة المسماة «الحزب المستقل الحر» الذى تألف أخيرًا لينعت بنعت جماعة المعتدلين والتى كان يشاع أن غايته الخروج على قرار الأمة وتصميمها فى مقاطعة لجنة ملنر. فأعلنَّ سخطهن عليهم ومن هناك ذهب هذا الموكب إلى الوزارات والدواوين.

ولقد رأى فى ذلك اليوم بعض الشبان أن يتظاهروا أمام مركز لجنة اللورد ليسمعوها صوت الأمة بآذانها. ولما لم يكن سبيل إلى ذلك ركبوا الزوارق فى النيل وساروا بها إلى أن وصلوا قبالة فندق سميراميس فلوحوا بالأعلام المصرية وتصاعد هتافهم إلى عنان السماء وأطل الجنود عليهم حيث لم يجدوا سبيلاً للوصول إليهم. وهكذا أسمع الشعب رأيه إلى اللجنة».

ووزعت شركة الراديو النبأ البرقى التالى فى أوروبا فنشرته الصحف الأوروبية ووصلت صورته إلى مصر فنشر فى يوم ١١، وهذا تعريبه:

«باريس فى ٢٢ نوفمبر - ألقت السلطات البريطانية القبض على رجلين عظيمين من رجال مصر وهما محمود سليمان باشا وإبراهيم سعيد باشا».

«محمود سليمان باشا هو أكبر رجل ذى نفوذ واحترام فى الوجه القبلى يتجاوز الثمانين من عمره وكان وكيلاً لمجلس شورى القوانين القديم وهو الآن رئيس لجنة الوفد المركزية فى القاهرة. وإبراهيم باشا سعيد هو وكيل اللجنة يبلغ من العمر الستين وهو من كبار نواب الوجه البحرى ومندوب مديرية الغربية فى الجمعية التشريعية».

«وقد أوفدنا مندوبًا لسعد باشا زغلول رئيس الوفد المصرى لدى مؤتمر الصلح فتلقى منه التصريحات الآتية بشأن هذا القبض، قال:»

«إن هذه الوسائل الشديدة ليس من شأنها أن تحمل المصريين مطلقًا على قبول الحماية بأى حال من الأحوال، ولا شك أن إنكلترا تحسن صنعًا إذا هى برت بالوعود التى قطعتها على نفسها حيال مصر وردت للبلاد استقلالها وعدلت عن سياسة الفتح والاستعمار».

«وقد نشأت الأزمة الأخيرة على أثر بلاغ الجنرال أللنبى بإعطاء مصر حكومة ذاتية... تحت الحماية البريطانية. وقد جاء فى هذا البلاغ نبأ تعيين لجنة مهمتها درس نظام الدستور فأُقيمت المظاهرات منذ ١٥ نوفمبر وظلت مستمرة بالرغم عن قمعها بالشدة. وقد اضطرت الوزارة التى اختارها الجنرال أللنبى إلى الاستقالة تحت تأثير الرأى العام».

«وهنا توقف سعد باشا عن الكلام بنص تلغراف وصل آلية، ثم قال وهو يتلوه:»

«هذا منشأ حادثة الإسكندرية: ففى ١٨ نوفمبر أقيمت مظاهرة سلمية فى الإسكندرية. فأراد مفتش بوليس إنكليزى منعها وأمر أومباشيًا بإطلاق الرصاص على الجماهير فرفض فأفرغ المفتش فيه مسدسه وحمل بجنوده فقتل وجرح كثيرون».

«فالحوادث فى كل جهة تتكلم من نفسها ومن العبث التعليق عليها، والإنسانية تنفر منها. وإنى لا أرى بدًا من الاحتجاج على هذه الوسائل بكل شدة واستياء مع التصريح بأنها لا تجدى شيئًا لأن الشعب المصرى قد صمم تصميمًا أكيدًا على أن يعيش حرًا مستقلاً».

ثم جاءت الأنباء بأن معالى سعد باشا أرسل تلغرافًا إلى المستر لويد جورج يحتج فيه على ما حدث بمصر، وآخر إلى المسير كليمنصو وثالثًا إلى الرئيس ويلسون.

وفى يوم ١١ حصلت مظاهرات بجوار الأزهر الشريف فحمل الجنود البريطانيون على المتظاهرين بأسنّة الحراب فهرب المتظاهرون من وجوههم. فتأثر بعض العساكر الإنكليز المتظاهرين حتى دخل هؤلاء مسجد الأزهر فتبعه

العساكر إلى المسجد وولجوه بأحذيتهم شاهرى بنادقهم واعتدوا على محل الإدارة، فأقفل العمال الباب فى وجوههم فحاولوا كسره فلم يستطيعوا.

اقتحام العساكر الإنكليز الأزهر
واحتجاج العلماء وطلبهم الاستقلال:

حدثت على أثر هذا الاعتداء على كرامة هذا المسجد والجامعة الدينية الكبرى فى الشرق أجمع ثورة فكرية كاد يندلع لهيبها، لولا أن أخمدتها الحكومة ببلاغ قالت فيه: إن العساكر دخلوا الجامع الأزهر وهم لا يعرفونه، فلما علم الضابط الذى كان يقودهم بالأمر سحبهم وانتهت المسألة.

ولكن علماء الأزهر اجتمعوا واحتجوا لدى اللورد أللنبى على هذا الحادث المثير لعواطف الشعب بالكتاب الآتى نصه بعد الديباجة:

«حدث فى منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٣٨هـ (٢١ ديسمبر سنة ١٩١٩) أن فصيلة من الجنود البريطانية كانت تطارد جماعة من الناس اقتحمت الجامع الأزهر الشريف بنعالها وعصيها منتهكة حرمة هذا المعبد المقدس والجامعة الإسلامية الكبرى التى يؤمها طلاب العلوم من جميع الأقطار، ثم أخذت تضرب وتروع، وتجاوزت ذلك إلى الاعتداء على محل الإدارة والعمال يؤدون وظيفتهم محاولة كسر الباب الموصل إلى القاعة المخصصة لشيخ الجامع الأزهر لولا متانته، ثم صعدت إلى الدور الأعلى من الرواق العباسى فكسرت باب غرفة رئيس الحسابات وقد كان الرعب استولى على من فيها من العمال فأوصدوها على أنفسهم».

«إن هذا الحادث قد أحزن جميع المصريين المقيمين فى القاهرة وآلمهم أشد الإيلام وسيزداد هذا الأثر السيئ بنسبة انتشار الخبر فى أرجاء مصر وتردد صداه فى أنحاء العالم الإسلامى».

«فنحن الموقعين على هذا من علماء الأزهر وأعضاء مجلسه الأعلى نحتج على هذه الحادثة السيئة قيامًا بالواجب المفروض علينا من خدمة الأزهر الشريف وأهله».

فأسرع فخامة اللورد أللنبى إلى الاعتذار عن الحادث تلافيًا لما يتوقع من أثره السيئ فى نفوس المسلمين كافة فى جميع أقطار الأرض، فأرسل إلى صاحب الفضيلة شيخ الجامع الأزهر الكتاب الآتى:

«حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد أبو الفضل شيخ الجامع الأزهر»

«لقد تلقينا كتابكم الذى وجهتموه إلينا مع حضرات أصحاب الفضيلة والسعادة علماء الأزهر الشريف وأعضاء مجلسه الأعلى. وقد أمرنا بإجراء التحقيق اللازم فى حادثة يوم ١١ ديسمبر».

«وقد يظهر أن بعض الأفراد السيئى النية كانوا قد هاجموا الحوانيت ولما طاردتهم الجنود البريطانية التجئوا إلى الأزهر وجعلوا يقذفون منه الأحجار على الجنود حتى إذا ما أثاروا غيظهم اقتفوا أثر المعتدين اللاجئين فى جوانب الأزهر. ولا يعزب عن فضيلتكم أن ذلك قد حدث فى الوقت الذى تهيجت فيه نفوس الجنود».

«ولكم أن تثقوا بأنه لم يقصد البتة انتهاك حرمة الأزهر ولا التعدى على كرامة فضيلتكم أو السادة العلماء أو الطلاب المسالمين، وبينما نأسف فى هذه الآونة لوقوع هذا الحادث إلا أننا نرجو أن نوجه نظر فضيلتكم إلى أنه من الواجب على الهيئة الرئيسية للأزهر الشريف أن تمنع استعمال جوانب الجامع لأعمال الاعتداء المخالفة للقانون».

نائب جلالة الملك

هذا، ولقد نشر أصحاب الفضيلة والسعادة علماء الأزهر الشريف وهيئة كبار العلماء وأعضاء المجلس الأعلى للأزهر والمعاهد الدينية، عريضة رفعوها إلى صاحب العظمة السلطان وحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وجناب

المندوب السامى تتضمن رأيهم فى الحالة إذ ذاك وطلبهم للبلاد استقلالاً تامًا. هذا نصها:

«إن علماء الأزهر الشريف وأعضاء مجلسه الأعلى بإزاء الظروف الحاضرة وما جرت على البلاد من خطوب تفاقمت فى هذا العهد حتى بلغت من الشدة درجة لا يحسن السكوت عليها، يرون من أقدس الواجبات التى فرضها الله عليهم أن لا يتوانوا فى القيام بوظيفتهم فى إبداء النصح والإرشاد إلى ما فيه تأييد السلم فى الأرض وتوطيد العلائق الحسنة بين الأمم والشعوب على دعائم الصفاء والعدل طبقًا لما أمر الله به فى جميع الشرائع المنزلة ولا سيما الشريعة الإسلامية الغرَّاء».

«أجمعت الأمة المصرية على التمسك بحقها الشرعى فى الاستقلال التام، وأصرت على المطالبة به بكل ما لديها من الوسائل المشروعة دون أن يظهر من جانب الحكومة الإنكليزية ميل إلى الاعتراف بهذا الحق، فأدى ذلك إلى أحوال تُشْعر بما يخالج النفوس من الريب والحذر والقلق فكانت النتيجة استمرار الاضطراب وتعطيل المصالح العامة والخاصة».

«لذلك يرى علماء الأزهر الشريف ورجال مجلسه الأعلى الموقعون على هذا أن الطريقة الوحيدة لتوطيد السلام وللتوفيق بين الطرفين ولصون المصالح المتبادلة هى:»

«أن تفى الدولة الإنكليزية بوعودها وتعترف بالاستقلال التام لهذا البلد الممتاز بميراثه المجيد ومكانته الخاصة ومقامه الراجح فى بلاد الشرق أجمع».

«وبذلك تمتنع وسائل الشدة التى طالما ظهرت آثارها بما يوجب الأسف الشديد، ويخلد أبناء الأمة كلهم إلى الهدوء والسكينة ولا يضمرون ضغنًا ولا حقدًا للحكومة الإنكليزية ويقومون بالمحافظة على مصالحها مثل مصالح سائر الدول الأجنبية».

هذه هى الأمانة التى وضعها الله فى أعناقنا، قد أديناها قيامًا بالواجب على خدام الدين، ونُشْهد الله على ذلك وهو خير الشاهدين».

ولقد حذا علماء الإسكندرية حذو علماء الأزهر الشريف فقدموا فى يوم ٢٣ ديسمبر، عريضة إلى صاحب العظمة السلطان وصاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء والمندوب السامى البريطانى يضمُّون فيها صوتهم إلى صوت إخوانهم علماء الأزهر فى طلب الاستقلال لمصر.

الاعتداء على دولة يوسف وهبه باشا:

وفى منتصف الساعة العاشرة من صباح يوم الإثنين ١٥ ديسمبر، بينما كان حضرة صاحب الدولة يوسف وهبه باشا مارًا بسيارته فى شارع سليمان باشا ووصل إلى قبالة النادى الإيطالى؛ إذ ألقى عليه شاب قنبلتين فلم يُصَب دولة الوزير بأذى. وبعد أن عاد إلى منزله ذهب إلى وزارة المالية حيث قابل المهنئين بسلامته.

ثم أصدر قلم المطبوعات البلاغ الرسمى التالى عن الحادثة:

«بينما كان صاحب الدولة يوسف وهبه باشا كبير الوزراء ذاهبًا فى سيارته من منزله إلى الوزارة فى منتصف الساعة العاشرة من صباح اليوم (الإثنين ١٥ ديسمبر) إذا بطالب قبطى من طلبة مدرسة الطب اسمه عريان يوسف سعد قد تقدم إلى الطريق أمام (كافيه ريش) بميدان سليمان باشا وألقى قنبلتين نحو سيارة دولته. وكان سائق السيارة لحسن الحظ قد رأى هذا الطالب يتأهب لإلقاء القنبلة الأولى فأوقف السيارة وكانت النتيجة أن انفجرت القنبلة على بُعْد بضع ياردات من السيارة إلى الأمام. عند ذلك أسرع الطالب إلى إلقاء القنبلة الثانية فعلت السيارة وتجاوزتها ثم انفجرت فى الطريق ولم تُحْدث أى القنبلتين ضررًا لأحد. وقد كان اليوزباشى سليم أفندى زكى من ضباط بوليس القاهرة مرافقًا لصاحب الدولة كبير الوزراء فى سيارته فأسرع إلى القبض على الجانى الذى

كان حينئذ يحاول إخراج مسدس من جيبه فأمكن اليوزباشى بمعاونة الحرس من «كنستبلات» بعجلات السيارة أن يجردوا الجانى من السلاح قبل أن يطلق مسدسه وكان معه مسدسان محشوان بالرصاص و٢٤ خرطوشة».

«وقد اعترف الجانى بأنه كان يفكر فى قتل صاحب الدولة كبير الوزراء منذ سبعة أيام. وأنه لبث ينتظر مرور دولته بجوار كافيه ريش صباح أمس حتى الساعة التاسعة والدقيقة ٤٥. ولما لم يمر دولته بها لأنه اتخذ طريقًا آخر انصرف الجانى. ويتولى التحقيق صاحب السعادة النائب العمومى».

وما أُذيع النبأ حتى وقع الناس فى دهشة وحيرة من توالى هذه الاعتداءات والجرائم السياسية، ولو أنهم كانوا فى شغل عن ذلك كله بلجنة لورد ملنر وحلولها فى البلاد.

ولقد زاره عظمة السلطان فى داره بعد ظهر يوم الحادثة وبعدها توجه دولته إلى قصر عابدين للتشكر على هذه العناية السلطانية.

ثم صدر الحكم على عريان يوسف المعتدى على حياة دولة الوزير فى ١٩ يناير سنة ١٩٢٠ بالأشغال الشاقة عشر سنين.

الموظفون ولجنة ملنر:

وبمناسبة حضور لجنة ملنر اجتمع الموظفون بوزارات الحكومة ومصالحها بعد ظهر يوم الإثنين ١٥ ديسمبر وقرروا الإضراب عن العمل يومًا واحدًا مراعاة لمصلحة الجمهور وهو يوم الأربعاء ١٧ منه احتجاجًا على قدوم لجنة اللورد ملنر وإعلانًا لمقاطعتها فاجتمع فى صباح يوم ١٦ مجلس الوزراء وحضر بالاجتماع جناب المستشار المالى وتباحثوا فى أمر إضراب الموظفين عن العمل يوم ١٧ وبعد أن اتفقت آراؤهم دعوا لمقابلتهم رؤساء المصالح والمكاتب وكلفوهم شفويًا أن يبلغوا مرءوسيهم أن العمال الذين يُضْربون عن العمل تُتخذ ضدهم الإجراءات الشديدة عقابًا لهم. فأبلغ الرؤساء هذا البلاغ إلى مرءوسيهم قبل انصراف الدواوين.

على أن بعض الرؤساء وزعوا إقرار مجلس الوزراء على الموظفين كتابة، وهذا نص البلاغ الذى وزع:

«ليعلم موظفو الوزارة ومستخدموها وموظفو ومستخدمو المصالح والأقسام التابعة لها أنه إذا حصل إضراب أحدهم عن عمله ولم يحضر إلى الديوان فإنه لا يُتخذ معه ما سبق اتخاذه فى الإضراب السابق بل إن العقاب الذى نوقعه عليه بشأن ذلك سيكون شديدًا».

وبناء على ذلك أحجم الموظفون عن الإضراب خوفًا من استعمال الشدة معهم؛ ولكن التجار فى القاهرة والإسكندرية وطنطا وفى جميع المدن المصرية أضربوا عن العمل وأقفلوا متاجرهم يوم ١٧ احتجاجًا على اللجنة.

■ ■ ■

الفصل الثالث

محاولة اللورد ملنر الاتصال بكبار المصريين



حديث لورد ملنر مع فضيلة مفتى الديار:

ولقد طلب اللورد ملنر فيمن طلب مقابلتهم إلى صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية إذ ذاك أن يسمح له بمقابلة، فأجابه إليها إذا كانت بصفة شخصية وتحدد يوم السبت ٢٠ ديسمبر لمقابلته فى منزله فى الزيتون.

فلما حصلت المقابلة بدأ اللورد الحديث بقوله إنه إنما حضر بصفة زائر، ثم أطرى شخصية الأستاذ واستقلاله فى الرأى مع احترام رأيه ونفسه فشكره المفتى على حسن ظنه به ثم قال فضيلة المفتى:

«نعم أن حالة البلاد قد تغيرت تغييرًا كبيرًا عن الحالة التى تركها عليها جناب اللورد ولكنها تغيرت إلى حال أحسن لا من حيث مالية البلاد التى كبرت وعمرانها الذى ازداد وثروتها التى تضاعفت وحسب، بل إن الحالة الفكرية قد تحسنت من تحسن الحالة المادية».

«أما الاضطراب الفكرى الذى لا تدركون أسبابه الحقيقية فإن سببه معروف وبدهى لأنه فى الوقت الذى نادى جميع الساسة بتطبيق مبادئ الحرية على جميع الشعوب استُثنيت مصر من بينه وصدر بلاغ الحكومة الإنكليزية بوضعها تحت حمايتها بينما هى كانت تنتظر الاعتراف باستقلالها».

ثم أجاب فضيلته عن سؤال القاه عليه اللورد متعجبًا من أن تؤدى الحماية إلى مثل هذا الاضطراب قائلاً: «لا أجيبك على هذا بأكثر من سؤالك عما تكون عليه حالة الشعب الإنكليزى لو أعلنت فرنسا وضعه تحت حمايتها».

ثم قال فضيلته: «أما القول بأن الحالة بين البلدين لا تصلح للمقارنة لأن إنكلترا مستقلة وكانت كذلك دائمًا بخلاف مصر فإن مصر كانت مستقلة تمامًا كذلك لم يكن بينها وبين تركيا غير علاقة دينية ومهما يكن فى أمر الحماية فهى سلب لحرية مصر ورجوع بها إلى الوراء. وأما القول بأن الحماية فى مصلحة مصر لأنها تحميها من تعدى الغير عليها وتؤيد حريتها فمردود لأن المصريين يرون مصلحتهم فى الاستقلال وهم أدرى بمصلحتهم وأما إذا كانت إنكلترا تخشى تعدى دول أجنبية على مصر فإنى أرى أنكم وجميع الدول لا تعدمون وسيلة لضمان استقلال مصر ولا حاجة إلى البيان بأن الإنسان فى بيته بدون رقيب أكثر حرية منه برقيب مهما كان هذا الرقيب مواليًا».

«إن المصريين لا يودون أن يتجاهلوا مصلحة إنكلترا ومصلحة جميع الدول أيضًا. كما أنهم يودون فى الوقت نفسه المحافظة على مصلحتهم «ابدأ بنفسك ثم بمن تعول» وإنى مخالفك فى اعتبار الحماية فى مصلحة الطرفين وأن استقلال مصر يهدد مصالحكم فيها وفى الشرق. بل أرى أن الحل الوحيد هو استقلال مصر وأما مصالح الدول وإنكلترا فيمكن ضمانها بدون حاجة إلى مس استقلال مصر. فبالاستقلال يرضى المصريون. وبالاتفاق معها على الضمانات ترضون أنتم وجميع الدول ولا أظن أن الدول التى تجد وسيلة لضمان مصالحها المتباينة مع ما هى عليه من القوة والسطوة بالنسبة لبعضها ومع ما بينها من المنافسات والعداء والخوف من بعضها لا توفق إلى وسيلة لضمان مصالحها جميعًا فى مصر. ولمركز مصر شبه بدول كثيرة كانت قبل ضمان استقلالها سببا للمشاكل بين الدول ومهددة للسلم. ورأى الدول أن الحل الوحيد بالنسبة لها أن لا تكون تابعة لأحد. كما أنكم الآن من ضمن أساليبكم ان تجعلوا دولاً مستقلة بين

الشعوب التى يحصل بينها احتكاك لضمان السلم. ومصر تود إن كان هناك خوف من التعدى على استقلالها من إحدى الدول أن تضمن هذه الدول جميعها استقلالها».

«تقولون جنابكم: إن المراد هو مراعاة مصلحة مصر ومصلحة إنكلترا وأما مصلحة سواها من الدول فليس من هذه الدول من يجرؤ على معارضة إنكلترا. وإنكم ترون أن الواجب هو المناقشة معًا لمعرفة مصالح الطرفين وطرق ضمانها. وربما أمكن بالمناقشة أن نصل إلى الاتفاق على تسع نقط من عشرة. ففى الواقع يقال: إن الحقيقة بنت البحث وأنه تلزم الحقيقة لمعرفة ما عند الطرفين. ولكن المسألة هنا ذات شقين. الشق الأول استقلال مصر وهو لا يحتاج إلى مناقشة لأنه معروف عند الجميع. ويلزم اعتراف به فقط. والاعتراف لا يستلزم مناقشة. وأما الشق الثانى فهو الضمانات. وهذا ما يحتاج إلى مناقشة. وبما أن الشق الأول هو أساس الشق الثانى وجب إقامة الأساس أولاً. ومتى اعترفتم باستقلال مصر. فلا يوجد مصرى لا يرحب بالاتفاق معكم ومع سائر الدول على ضمان هذا الاستقلال من تعدى هذه الدول بشكل لا يؤثر على استقلال البلد. ولست مستعدًا للتكلم فى التفاصيل».

«أما دهشتكم من أن المصريين لا يقابلونك ويبلغونك ذلك فلأن حكومتك أيها اللورد لم تُحْسن تمهيد الطريق لك لأنها بدل أن تجعل طريقك حرة صالحة لمرور كل إنسان فيها وضعت بينك وبين المصريين حائلاً منيعًا. وهذا الحائل هو إعلان أنك ستناقش فى دائرة الحماية. وليس فى مصر من يناقشك فى هذه الدائرة».

«وإذا كنت تعتقد بأنه يوجد من يود مناقشتك ولكنه خائف. فإنه لا يخلو بلد من خائنين ومنافقين ولكن تأكد أنه لا يوجد شخص يحترم نفسه أو له احترام فى نفوس مواطنيه يود ما تقول. وليس هناك محل للخوف لأن بابك مفتوح لكل إنسان ولا يعدم الإنسان وسيلة لدخوله من غير علم أحد إذا شاء ذلك».

ولما قال له اللورد: «وهل لا يمكنك أن تقنع مواطنيك بأن المناقشة معنا خير من إصدار الأوامر بما نريد ولا يخفى عليك أننا أقوى دولة فى العالم وأنه لا توجد دولة تجرؤ على معارضتنا وأننا نود بالمناقشة أن نكون أصدقاء وأنه ليس فى مصلحة المصريين أن نملى عليهم ما نريد كما أننا لا نوده».

أجاب فضيلته: «أنت تعلم أننى رئيس دينى وبطبيعة وظيفتى فى الأمة أكون مختلطًا مع جميع طبقاتها من أكبر كبير فيها إلى أفراد الطبقة السفلى وأخبرك بصراحة أنى لا أود التفكير فى إقناع أحد لأنى من جهة ليس فى إمكانى أن أقنع الغير بما يخالف معتقدى. ومن جهة أخرى أنى أعلم أن آراء جميع هذه الطبقات متفقة على المطالبة باستقلال مصر وعدم المناقشة فى دائرة أقل من دائرة الاستقلال. فمن العبث إقناعهم بغير ما تشبعوا به وثق تمامًا أنه لا يخفى على قوة بريطانيا العظمى ومركزها فى العالم بين الدول وأنه يمكنها أن تسحق الشعوب لا أن تملى عليهم إرادتها فقط. ولكن لا يخفى علىَّ أيضًا أن المصريين إن رضخوا للقوة يومًا ما فسيرفعون رأسهم فى أقرب فرصة سانحة - ولا يخفى عليك أنك إذا ضمنت قوة مركز بريطانيا الآن وضمنت صداقة الدول لها الآن فليس فى إمكانك أن تضمن ذلك إلى الأبد. إذ الدهر قُلَّب وصداقة الدول غير مضمونة إلى الأبد. وإنه يجب على حكومتك أن تحذر أصدقاءها قبل أعدائها».

«احذر عدوك مرة   واحذر صديقك ألف مرة»

«فلربما انقلب الصديق فكان أعلم بالمضرة»

«وأنت تعلم أن مركز مصر بين فرنسا فى الشام وإيطاليا فى طرابلس وأنه قد تسنح فرصة لها لا ينفعها معها فى مركزها ما لديكم من حول وطول.. وأن تتأكد أن صداقة المصريين للإنكليز خير لكم من رضوخهم لقوتكم وأن ضمان مصالحكم فى الشرق وغيره بمصادقة المصريين أسهل وأضمن لكم من ضمانها بإخضاعهم».

«نعم إنه إذا بقى كل من الطرفين ينظر للآخر بدون أن يتقرب منه يوجب الاستمرار على حال واحدة إلى ما شاء الله بدون فائدة وإن الأصوب هو أن يتقابلا فى منتصف الطريق. ولكن المقابلة فى منتصف الطريق تستلزم أولاً أن تتركوا مركز وقوفكم الحالى متقدمين لمقابلة المصريين ومتى فعلتم ذلك ترك المصريون مركز وقوفهم متقدمين لمقابلتكم».

«تقول لى ولم لا يتقدم المصريون أولاً؟ ولهم أن يثقوا بحسن نياتنا وأننا نود مصلحتهم. وينبغى أن أجيبك على ذلك أن أستسمحكم فيما سأقوله لأننى لا أجد كلامًا للرد عليه بغير ما سأقوله: ذلك أن الإنكليز لم يدعوا مجالاً لعدم الثقة بحسن نيتهم إلا سلكوه. مع أن الواجب الطبيعى على الأفراد والأمم أن تعمل على إيجاد الثقة بها. ولست فى حاجة إلى التفصيل فأنت تعلم الوعود التى لا عدد لها والتى لم يفِ بها الإنكليز. كما تعلم ما كوفئ به المصريون من الحماية بدل الاستقلال والمعاملة القاسية التى عوملوا بها ـ وعلى ذلك فالمصريون معذورون إذا لم يثقوا. وإنه من هذه الوجهة يجب أن يعلن الإنكليز اعترافهم باستقلال مصر ومتى حصل هذا الإعلان ملأت الثقة قلوب المصريين ولك أن تثق أن المصريين كأصدقاء لا يقلون قيمة عن أية دولة مستقلة يمكن أن تعتمد عليها إنكلترا. وأما المحكومين فلا قيمة لهم ويكونون سبب قلاقل ومشاكل».

«على أنه لا تمكن المناقشة بغير تبادل الثقة وأكرر أنه لا تمكن المناقشة مع بلاغكم أنكم ستناقشون فى دائرة الحماية».

«أما كون بلاغ العلماء لم يمنعكم من مقابلتى. وسؤالكم عن منع بلاغكم المصريين من مقابلتكم إذا فرض واعتبرنا كلا البلاغين عملاً عدائيًا فأجيبك بأن مطالبة الضعيف بحقه من القوى لا يمكن أن تعتبر عملاً عدائيًا إذ ما عهدنا أن المطالبة بحق عداوة، وهذا شأن بلاغ العلماء. وأما بلاغ الحكومة الإنكليزية فصادر من دولة قوية تفتات به على حق دولة ضعيفة فيجوز لهذه أن تعتبره بحق عملاً عدائيًا. ومع كل فلا أظنكم اعتبرتم بلاغ العلماء عملاً عدائيًا تنفرون منه.

وأملنا أن تعتبروه عملاً وديًا تنظرون فيما اشتمل عليه كما تنظرون فى أى عمل ودى آخر. وتعتبرونه مقررًا لمطالب العلماء والأمة. وإن صفاء ضمير رؤساء الدين فى جميع الأديان كان دائمًا داعيًا لإجابة مطالبهم ولذلك ننتظر إجابة استقلال مصر إجابة لطلب رؤساء الدين إن لم تريدوا إجابته إجابة لطلب السياسيين».

ولما صرح اللورد ملنر بأنه لا يخفى أنه لم يتألم من شىء تألمه من بلاغ العلماء، قال فضيلة المفتى: «إنى واثق من أنك تحب الحق. فلِمَ تتألم من المطالبة به. وهل فى طلب المصريين استقلالهم مع استعدادهم لإعطائكم الضمانات التى لا تمس استقلالهم ما ينفر أحدًا من المصريين؟».

فأعرب جناب اللورد عن حبه للمصريين وميله إلى مصلحتهم فقال، فضيلة المفتى: «هل يمكننى أن أفسر ذلك بأنك اقتنعت بضرورة اعتراف الحكومة الإنكليزية باستقلالهم؟ وأنك مستعد للمناقشة فى ضمان مصالحكم».

فقال اللورد: «هذا شوط لم نصل إليه بعد ومازلت على رأيى من أن المناقشة فى الظروف الحالية لا ضرر فيها على المصريين».

فقال فضيلة المفتى: «أنا متأسف لأنى أرى حائل الحماية لا يسمح بوصول الطرفين إلى حل مُرْضٍ. وأن كل مناقشة بدون ثقة متبادلة لا تجدى. وأن ثقة المصريين لا تكتسب بغير الاعتراف باستقلال مصر» أ هـ.

وكان الطلبة يذهبون فيقابلون من يظنون فيهم أنهم تحادثوا مع بعض أعضاء لجنة ملنر أو يبلغهم أنهم تحادثوا معهم أو زاروهم فيضيقون عليهم الخناق فى الأسئلة، وكان الجميع ينكرون مقابلة من ذكروا مقابلات سياسية.

وذهب وفد من طلبة المدارس العليا لمقابلة محمد الشريعى باشا رئيس الحزب المستقل الحر ليستطلع رأيه فى المسائل التى أنتجتها الظروف التى كانت واقعة إذ ذاك، فقال سعادته:

«أولاً ـ عن التلغراف الذى أرسله ساعة وصول لجنة ملنر إلى بورسعيد مهنئًا إياها بسلامة الوصول ـ إن هذا التلغراف أرسله إلى جناب الجنرال مكسويل

شخصيًا يهنئة بسلامة الوصول لسابقة ود وصداقة. شخصية بينهما وليس لهذا التلغراف صبغة سياسية ولا دخل فى المسائل المتعلقة بلجنة اللورد ملنر.

ثانيًا - عن المقابلات المتوالية لمستشار الداخلية - إنها مقابلات لمصالح شخصية بصفته موظفًا مصريًا وليست سياسية.

ثالثًا - عن علاقة سعادته بالحزب المسمى «المستقبل الحر» أجاب: بأنه أحد أعضائه.

رابعًا - عن الداعى لوجود هيئة غير الوفد لم تقرها الأمة ممثلة فى «الحزب المستقل الحر» تقوم الآن بأعمال مضادة للخطة التى رسمتها الأمة لنفسها - أنه لا يعتقد أن الحزب المذكور يعمل لغير ما تعمل إليه الأمة وأنه يساعد ويوافق على كل الطرق المشروعة الموصلة لنيل رغائب الأمة وهى الاستقلال التام والحرية المطلقة بدون قيد ولا شرط.

خامسًا - عما إذا كانت طرق هذا الحزب الجديد تختلف عن الطرق التى يتبعها صاحب المعالى سعد زغلول باشا ووفده للوصول إلى الاستقلال التام - فأجاب سعادته أنه لا يظن أنها تختلف عنها فى شىء.

إلى آخر الحديث الذى سُئل فى نهايته عما إذا كان ينوى مقابلة لجنة ملنر فأجاب: «أنا مثالى كمثال الأمة ومادامت الأمة مجمعة على المقاطعة فأنا معها»».

بلاغ اللجنة عن مقاطعة المصريين لها:

وهكذا ضاقت السبل على من تحدثه نفسه بمقابلة هذه اللجنة. ورأت اللجنة أن المقاطعة شديدة وأن لا مناص لها من محاولة تهدئة النفوس النافرة منها واستجلابها ولو يسيرًا، فأصدر اللورد ملنر بلاغًا رسميًا نشر فى الجريدة الرسمية فى يوم ٢٩ ديسمبر باللغات الثلاث العربية والفرنسية والإنكليزية؛ ولكن من يتصفح النص الإنكليزى والعربى المنشورين فى الجريدة الرسمية لا يجدهما منطبقين على بعضهما تمام الانطباق. فقد تُرجمت العبارة التى معناها «فى ظل

أنظمة حكم ذاتى» بعبارة «تحت أنظمة دستورية» وهكذا مما قد يخرج البلاغ عن غرضه الذى وضع له؛ كذلك استحسنًا أن نثبت هنا تعريبه مطابقًا للنص الإنكليزى وهو:

«أدهش اللجنة البريطانية الاعتقاد الشائع بأن الغرض من مجيئها هو حرمان مصر من حقوقها التى كانت لها إلى الآن، ولا أساس على الإطلاق لهذا الاعتقاد، فإن اللجنة أوفدت من قِبل الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان البريطانى لأجل التوفيق بين أمانى الأمة المصرية والمصالح الخاصة التى لبريطانيا العظمى فى مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الأجانب القاطنين فى البلاد».

«ونحن على يقين من أنه يمكن الوصول إلى هذا الغرض مع توافر حسن النية بين الجانبين، واللجنة ترغب رغبة صادقة فى أن تكون العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر قائمة على اتفاق ودى يزيل أسباب الاحتكاك ويمكِّن الأمة المصرية من صرف كل مجهوداتها إلى ترقية شئون البلاد فى ظل أنظمة «حكم ذاتى»».

«وتنفيذًا لهذه المهمة تود اللجنة أن تقف على كل الآراء سواء صدرت من هيئات نيابية أو أشخاص يهتمون اهتمامًا صادقًا بخير بلادهم. ويمكن إبداء كل رأى بحرية وصراحة. ولا رغبة للجنة فى تقييد حدود المناقشة كما أنه لا داعى لأن يخشى كل فرد أن يعتبر مقابلة اللجنة تنازلاً منه عن معتقداته. فإنه لا يعد متنازلاً عن معتقداته بمفاوضة اللجنة إلا كما تعد هى متنازلة بسماعها، وبغير الصراحة التامة فى المناقشة يصعب وضع حد لسوء التفاهم والوصول إلى الاتفاق».

«ملنر»

ومهما يكن من شىء؛ فإن هذا البلاغ كان من اللورد ملنر بمثابة غصن زيتون رفعه للأمة المصرية وراية الأمان يقدمها لخصومه. ولكن الناس لم ينخدعوا بهذه الدعوة إلى الاطمئنان وتناولت الأقلام ذلك البلاغ بالنقد والتجريح والتمحيص والتحليل ويحذرون الأمة منه ومن مراميه الخفية، فامتلأت الصحف

بآراء أساطين الأمة من أرباب الفكر الراجح ومن ضرب بسهم فى العلوم السياسية والشرائع الدولية. فلم يزدد الناس إلا نفورًا من اللجنة وبعدًا عنها ومقاطعتها لأغراضها.

ولا نجد أبلغ من رد لجنة الوفد المركزية على هذا البلاغ فى التاريخ المذكور فإنه فيه الكفاية، وهذا نصه:

رد لجنة الوفد المركزية على بلاغ ملنر:

«كانت لجنة الوفد تود أن يكون بلاغ اللورد ملنر صريحًا واضحًا وأن يتضمن الاعتراف باستقلال مصر التام. ولكنه اقتصر على توسيع دائرة المناقشة فبعد أن كانت المفاوضة التى تطلبها اللجنة محصورة فى دائرة الحماية أباح البلاغ المفاوضة فى غير دائرة مخصوصة».

«نعم إن توسيع دائرة المناقشة تدل على اقتناع الإنكليز بأن المصريين يرفضون الحماية رفضًا باتًا ولكنه لا ينفى مخاوف المصريين من التصريحات السياسية الإنكليزية التى تقدمت مجىء اللجنة وليس من شأنه بأى حال أن يحمل الأمة على العدول عن خطتها وفضلاً عن ذلك فإن الأساليب السياسية لا تسمح بمفاوضة بين لجنة وأمة بأسرها».

«وإذا كان الغرض الوقوف على مطالب المصريين فإن هذه المطالب أصبحت معروفة معرفة تامة فى جميع أنحاء العالم وهى تنحصر فى شىء واحد هو «الاستقلال التام»».

«أما التوفيق بين استقلالنا وبين ما لغيرنا من المصالح فالمناقشة فيه تكون مع الوفد متى كان الأساس عدم المساس بحقوقنا المقدسة».

فلتحى مصر. وليحى الاستقلال التام!

«عن اللجنة المركزية للوفد المصرى»

«مرقص حنا»

وهكذا انصرم هذا العام بين الزعازع والأعاصير الهوجاء التى قامت بالبلاد وكانت نتائجها تماسك عناصر الأمة ببعضها كل التماسك خشية تشتيت شملها. ولقد سُطِّر تاريخ هذا العام بمداد من دم ضحايا الحرية على صفحات الزمان. فثبت ثبوت النيِّرين وسيظل ثابتًا لا تمحوه الأيام على ممر الدهور والأعوام.

سنة ١٩٢٠

طلع فجر هذا العام والزوبعة السياسية الكبرى مشتدة والناس متماسكون متلاصقون يقاومون شدتها حذر تفكيك اتحادهم والذهاب بريحهم.

تلك الزوبعة السياسية هى إكراه الأمة على إبداء رأيها للجنة اللورد ملنر المؤيدة بالأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية، تحميها السيوف المُصلّتة والدبابات المنبثة فى أرجاء البلاد والمدافع المسلطة نيرانها على كل من حاول الوقوف فى سبيل هذه الريح العاتية.

ولكن اتحاد الأمة كان سدًا قويًا فى سبيل هذه الزوبعة لم تَقْوَ على هدمه. وزاد فى متانته نداء من الأمراء سلالة بيت محمد على الكبير وأكبر الرؤوس فى البلاد وأخطرها شأنًا.

■■■

الفصل الرابع

الأمـراء ولجنـة ملنـر



تدخل الأمراء فى الحلبة السياسية:

أعلن الأمراء انضمامهم إلى صفوف الأمة والتصاقهم بها فثبتت أقدام المدافعين أشد من ثباتها الأول وزال جزعهم من خوف تسرب اليأس إلى بعض القلوب. وإن فى هذا الانضمام للصفوف لمفخرة لأصحاب السمو الأمراء تُضم إلى مفاخرهم العديدة وتشريفًا للأمة وأثمن وأقوى تكأة تتكئ عليها فى الاستمرار على الوقوف فى موقفها الأسمى. وإليك البلاغ الذى وجهه أصحاب السمو الأمراء إلى الأمة فى يوم ٢ يناير من هذا العام الجديد:

«أبناء مصر مواطنينا الأعزاء»

«يوم ما اقتضت الإرادة الصمدانية إيداع مصير مصر بين يدَىْ من كان خالق مصر الحديثة وخادمها منقذ المصرى ومرشده ألا وهو جدنا الأكبر وسيدنا الأعظم المرحوم محمد على الأول، وجمعت القدرة الإلهية فى شخص هذا البطل العظيم الحكمة والشجاعة فى أعماله مع الصدق والولاء نحو مصر، فجعلت المشيئة الربانية أن يعقب هذا الشخص الجليل ذرية تقطن هذه الأرض الطاهرة مغمورة بنعمها فرض الله علينا بذا خدمة مصر وإخواننا المصريين والسير على أثر جدنا الأكبر لتحقيق آماله الشريفة ولتتميم أعماله النافعة لبلادنا والمطالبة بحقوق مصر والمصريين، وحيث أن الأمة المصرية الشريفة التى هى سبب عظمتنا وشوكتنا وفخارنا قد قامت بالواجب عليها قيامًا يجعل لها ولنا منزلة

يتفاخر بها فى العالم بأسره، وبما أنه لم يبق من جميع طبقات أمتنا العزيزة طبقة إلا ونادت بأعظم صراحة وأجلى بيان مطالبة بحقوقها الشرعية المقدسة والحقة فقد جئنا نحن أولاد محمد على لا لنشارك أمتنا فى أمانيها ومقاصدها فقط بل لنضم صدورنا إلى صدور أفراده ونجعل أيدينا فى أيديهم حيث إننا لسنا إلا روحًا واحدًا حتى نكون جسمًا لا يجبر وقوة لا تقهر فنطالب بحقوق وطننا، نطالب بحقوق أمتنا، نطالب بحقوقها الشرعية، نطالب باستقلال مصرنا تامًا مطلقًا بلا قيد ولا شرط».

الإمضاءات

كمال الدين حسين ـ عمر طوسون ـ محمد على إبراهيم ـ يوسف كمال

إسماعيل داود ـ منصور داود

ثم أراد أصحاب السمو الأمراء إسماع صوتهم المنبئ باتحادهم مع أمتهم إلى آذان أعضاء تلك اللجنة الإنكليزية؛ فوجهوا إليها فى ذات التاريخ بلاغًا ردًا على البلاغ الذى نشره اللورد ملنر فى ٢٩ ديسمبر من السنة المنصرمة، وهذا نصه:

بلاغ الأمراء إلى اللجنة ورد ملنر عليه:

«نحن الأمراء المصريين من سلالة محمد على نقدم إليكم المذكرة الآتية»:

«بما أن جميع طبقات الأمة المصرية أعلنت شعورها نحو وطنها وعبرت عن أمانيها طالبة الاستقلال التام لبلادها. وبما أن هذا العمل الصادر من الشعب المصرى برهان ساطع على إخلاصه الذى لا يدع مجالاً لأحد أن يتهمه بأنه يعمل تحت تأثيرات شخصية أو عوامل خاصة، وفضلاً عن ذلك بما أن جميع أعمال الأمة المصرية المتحدة اتحادًا صادرًا من أعماق قلوبها تبرهن بكل جلاء على أنها منبعثة عن شعور حقيقى لم يدفعها إليه سوى عواطفها الحارة نحو الوطن، فعليه نقدم إليكم هذه المذكرة لنحيط جنابكم علمًا أننا لا نقتصر على

الموافقة التامة على جميع مطالب الأمة المصرية بل ننضم إليها ليكون منا جسم واحد للمطالبة بحقوق وطننا والتمسك بالاستقلال التام لمصر».

«وتفضلوا بقبول فائق احتراماتنا».

كمال الدين حسين ـ عمر طوسون ـ محمد على إبراهيم ـ يوسف كمال
إسماعيل داود ـ منصور داود

وفى يوم ٥ يناير، بادرد اللورد ملنر بإرسال الخطاب التالى إلى صاحب السمو وكمال الدين حسين:

«البعثة الإنكليزية الخصوصية بسميراميس».

«٥ يناير سنة ١٩٢٠»

«إلى صاحب السمو الأمير كمال الدين حسين»

«يا صاحب السمو»

«اسمح لى أن أنبئكم عن تلقى الكتاب الذى وجهه إلى سموكم وخمسة من الأمراء من أسرة محمد على والذى أبلغتموه فى الوقت نفسه إلى الصحف».

«ولى الشرف بأن أكون لسموكم».

«المخلص»
«ملنر»

سعد باشا والحزب الوطنى يشكران الأمراء:

ولا جدال فيما كان لبلاغ الأمراء للأمة وكتابهم إلى لجنة ملنر من أثر فى نفسها، حيث وثقت من أنها إنما تعمل باتحاد جميع عناصرها. ولقد طيَّر البرق هذين البلاغين إلى الوفد فى باريس، فأرسل معالى سعد باشا زغلول إلى رئيس اللجنة المركزية بالقاهرة خطابًا ينبئ بما شمله هو وإخوانه من السرور والابتهاج

بصدور هذا العمل الوطنى السامى من أصحاب السمو سلالة محمد على باشا الكبير أعضاء الأسرة المالكة الذين حققوا آمال الأمة فيهم بتأييدها فى مطالبها.

ولقد لهجت الألسنة بشكرهم والثناء عليم وامتلأت الصحف بالرسائل البرقية والبريدية موجهة من العلماء والأعيان والهيئات النيابية والنقابات والأفراد، معلنة شعور الأمة نحو الأمراء بإزاء تعضيدهم الشعب والانضمام إلى صفوفها؛ ليزيدوها قوة على قوتها فى المطالبة بأمانيها السامية وهى الاستقلال التام.

واجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى وقررت شكر أصحاب السمو على مجاهرتهم بما أكنته ضمائرهم العامرة من العواطف النبيلة التى أملت عليهم مؤازرة طبقات الأمة المصرية فى المطالبة بحقوقهم الشرعية لإدراك غايتهم المتحدة وهى الاستقلال التام.

مراسلو الصحف الأوروبية فى مصر:

ولقد كان قدوم لجنة ملنر إلى مصر حادثًا سياسيًا عظيمًا لفت أنظار العالم الذى يهتم بمسألة مصر؛ فقدم على أثرها جماعة من صحافيِّى أوروبا ليراسلوا صحفهم بما يبدو لهم من نتائج جهود هذه اللجنة وموقف الأمة حيالها.

فرأى جماعة من ذوى الرأى أن يدعوا هؤلاء الصحافيين إلى حفلة أقاموها فى مدينة حلوان فى يوم ٥ يناير ودعوا معهم الصحافيين الوطنيين ولجنة الوفد المركزية وفريقًا من مفكرى الأمة، فألقى الأستاذ أمين بك يوسف المحامى ومقترح عقد هذه الحفلة خطابًا رحب فيه بممثلى صحافة العالم المتمدين. وأكد لهم أن كل أفراد الأمة مستعدون لأن يقدموا لهم مدة إقامتهم بمصر كل الفرص التى تمكِّنهم من الإحاطة بتفاصيل الحركة الوطنية تنويرًا لها أمام الرأى العام فى العالم. وقال إن المصريين يعلقون جميع آمالهم بالصحافة الأوروبية والأمريكية لأنها كانت دائمًا تستخدم نفوذها لتأييد العدالة والحق، ثم شرح الحالة باختصار وصرح بأمانى الأمة المصرية وطلباتها الحقة.

ولقد اشتدت حركة مقاطعة اللجنة الإنكليزية وأظهرت الدوائر السياسية والأفراد الإعراض التام عن مواجهتها والتحدث معها، وكان الجميع يشير فى كتابتهم بأن للأمة وكيلاً مُفوَّضًا هو الذى يجب على اللجنة أن تواجهه وتحادثه توحيدًا لطريقة الدفاع عن القضية الوطنية الكبرى. وهذا الوكيل المفوض هو الوفد المصرى الموجود بباريس.

وكانت هذه الحركة عجيبة فى بابها دهش لها اللورد ملنر نفسه وأعضاء لجنته. وأظهروا دهشتهم من هذه المقاطعة التامة فى تقريرهم الذى قدموه إلى الحكومة الإنكليزية عن نتيجة مهمتهم فى مصر. وظنوا أن هذه المقاطعة لا يمكن أن تكون إلا مدبرة منظمة. ولكنها فى الحقيقة ما دُبرت ولا نُظمت كما يتوهمون، إنما هى روح الاتحاد تسرى فى نفوس الشعب المضطهد ولا باعث عليها إلا الخوف من فتك القوى.

■■■

الفصل الخامس

اتصال لورد ملنر بوزراء مصر



مناقشات ملنر مع كبار المصريين:

ومع كل ذلك، فقد رأى بعض كبار رجال السياسة من المصريين أن ينتهزوا فرصة حيرة لجنة ملنر فى حبوط خطتها ويواجهوها رغبة فى أحسن التفاهم واجتناء ما يمكن اجتناؤه من خير للبلاد؛ فاجتمع لهذه الغاية صاحب الدولة حسين رشدى باشا وزميلاه فى وزارته صاحبا المعالى عبد الخالق ثروت باشا وعدلى يكن باشا وقابلوا اللورد ملنر، فآنسوا منه استعدادًا للاتفاق معهم على أهم النقط التى قاطعت الأمة اللجنة بسببها فدعوا للانضمام إليهم صاحب الدولة محمد سعيد باشا وصاحب المعالى أحمد مظلوم باشا، بعد ما أقنعوهما بأن نيات اللورد ملنر متجهة إلى إسداء ما استطاع من الخير للبلاد المصرية. ولكن سعيد باشا لما قابل اللورد ملنر لم يقتنع بما أكده له إخوانه فانفصل عن الجماعة وعاد إلى الاشتغال بأعماله الخصوصية.

ولقد كانت مقابلات رجال السياسة المصريين للورد ملنر بعلم لجنة الوفد المركزية واطّلاعها وكانت الآراء متبادلة بين هؤلاء السياسيين وبين أعضاء الوزارة التى كانت متربعة فى دست الأحكام إذ ذاك؛ وخصوصًا صاحب الدولة يوسف وهبه باشا رئيس الوزراء وصاحب المعالى إسماعيل سرى باشا اللذين كانا عضوين فى وزارتَىْ رشدى باشا ومحمد سعيد باشا وهما مطلعان على دخائل الأمور.

ولقد كانت خطة الأمة تجاه اللجنة فى ذلك الوقت تتلخص فى أنه إذا أرادت إنكلترا مفاوضة الأمة المصرية سواء أكان عن طريق لجنة اللورد ملنر أم عن طريق آخر، فعليها حتمًا فى البدء أن تعلن استقلال مصر حتى تكون المفاوضة بين فريقين متكافئين فى أهلية المفاوضة. ذلك لأنها، وقد رفضت وما برحت ترفض الحماية، لا يمكن أن تدخل فى مفاوضة مع الدولة التى أعلنت هذه الحماية عليها قوة واقتدارًا. وإلا كان ذلك قبولاً منها للحماية وسقوطًا لأقوى حجة فى يدها على خَصْمها.

ولقد ظل الوفد المصرى يراقب بدقة ما يجيش فى صدور الأمة مما تبدو آثاره على صفحات الصحف أثناء وجود لجنة ملنر بها؛ ليتعرف اتجاه تيار الرأى العام فيحوله إلى حيث ينفع سير القضية المصرية. وكان يستبشر خيرًا بحركة مقاطعة الأمة لتلك اللجنة ويعضد تلك الحركة بكل قواه محاولاً إقناع الإنكليز خاصة والعالم المتمدين عامة، بأن اعتراف الحكومات المختلفة بالحماية التى ضربتها بريطانيا قسرًا على مصر فى سنة ١٩١٤ لا يضعف من عزيمة المصريين. وتصميمهم على الوصول إلى استقلال بلادهم استقلالاً تامًا غير منقوص.

على أن الوفد كان يخشى من ناحية أخرى أن تكون هذه الخطة، على رجاحتها، ليست بذات نتيجة عملية فى تغيير موقف مصر السياسى. فكان، مع تعضيده المقاطعة، على اتصال متين بمن لم يخضعوا لهذه الخطة من كبار الساسة وذوى الرأى من المصريين الذين استصوبوا التفاهم مع اللورد ملنر.

وعلى إثر اتفاق الوزراء السابقين مع لجنة اللورد ملنر على المحور الذى تدور عليه المناقشة فى حل المسألة المصرية، أوفد على ماهر بك أحد أعضاء الوفد إلى باريس من قِبل الوزراء ولجنة الوفد لمقابلة الرئيس وإيضاح الحال لمعاليه.

سافر على بك ماهر يوم ٨ يناير قاصدًا مرسيليا يحمل فى حقيبته تقريرين، الأول من صاحب الدولة حسين رشدى باشا وصاحبَى المعالى عبد الرحمن ثروت باشا وعدلى يكن باشا، وقد اطَّلع على هذا التقرير معالى إسماعيل صدقى باشا

وأقره ووافق على كل ما جاء فيه. ويتضمن هذا التقرير إلحاح الوزراء على زميلهم معالى سعد باشا زغلول ليبدى رأيه فى تبادل الآراء الذى تم بينهم وبين اللورد ملنر للوصول إلى استبدال الحماية بتحالف إنكليزى ـ مصرى، تحالفًا يقضى بالمحافظة على المصالح البريطانية ـ يعنى قناة السويس ـ ويضمن المصالح الأوروبية فى مصر. والتقرير الثانى من لجنة الوفد المركزية تبين رأيها فى كل ذلك وتطلب من معالى الرئيس البت فيما يراه صالحًا للقضية المصرية.

نداء سعد باشا للمصريين بخصوص مقاطعة لجنة ملنر:

وكان سعد باشا زغلول قد أرسل نداء بمناسبة وصول لجنة ملنر لمصر ونشر بلاغها، فوصل إلى اللجنة المركزية للوفد ونشرته الجرائد فى يوم ١٣ يناير، نثبته هنا لأهميته:

«إلى أبناء وطنى الأعزاء»

«يحاول الأقوياء بجميع الوسائل أن يأخذوا منكم رضاء بحمايتهم ليزدادوا قوة ويزيدوكم ضعفًا، فلا تنخدعوا إذا ما دعوكم ولا تخافوا إذا هددوكم واثبتوا على التمسك بحقكم فى الاستقلال التام فهو أمضى سلاح فى أيديكم وأقوى حجة لكم. فإن لم تفعلوا ـ وليس فى قوة إيمانكم الوطنى ما يجعل احتمالاً لذلك ـ خذلتم نصراءكم وأهنتم شهداءكم وحقرتم ماضيكم وأنكرتم حاضركم ومددتم للرق أعناقكم وحنيتم للذل ظهوركم وأنزلتم مأمنكم ذلاً لا يرفع منه عز. وإن تفعلوا ـ كما هو أكبر ظنى فى عظيم إخلاصكم ومتين اتحادكم وقوة وطنيتكم ـ فقد استبقيتم لأنفسكم عزة الحق وأعددتم لنصرتكم قوة العدل. فلا تذلوا وإن قُهرتم، ولا تخشوا وإن ظُلمتم. ولا بد من يوم يعلو فيه حقكم على باطل غيركم وينتصر فيه عدل الله على ظلم خصومكم وتتحقق بإذن الإله القدير آمالى وآمالكم فى الاستقلال التام».

«سعد زغلول»

تصريح أللنبى عن لجنة ملنر:

ولقد نشرت جريدة المانشستر جارديان حديثًا جرى لمُكاتِبها فى مصر مع فخامة اللورد أللنبى عن الأحوال فى البلاد بعد حضور لجنة ملنر، صرح فيه فخامته بما يلى:

«إن الموقف الآن أسهل مما مضى والأمل عظيم فى الوصول إلى تسوية مرضية إنما الأمر يحتاج إلى وقت وكياسة وصبر. فإن الفرق بين المطالب المصرية وبين ما نحن مستعدون لمنحهم إياه إنما هو فى الشكل أكثر منه فى الجوهر».

«وإن الوطنى المصرى يقدر المعقول ويميل إلى المناقشة ولذلك أتوقع أننا سنصل إلى التفاهم التام ولو أننى لا أستطيع أن أعين موعد الاتفاق».

«أما محور التفاهم فظاهر فى بلاغى الذى أذعته فى شهر نوفمبر وأساسه المهم هو الإحالة إلى لجنة ملنر. ولما عدت إلى مصر بسطت السياسة التى ينبغى أن تتبع لعظمة السلطان ولرئيس الوزارة اللذين أحترمهما احترامًا عظيمًا. ولما كان الوزير الأول على غير اتفاق معى فى الرأى قدم استقالته وكان اعتراضه على صيغة البلاغ أكثر من روحه. وكان يعترض كذلك على التعجيل بحضور اللجنة وخلاصة ما قلته للسلطان موجود فى بلاغى واللجنة إنما تعمل على هذا الأساس ولكنها تود بكل إخلاص أن تسمع جميع الآراء متطرفة كانت أو معتدلة وستسمعها بكل إصغاء وتعير كل ما يقال لها عنايتها واهتمامها».

«ولقد قلت للمصريين فى الربيع الماضى. إننا لا نعترض على إبداء الآراء السياسية بطريقة مُثْلَى لا مصحوبة بالعنف. وإنى مكلف بالمحافظة على الأحكام العرفية مادام وجودها ضروريًا لأن إلغاءها يؤدى إلى مساعدة دعاة العنف. ولست أتوقع اضطرابات جديدة. وما من امرئ عوقب من أجل إبداء رأيه السياسى. وأما الأشخاص الذين اعتُقلوا والمبعدون إلى قراهم. فقد أُطلق سراحهم. ما عدا القليل ممن تقع عليهم فعلاً تهمة التهييج واستعمال لهجة مثيرة

للخواطر والصحافة تتمتع بكامل حريتها المعقولة ولكنًا لا نستطيع أن نسمح بالحض على الفتنة».

«وعلى وجه العموم فإننى مرتاح للحالة التى تمت حتى الآن. ولم توفد اللجنة إلى هنا لفرض دستور معين على المصريين بل لفحص آراء ذوى النفوذ فى كل ما هو أصلح لمصر ويستطيع كل إنسان أن يبدى لها آراءه صريحة كاملة. ولا بأس عليه من ذلك».

ولقد تحاشى فخامة اللورد أن يذكر فى حديثه هذا لفظ «الحماية» كما صرح به فى بلاغه الذى بسط فيه سياسة دولته فى مصر؛ وذلك تمشيًا مع روح الاتفاق التى وجدت بمحادثات الوزراء مع اللورد ملنر.

حديث رشدى باشا عن مناقشاته مع ملنر:

ومن جهة أخرى أرادت جريدة وادى النيل التى تصدر بالإسكندرية أن تستطلع رأى الوزراء الذين أخذوا على عاتقهم فتح باب المناقشة مع اللجنة، فحادث مُكاتِبها فى القاهرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا أولاً عما تم بينه وبين اللورد ملنر من المخابرات؛ فصرح له دولته بما يأتى:

«لقد تلقيت زيارة اللورد ملنر فى منزلى الخاص ورددت له الزيارة فى دار الحماية ولقد أراد اللورد ملنر أن يعرف رأيى فى المسألة المصرية وفى موقف الأمة حيال لجنته فأجبته بأنه لا يوجد مصرى يشعر بقليل من الكرامة والشرف يقبل التجرد عنهما بقبول مباحثتكم بعد البلاغ الذى نشره الجنرال اللنبى. وإنى أستطيع أن أؤكد لكم أنه مادام محور المناقشة هو المحدد فى ذلك البلاغ فيجب أن تضعوا نصب أعينكم أنه ما من مصرى يوافق على محادثتكم إلا إذا كان عديم الشرف والكرامة ولا يمكن أن تكون هذه الفئة ذات فائدة لكم لأن الأمة تحتقرهم وليست لها فيهم أقل ثقة. وأن خير حل للخلاف المصرى الإنكليزى هو تحويل الحماية إلى محالفة إنكليزية مصرية تصان بها المصالح الإنكليزية يعنى قنال

السويس وتضمن المصالح الأوروبية، وقلت له إنه إذا أصرت إنكلترا على إرغامنا على قبول النظام الموضح فى بلاغ الجنرال أللنبى فإن من شأن هذا النظام أن يؤدى إلى توليد الكراهية والضغينة فى صدور المصريين فينتهزون أول فرصة للانضمام إلى أعداء إنكلترا فى حالة وقوع حرب جديدة. إذًا يكون الإنكليز مضطرين لإيجاد عدد عظيم من الجيوش هنا لصد كل حركة تقوم ضدهم. ومثل هذه السياسة لا تنطبق على العقل ولا على الحكمة».

«ولقد صرحت للورد ملنر بأنه لا يمكن أن يوضع أى حل بدون أن يشترك فى بحثه مبدئيًا الوفد. وأن كل محاولة يراد بها عقد اتفاق خارج عن موافقة الوفد تكون باطلة ومعرضة للفشل».

«ولقد كان شعورى بعد محادثة اللورد ملنر حسنا جدًا وإنى على يقين تام من أن أساس السياسة الإنكليزية الحالى سيتغير.... إلخ».

حديث ثروت باشا عن مقابلته مع ملنر:

ثم قصد هذا المكاتب معالى عبد الخالق باشا ثروت ليحادثه فى نفس الموضوع، فألفاه مجتمعًا مع معالى زميله عدلى يكن باشا يتفاوضان فى موقف البلاد بإزاء الحالة. فكان الحديث معبرًا عن رأى الوزيرين معًا، ولقد صرح معالى ثروت باشا فى ذلك الحديث بما يلى:

قال: «إننا نعتبر أن بلاغ اللورد ملنر قد فتح أمامنا بابًا كان موصدًا حتى الآن. فإن تصريحات اللورد كيرزون وبلاغ اللورد أللنبى حصر المفاوضات فى دائرة الحماية لا تتعداها فى حين أن إعلان اللورد ملنر صريح حيث أعلن بكل جلاء أن المفاوضات ستكون بلا قيد وأنه يمكن إبداء جميع الآراء دون إلزام مبديها بشىء».

وهنا قرأ معالى ثروت باشا الفقرة الواردة فى البلاغ المذكور والمعبرة عن غرض اللجنة، وهى: «وتنفيذًا لهذه المهمة تود اللجنة أن تقف على كل الآراء سواء

صدرت من هيئات نيابية. أو أشخاص يهتمون اهتمامًا صادقًا بخير بلادهم. ويمكن إبداء كل رأى بحرية وصراحة». ثم قال: «إن هذا البلاغ قد هيأ لنا مبدأ جديدًا لأنه (يثبت أن العلاقات بين إنكلترا ومصر ستكون مؤسسة على اتفاق لا يبرم إلا برضى الطرفين المتعاقدين».

ثم قال عن الموقف الذى ينبغى على الأمة اتخاذه بعد نشر بلاغ اللورد ملنر: «إن هذه المسألة هى اليوم موضع بحثى مع صاحب الدولة رشدى باشا وصاحب المعالى عدلى باشا يكن وأعضاء الوفد الموجودين الآن بمصر والذين هم فى الخارج. أما الخطة التى وضعناها للوصول إلى غايتنا فهى تقدير نتائج هذا الموقف إذ ذاك مما يتراءى وجوب اتخاذه وبعد ذلك نعرض نتيجة أبحاثنا على الأمة لترى رأيها فيه».

ثم قال عن إمكان قيام اللورد ملنر بمفاوضات من هذا القَبيل بعد البلاغات التى نشرت: «ليس اللورد ملنر من عامة الناس إنما هو وزير مسئول من وزراء الحكومة البريطانية مخولة له سلطة واسعة. وله، أكثر من سواه، الصفة التى تسمح له بالقيام بهذه المهمة. وصالح الأمة المصرية يقضى بأن تبدأ المفاوضات مع هذه اللجنة ومن الواجب أن لا نقف حيال هذه الفكرة وهى أن اللورد ملنر ليس له صفة تخول له ذلك».

ولقد أدلى معالى ثروت باشا برأيه ورأى معالى عدلى باشا مصرحًا «بأن الدخول فى مفاوضات مع اللجنة لا يمكن أن يُؤوَّل بأى حال من الأحوال بأنه تنازل عن مطالب الأمة وأن بلاغ اللورد ملنر فيما يختص بهذه النقطة صريح جلى».

«وعلى كل حال فإنه لا يعقد أى اتفاق لا تكون الأمة موافقة عليه مقدمًا»، أما فيما يختص بمصالح الأجانب فقد صرح معاليهما «بأن هذه مسألة لا تزال تحت البحث». وقال ثروت باشا: «إنه من واجب اللجنة أن تعرض علينا هذه المصالح لبحثها ومناقشتها ومناقشة الضمانات التى تطلب منا لحمايتها».

تناولت الأقلام أحاديث الوزراء وعلى الخصوص حديث معالى ثروت باشا بالنقد والتمحيص والتحليل. وبخاصة ما ورد فيه من أن بلاغ لورد ملنر قد فتح أمام المصريين بابًا كان موصدًا حتى الآن. لمخالفة هذا الرأى لرأى اللجنة المركزية للوفد؛ حيث قالت فى بلاغها الذى أصدرته عقب نشر بلاغ لورد ملنر إن هذا البلاغ لم يزحزح المسألة عن مكانها الأول إلا أنه وسع دائرة المناقشات. فنشرت اللجنة المركزية للوفد بيانًا أيدت فيه رأيها وأنها لا تتفق فى الرأى مع معالى الوزير.

استمر هذا الأخذ والرد واللجنة الإنكليزية دائبة على عملها مُكبَّة على القيام بمهمتها؛ ففى يوم ١٢ يناير سافر اللورد ملنر إلى الإسكندرية مصحوبًا بزملائه ما عدا اثنين منهم ذهبا إلى مديرية الغربية. وبدأت اللجنة المذكورة أعمالها فى الثغر بإقامة مأدبتين فى فندق سافوى. هناك اجتمعت فيهما بأرباب المصالح من الأجانب لتباحثهم فى أمر ضمانة مصالحهم وتوحيد القضاء بالمحاكم المختلطة، بجعلها مختصة بنظر القضايا الجنائية التى تقع من الأجانب فى مصر.

أما العضوان اللذان ذهبًا إلى مديرية الغربية فقد تجولا فى قراها مع مفتش الداخلية الإنكليزى لسابقة علاقة أحدهما ببعض أعيان هذه المديرية، محاولين بذلك المفاوضة مع بعض الوجهاء هناك للاتصال بالأمة ذاتها عن طريقهم ولكنهما أخفقا فيما حاولاه.

ومن المأثور عن اللورد ملنر قوله: «لا تُحل المسألة المصرية إلا بأحد وجهين لا ثالث لهما: فإما أن تحل باتفاق يعقد ويبرم بين مصر وإنكلترا. وإما تتفرد إنكلترا بالحل الذى تراه إذا لم تشأ الأمة المصرية الاتفاق معها». ومغزى هذا القول فى نظر الإنكليز أن المسألة المصرية مسألة تنازلت الدول عنها لإنكلترا ونفضت يدها منها وإنكلترا تقوم فيها مقام الدول جميعًا. ومغزاه فى نظر المصريين أن إنكلترا تسعى وتعمل لجعل المسألة المصرية مسألة داخلية بحتة فتتحكم بمصر وبشؤونها، وتجعل إرادتها فيها حكمًا لا يقبل نقضًا ولا إبرامًا وبذلك تخرج مصر من صفتها الدولية.

على أن هناك حلاً ثالثًا لم يتعرض له اللورد ملنر وهو أقرب الحلول إلى إرضاء الطرفين وأدناها إلى العدل والإنصاف، وهو أن تعترف إنكلترا لمصر بالاستقلال. ومتى اعترفت إنكلترا لها بشخصيتها المستقلة فاوضتها مفاوضة المستقل للمستقل وأبرم الاتفاق الودى الذى أشار إليه اللورد ملنر فى بلاغه المشهور الذى نشره فى ٢٩ ديسمبر الماضى. ولكن الحق فى أغلب الأحيان مما يصعب على المعتدى إظهاره والتصريح به.

ولقد برحت لجنة ملنر الإسكندرية عائدة إلى القاهرة فى يوم ١٦ يناير.

وبمناسبة تكييف المسألة المصرية، بعد أن وضعت الحرب العظمى أوزارها وأبرمت معاهدة الصلح فى مؤتمر فرساى، من حيث دوليتها أو أنها مسألة داخلية بين إنكلترا ومصر. نورد هنا رأيًا للأستاذ محمد عبد الله حسين جديدًا فى بابه.

قال حضرته فى عرض بحثه فى مقالات متتابعة نشرتها له جريدة الأهرام تحت عنوان «التحفظات والمفاوضات ـ «قاعدة المفاوضات» ما يأتى:

«عندما وضعت الحرب الكبرى أوزارها وعقدت الهدنة أخذت ممالك الأرض قديمها وجديدها، تؤلف الوفود لتتكلم بلسانها فى (مؤتمر الصلح والسلام) وحذت مصر العزيزة المسكينة حذوها فألفت (الوفد المصرى) أو ألف نفسه أو تألف فأقرته وأيدته وسار إلى ذلك المؤتمر الذى لم يصغ إليه وتجاهل صفته وأخذ الإنكليز يحبذون سفره للندن بالوعد والمواعيد والتيئيس والوعيد والتهكم فى الجرائد الأوروبية والأمريكية وبواسطة بعض الأجانب أو الساسة. ولكن ارتفعت أصوات المصريين من كل مكان منادية بعدم مفاوضة الإنكليز حتى لا تُعد مفاوضتهم اعترافًا منا بأن مسألتنا داخلية لا دولية».

«وإننى أخالف الكثيرين ـ فى الشكل لا فى الموضوع ـ فى هذه التسمية ويكفينى أن أقول لهم: انظروا ما معنى (دولية). أليس معناها أنها من

اختصاصات الدول؟ ألا يراد بها أن حق الفصل الحاسم فيها للدول لأنها تهمها كلها لا الإنكليز وحدهم؟ فإذا كان هذا هو المعنى المراد فماذا يقول القائلون إذا خاطبتهم هذه الدول التى أعطوها حق البت قائلة. إن المسألة المصرية لا تهمنى ولا حق لى بمناقشتها وليس لى أن أفصل فيها وليست دولية وإن كان ذلك شأنها فى الماضى فنحن اليوم تنازلنا عن (دوليتها)؟ بل هى قد قالته وسجلته فعلاً بإهمال (الدول) الوفد أولاً وإمضاء معاهدة فرساى وسان جرمان وسيفر ثانيًا. لا أريد أن أقول العكس أى أنها قد أصبحت داخلية بيننا وبين إنكلترا، كلا. وإنما أريد أن أقول إنها (مصرية وطنية بحتة) أى أنه واجب على المصريين - بعد اعتراف الدول بعدم اختصاصها بنظرها وبالتنازل عن حقها فيها - ألا ينسبوها إلى من ينكرونها ويهملوننا حبًا فى مصالحهم الخاصة. فلينسبوها إلى أنفسهم هم أصحابها وهم بانتسابها إليهم أحق وألزم حتى لا تخذلهم تلك الحجة التى يعتمدون عليها فى الدفاع عن استقلالهم وتعطى خصومنا سلاحًا يقيمونه فى وجهنا بل إنهم أقاموه فعلاً بعد التصديق على المعاهدات من نفس أعدائهم».

مخابرة عدلى ورشدى وثروت السرية
مع سعد باشا بشأن لجنة ملنر:

كنت مهمة لجنة ملنر فى مصر تقديم تقرير عن شكاوى المصريين ووضع أحسن نظام لسير الإدارة المصرية يكفل تحقيق الأمانى المصرية المشروعة (على حد ما يسمحون به) ومصالح الإمبراطورية البريطانية «تحت الحماية البريطانية».

ولا مشاحة أنهم يهم الإنكليز أن يكون المصريون راضين عما يقترحونه من النظم بدلاً من إلزامهم بها إلزامًا. لذلك كان اللورد ملنر يقول لعدلى باشا وسواه ممن جاذبهم الحديث يستلينهم ويسترضيهم بعذب قاله ورقيق ألفاظه، بعد أن قاطعته الأمة وأمعنت فى مقاطعته: «إننا نريد أن نلتقى فى وسط الطريق. نريد أن نعقد مع الشعب المصرى الكريم اتفاقًا وديًا «Friendly Accord» ويتملقهم بقوله: «نحن ضيوفكم، والمصريون عرفوا بإكرام الضيف. فلِمَ هذه الجفوة؟ ونحن

جئنا لنسمع شكواكم ونحقق أمانيكم». فأجابه رشدى باشا بهذه العبارة: «إن المصريين يطلبون الاستقلال وهم مستعدون للاعتراف بمصالحكم الممتازة. وعدم إرضائهم يدفعهم إلى الانضمام إلى أعداء إنكلترا إذا قامت حرب ضدها»، وأجاب عدلى باشا قائلاً: «عليك إذًا بالوفد المصرى بباريس فهو الذى له وحده حق الكلام باسم مصر». وكان اللورد يُظْهر ميله إلى دعوة الوفد إلى مصر للمفاوضة على أساس البلاغ الذى أصدره.

غير أنه بعد أن حادَث من كبار الساسة وأصحاب الرأى من المصريين اقتنع بأمرين: الأول ضرورة الاتفاق مع المصريين لا فرض النظام الذى يريده قومه عليهم عنوة. والثانى أن تكون المفاوضة مع الوفد المصرى الذى وكلته الأمة فى قضيتها وتحت يده مستنداتها كلها التى تعتمد عليها فى إثبات حقوقها.

ولقد دارت المكاتبات بين الوفد وبين الوزراء الثلاثة: رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا بشأن هذه المفاوضات والمكان الذى تجرى فيه والأساس الذى ستبنى عليه.

كتب الوزراء الثلاثة فى ٧ يناير خطابًا إلى سعد باشا يبينون فيه ضرورة عودته وزملائه إلى مصر للدخول فى مفاوضات مع لجنة ملنر، على أساس البلاغ الذى أصدرته هذه اللجنة فى مصر بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩. فلم يَرَ الوفد رأيهم وأرسل إليهم برقية فى ١٥ يناير أتبعها بكتاب فى ٢١ منه يرفض اقتراح عودة الوفد إلى مصر فى هذا الظرف، وقد جاء ضمن الأسباب التى بنى عليها رفضه أن بلاغ اللورد ملنر الذى سيكون أساسًا للمفاوضة لم يخرج فى معناه عن سواه من البلاغات الرسمية إلا فى الشكل وأنه، وإن كان وسع دائرة المناقشة، إلا أنه ضيَّق الغاية منها بجعلها «وضع نظام حكومى لمصر فى دائرة الحكم الذاتى».

فقبل وصول هذا الكتاب لعدلى باشا أرسل فى ٢٨ يناير خطابًا إلى الوفد يحوى ما دار بينه وبين لورد ملنر من الأحاديث بعد وصول برقية الوفد إليه، وأصحب الكتاب بمذكرة خصوصية من لورد ملنر.

ومما جاء بذلك الكتاب: «أن ملنر يقبل المفاوضة على هذا الأساس (يريد الأساس الذى جاء بتلغراف الوفد) ولكنه لا يستطيع أن يصرح بذلك لما يجب عليه من مراعاة الرأى العام بإنكلترا. وأنه واثق بأنه يمكنه أن يحمل الرأى العام بعد ذلك على قبول ما يتم الاتفاق عليه بعد المناقشة». ثم قال: «إن اللورد ملنر قرأ عليه مذكرة خاصة ضمَّنها كل ما يمكن أن يقوله بالكتابة».

وقال: «ومما يجب ملاحظته أنه يؤخذ من هذه المذكرة أن اللجنة لا تريد أن تعمل أى قرار لأنها لا يمكن أن ترتبط بإبرام معاهدة ولم يحصل أنها قبلت صيغة الاستقلال».

وجاء فيه أيضًا أن اللورد ملنر بعد أن قرأ على عدلى باشا هذه المذكرة ختم حديثه بأنه «لا يزال على سابق استعداده ونيته، على الرغم من انتقاد بعض الجرائد الإنكليزية لخطته، وبأن المفاوضات قد تؤدى إلى رفع الحماية والاعتراف بالاستقلال متى حصلت بريطانيا على الضمانات اللازمة لها».

ثم قال بعد ذلك: «وإن كنا نرى أن ما حصلنا عليه من اللورد ملنر ليس صريحًا فى كل ما طلبتموه أو تضمنه إلا أننى لا أزال أنا وزملائى على رأينا الذى بينَّاه فى كتابنا السابق (يريد كتاب ٧ يناير) ونرى أن نوجه نظركم إلى أن لا أمل لنا فى الحصول على شىء من قِبل اللورد ملنر بعد الذى كان مادامت المخابرة جارية بيننا بطريق البريد».

ثم قال: «لقد صرح اللورد فى حديثه أنه لا يستبعد أن يخطر على فكر سعد باشا المفاوضة فى إنكلترا. وأنه لا يظن أن الحكومة الإنكليزية تقبل مفاوضة الوفد وحده»، وطلب من سعد باشا أن يفيده برأيه فى ذلك وبما يعنُّ له من الآراء فى «تشكيل الهيئة التى تتولى المفاوضة هناك».

فلما وصل خطاب الوفد لعدلى باشا الذى أرسله فى ٢١ يناير كتب له فى ٢٩ منه الكتاب التالى:

«صديقى العزيز»

«جاءنى الساعة خطابكم المؤرخ ٢١ يناير بعد أن أرسلت إليكم بالأمس خطابًا بما جرى بينى وبين اللورد ملنر من الأحاديث بعد وصول تلغرافكم إلينا. وقد قرأته أنا وزملائى بإمعان تام. ورأينا قبل عمل أى شىء أن نعجل بالكتابة لتوضيح نقطة مهمة كان لها بحق أثر كبير فى قراركم الذى اتخذتموه».

«وهذه النقطة هى ما فهمتموه من أن بلاغ اللجنة ضيق الغاية من المناقشة فجعلها (وضع نظام حكومى فى حدود الحكم الذاتى) مما جعلكم تعتقدون (أن مع هذا التحديد لا تنتقل المسألة المصرية من مركزها فلا ترتفع به الحماية بل تتأكد) والواقع أنه حصلت بيننا وبين اللورد ملنر مناقشته فى هذا الموضوع وأكد لنا أن النص الإنكليزى هو Self governing institution ليس معناه الحكم الذاتى الذى يعبر عنه Self government بل معناه الحكومة الدستورية. وأن الغرض من ذكر هذه العبارة فى البلاغ بيان أن الحكومة الإنكليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة حكومة لا تكون ذات نظام دستورى. وكذلك كانت الترجمة العربية الرسمية وفق هذا التفسير».

«ولولا هذا لكانت أحاديثنا مبنية على غير أساس. ولما جاز لنا أن ننقلها إليكم ونستنتج منها ما استنتجناه».

«وإنًّا نعدكم بأننا سنبحث كل ما جاء بخطابكم بأكبر عناية وتأمل ونكتب إليكم بآرائنا وما تصل إليه مجهوداتنا».

«وإنَّا جميعًا نقدم لكم وللإخوان أجَلَّ التحية وخالص الأمانى».

«عدلى يكن»

ولقد كان الوفد والوزراء المتصلون بلجنة ملنر يتبادلون هذه المراسلات دون أن تقف الأمة على شىء من فحواها. بل كانت المكاتيات بينهم سرية ولذلك كانت

الأمة تنظر إلى اتصال هؤلاء الوزراء باللجنة الإنكليزية بعين الحذر والقلق، على الرغم من ثقتها بهم وعطفها عليهم لسابقة تضحيتهم بمراكزهم فى سبيل نصرة القضية المقدسة. ورغم تزكية الوفد لخطتهم فى اتصالهم هذا باللجنة. فانبرى لانتقاد سلوكهم عدد كبير من الكتاب شغلوا بانتقادهم أعمدة معظم الجرائد وعدوا عمل الوزراء جناية على البلاد؛ حيث خالفوا إجماع الأمة مخالفة قد تُطمع الإنكليز فى محاولة الفَتّ فى عَضُد الأمة المتماسكة.

لم تكن الأمة لتعلم بشىء سوى ما حمله على بك ماهر إلى الوفد بفرنسا من أمر لم تكن وقفت على تفاصيله.

مأمورية على بك ماهر لسعد باشا:

ولقد ظل الناس فى انتظار رأى صاحب المعالى سعد باشا زغلول فى الأمر الخطير الذى حمله إليه على بك ماهر موفدًا من قِبل الوزراء ولجنة الوفد المركزية. والأقلام تتبارى على صفحات الجرائد والآراء تبسط ما بين محبذة لعمل الوزراء بمقابلتهم للورد ملنر ومحادثتهم إياه ومخطئة له؛ حيث عدته خروجًا عن إجماع الأمة ومُفلاً لسلسلة اتحادها.

حتى إذا كان مساء يوم ٢٣ يناير وزعت إدارة شركة الأنباء البرقية الإيطالية بالإسكندرية برقية تلقتها من مُكاتبها فى باريس بتاريخ ٢١ منه، قال فيها:

«إن سعد باشا زغلول رئيس الوفد المصرى صرح فى حديث له أنه ينتظر فى باريس رسولاً من لجنة ملنر وزاد على ذلك قوله إنه مستعد لقبول عقد اتفاق مع الحكومة الإنكليزية تكون قاعدته «استقلال مصر»».

وصل على بك ماهر إلى باريس يحمل تقريرين مهمين: واحدًا من الوزراء عما دار بينهم وبين لجنة ملنر من الأحاديث والمخابرات ويقترحون فيه عودة الوفد إلى مصر لفتح باب المفاوضات بينه وبين اللجنة الإنكليزية. وتقريرًا من لجنة

الوفد المركزية تقول فى سياقه «.... لا يمكن فتح باب المفاوضة إلا بعد الاعتراف باستقلالنا التام. فهناك - وهناك فقط - يمكن أن يتفاوض الوفد فى دائرة واحدة هى طريق المحافظة على مصالح الأجانب وعلى حرية الملاحة فى قناة السويس طبقًا لبرنامج الوفد».

ففى يوم ٢٧ يناير تلقت هذه اللجنة إشارة برقية من معالى سعد زغلول باشا، يقول فيها:

«إبراهيم سعيد باشا بالقاهرة»

«سيصلكم خطاب بالموافقة على تقريركم»

«وقد أرسلنا قرارنا تلغرافيًا إلى أصدقائنا الوزراء الثلاثة الذين بعثوا إلينا بصورة أحاديثهم مع لورد ملنر. وقد تبينًا أن ما قالوه للورد كان مملوًا حكمة ووطنية خالصة»

«سعد زغلول»

نُشرت هذه البرقية فهدأت من حدة نقد اتصال الوزراء باللجنة الإنكليزية.

أما رد الوفد على تقرير لجنته المركزية والذى وعد فى إشارته البرقية بإرساله إليها، فهذا نصه:

«باريس فى ٢١ يناير سنة ١٩٢٠»

« حضرة صاحب السعادة إبراهيم باشا سعيد»

«بعد التحيات الطيبات لكم ولإخوانكم. نخبركم أننا اطلعنا على التقرير الوارد منكم مع حضرة على بك ماهر. وقد كنا أمعنًا النظر طويلاً فى بلاغ اللورد ملنر كما أمعنا النظر فى تقريركم. وقد أرسلنا لكم تلغرافًا بالموافقة على رأيكم فيه. ونؤيد لكم الآن هذه الموافقة. وارتحنا كل الارتياح لما ورد فى هذا التقرير. وفى الحقيقة أننا لم نجد فى بلاغ ملنر شيئًا يخالف التصريحات السابقة عليه إلا

خلوه من لفظ «الحماية» وحسن أسلوبه. أما فى الجوهر فقد وجدناه متفقًا معها تمام الاتفاق إذ هو مثلها يعتبر مصر تابعة لإنكلترا. ولجنة ملنر لجنة تحقيق: موقف المصريين معها موقف المجيب من المستجوب. وغاية أبحاثها الوصول إلى وضع نظام حكومى فى دائرة الحكم الذاتى. ونحن لا نعترف بشىء من ذلك فلا تبعية لإنكلترا علينا ولا نعرف لهذه اللجنة سلطة التحقيق فى بلادنا والغاية التى نسعى إليها هى التمتع بجميع حقنا فى الاستقلال التام. نعم أن هذا البلاغ وسع مجال المناقشة ولكنه ضيق الغاية منها فجعلها وضع نظام حكومى فى حدود الحكم الذاتى وبذلك هدم بيد ما بناه باليد الأخرى. وزاد أن اشترط عدم ترتيب التزام على هذا التوسيع فحفظ بهذا الاشتراط لنفسه حرية العمل وهو تحديد الغاية الذى لا ينقل المسألة من مركزها فلا ترتفع به حماية بل تتأكد. ولا يتم به استقلال بل يقل. ولا يفيد إلا شيئًا واحدًا وهو تسهيل مأمورية التحقيق على اللجنة. وما كان للمصريين أن يعرفوا لها هذه الصفة ولا أن يسهلوا عليها هذه المأمورية. وأكبر ما تعطيه أو تشير بإعطائه هو أقل من حقهم بكثير. زد على ذلك إنها جاءتهم رغم أنوفهم وضد إجماعهم بأن استعملت كل وسائل الشدة معهم تمهيدًا لوصولها وشكلت وزارة لم يَرْضَ الرأى العام بها».

«إن عودة الوفد أو بعض أعضائه على أثر هذا البلاغ لم يخطر ببالنا للاعتبارات السالف ذكرها ولأن الإنكليز لا يتأخرون أن يتخذوا منها حجة على فوز سياستهم ويبنون عليها كثيرًا من الأقوال التى ينشرونها لتضليل الرأى العام فى أوروبا وإنكلترا خصوصًا. ربما كان يسهل علينا أن نتعرض لمثل هذا الخطر ونعجل لهم ذلك الفوز لو أنهم وعدونا بشىء فى مقابلته وعدًا صريحًا يصح الاعتماد عليه. ولكنهم لم يفعلوا. وليس لنا أن نتوهم أنهم سيفعلونه بعد عودتنا على غير وعد سابق. لو أنهم مع توسيع مجال المناقشة أطلقوا الغاية منها لصح لنا أن نتعشم أن نقنعهم بالبرهان الصادق والحجة الدامغة بصحة مطالبنا ولكنهم حددوها بما دون ما نطلب حتى فى ذلك البلاغ الذى نشروه بقصد استرضائنا. فكان مثلهم فى ذلك مثل بعض القوانين الألمانية القديمة التى كانت

تقضى بسماع الشهود بعد الحكم فى الدعوى. ولهذا رأينا أن العودة ارتكانًا على البلاغ المذكور لا تكون إلا عبثًا مقرونًا بالخفة والمخاطرة. ويصح للإنكليز وغيرهم أن يقولوا إنه يكفى أن يغير شكل التصريح وأن يؤتى ببعض العبارات الطلية فى أن تغير الأمة المصرية بتمامها خطتها نحو اللجنة فنخرج من مقاطعتها إلى المفاوضة معها. كلاً إننا لم نبلغ إلى هذا الحد من البساطة والسذاجة. إن المسألة أكبر بكثير من أن يكون لاختلاف الصور والأشكال تأثير فيها. إننا نقبل العودة للمفاوضة على شرط أن تكون بين متعادلين فى حقوق المناقشة وطرفين كل منهما يمثل أمته. وأن يكون الغرض منها الوصول إلى عقد معاهدة تضمن لمصر استقلالها التام ولإنكلترا مصالحها التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال التام. وأن تعترف الدول بهذه المعاهدة وتسجل فى عصبة الأمم. فإذا صرح الإنكليز بذلك رسميًا هنالك لا نتأخر عن العودة لمباشرة المفاوضة متى أُلغيت الأحكام العرفية وضمنت لنا العودة لمباشرة أعمالنا عندما نريد. أما المفاوضة فى أوروبا فنحن مستعدون لها مع لجنة ملنر أو غيرها مادامت المناقشة لا يترتب على الدخول فيها التزام بشىء ما ومادام أن العبرة هى بما يتم عليه الاتفاق فى حدود التفويض لنا فإذا كان الإنكليز يرغبون حقيقة فى ودنا وفى بناء علاقتهم على الاتفاق معنا. فلا شىء أسهل عليهم من اتباع إحدى هاتين الطريقتين للوصول إلى الغاية. وهم لابد أن يفهموا أن الأمة المصرية وصلت من اليقظة والانتباه ومعرفة حقوقها إلى درجة لا ترتكن معها إلى الأقوال ولا تعتمد فيها إلا على الأعمال ولا ترضى عن استقلالها التام بديلاً».

«نعم إن فى قوتهم إرغامها على النظام الذى يريدون وضعه فيها. وقد لا يبعد عليهم أن يحملوا كل الدول على الاعتراف بحمايتهم علينا. ولكن حقنا لا يضيع بهذا الإرغام ولا بهذا الاعتراف. بل يبقى ثابتًا حيًا ونبقى مستمرين على المطالبة به والسعى للحصول عليه. وإذا لم يكن فى الحكومات الأجنبية الآن من يمد يد المساعدة إلينا ففى شعوبها كثير من الأحرار يعطفون علينا وينتصرون لقضيتنا بأقلامهم وخطبهم. وما يدرينا أن يظهر غدًا المساعد لنا؟ وللزمان تقلبات تجعل

الحليف عدوًا والعدو حليفًا. ولا يصح أن نُسقط من حسابنا اتساع مُلك بريطانيا وتباعد أطرافه واضطراب الأحوال فى ممتلكاتها وجوارها وانتشار المبادئ الديمقراطية فى العالم عمومًا وفيها خصوصًا. وتهديد حزب العمال لحكوماتها بالاستيلاء عليها وقربه من هذه الغاية يومًا فيومًا كما تؤيده الانتخابات الجزئية والاعتصابات التى كثر تواليها فى هذه الأيام. كل هذا يحملنا أن لا نغامر بحقنا وأن نبقى متشددين فى التمسك به ومقاطعين للجنة التى حضرت رغم أنوفنا لحملنا على الرضاء بإنقاصه حتى تعود خائبة. فتعلم الأمة الإنكليزية ويعلم العالم معها أن مصر متحدة تمام الاتحاد على الوصول إلى استقلالها التام. وأن إرادتها على ما تكره مخالف لشرف الوعود التى بذلتها إنكلترا. ومناقض للعهود التى سجلتها وغير منطبق على المبادئ التى قبلتها ومُكدِّر على الدوام لسلمها ومقلق لراحتها. وأن خير سياسة تتبعها هى أن تبر بوعودها وتتخذ من مصر حليفة صادقة لها لا تابعة نافرة منها تترقب الفرص دائمًا للخروج عليها وتفضل الموت على الاستسلام لها».

«هذا وأرجو أن تبلغوا تسليماتى وتسليمات إخواننا لحضرات إخوانكم الكرام وفقنا الله وإياهم لما فيه الخير».

«سعد زغلول»

ويؤيد هذا الكتاب أنه كانت هناك فكرة ترمى إلى استقدام الوفد أو بعض أعضائه للمفاوضة مع لجنة ملنر، وأن الوفد يرفض هذه الفكرة للاعتبارات التى أبداها فى هذا الخطاب وأهمها إعلان استقلال مصر قبل البدء فى المفاوضة.

كما أن الوفد لم ينوِّه بشىء إلى الرضاء عما أبداه الوزراء الثلاثة فى تقريرهم إليه ولم ينشر شىء يختص بموافقته على رأيهم، اللهم إلا البرقية المجملة التى وصف فيها عملهم بأنه «كان مملوءًا حكمة ووطنية صادقة».

هذا، ولقد زعمت جريدة المساجيرو اجيبسيانو أن باستطاعتها أن تبين بالدقة والضبط القواعد العامة للاتفاق الإنكليزى المصرى المنوى عقده، فقالت:

«ففى البند الأول من مشروع ذلك الاتفاق الذى يبرم بين إنكلترا ومصر ثم يعرض بعد ذلك على الجمعية التشريعية المصرية ومجلس العموم البريطانى لإقراره يذكر «أن بريطانيا العظمى تعترف باستقلال مصر»».

«أما البنود الأخرى فإنها تتضمن الضمانات التى تعطيها مصر لإنكلترا لصيانة مصالحها السياسية وتمنحها مصر للأجانب لضمانة امتيازاتهم فيها».

«والمصالح السياسية لإنكلترا تتلخص فى أن تحتل إنكلترا احتلالاً عسكريًا منطقة فى قناة السويس يقول بعضهم إنها فى البر الآسيوى ويقول البعض الآخر إنها فى البر الأفريقى على مسافة عشرة كيلومترات مع حقوق الرقابة على السكك الحديدية وعلى المالية».

«والضمانات للأجانب تكون بحرية التعليم والتجارة مع إصلاح البوليس وتوسيع سلطة المحاكم المختلطة حتى تتناول الجرائم الجنائية».

إشاعات استعداد سعد باشا للمفاوضة مع لجنة ملنر:

ونشرت شركة روتر بعد ذلك برقية، هذا نصها:

«باريس فى ٢٧ يناير - صرح سعد باشا زغلول بأن الوفد المصرى مستعد للمفاوضة مع لجنة اللورد ملنر فى أى وقت إذا كان فى وسع هذه اللجنة أن تعلن أنها قد أُبيح إليها فى أن تفاوض الوفد بصفته هيئة ممثلة للأمة. ويكون الغرض من هذه المفاوضات الوصول إلى اتفاق يمنح مصر الاستقلال التام ويصون فى الوقت نفسه مصالح بريطانيا العظمى فى مصر».

ونشر روتر فى ذات التاريخ رأيًا كتبه السير بوند فى جريدة التيمس لا يخرج فى معناه عن النبأين السالفَى الذكر. وهذا هو النبأ:

«لندن فى ٢٧ يناير - كتب السير و. م. بوند فى جريدة التيمس يقول إنه يظهر أن طلب الوطنيين المصريين يرمى أولاً إلى نصيب أوسع نطاقًا وأكثر نفوذًا فى حكومة البلاد. ويرمى ثانيًا إلى تغيير فى نظام مصر من الوجهة الدولية.

فالطلب الأول يمكن إجابته إلى حد معين وأما الطلب الثانى فإنه يمكن النظر فى استبدال الحماية بمحالفة. ويمكن عقد معاهدة تضمن مصالح الإمبراطورية البريطانية ومصالح الأجانب».

فذهب الناس مذاهب شتى فى تأويل هذه الأنباء الواردة من عواصم الدول الكبرى والتى تتفق فى المغزى. والنبآن الأولان يعبران عن آمال المصريين والنبأ الأخير من لندن يعبر عن استعداد إنكلترا لمنح مصر ما تسمح به الحال.

تكذيب هذه الإشاعات ورأى سعد باشا فى بلاغ ملنر:

ولما رأت لجنة الوفد المركزى ما كان لهذه الأنباء من التأثير فى نفوس الناس، نشرت فى أواخر شهر يناير الإعلان الآتى:

«تحذر لجنة الوفد المركزية الأمة من الأحاديث التى تعزوها الشركات التلغرافية لرئيس الوفد. فإن رأى الوفد فى مسألة المفاوضة معروف وعلى ذلك فمحاولة الصحف الإنكليزية والشركات التلغرافية تحريف الحقائق يجب أن تُقابل باليقظة والحذر».

الاعتداء على إسماعيل سرى باشا:

وبينما كان الناس فى جدال شديد حول لجنة ملنر وما يجب نحوها وما لا يجب؛ إذ نُشر فى البلاد نبأ ذُعرت له الأمة كما ذعرت لمثله من قبل.

ذلك أنه فى منتصف الساعة الثانية بعد ظهر يوم الأربعاء ٢٨ يناير بينما كان صاحب المعالى إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال والحربية والبحرية راكبًا سيارته ومنصرفًا من وزارته إلى داره. وكانت السيارة سائرة فى شارع قصر العينى. حتى إذا ما وصل أمام منزل قطاوى المقابل لسور مدرسة المبتديان من الجهة الغربية رأى معالى الوزير شابًا أبيض الوجه يرتدى بذلة سوداء وبيده حقيبة أشبه بحقيبة المصورين، فلما جاوزته السيارة ألقى الشاب من يده قنبلة

وقعت على الأرض وكانت السيارة قد تجاوزتها بمسافة قليلة فأُصيبت السيارة بشظية فى المؤخرة من الجهة اليمنى ولم يُصَب معالى الوزير بسوء.

فارتاع الناس لتتابع وقوع هذه الجرائم السياسية التى أفزعت كل امرئ؛ خصوصًا وأن الجانى فى هذه المرة لم يمكن القبض عليه. فوضعت وزارة الداخلية مكافأة لمن يقبض على الجانى أو من يعطى معلومات تؤدى إلى القبض عليه.

إشاعة تمس محمد سعيد باشا ورده عليها:

وعلى كل حال، فإن تأثير هذا الحادث لم يشغل الناس مدة طويلة لانشغالهم بالحالة السياسية العامة؛ وعلى الخصوص بما أشيع من أن صاحب الدولة محمد سعيد باشا يعمل على مناوأة الوفد وعرقلة أعماله وأنه، مع فئة من ذوى الغايات، يعملون فى الخفاء على هدم تضامن الأمة واتحادها المقدس ضد مصلحة القضية المصرية بعد أن دهش العالم لإجماع أمة بأسرها، مع كونها عزلاء من السلاح، على طلب الاستقلال التام من أمة امتازت بالقوة وشدة البطش، إجماعًا لم يسبق له مثيل فى التاريخ.

وبهذه المناسبة تألفت لجنة من بعض المحامين وعلى رأسهم الدكتور أحمد أفندى عبد السلام لمقابلة حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس الوزارة السابق وسؤاله عما نسب إليه فقابلوه يوم ٨ فبراير فصرح لهم بما يأتى:

«قرأت بعض الصحف وتأسفت لأنى رأيتها فى هذا الوقت الذى يجب أن نوجه فيه كل قوانا لخدمة وطننا وأن نكون متضامنين يدًا واحدة وقلبًا واحدًا تنصرف إلى المطاعن الشخصية التى لا نتيجة لها غير التفريق والإضرار بالقضية المصرية وإظهارنا أمام الغير بمظهر الذين لا يعرفون كيف يوحدون كلمتهم حتى فى هذه الأوقات الحرجة التى يجب فيها على كل من فى عروقه ذرة من الدم المصرى الزكى أن ينسى شخصيته وأن لا يفكر إلا فى وطنه مصر. ويسرنى لو أنى رأيت جرائدنا بعد اليوم مهتمة بتحقيق ما تريد أن تكتبه. لقد قيل إن لى علاقة بجريدة الأهالى وأنى حينئذ مسئول عن خطتها السياسية.

وعن كل ما يكتب فيها. فأصرح لكم بأن هذا القول خطأ وأنى من عهد استقالتى من وزارتى الأولى لم تكن لى علاقة «بالأهالى» ولا بجريدة من الجرائد المصرية الأخرى أكثر من العلاقة التى يمكن أن تكون لكل مصرى بأصحاب الجرائد المصرية. وحينئذ لست مسئولاً عن شىء ينشر فى جريدة إلا إذا كان بإمضائى أو حديثًا ينقل عنى».

«وأما ما قيل من أنى أبذل فى الخلفاء مساعى لعرقلة أعمال الوفد فإنها دعوى لا صحة لها بالمرة. وأنتم تعرفون أنى فى وزارتى الأخيرة اعترفت بالوفد فى حديثى مع مكاتب جريدة «الطان» وأبيت أن تكون وزارتى سياسية إلى أن يقوم الوفد بمأموريته إجابة لرغبة الأمة. ولعلكم تعرفون أيضًا أنه حينما تألف الوفد فى نوفمبر سنة ١٩١٨ وأريد تأليف وفد آخر كنت أول محارب لفكرة تعدد الوفود وداعٍ إلى الاكتفاء بوفد واحد وفعلاً بذلت جهدى حتى زالت من الأذهان فكرة تأليفُ وفد آخر ولم يبق إلا الوفد الذى يرؤسه سعد باشا. وبعد ذلك تجددت فكرة إرسال وفد آخر فى شهر أبريل سنة ١٩١٩ فكنت من الساعين فى إزالتها منعًا لتعدد الوفود. ولكن لدىَّ مع ذلك برهانًا آخر أطرحه اليوم أمام الجمهور ذلك هو الحديث الذى دار بينى وبين اللورد ملنر ففيه البرهان الكافى على شعورى نحو الوفد وإليكم ما حصل:»

«جاءنى طلب من السراى السلطانى بالسفر للتشرف بمقابلة حضرة صاحب العظمة السلطانية كما كان قد تشرف بمقابلته إذ ذاك كل من حضرة صاحب المعالى أحمد مظلوم باشا وصاحب الدولة حسين رشدى باشا وصاحب المعالى عدلى يكن باشا وعبد الخالق ثروت باشا. وبعد ذلك وقبل سفرى جاءنى خطاب من اللورد ملنر يقول فيه لولا غيابى عن القاهرة لزارنى وأنه يجب أن يتقابل معى. وقبل سفرى أيضًا أُبلغت من قِبل رشدى باشا أنه يريد أن يقابلنى فى العاصمة فلما وصلت إلى العاصمة ونزلت فى أوتيل شبرد وجدت هناك رشدى باشا ينتظرنى فطلب منى أن أتوجه إلى منزله فى مصر الجديدة حيث يكون

هناك عدلى باشا وثروت باشا فنتكلم نحن الأربعة فى الشئون الحاضرة. فأجبت طلبه وذهبت إلى منزله فى الميعاد وهناك تكلمنا نحن الأربعة طويلاً. ولما علمت منهم أنهم قابلوا اللورد ملنر وتحادثوا معه سألتهم عن مضمون الحديث فأخبرونى عنه بما يدعو إلى التفاؤل والاطمئنان فأبديت لهم موافقتى على الخطة التى اتبعوها ثم أبلغتهم أن اللورد ملنر طلب مقابلتى وأطلعتهم على خطابه لى وقلت إننى ميال إلى الاعتذار عن المقابلة فلم يوافقونى على ذلك بل ألحوا علىَّ بضرورة مقابلته خدمة للقضية المصرية. وفى هذا الوقت جاء جماعة من طلبة المدارس وقابلوا رشدى باشا وسألوه عنى فأبلغهم أنى موجود وأنى ممتنع عن مقابلة اللورد. ملنر ولكنه هو يلح على بضرورة المقابلة. ثم انصرفوا وبعد قليل انصرفنا نحن أيضًا. وفى اليوم التالى توجهت إلى الكلوب فى منتصف الساعة الأولى بعد الظهر فقابلت هناك عدلى باشا فأخبرنى أن اللورد ملنر سيزورنى فى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر. فقلت: كيف ذلك وأنا لم أُجِب بعد على خطابه؟ فقال إن سكرتيره الخصوصى موجود الآن هنا وهو الذى أخبرنى بذلك لأنه يبحث عنك. وفى الواقع قابلنى السكرير وأبلغنى أنه لما علم بقدومى بحث عنى حتى عرف أنى نازل فى أوتيل شبرد ثم جاء الآن ليخبرنى أن اللورد ملنر سيزورنى فى منتصف الساعة الرابعة بعد الظهر. وفى الوقت المعين جاء اللورد لزيارتى فى الأوتيل فتبادلنا تحية عادية ثم دار بيننا حديث مضمونه كما يأتى:

«قال اللورد ـ لا أفهم لماذا يقاطعنى المصريون مع أنى على أحسن النيات بالنسبة إليهم»؟

«فقلت ـ لا شىء من الغرابة فى ذلك. ولهم العذر بسبب البلاغ الذى أصدرته دار الحماية والتصريحات التى قيلت فى مجلس اللوردات والنواب البريطانيين قبل مجيئك»

«فقال ـ إن هذه التصريحات لا شىء فيها من الضرر».

«فقلت ـ كيف ذلك؟! إن لم تكن فيها إلا كلمة الحماية لكفى. إن المصريين يعرفون أنك قادم لوضع نظام للحماية فى حين أنهم يطلبون الاستقلال التام».

«فقال - ولكن الحماية ليست جديدة. فقد بسطت من خمس سنوات ولم يفتح أحد منكم فمه بالاعتراض وبذلك تكونون قد قبلتموها واشتغلتهم فى ظلها فلا أفهم الآن كيف تعودون إلى المناقشة فيها»؟.

«فقلت ـ اسمح أن الاحظ لك أن بسط الحماية من خمس سنوات وعدم احتجاج أحد عليها ليس معناه أن الحق سقط بمُضىّ المدة».

«فقال - ولكن البلاد قبلت الحماية من ذلك العهد».

«فقلت ـ هل قابلت أيها اللورد رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا؟».

«فقال ـ نعم».

«فقلت - لابد أنك سألتهم فى هذا الموضوع. فبماذا أجابوك؟ وهل كانوا من رأيك فى هذه النقطة؟».

فقال ـ كلاً إنهم من رأيك أنت».

«فقلت - ها هو البرهان القاطع ضدك. إذ إن هؤلاء الثلاثة هم الذين وجدوا وقت رفع الحماية واشتغلوا فى ظلها طول مدة الحرب، وقد اشتغلوا مع اعتقادهم أنها ضرورة قضت بها ظروف الحرب. أنا متأكد أنهم كانوا حسنى النية فى تصديقهم بلاغ إنكلترا الذى بلغ للمرحوم السلطان حسين كامل على يد السير ملن شيتهام. وهو الذى قيل فيه «إن تركيا قد دخلت الحرب فسقط بذلك حقها فى السيادة على مصر. وأن إنكلترا تحفظ هذا الحق وديعة عندها للشعب المصرى». وهذا يدل على أنكم حفظتم هذا الحق بمثابة وديعة عندكم إلى أن تنتهى الحرب وأنكم ملزمون الآن بأن تردوه للشعب المصرى».

«فقال - إننا لم نعد بشىء وما عليك إلا أن تراجع البلاغ».

«فقلت ـ لست محتاجًا لأن أراجعه ولا لأن آخذ وعدًا منكم فإن مجرد قولكم فى ذلك البلاغ إن حق السيادة وديعة فى يدكم دليل كافٍ على أنكم ملزمون برد هذه الوديعة لصاحبها عند طلبها. وها نحن الآن نطالبكم بردها».

«فقال ـ إذا نحن حملنا أمتعتنا وخرجنا فى أربع وعشرين ساعة فهل تظنون أن مصر تكسب من ذلك شيئًا؟».

«فقلت ـ لم يقل أحد بالخروج فى أربع وعشرين ساعة. وهذا أمر يمكن الاتفاق عليه. أؤكد لكم أن مصر تكسب لا تخسر بإدارة شؤونها بنفسها فإنها لبثت مستقلة أربعين سنة من سنة ١٨٤١ إلى سنة ١٨٨٢ وكنتم أنتم تؤيدون هذا الاستقلال. ولم يكن لتركيا فى مصر هذه المدة سوى سيادة اسمية لا أثر لها فعلاً. وبعد ذلك احتللتم مصر وقد مضى على احتلالكم إياها سبع وثلاثون سنة وأنتم تعلّمونها وتربونها وترشدونها. فلِمَ لا تكون قادرة اليوم على إدارة شئونها بنفسها؟ أيكون من المعقول أنها بعد كل هذه المدة وبعد أن ضحت فى سِنِى الحرب ما ضحته مما تعرفه أنت ولا حاجة لأن أفكرك به أن تقبل الحماية وتتفاوض معك فى وضع نظامها؟.

«فقال ـ أنا مستعد أن أسمع كل إنسان وأن أتناقش خارجًا عن الحماية».

«فقلت ـ مادام الأمر كذلك فأعلن رأيك هذا للأمة».

«فقال ـ قد قلت لكل من قابلته وأنا أكرره لك اليوم ويمكنك حينئذ أن تقول للمصريين إنى مستعد لسماع أقوالهم مع توسيع دائرة مهمتهم».

«فقلت ـ لا أحد يصدقنى مادام بلاغ اللورد أللنبى والتصريحات التى قيلت فى مجلسى اللوردات والنواب موجودة. وما من أحد سواك يستطيع أن يبطل تأثيرها بتصريح واضح».

«فقال ـ أنا مستعد أن أوضح كتابة أنى أقبل المناقشة مع كل إنسان فى دائرة أوسع. مع طرح الحماية جانبًا أو بعبارة أخرى إلقائها من النافذة».

«فقلت ـ وهل تطرحها جانبًا أو تلقيها من النافذة نهائيًا أو مؤقتًا؟».

«فقال ـ لا... إنما أطرحها جانبًا كى أستطيع أن أتناقش بحرية أكثر. لأنى أرى أن أتفاهم مع المتعلمين فى مصر مثلك ومثل الذين حادثتهم من قبل وغيرهم من الأغنياء والأعيان حتى يتيسر لى الوصول إلى اتفاق توافق عليه الجمعية العمومية المصرية قبل أن أعرضه على حكومتى».

«فقلت ـ أولاً أنه ليس لنا جمعية عمومية. وثانيًا لا فائدة من ذلك وما من أحد يستطيع أن يقترب منك أو يتناقش معك مادامت الحماية قائمة».

«فقال ـ عندى حينئذ طريقة أخرى للعمل: هى وضع النظام الذى نريده بدون أخذ رأى أحد من المصريين وبذلك تتحسم المسألة. غير أنى لا أريد اتباع هذه الطريقة».

«فقلت ـ نعم إنه من السهل جدًا أن تضعوا النظام الذى تريدونه وأن تنفذوه بغير أخذ رأى أحد من المصريين. ولكن لا أظن أن شخصًا عظيمًا مجربًا مثلك يميل إلى استعمال هذه الطريقة وأن يرغم شعبًا تعداده ١٤ مليونًا على نظام حكومة يكرهه ولا يرضى به. صدقنى أنكم باستعمال هذه الطريقة تخسرون حكومتكم أكثر مما نخسر نحن. وماذا عليكم لو أنكم أجبتم طلب المصريين؟ إنكم محتاجون إلينا ونحن محتاجون إليكم فلنتفاهم».

«فقال ـ ولكنكم أنتم لا تريدون الاتفاق معنا. ها إننى جئت الآن لأسمع طلباتكم فلِمَ لا تريدون أن تقولوا شيئًا؟ وكيف السبيل إلى التفاهم بيننا؟».

«فقلت ـ إن الذين يقاطعونك يرون أنك تعكس المسألة. وفى الواقع إن المصريين يقولون إن هذه المنضدة (وكانت أمامنا منضدة) ملك لهم كلها وهى وديعة فى يدكم كما ذكر فى تصريحاتكم وهم يطلبون اليوم ردها إليهم فعليكم أنتم أن تقولوا ما هى مطالبكم لرد هذ الوديعة. وما هى المصالح التى تريدون عليها الضمانات، كطريق الهند والديون العمومية والامتيازات الأجنبية وغيرها.

ابتدءُوا أنتم بتعيين مطالبكم. وإلا فمن الصعب جدًا إقناع المصريين بالمفاوضة معكم. خصوصًا وهم قد تضامنوا فى تكليف الوفد الذى يرؤسه سعد باشا أن يتفاوض باسمهم وأنت تأبون الاعتراف به والمفاوضة معه».

«فقال - إننى لا أعرف سعد باشا ولا الوفد. إن الذى أريده هو أن أتفاوض مع المصريين المتنورين والأشخاص ذوى الحيثية».

«فقلت - إن هؤلا المصريين المتنورين وذوى الحيثية منضمون إلى الوفد ومادمت مستعدًا لسماع أقوالهم فلماذا تعمل فارقًا بين الذين هم منضمون للوفد والذين لا ينضمون له؟ أليسوا كلهم مصريين؟».

«فقال - لا مانع من أن أسمعهم باعتبار أنهم مصريون لا باعتبار أنهم وفد. وذلك بالرغم من أنهم أكدوا لى إن المقاطعة بدأت تنحل وأنه توجد فئات من المصريين راغبة فى أن تسمع اللجنة أقوالهم».

«فقلت - لا تصدق هذا الذى يقولونه لك. إننى أجتمع بأشخاص من كل الطبقات تقريبًا ففى استطاعتى أن أؤكد لك أنهم جميعًا متضامنون فى المقاطعة. وإذا وجد أفراد على غير هذا الرأى فهم أشخاص لا قيمة لهم ولا لرايهم أمام الرأى العام. ولديك برهان أقوى هو احتجاج علماء الأزهر وفى يقينى أن أهمية هذا الاحتجاج لم تخْفَ عليكم لأن العلماء لم يتداخلوا فى شؤون البلاد السياسية داخلية كانت أو خارجية من عهد نابليون إلا فى هذه المرة».

«فقال - نعم إن الحادث الذى كان سببًا فى تداخل العلماء هذه المرة من الحوادث التى توجب الأسف. ما الذى نفعله الآن؟ سعد باشا فى فرنسا وما الذى يمكن أن يؤمَّل على يديه؟ يجب نصح الشعب المصرى بأن كل هذا عبث. وأن علينا نحن الإنكليز والمصريين أن نتفق».

«فقلت - إن سعد باشا يؤدى واجبًا وهو، وإن لم يتمكن للآن من عمل حاسم، فإن الظروف تجعل مجال الأمل أمامه واسعًا الآن. فإن معارضة مجلس الشيوخ

الأمريكى فى المصادقة على معاهدة الصلح وتعقد مسألة فيوم والمشاكل فى سوريا وبلاد العرب. وتأخر عقد الصلح مع تركيا. وتأخير تصديق دول الوفاق نهائيًا على معاهدة فرساى. والحركة البلشفية فى روسيا وألمانيا. والحركة الاشتراكية فى إيطاليا. والمشاكل فى إيرلندا والهند وبلاد آسيا الوسطى. والاعتصابات وغيرها من الاضطرابات والقلاقل فى العالم كله ـ توسع مجال الأمل أمام المصريين الذين يعتمدون على الوفد المصرى ومساعيه للوصول إلى الاستقلال التام ومن العبث المحض أن ينصح ناصح إلى الشعب المصرى بأن يتفاوض معك قبل رفع الحماية».

«هذا هو تقريبًا مضمون الحديث الذى دار بينى وبين اللورد ملنر أعلنه الآن واللورد ملنر لا يزال فى مصر. فهل الذى يقول ما قلته فيه يُتهم بأنه معادٍ للوفد وساعٍ فى هدم أعماله أو ناظر لمنصب أو مركز مخصوص؟».

ثم قال دولة سعيد باشا: «وبعد أن تم الحديث الذى تقدم ذكره وانصرف اللورد خرجت وأنا غير كبير الأمل بعكس ما كنت رأيته من زملائى رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا. ثم قابلتهم فى الكلوب وقصصت عليهم الحديث برمته وأخبرتهم بشعورى نحوه فأظهروا لى الاندهاش. وفى اليوم التالى أخبرنى رشدى باشا أن عدلى باشا أبلغ اللورد خبر شعورى بعد حديثه معى لعله قد يكون غير شيئًا مما كان قد حادثهم فيه. فكان جواب اللورد أنه لم يخرج فى حديثه معى عن أحاديثه معهم وأنه مستعد أن يؤيد ذلك كتابة. فقلت لرشدى باشا إنى مستعد أن أقبل كل كتابة وأراجعها على مذاكرتى. ثم وقفت المسألة عند هذا الحد ولم يأتنى شىء لليوم. وقيل لى إن اللورد شرع يجهز بلاغًا. ثم صدر البلاغ فعلاً فلم أجد فيه تغييرًا عن الحالة الأصلية».

«ولم أرَ داعيًا لتبليغ حديثى هذا للوفد كما فعل زملائى لأنّ رشدى باشا وعدلى باشا أخبرانى أنهما سيكتبان لسعد باشا بتفصيل ما وقع وبما أنى قصصت عليهما حديثى مع اللورد ملنر فلابد أن يكونا قد أشارا إليه فيما كتباه. وقد سافرت إلى الإسكندرية قبل أن أطّلع على خطابهما لسعد باشا».

«أما حكاية ما جاء فيما نقله مُكاتب المانشستر جارديان عن المارشال أللنبى من أنى حين تناقشت مع المارشال فى بلاغ دار الحماية الذى صدر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ وافقت على جوهر البلاغ ولم أعترض إلا على ألفاظه فالحقيقة أن المارشال أللنبى كان قد قال لى حينئذ إن فى البلاد معتدلين يريدون مقابلة لجنة اللورد ملنر وكنت قد قلت له لا نصدق ذلك. فلما عُرضت علىَّ صورة البلاغ باللغة الفرنسية كان جوابى له أننى غير موافق على هذا البلاغ. وأظن أن الذى يكون رأيه عدم الموافقة على البلاغ لا يكون موافقًا على جوهره».

وقال دولته: «ولم تكن لى أدنى علاقة بأى نوع من الأنواع بالحزب المستقل الحر. ولا بمشروع إنشاء نادى الأعيان ولم أعرف عنهما إلا ما طالعته فى الصحف وما سمعته فى بعض المجالس من الأحاديث. ومن الكذب المحض ما قيل من أننى كتبت أخيرًا خطابًا لهذا الحزب وأن أعضاءه مدعوون للاجتماع للنظر فيه إذ لا شىء يوجب أن أكتب خطابًا كهذا».

«أما رأيى فى خطاب معالى سعد باشا زغلول الخاص بالرد على بلاغ اللورد ملنر فهو فى مصلحة الأمة وهو عين الحكومة والسياسة وأنا أوافق عليه كل الموافقة».

ولقد عرض هذا الوفد الحديث المذكور على صاحب الدولة رشدى باشا وصاحب المعالى عدلى باشا ليسمع ملاحظاتهما عليه وليدعماه أو ينقضاه. فقال صاحب المعالى عدلى باشا بشأنه ما يلى:

«إن رشدى باشا أخبرنى هو وثروت باشا بأنهما علما من إسماعيل شيرين بك أن محمد سعيد باشا سيحضر إلى القاهرة بناء على طلب السراى وأنه تلقى خطابًا من اللورد ملنر يُظهر فيه رغبته فى مقابلته وأن سعيد باشا يريد أن يقابلنا نحن الثلاثة (رشدى باشا وثروت باشا وعدلى باشا) عند حضوره لمصر قبل أن يقابل أحدًا ليعرف ما دار بيننا وبين لورد ملنر من الحديث فاتفقنا على

أن تكون المقابلة بمنزل رشدى باشا الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر فتوجهت مع ثروت باشا فى الميعاد ووجدنا هناك سعيد باشا مع رشدى باشا فأخبرنا رشدى باشا أنه أخبر سعيد باشا بمحادثتنا مع لورد ملنر فأبدى (سعيد باشا) موافقة تامة عليها».

«وذكر لنا سعيد باشا أنه متردد فى مقابلة اللورد نظرًا لمركزه الخاص أمام لجنته إذ إنه استقال بسبب حضورها. فقلنا له إن هذا السبب فى ذاته ليس بمانع لأنكم فعلتم ما فعلتم بصفتكم رئيسًا للوزارة أما مقابلتكم اللورد الآن فبصفتكم الشخصية وهى من إبداء أسباب معارضتكم فى حضورها ومن تأييدكم لما قلناه له من أن الأمة المصرية لا تقبل بأية حالة من الحالات المفاوضة فى دائرة الحماية وأنها لا ترضى عن الاستقلال التام بديلاً».

«وفى اليوم التالى تقابلنا مع سعيد باشا وأخبرنا بمقابلته للورد ملنر وذكر لنا ضمن الحديث أن اللورد ملنر لا يقبل أية مفاوضة مع الوفد. ولما كانت هذه العبارة تخالف ما دار بينى وبين اللورد من المناقشة أردت أن أتحقق منها. ولذلك قابلته (أى اللورد) واستعدت رأيه فى هذه المسألة المهمة فكان جوابه أنه لا يزال على الرأى الذى اتفقنا عليه من أن كل مفاوضة يجب أن تكون مع هيئة ممثلة للأمة وأن تلك الهيئة لا تكون بغير الوفد حتى تكون الأمة مطمئنة أثناء المفاوضات ولأن الغاية إنما هى الوصول إلى اتفاق ترضى به الأمة».

«فأخبرت سعيد باشا بذلك».

* * *

وقال رشدى باشا حين عرض الحديث عليه: «إنى أؤيد كل ما قاله لكم عدلى باشا مضيفاً إلى ذلك بعض تفصيل وهو إننى عندما علمت من شيرين بك بعزم سعيد باشا على الحضور إلى القاهرة قلت له إنى أرغب أن يقابلنى دولته قبل أن يذهب إلى لورد ملنر حتى أخبره بما قلناه نحن الثلاثة للورد فأدى شيرين بك مأموريته وأخبرنى تليفونيًا أن سعيد باشا يود أن يكون معى عدلى باشا وثروت

باشا فقلت إننى سأطلب منهما ذلك ولا أدرى ماذا يكون جوابهما. ثم بعد سؤالهما أخبرت شيرين بك بأنهما على استعداد لمقابلة سعيد باشا».

وكان الوفد فى فرنسا ينظر إلى التطورات السياسية فى العالم بالعين المجردة فيقف على حقيقتها. غير أنه كان لا يريد من جهة أخرى أن يكشف الستار عن هذه الحقائق أمام الأمة المصرية خشية أن يتطرق إليها اليأس فتفشل فى خطتها التى اتخذتها قبالة لجنة ملنر.

كان الوفد يرى أن الحلفاء، وعلى رأسهم بريطانيا العظمى، يرغمون الأمم والشعوب الأخرى إرغامًا على قبول ما يرغب هؤلاء الحلفاء، ولو كانت رغباتهم مُخالِفة مخالَفة صريحة لمبادئ ويلسن التى اعتبروها ضربًا من الخيالات التى لا يمكن تحقيقها. وكان يرى أن عصبة الأمم التى ولَّدتها معاهدة فرساى إن هى إلا عصبة لتنظيم كيفيات استيلائهم على الشعوب الضعيفة التى يرون من مصلحتهم الاستيلاء عليها. وازداد اقتناع الوفد بذلك لما رأى هؤلاء الحلفاء مصممين التصميم كله على القضاء على آخر قوة باقية فى ثورتها ضدهم وهى قوة روسيا البلشفية. لذلك كله رأى الوفد أن الاندفاع فى مقاومة إنكلترا مُؤدٍّ إلى إفناء قوة المقاومة فى الأمة المصرية لا محالة دون أن ينتج نتيجة تحقِّق الأمل الذى نيط به تحقيقه. ورأى فى اتصال الوزراء والكبراء بلجنة ملنر منفذًا لخروجه من موقفه الذى تحرج بما سبق بيانه من العوامل. ووسيلة لتنظيم خطة التراجع التى كان وضعها أساسًا لعمله حتى يخرج من موقفه الحرج بشرف.

أما الذين كانوا يديرون الحركة الوطنية بمصر ـ ومعظمهم من الشباب الناهض الذين لا ينظرون إلى الأمور من جميع جهاتها ـ فكانوا يرون، خلافًا لما رآه الوفد، وإن كان الوفد قد اضطر إلى مجاراتهم استبقاء لقوة معارضة الأمة، أن الاستقلال لا يحتاج مفاوضة ولا مناقشة. وأنه إذا كانت لبريطانيا العظمى مصالح فى مصر فمصر المستقلة هى التى تستطيع تقدير تلك المصالح وضمانها. أما مصر الراسفة فى أغلال الحماية المَسُوقة بالقوة القاهرة فليس

فى وسعها تحقيق ذلك. وإذا جاز أن تخضع البلاد للذل كارهة فلا يجوز أن ترضى بمفاوضة ظاهرها السعى لاستقلال مصر وباطنها تسوية مركز إنكلترا فى البلاد وجعله مركزًا شرعيًا.

على أن الوفد قد رسم لنفسه خطًا لا يتعداه فى تراجعه بل استوجب الاستناد إليه والوقوف عنده. وهذا الخط هو برنامجه الذى عرضه على السير ونجت فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨. والذى عُنى فيه أن يكون حل المسألة باعتبارها مسألة داخلة بين إنكلترا ومصر. إلى آخر ما جاء بالبرنامج المذكور. ولو أنه ظل يتظاهر أمام الأمة بأنه أشد ما يكون حرصًا على فكرة دولية المسألة المصرية.

انتحى الوفد هذا النحو حرصًا على مركزه ومركز القضية المصرية؛ حتى لا تعبث بهما عوامل اتحاد الحلفاء واتفاقهم على مقاومة رغبات كل شعب لا يظهر الرضا بما قدروه له وما اتفقوا فيما بينهم عليه بشأنه.

زد على ذلك أن الوزارة التى كانت قائمة إذ ذاك فى البلاد لم تكن محبوبة من الأمة حيث تسلطت عليها فكرة أنها تعمل على إحباط مساعيها فى سبيل حصولها على نيل أمانيها. ولقد رأى الوفد فى تفسير الأساس الذى ستبنى عليه المفاوضات مع لجنة ملنر أنه مُؤدٍّ إلى تخليص الأمة من تلك الوزارة لضرورة قيام غيرها تكون ذات نظام دستورى، وهى التى أشار إليها الخطاب الذى أرسله عدلى باشا إلى سعد باشا فى ٢٩ يناير. فكتب الوفد إلى عدلى باشا ما يأتى ردًا على خطابه المذكور:

اقتراح سعد تأليف وزارة الثقة:

«باريس فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٠»

«لم يخطر ببالى ولا ببال أحد من زملائى التوجه إلى لوندرة للمفاوضة فيها مع لجنة ملنر إذ ليس فى محادثته معكم ولا فى مذكرته لكم ما يشجع على هذا. لأن مذكرته، مع كونها خصوصية سرية، لا تتضمن ما يصح أن يعتمد الإنسان

عليه حتى فى نفسه بالنسبة لأمر مهم كمسألتنا. بل فى محادثته ما يمنع من هذا الانتقال وهو عدم رضا الحكومة الإنكليزية بالمفاوضة مع الوفد وحده لأن فيه إنكارًا لصفته التى أجمعت عليها الأمة من توكيله وحده للمفاوضات. أما العودة إلى مصر فلم يتغير فيها رأينا للأسباب التى بينّاها لكم. نعم إن ترجمتكم عبارة (Self governing institution) بالحكومة الدستورية هى الأصح ولكن صحة هذه الترجمة فى نفسها لا تحمل على تعديل قرارنا لأن هناك أسبابًا أخرى غيرها. ولأن إيرادها فى المكان الذى وردت فيه من البلاغ مع عدم اقتضاء المقام لها بعد التصريح فيه بأن مأمورية اللجنة هى التى حددتها الحكومة ووافق عليها البرلمان يوقع فى الذهن بأن المقصود بها هو المعنى الذى فهمناه. والقول بأن القصد منها إنما هو ألا يكون الاتفاق إلا مع حكومة دستورية لا يتفق فى ظاهره مع كون هذه العبارة وردت على أنها نتيجة للتعاقد لا وسيلة له. ومع ذلك فإذا كان القصد منها هو كما يؤكد جنابه من (أن الحكومة الإنكليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة إلا مع حكومة ذات نظام دستورى) لزم قبل كل شىء وضع هذا النظام لتشكيل حكومة دستورية تكون أهلاً للتعاقد على تحديد العلاقات بين مصر وإنكلترا».

«ولا أخفى عليكم أن فكرة هذا النظام خطرت أول الأمر ببالنا على أنها الوسيلة القانونية لحل المسألة. لذلك نحن نوافق كل الموافقة عليها بل نحبذها. والطريقة المُثلى للوصول إلى هذه الغاية فى رأينا. هى أن يُبدأ بتأليف وزارة من غير أعضاء الوفد موثوق بها. ويكون البروجرام الذى تعلنه هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام ثم المفاوضة مع الحكومة الإنكليزية بغرض الوصول إلى وضع اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح إنكلترا الخصوصية. ثم عرض ما تنتهى المفاوضة إليه على الهيئة النيابية التى تتألف بموجب ذلك النظام للتصديق. ومتى تم تشكيل الوزارة على هذا النحو وأعلنت بروجرامها على هذه الصيغة أو بما فى معناها لا نتردد نحن وزملاؤنا فى العودة إلى مصر لمساعدتكم على القيام بمهمتكم لدى الأمة والسعى فى أن تنتخب أعضاء فى تلك الهيئة. إذا تم

لكم أن تفعلوا ذلك خدمتم بلادكم أجَلَّ خدمة وخلدتم لكم فى التاريخ أحسن الذكرى».

«سعد زغلول»

وشفع هذا الخطاب فى اليوم التالى بالبرقية الآتى تعريبها:

«عدلى باشا يكن بالقاهرة»

«نتمسك برأينا فى موضوع عودتنا إلى مصر. ونظرًا لأننا لم نفكر مطلقًا فى ذهابنا إلى لندره فإننا سنفحص المسألة متى قُدم لنا اقتراح. وبما أن المفهوم من عبارة Self governing institution أن الحكومة البريطانية لا تتعاقد إلا مع حكومة دستورية فقد صار إذًا من اللازم مبدئيًا تحضير دستور بتأليف وزارة ثقة يكون برنامجها تحضير هذا الدستور ثم المفاوضة للوصول إلى مشروع معاهدة تضمن لمصر استقلالها ولبريطانيا العظمى مصالحها الخاصة. ويجب أن يعرض هذا المشروع على الجمعية النيابية التى ينشئها الدستور الحديث. وقد سبق إرسال خطاب تفصيلى».

«سعد زغلول»

وفى نفس اليوم كتب الوفد إلى عدلى باشا خطابًا آخر استيفاء للشرح وزيادة فى البيان وهذا نص الخطاب.

«باريس فى ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠»

«صديقى العزيز»

«إن الطريقة التى عرضناها فيما كتبناه لكم هى فى اعتبارنا أمثل طريقة لحل العقدة الحاضرة لأنه من الطبيعى أن تجرى مفاوضة مع هيئة رسمية موثوق بها خصوصًا من الأمة. وأن يصدق على ما تنتهى المفاوضة إليه من النواب الذين تختارهم لهذه الغاية. وهى تقرب فى ظننا من التى يظهر أن اللورد ملنر يدلى بها فى محادثاته معكم وفيما أكد لكم من المقصود بعبارة Self governing institution التى

أوردها فى بلاغه. إن لم تكن هى بذاتها. ولهذا يغلب على ظننا أنه يهش لها ويعمل على تنفيذها ولا يصعب عليه أن يتضمن بروجرامكم عبارة الاستقلال التى أوضحناها فيما كتبناه لكم لأنها لا تربط غيركم وهى فوق ذلك ضرورية جدًا حتى لا تقابلكم الأمة بالنفور التى تلاقى به كل وزارة لا يكون السعى إلى هذه الغاية أول قصدها وأكبر همها. نعم أن فيها مشقة عظيمة لكم ومسئولية كبرى عليكم ولكنها ليست فوق همتكم. وأنتم أهل لتحمل كل هذه المسئولية فى خدمة بلادكم. والوفد مستعد لأن يعمل ما فى وسعه لتسهيلها عليكم ولهذا يرى أن يكون أعضاؤه خارجين عن هيئتكم حتى لا يُساء الظن فى نزاهتهم وتبقى الثقة فيهم يستعينون بها فى تأييدكم وتمهيد الطريق امامك. وبعد أن تتألف الهيئة الجديدة تحت رياستكم وتعلن بروجرامها لا يترددون فى العودة ليكونوا قريبين منكم يعملون على تنوير الأفهام وصيانة الرأى العام من خطرات الأوهام التى لا يقصد ذوو الأغراض الفاسدة من بثها فيه وتسليطها عليه إلا ترويجًا لمقاصدهم الفاسدة وتحصيلاً لمصالحهم الباطلة. ولا يهمنا فيمن يختارونهم لمعاونتكم إلا أن يكونوا محلاً لثقتكم وأهلاً لأن يتضامنوا معكم فى تحمل تلك المسئولية الكبرى».

«سعد زغلول»

والمفهوم من هذا الخطاب الخطير الشأن أن الوفد كان يرمى إلى نقط أربع، وهى:

أولاً - رجاء عدلى باشا أن يؤلف وزارة ثقة لتتولى المفاوضات.

ثانيًا - أنه ترك له حرية انتقاء الوزراء الذين سيشاركونه فى الحكم.

ثالثًا - أنه سيؤيده بأن يعود إلى مصر لترويج الدعوة فى جانب هذه الفكرة.

رابعًا - أن الوفد نفسه يرى ألا يدخل المفاوضة (بل يترك هذه المسئولية الكبرى لعدلى باشا. وهى ليست فوق همته لأنه أهل لتحمل مثل هذه المسئولية فى خدمة بلاده).

وهذا ما اتحدت كلمة الوفد عليه والقاعدة التى اتخذها ليسير على مقتضاها.

ولادة ولى العهد الأمير فاروق:

وبينما كانت الأمة تتناقش فى أمورها المهمة التى شغلت كل الرؤوس المفكرة فيها، وبخاصة لجنة اللورد ملنر، إذ طلع عليها مجلس الوزراء بالأمر السلطانى الكريم الذى يبشر بميلاد الأمير فاروق ولى عهد الأريكة المصرية بقصر عابدين، وهذا نصه:

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء»

«المنة لله وحده. بما أنه فى الساعة العاشرة والنصف من مساء أمس الأربعاء المبارك ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٣٨ الموافق ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ قد منَّ الله علينا بولد ذكر أسميناه «فاروق» فقد استصوب لدينا إصدار أمرنا هذا لدولتكم إحاطة لعلم هيئة حكومتنا بهذا النبأ السعيد لإثباته بسجل خاص يحفظ برياسة مجلس وزرائنا وتعميم نشره فى جميع أرجاء القطر مع تبلغيه لمن يرى تبليغه إليه بصفة رسمية وإجراء ما يقتضى إجراؤه بهذه المناسبة المباركة. وإنى أسأل الله القدير المنَّان أن يجعل هذا الميلاد مقرونًا باليُمّن والإسعاد للبلاد والعباد من فضله وكرمه».

«فؤاد»

فاجتمع مجلس الوزراء بوزارة المالية وقرر بهذه المناسبة ما يأتى:

أولاً - إبلاغ ها النبأ إلى جميع المديرين والمحافظين بواسطة وزارة الداخلية.

ثانيًا - إبلاغه إلى فخامة المندوب السامى وإلى وزارة الخارجية.

ثم أُطلق ٢١ مدفعًا فى القاهرة والإسكندرية احتفالاً بها الحادث العظيم فى تاريخ السلطنة المصرية، ومُنح الموظفون التابعون للحكومة إجازة فى ذلك اليوم

وأُقفلت المصارف (البنوك) والبورصة احتفالاً بذلك، ووزعت الصدقات والمبرَّات السلطانية على الفقراء والمحتاجين وصدر العفو عن بعض المسجونين.

الاعتداء على حياة محمد شفيق باشا وزير الزراعة:

ثم حدث فى يوم ٢٢ فبراير أنه بينما كان صاحب المعالى محمد شفيق باشا وزير الزراعة حاضرًا من منزله بمصر الجديدة فى سيارته يصحبه فيها صاحب العزة محمود سرى بك سكرتير دولة رئيس الوزراء وقد وصلا فى مسيرهما بالسيارة إلى قنطرة غمرة فى شارع عباس، إذا بشاب واقف بجوار المراحيض العمومية يحمل فى يده رزمة ملفوفة بورق أصفر فقذف السيارة بما فى يده وكانت السيارة تجاوزته قليلاً. فسمع صوت انفجار عنيف وأبصر الوزير وسرى بك بالشاب يسرع إلى جهة شارع الشيخ قمر؛ فأوقف السائق السيارة وأسرع خلفه وهو يصيح واستمر الجانى فى عَدْوه حتى وصل إلى شارع النزهة. وكانت هناك عربة ركوب بانتظاره وفيها فتى فى العشرين من عمره، فركبها وأمر الحوذى بسرعة السير فألهب ظهر جواديه بسوطه. ثم أبصر سائق السيارة أثناء عدوه براكب دراجة فالتمس منه اقتفاء أثر العربة فأجاب طلبه وأدركها بالقرب من بوابة الحسينية؛ ولكن الحوذى لفت وجه الخيل إلى ميدان الظاهر حتى وصل إلى شارع السبع والضبع وهناك وقف أمام مدرسة للبنات الإسرائيليات فقفز المعتدى وزميله إليها، فوقف راكب الدراجة يصيح حتى أدركه سائق سيارة الوزير واجتمع على صياحهما خلق كثير. واتفق أن مأمور القسم كان يمر من هذا الطريق فأسرع إلى المدرسة ودخلها وبحث عن الشابين، فوجد أحدهما داخل مرحاض والثانى مختبئًا تحت ديوان.

وظهر أن المعتدى يدعى عبد القادر محمد شحاته وهو طالب فى المدرسة الإلهامية ووالده من الفقهاء وسكنه بحارة السقايين وهو الذى ألقى القنبلة. والثانى يدعى عباس حلمى وهو من أهالى بانوب ظهر الجمل مركز ديروط وكان يدرس فى المدارس الثانوية من زمن مضى ومقيم فى منزل المتهم الأول ولكنه فى طابق آخر.

لم تعلق الأمة على هذا الحادث الفظيع الذى تكرر كبير اهتمام؛ لأنها كانت فى شغل عنه بحالها مع لجنة ملنر التى حصرت فيها كل همها لأن على عملها تتوقف حياة البلاد.

رفض عدلى باشا تحمل مسئولية المفاوضة وحده:

ولما علم عدلى باشا بالاقتراح الذى بعث به إليه سعد باشا فى خطابه الأخير الذى يؤدى إلى تكليفه بتأليف وزارة ثقة تتولى المفاوضة ويكون الوفد بعيدًا عنها فى الحكم مؤيدًا لها فى الخطة، أبَى عدلى باشا أن يقبل تحمُّل هذه المسئولية الكبرى وحده رغمًا عما بذله له الوفد من الترغيب والتحريض. بل بعث لسعد باشا فى ٢٥ فبراير يقول:

«نعم إننا على رأيكم من أن وجود هيئة وزارة تعمل على تحقيق الأمانى الوطنية وتثق بها الأمة فى ذلك من أهم الأمور. وربما كانت الوسيلة القانونية الوحيدة للحصول على الغاية التى ننشدها. ولكن نرى أيضًا أنه لا يصح أن تستأثر هذه الهيئة بالمفاوضة وحدها وبوضع النظام الدستورى للبلاد. بل يجب أن يكون هذا بالاشتراك مع الوفد. وطريقة العمل فى ذلك أن تعلن الوزارة حين تشكيلها أن برنامجها هو السعى للوصول إلى اتفاق يوفق بين استقلال مصر والمصالح الإنكليزية والأجنبية. ووضع مشروع نظام دستورى للبلاد. ثم تعهد المفاوضة لهيئة تضم بعضًا من أعضاء الوزارة وبعضًا من أعضاء الوفد... إلخ».

وإنه وإن كانت فكرة اشتراك الوفد فى المفاوضة لم يعارض فيها الوفد إلا أنه استصوب على كل حال الابتعاد، ولو رسميًا، عن هذا الاشتراك للفكرة التى سبق له أن أبداها فى خطابه الأخير؛ ليستطيع فى هذه الحالة شد أزر الوزارة وهو بعيد عنها فى الظاهر أكثر مما لو كان مشتركًا معها فى الحكم والمفاوضة. فأرسل لعدلى باشا برقية بهذا المعنى، هذا نصها:

«عدلى يكن باشا بالقاهرة»

«نكون سعداء برؤيتكم فى باريس. أما عن الاقتراح الثانى (يريد اقتراح اشتراك الوفد مع الوزارة فى المفاوضة) فإننا نوافقكم عليه. ويكون تأييدنا لكم أشد تأثيرًا إذا بقى الوفد رسميًا خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضة».

«سعد زغلول»

خطبة تشرشل عن مصر:

وفى يوم ٢٥ نشرت الجرائد ملخص خطبة ألقاها المستر تشرشل فى دندى على جمع كبير من الأحرار والاتحاديين وغيرهم ونشرتها جريدة التيمس فى ١٦ منه، فقال فيها عن مصر والهند وإيرلندا:

«إن مبادئ الاشتراكيين تقضى بالتمسك بحق الأمم فى تقرير مصيرها. فبناء على ذلك إذا أرادت إيرلندا أن تكون جمهورية ثم أرادت أن تحالف ألمانيا أو أية دولة معادية أخرى ثم أرادت أيضًا أن تبيح استخدام موانئها وغواصاتها قواعد لقطع الغذاء عنا فإن حزب العمال أو حزب الاشتراكيين سيكون مقيدًا منطقيًا بحسب قاعدة تقرير المصير لها حتى تسمح بذلك وإلا كانت مبادئه كاذبة، إننا إذا فحصنا مبادئهم منطقيًا عرفنا ما تنطوى عليه».

«بناء على هذا المذهب إذا اختارت الهند ومصر أن تنزل علمنا من فوقها وأن نغادر البلاد فلابد «أن نعمل ذلك». ولكننا لن نفعل ذلك ولا نعمل جزءًا من ذلك «صوت يقول: ولماذا؟»».

«إننا لم ندافع عن إمبراطوريتنا ضد أقوى الأعداء على وجه الأرض طول هذه السنين حتى قهرناهم فى النهاية بعد التضحيات الهائلة التى تكبدناها لنسلمها جزافًا بناء على ما يمليه الحمقى والمصابون بالتشنج العصبى وضعاف العقول وخفاف الأحلام «هتاف» إننا سوف لا نخضع أمام وسائل العنف الثورية مهما كان نوعها ومهما كان مصدرها سواء فى مصر أو فى الهند. سنستمر فى مثابرتنا موقنين باستقامة مبادئنا. موقنين بأغراضنا الواضحة عقلاً».

هذه ولا شك هى وجهة النظر الإنكليزية فى المسألة المصرية وهى محور سياسة رجالهم التى تدور حولها، ومهما تتعدد السبل المؤدية إليها فإنها لا تتعدى هذه الغاية.

ولما أتمت لجنة ملنر فى مصر عملها أقامت ثلاث ولائم متتابعة دعت إليها بعض من كانت لها بهم علاقة. وكانت هذه الولائم ولائم الوداع وكانت آخر الولائم فى يوم ٥ مارس.

عدم موافقة ملنر على تغيير الوزارة الآن:

ولقد كادت الفكرة الأخيرة التى تم الاتفاق عليها بين عدلى باشا وسعد باشا أن تنفذ؛ لولا أن أبدى جناب اللورد شيئًا من عدم الارتياح إليها كما جاء فى الكتاب الذى بعث به بعد ذلك عدلى باشا لسعد باشا فى ٩ مارس؛ حيث يقول فيه:

«فى يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٠ تقابلت مع اللورد ملنر وجرى لى معه الحديث الآتى:»

«قال: هل عندك شىء جديد من زغلول باشا فقلت: نعم. جاءنى ما يؤيد تلغرافه الذى بعثت بصورة منه إليكم قبل حديثنا الأخير (يشير إلى البرقية التى أرسلها سعد باشا فى يوم ١٢ فبراير). وإنكم لتدركون حرج موقفى تلقاء هذا الموضوع لأن فيه ما يتعلق بشخصى».

««فقال: إن الفكرة لا بأس بها ولكنى لا أرى من المصلحة تغيير الوزارة الآن. لأنه إذا شكلت وزارة مهمتها المفاوضة فريما اعترض هذه صعوبات يكون من نتائجها سقوط هذه الوزارة. على أن أعضاءها، وهم الذين سيكون عليهم المعوَّل فى إدارة شؤون البلاد، يجب الا يكونوا عرضة للتخلى عن خدمة البلاد لمجرد إشكال يمكن أن يُحل فيما بعد. فقلت: لم يبق إذًا سوى حل واحد وهو أن تتفاوضوا مع الوفد».

حديث سعد عن نوايا لجنة ملنر:

ولقد قال مُكاتب إحدى الجرائد الإنكليزية إنه حادث سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى بباريس فيما يقال من أن لجنة ملنر ستشير به فى تقريرها، فقال لمعاليه:

«تعلمون أن اللجنة ستقترح فى تقريرها أن «تضمن بريطانيا العظمى استقلال مصر» بدلاً من «حمايتها» وأنه سيؤلف برلمان مصرى يكون الوزراء مسئولين أمامه. ولكن المندوب السامى والمفتشين البريطانيين يشرفون على الإدارة وينقدونها وأن جيش الاحتلال سيبقى للمحافظة على النظام».

«فقال سعد باشا: أكاد لا أصدق أن يحاول البريطانيون اتخاذ هذا النظام غير العملى. والظاهر أنه قائم على تلك الفكرة الغريبة وهى أننا معارضون فى لفظة «حماية» ولكن لسنا أطفالاً نلعب بالألفاظ نحن لا يعنينا إلا الحقائق».

«والحقيقة المستورة فى هذا المشروع. وراء هذه الكلمات العذبة وهى «أن تضمن بريطانيا العظمى استقلال مصر» هى أن بريطانيا العظمى تبقى بمصر «للمحافظة على النظام» وهذا أول عمل للحكومة. فإذا كان السلطات البريطانية «ستحافظ على النظام» فهى ستكون الهيئة الحقيقية الحاكمة لمصر. ولا يكون للبرلمان المقترح إنشاؤه صفة إلا مجرد تسجيل أوامر المندوب السامى. وستر التصرف المطلق العسكرى بستار قانونى. فأى فرق بين هذا المشروع والحماية التى أعلنت الأمة المصرية بأسرها أنها ستقاومها مقاومة تامة؟».

«إذا كانت بريطانيا العظمى تعرض بإخلاص ضمانتها لاستقلالنا فإننا نقبل ذلك بكل سرور (ثم قال مبتسمًا:) ولكن بالطبع إن ضمنته فسيكون عليها ضمانته من عبثها به».

قال المراسل: «هل تقبل الذهاب إلى لندن للمناقشة فى حل المسألة المصرية؟».

«فابتسم سعد باشا ثانيًا وقال: لا شك أنى لا أحجم عن الذهاب إلى لندن لأشكر لحكومتكم إعطاءها ضمانًا حقيقيًا لاستقلالنا. ثم قال بلهجة جدية: أجل. أذهب إلى لندن للمناقشة فى وسائل المحافظة على المصالح البريطانية فى مصر المستقلة؟ أما الذهاب للبحث فيما يمكن أن يُعطى لنا عوضًا عن الاستقلال فمستحيل فإن هذا يكون مخالفة للانتداب الذى كلفتنى به الأمة المصرية».

وفى يوم ٦ مارس أُعيدت الرقابة على الصحف كما كانت فى إبان الحرب فلم يعد يُسمح لها بكتابة غير ما ترضى به الرقابة، وأصبحت الصحف تصدر وفيها الأنهر البيضاء والأسطر المحذوفة فى وسط المقالات.

فاجتمع مديرو الجرائد وقرروا حجب صحفهم ثلاثة أيام احتجاجًا على إعادة الرقابة.

ثم نشر فى ١٠ مارس خبر تحت عنوان «دلائل الوفاق» هذا نصه:

«أرسل مُكاتب التيمس فى القاهرة تلغرافًا إلى جريدته، هذا نصه:»

«يستمر تبادل التلغرافات بين باريس والقاهرة وهناك ما يدل على أن لهجة التلغرافات الواردة من زغلول باشا تساعد على تقوية الأمل فى الاتفاق الودى. ويظن إمكان الخروج من المأزق الحاضر بتأليف لجنة من جميع الأحزاب السياسية تتولى وضع اقتراح عملى يقدم للمناقشة إلى لجنة ملنر».

«على أنه لا يزال يتوقف الشىء الكثير على مقدار ما تستطيع الأحزاب المعارضة من التأثير فى الموقف الحاضر كما يتوقف على استطاعة الموافقين على التوفيق بين الخلافات التى شجرت بينهم. ولكن يظهر على كل حال أن الوصول إلى اتفاق محدود لا يحتمل قبل سفر اللجنة والمفهوم أنها ستسافر فى أوائل مارس».

«ويؤخذ من الحوادث الآن، كما أشرت سابقًا، أن النية متجهة إلى انتخاب وفد مصرى له صفة النيابة يسافر إلى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية فى الاقتراحات التى تضعها الهيئة الائتلافية المنتظرة».

■ ■ ■

ملاحظة ـ سقط أثناء الطبع قرار مهم صدر من الجمعية التشريعية بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٢٠ باعتبار الحماية لا قيمة لها وباستقلال مصر والسودان فوضعناه فى ملحق بهذا الجزء.

الفصل السادس

انتهاء مأمورية لجنة ملنر ومغادرتها مصر



ولما أن انتهت مأمورية لجنة اللورد ملنر فى مصر ولم يبقَ لأعضائها فيها عمل، غادر اللورد ملنر القاهرة فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ٦ مارس على متن طيارة إلى القدس مستصحبًا معه اثنين من أصدقائه الإنكليز، وخفرت طيارته ثلاث طيارات أخرى.

أما رفاقه فقد سافروا إلى تريستا ومنها إلى لندن. وعليه صدر البلاغ الرسمى التالى فى يوم ٦ مارس:

«رسمى ـ قد أنجزت لجنة ملنر أبحاثها فى مصر وأجَّلت إتمام عملها الذى ستعود إليه فى لندن بعد عيد الفصح لإعداد تقريرها».

وقد عاد اللورد ملنر من رحلته فى فلسطين إلى الإسكندرية وغادرها فى يوم ٢١ مارس لاحقًا بزملائه إلى إنكلترا.

ولقد قالت «الدايلى مايل» تعليقًا على التحقيق الذى قامت به لجنة اللورد ملنر فى القطر المصرى: «إنها علمت من مصدر وثيق أن الحكومة الإنكليزية ستلغى الحماية وأن مصر ستُعطى الاستقلال الذاتى الكامل فيتولى بعض الوزارات المصرية وزراء مصريون لا يشاركهم فى إدارتها أحد وتبقى إنكلترا فى يدها رقابة المالية ورقابة قناة السويس وتظل الإسكندرية قاعدة بحرية إنكليزية».

وأرسل إليها مُكاتبها الخاص فى القاهرة يقول:

«عقدت لجنة اللورد ملنر آخر حفلة عصر اليوم (الجمعة ٥ مارس) وقد حضر الحفلة ولى عهد رومانيا والوزراء وممثلو جميع الأمم. وليس من المحتمل أن يصدر للورد ملنر تصريحًا قبل مغادرته البلاد ولو أنه سيبعث إلى إنكلترا برسالة ترشد الرأى العام هناك».

«وقد حادثت السير أوين توماس الذى يعد ذا رأى مهم بصفة خاصة لأنه يمثل حزب العمال. ذلك الحزب الذى علق عليه الزعيم الوطنى سعد باشا زغلول آمالاً كثيرة. فلم يخفِ المستر توماس معرفته التامة بالحقيقة فيما يختص بالحركة الوطنية المصرية وأسف لوضع العراقيل فى سبيله كى لا يقف بحرية على آراء الفلاحين (العمال) التى قد تكون مخالفة لما أبداه الطلبة وناشرو الدعوة بالنيابة عنهم».

وقالت جريدة المورننج پوست:

«أُعلن رسميًا أن لجنة اللورد ملنر قد انتهت من تحقيقاتها فى مصر وستعود إلى لندن لوضع تقريرها بعد عيد الفصح. وقد ذكرت شركة روتر فى نبأ وارد فى القاهرة أن اللورد ملنر صرح فى حديث له بقوله:

«إن مقاطعة اللجنة وإن كانت مكدِّرة نوعًا ما إلا أن اللجنة قد جمعت المعلومات والاستدلالات المتعلقة بالحالة فدرستها اللجنة التى سمعت أيضًا آراء جميع الطبقات والجنسيات وبذلك تستطيع الحكومة البريطانية أن تكون رأيًا صحيحا فى المسألة المعقدة التى أمامنا».

انتهت مأمورية لجنة ملنر فى مصر فغادرتها فى ٦ مارس. وكان رجال السياسة من المصريين يتشوقون إلى أن تعرِّج هذه اللجنة فى طريقها إلى لوندره على باريس لمحاولة التفاهم مع الوفد، ولو بصفة غير رسمية، حيث لم تجن ثمرة ظاهرة من نتيجة محادثاتها مع الوزراء فى مصر. وإجابة لمشورة عدلى باشا. فضلاً عما أدلى به أصحاب الرأى على صفحات الجرائد طول مدة وجود اللجنة بمصر.

ولو أن هذه اللجنة طاوعت ما سمعته من الأمة المصرية وفى مقدمتها سياسيوها وعرَّجت فى طريقها على الوفد بباريس. وجرت بينهما المحادثة فى شأن المسألة المصرية لظلت خطة تراجع الوفد مستورة عن الشعب. ولكن لورد ملنر كان أشد حرصًا وأعظم حنكة من أن يغامر بمركزه ويقوم بهذا العمل مع أنه لم يكن أقل احتياجًا إليه من الوفد. كما اعترف صراحة فى تقريره الذى نشر بعد ذلك. بل ذهب هو ولجنته إلى لوندره مباشرة.

هنالك دب القلق فى نفس الوفد إذ رأى نفسه وكأن الفرصة قد أفلتت من يده للمرة الثانية بعد أن أصبحت فى قبضته. ففكر فى طريقه لوصل ما انقطع من المحادثات تنفيذًا لخطة تراجعه بحيث لا تمس هذه الطريقة كرامته ولا تُدْنِى من عزة نفسه. فرأى أن يطلب من عدلى باشا الإسراع فى القدوم إلى أوروبا ليكون واسطة فى إعادة الاتصال بينه وبين لجنة لورد ملنر أو سواها. فأرسل إليه البرقية التالية:

«باريس فى ٢٠ مارس سنة ١٩٢٠»

«أشاركم رأيكم فى عدم قبول الأساسات كما عُرضت (وهى اقتراحات من لورد ملنر مفادها أن يسعى اللورد فى إيجاد حياة دستورية فى مصر مع بقاء الحماية. أو بعبارة أخرى منح البلاد حكم ذاتيًا. فرفض عدلى باشا هذه الأساسات وأرسل لسعد باشا خطابًا بذلك). نرجو تقديم ميعاد وصولكم إلى باريس بقدر المستطاع».

«زغلول»

فرد عليه عدلى باشا بالبرقية التالية:

«قبل تحديد ميعاد السفر أكون سعيدًا باستلام خطاب تفصيلى منكم(١)».

«عدلى يكن»

---

(١) كان عدلى باشا، على ما يظهر، يريد أن يتلقى من الوفد خطابًا يكيف علاقته به فى أوروبا حتى لا يحصل سوء تفاهم ولكى لا ينسب إليه أى تقصير فيما بعد. وكان الوفد يرى أن لا يقيد نفسه بشىء كتابى. إنما كانت غايته الوحيدة الاستنجاد بعدلى باشا.

فكان رد الود بالبرقية التالية:

«عدلى يكن باشا بالقاهرة»

«وصل تلغرافكم متأخرًا[1]. نكون سعداء برؤيتكم فى أقرب فرصة لتبادل الآراء طبق خطابكم».

«زغلول»

سفر عدلى باشا إلى باريس:

فلم يسع عدلى باشا أمام هذا الإلحاح، وحبًا فى مصلحة البلاد، إلا أن يقدم ميعاد سفره. فبعد أن كان معتزمًا السفر للاستشفاء فى شهر مايو عدل وترك القاهرة فى ١٤ أبريل فى الإسكندرية، على أن يبحر منها فى ١٦ منه إلى فرنسا.

وقد قصده بعض محررى الصحف وسأله عن ذلك فبسط له المسألة. وخلاصة أقواله مع الذين حادثوه أنه مسافر إلى باريس حيث يقابل سعد باشا وسيتحادثان طبعًا فيما يهم الأمة. وهو على كل حال لن يفعل شيئًا إلا باتفاقه مع الوفد فى فرنسا.

غادر معاليه الإسكندرية يوم ١٦ أبريل، ولقد أُقيمت مظاهرات فخمة توديعًا له فى الإسكندرية وعلى رصيف الميناء، وصحبه إليها جمع من كبار القوم من الوزراء والعلماء والأعيان وأصحاب الرأى وذوى الحيثيات.

ووصل معاليه إلى باريس فى يوم ٢٢ أبريل فقابله فى محطتها أعضاء الوفد، وفى الصباح زار سعد باشا زغلول حيث اجتمع به وبرجال الوفد المصرى هناك.

■ ■ ■

(١) لأن لورد ملنر سافر إلى لوندرة مباشرة دون أن يعرج على الوفد بباريس، وكان هذا يرجو أن يكون عدلى باشا صلة بين الوفد ولجنة ملنر كما قدمنا.

الفصل السابع
مشروعات رى السودان



شُغل الرأى العام المصرى وقتئذ بمشروع مهم يتعلق بحياة البلاد فى مستقبل الأيام، الا وهو «مشروعات رى السودان».

ويمكن تلخيص هذا المشروع بأنه يرمى فى بدئه إلى رى ثلاثمائة ألف فدان من أرض الجزيرة الواقعة فى تلاقى النيل الأبيض بالنيل الأزرق قريبة من الخرطوم. ويقتضى تنفيذه البدء بإنشاء خزانين عظيمين: واحد على النيل الأزرق فى مكوار والثانى عند جبل الأولياء على النيل الأبيض. ويقولون إن الفائدة من الخزان الأول توفير المياه اللازمة لإرواء أرض الجزيرة التى تبلغ مساحتها نحو عشرة الملايين من الأفدنة. والتى يُراد إرواء ٣٠٠ ألف فدان منها. أما فائدة الخزان الثانى فتدبير المياه اللازمة للقطر المصرى بما فى ذلك الأراضى التى لم تُزرع حتى الآن. غير أن النيل الأزرق كما لا يخفى هو مورد الطمى الذى عليه مدار خصوبة الأراضى سواء أكانت مصرية أم سودانية. فإذا حجز الطمى للسودان حُرمت منه الأراضى المصرية. ويعتبر هذان الخزانان مقدمة لسلسلة قناطر وخزانات أخرى تُنشأ فى أعالى النيل لإتمام المشروعات المذكورة.

وأول من فكر فى هذه المشروعات هو السير وليم جارستن فى سنة ١٨٩٩؛ ولكن المخابرات كانت تدور بين حكومة السودان (مصلحة الرى هناك) وبين وكل وزارة الأشغال المصرية (الإنكليزى) دون أن تمر بديوان الإدارة المصرية. فلم يكن يعلم بها أحد لأن وكيل وزارة الأشغال كان يستخدم سكرتيرًا إنكليزيًا كذلك.

وحينما أُنشئ خزان أسوان أباحت الحكومة المصرية رى عشرة آلاف فدان فى السودان. وإذ أُعلى الخزان المذكور فى سنة ١٩١٢ سمحت برى عشرين ألف فدان لم يزرع منها سوى ١٢ ألفًا كانت تروى ريًا دائميًا.

أما نفقات خزان مكوار فتسددت من القروض التى عقدت فى إنكلترا بضمانة الحكومة المصرية فى سنتى ١٩١٣ / ١٤ و١٩١٩ / ٢٠، ومجموع هذه القروض ثلاثة عشر مليونًا ونصف مليون من الجنيهات. ويتضمن المشروع فضلاً عن إنشاء خزان مكوار حفر ترعة رئيسة طولها ٦٢ ميلاً إلى غير ذلك من الترع الفرعية والمجارى المائية.

شُغل الرأى العام بهذه المشروعات المهمة وتناولتها أقلام السياسيين والفنيين ورجال الاقتصاد. وانتقدوها انتقادًا شديدًا. وبخاصة لأنها سيُبدأ فيها قبل المفاوضات التى ستحدد مركز مصر ومركز السودان طبعًا.

ويمكن تلخيص هذه الانتقادات فيما يلى:

أولاً ـ أن مصر والسودان كلٌّ لا يقبل التجزئة فلا يجوز القيام بعمل فى هذا الكل دون مراعاة صالح سائر نواحيه.

ثانيًا ـ أن هذه المشروعات لم تلاحظ فيها مصلحة السودان منفردًا ولا مصلحة مصر كذلك ولا مصلحة الاثنين معًا. وقد قامت عليها اعتراضات فنية واقتصادية وسياسية وصحية من كثيرين ومنهم رجال من الإنكليز أنفسهم ذوو مكانة. وقد أثبت هؤلاء أن هذه المشروعات ضارة بالبلدين.

ثالثًا ـ أنه ما من أحد يضمن عدم تجاوز الثلاثمائة ألف فدان التى يراد إرواؤها.

هذا، ولقد ذكر وزير الأشغال فى حديث له عن الرى أنه مازال بالقطر المصرى بالوجهين البحرى والقبلى نحو ثلاثة ملايين من الأفدنة فى حاجة إلى الماء للرى.

وقال السر ويلكوكس فى تقريره عن هذه المشرعات: «إن هذه الأعمال ستضع مصر حتما تحت رحمة السودان وأنها ستفقدها حريتها التى لم تفقدها منذ عهد «مينا».. فتكون بهذا العمل قد أجبرت قوة واقتدارًا لخنق عنقها».

رى السودان واستقالة إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال:

حيال هذه الضجة العنيفة والجدل المستمر أُعلن فى يوم ١٠ فبراير أن صاحب المعالى إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال والحربية والبحرية قدم استعفاءه. وقد قيل إن سبب تقديمه هذه الاستقالة أنه طلب طلبات فينة لتوفير المياه اللازمة للقطر المصرى وانتظر إجابة هذه الطلبات مدة طويلة فلم يُجَب.

لزم إسماعيل سرى باشا داره فلم يجتمع مع زملائه الوزراء فى اجتماعاتهم، ووالى هؤلاء اجتماعاتهم بالمستشار المالى مرات للنظر فيما سبَّب استعفاء وزير الأشغال، وأخيرًا صدر فى ١٧ فبراير البلاغ الآتى من رياسة مجلس الوزراء:

«لأجل إزالة ما علق بالأذهان من التخوف على المرافق المصرية فى مسألة مشروعات النيل قد قرر مجلس الوزراء تعيين حضرة صاحب السعادة حسين واصف باشا عضوًا فى اللجنة المؤلفة لفحص تلك المشروعات».

«وهذه المشروعات سيصير نشرها فى القريب العاجل فكل مخابرة بخصوصها يمكن إرسالها إلى سكرتير لجنة مشروعات النيل بوزارة الحربية. فوق ذلك فقد أعطيت التأكيدات لكى يطمئن الجمهور المصرى على أن المقدار المقرر ريه فى الجزيرة السودانية المندرج فى تلك المشروعات وقدره ٣٠٠ ألف فدان لن يحصل تجاوزه بدون مراجعة الحكومة المصرية. فعلى ذلك فقد سحب حضرة صاحب المعالى إسماعيل سرى باشا استعفاءه».

ومع صدور هذا البلاغ لم تطمئن الأمة ولم يهدأ لها بال. ولقد طلب بعض المشتغلين بفحص هذه المسألة فيما طلبوه، اختيار أحد كبار الماليين المصريين لينضم إلى اللجنة المكلفة بفحص هذه المشروعات لإبداء رأيه فيها من الوجهة المالية والاقتصادية.

زادت المناقشة وقوى تيار المعارضة فقدم إسماعيل سرى باشا استعفاءه نهائيًا من منصبه فى يوم ٢٠ فبراير؛ معللاً استقالته هذه المرة بانحراف صحته.

فعُرض عليه أن يُمنح إجازة مدة ستة أشهر فأبَى وأصر على الاستقالة؛ فقُبلت فى ٢١ الشهر المذكور.

ولم يكن رجال الوفد ليتهاونوا فى إبداء رأيهم فى هذه المشروعات. بل أصدرت لجنة الوفد المركزية قرارًا برأيها فيها تاريخه ٢٥ فبراير، هذا نصه:

«حكم كثير من الإخصائيين بضرر مشروعات رى السودان على مصر. وقد كان هذا الحكم كافيًا لتقرير وقف تلك المشروعات حتى تُفحص فحصًا فنيًا عادلاً وتعرض نتيجة هذا الفحص على الأمة لتبتّ فى أمرها».

«ولكن الحكومة لم تفعل شيئًا من ذلك واكتفت بتأليف لجنة لم تقرها الأمة ولا يمكن أن يؤدى عملها إلى ضمان مصالح البلاد».

«على أننا إذا تركنا الوجهة الفنية جانبًا ولم ننظر إلا للوجهة السياسية. نرى أن من المحتم وقف هذه المشروعات لأن الأمة تطالب باستقلال وادى النيل من منبعه إلى مصبه ومصر والسودان كلٌّ لا يقبل التجزئة فأى مشروع يمس المصالح الحيوية لهذا الكل لا يجوز إخراجه إلى حيز الوجود حتى يقرره ممثلو البلاد فهم وحدهم أصحاب الشأن فى ذلك».

«ومن أجل هذا نطلب من الحكومة أن تقرر وقف هذه المشروعات حتى يُبت فى المسألة المصرية العامة وترد إلينا حقوقنا. فيومئذ يعرض الأمر على الهيئة السياسية التى تمثل مصر المستقلة بجميع أجزائها لتصدر قرارها فيها».

أخذت هذه المشروعات تشغل حيزًا عظيمًا من أفكار الأمة، ثم طغت عليها المسائل السياسية البحتة شيئًا فشيئًا حتى نسيها الناس أو كادوا.

وبهذه المناسبة نقول إن السير ويليام ويلكوكس المهندس الإنكليزى المشهور الذى نشر تقريرًا أبان فيه ضرر هذه المشروعات على مصر وعلى السودان جميعًا. ورمى فيه السلطة الإنكليزية فى مصر بسوء النية قد حوكم أمام لجنة إنكليزية، فأصدرت عليه حكمًا فى ٢ يولية أقرب إلى المزح منه إلى الجد.

وراثة العرش:

وقد نشرت الوقائع المصرية فى عدد خاص بتاريخ ١٧ أبريل ترجمة الخطاب المرفوع لحضرة صاحب العظمة السلطانية من حضرة صاحب المقام الجليل فخامة الفيلد ماريشال أللنبى نائب جلالة الملك، وهذا نصه:

«دار الحماية فى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠»

«يا صاحب العظمة»

«إن الحادث السعيد الجديد ألا وهو ميلاد نجل لعظمتكم قد دعا حكومة جلالة الملك إلى النظر فى نظام وراثة السلطنة المصرية. وعليه قد أُمرت من لدن جلالة الملك بأن أبلغ عظمتكم الاعتراف بنجل عظمتكم، الأمير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر من الأولاد فالأكبر من أولاده وهكذا. وإن لم يوجد فبمن يولد لعظمتكم من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة، كأولياء عهد لعظمتكم فى حق تقلُّد السلطنة المصرية».

«وإنى مع تقديمى التهانى لعظمتكم بهذه المناسبة السعيدة أسمح لنفسى بانتهاز هذه الفرصة للإعراب عن اعتقادى الخالص بأن المحافظة على العلاقات الودية التى تقتضيها مصالح بريطانيا العظمى ومصر ستكون دائمًا محل اهتمام عظمتكم ومن يخلفكم من السلاطين».

«ولى الشرف بأن أكون على الدوام لعظمتكم بكل احترام وإخلاص».

أللنبى «فيلدماريشال»

ولم تعلق الجرائد المصرية ولا الإنكليزية على هذا النبأ بشيء، إنما مر كما تمر جميع الحوادث العادية فى وسط العاصفة السياسة القائمة بالبلاد التى ما كانت تسمح بالاهتمام بسواها.

مناقشات البرلمان الإنكليزى فى مأمورية ملنر:

ولقد أرادت السياسية الإنكليزية أن تستطلع رأى زغلول باشا فيما إذا كان يرغب البدء بزيارة اللورد ملنر فى إنكلترا لمحادثته فى المسألة المصرية؛ تذرعًا إلى أخذ اعتراف ضمنى من ممثلى مصر بتبعيتهم لإنكلترا.

فلقد جاء فى نبأ برقى من لندن تاريخه ٢٧ أبريل صار من مجلس العموم ما يأتى:

«رد المستر هرمسورث على سؤال من المستر آلن بركنسون فقال:

«إن اللورد ملنر لا ينوى أن يزور زغلول باشا قبل تقديم تقريره فعلى زغلول باشا أن يكون البادئ إذا أراد أن يبحث ملنر فى آرائه - روتر».

وجاء فى نبأ برقى تاريخه ٤ مايو من مجلس العموم كذلك أنه قد حصلت مناقشة بشأن لجنة ملنر، هذه خلاصتها:

«عرض الليفتنانت كولونيل مالون سؤالاً فى موضوع تقرير اللورد ملنر فرد عليه المستر هرمسورث قائلا إنه ليس فى استطاعته أن يضيف أى بيان إلى الجواب الذى أبداه فى ٢٣ مارس الماضى. وقال إنه لا يعتقد بوجود أدنى أساس لما صرح به الليفتنانت كولونيل مالون من أن أكثر أعضاء اللجنة طلبوا أن لا يقدم إلى مجلس العموم سوى مقتطفات من تقرير اللجنة. وأنه ليس من المناسب بسط جميع الوقائع».

«وسأل الكابتن «ودجود بن» عن موعد نشر التقرير فعارض المستر هرمسورث فى الرأى القائل بمطالبة اللجنة بالتعجيل فى تقديم تقريرها لأن هذا التقرير عبارة عن مستند رسمى على أعظم جانب من الأهمية».

«وسأل الليفتنانت كولونيل مالون هل سيجىء التقرير مثبتًا نيابة الوفد الذى يرؤسه سعد زغلول باشا عن الشعب المصرى فعلاً؟».

«فأجاب المستر هرمسورث أن الحكومة تنتظر صدور التقرير قبل إبداء أى رأى فى المسألة ـ روتر».

وهذه أول مرة ذكر فيها الوفد المصرى الذى يرؤسه سعد زغلول باشا فى مجلس البرلمان الإنكليزى بهذه الصفة. وإنه وإن كان وكيل وزارة الخارجية الإنكليزية لم يُجِب عن السؤال الذى ألقاه الليفتنانت كولونيل مالون فإن فى سؤاله هذا شبه اعتراف بالوفد المصرى.

ولذلك بادر الوفد والصحافة الفرنسية إلى تطيير النبأ التالى بالبرق إلى مصر:

«باريس فى ١١ مايو ـ يعتبرون هنا المناقشة التى دارت فى مجلس العموم الإنكليزى بمثابة اعتراف رسمى بالوفد المصرى».

* * *

الاعتداء على حسين باشا درويش وزير الأوقاف:

ولقد توالت الجرائم السياسية فى مصر وتتابعت الاعتداءات على الوزراء بلا مبرر. حتى ولو كان الوزير المعتدَى عليه لا علاقة له بالحركة السياسية فى مصر.

ومن هذا القَبيل ما وقع من الاعتداء على صاحب المعالى حسين درويش باشا وزير الأوقاف فى يوم ٩ مايو. وهاك البلاغ الرسمى الذى صدر من قلم المطبوعات عن هذا الاعتداء:

«بينما كان حضرة صاحب المعالى حسين درويش باشا وزير الأوقاف عائدًا من جنازة المرحوم رضا باشا فى منتصف الساعة الثامنة من مساء أمس (الأحد ٩ مايو) أُلقيت قنبلة فى شارع المدارس أصابت سيارة معاليه بضرر وجرحت السائق جرحًا يسيرًا. وقال السائق إنه رأى حين حدوث الانفجار رجلاً فى زى يماثل زى طلاب الأزهر وكان منحنيًا إلى الأمام على مقربة من السيارة. بعد ذلك

اتصل بالبوليس أن طالبًا أزهريًا راقد فى منزله وبه إصابة فتبين أنه أُصيب إصابة شديدة فى رأسه وفى يده اليمنى. وقبل موته قال إنه اتفق له أن كان على مقربة حين إلقاء القنبلة فأصابه الانفجار بما أصابه. هذا والطبيب الشرعى يفحص الجثة لكى يحكم أمن الممكن أن سبب الإصابة كان استعمال المتوفَّى للقنبلة وانتهت إلى البوليس إشاعة أخرى مؤداها أن طالبين آخرين من طلبة الأزهر يقال إنهما قد أُصيبا والبحث جارٍ عنهما».

إنكار الوعود الإنكليزية بشأن مصر:

والظاهر أن المناقشة التى دارت فى مجلس العموم الإنكليزى كان فيها ما يشبه الاعتراف الرسمى بصفة الوفد. ولو أنها حوت إنكارًا لجميع العهود والوعود الصادرة من رجال السياسة الإنجليزية منذ احتلالهم البلاد حتى الآن. وهذا هو تلخيص مراسل الأهرام الخصوصى لما دار فى المجلس المذكور من المناقشات:

«لندن فى ١٣ مايو - رد المستر بونارلو على الليفتنانت كومندر كنورس فقال: لو كان الممثلون المصريون مستعدين للمناقشة فى إعطاء الضمانات المعقولة الكافية لصيان المصالح البريطانية الخاصة بقناة السويس والمصالح التجارية والمالية - مقابل وعد بريطانيا العظمى باحترام استقلال مصر لكانوا انتهزوا فرصة بلاغ اللورد ملنر الذى نص على أن لا حد للمناقشة».

«وسأل المستر كنورس هل من الممكن، بصرف النظر عن عدم استطاعة اللورد ملنر المناقشة مع المصريين، أن يُفتح باب المناقشة من جديد حتى يستطاع أخذ رأى هؤلاء السادة المصريين فى الاتفاق الذى سيُعقد بين البلادين؟؟».

«فرد المستر بونارلو عليه قائلاً إننى متأكد من أن كل مناقشة يكون من ورائها نتيجة مُرْضية تقبل فى الحال. ولكن يجب أن تقدر الحكومة فائدة هذه المناقشة والنتائج التى يمكن أن تأتى بها».

«وسأل الليفتنانت كولونيل مالون عما إذا كانت لجنة اللورد ملنر قد ذهبت إلى مصر ومعها تعليمات من الحكومة بقصد اتباع أحسن الوسائل لتثبيت الحماية البريطانية على مصر وعلى ذلك كان من المتوقع أن يُحْجم الوطنيون عن مفاوضة اللورد ملنر».

«فأجاب المستر بونارلو بقوله: كلاًّ. لم يكن هناك شيء من هذا القبيل فإن اللجنة قصدت مصر لتضع أحسن النظم اللازمة لحكم البلاد».

«ورد المستر بونارلو على سؤال لليفتنانت كولونيل كنورس عن الوعود البريطانية التى قطعتها الحكومة بخصوص مسألة مصر قائلاً:»

«إن التصريحات العديدة التى فاه بها رجال الحكومة البريطانية محفوظة فى السجلات. وهى واضحة لا تحتاج إلى تفسير وإنى لا أظن أنه يمكن أن يستخلص منها إنها وعود أعطيت بقصد ضمان استقلال مصر. ولم تصرح حكومة جلالة الملك بجلاء الجنود الإنكليزية عن مصر بمجرد انتهاء المشاغبات».

وإن فى هذه التصريحات التى فاه بها المستر بونارلو فى مجلس العموم ألغازًا عدة عجيبة فى بابها. نلخصها هنا ليقارنها من أراد بما مر عليه فى هذا الموضوع، وليدرك تقلبات السياسة الإنكليزية حسب مقتضيات الأحوال:

أولاً - اعترف المستر بونارلو أن لمصر ممثلين أضاعوا فرصة من يدهم وهى فرصة إعلان بلاغ اللورد ملنر الذى نص على أن لا حَدَّ للمناقشة.

ثانيًا - فتح جنابه باب المناقشة ولو أنه قيدها بأنه «يجب أن تقدر الحكومة (الإنكليزية) فائدة هذه المناقشة والنتائج التى يمكن أن تأتى بها».

ثالثًا - أن اللورد ملنر لم يُزود بتعليمات من حكومته بقصد اتباع أحسن الوسائل لتثبيت الحماية البريطانية على مصر. مع سابقة إعلان الماريشال أللنبى فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ أن «سياسة بريطانيا العظمى فى القطر المصرى هى المحافظة على حكومته الذاتية تحت الحماية البريطانية.. وعليه فقد قررت

حكومة جلالة الملك إرسال لجنة إلى مصر مهمتها تقرير نظام الحكم للوصول إلى تلك الغاية».

رابعًا - أن التصريحات العديدة التى فاه بها رجال الحكومة البريطانية لا يمكن أن يُستخلص منها أنها وعود أُعطيت بقصد ضمان استقلال مصر ا. هـ.

فإذا كانت كل هذه التصريحات العديدة التى فاه بها رجال الحكومة البريطانية لا يمكن أن يُستخلص منها أنها وعود أعطيت بقصد ضمان استقلال مصر. فهل يمكن أن يكون الوعد المنتظر أعظم قيمة من التصريحات السابق إعطاؤها لمصر؟!!

وبمناسبة هذه المناقشة التى جرت فى مجلس العموم الإنكليزى قالت جريدة «الجورنال» الباريسية بعددها الصادر فى ١٢ مايو ما يلى:

«حدث فى جلسة قريبة من جلسات مجلس العموم أن حمل المستر بونارلو أثناء رده على أسئلة وجَّهها جماعة من النواب على التصريح بأنه إذا كان المندوبون المصريون على استعداد للمناقشة بشأن الضمانات المعقولة للمحافظة على مصالح إنكلترا فى حالة قيامها بما تعهدت به من استقلال مصر. فما يدعو للأسف أنهم لم يستفيدوا من الدعوة التى لا حَدَّ لها التى صدرت من اللورد ملنر. وأضاف مستر بونارلو أنه فوق ذلك متأكد بأن الحكومة ستفتح المفاوضات اللازمة لإيجاد أحسن الطرق لحكم مصر متى حان الوقت الذى تراه صالحًا لذلك».

«والذى يستخلص من هذه التصريحات أنه ربما حصلت مفاوضات بين الحكومة الإنكليزية والوفد المصرى ولذا أردنا أن نستطلع رأى رئيس الوفد فأجابنا سعد زغلول باشا بما يلى:»

«لا أنكر أهمية هذه التصريحات ولا أشك فى أن فيها ما يقرب المسافة بين وجهة النظر الإنكليزية ووجهة النظر المصرية بشرط أن يصاحبها ما يجعلنا

نتوقعه من أمور فعلية. ومع ذلك فإنه من الصعب أن يعرف الآن ما ستراه مصر فى هذه التصريحات إذ يجب أن لا يعزب عن الذهن أن إنكلترا عدلت أخيرًا، بمحض إرادتها وبدون استشارتنا، نظام الوراثة بعرش مصر».

«وليس مثل هذا بأحسن السبل لإيجاد روابط الثقة والمحبة بين البلادين، ولا تُكتسب محبة المصريين وثقتهم إلا بالاعتراف باستقلالهم وبالكف عن التدخل بشئوونهم الخاصة».

«وأضاف سعد زغلول باشا أنه،عدا ذلك، لا يتفق مع المستر بونارلو فى أن يصرح بأن المصريين قد أفلتت منهم فرصة المناقشة مع لورد ملنر».

«وقال لنا: لم تصلنا مطلقا دعوة من لورد ملنر لنفاوضه بصفتنا ممثلين للأمة المصرية».

«ثم سألنا سعد زغلول باشا: إذا كان على استعداد للمفاوضة اليوم على أساس تصريحات المستر بونارلو أى إعطاء الضمانات المعقولة للمحافظة على مصالح إنكلترا فى قناة السويس ومصالحها التجارية والمالية إذا هى وفت بعهودها؟».

«فأجابنا رئيس الوفد بهذه العبارات:»

«نحن مستعدون فى الواقع لإعطاء كل الضمانات المعقولة للتوفيق بين مصالح إنكلترا واستقلال مصر. ولسنا نرفض أبدًا الدخول فى المفاوضات اللازمة بصفتنا وكلاء الأمة المصرية إذا كان من وراء ذلك الوصول إلى هذه النتيجة».

ويمكن تفسير تصريحات المستر بونارلو وتصريح سعد زغلول باشا فى جملتهما، بأن الأول اعترف بصفة الوفد وعرض عليه المناقشة فى المسألة المصرية على أساس ضمان استقلال البلاد فى نظير ضمانة مصالحها فى مصر، وأن سعد باشا قبل الدخول فى هذه المناقشة.

■ ■ ■

الفصل الثامن

استقالة وزارة يوسف وهبه باشا
وتأليف وزارة نسيم باشا الأولى



وفى يوم ١٩ مايو، رفع حضرة صاحب الدولة يوسف وهبه باشا رئيس مجلس الوزراء استقالته من منصبه لحضرة صاحب العظمة السلطانية. وهذا نص الاستقالة:

«مولاى»

«حينما تفضلتم بدعوتى لتقلد رياسة الوزراء لم أتوان فى الإذعان للأمر بما تقضى به فروض الإخلاص والولاء. وقد بذلت كل جهدى فى القيام بالواجب ولكنى فى هذه الأيام الأخيرة شعرت بالاحتياج للراحة. فالتمس من مكارم عظمتكم قبول استقالتى من رياسة الوزارة ومن وزارة المالية».

«وإن ما رأيته يا مولاى من حسن تعطفاتكم وتوالى رعايتكم يجعلنى أرتل فى كل لحظة آيات الشكر لمقامكم الكريم. وسأبقى على الدوام».

«عبدكم المخلص المطيع وخادمكم الصادق الأمين»

«يوسف وهبه»

فصدرت الإدارة السلطانية التالية معربة عن قبول استقالته:

«عزيزى يوسف وهبه باشا»

«إن استقالتكم المرفوعة إلينا بناء على ما شعرتم به من الاحتياج للراحة فى هذه الأيام الأخيرة كانت من موجبات الأسف الشديد لدينا. فمع الشكر لدولتكم

ولحضرات الوزراء على الخدمات الصادقة التى قمتم بها لبلادنا مدة رياستكم، قد أصدرت أمرى هذا لدولتكم مقدرًا لصدق ولائكم ومتمنيًا لكم من الصحة والعافية ما يمكّنكم من تعزيز الخدمات للبلاد فى المستقبل إن شاء الله».

«فؤاد»

٣ رمضان سنة ١٣٣٨، ٢١ مايو سنة ١٩٢٠.

لم يصرح دولة يوسف وهبه باشا بسبب لتقديم استقالته إلا «احتياجه إلى الراحة فى هذه الأيام الأخيرة». وهذا من الأسباب المبهمة العديدة التى ينتحلها كبار رجال الحكومات عند اعتزامهم اعتزال مراكزهم إذا لم يستطيعوا تبيان الأسباب الحقيقية التى حملتهم على التنحى عن تلك المراكز.

على أننا نعلم أن الذى حمل دولة يوسف وهبه باشا على تقديم تلك الاستقالة إنما هو إقدام أحد زملائه الوزراء على استيفاد وفود من الأقاليم إلى جهة مخصوصة. وقيل إن الغرض من ذلك تأييد فكرة ربما كان لها أثر فى سياسة البلاد. وذلك على غير علم من دولته. فلم يشأ دولته الاستسلام لتصرف زميله مهما تكن الغاية منه. وفضل الاستقالة على الاستمرار فى دست الأحكام.

نقد أعمال وزارة وهبه باشا:

لم نشأ أن نمر بأعمال هذه الوزارة دون أن نضع على بساط النقد بعضًا منها؛ عملاً بسنة المهمة التى أخذناها على عاتقنا ولو أن هذه الوزارة قد اعتنقت المذهب الجديد أو البدعة الجديدة التى ابتدعها دولة سعيد باشا من قبل، وهى جعل الوزارة إدارية لا تتعرض للمسائل السياسية بأى وجه من الوجوه.

لذلك نستعرض أمامنا من أعمالها المسائل الآتية:

أولاً - يعلم دولة وهبه باشا أن السبب الذى حمل سلفه على تقديم استقالته هو حضور لجنة ملنر فى وقت رآه غير مناسب رغم تشدده فى طلب تأخير حضورها للأسباب التى صرح بها. فهل كانت هذه الأسباب قد زالت أم كان رأى

دولته مخالفًا لرأى سلفه؟ وإن كان الثانى فماذا كان رأيه ولِمَ لَمْ يبينه للأمة حتى تقف على المبرر لقبوله الوزارة؟

ثانيًا ـ قال لورد ملنر فى تقريره فيما يختص بالوزراء: «ولقد كان الاحتراس أشد ظهورًا من ذلك (أى من احتراس السلطان) فى الوزارة ـ وهبه باشا ورفاقه ـ الذين تعرفنا بهم فى حفلة أقامها اللورد ألنبى فى دار الحماية فى ١١ ديسمبر والذين كنا نحن وإياهم على غاية الوداد طول مدة إقامتنا بمصر. وكانوا دائمًا على استعداد لمساعدتنا فى بحثنا ولموافاتنا بكل أنواع المعلومات وجمعنا بكل موظف نروم مقابلته. ولم يكن ثمت ريب على الإطلاق فى رغبتهم فى تمكيننا من انتهاز كل فرصة تمكِّننا من معرفة نظام الحكومة وكيفية إدارتها لأعمالها. ومن الأطلاع على حالة البلاد».

فجمعها اللجنة بكل موظف كانت تروم مقابلته أو تمكينها من معرفة نظام الحكومة وكيفية إدارتها لأعمالها أمور يمكن اعتبارها إدارية محضة. أما ما عدا ذلك فهل لا يُعتبر أنه من الأعمال السياسية؟.

تأليف وزاة نسيم باشا:

وعلى إثر قبول استقالة صاحب الدولة يوسف وهبه باشا، صدرت الإرادة السلطانية إلى صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا الذى كان وزيرًا للداخلية فى وزارة يوسف وهبه باشا بتأليف الوزارة الجديدة. وهذا هو نص الإرادة.

«عزيزى محمد توفيق نسيم باشا»

«إنه لما تحققناه فى ذاتكم من الجدارة التامة للقيام بمهام الأمور. وبما لنا فى دولتكم من الثقة الكاملة. قد اقتضت إرادتنا السنية السلطانية توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدة لياقتكم. وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للاهتمام بتأليف هيئة الوزارة وعرض مشروعه لجانبنا لصدور مرسومنا العالى به».

«وإنى أسأل الله العلى القدير أن يمنَّ علينا بتوفيقاته الربانية للعمل بما يعود على بلادنا بالخير والسعادة وهو المستعان».

«فــؤاد»

٣ رمضان سنة ١٣٣٨ (٢١ مايو سنة ١٩٢٠).

فكان جواب دولته على هذه الإرادة السلطانية بالنص الآتى:

«يا صاحب العظمة»

«أتقدم إلى أريكتكم المحفوفة بعناية الرحمن ملتمسًا قبول آيات الشكر والإجلال على ما تفضلتم به نحوى من مظاهر الرضا العالى وما أسديتمونيه من جلائل النعم المترادفة التى أخَصُّها الإنعام علىَّ برتبة الرياسة العلية ومنحى عظيم الثقة بدعوتى لتأليف الوزارة الجديدة».

«وإننى أعترف أن من الواجب قبول هذه المهمة على ما فيها من المصاعب وأتشرف بأن أعرض على عتبات عرشكم أسماء حضرات الوزراء الذين اخترتهم لمعاونتى على ما فيه نفع البلاد وخيرها مستبقيًا لنفسى منصب وزارة الداخلية. حتى إذا صادف ذلك قبولاً لدى مولاى رجوت من عظمته التفضل بإصدار المرسوم السلطانى باعتماده وأسأل الله المعونة والسداد».

«وإننى على الدوام. يا مولاى. لعظمتكم».

«الخادم الخاضع المطيع والعبد المخلص الأمين»

«محمد توفيق نسيم»

القاهرة فى ٤ رمضان سنة ١٣٣٨ (٢٢ مايو سنة ١٩٢٠)

وهذه هى هيئة الوزارة الجديدة:

محمد توفيق نسيم باشا للداخلية

أحمد زيور باشا للمواصلات

أحمد ذو الفقار باشا	للحقانية
محمد شفيق باشا	للأشغال والحربية والبحرية
حسين درويش باشا	للأوقاف
محمد توفيق رفعت باشا	للمعارف العمومية
محمود فخرى باشا	للمالية
يوسف سليمان باشا	للزراعة.

■ ■ ■

الفصل التاسع

سفر الوفد
إلى لوندره للمفاوضات



ولقد ظهرت نتيجة تصريحات المستر بونارلو فى مجلس العموم. ورد سعد باشا عليه فى الحديث الذى أفضى به إلى مُكاتب جريدة الجورنال الباريسية. بعد أن رأى الوفد أن محاولته اعتبار المسألة المصرية مسألة دولية، منذ هبط باريس، ووجوب إبعادها كلية عن أن تكون من المسائل التى تحل بين إنكلترا ومصر وحدهما. إن صح أن يتمسك بهذا الاعتبار ويلوح به فى الأفق كعلم للأمانى القومية فإنه لا ينبغى له وهو فى مركز القيادة للشعب أن ينخدع به. لذلك فضل المبادرة إلى إجابة دعوة الإنكليز إياه للحضور إلى لوندره للمناقشة فى المسألة ووضع الأساس الذى سيبنى عليه الاتفاق بين الحكومتين المصرية والإنكليزية.

رأى الوفد ذلك ولكنه تردد فى البدء، وحق له أن يتردد، لأن جو مصر السياسى كان معاديًا كل المعاداة لفكرة حل المسألة على هذه الصفة. لذلك شعر بحاجته إلى أن يبرر، أمام الشعب المصرى، عدوله عن خطته التى خرج من مصر عليها وكرر القول بالمحافظة عليها. وهى إبعاد القضية عن أن تكون مسألة داخلية بين مصر وإنكلترا. وكان من نتائج تردده هذا إرساله النبأ البرقى التالى الذى يظهر فيه أنه،ولو أنه قبل الدعوة، إلا أنه انتدب من يستوثق من نيات إنكلترا نحو القضية قبل انتقاله إلى لوندره وهذا نص النبأ:

«باريس فى ٢٠ مايو»

«محمود سليمان باشا»

«دعت لجنة ملنر ـ بواسطة أحد أعضائها المستر هرست ـ الوفد المصرى للتوجه إلى لوندره للمناقشة فى القواعد التى تكون أساسًا لاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى».

«ففضل الوفد، قبل أن يقصد إلى لوندره بكامل أعضائه، أن ينتدب محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وعلى ماهر بك ليتأكدوا من استعداد بريطانيا العظمى نحو الأمانى المصرية بالاستقلال التام».

ولا أدلُّ على تشبع جو مصر السياسى بفكرة معاداة ذهاب الوفد إلى لوندره مما كان ينشر فى الصحف المصرية فى ذلك الحين من التحذير من سلوك مثل هذا المسلك الذى يهدم ركنًا منيعًا من أركان القضية. وإنا لنسوق هنا مثلاً لما كان يكتب ويذاع من هذا القَبيل جزءًا من المنشور الذى بعث به الحزب الديمقراطى المصرى بتاريخ أول مايو إلى الوفد والى جميع العاملين فى القضية المصرية، حيث جاء فيه: «إن أى مفاوضة بين المصريين والإنكليز يجب أن يكون مرماها، أولاً وبالذات، اعتراف هؤلاء باستقلال مصر التام داخليًا وخارجيًا وبحق مصر فى الانضمام لهيئة جمعية الأمم وبحريتها التامة فى التعامل مع الأمم. وبأنها بهذه الصفة، وبهذه الصفة فقط، يمكنها أن تتعاقد مع الإنكليز إن كان لهذا التعاقد محلٌّ».

هذا، ولقد عمل الوفد على نشر فكرة انتقاله إلى لوندره وترويجها فى مصر حتى قبلتها الأمة المصرية فى النهاية، بعد أن كانت تجد فيها قبل ذلك الغضاضة كلها.

فلما قابل الأعضاء الثلاثة الذين أوفدوا إلى لوندره اللورد ملنر قال لهم إنه مستعد للمفاوضة مع الوفد بدون قيد ولا شرط. وأنه إذا اقتنعت إنكلترا فى نهاية المفاوضات بضمان مصالحها خاصة. فلا تتأخر عن منح مصر استقلالها التام. فطلبوا منه تدوين هذا الكلام فأبَى محتجًا بأن العبرة بالنتائج ولا خوف

من شىء مادامت المفاوضة غير مقيدة فكتب مندوبو الوفد إلى رئيسه يدعونه هو وزملاءه للذهاب إلى لوندره، حرصًا على مصلحة البلاد وخشية أن يقال أضاعوا فرصة سانحة.

فعزم الوفد على قبول النُّصح وصمم على السفر إلى لوندره، وفعلاً أرسل سعد باشا فى أول يونيه إلى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة النبأ البرقى التالى:

«لقى زملاؤنا فى لوندره قبولاً حسنًا وتلقوا من التأكيدات ما يبعث الأمل فى التوصل بالفاوضات إلى حل مُرْضٍ».

«لهذا عزمنا أن نتوجه جميعًا إليهم، بحول الله، يوم السبت المقبل (٥ يونيه) للدخول فيها مستمدين القوة من اتحاد الأمة وحكمة أبنائها والحجة من وضوح الحق والمعونة من الله ناصر الضعفاء».

وفى يوم ٥ يونيه وصل نباء برقى من سعد باشا من لوندره، هذا نصه:

«وصلنا سالمين وكان الأثر فى نفوسنا حسنًا. بلغوا تحياتنا لمواطنينا الأعزاء».

«سعد زغلول»

ولقد وصفت بعض الأنباء البرقية كيفية استقبال الوفد فى لوندره فقالت:

«لوندره فى ٥ يونيه ـ وصل زغلول باشا والوفد المصرى إلى لندن الساعة السادسة والدقيقة ٣٠ فاستقبلهم على محطة فيكتوريا جميع الطلبة المصريين فى بريطانيا العظمى وإيرلندا. وقد جأرت الأصوات بالدعاء. وعلا الهتاف لمصر المستقلة ولزغلول باشا والوفد. وسار موكب كبير من الطلبة المصريين فى السيارات وراء مركبات رجال الوفد فتألف منهم رتل طويل فى الطريق وكانت الأعلام مرفوعة على السيارات والحماسة بالغة أشدها من التأثير».

ونقلت شركة روتر من لندن بتاريخ ٦ يونيه النبأ البرقى الآتى، الذى يدل على مبلغ أمل سعد باشا فى نتيجة المهمة التى اعتزم على القيام بها فى تلك الديار، وهذا نصه:

«قال زغلول باشا فى حديث مع مندوب جريدة الأُبزرفر: إن له أملاً عظيمًا فى الوصول إلى تسوية على قاعدة الاعتراف باستقلال مصر التام وحماية المصالح الإنكليزية. وقال إنه إذا تقررت هذه التسوية فإن مصر تكون على الدوام صديقة مخلصة للإنكليز».

اجتماع الوفد بلجنة ملنر:

وحصلت أول مقابلة بين الوفد ولجنة ملنر يوم ٦ يونيه وكان فيها عدلى يكن باشا واسطة التعارف بينهم.

هذا، ولقد أولت الجرائد الإنكليزية قدوم سعد باشا إلى لوندره تأويلاً لا يتفق مع الواقع والحقيقة. وعدَّت قدومه رضوخًا لأمر الحكومة الإنكليزية وتنازلا عن مبدئه. حيث قبل التجاوز عن بعض مطالبه وقبل الحماية. فكذب سعد باشا هذا الادعاء فى جرائد فرنسا قائلاً إنه إنما أتى إلى إنكلترا بدعوة من لورد ملنر. وقال مُكاتب الأهرام الخصوصى بهذا الشأن فى نبأ برقى من باريس:

«لما رأى سعد باشا زغلول رئيس الوفد المصرى أن الصحافة الإنكليزية تمثل سفره وسفر الوفد إلى لوندره على غير حقيقته وجَّه إلى الصحافة الفرنساوية تكذيبًا لها أكد فيه أنه ذاهب إلى لوندره بناء على دعوة لجنة ملنر حتى يدافع عن الاستقلال التام الذى تطلبه مصر كلها وإعطاء إنكلترا ضمانات مرافقها ضمن حدود الاستقلال التام لمصره».

وانتقدت جرائد الحزب الوطنى خطة سعد باشا فى قبول المفاوضة فى لوندره، وعدت ذلك منه اعترافًا بما تدَّعيه الحكومة البريطانية من الحق فى تقرير مصير مصر. وهذا مما يُخرج المسألة المصرية من دوليتها. فرد عليهم سعد باشا وآخرون بما ملخصه «إن العبرة بالنتائج مادامت لا تلزم أحدًا بشىء. ومن ذا الذى يقول بأنه إذا تفاوضت أمتان على شىء تريدان الاتفاق عليه يكون لأحديهما على الثانية حق السيادة أو ما شابهها. وإن سعد باشا لا يملك الكلام إلا فى حدود توكيل الأمة له وهو الاستقلال التام».

وقال سعد باشا فى كتاب خصوصى لأحد أقربائه:

«... قل للذين يجادلون فى سفرنا. إنَّا مقيمون على عهدنا. لا نرى فى العالم فخارًا أكبر من فخارنا بثقة الأمة بنا. ولا مجدًا أعلى من مجد استقلالنا. لا نعدل عن مبدئنا الذى قمنا بالدعوة إليه فأجمعت الأمة عليه وبذلت دونه أرواح أبنائها. فلتطمئن قلوب المجادلين إن أرادوا اطمئنانًا ...».

وكانت أول جلسة حصلت فيها المفاوضة بين الوفد ولجنة ملنر فى ٩ يونيه وفيها تكلم اللورد ملنر على المواضيع التى يجب البحث فيها، فقال:

«إن بريطانيا العظمى تود عقد اتفاق ودى حر بين الشعب الإنكليزى والمصرى. ولا تتأخر عن الاعتراف باستقلال مصر متى أمنت على الضمانات اللازمة لمصالحها الإمبراطورية ومصالح الأجانب. وسلامة البلاد وسكانها».

وذكر بعض ما يُقصد من هذه الضمانات فقال: «إنها تتضمن وضع حامية فى نقطة يحددها الخبراء الحربيون فيا بعد لحفظ مواصلات الإمبراطورية. وأن يكون لها (أى للإمبراطورية) رأى فى التشريع الذى يراده تنفيذه على الأجانب حتى يرضوا بالتنازل لبريطانيا العظمى عن امتيازاتهم التى يعوق بقاؤها تقدم البلاد والتى يجعل وجودها استقلال مصر غير ممكن». ثم قال: «يجب أن تكون مصر دولة ملكية دستورية وينص على ذلك فى المعاهدة حتى تتأكد إنكلترا والدول بأن مصر ستسير على قواعد الديمقراطية لا سواها من الأنظمة الاستبدادية أو الجمهورية أو الاشتراكية أو الشيوعية».

وفى جلسة تالية عقدت فى ١١ يونيه تنوقش فى مسألة الموظفين الأجانب وفى الموظف الذى يكون فى الحقانية له حق الاتصال مع وزيرها، فأراد الوفد أن يكتفى بنائب عام إنكليزى يحافظ على حقوق الأجانب فلم يتم الاتفاق على هذه الفكرة. ثم تُوقش فى تعيين المستشار المالى.

وفى يوم ١٢ يونيه حصلت محادثة فى مسألتَى النقطة العسكرية والتمثيل الخارجى. وهنا احتد الجدل. وتعددت بعد ذلك الجلسات ووقفت المفاوضات وهُددت بالقطع لأن هاتين المسألتين تمسَّان مسائل كثيرة، بل هما تهدمان أى استقلال ظاهرى أو حقيقى.

ولقد نشرت جريدة المقطم أحاديث ثلاثة عزتها إلى سعد باشا زغلول وعنونت هذه الأحاديث بالعنوان الآتى وهو: «الحقائق التاريخية» نقلها إليها مُكاتبها فى لوندره وادعى فيها أنه حادَث رئيس الوفد المصرى. فحدثت على إثر نشر تلك الأحاديث ضجة فى البلاد. فأسرعت لجنة الوفد المركزية بالقاهرة بإرسال برقية، هذا نصها:

«القاهرة فى ١٣ يونيه ـ سعادة سعد زغلول باشا بلندن. نشر المقطم لكم أحاديث ثلاثة آخرها فى ملحق بتاريخ ١٢ يونيه وفيه السؤال الآتى:»

«هل وفدكم مصمم على طلب الاستقلال التام ويرفض أن يقبل ما هو أقل من ذلك؟ فأجبتم: لا يمكننى أن أجيبكم على ذلك جوابًا معينًا صريحًا حتى ننظر فى المسألة من جميع وجوهها وتعرض الاقتراحات الصريحة المعينة».

«فنرجوكم تأييد أو تكذيب ذلك وأفيدونا هل اطلعتم على هذه الأحاديث قبل نشرها أم لا؟».

فورد على اللجنة الرد الآتى:

«لندن فى ١٤ يونيه»

«محمود سليمان باشا بالقاهرة»

«إنى لا أعرف مُكاتب المقطم ولم يتقدم إلىَّ أحد بهذه الصفة ولم يكن فى استطاعتى التصريح بنشر حديث لأنه لم يعرض على مطلقًا لإقراره والموافقة عليه».

«ويمكنكم أن تكذبوا مباشرة كل تصريحات تُعزى إلىَّ وتكون غير متفقة مع مبادئ الوفد».

«والوفد لا يستطيع النزول عن أى حق من حقوق مصر. وفضلاً عن ذلك فإذا تم الاتفاق على حل فإن نواب الشعب المنتخبين لهذا الغرض هم وحدهم الذين يكون لهم الحق فى قبول الحل أو رفضه».

وفى يوم ٩ يونيه شُيعت جنازة المرحوم محمد بك فريد رئيس الحزب الوطنى المصرى فى مشهد حافل. واشترك فى تشييع رفاته إلى مرقده الأخير ألوف مؤلفة من رجال الأمة بجميع طبقاتها، وكان الجلال يحف بهذا المشهد الرهيب الذى دل على مكانة العاملين فى قلوب هذه الأمة التى لا تنسى لأحد فضله عليها.

وفى يوم ١٠ منه سافر صاحب الدولة حسين رشدى باشا إلى أوروبا لينضم إلى العاملين هناك فى حل المسألة المصرية. فودعه على المحطة والميناء بالإسكندرية رجال الفضل والقلم والسياسة والرياسة، وأقيمت له الحفلات وأُلقيت فيها الخطابات العامرة. والقصائد الممتعة.

وصدر الحكم فى ذلك اليوم على عبد القادر محمد شحاته وشريكه عباس حلمى المعتدين على حياة صاحب الدولة محمد سعيد باشا بالسجن المؤبد، بعد أن حُكم عليهما بالإعدام.

الاعتداء على دولة توفيق نسيم باشا:

وفى يوم ١٢ يونيه طلعت الجرائد على الأمة بنبأ ارتجت له البلاد وزارت زأرة الغاضب على الفئة الضالة التى لا تحسب لشئون بلادها حسابًا.

ذلك النبأ هو الاعتداء على صاحب الدولة رئيس الوزراء محمد توفيق نسيم باشا. فقد نشر عنه البلاغ الرسمى التالى:

«فى الساعة التاسعة و١٥ دقيقة (من يوم ١٢ يونيه) بينما كان صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء قاصدًا إلى مقره بوزارة الداخلية إذا بقنبلة أُلقيت على سيارته فى نهاية شارع عماد الدين عند اتصاله بشارع الشيخ عبد الله».

«وقد انفجرت القنبلة على الأرض إلى يمين السيارة فلم تصب دولته بشىء وإنما أُصيب سواق مركبته بجرح بالغ ونُقل فى الوقت إلى المستشفى».

«وقد قصد دولته بعد ذلك وزارة الداخلية».

«أما الجانى فقد لجأ إلى الفرار. وقد اهتم رجال البوليس بالبحث عنه وتمكنوا من القبض عليه».

ولما بلغ النبأ مسامع عظمة السلطان تفضل وأرسل كبير الأمناء للسؤال عن صحة وزيره وتبليغ تهانى عظمته له بالسلامة.

ولم يكتفِ صاحب العظمة بإظهار هذا العطف السامى بل تنازل وزار صاحب الدولة فى داره فى الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر ذلك اليوم. وبعد ذلك قصد دولة الوزير القصر السلطانى للتشكر على ما أظهره عظمته نحوه من العناية.

وثبت من التحقيق أن اسم الجانى إبراهيم حسن مسعود من موظفى حسابات مصلحة الصحة وأنه بعد ارتكابه هذه الجريمة اختبأ فى منزل خرب ومكث مدة مختبئًا، وكان الشرطى قد لحظه وهو يدخل ذلك المنزل فأوقف على بابه بوليسًا سريًا يرقبه حتى خرج فقبض عليه.

حار الناس فى تعليل ارتكاب سلسلة هذه الجرائم وأدهشتهم جرأة مرتكبيها فى الوقت الذى شغلت فيه الأمة بأكملها بقضيتها؛ ولكن خفف من وقع هذه الجرائم أنها لم ينتج عنها إصابة أحد بسوء وأن الجناة جميعهم تقريبًا قد قبض عليهم.

وبهذه المناسبة أبدى سعد باشا رأيه فى الوزارة القائمة وفى حوادث الاعتداءات الأخيرة فى حديث مع مندوب لجريدة «وستمستر غازيت»، وهذا نصه:

«لندن فى ١٦ يونيه ـ حادَث أحد مندوبى جريدة (وستمنستر غازيت) زغلول باشا فقال معاليه إنه لم يتلقَّ أخبارًا من مصر منذ وصوله إلى لندن. وسأله

الصحافى عن رأيه فى الوزارة المصرية الجديدة وفى حادث الاعتداء الحديث على رئيس الوزارة. فأبدى معاليه التصريحات التالية:»

«إن الوزارة الجديدة مثل الوزارتين السابقتين مؤلفة من رجال ليست لهم سياسة معينة تمامًا يتبعونها. وليس لهم أى تأثير فى الشعب المصرى. وإنى لآسف جد الأسف لوقوع حادث الاعتداء الحديث على رئيس الوزارة. كما إننى قد أسفت لوقوع الاعتداءات السابقة على الوزراء. وهذه الطريقة الإرهابية ممقوتة. فإنها تضر بالأمن العام والنظام العام كما أنها تضر بالحرية العامة. ولست منفردًا بهذا الرأى. فإن زملائى يشاطروننى هذا الرأى تمامًا كما يشاطرنى إياه الرأى العام المصرى. فإن ذلك الرأى العام مع إجماعه على مضادة نظام الحماية ومع بغضه لكل وزارة تؤيد ذلك النظام يستنكر هذه الاعتداءات على الوزراء. ومن المعلوم أن فى كل بلاد أفرادًا غير مسئولين يلجئون إلى ارتكاب مثل هذ الجرائم الفظيعة. مع أنه من الأمور الجلية أن مثل هذه الأساليب تناقض مصالح بلادهم - روتر».

هذا، ولقد كانت المفاوضات بين الوفد المصرى ولجنة ملنر سرية لا يمكن الإباحة بشىء منها لأىٍّ كان. ومع ذلك فقد نشرت بعض الصحف، فى مصر وفى إنكلترا وفى فرنسا، عبارات ادَّعوا أنها خلاصة ما دار من المفاوضات فى أثناء المقابلات التى كانت بين الوفد ولجنة ملنر وامتروا أمورًا ما أنزل الله بها من سلطان.

فلما بلغ الوفد ما أُشيع وأُذيع حول هذه المفاوضات أرسل الأستاذ محمود عزمى مُكاتب الصحف الوطنية المرافق للوفد، إشارة برقية إلى الجرائد بمصر يبين فيها الأطوار التى مرت فيها المفاوضات وينفى كل ما ذاع عنها، فقال:

لندن فى ١٥ يونيه - «... أما أخبار المفاوضات ذاتها فقد وصل إلى علمنا أن مقابلة أولى حدثت يوم الإثنين السابع من هذا الشهر تعارف فيها أعضاء الوفد ولجنة ملنر. وأن مقابلة ثانية قد أعقبتها يوم الأربعاء فى التاسع من الشهر. وكان

اليوم موعد مقابلة جديدة ولكنها تأجلت إلى يوم الخميس أو الجمعة. ويظهر أن هناك من المسائل المبدئية ما سيطول أجَل الأخذ والرد فيه. فلا تمس التفصيلات قبل أسبوعين».

«ولا يجتمع أعضاء الوفد جميعًا بأعضاء لجنة ملنر جميعًا أثناء المفاوضات. ولكن الرئيس المحترم يصحبه صاحب السعادة محمد محمود باشا وصاحب العزة لطفى بك السيد هم الذين يمثلون الوفد. ولورد ملنر يصحبه مستر رنل رود السفير البريطانى هما اللذان يمثلان اللجنة. ويحضر المفاوضة كذلك عدلى باشا».

«وقد تعهد الطرفان أن يحافظ كلاهما على سرية المفاوضات مادامت جارية. ومن أجل هذا لا يحتاج المرء إلى كبير عناء لتفنيد المزاعم التى تدَّعيها الصحافة البريطانية عن طبيعة المفاوضات أو التى تدعيها الصحافة الفرنسية عن تفاصيل ما تم عليه الاتفاق. فجريدة التيمس تنقل عن جريدة «ليكودى بارى» الباريسية تفصيلات ما أنزل الله بها من سلطان. لا تدل إلا على جهل كاتبيها بالمسألة المصرية. وعلى أنهم يتسقطون الأخبار من أفواه غير مسئولة تهرف بما لا تعرف».

«كذلك كان حظ مراسل «المقطم» الخاص من الخلط، وكذلك كان حظ «المقطم» نفسه من التسرع غير المحمود الذى دعاه إلى إصدار ملحق نشر فيه ما جاء عن طريق مكاتبه. وإذا لم يكن متعسرًا على الناس فى مصر أن يفهموا ما قصد إليه «المقطم» من إسراعه فى النشر فليس من السهل إدراك عاصفة الصحف بعد كل ريح. وكان بودنا أن نراها أكثر سكونا وأركن إلى الهدوء الذى يجب أن يتمشى مع ثقتها فى وفدها الأمين. ولكن يلوح لنا أن شدة يقظتها وشدة عنايتها بأمر البلاد هما اللتان تدعوانها إلى تلك القيامة كلما اشتمت رائحة خشيت منها على كيانها. وقد رأينا شباب مصر فى لندن ترتج أعصابه هو الآخر لمجرد وصول إشاعات باطلة. ربما تعمد إشاعتها بعض ذوى الأغراض. فقد

تسأل الطلبة هنا أخيرًا عما إذ كان لعدلى باشا برنامج خاص يريد أن يسير عليه الوفد وإن خالف مبدأ التوكيل العام. وهذه خرافة ما كنا نتصدى لتبديدها لولا ما يبدو لنا عند شبابنا فى لندن من سرعة التصديق. فليس لعدلى باشا برنامج غير برنامج الوفد. والوفد نفسه لا يمكنه ولا يريد أن يتعدى حدود التوكيل ويريد أن يرجع القول الفصل إلى الأمة نفسها بأن يعرض عليها نتائج مفاوضاته لتقبل أو لترفض».

«وقد كانت مبادئ الوفد هذه قاعدة الكلام الذى دار فى مصر بين عدلى يكن باشا وبين لورد ملنر. ولكن عدلى باشا لم يُرِدْ أن يدخل فى تفصيلات الأمور. لأنه يعرف أن هذه من اختصاص الوفد وهو وكيل الأمة».

«فليتّقِ مصر الراجمون بالغيب. وليعرف المصريون أنهم، فى هذه الساعات الرهيبة، أحوج ما يكونون إلى التساند والتساعد. وأن مصلحتهم تقتضى التفاهم التام المحكم حول الوفد وحول الوزير الذى يعمل مع الوفد متطوعًا لأنه يعتقد أنه يعمل لخير مصر. وليصبروا مطمئنين حتى يجتاز الوفد مرحلة المفاوضة الأولى وهى مرحلة المفاوضة فى المبدأ العام تجىء بعدها مراحل التفصيلات واجتيازها أهون وأسرع».

القبض على عبد الرحمن بك فهمى وآخرين ومحاكمتهم:

وكانت السلطة قد ألقت القبض على حضرة صاحب العزة عبد الرحمن فهمى بك سكرتير لجنة الوفد المركزية فى يوم أول يوليه وأودعته السجن. كما اعتقلت معه أناسا آخرين. وأخذت فى التحقيق معهم مدة ثلاثة عشر يومًا فى الخفاء. وفى يوم ١٤ تقرر إحالته ومن معه، وعدتهم ثمانية عشر شخصًا، إلى المحكمة العسكرية لمحاكمتهم. وقد جاء فى ورقة اتهامهم ما يأتى:

«المتهم عبد الرحمن بك فهمى وآخرون - متهمون بارتكاب جريمة تقع تحت الأحكام العرفية وهى التآمر - وذلك أنهم كانوا أعضاء فى جمعية تسمى جماعة

الانتقام التى كانت أغراضها خلع عظمة السلطان وقلب حكومته وإحداث هيجان والتحريض على القتل وتوزيع الأسلحة وقتل عظمة السلطان ووزرائه وآخرين».

وقد اعترض محامو المتهمين على محاكمتهم بناء على تحقيق جرى فى الخفاء. والتحقيق السرى مخالف للقانون المصرى والقانون الإنكليزى. فتقرر إعادة التحقيق فى يوم ١٥ فى محكمة الاستئناف الأهلية بحضور المتهمين ومحاميهم.

وإنه وإن لم تكن الأدلة على إجرام عبد الرحمن بك فهمى ومن معه قوية لدرجة أنها تثبت التهمة المنسوبة إليهم إثباتًا مقنعًا، إلا أن اعتقاد الماريشال اللنبى شخصيًا، على ما بلغنا، بأنهم كانوا حقيقة أعضاء فى الجمعية المذكورة وأن عبد الرحمن فهمى بك كان يعتبر كرئيس لها حمل فخامته على أن يصمم على محاكمتهم والحكم عليهم. وبخاصة فى ذلك الوقت الذى رأت فيه السياسة الإنكليزية أن تضرب ضربة ترهب بها المصريين لتكشف لهم عن شدة بأسها.

وعليه بدأت محاكمتهم فى يوم ٢٠ يوليه واستمرت ٩٩ جلسة فى ٧٨ يومًا انتهت فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠. وكان للقضية فى البلاد رنة ذات معنى إذ اهتم بها القوم اهتمامًا يفوق كل اهتمام.

وقف المفاوضات واستئنافها:

حدث فى هذه الأثناء ما دعا إلى وقف المفاوضات بين الوفد المصرى ولجنة ملنر مدة أسبوع كامل. فلم يشأ الوفد أن يظل جامدًا فى ذك الأسبوع بل أقام فى ليلة ٣٠ يونيه مأدبة للجنة المسماة «لجنة مصر»، وهى مؤلفة من بعض النواب والصحفيين ومن بعض العلماء وأصحاب النفوذ من الإنكليز.

وفى نهاية المأدبة وقف سعد باشا زغلول وألقى خطابًا شكر فه أعضاء هذه اللجنة، وقال فيه: «ليس الشرف والقوة باغتصاب العالم ولا بالاستيلاء عليه. ولكن الشرف كل الشرف إنما هو باكتساب صداقة العالم وخصوصًا فى اكتساب الأوفياء».

«ولقد جئنا ونحن مملوءون أملاً بأننا نصل بحسن التفاهم إلى حل مُرْضٍ يوفق بين استقلالنا التام الذى ننشده وبين مصالح الأمة الإنكليزية الحقة».

«وفى الحقيقة أن استقلالنا لا يناقض إلا شيئًا واحدًا وهو المطامع. وهذه المطامع نبرئ منها الأمة الإنكليزية».

ثم شرب إجلالاً وتكبيرًا للمبادئ الديمقراطية.

فوقف المستر مكدونالد من نواب العمال والمستر لانسبرج مدير جريدة الدايلى هرالد، وتكلم كل واحد منهما بدوره مهنئين الوفد المصرى بوصوله إلى لوندره. وتمنيا بعد ذلك أن تنال مصر استقلالها.

انتهت المفاوضات الشفوية وجاء دور تحرير المسائل التى بُحثت. فاستُؤنفت المفاوضات وكانت أول جلسة عقدت بعد وقفها فى ٥ يوليه. فقال لورد ملنر: «لقد أحطنا فى مناقشاتنا بكل المسائل الرئيسية التى يمكن أن تبنى عليها فى المستقبل المعاهدة. وإنه يحسن فى هذه الحالة أن يدون كل منا ما فهمه منها ويحرر كل فريق مذكرة بذلك حتى إذا تم وضع المذكرتين تيسرت مقارنتهما ببعضهما بحيث يمكن إقرار النقط التى نجد أن الاتفاق عليها قد تم فعلاً. ثم نعود إلى المناقشة فيما يمكن أن يكون لا يزال موضع اختلاف». فأخذ كل فريق فى إعداد مذكرته.

وكان دولة رشدى باشا قد وصل إلى لوندره فى ذلك الوقت وقابل عدلى باشا وسعد باشا ورجال الوفد واطلع منهم على سير المفاوضات وما وصلت إليه. كما أنه قابل لورد ملنر.

ولقد أرسل سعد باشا نبأ برقيًا فى ٦ يوليه ينبئ باستئناف المفاوضات، هذا نصه:

«بعد وقوف المفاوضات أسبوعًا استُؤنف سيرها فسارت فى طريق حسن».

«وقد مهدت الصعاب الكبيرة. والذى أفترضه أن الصعاب التى مُهدت كانت تتعلق بأمر السيادة فى الخارج».

«فلتضم الأمة صفوفها حول وفدها. إن الأمل يزداد».

الإشاعات حول الوفد:

ورغمًا عن نداء المخلصين بضم الصفوف والبعد عن إذاعة كل تقوُّل دون التثبُّت من صحته؛ فإن الإشاعات بدأت تُذاع ثانية وكان مدارها وقوع خلاف بين الوفد وبين معالى عدلى يكن باشا. خلافًا جعله يعتزم العودة إلى مصر تاركًا الوفد وشأنه.

ولكن معالى عدلى باشا أرسل برقية فى ٨ يوليه ينفى إشاعة عودته كل النفى ويكذِّب نبأ الخلاف الذى قيل إنه وقع بينه وبين الوفد. كما أن الأستاذ عزمى أرسل برقية يُظهر فيها دهشته للإشاعة المذكورة ورجا تكذيبها تكذيبًا باتًا، وأكد تأكيدًا قاطعًا وجود الاتحاد والوفاق التام بين هيئة الوفد وبين عدلى باشا ورشدى باشا.

وفى يوم ٨ يوليه نُفذ الحكم بالإعدام فى إبراهيم حسن مسعود الذى اعتدى على حياة محمد توفيق نسيم باشا.

وفيه أولم النوب الأحرار فى مجلس النواب الإنكليزى وليمة عشاء لسعد باشا زغلول فى دار البرلمان البريطانى. فألقى معاليه خطابًا ذكَّر السامعين فيه بالمطالب القومية وبيَّن حسن الميل والإرادة إلى التوفيق بين تلك المطالب والمرافق البريطانية.

ولقد انتشرت الإشاعات الكاذبة حول الوفد وللحط من مقامه، حتى أذاعت جريدة المقطم من هذه الإشاعات أن فى النية تأليف لجنة تستطيع الحكومة البريطانية مفاوضتها. وهذه اللجنة لا تقتصر على الوفد بل تشمل غيره من العناصر فى الأمة المصرية.

فأحدثت هذه الإشاعة أثرًا سيئًا فى نفوس المصريين وبادرت لجنة الوفد المركزية بسؤال معالى سعد باشا عن حقيقة هذا النبأ. فأرسل لها فى ١٥ يوليه يقول: «لم يتقرر شىء بخصوص الخبر الذى أرسله مُكاتب المقطم. ولا نستطيع أن نقبل أمرًا من شأنه إضعاف صفة الوفد والمساس بالكرامة القومية».

مذكرة ملنر الأولى:

وفى يوم الجمعة ١٦ يوليه كانت لجنة ملنر قد انتهت من وضع مذكرتها. وفى مساء اليوم نفسه قابل لورد ملنر عدلى باشا وأطلعه على المذكرة وذكر له أنه ينوى تقديمها للوفد فى اليوم التالى. ولكن معاليه بعد اطّلاعه على تلك المذكرة أفهم اللورد أن ما فيها لا يحقق مطالب الأمة المصرية ولا يرضيها. وأبدى ملاحظات عديدة عليها. فأعرب اللورد عن تقديره لملاحظات الباشا واستعداده للنظر فيها فى المرحلة الثالثة من المفاوضات.

وفى الغد قُدمت المذكرة إلى الوفد، وهذا تعريبها:

«نقط استوثق من تيسر الوصول إلى اتفاق بشأنها مع الوفد المصرى الموجود بلوندره الآن».

«استبدال الحالات الحاضرة بمعاهدة تحالف دائمى بين بريطانيا العظمى ومصر يشترط فيها ما يأتى:»

«١ ـ تتعهد بريطانيا بضمان سلامة مصر واستقلالها كدولة ملكية (سلطنة) دستورية ذت أنظمة نيابية».

«٢ ـ وتتعهد مصر من جهتها بأن لا تعقد أية معاهدة سياسية مع دولة أخرى دون موافقة بريطانيا».

«٣ ـ نظرًا للمسئولية التى أخذتها بريطانيا العظمى على عاتقها فى البند السابق ونظرًا لما لبريطانيا العظمى من المصلحة الخاصة فى حماية المواصلات فى ممتلكاتها فى الشرق والشرق الأقصى، تمنح مصر بريطانيا حق إبقاء قوة

عسكرية على الأراضى المصرية واستخدام الموانئ والمطارات المصرية لضمان الدفاع عن مصر وحماية مواصلات بريطانيا العظمى مع تلك الممتلكات. أما الموضع أو المواضع التى تعسكر فيها الجنود البريطانيون فتُعيَّن فى الاتفاقية».

«٤ ـ توافق مصر على تعيين مستشار مالى بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك تعهد إليه جميع السلطات التى لأعضاء صندوق الدين الآن لحماية حَمَلَة السندات المصرية. ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لكل أمر آخر ترغب فى استشارته فيه».

«٥ ـ تتعهد بريطانيا بتعضيد مصر فى تحرير نفسها من القيود التى تقيد حريتها فى التشريع والإدارة بسبب الامتيازات والضمانات التى يتمتع بها الأجانب فى مصر وفى إقامة نظام يكون من شأنه تطبيق القانون المصرى على المصريين والأجانب على حد سواء».

«٦ ـ نظرًا لتخلّى الدولة الأجنبية عن الامتيازات الخاصة التى يتمتع بها رعاياها حتى الآن، ولضرورة تأمين تلك الدول على أن حقوق الأجانب المشروعة ستُحترم مع هذا، فإن مصر تمنح بريطانيا العظمى حق التداخل بواسطة معتمدها فى مصر لتوقف تنفيذ أى قانون بدعوى أنه يخالف حقوق الأجانب المشروعة أو يخالف المتبع فى البلاد المتمدنة».

«وإذا ادعت الحكومة المصرية، فى حالة من الحالات، أن حق التداخل هذا استُخدم استخدامًا لا ينطبق على العقل فيصح عرض الأمر على عصبة الأمم».

«٧ ـ يبقى نظام المحاكم المختلطة أو أى نظام آخر مساوٍ له يحل محله ويوسع بحيث يتناول القضايا الجنائية وجميع القضايا الأخرى التى تمس الأجانب فى مصر».

«٨ ـ توافق مصر على تعيين موظف بريطانى فى وزارة الحقانية، بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك، يكون له مركز وسلطة كافيان لتمكينه من ضمان تنفيذ القانون تنفيذًا عادلاً فيما له مساس بالأجانب».

«٩ ـ ترضى حكومة جلالة الملك بأن تأخذ على عاتقها تمثيل مصر فى أية مملكة لا يُعين فيها معتمد مصرى، ولكن مصر لا تعهد بتمثيلها على هذا النحو إلى أية دولة أخرى خلاف بريطانيا العظمى».

«١٠ ـ تعترف الحكومة المصرية بأن لمركز المعتمد البريطانى فى مصر صفة خاصة وأنه بصفته ممثل دولة حليفة تكون له الأولوية على جميع المعتمدين الآخرين».

«١١ ـ يُسوَّى مركز عدا مَنْ ذُكر فى المواد السابقة من الموظفين البريطانيين والأجانب باتفاقية خاصة تعقد بين الحكومتين البريطانية والمصرية تعد جزءًا من الاتفاق الذى يُعقد بينهما».

مذكرة الوفد:

أرسل لورد ملنر مذكرته الأولى إلى الوفد كما قدمنا. وكان الوفد من ناحيته قد أتم وضع مذكرته فأرسلها إلى لورد ملْنر مصدرة بخطاب من سعد باشا. وهذا هو تعريب الخطاب الذى حُرر فى ١٧ يوليه ومذكرة الوفد:

«أتشرف بأن أبلغكم نبأ استلام خطابكم المؤرخ ١٧ الجارى والمذكرة المرفقة به. وإنى أبادر فأعرض على فخامتكم، طى هذا، مشروع اتفاق يحوى النقط التى جرت المناقشة فى شأنها فى أحاديثنا. وفى النقط التى يلوح لى أنكم تقبلونها».

«ونحن نعتقد أن هذا المشروع، بالصفة التى هو عليها، من شأنه أن يُرْضى الطرفين. فعلى هذه القواعد يمكننا أن نضع دعائم صداقة متينة وتعاون عماده الإخلاص بين الشعبين الإنكليزى والمصرى».

«ومن المتفق علينا بيننا أن النقط التى لم تُبحث بعد تكون موضوع اتفاق يُعقد فيما بعد».

«ولى الثقة التامة بأن أعمالنا التى توليتم رياستها بتلك الكياسة يمكن أن تنتهى قريبًا بحيث يتيسر لى السفر إلى «شاتل» و«فيشى» قبل فصل الخريف للاستشفاء الذى لابد منه لصحتى على ما يظهر».

«وتفضلوا .... إلخ».

وهذا هو تعريب المذكرة:

«أولاً ـ تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر».

«وتنتهى الحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر والاحتلال العسكرى البريطانى. بهذا تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتؤلف دولة ملكية ذات نظام دستورى».

«ثانيًا ـ تسحب بريطانيا العظمى جنودها من الأراضى المصرية فى مدة ... ابتداء من وقت نفاذ المعاهدة الحالية».

«ثالثًا ـ تتعهد الحكومة المصرية بأنها عند استخدام حقها فى الاستغناء عن خدمات الموظفين الإنكليز تعامل هؤلاء الموظفين المعاملة الممتازة التالية: فيما عدا الإقالة، لبلوغ حد سن الخدمة أو عدم القدرة على العمل أو الأحكام التأديبية أو انتهاء مدة التعاقد أو الاستخدام، يُمنح الموظف الذى يقال من الخدمة تعويضًا إضافيًا مقداره مرتب شهر عن كل سنة من سِنِى خدمته. وتتناول هذه المعاملة الممتازة الموظفين الذين يتركون خدمة الحكومة المصرية من تلقاء أنفسهم فى بحر سنة من نفاذ هذه المعاهدة».

«رابعًا ـ لتخفيف وطأة نظام الامتيازات إلى حين إلغائها تقبل مصر أن تستخدم بريطانيا باسم الدول حقوق الامتيازات التى لهذه الدول الآن ويكون ذلك بالصفة التالية:»

«١ ـ تكون الإضافات والتعديلات فى النظام القضائى المختلط معلقة على موافقة بريطانيا العظمى».

«٢ ـ جميع القوانين الأخرى التى لا يمكن أن تسرى الآن على الأجانب المتمتعين بالامتيازات، إلا بعد موافقة الدول أو مداولة الجمعية التشريعية للمحكمة المختلطة أو جمعيتها العمومية، تصير نافذة عليهم بموجب قرار (دكريتو) يُسَن لذلك، إلا إذا عارضت الحكومة البريطانية فى ذلك. وتبلغ هذه المعارضة لوزير الخارجية المصرية فى مدة.. من نشر القرار فى الجريدة الرسمية. ولا تكون المعارضة إلا فيما يحتوى عليه القانون من أمور لا مثيل لها فى أى تشريع من تشريعات الدول المتمتعة بالامتيازات أو إذا كان القانون خاصًا بضرائب وكان فى هذه الضرائب إجحاف بالأجانب دون الوطنيين».

«وفى حالة اختلاف الحكومتين على أحقية هذه المعارضة يكون لمصر أن تعرض المسألة على جمعية الأمم للبت فيها».

«خامسًا ـ فى حالة إلغاء محاكم القنصليات وإحالة النظر فى الجرائم والجُنَح التى يرتكبها الأجانب إلى المحاكم المختلطة توافق مصر على تعيين أحد رجال القضاء البريطانيين فى مركز النائب العام لدى المحاكم المختلطة».

«سادسًا ـ تقر الحكومة البريطانية بأنها على استعداد لأن تنظر مع الحكومة المصرة بعد مضى ١٥ سنة فى مسألة إبطال تقييد سيادة الحكومة المصرية الداخلية الناشئ عن الامتيازات التشريعية والقضائية التى للأجانب».

«وتحفظ مصر لنفسها الحق عند الاقتضاء فى عرض هذه المسألة على جمعية الأمم بعد مُضىّ المدة المتقدمة».

«سابعًا ـ فى حالة إلغاء قومسيون الدَّيْن العمومى تعين مصر موظفًا ساميًا تقترحه بريطانيا العظمى وتكون له الاختصاصات الحالية التى لقومسيون الدين».

«ويكون الموظف السامى المذكور تحت تصرف الحكومة المصرية لكل الاستشارات أو المهمات التى ترى تكليفه بها فى المسائل المالية».

«ثامنًا ـ للحكومة البريطانية، إذا رأت ضرورة، أن تنشئ على نفقتها نقطة عسكرية على الضفة الآسيوية لقناة السويس للاشتراك فى دفع أى اعتداء أجنبى يُحتمل حدوثه على القناة».

«وتعين حدود منطقة هذه النقطة فيما بعد بواسطة لجنة من خبراء حربيين يعين كل فريق نصفهم».

«ومن المتفق عليه أن إقامة هذه النقطة لا يعطى بريطانيا العظمى أى حق للتداخل فى شئون مصر ولا يمكن أن يمس، بأية حالة من الحالات، حقوق السيادة التى لمصر على المنطقة المذكورة التى تبقى خاضعة للسلطة مصر محكومة بقوانينها. كما أن إقامة النقطة لا تقيد السلطات التى اعتُرف بها لمصر بموجب اتفاقية الآستانة المعقودة فى سنة ١٨٨٨ خاصة بحرية قناة السويس».

«وبعد مضى عشر سنوات من تاريخ سريان المعاهدة الحالية يفحص الطرفان المتعاقدان مسألة ما إذا كان بقاء تلك النقطة لم يصبح لا ضرورة له وما إذا كان يصح أن يترك لمصر وحدها تولى حماية القناة. وفى حالة الاختلاف تعرض المسألة على جمعية الأمم».

«تاسعًا ـ فى حالة ما إذا لم تجد مصر، التى لها الحق المطلق فى تعيين سفراء لها، ضرورة لتعيين ممثل سياسى مصرى فى أى بلد من البلاد فإنها تعهد بالمصالح المصرية فى هذا البلد، إلى ممثل بريطانيا العظمى الذى يتبع تعليمات وزير الخارجية المصرية».

«عاشرًا ـ يعقد الطرفان المتعاقدان بالعقد الحالى محالفة دفاعية للغايات التالية:»

«١ ـ تتعهد بريطانيا العظمى بالمساعدة على الدفاع عن الأراضى المصرية ضد كل اعتداء تقوم به دولة أجنبية».

«٢ ـ فى حالة وقوع اعتداء من دولة أوروبية على الإمبراطورية البريطانية تتعهد مصر، ولو لم تكن سلامة أرضها مهددة مباشرة، بأن تقدم لبريطانيا العظمى، فى أرضها، تسهيلات المواصلات والنقل لحاجاتها الحربية. ويحدد اتفاق خاص طرق هذه المساعدة».

«حادى عشر ـ تتعهد مصر أيضًا بأن لا تعقد أية معاهدة تحالف مع دولة أخرى دون اتفاق سابق مع بريطانيا العظمى».

«ثانى عشر ـ هذه المحالفة معقودة لمدة ثلاثين عامًا يمكن للطرفين المتعاقدين بعد انتهائها النظر فى أمر تجديدها».

«ثالث عشر ـ تكون مسألة السودان موضوع اتفاق خاص».

«رابع عشر ـ جميع النصوص المخالفة للبنود الحالية والواردة فى جميع المعاهدات الأخرى خاصة بمصر تعتبر لاغية وكأنها لم تكن».

«خامس عشر ـ تودع المعاهدة الحالية فى سكرتارية جمعية الأمم لتسجيلها بها. وتقر الحكومة البريطانية من الآن بأنها توافق، فيما يختص بها، على دخول مصر جمعية الأمم كدولة حرة مستقلة».

«سادس عشر ـ تصير المعاهدة الحالية سارية المفعول بمجرد تبادل عقود إبرامها بين الطرفين المتعاقدين».

«ويكون إبرامها فيما يختص بمصر على إثر المصادقة عليها بواسطة جمعية أهلية تعقد للاقتراع على الدستور المصرى الجديد».

تبادل الفريقان مذكرتيهما كما مر بنا الحديث فانتهت بذلك المرحلة الثانية من المفاوضات. وكان المفروض أن تبدأ المرحلة النهائية لها عقب دراسة هاتين المذكرتين كل منهما بمعرفة أحد الفريقين. ولكن كان البون بينهما شاسعًا. وظهر أن التوفيق بين وجهتى النظر متعذر لما فيهما من المناقضات الجلية. وعلى ذلك أبَى الوفد من جهته قبول مذكرة لورد ملنر أساسًا لاستئناف المفاوضات التى يُراد بها وضع القواعد النهائية للاتفاق بين البلادين.

وعدَّ زملاء لورد ملنر مذكرة الوفد جارحة فى بعض بنودها. وكان رأيهم أنه لا يمكن قبولها بأى حال من الأحوال. ولقد كتب اللورد إلى سعد باشا خطابًا بهذا المعنى. وقال أبو الفتوح فى كتابه (مع الوفد): «وكان يقال إن هذه الشروط التى يشترطها سعد باشا إنما هى شروط يمليها عدو لبريطانيا حاربها فأغرق أساطيلها ومزق جيوشها واحتل بلادها وجاء يملى شروطه فى عاصمة المملكة».

غير أننا من جهة أخرى نلاحظ أن هناك فرقًا بين ما حواه المشروع الذى قدمه الوفد، بعد أن وضعه باتحاد آراء أعضائه ومن بينهم سعد باشا نفسه، وبين الخطة التى رسمها فى برنامجه الذى قدمه فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ والذى كان اعتزم على جعله آخر خط لتراجعه. مع ما لقى هذا البرنامج حين تقديمه من شديد المعارضة من جانب الأمة المصرية مما اضطر الوفد يومئذ إلى تعديله كما سبق لنا الإشارة إليه.

فلقد اعترف الوفد فى مشروعه الأخير لإنكلترا بحق استبقاء جنود لها فى الضفة الآسيوية لقناة السويس لمدة عشر سنين، فإذا وقع خلاف بعد ذلك التاريخ بين الدولتين فى أمر إبقاء هؤلاء الجنود رفع الأمر إلى عصبة الأمم. واعترف الوفد كذلك، فى مقابل تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن البلاد المصرية، أن تقوم مصر فى حال التعدى على المملكة البريطانية بتقديم جميع ما تحتاجه بريطانيا العظمى حربيًا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل. كما أنه اعترف بحق بريطانيا فى الحلول محل الدول ذوات الامتيازات لاستعمال حقوقها. وترتب على هذا الاعتراف حق الحكومة البريطانية فى وقف التشريع على الأجانب فى مصر فى ظروف مخصوصة. كما أنه اعترف بأن تكون مسألة السودان موضوع اتفاق خاص يعقد فيما بعد. وما إلى ذلك من الاعترافات. ولعله كان مضطرًا إلى سلوك هذا المسلك بحكم الظروف.

نعم، أنه فى نظير هذا التقهقر قد احتاط بأن حدد زمن هذه المحالفة لمدة ثلاثين سنة ينظر الطرفان فى نهايتها فى أمر تجديدها. محاولاً بذلك ما

استطاع أن يتخلص من المأزق الدقيق الذى أوجدته الظروف فيه. مؤملاً أن تتغير حال العالم السياسية بعد هذا التاريخ فيكون للمصريين إذ ذاك فرصة قد تكون ملائمة للتخلص منها.

ولكن مهارة رجال السياسة من الإنكليز وفى مقدمتهم لورد ملنر أعظم من أن يخفى عليهم ما كان يرمى إليه الوفد بتوقيته المعاهدة فرفضوها. وكان الوفد قبل ذلك قد أبَى قبول مشروع ملنر. فظن أن باب المفاوضات قد أُقفل أو كاد وأن كل أمل فى الاتفاق قد ضاع.

وفى الواقع وقفت المفاوضات وقوفًا خُشى معه انقطاع حبل الصلة بين الوفد ولجنة ملنر للأسباب المتقدمة. ولكن حسن المساعى، التى بذلها عدلى باشا الذى كان له مركز خاص فى نظر ساسة الإنكليز وحكمته، مكّنته من إعادة الصلة بين الطرفين وحمل لورد ملنر على إعادة النظر فى مشروعه، وفى ضرورة تغييره بحيث ينطبق على مطالب المصريين مادام الإنكليز يريدون فعلاً التسليم لهم بحقهم فى الاستقلال التام.

ولقد جرت المفاوضات التى تلت هذا التوقف بصفة غير مباشرة أى بواسطة عدلى باشا، فكان يتناول كل نقطة من نقط مشروع الاتفاق ويناقشها مع اللورد بما لا يخرج عما اتفق عليه مع سعد باشا وزملائه.

وكان المظنون أن تنتهى المرحلة الثالثة من المفاوضات فى الأسبوع الأول من شهر أغسطس؛ ولكن العقبات التى كان تطرأ لاختلاف النظر أو التقدير كانت تحتم إرجاءها.

وقد انتهزت جريدة التيمس فرصة وقف المفاوضات وأخذت تحض الوفد على التعجيل بقبول ما عرضته عليه اللجنة تهدده باضطرارها إلى نبذ المفاوضة والمضى فى سبيل إعداد تقريرها.

وقد لخصت شركة أنباء روتر مقالة افتتاحية للجريدة المذكورة بعثت بها للصحافة المصرية، هذا نصها:

«لندن ٢ فى أغسطس ـ قالت التيمس فى مقالة افتتاحية: إن الوفد المصرى فى لندن قد وجد فرصة كافية لبسط آرائه والتثبت من مبلغ استعداد لجنة ملنر للتوصية بوجوب إحلال هذه الآراء محل القبول. ثم إن الوفد قد تسنى له أيضًا أن يقف على مبلغ عطف أعضاء اللجنة نحو أمانى المصريين الوطنية وصدق رغبتهم فى تحقيقها حيثما أمكن ذلك. ثم حثت «التيمس» الوفد على أن يعجِّل فى الاتفاق مع اللجنة على القواعد التى تم تعيينها لهم. وإذا كان أعضاء الوفد لا يقبلون الاقتراحات التى عرضت بسخاء واللجنة مستعدة للتوصية بها فيظهر أنه لا يبقى عندئذ سوى أمر واحد وهو أن تستأنف اللجنة إعداد تقريرها».

المقابلة الحاسمة بين الوفد ولجنة ملنر:

هذا، ولم تقع المقابلة الحاسمة بين سعد باشا واللورد ملنر فى يوم ٤ أغسطس كما كان محددا. بل تأجلت إلى الغد إنما جرت مقابلة بين عدلى يكن باشا واللورد ملنر فى يوم ٣ واتفقا على أن يتقابلا مقابة أخرى فى يوم ٥ منه، وفى هذه المقابلة يبلغ اللورد ملنر إلى عدلى باشا النص النهائى لمشروع الاتفاق قبل أن يجتمع سعد باشا باللورد.

وفى مساء يوم ٥ أغسطس، سُلم إلى الوفد المصرى نص المذكرة الإنكليزية فأخذ الوفد فى الحال فى درسها وكان المأمول أن يتغلب الطرفان فى النهاية على الصعاب التى قامت. ولكن نشأت صعوبات جديدة كان لا بد من تذليلها قبل الوصول إلى الاتفاق واضطر سعد زغلول باشا من جراء ذلك إلى البقاء مدة من الزمن أخرى فى لوندره بالرغم من حاجته إلى الاستشفاء بمياه ڤيشى. لذلك أُعيدت المفاوضات لتذليل العقبات الجديدة فسارت سيرًا حثيثًا مدة أسبوع تقريبًا جعلها قريبة من الحل النهائى. ولقد جاء فى بعض الأنباء عن سير هذه المفاوضات ما يلى بتاريخ ٢٢ أغسطس:

«الثقة سائدة والأمل يزداد بأن تقدير الحقائق تقديرًا صحيحًا سيفضى عاجلاً إلى تحقيق «الأمنية الوطنية الكبرى»».

المسائل الموقوف حلها على أن تدرس:

وبعد ظهر يوم ١٥ أغسطس، زار اللورد ملنر سعد باشا حيث كان الاتفاق تامًا بين اللجنة والوفد على جميع المسائل الجوهرية. ولكن كانت هناك مسائل أخرى تتطلب درسًا دقيقًا جديًا. وأهم هذه المسائل مسألة المستشارين الفنيين فى الحكومة المصرية والعلاقات السياسية بين مصر والدول الأجنبية. ولأهمية هاتين النقطتين تقرر تأجيل البحث فيهما بضعة أسابيع لدرس هذين الموضوعين درسًا وافيًا. وتقرر أن تظل المفاوضات مستمرة فى أثناء مدة درسهما.

وعلى ذلك عزم الوفد على أن يصرف فترة البحث والدرس والتدقيق والمفاوضة فى فرنسا ثم يعود بعد ذلك إلى لونده.

وسافر سعد باشا فعلا يوم ١٦ إلى باريس وتبعه يوم ١٧ الأعضاء الآخرون. وأما عدلى باشا فقد بقى فى لونده ولم يغادرها إلا فى يوم ١٨ منه.

هذا ما أُذيع فى بعض الجرائد إذ ذاك وتناقله الجمهور. ولكن الذى عُلم أن اللورد ملنر قال لعدلى باشا حين تقديمه مشروعه الثانى، إنه يتضمن فى اعتباره أقصى ما تستطيع بريطانيا العظمى أن تمنحه لمصر. بل زاد على ذلك قوله إن هناك شكًا فى التساهل فى بعض ما احتوى عليه وإنه يجب قبوله كله أو رفضه كله بدون تغيير أو تبديل فيه.

دعا هذا الكلام أعضاء الوفد إلى عقد جلسة للمشاورة فحصل فيها خلاف فى الرأى. فرأى فريق رفض المشروع. ورأى الفريق الثانى قبوله مع السعى فى استبدال بعض عباراته بسواها كما استُبدل بعبارة «تضمن بريطانيا استقلال مصر» عبارةُ «ستعترف بريطانيا باستقلال مصر»، وانتهى هذا الخلاف بأن يُفوَّض الأمر للأمة حتى لا يقال إن الوفد أضاع فرصة طيبة. ولكن بعض الأعضاء ومعهم سعد باشا رأوا أن عرض المشروع على الأمة قد يؤدى إلى انقسامها وهو ما يخشاه الوفد. فأجاب الفريق الثانى أن لا خوف من هذه

الوجهة لأن العبرة بسواد الأمة الذى سيقر رأيًا من الرأيين. فأقر الوفد فكرة الاستشارة.

وفى يوم ١٦ أرسل سعد باشا إلى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة نبأً برقيًا ظهرت فيه هذه الفكرة الجديدة. وهذا نصه:

«محمود باشا سليمان بالقاهرة ـ سارت المفاوضات للآن بطريقة مُرْضية. وقد أُجِّل إبرامها بضعة أسابيع حتى يُسمح للطرفين بإجراء مفاوضات واستشارات لا بد منها. وقد رأينا من المستحسن قضاء هذه الأسابيع فى فرنسا».

«زغلول»

■ ■ ■

الفصل العاشر

استشارة الأمة فى مشروع الاتفاق



من المعلوم أن الوفد قد صرح بأنه يرجع فى جميع أموره وفى جميع ما يقرره إلى رأى الأمة. والظاهر أنه سأل بالمراسلة عن ميل الرأى العام المصرى فى بعض النقط والشروط الواردة فى مشروع الاتفاق فلم يتلقَّ جوابًا شافيًا. فقرر إرسال بعض من أعضائه إلى مصر ليكونوا على اتصال بالأمة ويطلعوها على مشروع الاتفاق ويقفوا بعد ذلك على آرائها فيه. ثم يبلغون سعد باشا وبقية الأعضاء نتيجة بحثهم ومناقشاتهم؛ حتى يستنير الوفد بهذه الآراء ويجعلها دعامة لمفاوضاته المقبلة مع لجنة ملنر.

ولقد قالت جريدة الأخبار إن الأعضاء القادمين إلى مصر من رجال الوفد أربعة، وهم حضرة صاحب السعادة محمد محمود باشا وحضرات أصحاب العزة لطفى بك السيد وعلى بك ماهر وعبد اللطيف بك المكباتى. وقالت إنهم سيبحرون من مرسيليا يوم ٣٠ أغسطس.

ومصداقًا لذلك أرسل الأستاذ عزمى برقية فى ١٩ أغسطس إلى جريدة الأهرام يروى فيها ملخص حديث جرى بين سعد باشا وبين أحد محررى جريدة «الجورنال». قال فى هذه البرقية:

«باريس فى ١٩ أغسطس - جرى لسعد زغلول باشا حديث مع أحد محررى جريدة «الجورنال» الباريسية عن القضية فأعرب سعد باشا عن ارتياحه التام لسير تلك القضية. وصرح بأن أعضاء الوفد المصرى الذين يعودون قريبًا إلى

مصر سيُطلّعون الأمة التى وكّلتهم على النتائج التى نجمت عن المفاوضات حتى الآن. أما تلك المفاوضات فستُستأنف بين الوفد المصرى ولجنة اللورد ملنر بعد بضعة أسابيع».

خلاصة مشروع ملنر:

ولقد نشرت الصحافة الإنكليزية والصحافة الفرنسوية ملخص المشروع. فأُذيع نبؤه بين الناس. وهو يتلخص فيما يلى:

١ ـ الاعتراف باستقلال مصر.

٢ ـ تمثيلها فى الخارج.

٣ ـ قبول مصر فى عصبة الأمم.

٤ ـ محالفة دفاعية عسكرية مع إنكلترا.

٥ ـ إبقاء المستشار المالى. ويكون اختصاصه الوحيد اختصاص صندوق الدين. ويُلغى صندوق الدين فيحل المستشار المالى محله.

٦ ـ إلغاء نظام الامتيازات أو تعديله فى مصلحة مصر.

٧ ـ إبقاء محطة عسكرية إنكليزية (وهذه النقطة هى النقطة الدقيقة فى المشروع).

٨ ـ تأليف جمعية مؤسسة جديدة مصرية لوضع النظام الأساسى للبلاد وللموافقة على مشروع الاتفاق بين مصر وإنكلترا.

٩ ـ تكون لمجلس النواب المصرى السيادة العليا المطلقة.

١٠ ـ يظل السودان على حاله الآن تحت حماية إنكلترا ومصر معًا حسب اتفاق سنة ١٩٨٨ إلى أن تؤلّف حكومة مصر الجديدة وتتفق مع إنكلترا على هذه القاعدة.

ثم ورد نص آخـر للمـشـروع لا يخـتلف عن الأول إلا فى بعض نقط وفى التفصيلات والإيضاحات، وهذا نصه:

١ - عقد محالفة دفاعية بين مصر وإنكلترا.

٢ - إعطاء إنكلترا حق تمرير جنودها خلال القطر المصرى فى حالة قيام حرب بينها وبين دولة أخرى تضطرها للمحافظة على مصالحها فيما وراء القطر المصرى.

٣ - تعيين مستشار مالى إنكليزى يكون اختصاصه اختصاص صندوق الدين فقط من غير تداخل فى إدارة المالية المصرية.

٤ - تعيين مستشار قضائى تُعرض عليه القوانين التى يُطلب تنفيذها على الأجانب بدل عرضها على الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة على أن تكون المساواة مطلقة بين المصريين والأجانب فى الضرائب العمومية.

٥ - لمصر استقلالها الداخلى، ظاهرته مجلس نيابى تام السلطة مسئولة أمامه الوزارة. ولمصر استقلالها الخارجى، ظاهرته التمثيل السياسى فى الخارج ويشترط أن لا تعقد مصر معاهدات سياسية تضر بمصلحة بريطانيا العظمى.

٦ - للإنكليز حق المحافظة على قناة السويس.

٧ - إبقاء قوة عسكرية ضمانة لتنفيذ الاتفاق ومركز هذه القوة على الأرجح قناة السويس.

حديث سعد باشا مع صاحب الأهرام عن مشروع ملنر:

وقد حادث صاحب جريدة الأهرام، الذى كان فى ذلك الوقت بأوروبا، سعد باشا زغلول فى تفاصيل ما دار من المفاوضات حول المشروع وبعث بإشارة برقية من ڤيشى فى ٢٣ أغسطس، قال فيها:

«... قابلت سعد باشا هنا فسرنى أن رأيته على أتم صحة وعافية. وسألته عن نتيجة مفاوضاته ومفاوضات وفده مع لجنة اللورد ملنر فى لوندره. فاعتذر معاليه عن أن يشرح لى ما تم بين الوفد واللجنة بالتفصيل الوافى. وعلل لى اعتذاره بقوله: إنى لا أضنُّ عليك بالتفصيل لولا أن الوفد يكتم التفصيل الآن سريًا. ولكنى أقول لك على وجه الإجمال إنه وضع مشروع إتفاق بين مصر وإنكلترا بعد أخذ ورد طويلين. فاعتبرت أنا أن فى هذا المشروع خروجًا عن دائرة المهمة المحددة لى. فلهذا السبب وحده رفضت توقيع مشروع الاتفاق».

«ولكن بما أن المشروع يتضمن بعض مزايا مفيدة لبلادى رأى رفاقى وأصحابى أن من الأفضل أن يعرض مشروع الاتفاق على زعماء الأمة ليُبْدوا فيه رأيهم».

«فسألت سعد باشا بعد هذا القول عن رأيه الشخصى فأجاب:»

«أما رأيى الشخص، بصفتى واحدًا من أفراد الأمة المصرية، فلا أرى أن الوقت قد حان لإبدائه. وإنى لأحفظ لنفسى حق إبداء هذا الرأى بعد أن تتم استشارة زعماء الأمة».

تعليق الجرائد الأجنبية على مشروع الاتفاق:

ولقد علقت صحف العالم على مشروع الاتفاق. وكذلك علق عليه بعض ذوى الرأى من السياسيين.

فعلقت الصحافة الأمريكية بلهجة الارتياح على المشروع وأنشأت الصحافة الفرنساوية المقالات، مُظْهرة فيها تمنياتها الطيبة لمستقبل مصر فى دورها الجديد.

وتناول السير فالنتين شيرول البحث فى المشروع كما نشرته جريدة التيمس فارتأى «أنه يصعب على الإنسان أن يرى أن المشروع لا يرضى مطالب الشعب

المصرى. اللهم إلا أفرادًا قليلين ممن لا يريدون أية تسوية مطلقًا». وقال: «نعم قد لا تزال هناك بعض أمور قليلة معقدة على أننا نرى أمامنا على الأقل تسوية على حد الرّضاء والقبول».

ثم قال: «ويجد المصريون فى المشروع مبدأ يستطيعون قبوله دون أن يشعروا بأقل شىء فيه مساس لكرامتهم إذا كان الغرض من تطبيقه إعطاءهم روح الأمان والاستقلال التى يحتاجون إليها. فى حين يجد الإنكليز فيه المبدأ الوحيد الذى يتفق مع أحسن تقاليد الإمبراطورية. ومع الوعود التى قُطعت فى خلال الحرب التى قدمت مصر إلينا فيها خدمة لا يُستهان بها».

وعقدت جريدة التيمس الفصول عن المشروع فقالت فى أحدها:

«أما مسألة السودان الإنكليزى المصرى فهى، إلى حد كبير، مسألة قائمة بذاتها».

وقالت فى سواها بعد أن ذكرت نقط الاتفاق:

«وما ينبغى تأكيده أن النقط الملخصة هنا إن هى إلا تخطيط مجمل للاتفاق الذى يُرجى أن يتم فعلاً. وأنه لا بد من ترك تفصيلات كثيرة تُمحص فى بيان المخابرات التى ستجرى قبل توقيع معاهدة المحالفة. ويتوقف البدء فعلاً فى هذه المخابرات على تمكّن رفاق زغلول باشا الذين يسافرون قريبًا إلى مصر من حمل أشياعهم على قبول القواعد المقترح سير المفاوضات على أساسها».

«.....................................».

«وقد يتلاحظ أن السودان لم يرد له ذكر. على أن الوطنيين طلبوا إرجاع السودان إلى مصر لأن الاستيلاء عليه ضرورى لها. نظرًا لأن النيل تستمد مصر منه ما يلزمها من الماء. وعلى كل حال فإن السكوت عن ذكر السودان ليس مما يدعو إلى الدهش الكثير متى لوحظ أن الأحوال هناك تختلف، من كل الوجوه، اختلافًا تامًا عما هى عليه مصر فى مصر. ولا شك أنه من المستحيل، لا بل مما

لا موجب له قط، أن يُطبق فيه النظام الدستورى الذى يصلح لمصر. والواقع أنه لا علاقة، فيما عدا مسألة المياه، بين البلادين، وسيظهر بلا ريب، متى قدمت اللجنة تقريرها، أن هناك احتياطًا كافيًا سيتخذ لضمان حاجة مصر من الماء. والغالب أن يخصص مكتب قد يسمى مكتب التحكيم فى شئون ماء النيل. ويتألف من موظفين ممثلين لمصلحتَى الرى بمصر والسودان للنظر فى جميع إجراءات الرى المشتركة بين البلادين».

وقالت المورننج بوست: «إن نتائج المفاوضات قد دُوِّنت فى مستند يصح أن يقال إنه لا يوصف إلا بكونه مذكرة. وليس هو إلا مُسوَّدة اتفاق (الواقع أنه فى عدة مواضع كتبت المواد وإلى جانبها صيغة أخرى لنفس هذه المواد). فالاتفاق فى الوقت الحاضر لا يرجع إلى مصدر غير لورد ملنر وزغلول باشا. ولم يعرض قط على الوزارة البريطانية، التى تركت الأعمال فى الحقيقة قبل اختتام البحث بين لورد ملنر وزغلول باشا، كما أنه من الجهة الأخرى لم يعرض على الحكومة المصرية، وإن كانت نسخة منه فى الطريق الآن إلى مصر، فكل ما فى المسألة أنه عبارة عن اتفاق تجريبى لم تنظره، ومن باب أولى، لم تدرسه أية هيئة مفوضة».

وقالت الدايلى تلغراف تحت عنوان (مستقبل مصر ـ اقتراحات تجريبية):

«إننا نفهم أن المعلومات التى نشرت أمس (٢٣ أغسطس) عن الحل المزمع للقضية المصرية هى صحيحة فى جوهرها. ولكن ينبغى الإشارة إلى أنه لم يتم الاتفاق على قرار نهائى. وأن الاقتراحات المذكورة ذات صيغة تجريبية ليس إلا. وقد انتهى إليها الرأى بعد مفاوضات دارت بين لورد ملنر ورئيس الوفد المصرى سعد زغلول باشا».

انتداب بعض أعضاء الوفد لاستشارة الأمة فى موضوع الاتفاق:

وقبل وصول مندوبى الوفد لأخذ رأى الأمة وصل إلى حضرات ويصا بك واصف والدكتور حافظ بك عفيفى ومصطفى بك النحاس، رسالة من معالى

رئيس الوفد الذى كان يستشفى فى ڤيشى مؤرخة فى ٢٢ أغسطس ومعها بيان من الوفد. وهذا نص الرسالة والبيان:

«أهديكم أطيب تحياتى. وبعد فإنكم تجدون طى هذا بلاغًا لنواب الأمة وأرباب الرأى فيها تعلمون مضمونه من تلاوته. وأظنكم تستشفون منه أنى لست من رأى المشروع الذى ستعرضونه على الأمة. أنتم والقادمون إليكم من إخوانكم. وهذا موافق للحقيقة لأنه (وأريد أن يكون الأمر بينى وبينكم) مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به وباطنه الحماية وتقريرها. ففيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشىء الكثير كالقوة العسكرية. والتداخل فى التشريع للأجانب وفى القضاء المختص بهم. والتداخل فى المالية وفى الحقانية بواسطة موظفين إنكليز. وجعل المعتمد الإنكليزى ذا مقام خاص وله التقدم على غيره من وكلاء الدول الأخرى. وتقييد حرية مصر فى عقد المعاهدات وفى اختيار وكلائها السياسيين وفى التجاء هؤلاء لممثلى إنكلترا. وتولى إنكلترا دون مصر عقد المعاهدات المتعلقة بإلغاء الامتيازات مع الدول الأخرى. وفضلاً عن ذلك فإن ما اشترطه من تعليق تنفيذه على قبول الدول لإلغاء المحاكم القنصلية وصدور الدكريتات بإعادة تنظيم المحاكم المختلطة يجعل الفوائد التى تعود منه على المصريين وهمية. إذ قد ينقضى الدهر ولا تقبل الدول ذلك الإلغاء ولا تصدر الدكريتات بذلك التنظيم. ولكن إخوانى لا يرون فيه رأيى. ولم أُرِدْ أن أُظْهر الخلاف بينى وبينهم حرصًا على الوحدة التى هى قوتنا. لكى لا يشمت الأعداء بنا. ولو أن إخوانى أصغوا إلى قولى، أو لو لم أكن أخشى على هذه الوحدة من الانقسام، لفارقت لوندره فى يوم ٢٢ يوليه الماضى. وهو اليوم الذى وردنا فيه خطاب من لورد ملنر عن مشروع سابق وضعته لجنته ورفضناه لكونه كان يرمى إلى ما يخالف مبدأنا وتوكيلنا. وكان رفضنا له بالإجماع. ومن الغريب أن المشروع الثانى جاء أبلغ فى باب الحماية لاشتماله على كثير من مميزاتها. ومع ذلك رأى الإخوان صلاحية عرضه على نواب الأمة. ولا أريد أن أشكو منهم إليكم لأنهم إنما رأوا ذلك لأسباب قامت

عندهم وأقنعتهم بصحة آرائهم. أهمها تغير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصير لنا فى الخارج وانفراد الدولة الإنكليزية بالعزة والسلطان. وعدم قوة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة. وإنى أعترف بأهمية هذه الأسباب. ولكنها لا يمكن أن تقلب حقيقة المشروع من حماية إلى استقلال ولا أن تجعلنا نرضى بما نهضنا لمقاومته وقمنا للمطالبة ببطلانه. وما ضحت الأمة فى سبيل النفور منه والقضاء عليه من دماء الكثير من أبنائها وحرية العدد العديد من شيوخها وفتيانها. ولا يجعلنا نحن: دعاة الاستقلال وحَملة ألويته والصائحين به فى كل صقع وناد على أن نتحول إلى تأييد ما هو بعيد عنه فى الواقع وإن كان قريبًا منه فى الظاهر».

«أما إذا قبله غيرنا وكانت الأغلبية معهم. فذلك شىء آخر لا تقع تبعته علينا. ولهذا رأيت أن أكتب لكم بفكرى حتى تكونوا فى مستوى واحد مع إخوانكم الذين ستشتركون معهم فى عرض المشروع. وأن يكون مركزكم (إذا استحسنتم) من الذين تستشيرونهم مركز الشارح للحقائق العارض للوقائع من غير تأويل ولا تفسير. لكى لا يجد خصومكم سبيلاً للطعن عليكم ولا حسادكم حجة يقيمونها ضدكم. وسوى تطّلعون على جميع المكاتبات التى دارت بيننا وبين لجنة ملنر وعلى المشروعات الثلاثة التى ورد فى البلاغ ذكرها. وتقفون من الإخوان على جميع المعلومات التى يهمكم الوقوف عليها فى هذا الشأن. وإنى على ثقة تامة بأنكم ستكونون فى عرض هذا المشروع مثال الدقة والنزاهة والبعد عن مزالق القدم».

«وإنى مستعد لأن أرسل إليكم كل ما تشاؤون من الأوراق. ولأن أجيبكم عن كل ما تشاؤون الوقوف عليه من المسائل. والله يكون فى عونم ويقيكم شر خائنة الأعين وما تخفى الصدور».

(سعد زغلول)

أما البيان الموجه للأمة فهو بالنص الآتى:

«إخواننا الكرام»

«نهضت الأمة المصرية للمطالبة باستقلالها فى ظروف علت فيها الأصوات بالحق والعدل وحرية الأمم. اجتمع أقطاب السياسة لتعزيز قواعد السلام ومصير الأقوام على حسب ما تتعلق به إرادتهم ويقتضيه اختيارهم. وندبت من أبنائها أعضاء الوفد المصرى ليعبروا عن رأيها. ويسعوا بكل الطرق المشروعة للحصول على مطلوبها حيثما وجدوا للسعى سبيلاً. فتحملوا هذه الأمانة الكبرى. وخصصوا جميع أوقاتهم وأعمالهم للوفاء بها. وبذلوا فى سبيلها من المجهودات ما تعلمون. وصادفوا من الصعوبات ما شعرت به الأمة. وقد أمدهم أبناؤها على اختلاف أديانهم وتباين أهوائهم، فى جميع المواقف، بمظاهر اتحادهم وتضامنهم. وضحوا فى سبيل نصرتهم كل مرتخص وغالٍ عندهم. وكان أول ما وجه الوفد إليه اهتمامه أن يعرض القضية المصرية على مؤتمر السلام. مدعمة بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة. ولكنه لم يجد من رجال المؤتمر سوى الإعراض عنه إذ أوصدوا أبوابهم دونه ولم يريدوا أن يعرفوا صفته ولا وجوده. وبعد قليل قرروا الاعتراف بحماية إنكلترا على مصر. فلم يكن منه إلا أن بذل كل جهده فى نشر القضية المصرية فى العالم القديم والحديث على طريقة أظهرت حقيقتها لكثير من الأفهام. وعرفها الكثير من الشعوب التى لم تكن لها معرفة بها من قبل حتى استفز بيانه الكثير من الأحرار فى البلاد المتمدنة إلى الانتصار لها والدعوة لإجراء العدل فيها».

«فرأت الحكومة الإنكليزية أن تعين لجنة لتحقيق أمرها والوقوف على أسباب الاضطرابات التى عمت بسببها. فاتفقت كلمة الأمة على أن تقاطعها لعلمها بأن الغرض منها لم يكن سوى تأييد الحماية. ووضع نظام للبلاد فى دائرتها. وأبت أن تقف منها موقف المسئول من السائل وأحالت أمر المفاوضة إلى عهدة وفدها. فالتزمت اللجنة أن تعود إلى حيث أتت ثم دعته للمناقشة بقصد الوصول إلى وضع قواعد اتفاقية توفق بين استقلال مصر ومصالح إنكلترا فيها. فأبَى أن يجيب الدعوة حتى يتأكد من حسن استعداد الحكومة الإنكليزية بالنسبة لاستقلال البلاد. وأرسل لهذه الغاية، كما تعلمون، ثلاثة من أعضائه إلى لوندره.

فتأكدوا من حسن هذا الاستعداد حيث صرح لهم بأنه ليس فى مصالح إنكلترا بمصر ما يعارض استقلالها. ولهذا لم نجد بدًا من الذهاب إلى لوندره والدخول فى المفاوضات. وقد باشرناها منذ وصلناها. ومكثنا نزاولها إلى ١٦ أغسطس. وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات: أولها من لجنة ملنر رفضناه بتاتًا. والثانى منا ورفضته هذه اللجنة كذلك. والثالث منها وهو الأخير قد صرح رئيسها لنا عند البحث فيه أنه غير قابل للمناقشة فى الأساسات التى بنى عليها وأنه يلزم إما أخذه كله أو رده كله. لأنه تضمن، فى اعتباره، أقصى ما يمكن إنكلترا الاتفاق مع مصر عليه. بل زاد أن هناك شكًا فى جواز التساهل فى بعض ما اشتمل عليه. ولكنَّا وجدناه مع ذلك معلقًا تنفيذه على غير إرادتنا وغير وافٍ بمطالبنا. فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا. وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضائنا به. غير أنه، نظرًا لاشتماله على مزايا لا يستهان بها، ولتغيير الظروف التى حصل التوكيل فيها. وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته. وقياس المسافة التى بينه وبين أمانيها - رأى إخواننا معنا، خروجًا من كل عهدة وحرصًا على كل فائدة واستبقاء لكل فرصة، الا يُبت فيه رسميًا بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم أنتم نواب الأمة المسئولين وأصحاب الرأى فيها».

«وبناء عليه اتفقنا مع لورد ملنر على تأجيل القرار النهائى إلى ما بعد هذه الاستشارة. وتعين كل من حضرات محمد باشا محمود وعبد اللطيف بك المكباتى ولطفى بك السيد وعلى بك ماهر وويصا بك واصف وحافظ بك عفيفى ومصطفى بك النحاس لهذه الغاية. وليشرحوا لكم، بالنزاهة المعلومة فيهم والدقة المعروفة عنهم، الحقائق والوقائع التى ترون الوقوف عليها لازمًا لتكوين اعتقادكم. حتى تبدوا، بعد استشارة ضمائركم والتأمل فى حاضركم وقابلكم، رأيكم فيه بالرفض أو القبول. فإذا رفضتم أعلن الوفد رسميًا رفضه. وإذا قبلتم دخلت المسألة فى دورها النهائى ووضعت معاهدة على القواعد التى تضمَّنها وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستورى للبلاد».

«أرجو الله سبحانه وتعالى أن يلهمكم الصواب فى ترويّكم وأن يكلل بالنجاح مساعيكم. آمين».

«سعد زغلول»

نُشر هذا البيان فى الصحف المصرية يوم ٥ سبتمبر فذهب حملة الأقلام فيه مذهبين. فمن قائل إن سعد باشا أراد بعبارته «إن فيه مزايا لا يُستهان بها» إظهار ميله للموافقة على قواعده بعد أن احتفظ برأيه فى الظاهر لما بعد إبداء الأمة رأيها فى المشروع. ومن قائل غير ذلك.

على أن فريقًا من أساطين القانون قد حبَّذوا المشروع فى أبحاثهم على صفحات الجرائد.

مناقشة عبد الحميد باشا مصطفى لمشروع الاتفاق:

فبمناسبة ما نشر من قواعد الاتفاق المنقولة عن جريدة التيمس عقد صاحب العزة عبد الحميد بك مصطفى(١) فصولاً طويلة يبحث فيها فى التكييف القانونى لها.

فبعد أن عرَّف الاستقلال التام والاستقلال الداخلى أو الحكم الذاتى وذكر العوارض التى تعترى الاستقلال فى ركنيه (الخارجى والداخلى) وتكلم عن التبعية المطلقة والحماية من تلك العوارض. انتقل إلى الكلام عن نوع من المعاهدات التى اصطُلح على تسميته بمعاهدات الضمان، فقال:

«معاهدات الضمان: عقد تضمن به إحدى الدولتين حقًا للأخرى بالدفاع عنه. فإذا كان الحق المضمون هو الاستقلال التام سُميت المعاهدة ضمان الاستقلال Garantie d'indépendance. Protection of independence وقد يشتبه الأمر على السامع لأول وهلة فيخلط بين الحماية Protectorat وبين ضمان الاستقلال. إلا أن الفرق بينهما واسع فالحماية تمنع السيادة الخارجية

---

(١) المرحوم عبد الحميد باشا مصطفى.

وتضع السيادة الداخلية تحت الرقابة. أما ضمان الاستقلال فإنه لا يعطى الدولة الضامنة أى حق على الدولة المضمون استقلالها. ويجيز لها التداخل فى شئونها الخارجية أو الداخلية (وستليك، جزء أول، صفحة ٢٣ - وابنهيم، جزء أول، صفحة ٥٧٦)».

«يتبين من ذلك أن ضمان الاستقلال غُنْم لا يُستهان به. وتود كل أمة لو حصلت عليه. بل من المهارة فى السياسة أن تقنع دولة غيرها أن استقلالها من مصلحتها وتسعى فى حملها على التعهد بالدفاع عنها. وهذه فرنسا على قوتها حاولت أن تعقد مع إنكلترا والولايات المتحدة معاهدة بالدفاع عنها عند الحاجة. ولكن لم يتم لها ذلك لأن مجلس الولايات المتحدة رفض الموافقة عليه».

وقال: «إن ضمان الاستقلال قد يكون بمقابل وقد يكون بلا مقابل». وضرب مثلاً للأخير بضمان الولايات المتحدة لاستقلال جمهورية بناما حيث يمر فيها قنال بناما الموصل بين شواطئ الولايات المتحدة. ومن صالحها أن تبقى هذه الجمهورية الصغيرة مستقلة. ولذلك ضمنت استقلالها... إلخ... إلخ.

وصول أعضاء الوفد الأربعة إلى مصر:

وفى يوم ٧ سبتمبر وصل أعضاء الوفد، المنتدبون لاستطلاع آراء الأمة فى المشروع، إلى الإسكندرية فاستُقبلوا فيها استقبالاً فخمًا. وكان يوم وصولهم يومًا من أيام الوطنية الممتازة. واحتفل الشعب باستقبالهم احتفالاً دل على تقديره قدر الرجال العاملين ومعرفته بمكانة الوفد وجهاده الشريف فى سبيل قضية البلاد. وعندما وصلوا إلى الفندق توافد الناس عليهم من كل حدب يستطلعونهم الأنباء ويسألونهم عن روح هذا الاتفاق.

وبالجملة، فإن الحفاوة بهم بالإسكندرية كانت بالغة الحدود. وكانت تعبر عن شعور طبيعى غير مصطنع. لا تدبير فيه ولا احتيال. ولقد أنعش وصول المندوبين إلى مصر روح التفاؤل فى النفوس.

وفى يوم ٨ سافر الأعضاء المنتدبون إلى القاهرة فكان وداعهم فى الإسكندرية فخمًا. وصحبهم الكثير من علية القوم والطلبة إلى القاهرة. وهناك قوبلوا مقابلة لم يسمح الدهر لمندوبين سواهم أن قوبلوا بمثلها.

فلقد غص إفريز المحطة وبهوها بالمستقبلين من الأمراء والأعيان والمحامين والطلبة والعلماء ورؤساء الدين والكشافة والعمال. وبالجملة من كل الطبقات. وكانت السيدات المصريات زينة لهذا الجمع المحتشد. وكانت الرايات المصرية ترفرف على الرؤوس وفى الأيدى. فلما وصل القطار علا الهتاف من جميع القوم المنتظرين بالدعاء لمصر وللوفد؛ مما هز القلوب وأثار الحماس.

ولقد كان الزحام داخل المحطة شديدًا حتى تعسر على الأعضاء الوافدين الوصول إلى ساحتها التى كانت هى وأفاريز الشوارع التى سيمرون منها مزدحمة بالقادمين لتحيتهم. وقد اصطفت فرق الجماعات من الطلبة وأعضاء النقابات وغيرهم على جانبَى الطريق بأعلامهم وموسيقاتهم للسلام والتحية.

وهكذا قصد الأعضاء توًا إلى بيت صاحب المعالى سعد باشا زغلول. واجتمعوا هناك بأعضاء لجنة الوفد المركزية. وقرروا الاجتماع فى مساء يوم ١٠ سبتمبر للاطِّلاع على بيان الوفد ومشروع اللورد ملنر فى الاتفاق. ريثما يستريح الأعضاء المنتدبون من وَعْثَاء السفر.

وبالفعل حصل الاجتماع فى الميعاد المحدد. وحضر هذا الاجتماع نحو ١٥٠ عضوًا من أعضاء لجان الوفد الفرعية فى الجهات الذين حضروا خصيصًا إلى القاهرة لهذه الغاية.

فتلا صاحب العزة عبد اللطيف بك المكباتى البيان ومشروع الاتفاق. وأعقبه حضرة الأستاذ لطفى بك السيد. ثم على بك ماهر. لتبيان بعض النقط والإيضاحات. ودامت الجلسة ربع ساعات. ولم يحضرها أحد من الصحفيين. كما أن لجنة الوفد لم تنشر نتيجة أبحاثها فيها.

بلاغ مندوبى الوفد للأمة:

إنما نشر مندوبو الوفد فى يوم ١١ بلاغا للناس شاملاً، وهذا نصه:

«فى الطور الحاضر للمسألة المصرية، قد يكون من مقتضيات التقاليد ومن الأكثر مناسبة لمهمة أعضاء الوفد المنتدبين إلى مصر، أن لا تنشر بنصوصها القواعد التى اعتُبرت أساسات للاتفاق المرغوب فيه بين بريطانيا العظمى وبين مصر قبل أن تأخذ هذه القواعد نهائيًا شكل معاهدة رسمية ممضاة من معتمدى الحكومتين على الطريقة العادية - ولكن الحالة النفسية للرأى العام المصرى، من حيث تعطشه للوقوف على نصوص تلك القواعد والرغبة فى جعل مهمة الأعضاء المندوبين من قِبل الوفد أقل صعوبة وأكثر إنتاجًا، كل ذلك يجعل نشر تلك النصوص، برمتها وعلى حالها، أمرًا ضروريًا كما يجعل تكرير البيان للمهمة المذكورة آنفًا أمرًا عديم الفائدة حتى يقر فى النفوس أن الغرض المقصود ليس هو أخذ راى الأمة نهائيًا فى هذا الاتفاق. إذ محل ذلك هو أن يكون بعد إمضاء المعاهدة لا قبله، وأمام الجمعية الوطنية التى تُنتخب خصيصًا لهذا الغرض. بل المقصود هو أن يستنير الوفد برأى موكليه حتى يعلم ما إذا كان الرأى العام موافقًا على أن هذه القواعد فى مجموعها تصلح أساسًا للمعاهدة».

«١ - مذكرة بقواعد الاتفاق»

١ - «قواعد الاتفاق - لأجل أن يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدًا دقيقًا ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذات الامتيازات فى مصر والمزايا وأحوال الإعفاء وجعلها أقل ضررًا بمصالح البلاد».

٢ - «ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الأول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين من الحكومة المصرية. ومفاوضات تحصل للغرض الثانى بين الحكومة البريطانية

وحكومات الدول ذات الامتيازات. وجميع هذه المفاوضات ترمى إلى الوصول إلى اتفاق مبنية على القواعد الآتية:»

٣ - «أولاً - تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية. وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التى تلزم لصيانة مصالحها الخاصة. ولتمكينها من تقديم الضمانات التى يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخلّى تلك الدول عن الحقوق المُخوّلة لها بمقتضى الامتيازات».

«ثانيًا - تبرم، بموجب هذه المعاهدة نفسها، محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها. وتتعهد مصر لها فى حالة الحرب، حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها، أن تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها لبريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانئ وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية».

٤ - «تشمل هذه المعاهدة أحكامًا للأغراض الآتية»:

«أولاً - تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الأجنبية. وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها إلى الممثل البريطانى. وتتعهد مصر بأن لا تتخذ فى البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى. وتتعهد كذلك بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية».

«ثانيًا - تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية فى الأراضى المصرية لحماية مواصلات الإمبراطورية. وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة. وتسوى ما ستتبعه من المسائل التى تحتاج إلى التسوية. ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالاً عسكريًا للبلاد. كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر».

«ثالثًا - تعين مصر، بالاتفاق مع الحكومة البريطانية، مستشارًا يُعهد إليه، فى الوقت عينه، بالاختصاصات التى لصندوق الدين. ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها».

«رابعًا - تعين مصر، بالاتفاق مع الحكومة البريطانية، موظفًا فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الدخول على الوزير. ويجب إحاطته علمًا على الدوام بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالأجانب. ويكون أيضًا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بحفظ الأمن العام».

«خامسًا - نظرًا لما فى النية من نقل الحقوق، التى تستعملها إلى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التداخل بواسطة ممثليها فى مصر، لتمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية. وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها أن لا تستعمل هذا الحق إلا حيث يكون مفعول القانون جائرًا على الأجانب».

«صيغة أخرى لهذه المادة»

«نظرًا لما فى النية من نقل الحقوق، التى تستعملها الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التداخل، بواسطة ممثليها فى مصر، لتمنع أن ينفذ على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية. وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بأن لا تستعمل هذا الحق إلا فى حالة القوانين التى تتضمن تمييزًا جائرًا فى مادة فرض الضرائب أو لا توافق مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات».

«سادسًا - نظرًا للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزًا استثنائيًا فى مصر، ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين».

«سابعًا - الضباط والموظفون الإداريون، من بريطانيين وغيرهم من الأجانب، الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة، يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية فى أى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة. وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذى يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى. وفى حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظف الحالية بغير مساس».

٥ - «تعرض هذه المعاهدة على جمعية تأسيس. ولكن لا يعمل بها إلا بعد إنفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على إبطال محاكمها القنصيلة وإنفاذ الأوامر العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة».

٦ - «يعهد إلى جمعية التأسيس فى وضع قانون نظامى جديد. تسير حكومة مصر فى المستقبل بمقتضى أحكامه. ويتضمن هذا النظام أحكامًا تقضى بجعل الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية. وتقضى أيضًا بإطلاق الحرية الدينية لجميع الأشخاص. وبالحماية الواجبة لحقوق الأجانب».

٧ - «تحصل التعديلات اللازم إدخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذوات الامتيازات. وتقضى هذه الاتفاقات بإبطال المحاكم القنصلية الأجنبية لكى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذى يفرض الضرائب على جميع الأجانب فى مصر)».

٨ - «تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل إلى الحكومة البريطانية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات».

«وتشمل أيضًا أحكامًا تقضى بما يأتى»:

«أولاً ـ لا يسوغ العمل على التمييز الجائر على رعايا أى دولة وافقت على إبطال محاكمها القنصلية. ويتمتع هؤلاء الرعايا فى مصر بنفس المعاملة التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون».

«ثانيًا ـ يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النَّسَب، فيتمتع الأولاد الذين يولدون فى مصر لأجنبى، بجنسية أبيهم ولا يحق اعتبارهم مصريين».

«ثالثًا ـ تخوِّل مصر موظفى قنصليات الدول الأجنبية نفس النظام الذى يتمتع به القناصل الأجانب فى إنكلترا».

«رابعًا ـ المعاهدات والاتفاقات الحالية، التى اشتركت مصر فى التعاقد عليها فى مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف، تبقى نافذة المفعول. أما فى المسائل التى ينالها مساس من جرَّاء إبطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر المعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن. مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين. وكذلك المعاهدات التى لها صفة سياسية سواء كانت معقودة بين أطراف عدة أو بين طرفين. مثال ذلك اتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب. وذلك كله ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفًا فيها».

«خامسًا ـ تضمن حرية إبقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن. على شرط أن تخضع المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوروبية بمصر».

«سادسًا ـ تضمن أيضًا حرية إبقاء أو إنشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات، إلخ. وتنص المعاهدة على التغييرات اللازمة فى صندوق الدين وعلى إبعاد العنصر الدولى عن مجلس الصحة فى الإسكندرية».

٩ ـ «التشريع الذى تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يُعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية. وفى

الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية التى اتُّخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة».

١٠ - «تقضى المراسيم العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتخويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذى كان مخولاً إلى الآن للمحاكم القنصلية الأجنبية. ويترك اختصاص المحاكم الأهلية غير ممسوس».

١١ - «بعد العمل بالمعاهدة المشار إليها فى البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصه إلى الدول الأوروبية الأجنبية. وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول فى جميعة الأمم».

« ٢ـ مسألة السودان»

السودان ـ «أما مسألة السودان فلم تُطرح تحت البحث؛ ولكن الوفد قد حصل على تأكيدات تضمن الطمأنينة على مياه النيل لرى الأراضى المصرية المزروعة الآن والقابلة للزراعة فى المستقبل».

« ٣ـ مهمة أعضاء الوفد »

«وأما مهمة أعضاء الوفد المنتدبين فبيانها أنه، لما وصلت المفاوضات بين الوفد وبين لجنة اللورد ملنر إلى أن قدمت اللجنة هذه القواعد على أنها نهائية فى الأساسات التى بُنى عليها رأى الوفد، أخذًا بالأحوط. واستمساكًا برأى الوكالة على إطلاقه، أن لا يبت فى الموضوع برفضه أو قبوله بل رأى أن الحكمة تدعو إلى عرض الأمر على البلاد. فإذا قبلت البلاد أن هذه القواعد صالحة أساسًا للمعاهدة دخلت المسألة فى دورها النهائى. ووضعت معاهدة على القواعد المذكورة وعرضت على الجمعية الوطنية التى هى صاحبة الرأى الأعلى فى الأمر. ولها دون غيرها الكلمة الأخيرة فى الموضوع. فبعد أن تدرس تفاصيل المعاهدة وصيغتها تقرر بقبولها أو رفضها».

«٤ـ الخطـة»

«أما الخطة التى سيتبعها الأعضاء المندوبون فى الاستشارة برأى الأمة فهى الاجتماع بأعضاء الهيئات ذات الصفة النيابية. وبالرجال أُولِى الرأى وشرح أساسات المشروع لهم وسماع رأيهم فيها. كما أنهم مستعدون لإعطاء جميع المعلومات ولقبول جميع الآراء بالكتابة أو بالمشافهة. نرجو أن يسدد الله آراء أولى الرأى لمصلحة البلاد».

«تحريرًا فى ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣٣٨، ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٠».

«محمد محمود. أحمد لطفى السيد. عبد اللطيف المكباتى. على ماهر. ويصا واصف. حافظ عفيفى. مصطفى النحاس».

خطاب ملنر لعدلى باشا بشأن السودان:

هذا، ويؤخذ من سير المفاوضات أن اللورد ملنر قد أرسل إلى صاحب المعالى عدلى يكن باشا مع المشروع خطابًا خاصًا بالسودان، هذا نصه:

«١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠»

«عزيزى الباشا»

«بخصوص الحديث الذى جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى إنه ليس بين أجزاء المذكرة التى أنا مرسلها إليك الآن جزء يقصد تطبيقه على السودان. كما هو ظاهر من المذكرة نفسها. ولكنى أرى، اجتنابًا لكل خطأ وسوء فهم فى المستقبل، أنه يحسن بنا أن ندون رأى اللجنة: وهو أن موضوع السودان، الذى لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه، خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر. فإن البلدين يختلفان اختلافًا عظيمًا فى أحوالهما. ونحن نرى أن البحث فى كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث فى الآخر».

«إن السودان تقدم تقدمًا عظيمًا تحت إدارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق سنة ١٨٩٩. فيجب والحالة هذه أن لا يسمح لأى تغيير يحصل فى حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب فى توسيع نطاق تقدم السودان وترقيته على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنة».

«على أننا ندرك من الجهة الأخرى أن لمصر مصلحة حيوية فى إيراد الماء الذى يصل إليها مارًا فى السودان. ونحن عازمون أن نقترح اقتراحات من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الإيراد لحاجاتها الحالية والمستقبلة».

«الإمضاء»

«ملنر»

وإنه ليُخيَّل لنا أن البلاد لم تكن فى وقت من الأوقات التى مرت، منذ بدء الحركة الوطنية، فى حالة من تنبُّه الأفكار مثلما كانت عليه فى ذلك الظرف. فقد سارع جماعة إلى مقابلة هذا المشروع بتمام الرضاء والارتياح فنشروا، حتى قبل عرضه، مقالات مطولة أتى فيها بعضهم بالأدلة العلمية وأتى البعض الآخر بأدلة منطقية على صلاحية المشروع لتحقيق الأمل فى الاستقلال. ذاكرين أن ما ورد فيه من القيود التى تنقص من نواحى هذا الاستقلال، ليست أفدح من القيود الواردة على استقلال كثير من الأمم الحرة. كما بادر آخرون بمجرد نشر المشروع إلى نشر ما يفيد عدم قبوله كأساس يُبنى عليه اتفاق بين مصر وإنكلترا، قائلين إن هو إلا تنظيمًا للحماية.

على أن الذاهبين هذين المذهبين كانوا فى الحقيقة أقلية لا يُعتدُّ بها فى الأمة. أما السواد الأعظم فقد أخذ يناقش المشروع ويفحص أبوابه ويبدى رأيه فى كل نقطة من نقطه.

رأى المصريين فى الخارج:

وبهذه المناسبة أذكر أنه، لما أرسل الوفد مندوبيه إلى مصر لأخذ رأى الأمة المصرية فى مشروع ملنر. كنت عدت من بوادبست إلى سويسرا. فدار بخاطرى أنه، ما دام الوفد بعث ببعض أعضائه إلى مصر لأخذ رأى المصريين فى مشروع اتفاق إنكلترا مع مصر، فليس هناك ما يمنع المصريين الموجودين فى أوروبا من إبداء رأيهم فى هذا المشروع إسوة بإخوانهم الموجودين فى مصر. فاقترحت عقد مؤتمر فى سويسرا يجتمع فيه المصريون الموجودون فى أوروبا لفحص الموضوع وإبداء رأيهم فيه. فكتبت لعلى الشمسى بك فى چنيف. وإسماعيل شرين بك فى تريتييه. ومحمد راسم بك فى فريبور. وعبد العزيز عزت باشا فى زيورخ بفحوى اقتراحى فوافقوا عليه. وطلب طلبة العلم المصريون الموجودون بفرنسا وإيطاليا وجهات أخرى الاشتراك فى هذا المؤتمر.

لم أُخْفِ عن زملائى الذين خاطبتهم أن رأيى سينحصر فى ثلاث نقط أساسية، وهى:

أولاً - أن تعلن إنكلترا استقلال مصر.

ثانيًا - المفاوضة بين مصر المستقلة وإنكلترا على عقد اتفاق يضمن صوالح الطرفين.

ثالثًا - أن مصر المستقلة تتخابر مع الدول صاحبات الامتيازات فى إلغاء امتيازاتها وإبدالها بنظام يضمن مصالحها.

فحبَّذ إخواننا الفكرة. ولكن المؤتمر فشل لطروء فكرة غريبة وهى اتصالى بسمو الخديو السابق على ما علمت.

رسالة الأمراء للأمة:

وفى يوم ١٣ نُشرت رسالة وجهها أربعة من أمراء البيت السلطانى إلى الأمة المصرية. هذا نصها:

«إلى مواطنينا الأعزاء»

«أصدرنا بلاغنا المعلوم الذى قوبل بمزيد من الاستحسان من جميع الأمة فى ٣ يناير سنة ١٩٢٠».

وجئنا اليوم، فى هذا الوقت الخطير، نبدى رأينا فى مستقبل بلادنا الذى سيُبتُّ فيه كباقى أفراد الأمة التى نعتبر أنفسنا منها ونتشرف بانتسابنا لها».

«وهو أن مبادئنا التى ذُكرت فى ذلك البلاغ لم تتغير، وأننا مازلنا متمسكين بها أشد التمسك. وأننا لا نبرر عقد أى اتفاق ينافى أو ينقص استقلال مصر مع سودانها استقلالاً تامًا حقيقيًا بلا قيد ولا شرط».

«هذا هو رأينا فى هذه المسألة الخطيرة. وللأمة الرأى الأعلى. والله يهدينا جميعًا إلى الصواب».

عمر طوسون. إسماعيل داود. سعيد داود. محمد على إبراهيم.

فلم تُقابل هذه الرسالة بمثل ما قوبل به البلاغان السابقان اللذان أصدرهما الأمراء. بل رأى فيها الناس أن المقصود بها التأثير على الرأى العام لحمله على اتباع خطة معينة حول المشروع.

وكثر اللغط فى ذلك. فجرت أحاديث بعض الصحفيين وبعض أصحاب السمو الأمراد نفوا فيه هذا القصد. وقال سموهم إنهم فعلوا ذلك إظهارًا لرأيهم ككل أفراد الأمة. وإنهم جعلوا لها فى نهاية رسالتهم الرأى الأعلى.

عرض المشروع على الهيئات والجماعات:

هذا، ولقد بدأ أعضاء الوفد المنتدبون فى استطلاع آراء الهيئات والجماعات من الأمة. فحددوا لكل هيئة أو جماعة يومًا يجتمعون فيه بهم ويناقشونهم فى الأمر ثم يصدرون قرارهم بما يرون.

فاجتمعوا أولاً بالمحامين. وبعد تلاوة المشروع ومناقشته أجمع هؤلاء على أن المشروع في حد ذاته صالح لأن يكون أساسًا لعقد اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر إذا أُدخل عليه بعض التحفظات.

واجتمع المندوبون بأعضاء الجمعية التشريعية فى يوم ١٧ سبتمبر. فحضر من هؤلاء ٦١ عضوًا وافق منهم ٥٦ على شكر الوفد واعتبار القواعد الأساسية للمذكرة صالحة لمواصلة المفاوضات وإبراهم المعاهدة. وعلى ضرورة التعديل فى بعض النقط. وقد وعد بعضهم بتقديم ملاحظاته كتابة.

ثم اجتمع أعضاء الوفد المنتدبون بالعلماء ورجال الدين والرؤساء الروحانيين. فاتفقت الهيئة بالإجماع على أن المشروع صالح للمفاوضة إذا دخل عليه بعض التعديل وأزيلت منه بعض القيود. ورأت إيكال الأمر للوفد فى ذلك.

ثم اجتمعوا برجال القضاء فوافق هؤلاء على أن المشروع يصلح أن يكون أساسًا للمعاهدة موافقة عامة.

وهكذا اجتمع أعضاء الوفد المنتدبون بكل الهيئات والجماعات. كلٌّ بدوره. وفى الموعد المحدد له. وكذلك اجتمعت الهيئات النيابية فى الجهات كمجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية وأصدرت قرارها فى المشروع. وكانت كلها متفقة على أن المشروع يصلح لأن يكون أساسًا لعقد المعاهدة المطلوبة على شريطة إدخال بعض التحفظات التى تعدل بعض نصوصه وتزيل منه بعض القيود. ما خلا الحزب الوطنى الذى اتفقت كلمة أعضائه، سواء أكانوا ضمن الهيئات النيابية أم منفردين، على رفض المشروع لأنه عبارة عن تقرير الحماية المستترة على مصر.

التحفظات على المشروع:

أما التحفظات التى ارتأى ذوو الرأى إدخالها على المشروع؛ فإنها تتلخص فيما يلى:

١ ـ الاعتراف صراحة بإلغاء الحماية.

٢ ـ اعتراف الدول باستقلال مصر لا إنكلترا وحدها.

٣ ـ تعيين مدة التحالف بين إنكلترا ومصر وكيفية سريانه إذا ما انتهت هذه المدة.

٤ ـ عدم ذكر عبارة (تتعهد مصر بألا تتخذ خطة أو تعقد محالفة تضر بمصالح إنكلترا) حيث إن ذلك من موجبات التحالف.

وإذا كان لا بد من النص على ذلك فليكن بهذه العبارة: (على كل طرف من المتحالفين ألاّ يتخذ خطة أو يعقد محالفة تضر بمصالح الطرف الآخر).

٥ ـ تكون مصر حكومة دستورية ملكية تستمد سلطاتها من الأمة وحدها ووزارتها مسئولة أمام هيئاتها النيابية.

٦ ـ النص على التحكيم وتعيينه فى حالة ما إذا خالف الممثل البريطانى الحكومة المصرية. ورأى أن تنفيذ أحد القوانين مجحف بالأجنبى حتى لا يكون القانون فى حكم العدم.

٧ ـ حذف ما جاء بالعبارة: (نظرًا للعلاقات الخاصة... يمنح الممثل البريطانى مركزًا استثنائيًا). حيث قد نص بالمادة الخامسة من البند الرابع على كل ما له من حق. وإذا كان المقصود من المركز الاستثنائى ما جاء بعد (وهو ما لم نعتقده) فليَقُل بأنه يخول حق التقدم فى الرسميات على باقى الممثلين الآخرين ـ إذا كان هذا من اللائق.

٨ ـ النص على إلغاء صندوق الدين وبالتالى وظيفة المستشار متى قامت مصر بسداد ما عليها للأجانب.

٩ ـ تشترك مصر وبريطانيا العظمى فى مخابرة الدول للتنازل عما لها من الامتيازات وإنابة ممثل بريطانيا العظمى منابها فيما هو مخول لها بنص المعاهدة المصرية الإنكليزية. ولا يترتب تنفيذ المعاهدة على رفض دولة أو أكثر للموافقة على هذا الطلب.

١٠ ـ تحديد المساعدة الحربية التى تتعهد مصر «بالاشتراك» فيها مع بريطانيا العظمى داخل الحدود المصرية. وجعل حق إعلان الأحكام العرفية للسلطات المصرية وحدها.

١١ ـ ألا يكون لإنكلترا فى السودان نصيب الأسد. بل تكون الشركة فيه على قاعدة التساوى. وأخذ الضمانات الكافية ليكون الماء كافيًا لما يُزرع وما سيزرع فى مصر. وفى حالة ما إذا لم تكفِ المياه مصر والسودان فيكون لمصر حق الأولوية عليه. مع ذكر أنه، فى حالة عدم الاتفاق. لا تعتبر المفاوضة فى مسألة السودان اعترافًا بمشروعية اتفاقية سنة ١٨٩٩.

١٢ ـ تُزاد لفظة «مستقل» على البند الحادى عشر من المادة السادسة بأن يقال (بعد العمل بالمعاهدة المشار إليها... وتعضيد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول فى عصبة الأمم كعضو (مستقل)).

١٣ ـ النص على التحكيم فى حالة الخلاف فى تفسير نص الاتفاقية.

وفى يوم أول أكتوبر نشر أعضاء الوفد المنتدبون على الناس، بلاغًا يعلنون فيه انتهاء مهمتهم ويشكرون الأمة على ما قابلتهم به من الحفاوة. وما أظهرته من الثقة بهم. ويودعونها فيه. وهذا نصه:

«لقد انتهت، بحمد الله، المهمة التى انتدبنا لها الوفد من الاستتارة بآراء الأمة والوقوف على ميولها نحو القواعد التى وضعت أساسًا للاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى. ولقد صادفت هذه المهمة توفيقًا لم يكن فى وسع أحد أن يشك فى أمره متى قدر تقديرًا صحيحًا ذلك المستوى الرفيع الذى بلغته الأمة المصرية فى مدارج تربيتها السياسية. وفى الحق أن هذه الاستتارة قد خلقت فرصة جديدة ظهر فيه رشد الشعب وحسن تقديره لجميع الظروف السياسية التى تحيط الآن بالفصل فى مصيره بمظهر جلىّ عظيم لا يخفى على أقل الناس إدراكًا للحقائق السياسية. سواء كان ذلك فى هيئة تناول الشعب للمشروع أو كيفية بحث أولى الرأى وأهل العلم إياه واستقصاء مراميه أو فى الرغبات التى أبداها الرجال المسئولون فى شأنه وطريقة إبدائها».

«إن مندوبى الوفد، تلقاء ما قوبلوا به من الحفاوة وتأكيد الثقة بالوفد وما وقفوا عليه من ميول البلاد، يرفعون إلى الأمة شكرهم الخالص على

مـا أنعـمت من آلاء ثقـتـهـا التـى لا تزيدهـم إلا ثبـاتًا فى الوقـوف عنـد حـدود إرادتهـا فى جـمـيع أقـوالهم وأعـمـالهم كـمـا يرفـعـون إليـهـا عـبـارات الوداع وآيات الإخلاص».

محمد محمود | أحمد لطفى السيد | عبد اللطيف المكباتى | على ماهر
ويصا واصف | حافظ عفيفى | مصطفى النحاس

وبعد. فهل تجاوز الأعضاء المنتدبون ما خُوِّل لهم فى تفسير المشروع بدون تحيز له أو انصراف عنه. هذا ما سنبحثه فيما يلى:

فإذا اتبعنا طريق الاستنتاج من كيفية سير العرض والتفسيرات التى قالها أعضاء الوفد للهيئات التى استطلعوا رأيها بمصر، لخرجنا مع من يرجحون أنهم كـانوا من الفـريق الذى يرى أن الضـمـانات المعـروضـة فى المشـروع لا تمس الاستقلال التام بشىء. قولاً بأنها ناشئة عن مركز بريطانيا العظمى الممتاز فى البلاد أو الامتيازات الأجنبية أو ما سوى ذلك. والدليل على ذلك ما يأتى:

أولاً - ما كتبه لطفى بك السيد إلى أحد أصدقائه قبل قيامه مع المندوبين ونشرته جريدة النظام فى شهر سبتمبر من هذا النظام حيث يقول: «نالت مصر استقلالها داخلاً. وخارجًا. وستعرفون ذلك عند حضورنا».

ثانيًا - قوله للدكتور محجوب بك ثابت فى اجتماع المندوبين بلجنة الوفد المركزية لعرض المشروع عندما سأله عن النص على إلغاء الحماية:

«إن الاعتراف بالاستقلال ينافى الحماية». ولما ألحَّ عليه المجتمعون قال لهم: «ومع ذلك فليس من المستحيل النص على إلغائها عند تدوين المعاهدة». فكان هذا أول تحفظ بل أهم التحفظات جميعها وقد أجمعت عليه الأمة.

ثالثًا - تفسير على بك ماهر التمثيل الخارجى أمام مندوبى الصحف «بأنه بمعناه المعروف عند الدول كافة. وأن إيراد الفقرة الأخيرة من البند الرابع

الخاص بالتمثيل الخارجى، وهى: (تتعهد مصر كذلك بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية». إنما يراد منه الاتفاقات السياسية لا سواها. فطلب منه وضع تحفظ بذلك فوضعه.

رابعًا - قول على بك ماهر كذلك عند اجتماعه بلجنة الموظفين بالإسكندرية، بعد أن فسر لهم المشروع على أنه استقلال تام مستندًا إلى النصوص الإنكليزية التى كانت فى حقيبته، «إن القيود التى سمعتموها ليست إلا ضمانات. وقد أكد لى لورد ملنر أن سببها عدم ثقة بريطانيا العظمى بمصر فى الوقت الحاضر. وبناء على ذلك فكلما زادت الثقة بنا فى المستقبل وتأكدت هذه الثقة بين الطرفين أُزيلت هذه الضمانات. واحدة فواحدة: فالنقطة العسكرية تنتهى متى أمن الإنكليز صداقة المصريين وإخلاصهم. وكذلك المستشار المالى تلغى وظيفته بمجرد انتهاء الديون. أما تعهد مصر بأنها تقدم، فى حالة الحرب ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها، داخل حدودها، كل المساعدة التى فى وسعها إلى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانئ وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية) فإنه نص وضعه الوفد مقابل تعهد بريطانيا بالدفاع عن سلامة مصر حتى تكون المحالفة على قاعدة التساوى فى الحقوق والواجبات وخشية الحماية». فوضع تحفظ يحدد هذه المساعدة الهائلة الخطرة.

خامسًا - ما قاله لطفى بك السيد عن السودان، الذى هو من أهم الضروريات لمصر، حين عرضه المشروع. من «إن الوفد قد حصل مبدئيًا، على ضمان مياه النيل بتعيين لجنة يكون فيها مهندسون مصريون يُبّدون رأيهم فى مسألة رى أراضى القطر. وأما عن ملكية مصر له: فقد كان أمامنا أدلة عديدة على ذلك. نخص بالذكر منها بطلان معاهدة سنة ١٨٩٩ ووحدة أبناء النيل والأدلة التاريخية. إلى ما سوى ذلك من الأدلة القاطعة على أحقيتنا فى هذه الدعوى. ولكن الإنكليز قالوا عن ذلك إن معاهدة سنة ١٨٩٩ أصبحت شرعية بعد إمضاء

معاهدة سيفر. وإن السودان قبائل شتى أغلبها يخالف الجنس المصرى. وإن السودانيين أنفسهم سيطالبون بأن يكون (السودان للسودانيين). وإنهم مرتاحون للحكم البريطانى. وإن قاعدة تعيين المصير تبيح لهم ذلك» فكان من أثر هذا الحديث التحفظ الذى ينص على حفظ حقوق مصر والسودان.

وعلى ذلك نستطيع أن نقول بحق إن المندوبين قد روجوا المشروع بحسن نية. ولم يلتزموا خطة تفسيره وتأويله «بالنزاهة المعلومة منهم والدقة المعروفة عنهم». كما جاء فى بيان سعد باشا الذى نُشر إبأن إيفادهم إلى مصر.

فعلوا ذلك وهم يعلمون أن اللورد ملنر نفسه قد فسره بما يدل على أنه «تدرج فى الحكم الذاتى»، أى أنه لم يصل بعد إلى درجة الحكم الذاتى!!

ولكن المؤيدين لهم وللمشروع كانوا يعتذرون بأن لورد ملنر قد سلم أمامهم باستقلال مصر ولم يعارض فيه. وأن المشروع فى حد ذاته غامض العبارة مرن الألفاظ قابل للمد والجَزْر. وأنهم يؤملون أن يدور الزمان دورته فيتيح للمصريين، يومًا ما، فرصة يزيلون فيها هذه القيود.

هذا، ولم ينفرد مندوبو الوفد بترويج المشروع؛ بل جاراهم فى ذلك نفر من جهابذة الكتاب والأصوليين ورجال القانون عندنا. ولم يغب عنا، بعد، رنين تلك المقالات الطنانة الرنانة التى دبَّجها يَرَاع ع. ب. و ع. م[1] عن هذا الموضوع. وعلو كعبهما فى القانون لا ينكر.

ولقد غلا بعضهم فى وصف مرامى المشروع فقالوا عنه «إنه خير من استقلال ألمانيا ويشبه استقلال اليونان». وما إلى ذلك مما يرمى إلى ترويجه وتحبيذه.

عودة الأعضاء المنتدبين إلى أوروبا واستئناف المفاوضات:

حمل أعضاء الوفد المنتدبون هذه التحفظات فى جعبتهم وغادروا القاهرة فى صبيحة يوم أول أكتوبر. ولم يكن احتفاء الأمة بوداعهم بأقل من احتفائها

---

(١) هما مع حفظ الألقاب: عبد الحميد بدوى وعبد الحميد مصطفى.

بمقدمهم يوم عودتهم من أوروبا يحملون مشروع الاتفاق. بل كانت مظاهرة الاحتفال بالتوديع أعظم من تلك وأفخم. وكانت القاطرة التى جرت القطار الذى استقلوه ملفوفة بالأعلام المصرية. ومزينة بالرياحين والأزهار وسعف النخيل. وكتب فى مقدمتها (ليحى الوفد المصرى) بخط جميل بين هلالين رسم فى وسطهما صليب. وقوبلوا فى المحطات التى وقف عليها القطار بمظاهرات الحفاوة والتكريم. وارتفعت الأصوات فى طريقهم بالدعاء لهم وللوفد ولمصر حتى بلغوا الإسكندرية. وهناك قوبلوا بمثل ما قوبلوا به فى القاهرة، وأُقيمت لهم فى المساء مأدبة فى سان استيفانو وكان المكان مزدانًا بالرياحين والأعلام والأزهار. فأُلقيت الخطب والمقاطيع الشعرية.

ومنها استقلوا الباخرة «لوتس». فرفعت الباخرة العلم المصرى إجلالاً لهم وتعظيمًا لشأنهم. وظلت ترفعه حتى وصلت إلى مرسيليا فى يوم ٦ أكتوبر.

وصلوا إلى باريس فى يوم ٧ فأطلعوا زملاءهم على نتيجة مهمتهم. ولم يألُ الوفد جهدًا فى فحص ما حمله مندوبوه إليه من التحفظات. وكانوا يجتمعون صباحًا ومساء لهذا الغرض. وصرفوا أيام ٧ و٨ و٩ أكتوبر فى ذلك حتى إذا أتم الوفد بكامل هيأته الاطلاع على المَحاضِر التى حملها مندوبوه السبعة المتضمنة استشارة الأمة وآراء الهيئات فى مشروع الاتفاق. أوفد اللورد ملنر مندوبًا خاصًا من قِبَله لدعوة الوفد إلى موافاته فى لندره لإتمام المفاوضات. فقرر أن ينتقل فى يوم ١٣ أكتوبر بأكمله إلى العاصمة البريطانية ومعه عدلى يكن باشا لهذه الغاية.

ولكن حدث أن شغل اللورد ملنر بأمر ذى بال فكان ذلك سببًا فى تأخير سفر الوفد.

غير أن عدلى باشا سافر إلى لندره وحده ليمهد الطريق أمام الوفد. ثم سافر إليها سعد باشا وثلاثة من زملائه يوم ٢١ أكتوبر. وهناك تقابل مع لورد ملنر مقابلة دامت ساعة كانت المناقشة فى أثنائها حادة من الجانبين.

أبلغ سعدُ باشا اللوردَ أن الأمة أبدت تحفظات على المشروع. فأبَى اللورد بحثها متمسكًا بوجوب قبول مشروعه كله أو رفضه كله. مدعيًا «أن مأموريته قد انتهت وأنه يجب عليه تقديم تقريره الذى استبطأ قومه ظهوره. وأنه من المفهوم أن لكل فريق تحفظات وملاحظات يريد إيرادها. فمثل هذه وتلك يجب تركها للمفاوضات الرسمية القريبة. خصوصًا أن المشروع عبارة عن أسس خالية من التفصيل والتأويل».

فرفض سعد باشا هذه النظرية. وتمسك بفكرة أنه مادام الوفد هو الذى سيُعهد إليه بالدفاع عن المشروع وترويجه فى نظر الأمة، فهو لا يستطيع الإقدام على ذلك إلا إذا أُدخلت عليه التعديلات التى طلبتها الأمة.

ولقد ظهر من خلال المناقشات فى ذلك اليوم أن لورد ملنر يحاول ما استطاع أن يتخلص من الوفد ورجاله ويتفاوض مع سواهم.

وانتهت هذه المقابلة على أن يعرض كل منهما نتيجتها على أصحابه، أما سعد باشا فكانت نتيجة اجتماعه مع زملائه أن يستخلص من التحفظات ثمانية رأى أن يصمم على تقديمها للورد ملنر، طالبًا منه إدماجها فى مشروعه بحيث يقدمه إلى حكومته معدلاً بها. وأما بقى التحفظات أو الرغبات فرأى أن لا بأس من إبقائها لدور المفاوضات الرسمية.

ثم دُعى سعد باشا وأعضاء الوفد لحضور جلسة أخرى فى ٢٥ أكتوبر. فلبوا الدعوة وكانت المناقشات فى هذه الجلسة طويلة حادة. وانتهت بأن قبلت اللجنة الإنكليزية سماع الطلبات الجديدة ومناقشة الوفد فيها. ولكنها أعلنت أنها تقيد نفسها بشىء جديد بل هى مقيدة بالمشروع وحده وحسب. وعليه تقرر استدعاء باقى أعضاء الوفد فى باريس مادام باب المناقشة صار مفتوحًا.

ولما تم عقد الوفد أرسل سعد باشا للورد ملنر خطابًا فى أول نوفمبر، هذا نصه:

«عزيزى اللورد»

«قد أرسلتم فى شهر أغسطس الماضى، عن يد صديقنا عدلى باشا، مشروعًا متضمنًا القواعد التى رأيتم فخامتكم وزملاؤكم أنها صالحة لتكون أساسًا لاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر. ولما لم يكن فى استطاعتنا قبول هذا المشروع الذى يتجاوز نصوص حدود توكيلنا اتفقنا معكم على إرجاء المفاوضات إلى وقت آخر حتى يعرض المشروع على الأمة. وقد ندب أربعة من أعضائه للسفر إلى مصر لهذا الغرض. وجاءت نتيجة مهمتهم مثبتة لرغبة الشعب المصرى الصادقة فى تأسيس اتفاق بينه وبين بريطانيا العظمى على المودة المتبادلة المبنية على الثقة والإخلاص. ولأجل الوصول إلى هذه الغاية رأت الأمة من الضرورى إدخال تعديلات على المشروع الذى عرض عليها. وهذه التعديلات ترجع، فى قسم عظيم منها، إلى تحديد معنى بعض النصوص ومرماها بما يزيل الإبهام ولا يجعل محلاً لتغيير لا يكون متفقًا مع قصد المتعاقدين».

«ولقد أنعم الوفد المصرى النظر فى المطالب التى قُدمت إليه. وفحصها فحصًا جيدًا. واستخرج منها بعض النقط الأساسية التى طلبتها الأغلبية العظمى للأمة. وكان لنا الشرف بأن عرضنا عليكم بعض هذه التحفظات أثناء اجتماعنا بالجلسة التى انعقدت بوزارة المستعمرات فى يوم ٢٥ أكتوبر التى تفضلتم فيها بأن أقررتم التفاسير التى فسر بها المندوبون المشروع فى مصر. ثم تأجلت الجلسة لحين حضور باقى أعضاء الوفد من باريس. وهم الآن بلندره، فأرجو أن تتفضلوا بتحديد جلسة لنتمكن فيها من إتمام عرض مطالب الشعب.... إلخ».

«سعد زغلول»

فلما اجتمع الوفد بلجنة ملنر بدأت المناقشة فى التحفظات فظهرت المعارضة الشديدة فى إجابتها. وقد أخذت مسألة إلغاء الحماية دورًا خطيرًا فى هذه المناقشة. فقد رفض اللورد رفضًا باتًا أن يضع فى المعاهدة نصًا بإلغائها. فكان

هذا الرفض داعية لريبة الوفد وظنونه فى نيات اللجنة. وعلى ذلك أصر الوفد من جهته على طلب إلغاء كل إشارة إلى الحماية، إلغاء تامًا من معاهدة فرساى وكل المعاهدات الأخرى التى ورد فيها الاعتراف بها. وأصرت اللجنة من جهتها على رفض هذا الطلب فاشتدت الأزمة.

وقد راعى الوفد فى تصميمه على وقوف هذا الموقف أن مجرد ذكر نص بإلغاء الحماية فى المعاهدة الإنكليزية المصرية لا يغير شكل المسألة المصرية. لأن استقلال البلاد لا يتحقق إذ ذاك من الوجهة الدولية إلا إذا أقرت الدول إلغاء الحماية واعترفت باستقلال البلاد. ولا يكون ذلك إلا بإلغاء نصوص الحماية من المعاهدات الدولية. وإلا كان هذا الإلغاء بمثابة منحة تستطيع إنكلترا أن تستردها وتعدل عنها متى شاءت.

وبعد أخذ ورد فى الموضوع أظهر لورد ملنر استعداده لقبول النص على إلغاء كلمة الحماية فى الاتفاق. ولكنه تشدَّد فى بقاء الحالة على ما هى عليه فى العلاقات القائمة بين إنكلترا والدول.

فكان هذا التصرف داعيًا لازدياد الريبة والشك فى مقاصد اللجنة؛ لأن المسألة ليست مسألة ألفاظ تُغير فيقنع المصريون بتغييرها أو تحذف فيفرحون لحذفها. إنما هم لا يأبهون إلا للجوهر. وغرضهم الأساسى أن تُلغى الحماية بمعناها لا بلفظها. وفى نظر العالم أجمع لا فى نظر الإنكليز وحدهم. وبغير ذلك لا يقتنعون بأن لهم استقلالاً قانونيًا بالمعنى الصحيح.

وعندما وصل الخلاف إلى هذه النقطة تمسك كل فريق برأيه وظهر أن المفاوضات على وشك الفشل. وهنا تدخل عدلى باشا فحصل من اللجنة على تصريح بأن الحكومة البريطانية تعد وعدًا صريحًا بأن إلغاء الحماية إلغاء رسميًا سيكون أساسًا للدخول فى المفاوضات الرسمية. فلم تلقَ هذه الفكرة نفورًا لدى بعض أعضاء الوفد. فى حين أنها لم تكن متفقة تمام الاتفاق مع قراراته السالفة، على أن هناك قولاً تردد مع التأكيد[1] أن معالى رئيس الوفد كان ممن

(١) انظر كتاب أبى الفتح (مع الوفد).

يرون عدم ضرورة التشبث بإدخال التحفظات الثمانية الآن حتى يمكن البدء فى مفاوضات الرسمية. على أن فريقًا من أعضاء الوفد كانوا أعداء أشداء للدخول فى المفاوضات قبل تحقيق التحفظات.

إشاعات ضد الوفد:

وفى هذه الأثناء أخذت بعض الأيدى فى مصر تلعب فى الخفاء. محاولة إقامة حرب على الوفد وأعماله. متخذة من تعريف التحفظات التى أبدتها الأمة بكلمة «الرغبات» سلاحًا لهذه الحرب الشعواء يناوئون الوفد. فكتبوا عرائض وجهوها لرئيس الحكومة الإنكليزية واللورد ملنر ورئيس مجلس العموم الإنكليزى ورئيس مجلس اللوردات كذلك. ينكرون فيها عمل الوفد وصفته ويقولون فيها: «إذا جاءكم هذا الوفد بجديد فلا تصدقوه» إلى آخر ما ورد فى تلك العرائض.

ثم أشاعوا الإشاعات عن أحاديث إلى سعد باشا تخالف آراءه المعروفة ومبادئه المشهورة. وزعموا أنه أنكر خطة حضرات المندوبين الذين أرسلهم الوفد إلى مصر للاستنارة برأى الأمة. واستندوا فى إثبات ذلك على سفر جزء من أعضاء الوفد إلى لندره بصحبة سعد باشا دون الجزء الآخر. وقالوا إنه غير راضٍ عمن بقى فى باريس.

فاستفسرت لجنة الوفد المركزية من الرئيس عن حقيقة هذه الإشاعات. فجاءها الرد من معاليه فى ٢٦ أكتوبر بالنص الآتى:

«هذه إشاعات غير صحيحة».

«فإنى لم أقل لكائن من كان إلا ما تضمَّنه النداء الذى وجهته إلى الأمة عند الاستنارة برأيها. كما أنى لم أعترض على خطة المندوبين التى اتبعوها فى الاستنارة».

«ولم أخيِّر بين فريق وفريق من أعضاء الوفد. وسيحضر إلى هنا فى أقرب وقت بقية هيئة الوفد التى فى باريس».

«فأرجوكم أن تكذبوا ما أُشيع».

«سعد زغلول»

الشك فى ميول سعيد باشا ونفيه لهذه التهمة:

والغريب أن كل حركة كانت تقوم ضد الوفد، وكل إشاعة سوء كانت تشاع حوله، كان بعض الناس يعزون مصدرها إلى صاحب الدولة محمد سعيد باشا. مع ما سبق له التصريح به فى إبان تربُّعه فى دست الوزارة.

فقد عزت له جريدة الأخبار أمورًا رأى من الواجب عليه أن يكذبها، فأرسل إلى الجريدة المذكورة برقية من الإسكندرية أرسل صورتها إلى باقى الجرائد. هذا نصها:

«عزت إلىَّ جريدة الأخبار، فى العدد ٢٠٦ الصادرة اليوم، أنى لا أقبل الاستقلال التام إذا جاء به معالى سعد باشا. فأصرح بأن هذا غير صحيح. وأن ليس بينى وبين معالى سعد باشا ما يحمل على هذه الفِرْية. والذى قلته وأقوله دائمًا: إنى، كباقى الأفراد الأمة، أتمنى من صميم فؤادى استقلال بلادى يجىء على يد أىٍّ كان. فأرجو نشر هذا بجريدتكم».

«٨ أكتوبر سنة ١٩٢٠» «محمد سعيد»

فنشرت جريدة الأخبار هذه البرقية ثم نشرتها جريدة الأهرام وعلقت عليها تعليقًا يدل على أنها غير مقتنعة بهذا التصريح. وطلبت من دولة الوزير الإفصاح عما إذا كان للوفد أو عليه. فأرسل إليها دولته كتابًا أبان فيه رأيه الصريح. قال فيه:

«... فاعلموا أولاً، وليعلم كل إنسان غيركم، أنى لا أعرف أن الوفد فريق قائم بذاته من هذه الأمة يمكن أن أكون له أو عليه. بل الذى أعرفه أن هناك فريقًا

واحدًا هو الأمة بمجموعها. وأن الوفد لم يكن، فى وقت من الأوقاف إلى هذه الساعة، إلا نائبًا عن الأمة ناطقًا بلسانها مادام قائمًا عند طلباتها. وهى على كل حال صاحبة الحق المطلق فى تقرير مصيرها».

«وأظن أنه لا يحترِم الحقيقة كثيرًا من يدَّعى أنى أردت أو أريد للوفد غير النجاح الكامل فى خدمة البلاد. وأعمالى فى وزارتى الأخيرة شاهدة بذلك».

«أما رأيى فى مشروع الاتفاق الذى جاء به مندوبو الوفد، مع العلم بأن هذا المشروع عام الألفاظ مبهم العبارة قابل لتأويلات مختلفة وتفسيرات متباينة وأن كل العناصر التى يجب أن يتكون منها الرأى فى هذا الموضوع لا تزال ناقصة - أقول إن رأيى فى هذا المشروع، مع العلم بذلك، هو أنه لا يُنِيل الأمة ما كانت، ولا تزال، تصبو إليه من أن تعيش فى بلادها حرة مستقلة».

«أما إذا أُضيفت إليه التحفظات الأساسية، التى وضعتها الأمة بلسان أصحاب الرأى منها، وصيغ الاتفاق على قواعد هذه التحفظات فإنه يصبح اتفاقًا مقبولاً».

رأى عبد العزيز بك فهمى فى المشروع:

ولقد تشعبت آراء أعضاء الوفد فى مشروع الاتفاق نفسه. فقدم صاحب العزة الأستاذ عبد العزيز بك فهمى فى شهر أكتوبر، بعد عودة الأعضاء المنتدبين من مصر وقبل المقابلات الأخيرة مع لورد ملنر، تقريرًا إضافيًا بحثه فيه فى جميع مراميه ونواحيه. وجدنا من النافع رصده هنا بنصه لأهميته، وهذا هو:

١ - «رأى الإنكليز أن المصريين هبوا يطلبون الاستقلال التام لمصر والسودان لتحريرهما من كل حماية أو مراقبة. وأن حركتهم فى هذا السبيل جدية لم يسبق لها مثيل. فعالجها رجالهم السياسيون معالجة هى غاية فى المهارة والحذق. ذلك أنهم ابتدءُوا فأخذوا شبه إجماع دولى بتأييد حمايتهم التى ضربوها على مصر بغير رضائها فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤. ودعموا هذا الإجماع بأخذهم، آخر

الأمر، إقرار تركيا على هذه الحماية وتصديقها على اتفاقية سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان. وأصبح المعروف رسميًا بين جمهور الدول أن مصر قطر من الأقطار الخاضعة لحماية إنكلترا. وأن السودان مشترك الإدارة بينهما. وأن أهل السودان فى الخارج هم كأهل مصر تحت حماية إنكلترا».

«٢ ـ ومهما يكن من مخالفة هذا الإجراء للحق والعدل، فإنه هو الواقع الذى لا ريب فيه. وهو، وإن كان مستنكرًا فى عرف نظريات القانون الدولى التى تقضى بأن الحماية لا تكون إلا بعقد بين الحامى والمحمىّ، إلا أن الدول متى تعاقدت ولو على مَظْلَمة لهى مرتبطة بمعاقداتها. وهذه المعاقدات تصبح فى حق المتعاقدين قانونًا واجب الاحترام. فالقانون الدولى الرسمى الآن لا يعرف لمصر شخصية دولية فاعلة. بل المقرر فيه أنها تحت حماية إنكلترا حماية من النوع الحديث الذى جرى عليه العرف الدولى فى القرن الماضى».

«ونتيجة ذلك حرمان مصر وحكومتها من أن يكون لها علاقة بأية دولة من الدول وصيرورة أمرها بيد الإنكليز دون سواهم».

«٣ ـ بعد أن برَّر الإنكليز دوليًا حمايتهم لمصر وتأبطوا هذا السلاح الماضى التفتوا للمصريين وقابلوا وفدهم، وكان من نتيجة المفاوضات ذلك المشروع الذى لم يقبله الوفد بل عرضه على الأمة المصرية ليتعرف رأيها فيه».

«إن سياسة الإنكليز فى هذا المشروع لا تخفى على من ينظر فى الأمور بعين الناقد البصير. وهى تنحصر فى هذه الصيغة: (أخذ إقرار الأمة المصرية نفسها بتصحيح مركزهم إزاءها. كما أخذوا إجماعًا أو شبه إجماع من الدول بتصحيح مركزهم فى مصر والسودان. ليتم لهم بذلك قطع كل احتجاج يقوم فى وجههم من الداخل أو الخارج معًا)».

«٤ ـ ولما كان الإنكليز أناسًا عمليين لا يهمهم التعلق بالألفاظ دون المعانى. وكانوا قد شاهدوا أن الأمة المصرية تنفر من لفظ الحماية. ولا تريد إلا الاستقلال التام الذى من أهم مشخصاته التمثيل الحر فى الخارج. فقد أطرحوا

لفظ الحماية من مشروعهم. وصرحوا لمصر بتمثيل نفسها فى الخارج. ولكنهم فى عملهم لم يُخْرجوا مصر من حمايتهم مطلقًا. بل بقيت هذه الحماية قائمة لم يعتورها إلا مجرد التنوع فى مشخصاتها. إذ الواقع أن كون بلد ما تحت الحماية أو ليس تحت الحماية هذا أمر يُرجع فيه إما إلى ما هو متفق عليه دوليًا بشأنه وإما إلى ما هو مقرر فى عقد نظامه السياسى».

«٥ ـ فالمتفق عليه دوليًا فى كافة المعاهدات الأخيرة أن مصر تحت حماية بريطانيا العظمى التى أعلنتها فى ١٨ ديسمبر سن ١٩١٤. وهى حماية من النوع الحديث السابق الإشارة إليه. وما لم يُلغ هذا الوصف باتفاقات دولية أخرى، أو على الأقل باتفاق مع مصر يتقرر فيه هذا الإلغاء صراحة ويبلغ من الطرفين أو من أحدهما للدول، فهو لن يزال لاصقًا بمصر من جهة الاتفاقات الدولية. وبريطانيا لم تقبل أن تنص صراحة على هذا الإلغاء. بل عارضت فيه بشدة. وأرادت منا أن نقنع بأن هذا الإلغاء حاصل بطريق الانفهام من جهة كون التمثيل الخارجى معتبرًا أنه من مشخصات الاستقلال لا من مشخصات الحماية. قول لا مقنَع فيه البتَّة. ولقد كنا نقبله من باب التساهل لو كان ذلك التمثيل الخارجى تمثيلاً حرًا خاليًا من كل قيد. ولكنه تمثيل أبتر نحن فيه أبدًا أُسراء السياسة الإنكليزية. نتبعها حيثما توجهت. نعادى من عاداها ونوالى من والاها. ولا نستطيع، إن مست أمة شرفنا، أن نناوئها أو نعلن عليها حربًا إلا برأى إنكلترا حتى لا نخلق لها المشاكل. بل لا نستطيع أن نعقد أى عقد يكون فيه ما يضر بها. كما لا نستطيع أن نتخذ وليًا لمصالحنا غير ممثلى إنكلترا فى البلاد التى لا ممثل لنا فيها. لسنا إذًا أحرارًا فى سياستنا الدولية. بل مضطرون، فى كل حركة نتحركها وفى كل عقد نعمله حتى من العقود الدولية التى كان لمصر سابقًا أن تباشره بنفسها، أن نتحرى عما إذا كان يضر بالمصالح الإنكليزية أو لا يضرها. وواجب علينا، قبل كل حركة وكل عقد، أن نرجع إلى المشاورة مع إنكلترا لأنَّا لا نعلم خفايا سياستها ولا مبلغ مصالحها. ولا نستطيع التحكم بمحض رأينا فيما هو ضار بها وما ليس بضار. بل إن فاتنا نحن أن نستشيرها فيما نحن عازمون

عليه. فلا يفوت عميلتنا من الدول أن تقتضى منا هذه المشورة الأوَّلية حتى لا تعرض نفسها للمشاكل مع إنكلترا. فمشورة إنجلترا فى كل مظاهر سياستنا الخارجية أمر حتمىّ يوجبه حسن قيامنا بأداء عهدنا هذا الذى نعاهدها عليه. ومتى كان الأمر كذلك فلا يستطيع أحد أن يقول بحق إننا أحرار فى سياستنا الخارجية. ولا أننا خرجنا فيها من المراقبة الإنكليزية الشديدة. ولا أن مثل هذا التمثيل الخارجى المراقَب يتنافر مع الحماية المتفق عليها دوليًا».

«إذًا فحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، إن لم يحصل إلغاؤها بنص خالٍ من الإبهام والمواربة، فإنها تبقى قائمة مقررة لدى الدول. والمشروع الذى نحن بصدده هو مصداق صحيح لها. وبقاؤها يجعل مركز إنكلترا ثابتًا فى مصر ويجعل لها حق التدخل المستمر فى شئون مصر. والعبث بنظامها ودستورها لأدنى علة. ويبعد الدول عن سماع أى ظلامة من مصر باعتبار أن مشاكلها مع إنكلترا مشاكل داخلية صرفة».

«٦ - أما إلغاء هذه الحماية صراحة فيجعل تقدير مركز مصر الدولى راجعًا، إلى تعاقدها مع إنكلترا لا غير. فإذا قدرنا حصول هذا الإلغاء، مع بقاء المشروع على ما هو عليه فلا شك عندى أنه مشروع بذاته يجعل مصر تحت الحماية الإنكليزية أيضًا. ولا عبرة بلفظ «الاستقلال» الوارد فيه».

«ذلك لأن أشكال الحماية لا حصر لها. والدول تتبدع منها ما تراه أنسب لمصالحها وللظروف. وليس صيغة مقررة لا تتعقد بدون استعمالها. بل وجودها يتحقق بتحقق معناها فى أى ثوب كان من أثواب العبارات. وكثيرًا ما تستعمل لها عبارات فخمة المبنى مسمومة المعنى. مثل التحالف والارتباط الودى الذى امتلكت به بريطانيا العظمى ناصية ممالك الهند جميعًا. وضابط الحماية الوحيد بحسب الاصطلاح الدولى هو: (أن تكون دولة صغرى تحت كنف دولة كبرى هى وحدها التى تدفع عنها الطوارئ والتعديات على الدوام والاستمرار). فكلما تحقق هذا المعنى فى أى صيغة كانت فيه تخلق الحماية. ولا شك عندى أنه معنى يتجلى واضحًا فى المشروع الذى نحن بصدده».

«أما عبارة (الاستقلال) فجيب أن ندرك قبل كل شىء هاتين الحقيقتين وهما: (أولاً) أن الحماية يستحيل قانونًا التعاقد عليها إلا إذا كانت الأمة الصغرى مستقلة. أى ذات كيان خاص وشخصية متميزة. لأن استقلال الأمة، أى انفرادها بشخصية خاصة متميزة، هو شرط أساسى فى أهليتها لمثل هذا التعاقد. فتونس ومراكش مثلاً لم تتعاقدا مع فرنسا على حمايتها لهما إلا وهما دولتان مستقلتان. (ثانيًا) أن الحماية لا تمحو شخصية الأمة واستقلالها. بل بالعكس أول غرض من أغراضها (المفروضة) هو المحافظة التامة على هذه الشخصية وهذا الاستقلال. فتونس ومراكش هما دولتان مستقلتان تحت حماية فرنسا».

«متى عُلم ذلك أمكننا بالبداهة أن نعلم لماذا لا ينكر الإنكليز على مصر استقلالها من وقت أن أعلنوا حمايتهم عليها. بل صرح جلالة الملك فى خطابه للسلطان حسين أنه عامل علىٍ منع كل ما يمس بهذا الاستقلال. كما أمكننا أن نفهم أن اعترافهم فى مشروع الاتفاق باستقلال مصر ليس إلا من باب تحصيل الحاصل. لأن مرادهم به هو تفرُّد مصر بشخصية خاصة. وهذا أمر ضرورى بدونه لا يستطيعون قانونًا التعاقد مع مصر».

«إذًا ليس (الاستقلال) ولا (الاعتراف بالاستقلال) هو مما يهم فى قضيتنا. لأن الاستقلال، كما رأيت، حاصل للأمم التى تحت الحماية. إنما الذى يهم هو (حرية الأمة فى سياستها الداخلية والخارجية). فإذا كانت شروط العقد غير ماسة بهذه الحرية فالاستقلال جدى سليم. والحماية ضرب مما كان معروفًا إلى أوائل القرن الماضى باسم الحماية البسيطة. وهى قد تكون مفيدة جدًا للدولة الصغير. إذ تأخذ بيدها حتى تقوى ولا تحتاج بعد لها. وسبب هذا النوع من الحماية فى الغالب ليس فكرة الاستعمار. بل حفظ الموازنة الدولية. أما إذا كانت شروط العقد ماسة بتلك الحرية فالحماية قائمة والاستقلال لفظ لا معنى له سوى تفرد الأمة بشخصية خاصة ونظام حكومى خاص. وسبب هذا النوع من الحماية هو غالبًا فكرة الاستعمار. وهو يعرض الأمة الصغرى لأشد الأخطار. إذ

قد يأتى زمن تزول فيه شخصيتها وتؤول إلى الضم. ولا يهولن أحدًا قولى إن الاستقلال فى هذه الصورة لفظى. فإن معاهدة باريس سنة ١٨١٥ التى وضعت بمقتضاها جمهورية الجزر اليونانية تحت حماية بريطانيا العظمى. قد تقرر فيها أن هذه الجمهورية (هى دولة حرة مستقلة تحت حماية بريطانيا العظمى). مع أن نظام هذه الحماية كان من أقسى أنظمة الحمايات. إذ كان المندوب السامى الإنكليزى هو الحاكم بأمره فى تلك الجزر. يتدخل فى كل شىء حتى فى تعيين أعضاء الجمعية التشريعية».

«لا شك إذًا أن استقلالنا هو، بمقتضى المشروع، تحت حماية إنكلترا، ولا شك أن هذه الحماية ليست من النوع البسيط بل هو أقرب إلى النوع الحديث. فإن حرية السياسة فى الخارج عليها مراقبة شديدة أشرنا إليها فيما تقدم. وأما فى الداخل فالمشروع مفعم بالاشتراطات الماسة بهذه الحرية وبسيادة البلاد».

«فأولاً ـ اشتراط وجود قوة عسكرية إنكليزية فى الأراضى المصرية هو اشتراط لا يتفق مطلقًا مع سيادة البلاد فى الداخل. بل هو من طبيعة الحال فى كل بلد للغير حماية عليه أو ملكية فيه. وندر أن توجد قوة أجنبية فى بلد مستقل حر. وليس محو صفة الاحتلال عن هذه القوة العسكرية والنص على عدم مساسها بحقوق الحكومة المصرية بمانع من أنها ذات قوة أجنبية. مجرد وجودها كافٍ للمساس بالسيادة الداخلية التى للبلاد على نفسها. والغرض المصرح به من وجودها هو غرض مبهم. إذ للإمبراطورية الإنكليزية مواصلات إلى السودان وغيره من دول أفريقيا ولفلسطين والعراق والهند وغيرها. وأنواع المواصلات شتى من بحرية ونهرية وحديدية وتلغرافية وتليفونية وهوائية. وللإنكليز، مع هذا الإبهام، أن يدّعوا أن ما كان من طرق المواصلات المذكورة داخل حدود القطر المصرى (بخلاف قنال السويس) فيصدُق عليه أنه من مواصلات الإمبراطورية البريطانية. وأن يرتبوا على ذلك أن لهذه القوة الانتقال من معسكرها إلى أى

نقطة فى القطر المصرى يحصل فيها أى مساس بهذه المواصلات. ويكون ذلك من أشد وأخطر أنواع المساس بحرية البلاد وسيادتها الداخلية».

«إن كل ما زال عن مصر، فيما يتعلق بهذه القوة، أن مصاريفها لن تكون على مصر. وأنها تستطيع إعلان الأحكام العرفية فى البلاد. ولا تقتضى من البلاد مطاليب مما هو مقرر قانونًا أن يكون من حقوق عسكر الاحتلال. وما عدا ذلك فهى قوة عسكرية تستطيع القتال وإلزام خصمها الحجة بالقوة الجبرية عند مسيس الحاجة. من يَقُل إن الإقرار بوجود هذه القوة لا ينافى سيادة البلاد الداخلية. أو إنه ليس رمزًا على اشتراك إنكليزا فى هذه السيادة. أو إنه ليس من مشخصات الحماية ـ فكلامه هذا غير مُسلَّم به».

«ثانيًا ـ تشترط بريطانيا العظمى، فى الفقرة الثالثة من المادة الرابعة، أن تعيِّن مصر، بالاشتراك معها، مستشارًا إنكليزا بالمالية وتشترط، بآخر الفقرة الرابعة من المادة المذكورة أن، الموظف الإنكليزى الذى يُعين بالحقانية بالكيفية المذكورة يجمع بين يديه، فوق وظيفته الأصلية، وظيفتَىْ مستشار الحقانية والداخلية معًا. لقول العبارة: (ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية للاستشارة فى أية مادة متعلقة بتأييد القانون والنظام تأييدًا فعليًا)».

«فالوزارات الثلاث، التى هى روح الإدارة الداخلية فى البلاد وهى المالية والداخلية والحقانية، سيكون لها مستشاران من الإنكليز. لن تستقل الحكومة المصرية بتعيينهما. بل يكون تعيينهما بالاتفاق مع حكومة بريطانيا. مهما يُقَل من أن هذين المستشارين لن يكون لهما أى سلطة تنفيذية. وأن الوزراء معهما سيكونون أحرارًا لأنهم غير مسئولين إلا أمام البرلمان. وأن هذه المسئولية تقتضى قانونًا وعملاً عدم الانصياع لآراء المستشارين. ومهما يُقَل فوق ذلك من أن المستشار المالى لن يكون له القول الفصل فى المسائل المالية ولا حضور مجلس الوزراء ـ فإن أقل مقدار المفهوم من هذه الاشتراطات أن مالية الحكومة المصرية وقضاء البلاد المصرية والأمن العام فى البلاد المصرية. سيكون ذلك جميعه تحت

مراقبة الإنكليز. فدخائل ماليتنا ستكون معلومة لديهم. ودخائل إدارتنا وبوليسنا ستكون معلومة لديهم. ودخائل قضائنا الأهلى والشرعى ستكون معلومة لديهم. (بقطع النظر عن القضاء المختلط). ويكفى هذا ليتحقق للإنكليز. ولو معنى المراقبة على إدارة البلاد الداخلية. وهذه المراقبة، مهما قل أثرها، طعن فى سيادة البلاد الداخلية ومصداق واضح للحماية».

«على أن القول بأن المراقبة المذكورة إنما هى نظرية فقط. إنما هو قول لا يسلم به إلا من يجهل آثار احتكاك الأمم الكبرى بالصغرى. إن هذين المستشارين، حتى لو أمسكت الحكومة المصرية عن استشارتهما فى شىء ما، فإنه لا مانع يمنعهما من التبرع بالشورى من تلقاء أنفسهما والأخذ والرد بينهما وبين الوزراء ـ وهما قويان تسندهما سلطة ممثل إنكلترا ذى المركز الخاص والقوة العسكرية الإنكليزية والموجودة بالبلاد. والوزراء على كل حال ضعاف ـ لابد أن ينتج عنه فى العمل أن ينصاع الوزراء لآرائهما ينفذون منها ما ليس من شأنه أن يعرض على البرلمان. ويجتهدون فى ترويج آرائهما لدى البرلمان فيما من شأنه أن يعرض عليه. وينتهى الحال بتعود البلاد ووزرائها وبرلمانها خطة مخصوصة. هى عدم معارضة آراء هذين المستشارين خوف المشاكل مع إنكلترا القوية. وتلبث، أبد الآبدين بقوة الاتفاق، تابعة للآراء الإنكليزية فى أمورها الداخلية. هذا قول مبنى على مشاهدة ما يجرى وما من شأنه أن يجرى بين القوى والضعيف. وعلى كل حال فواقع الأمر أن أمورنا الداخلية من مالية وقضائية وإدارية ستكون تحت مراقبة الإنكليز ولو تضاءلت هذه المراقبة. وأن هذا مساس بالسيادة ومصداق للحماية».

«على أنى، فيما قدمت، استنتجت أهون ما يمكن مما تدل على العبارات الخاصة باستشارة هذين الموظفين. وإلا فالمتمعن يرى أن موظف الحقانية سيكون فى الواقع مستشارًا لكل وزارات الحكومة، فإن كل وزارة من وزارات الحكومة، حتى الأوقاف، إنما تسير عل مقتضى القانون الخاص بها. والنظام

ليس شيئًا آخر سوى مراعاة الأمة، حاكمها ومحكومها، لما تقضى به القوانين. فإذا أُضيف لهذا أن الوظيفة الأساسية لهذا الموظف هى مراقبة تنفيذ القوانين فيما يتعلق بالأجانب (وهذه الوظيفة كانت محدودة هكذا فى المشروع الأول. أما فى المشروع الأخير فمدلول عليها بوسيلتها فقط. وهى ضرورة إحاطة هذا الموظف علمًا بكل ما يتعلق بإدارة القانون بالنسبة للأجانب). وهى وظيفة لا تقف عند حد الشورى. بل تقتضى بذاتها المداخلة والإلزام بالرجوع لموجب القوانين. وأنها بذلك وظيفة تنفيذية محضة. نقول متى أضيف هذا لوظيفة الاستشارة، تبين أن هذا الموظف سيكون هو الكل فى الكل فى الحكومة المصرية. وما أظن أحدًا يمكنه أن يقول بحق إن هذا ليس من مشخصات الحماية الصريحة».

«ثالثًا - لا تقتضى أى محالفة من المحالفات المعقودة بين الأمم المستقلة الحرة أن يكون لممثل إحداها مركز خاص وتقدم على ممثلى الدول الأخرى إلا محالفاتنا فمشترط، بالفقرة السادسة من المادة الرابعة، أن من آثارها هذا».

«إن كون ممثل إنكلترا له مركز استثنائى بمصر وله التقدم على سائر معتمدى الدول الأخرى لا يصح مطلقًا أن يكون نتيجة من نتائج التحالف العادى. وإنما هو نتيجة صريحة لوضع مصر، داخلاً وخارجًا، تحت المراقبة الإنكليزية دون سواها. وهذا الاشتراط لا يُعهد له نظير إلا فى البلاد المحمية بغيرها. وأما المستقلة الحرة فلا شىء فيها من هذا القَبيل».

«رابعًا - أن ما اشتُرط، فى الفقرة الأولى من المادة الثالثة، من أن مصر تكون دولة دستورية ذات أنظمة نيابية. وما اشترط، بالفقرة السادسة من المادة الرابعة، مما يجب أن يشمله دستور البلاد، كل هذا تدخل فى أمور هى من الأمور الداخلية التى ليس لأحد التدخل فيها لو كانت مصر مستقلة حقيقة. وهو باب آخر مفتوح للإنكليز يتسللون منه للمراقبة والتدخل السياسى العسكرى فى شئون مصر لو حدث بها أدنى اضطراب يخلُّ بقواعد الدستور».

«خامسًا ـ أن استقلال بريطانيا العظمى بمباشرة حقوق الأجانب الامتيازية بمصر، كمقتضى الفقرة الخامسة من المادة الرابعة، مقتضاه غَلُّ يد الدول الأجنبية عن أن يكون لها أدنى تدخل فى التشريع والقضاء فى حق الأجانب. وغل يد المصريين أيضًا عن المفاوضة مع أية دولة بخصوص حقوقها الامتيازية فى القطر المصرى. بحيث يصبح المصريون والأجانب معًا فى مصر لا عميل لهم من جهة التشريع والقضاء المختلط إلا الإنكليز. وهى سلطة هائلة لا معنى لاستقلال الإنكليز بها إلا إذا كان لهم بمصر مركز غير مجرد مركز الحليف العادى. بل مركز الحليف الحامى. ومن يَقُلْ بغير ذلك فَوَاهِمٍ».

«فى هذا القدر ما يكفى لبيان حقيقة هذا المشروع. وأن مصر معه باقية تحت الحماية الإنكليزية والمراقبة الإنكليزية والتدخل الإنكليزى القانونى والفعلى داخلاً وخارجًا. سواء أُلغى إعلان ١٨ ديسمبر سنة١٩١٤ بالنص الصريح أو لم يُلغ. غاية الأمر أن بإلغائه صراحة يرقُّ ذلك الغشاء الذى بآذان الدول. وقد يبلى ويتهتك مع الزمن فيصبح من المحتمل أن تصغى لشكوانا إذا ظلمنا الإنكليز».

«سادسًا ـ أقول ذلك، وفى آن واحد، أعترف بأن فى المشروع مزايا هى أن يكون لنا مجلس نواب تام السلطة بقدر ما تسمح به حالة البلاد التى سيادتها واقعة تحت مثل هذه المراقبة. وأن تكون الوزارة مسئولة أمام نواب البلاد. وأن يكون لنا فى الخارج ممثلون وإن كانت أيديهم مغلولة فى السياسة ووظائفهم فيها خيالية أكثر منها حقيقية. وأن يكون لنا فى ظرف سنتين أن نخرج من شئنا من خدمتنا من الضباط والموظفين الإنكليز والأجانب. وأن يكون لنا جيش غير محدود العدد».

«ولكن من يرجع نظره إلى الماضى يَرَى أن مصر كان لها دستور سياسى يجعلها مطلقة اليد حرة من كل قيد فيما يتعلق بأمورها الداخلية. فكان لأميرها أن يعطى البلاد مجلس نواب تام السلطة. وأن يجعل الوزارة مسئولة لديه. (وهذا قد كان حصل فعلاً). وكان قانونًا لحكومتها أن تعين من الموظفين الأجانب من شاءت وتعزل من شاءت. وكانت حرة فى كل وزاراتها ما عدا المالية فكانت فيها

تحت المراقبة الثنائية وهى مراقبة لم يكن شأنها الدوام بل كانت عرضية صرفة. وما عدا الحربية فكان جيشها محدود العدد. وكان لها وزارة خارجية. وكان لها أن تعقد المعاهدات التجارية والاقتصادية وبعض المعاهدات الأخرى كالاتفاقات الخاصة بإنشاء المحاكم المختلطة. ولم يكن بأرضها قوة عسكرية تركية ولا مستشار تركى لتأييد القانون والنظام. وهذا الدستور كان معمولاً به قانونًا وفعلاً إلى وقت الاحتلال. وبقى قائمًا قانونًا طول مدة الاحتلال. وكان الاحتلال يتسمك به شديد التمسك. أو يبعث به بحسب ما توحيه إليه مصلحته حتى كانت الحماية. فالإنكليز، فى مشروعهم الذى نحن بصدده، إن كانوا تجاوزوا لمصر عن شىء فمعظمه من حقوقها القانونية الثابتة. وفى نظير تجاوزهم وطدوا مركزهم فى مصر ومراقبتهم عليها بل كفالتهم لها. واستقلوا فيها بشئون الأجانب أيضًا حتى لا يزاحمهم مزاحم. فهم فى الواقع وصلوا إلى ما كانوا يرغبون. وأخذوا أكثر مما يستحقون».

«ومن يرجع النظر أيضًا إلى خطاب السر ملن شيتهام للسلطان حسين فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤، وهو الوارد به نظام الحماية إجمالاً، يجد أنه قائم على أمور ستة»:

«أولاً - أن تكون مصر سلطنة تحت حكم أمير من العائلة الخديوية».

«ثانيًا - أن تكون بريطانيا هى التى تدفع عن مصر كل تَعدٍّ أجنبى».

«ثالثًا - أن يزول القيد المحدد لعدد الجيش المصرى ونظامه».

«رابعًا - لا يكون لمصر علاقة مباشرة مع ممثلى الدول لديها. بل تكون هذه العلاقة لممثل إنكلترا».

«خامسًا - أن يحور نظام الامتيازات بما يلائم ما وصلت إليه مصر من الرقى».

«سادسًا - أن تعمل بريطانيا مع السلطات المصرية وبواسطتها، لترقية شئون البلاد. وإشراك الأمة تدريجيًا فى الأعمال الحكومية والأخذ بيدها لتوصيلها إلى حكم نفسها بنفسها».

«ومن يقارن بين هذه الأمور وبين المشروع الجديد يجد أن روحًا واحدة سارية فى كليهما مع بعض تنويع اقتضته الظروف. وهذا التنويع ينحصر فى أمرين»:

«الأول - أن يكون لمصر علاقة بممثلى الدول الأجنبية لديها. وتمثيل فى الخارج. ولكن من يلاحظ، أن مصر كان لها وزارة خارجية لها علاقة مباشرة مع ممثلى الدول الأجنبية. وأن هذا لم يكن مانعًا من أنها بلد نصف سيدة. ومن يلاحظ أن التمثيل الخارجى هو تحت مراقبة الإنكليز الشديدة. وأنه بهذه الصفة لا يخرجها عن كونها منقوصة السيادة، يجد أن هذا التجاوز من إنكلترا لا يضر ضررًا سياسيًا حقيقيًا بمركزها. على أنها أنما أتت به لتنال غرضًا سياسيًا خطيرًا جدًا. وهو حصر كل الحقوق الامتيازية التى للدول فى يدها. إذ هذا الحصر من جهة يجعلها صاحبة النفوذ الوحيدة فى مصر. ومن جهة أخرى يقلل من أهمية وزارة خارجيتنا وتمثيلنا الخارجى. لأن أهم ما كانت تشتغل به وزارة خارجيتنا هو تسوية المشاكل الناشئة عن نظام الامتيازات. فهذا التنويع إذًا، إن كان فيه شىء قليل على إنكلترا، ففيه شىء كثير لها. وروح خطاب السير ملن شيتهام موجودة فيه تمامًا».

«الثانى - أن الإنكليز، فى الخطاب المذكور، كانوا يقولون إنهم لن يملّكوا الأمة حكم نفسها إلا تدريجًا، ولكنهم فى المشروع قد ملّكوها هذا الحكم من الآن. هذا التنويع إذا كان مفيدًا لمصر، كما هو الواقع، فلا ضرر فيه على مركز الإنكليز السياسى. ولا خروج فيه عن حد ما يحتمله الخطاب المذكور. إذ كل ما فى الأمر أن الإنكليز فى هذا الصدد عجلوا ما كانوا عازمين على تأجيله. ومراقبتهم على كل حال باقية».

«ولقد أوردت هذه المقارنة لأبين أن للإنكليز غرضًا سياسيًا يسعون لتحقيقه طبقًا لخطة مرسومة عندهم. فهم يعدلون فى هذه الخطة بحسب المناسبات

والظروف. ولكن الغرض ثابت لا يتحول وهو استمرار مصر تحت حمايتهم واستمرار قبضهم على ناصيتها».

«٧ ـ على أنى، مع موازنة هذا المشروع ومضاره. وسماع رأى البلاد التى تكلفنا بقبوله مع التحفظات التى ترغبها، لا أرى سبيلاً سوى متابعة رأى البلاد والتصريح بقبوله مع التحفظات».

«٨ ـ ولكن هناك أمرًا مهمًا: هو أن الإنكليز يعلقون نفاذ المشروع، حتى مع قبول الجمعية الوطنية له بعد المفاوضات الرسمية، على أمرين ـ أولاً أن تقبل الدول إلغاء محاكمها القنصيلة فى مصر ـ ثانيًا أن تصدر المراسيم الخاصة بإعادة ترتيب المحاكم المختلطة وتنفذ فعلاً. وكلا هذين الأمرين خطر».

«عن الأمر الأول ـ كل ما يصح طلبه من مصر هو أن تصرح لبريطانيا العظمى بالمفاوضة مع الدول لوضع اتفاقات بها تنتقل للحكومة الإنكليزية كل الحقوق التى كانت للحكومات الأجنبية بمقتضى نظام الامتيازات على شروط خاصة ترضى تلك الدول. ومصر مصرحة بذلك كمقتضى المادتين ٧ و٨ من المشروع. فهى فى علاقتها مع إنكلترا قد قامت فعلاً بما عليها وليست مطالبة من هذه الوجهة بشىء آخر. فما هو إذًا السبب فى جعل تنفيذ الاتفاق، فيما هو متعلق بها وبمصر فقط، من جهة الدستور الداخلى والتمثيل الخارجى وغير ذلك، موقوفًا على قبول الدول؟ أتخشى إنكلترا أن مصر بعد أن تأخذ حظها من تنفيذ ما فى مصلحتها من المشروع تعرقل مسعاها لدى الدول للحصول على تنازلهن لها عن حقوقها الامتيازية؟ هذا تخوُّف بعيد الاحتمال. لأن أية دولة لا تقبل من مصر السعى فى نقض ما تم من جهتها وبرضائها. كما أنه من الصعب أن يفرض لمصر أن أول عمل تقوم به بين الأمم الأخرى هو خفر ذمتها ونكث عهدها. الواقع أننا لا نرى مسوغًا لاستبقاء هذا النص المريب. بل نراه مثارًا لسوء الظن والتشكك فى سلامة النوايا».

«عن الأمر الثانى ـ تعليق تنفيذ المعاهدة على صدور المراسيم الخاصة بإعادة ترتيب المحاكم المختلطة وتنفيذها فعلاً هو عقدة من أخطر العقد التى تضعها إنكلترا فى هذا المشروع. كأنى بها تدرك أن غالبية المصريين شيقة لفض النزاع والدخول فى حلم تسلم الأمة فيها أزِمَّة حكم نفسها. فهى تريد بهذا الإكراه الأدبى أن تجعل المصريين يتعجلون فى قبول ما تضعه من المشروعات لإعادة الترتيب المختلط. مهما يكن فيها من المساس بحقوقهم».

«كنا نفهم أن لجنة اللورد ملنر، وهى بمصر، وضعت، بمعرفة السير سيسل هرست، مشروعات لإعادة الترتيب القضائى. ثم سمعنا فى شهر يونيه الماضى أن هذه المشروعات لا يعول عليها الآن. وإنها ستبدل بمشروعات أخرى تلائم الحالة الناشئة عن الاتفاق المشروع فيه. ثم رأينا الإنكليز، بعد هذا التصريح، قد رجعوا لنفس تلك المشروعات وأظهروا أنهم مصممون عليها، بدليل ما بلغنا من أنهم عرضوها على الوزارة المصرية الحاضرة لتدرسها وتأخذ بها فتنصلت من تبعتها وأحالت أمر النظر فيها على الوزارة التى تخلفها. بدليل أن نسخة منها وصلت لنا، بطريق غير رسمى وغير مباشرة، وفيها تعديل بسيط لا يمس المبادئ المؤسسة هى عليها. بل فى هذا التعديل ما يسلب مصر حقوقًا كان سَهَا واضع المشروعات عن انتزاعها فى أصل الوضع».

«وبما أننا لا نضمن مطلقًا أن الإنكليز، حتى مع رفع الشرط التعلُّقى بهذا الخصوص ومع إرجاء النظر فى هذه المشروعات لما بعد، لا يسعون بكل وسيلة فى طاقتهم لحمل الحكومة المصرية على الأخذ بهذه المشروعات كما هى أو مع تعديل طفيف لا يمس جوهر مبادئها. خصوصًا وأنهم مشترطون فى المشروع أن مصر تُعطى لهم كل الحقوق التى تضمن مصالحها والتى تضمن تنازل الأجانب لهم عن امتيازاتهم».

«وبما أن هذه المشروعات قائمة على مبادئ، إن نفذت، كانت نتيجتها الحتمية القضاء على مصر. وسلبًا بالشمال لبعض المزايا التى يعطونها الآن لها باليمين».

«فألفت النظر لهذا الأمر الخطير. وأكرر الإلحاح فى أن يفهم الإنكليز أن المصريين لا يقبلون أن يقوم الترتيب المختلط الجديد إلاً على المبادئ الآتية. وأن مبادئ مشروعات السير سيسل هرست المنافية لها لا يمكن مطلقًا قبولها:»

(أ) «تكون غالبية القضاء فى الاستئناف والمحاكم الكلية للوطنيين. بحيث يكون منهم فى كل محكمة الثلثان ومن الأجانب الثلث. وتكون الرئاسة الفعلية، فى كل من الاستئناف والمحاكم الكلية، للوطنيين. وكل قاض مفرد، كالقاضى الجزئى وقاضى المواد المستعجلة وقاضى الأمور الوقتية وقاضى التحقيق وقاضى المخالفات، لا مانع أن يكونوا وطنيين. ويكون النائب العمومى وكل وكلائه على اختلاف درجاتهم وطنيين».

(ب) «اختيار وتعيين القضاة جميعًا بالاستئناف أو بالمحاكم الكلية للوكالة أو للرئاسة. وترقية قضاة الكلى للاستئناف من حق حكومة مصر وحدها بدون تدخل إنكلترا أو لأى سلطة أجنبية فى ذلك. وإنما لا يجوز لمصر أن تعين قاضيًا أجنبيًا من غير التبعة الإنكليزية إلا بعد أخذ رأى ممثل إنكلترا. أما تأديب القضاة وعزلهم فيكون بمعرفة الجمعية العمومية بالاستئناف».

(ج) «اختيار وتعيين وترقية النائب العمومى وكافة وكلائه على اختلاف درجاتهم من حقوق حكومة مصر وحدها. وكذلك تأديبهم وعزلهم بدون تدخل لممثل إنكلترا ولا لأى سلطة أجنبية أخرى فى ذلك».

(د) «عمال القضاة يكونون جميعًا وطنيين. إلا فى أحوال استثنائية بحسب ما تراه حكومة مصر ضروريًا. ويكون تعيينهم وترقيتهم من حق الحكومة المصرية وحدها. أما تأديبهم فيكون بمعرفة المحاكم الموظفين هم فيها. ولمجلس الوزراء أن يعزلهم بقرار منه. أخذًا بحقه هذا المقرر فى شأن موظفى الحكومة جميعًا».

(هـ) «لا يؤسس اختصاص المحاكم المذكورة إلا على قاعدة جنسية خصوم الدعاوى فقط ولا يرجع مطلقًا فى الاختصاص بنظرية المصلحة المختلطة».

(و) «لا يعتبر أجنبيًا خاضعًا لقضاء المختلط إلا من لهم، لغاية أغسطس سنة ١٩١٤، حقوق جنسية الدول التى لها معاهدات امتيازات مع تركيا تعطيها صراحة حق إنشاء محاكم قنصلية لمحاكمة رعاياها فيما بين بعضهم البعض من المنازعات المدنية والجنائية. ولم تتنازل عن هذه المعاهدات. فكل رعايا تركيا وما انفصل عنها من الولايات واستقلّ أو تتبع للغير. وكل ممالك أوروبا والقارات الأخرى التى لم يكن لها فى الأصل معاهدات مع تركيا فى هذا الصدد. وكل أهل المستعمرات غير الحاصلة على حقوق جنسية الدول التابعة هى لها. وكذلك أهل مملكتَىْ وسط أوروبا اللتين تنازلتا عن نظام الامتيازات. كل هؤلاء يكونون فى مصر تابعين للقضاء الأهلى مدنيًا وجنائيًا كالوطنيين سواء بسواء».

«على أن هذا المبدأ نتمسك به بصفة عامة ونترك للمفاوضات الرسمية المناقشة فى نتائجه وتطبيقاته من جهة أهل المستعمرات والحمايات غير الحاصلين على حقوق جنسية الدول ذوات المعاهدات الامتيازية التابعين هم لها».

(ز) «كافة شركات المساهمة التى تعقد بالقطر المصرى. وكافة شركات التضامن أو التوصية، التى لا يدخل فى عنوانها أجنبى خاضع للقضاء المختلط، وتكون معقودة بالقطر المصرى، تُعتبر أشخاصًا معنوية مصرية الجنس. ولا تُحاكم فى علاقتها مع الوطنيين إلا لدى المحاكم الأهلية مهما يكن بين حَمَلة سهامها أو بين الشركاء فيها من الأجانب. أو مهما يكن فيها من رؤوس الأموال الأجنبية».

(ح) «اشتراط اختصاص القضاء الأهلى فى أى عقد هو اشتراط صحيح نافذ على المتعاقدين وعلى كافة من تؤول لهم حقوقهم من ورثة وموصى لهم ومشترطين ودائنين وغيرهم. ويكون هذا القضاء وحده المختص دون المختلط. مهما يكن من الأجانب بين المتعاقدين أو من تؤول لهم حقوقهم».

(ط) «للقاضى الوطنى، الذى مارس القضاء بالمحاكم المذكورة مدة خمس سنوات متواليات، حق إصدار أوامر القبض على الأجانب وتفتيش منازلهم

الخصوصية. ويكون تنفيذ أوامره بالتفتيش أو القبض، الذى لا يستدعى دخول المنازل الخصوصية، بمعرفة العمال الوطنيين. وأما أوامره التى تستدعى دخول المنازل الخصوصية فيكون تنفيذها بمعرفة الوطنيين أيضًا فيما عدا مدن مصر والإسكندرية وبورسعيد ومركز الرمل. أما فيها فيكون بمعرفة أو بحضور عمال أجانب يندبهم القاضى الوطنى الصادر منه الأمر:»

«فإن كانت أوامر القبض، أو تفتيش المنازل الخصوصية، صادرة من قاضٍ أجنبى أو من محكمة ولو جزئية قاضيها وطنى، فيكون تنفيذها بمعرفة العمال الوطنيين فى كافة الجهات. وكذلك الحال فى تنفيذ كافة الأحكام التى تستدعى دخول المنازل الخصوصية».

(ى) «إذا كان الحكم الابتدائى فى مواد الجُنَح أو المخالفات صادرًا من قاضٍ وطنى وجب أن تكون الأغلبية فى الدائرة الاستئنافية التى تنظر هذا الحكم للأجانب مع حفظ رياستها لوطنى».

«أما محاكم الجنايات فتكون أغلبية قضاتها والرئاسة فيها للوطنيين. وإنما تكون الأغلبية للأجانب فيما يتعلق بثبوت التهمة على المتهم الأجنبى وعدم ثبوتها. وتتوافر هذه الأغلبية بزيادة الأصوات الأجنبية فى هيئة المُحلَّفين».

(ك) «لا تختص محاكم الجنايات إلا بالجرائم المعتبرة قانونًا إنها جنايات وبما ارتبط بها من جرائم الجُنَح. أما كافة الجنح فتكون من اختصاص القاضى الجزئى. وللنيابة العمومية والمدعين بالحقوق المدنية رفع كافة دعاوى الجنح أو المخالفات مباشرة».

«ولا يظن أحد أن ليس لمصر التمسك بوضع هذه المبادئ. فإن من يقارن بين حالة مصر وقت إنشاء المحاكم المختلطة وبين حالتها الحاضرة. ويعرف أن العلل، التى حَدَتْ برجالها السياسيين للتجاوز عن بعض حقوقها عند إنشاء المحاكم المذكورة، قد زالت ولم يبقَ لها أثر. ويعرف أن نفس قوانين المختلط تعطينا، بأصل وضعها، كثيرًا من الحقوق الواردة بالمبادئ المذكورة. وأن وظيفة مراقبة

إدارة القانون بالنسبة للأجانب، تلك الوظيفة التى قررها المشروع الإنكليزى، هى امتياز جديد ثقيل. كان مفهومًا عند الكلام فيه أن سيكون لنا فى المحاكم المختلطة حقوق واسع جدًا. نقول من يعرف هذا يرى أن لنا حقًا واضحًا فى طلب ما يضمن من الآن تقرير هذه المبادئ فى الترتيب المختلط الجديد. وعندى أن هذا هو أهم مكسب للمصريين. وهذا أمر لا يصح أن يخفى على من يريد النظر لمصلحة البلاد الحقيقية. ولذلك فإن هذه المبادئ، إن لم يحصل الاتفاق عليها من الآن، أو على الأقل، إن لم ينص صراحة فى مشروع الاتفاق على أن قوانين الترتيب المختلط لا يمكن أن تصدر إلا بعد مناقشتها بالبرلمان المصرى وإقراره عليها، فإنى أصرح بأن ضرر المعاهدة يكون أكبر من نفعها والضرر لا يسعى إليه عاقل».

«هذا رأيى الذى أبديته ومازلت أبديه وأصمم عليه. ولحضرات إخوانى الرأى الأعلى».

«الإمضاء»

أكتوبر سنة ١٩٢٠ «عبد العزيز فهمى»

رأى المسيو شارل ديبوى فيه:

ثم إن الجمعية المصرية بباريس استفتت العلاَّمة الأستاذ شارل ديبوى العضو فى جامعة الحقوق الدولية فى المشروع. فآثرنا إثبات رأيه هنا إتمامًا للفائدة. لأن الرجل عمدة فى القانون الدولى. وهذا تعريب رأيه:

«ليس الغرض أن أبحث هذا المشروع من الجهة السياسية. ولكن الغرض أن أُبحثه من جهة أحكامه القانونية ليس غير. ومعنى ذلك أنى لن أتعرض، بأى حال من الأحوال، إلى الاعتبارات السياسية التى قد يلتئم معها أو لا يلتئم قبول المشروع أو رفضه أو تعديله. وإن كل ما أُعنى به إنما هو بحث المعانى والمرامى التى تؤدى إليها قانونًا نصوص المواد الهامة فى هذا المشروع. وبيان كيفية

منافاته للاستقلال. ومقدار بعده عنه وقربه من الحماية. بل إمكان اتحاده معها والتباسه بها»:

«تنص الفقرة الأولى من مذكرة المشروع على ما يأتى: (لأجل أن يُبنى استقلال مصر على أساس متين دائم، يلزم تحديد العلاقات مابين بريطانيا العظمى ومصر تحديدًا دقيقًا. ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات فى مصر من المزايا وأحوال الإعفاء وجعلها أقل ضررًا بمصالح البلاد)».

«وهنا أول اعتراض يسنح للفكر حتمًا. إذ لو كان الغرض حقًا تأكيد الاستقلال لمصر لكفى بداهة إعلان هذا الاستقلال. وما كان هناك حاجة إلى تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدًا أدق منه بين مصر وأية دولة أخرى. وإذا كان من اللازم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر بدقة خاصة. أليس معنى ذلك أن إنكلترا لا تنوى أصلاً الاعتراف لمصر إزاء الحكومة الإنكليزية بنفس الاستقلال الذى لمصر أمام كل حكومة أخرى؟ أليس معناه أن إنكلترا تضمر احتفاظها قِبل مصر بحقوق الدولة الحامية وواجباتها؟».

«أما لفظ «الحماية» فقد اختلفت المذاهب حقيقة فى مؤداه».

«فالفرنسيون يذهبون إلى أن الحماية تتعين بتعهد دولة، تدعى الدولة الحامية، لدولة أخرى، تسمى الدولة المحمية، بأن تدافع عنها أمام كل خطر خارجى. ومن هذا التعهد، الذى يبدو كأنه بجملته لمصلحة الدولة المحمية، تستخرج الدولة الحامية أحكامًا مرجعها عقلاً حرص الدول الحامية على تجنب تبعات كبرى تقع عليها بسبب أغلاط قد ترتكبها الدولة المحمية. أحكامًا تنتهى بترتيب رقابة للدولة الحامية. ذلك أن الدولة التى لا تفى بتعهداتها الدولية تكون عرضة إلى احتجاجات ومصادمات مختلفة بقوة. بل إلى الإغارة عليها وغزوها بالسلاح فى بعض الأحوال. فمن الطبيعى أن لا تقبل الدولة الحامية المخاطرة للدفاع عن الدولة المحمية التى قد تثير ضد نفسها ثائرة دولة أخرى بسبب إنكارها للحقوق أو بسبب طيشها وعدم تبصُّرها».

«ولما كانت المشاكل الدولية تأتى عادة من سوء إدارة الأمور الخارجية. أو سوء الإدارة المالية التى قد تؤدى إلى الإضرار بحقوق الدائنين الأجانب. أو من سوء إدارة القضاء التى تنتهى بإنكار حقوق أصحاب القضايا الأجانب. فإن الدولة الحامية تأخذ لنفسها بطبيعة الحال حق الرقابة على الأمور الخارجية والمالية والقضائية (على الأقل فيما له مساس بالأجانب). ثم هى تضيف إلى ذلك حقها فى احتلال البلاد المحمية عسكريًا. وهو حق يبرره تعهدها بالدفاع عن البلاد المحمية من كل خطر».

«وهذا هو مذهب رجال التشريع الدولى الفرنسيين فى معنى الحماية. أما الإنكليز فإنهم يعطون للفظ «الحماية» معنًى ربما كان أقل وضوحًا فى تحديده وأكثر خضوعًا لتأويلات مختلفة. ومع ذلك فالظاهر أن علماء القانون من الإنكليز يذهبون إلى أن ركن الحماية الأساسى يتوافر بنزول الدولة المحمية إلى الحامية عن حريتها فى إدارة أمورها الخارجية. فقد قال «هول» فى سنة ١٨٩٤ ما نصه[1]: «إن العلامة المميزة للدولة أو الأمة المحمية، سواء أكانت متمدينة أم غير متمدينة، هى عدم أهليتها للتعامل مع الدول الأجنبية إلا بواسطة الدولة الحامية أو بإذنها». وقد اعتبر «وستليك» جمهورية أفريقيا الجنوبية «الترنسفال» تحت حماية بريطانيا العظمى لمجرد وجود المادة الرابعة فى معاهدة لندره المعقودة فى ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٤ التى تنص على أنه: «ليس لجمهورية أفريقيا الجنوبية أن تعقد، بدون مصادقة حكومة ملكة إنكلترا، معاهدة أو اتفاقًا مع أية دولة أو أمة أو قبيلة مقيمة شرق الجمهورية أو غربها ما عدا دولة الأورانج الحرة. وتعتبر الحكومة الملكة مصادقة إذا مضت ستة شهور على إرسال صورة المعاهدة إلى هذه الحكومة دون أن تعلن الجمهورية بمخالفة المعاهدة لمصالح بريطانيا العظمى أو إحدى ممتلكاتها فى أفريقيا الجنوبية (يجب إرسال صورة

---

(١) راجع رسالته (الدول الأجنبية وحق التاج الإنجليزى فى الحكم، جزء ٩٦، صحيفة ٢٢٨).

من المعاهدة بعد وضعها النهائى مباشرة إلى حكومة الملكة)(١). ويقول «وستليك»: «إذا كانت الحماية تقررت بعَقْد اتفاق فيجب أن نبدأ بدرس نصوص هذا العقد بدقة». ولكن «يكون للدولة الحامية، بدون شك فوق الحقوق التى ينص عليها عقد الاتفاق، الحق فى طلب الامتيازات اللازمة لقيامها بواجبات الدولة الحامية إذ لا حاجة بها إلى التقيد بمحظورات لا فائدة منها».

* * *

«فبناء على ما تقدم هل ينبغى لنا أن نعتبر مشروع المعاهدة الإنكليزية المصرية، المرسومة قواعده فى المذكرة المعروضة، مشروعًا لمعاهدة حماية؟ إن الرأى الذى يبدو لأول وهلة هو أن المشروع مشروع لحماية مستورة».

«نعم إننا نلاحظ، بعد استقراء القواعد استقراء دقيقًا، أن هذا المشروع، الذى توافرت فيه جميع صفات الحماية الجوهرية، لا يحدد صفة منها تحديدًا دقيقًا. ولا يذهب بإحداها إلى أقصى أحكامها. ولكن الرأى بأنها حماية مستورة لا يكاد يتلطف شيئًا بهذه الملاحظة».

«قلنا إن روح الحماية عند الفرنسيين هى تعهد الدولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية أمام كل اعتداء خارجى. فالبند الثالث من قواعد المشروع لا ينص على تعهد صريح كهذا. إذ إن إنكلترا لا تتعهد فيه بالدفاع عن مصر ضد كل اعتداء خارجى. وإنما هى تتعهد فيه بتعهدات فى منتهى الإبهام شكلاً وموضوعًا. فمن حيث الشكل نرى محالفة وفى الحقيقة أنها محالفة. ولكنها محالفة غير محدودة بمدة. فهى إذًا محالفة أبدية. ومن حيث الموضوع فلا تلزم المحالفة إنكلترا بحماية مصر فعلا ضد الاعتداءات المحتملة. وإنما تلزمها فقط «أن تعضِّد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها» - على أن هذه المحالفة الأبدية، التى تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة

---

(١) وستليك: إنكلترا وجمهورية جنوب أفريقيا، مجلة القانون الدولى والتشريع المقارن ١٨٩٦، جزء ٢٨، ص٢٧٦ وما بعدها.

أرضها، تشبه، شبهًا فوق العادة، التعهد بحماية. مصر أمام كل اعتداء خارجى. ولا فرق بين هذين الشبهين إلا الدقة والصراحة فى شكل أحدهما وموضوعه دون الآخر. إذ لا نزاع فى أن كل اعتداء، يضع فى الخطر سلامة أرض الدولة المُعتدَى عليها. وأن كل تعضيد لها، هو حماية».

«أما مصر فإنها من جهتها «تتعهد إنها فى حالة الحرب، حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها، أن تقدم، داخل حدود بلادها، كل المساعدة التى فى وسعها إلى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما فيها من الموانئ وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية». فالمحالفة ليست إذًا بين طرفين متساويين. إذ إن مصر لا تلزم بالمساعدة إلا داخل حدود بلادها. أما إنكلترا فيجب عليها تعضيد مصر ولو خارج الحدود البريطانية. ومن المحقق أن فى عدم تساوى الحليفتين شبهًا جليًا بالحماية. وأن مصر تتعهد بمساعدة إنكلترا وهذه المساعدة ستجلب عليها حتمًا عدوان أعداء إنكلترا. أولئك الذين لن يقصروا فى إلقاء التبعة على مصر بسبب مساعدتها لعدوُهم. كما إنهم لن يحجموا عن محاربتها لنفى مساعدتها هذه. وقد يظن أن هذا التعهد من قبل مصر ينزع عن المحالفة ثوب الحماية. إذ الحماية تقضى بأن تتعهد الدولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية ولا تلتزم الدولة المحمية بالدفاع عن الحامية. ولكن هذا الظن فى غير محله. إذ إن من الصعب عمليًا تخلص الدولة المحمية من مساعدة حاميتها المسيطرة عليها. كما أنه من الصعب أن لا يعتبرها أعداء الدولة الحامية كعدوة لهم أثناء قيام الحرب بينهم وبين حاميتها. وبناء على ذلك فإننا إذا أمكننا أن نقول باختلاف هذه المحالفة عن الحماية من الوجهة النظرية فلا شك فى إمكان اتحاد هذه المحالفة مع الحماية العادية من الوجهة العملية».

«أما الرأى الإنكليزى فعنده أن روح الحماية توجد فى نزول الدولة المحمية عن «حرية التعامل فى أمورها الخارجية». فهل يترك المشروع لمصر حرية التعامل

فى أمورها الخارجية؟ الذى يظهر أن المشروع يترك لمصر هذه الحرية شكلاً. أما فى الموضوع فإنه يحرمها منها. يسلبها، على الأقل، لدرجة كبيرة وبطريقة مبهمة أو غير محدودة. وبالرغم من أن صيغة المشروع الإنكليزى المصرى تختلف عن نظريتها فى معاهدة لوندره المؤرخة ٣ فبراير سنة ١٨٨٤. والمعقودة بين بريطانيا العظمى وجمهورية جنوب أفريقيا. لأن صيغة المعاهدة الإنكليزية المصرية أقل وضوحًا ودقة بالرغم من هذا الاختلاف فى الصيغتين. فإنهما تؤديان عمليًا إلى أحكام ونتائج واحدة».

«يقول البند الرابع، فقرة أولى: (تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الأجنبية. وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها إلى الممثل البريطانى). فهذه النصوص تبدو كأنها تترك لمصر حق إدارة أمورها الخارجية بواسطة معتمدين تختارهم هى بمحضها إرادتها. ومع ذلك فسنرى أن الأمر على خلاف ذلك. وأن هذه النصوص لم تقصر فى تقييد حرية مصر فى اختيار هؤلاء المعتمدين. إن الدولة المستقلة حرة فى أن تستعمل أو ألا تستعمل حق إرسال ممثلين لها فى الخارج. وعند استعمال الحق تكون حرة فى اختيار ممثليها كما تهوى سواء من الوطنيين أم من الأجانب. فالمشروع يعطى مصر حق التمثيل فى البلاد الأجنبية. ولكنه يحتّم عليها أن تختار الممثلين إما من المصريين أو من البريطانيين. ثم، وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد، فلا يمكن أن يكون لمصر غير الممثل البريطانى. والظاهر من النصوص أن الممثل البريطانى يكون ممثلاً لمصر وجوبًا وبقوة المعاهدة فى كل بلد لا يوجد فيها ممثل مصرى معتمد».

«على أن المشروع لا يقتصر على تقييد حرية مصر فى اختيار ممثليها. وإنما هو يحدد أيضًا حريتها فى معاملاتها مع الدول ـ يقول النص: (تتعهد مصر بأن لا تتخذ فى البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى. وتتعهد كذلك بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار

بالمصالح البريطانية) فمن ترى يكون الحكم فى القول بأن خطة مصر فى البلاد الأجنبية تختلف أو لا تختلف مع موجب المحالفة؟ من يكون الحَكَم فى اعتبار أو عدم اعتبار عمل ما سببًا فى إيجاد صعوبات لبريطانيا العظمى؟ من الحكم فى تقدير اتفاق ما إذا كان ضارًا أو غير ضار بالمصالح البريطانية؟ لا شك أن هذا الحكم هو إنكلترا ولن يكون غير إنكلترا وحدها».

«وإذا كانت إنكلترا لا ترى فائدة من الاعتراض على إجراءات مصر الخارجية. متى كانت هذه الإجراءات مفيدة لها أو غير ضارة بها. أمكننا أن ندرك بسهولة الحقيقة التى قدمناها وهى إن مؤدى المشروع الإنكليزى المصرى كمؤدى معاهدة ٢ فبراير ١٨٨٤. إذ إن هذه المعاهدة تقضى بصحة إجراءات جمهورية أفريقيا الجنوبية مع الدول إلا إذا اعترضت عليها إنكلترا فى الوقت اللازم بسبب إضرارها بها. على أنه لا يفوتنا أن نلفت النظر إلى وجود فرق بين المشروع محل البحث وبين معاهدة لوندره. ذلك أن المشروع، بخلاف المعاهدة، لا ينص على تحديد مدة تبدى فيها إنكلترا معارضتها لعمل مصر. وعلى ذلك فسيكون لإنكلترا الحق دائمًا أن تبطل أى اتفاق أو معاهدة فى أى وقت بحجة ضررها لمصالحها. وستلتزم مصر إذًا بأخذ تصديق إنكلترا على كل معاهدة قبل لزومها».

«قلنا إن الدولة الحامية تشترط لنفسها عادة حق احتلال البلاد المحمية عسكريًا. وفى المشروع نرى حقًا أن إنكلترا حرمت على نفسها الرغبة فى إبقاء احتلالها العسكرى. ولكنها مع ذلك لم تفرط فى أخذ الحق بإبقاء قوة عسكرية لها فى الأراضى المصرية. ولا يكاد يوجد فرق بين الاحتلال العسكرى وإبقاء قوة عسكرية فى أراضى البلد الأجنبى».

«ينص البند الرابع، فقرة ثانية، من المشروع على أن: (تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية فى الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الإمبراطورية. وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة. وتسوى ما

تستتبعه من الوسائل التى تحتاج إلى التسوية. ولا يعتبر وجود هذه القوة، بأى وجه من الوجوه، احتلالاً عسكريًا للبلاد. كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر)».

«ووضع هذا النص على هذا النحو مدعاة للدهشة. إذ إنه بناء على النص لا يكون تعهد بريطانيا بتعضيد مصر للدفاع عن سلامة أرضها هو السبب فى إبقاء القوى البريطانية على أرض مصر. وإنما السبب حماية المواصلات الإمبراطورية. ولكن، مهما كان السبب الذى يُعزى إليه وجود القوى البريطانية، فما لاشك فيه أن وجود هذه القوى على الأرض المصرية يُشْعر على الأقل بوجود نقص فى استقلال مصر. وبعدم الثقة بها. وبرغبة بريطانيا العظمى فى مراقبة استخدام مصر لقواها الحربية الخاصة فيما له مساس بتأمين طرق مواصلات الإمبراطورية البريطانية حليفتها - ولا شك فى أن القوى البريطانية ستكون فى بعض أمكنة معينة. فهل هذه الأمكنة ستكون حرامًا على غير هذه القوى. أو يكون للقوى المصرية أن تشترك فى حماية المواصلات الإمبراطورية؟ ويقول النص بأن بقاء القوى البريطانية فى الأراضى المصرية لا يمس حقوق حكومة مصر. فهل معنى ذلك أن القوى البريطانية لا يكون لها أن تتحرك، مهما كانت الظروف، إلا برضاء الحكومة المصرية؟ وهل معناه أن هذه القوى لا تستطيع أن تحتل أية نقطة فى مصر خلاف معسكراتها إلا بدعوة من الحكومة المصرية؟».

«ينص البند الرابع، فقرة ثالثة على ما يأتى: (تعين مصر، بالاتفاق مع الحكومة البريطانية، مستشارًا ماليًا يُعهد إليه فى الوقت اللازم بالاختصاصات الحالية التى لأعضاء صندوق الدين. ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها)».

«إن هذا الحكم هو نتيجة لازمة لوجود الحماية البريطانية على مصر. وبدهى أنه لا يمكن أن يكون نتيجة معقولة للاستقلال. ومن الواضح أن مصر، المرتبطة مع الدول بتعهدات، لا يمكنها أن تعدل فى تعهداتها إلا برضاء الدول. وكذلك من الواضح أن استقلال مصر لا يستفيد شيئًا باحتكار المستشار البريطانى لجميع

الاختصاصات التى لأعضاء صندوق الدين الممثلين لدولة مختلفة بمقتضى عقود دولية».

«إن الرقابة الإجماعية الدولية لهى عادة أخف وطأة وأهون ضغطًا من الرقابة الخاصة التى تكون لدولة واحدة. وإن هذه الرقابة الخاصة لا يمكن تفسيرها بغير وجود الحماية».

«وإن المستشار البريطانى المسلح باختصاصات صندوق الدين الحالية يكون حسب النص تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها - والذى يُخيل لنا من هذا النص أن الحكومة المصرية تكون، فيما عدا اختصاصات صندوق الدين، حرة فى أخذ رأى هذا المستشار أو عدم أخذه. ولكن سوابق إنكلترا فى مصر تحتِّم علينا أن نتساءل إذا كانت إنكلترا لا تميل إلى وضع الحكومة المصرية تحت تصرف المستشار المالى؟ وفى الحقيقة فقد كان للحكومة المصرية مستشار مالى من قديم. مستشار إنكليزى حتمت إنكلترا على مصر الأخذ دائمًا بنصائحه. مستشار ولكن آراءه ليست مجرد آراء يجوز التنحى عنها. وإنما هى أوامر لا مفر من تنفيذها. فهل ترى فى نصوص المشروع الحالى ما يكفل لمصر نفى هذا التفسير لوظيفة الاستشارة وهو تفسير تبرر السوابق المقررة الأخذ به».

* * *

«ويقول البند الرابع، فقرة رابعة: (تعين مصر، بالاتفاق مع الحكومة البريطانية، موظفًا فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير. ويجب إحاطته بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالأجانب. ويكون أيضًا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام».

«فهذا الحكم، كالحكم السابق، مرجعه الحيطة التى تتخذها الدولة الحامية لنفسها كى لا تقع فى تبعات أمام الدول الأخرى بسبب إدارة سيئة للدولة المحمية

فى القضاء والنظام بما يمس حقوق الأجانب. ثم إن هذا الحكم يكون طبيعيًا ما دام لإنكلترا الحماية على مصر. كما أنه لا يكون طبيعيًا إذا نزلت إنكلترا عن هذه الحماية. إلا أن تعديل الامتيازات الأجنبية وتغيير قواعدها لا يكون، متى افترضنا استقلال مصر، حقًا إلا بمفاوضات واتفاقات تحصل لهذا الغرض بين مصر وحدها وبين الدول ذوات الامتيازات، كما أن تنفيذ الاتفاقات بعد لزومها لا يكون متى افترضنا ذلك الاستقلال إلا من اختصاص الحكومة المصرية فما المعنى إذًا لتوسط هذا الموظف البريطانى ومراقبته؟».

«إن نصوص البند الرابع فقرة رابعة تلوح كأنها تقصر عمل هذا الموظف البريطانى على وظيفة مستشار يجب على الحكومة المصرية إحاطته علمًا بكل ما له مساس بتطبيق القانون على الأجانب. ويمكنها إن شاءت أن تستشيره فى كل ما يتعلق بتأييد القانون والنظام أى فى أى أمر يرتبط بالأمن العام والقضاء».

«وسترى من الأحكام الآتية أن هذه الوظيفة أعظم شأنًا مما تلوح هنا فلا يمكن تفسير وجودها إلا بوجود الحماية أو شبه الحماية على أقل تقدير».

* * *

«يقول البند السابع من المشروع: (تحصل التعديلات اللازم إدخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى «لا بين مصر» وبين الدول المختلفة ذوات الامتيازات. وتقضى هذه الاتفاقات بإبطال المحاكم القنصلية الأجنبية حتى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة. وتوسيع اختصاصها. وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية المصرية. (ومنه التشريع الذى يفرض الضرائب) على جميع الأجانب فى مصر. ويضيف البند الثامن على ذلك: (تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل، إلى الحكومة البريطانية، الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات. وتقول الفقرة الخامسة من البند الرابع: (نظرًا لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها إلى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة، بموجب نظام الامتيازات، إلى الحكومة

البريطانية. وتصرح هذه الفقرة بأن (مصر تعترف بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثليها، فى مصر، لتمنع أن يُطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية. وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها ألا تستعمل هذا الحق إلا حيث يكون مفعول القانون مجحفًا بالأجانب).
وأخيرًا تنص الفقرة السادسة من البند الرابع على ما يأتى:»

(نظرًا للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزًا استثنائيًا فى مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين)».

«إن حلول إنكلترا محل مصر فى المفاوضات لتعديل الامتيازات لا معنى له إلا أن إنكلترا تريد أن تظهر بسيطرتها على مصر. وهذه الإرادة تتأكد بانتقال حقوق الدول الأجنبية المختلفة ذوات الامتيازات إليها. وأن الموظف القضائى الذى يجب إحاطته علمًا بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالأجانب يمكنه أن يرفع أمره إلى ممثل بريطانيا العظمى إذا لم تستشره الحكومة المصرية أو أنها لم تتبع رأيه بعد استشارته. وهنالك يتدخل هذا الممثل ليمنع أن يطبق على الأجانب قوانين مصرية تستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية إذا تراءى له أن مفعول هذه القوانين مجحف بالأجانب. وإن هذا الممثل، الممنوح مركزًا استثنائيًا والمخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين، لهو يشبه، منتهى الشبه، النائب العام الذى يوجد فى البلاد الخاضعة للحماية ويسيطر على شئونها. وإن المحالفة غير الموقوتة المراد عقدها بين مصر وإنكلترا لتشبه شبهًا غريبًا المحالفة الأبدية غير المتساوية الطرفين التى تتقرر بها الحماية. وفى الحقيقة إن المحالفة العادية لا تؤدى أصلاً إلى منح ممثلى الدول الحليفة حق التقدم على غيرهم. كما أنها لا تؤدى إلى اكتسابها حق المراقبة على تطبيق القانون والنظام وتأييدهما».

* * *

«تقول الفقرة الرابعة من البند الثامن، إن (المعاهدات والاتفاقات الحالية التى اشتركت مصر فى التعاقد عليها فى مسائل التجارة والملاحة، ومنها اتفاقات البريد والتلغرافات، تبقى نافذة المفعول). وريثما تعقد اتفاقات خاصة، تكون مصر طرفًا فيها، تشترط بريطانيا العظمى فى المعاهدات التى تعقدها مع الدول لتعديل الامتيازات (أن تعمل مصر، فى المسائل التى ينالها مساس من جرَّاء إبطال المحاكم القنصلية، بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين. وكذلك المعاهدات التى لها صيغة سياسية سواء أكانت معقودة بين أطراف عدة أم بين طرفين. مثال ذلك اتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب».

«إن أحكام هذه المادة غريبة جدًا. ولنا أن نتساءل عما إذا كان انبساط جزء من القانون الدولى الاتفاقى الإنكليزى على مصر، لتعمل به وفقًا للمشروع المبحوث، لا يكون من ورائه عدة مفاجآت أو عدة مصاعب فى التضييق ـ لقد كان الأقرب إلى المعقول بغير شك أن تتفاوض مصر بنفسها لإدخال التعديلات اللازمة على الامتيازات. وأن تتعاقد بنفسها على جميع الاتفاقات التى تناسب مركزها والتى يستدعيها دخول التعديلات على الامتيازات».

* * *

«وأخيرًا بعد العمل بالمعاهدة المصرية الإنكليزية المشار إليها فى البند الثالث، تبلغ بريطانيا العظمى نصها إلى الدول الأجنبية وتعضِّد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول كعضو فى جمعية الأمم. ولكن لا ينبغى أن نغفل ما جاء فى البند الثالث الذى يقول: (تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية) إذ هل يكون المعنى أن الاعتراف باستقلال مصر وبقاء هذا الاستقلال مرتبطان ببقاء مصر دولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وأن أى تغيير فى نظامها الدستورى يؤدى إلى ضياع استقلالها الاسمى وإبدال إنكلترا حمايتها المستورة المقررة باتفاقها هذا بحماية صريحة رسمية؟».

«وفى الختام نقول، إذا كانت نصوص المشروع تعلن استقلال مصر وإذا لاح لنا بموجب هذا الإعلان كأن إنكلترا تؤكد نزولها عن حماية مصر. وإذا كانت هذه النصوص تجنبت الصراحة بإعطاء إنكلترا جميع حقوق الدولة الحامية العادية. فإن هذه النصوص مع ذلك لم تقصر فى تحديد سيادة الدولة المحمية. نعم إنها لم تقصر قط فى تحديد هذه السيادة إذ إنها حرمت مصر حريتها فى إدارة أمورها الخارجية. وفرضت عليها حق إبقاء قوة عسكرية بريطانية فى أرضها. ووضعتها تحت السيطرة الإنكليزية فى المسائل المالية والقضائية فيما له مساس بالأجانب. فلا نزاع إذًا فى أن المشروع شامل لجميع الصفات الأساسية للحماية. ولا فرق بين نصوصه ونصوص معاهدات الحمايات إلا فى تجنب المشروع رسم هذه الصفات بالوضوح والدقة الملازمين نصوص الحمايات الفرنسية».

«على أن هناك تناقضًا، لا ريب فيه، بين الغرض الذى أبداه مشروع الاتفاق وهو «بناء استقلال مصر على أساس متين دائم» وبين أحكام الاتفاق التى هى أحكام حماية. وأن هذا التناقض لا يمكن إزالته لأنه إذا تحدد الغرض فى الاتفاق. أى إذا تحدد استقلال مصر بإيجابه قبل جميع الدول ما عدا إنكلترا. فلا يكون هذا الاستقلال النسبى شيئًا آخر غير الحماية. وفى الحقيقة فإن الغرض من كل حماية ترجع إلى المحافظة على استقلال البلاد المحمية قبل جميع الدول ما عدا الدولة المحمية» اهـ.

ولقد وردت إشارة برقية من مندوب جريدة الأخبار نُشرت فى أول نوفمبر، قال فيها:

«قابلت معالى الرئيس سعد باشا زغلول هذا الصباح وسألته عن نتيجة الاجتماع الذى عقده الوفد مع لجنة ملنر فى ٢٥ أكتوبر، فصرح بما يأتى:»

«لقد تحادثنا مع اللورد ملنر ولجنته فى التحفظات التى أعربت عنها البلاد. تلك التحفظات التى دافعنا عنها بشدة».

«وعلى إثر وصول أعضاء الوفد من باريس اتفقنا جميعًا على تحقيق هذه التحفظات وفاقًا لخطتنا السياسية ولإرادة الأمة».

«فسألت معاليه: هل تقبلون المشروع بغير هذه التحفظات؟».

«فأجاب: كلاًّ! فإن استقلالنا لا يتحقق بغير هذه التحفظات».

هذا؛ ولقد كان موعد الجلسة الأخيرة التى يجتمع فيها الوفد بلجنة اللورد ملنر هو يوم الأربعاء ٣ نوفمبر. ولكن موعد هذه الجلسة أجِّل إلى مساء يوم الجمعة ٥ منه بناء على طلب اللورد ملنر انتظارًا للمناقشة التى ستدور فى مجلس اللوردات فى الموضوع.

وفى يوم ٤ نوفمبر أبرقت شركة روتر الخبر الآتى، من لندن:

«جرت ثلاث مباحثات بين أعضاء الوفد المصرى واللورد ملنر. ولكن لا توجد أدلة حتى الآن على احتمال عقد تسوية على القواعد التى يريدها الوفد ولذلك سيغادر الوفد لندن قريبًا».

«ويصرح أعضاء الوفد بأنهم يعدون المشروع الذى وضع فى أثناء المفاوضات السابقة بمثابة قاعدة للتسوية فقط. والعقدة الكبرى هى مسألة إلغاء الحماية إلغاء صريحًا قاطعًا. ويقولون إن ذلك أمر جوهري إذا كان لا بد من أن يعد المشروع المقترح مشروعًا موجبًا للرضى. ويُبْدى الوفد، فوق ذلك، تحفظات فيما يختص بأعمال المستشارين البريطانيين وبالاقتراح الذى يقضى بأن لا توضع المعاهدة موضع التنفيذ إلا بعد أن تكون الدول قد وافقت على إلغاء الامتيازات. وتختص التحفظات أيضًا بالمسائل المتعلقة بنظام المحاكم المختلطة وبنقط أخرى أقل أهمية. ويصرحون بأنهم إذا لم يتوصلوا إلى اتفاق هذه النقط فإن المصريين يعدون المشروع غير مقبول».

مناقشات البرلمان فى مشروع الاتفاق:

وفى يوم ٤ جرت المناقشة، التى كانت منتظرة فى مجلس اللوردات، حول مسألة الاتفاق المطلوب عقده بين بريطانيا العظمى ومصر. وخطب فى الموضوع اللورد سالسبورى. فرد عليه اللورد ملنر.

ولقد نقل روتر خلاصة هذه المناقشة المهمة التى كانت حدًا فاصلاً للخطة التى سيجرى عليها فى السياسة الإنكليزية فى مصر. وإنَّا ناقلون هنا نص البرقية التى نشرتها شركة روتر والتى لخصت بها تلك المناقشات:

«لندن فى ٤ نوفمبر - مجلس اللوردات - لما وجه اللورد سالسبورى الأنظار إلى شئون مصر حث الحكومة على إبداء معلومات أوفى فى الموضوع ثم قال: يجب أن تعرض على البرلمان المراسلات التى دارت بين الحكومة والمندوب السامى والتعليمات التى أُعطيت إلى لجنة ملنر. وسأل: هل استشير السير هنرى ماكماهون والسير ريجنالد ونجت فى الأمر. ثم قال إن العمل الباهر الذى قامت به بريطانيا العظمى فى مصر والسودان ألقى على عاتقها تبعات عظيمة جدًا نحو الشعب المصرى لا يمكن إضاعتها احترامًا لعبارة تماثل قولهم: حق تقرير المصير».

«وقدم اللورد سالسبورى إلى البرلمان أربعة اعتبارات جوهرية، وهى:»

«أولاً - يجب أن تكون القوة التى تحتفظ بها بريطانيا العظمى قوة حقيقية مهما كان مبلغها. ذلك نظرًا لضرورة حماية الفلاحين. وبالنظر إلى العلائق مع الدول الأجنبية».

«ثانيًا - يجب أن تبقى علائق مصر الأجنبية على الدوام فى أيدى البريطانيين».

«ثالثًا - يجب أن تبقى حكومة السودان فى أيدى بريطانيا العظمى».

«رابعًا - نظرًا لمركز بريطانيا الحربى فى السودان يجب، عند عرض الأوراق على البرلمان، أن يؤخذ رأى اللورد اللنبى فيما يتعلق بما يقتضيه مركز بريطانيا العظمى الحربى تحت النظام الجديد».

«فقام الفيكونت ملنر وأكد أن اللجنة (لجنة ملنر) رأت من نتيجة المناقشات التى دارت فى لندن أنه ليس ثمة ما يدعو إلى الظن بأن الوطنيين المصريين

بالإجمال يكنون العداء لبريطانيا العظمى. أو أن تحقيق أمانيهم لا يتفق حتمًا مع حماية المصالح البريطانية فى مصر. ثم قال إن المحادثات الودية الوثيقة العُرَى التى دارت بينهم فى لندن، والتى لم تنتهِ تمامًا إلا الآن، قد جعلته الآن أكثر آملاً، مما كان منذ ستة شهور، فى إمكان تبديد سحب الشك والحقد التى كانت مخيمة فوق العلائق المصرية البريطانية».

قال: «ولم أوافق قط على أى شىء أعتقد أنه يضعف مركز الإمبراطورية البريطانية إلى أقل حد. وليس لدىَّ أقل ارتياب فى أن بريطانيا العظمى تستطيع أن تحتفظ بمركزها فى مصر بمحض قوتها. ولكن الخطر الذى يتهددنا يومًا ما، على ما يظهر، هو أن نجد أنفسنا محتفظين بمركز بريطانيا ضد رغبات الشعب المصرى. ومع وجود روح الاستياء والتمرد من جانب المصريين ضد ما يعدونه نيرًا أجنبيًا. وعندى أنه يمكن السير فى سبيل تمكُّننا من تحقيق كل ما نحتاج إليه فى مصر، ومن ذلك المحافظة على النظام والتقدم، دون أن نتعرض للعداء الدائم من جانب الأمة المصرية».

وإن فيما صرح به اللورد ملنر، ردًا على اعتبارات اللورد سالسبورى، لدليلاً على رغبته فى الاتفاق مع الوفد على قبول كل ما رأته الأمة المصرية من التحفظات. بل كان فألاً حسنًا. حتى إن سعد باشا صرح بإظهار ما كان لهذه الخطبة من التأثير الحسن جدًا عليه وعلى زملائه أعضاء الوفد. وأثنى على مقدرة اللورد ملنر وحسن سياسته وأمل خيرًا فى المقابلة الأخيرة التى كانت منتظرة بينه وبين اللورد ملنر فى يوم السبت ٦ نوفمبر.

■■■

الفصل الحادى عشر

قطع المفاوضات وعودة عدلى باشا إلى مصر

قطع المفاوضات:

ولكن هذا الموعد قد تغير وضُرب يوم ٩ بدلاً من يوم ٦ للمقابلة الحاسمة بين الوفد ولجنة اللورد ملنر. وظل الناس فى أثناء ذلك يتسمون الأخبار بفارغ الصبر ليقفوا على نتيجة هذا الاجتماع العظيم. فوردت على لجنة الوفد المركزية البرقية التالية من صاحب المعالى سعد زغلول باشا:

«لندن فى ٩ نوفمبر ـ انعقدت بيننا وبين اللورد ملنر وأعضاء لجنته عدة اجتماعات من يوم حضورنا، دار الكلام فيها على التحفظات التى أبدتها الأمة وخصوصًا ما يختص بالتصريح بإلغاء الحماية. فأبدوا عدم إمكان المناقشة فيها الآن. وصعوبة تعديل المشروع بناء عليها. وتلا علينا لورد ملنر، فى اجتماع اليوم، مذكرة بأن باب المناقشة فيها مفتوح فى المفاوضات الرسمية التى يمكن أن تنتهى بقبولها. فصرحنا بعدم إمكان الدخول فى المفاوضات ولا تأييد المشروع بدون قبول التحفظات».

«ورأينا، بناء على ذلك، العودة إلى باريس. وأننا مع هذا لم نيأس من الوصول إلى الغاية بفضل اتحاد الأمة وثباتها على سلوك سبيل الحكمة».

وفى الواقع، فإن الوفد قصد مكان الاجتماع فى ذلك اليوم التاريخى المشهور بكامل هيئته. ولما دخل اللورد ملنر وأعضاء لجنته إلى قاعة الاجتماع ظهرت على

وجهه سيما الجد والاهتمام. ولما استقر به المقام بعد التحية أمسك بورقة ويده ترتعش وصوته يتهدج من الانفعال. وتلا مذكرته على رجال الوفد التى تنبئ بوقف المفاوضات مع ترك بابها مفتوحًا. وهذا نص هذه المذكرة التاريخية:

«تراءى، من المرغوب فيه، عقد هذا الاجتماع، قبل سفر النواب المصريين، بقصد إيضاح الحالة وترك الباب مفتوحًا للعمل بالاشتراك بينهم وبين اللجنة فى المسقبل».

«إن التقرير، الذى أتى لنا به حضرات من عادوا أخيرًا، من مصر يظهر أنه دال على ميل قسم عظيم من الرأى العام لتسوية تكون على أساس مذكرة أغسطس. ومن جهة أخرى فإنهم يقولون إن بالمذكرة نقطًا عديدة يرغبون تعديلها. وإن هناك شروطًا أخرى يريدون إضافتها. وذلك قبل أن يعدوا بتعضيدهم تعضيدًا مطلقًا. إنى لا حاجة بى إلى المناقشة اليوم فى هذه الأمور. فإن اللجنة مجمعة رأيها على أن لا فائدة من زيادة المناقشة فى مسائل تفصيلية فى الدور الحاضر».

«لم يكن قط مقصودًا بالمذكرة أزيد من بيان القواعد العامة التى يمكن الوصول إلى بناء اتفاق عليها. وعلى كل حال فإنه (كما حسبنا دائمًا) إذا تقرر عمل اتفاق فإن هذا الاتفاق فى ذاته لن يكون إلا نتيجة لمفاوضات رسمية بين نواب معتبرين بطريقة أصولية من الحكومتين البريطانية والمصرية. فى تلك المفاوضات يمكن إبداء الأمور التى قدمتموها قائلين إنها نتيجة زيارة بعضكم لمصر. كما يمكن إبداء أمور أخرى من كل الطرفين. إذ ذاك يكون من المستحيل ومن غير المرغوب فيه، نبذ أى طلب غير منافٍ منافاة بديهية لروح الاتفاق المرسوم هيكله بتلك المذكرة التى، كما يلوح عليها، تستدعى إيضاحًا قبل إمكان صيرورتها معاهدة رسمية. إن تعجيل هذه المناقشات لا يكون من شأنه فى رأينا أن يسهل أى تسوية. وعليه فنظن من الأحكم الإمساك، فى الوقت الحاضر، عن إبداء رأى بخصوص النقط الجديدة التى أثرتموها أخيرًا. وإن كنا نعتقد أنه فى

الإمكان إيجاد حل، بل إن هذا الحل سيوجد متى أمكن ابتداء المفاوضات الرسمية».

«أهم من إطالة المناقشة فى التفصيلات فى الدور الحاضر أن يحصل على الرأى العام هنا وفى مصر لاستمالته لتسوية المسألة على المبادئ التى استصوبناها معًا. وعلى الخصوص أن تستعمل كل الوسائل لتنمية روح المودة والثقة المتبادلة وتمكينها. تلك الروح التى ساعدت محادثاتنا هنا على إيجادها. والتى يجب أن تسرى سريانًا شاملاً بين الطرفين إذا أُريد لمجهوداتنا أن تكون موصلة للغاية المنشودة. أما فيما يتعلق ببلادنا نحن فإننا نتعشم أن تقرير اللجنة، الذى نحن مهتمون بإتمامه فى أقرب ما يمكن، سيكون من وراء تقديمه الوصول لهذه الغاية. ولكن من المهم أيضًا أن مثل هذا الأثر يحدث فى مصر بفضل مساعيكم. وإنَّا نعترف بما قمتم به من العمل فى هذه السبيل. ونحمدكم عليه. ولكن من البدهى أنه مازالت هناك معارضة يلزم التغلب عليها. إذ يوجد عدد عظيم من المصريين لم يتشربوا روح الاتفاق. وهم، لسبب ما، يكرهون حسن التفاهم بين إنكلترا ومصر. هؤلاء يتشككون فى نيات بلادنا أو يُظْهرون أنفسهم بمظهر المتشككين. ولا يقدرون ما يخامر بريطانيا العظمى من العواصف الكريمة التى تجعلها حسنة الاستعداد لتقبُّل مطالب الشعب المصرى. فأنتم، بمقدار ما تستطيعون من تبديد هذه الظنون السيئة. ومن إزالة سوء التفاهم. ومن تقوية الشعور الحسن، تكونون قد قطعتم، فى السبيل الموصلة إلى التسوية التى يشغف بها كلانا، شوطًا لا يقطع بأى وسيلة أخرى».

وبعد الانتهاء من تلاوة هذه المذكرة وقف معالى سعد باشا زغلول ورد عليه بخطبة قصيرة شفوية، خلاصتها: «إنه شديد الرغبة، كما هى اللجنة شديدة الرغبة، فى إيجاد حالة موافقة للتسوية. ولكن مساعيه فى هذه السبيل تضعف جدًا إذا لم يستطع أن يعد المصريين شيئًا من جهة التحفظات التى طلبوها.

وبالأخص إذا عجز عن أن يقول للمصريين إن بريطانيا العظمى ألغت الحماية نهائيًا».

ثم طلب الوفد بعد ذلك صورة من مذكرة اللورد ملنر التى تلاها فى جلسة ٩ نوفمبر المذكورة ليبعث برده الكتابى عليها. حتى تكون آراء الفريقين مدونة تدوينًا كاملاً.

فلما وصلته صورة منها بعث للجنة بالرد عليها. وهذا نص الرد:

رد الوفد على مذكرة اللورد ملنر:

«أتشرف أن أبلغكم أنى تسلمت نص المذكرة التى تلوتموها فى جلسة ٩ نوفمبر الجارى:»

«وهذه المذكرة تقرر أن باب المناقشة لا يزال مفتوحًا بين لجنتكم والوفد. وأنه من غير المناسب أن تبحث الآن التحفظات التى أبدتها الأمة المصرية بالنسبة للمشروع الذى وضع فى ١٨ أغسطس الماضى. وأن محل هذا البحث يكون فى خلال المفاوضات الرسمية. وتشير هذه المذكرة، بنوع خاص، إلى المصلحة الرئيسية التى تنجم من إيقاف الرأى العام فى البلدين على الحالة. بحيث يوجد بين الأمتين روح حقيقية للوفاق بدونها لا يكون أى اتفاق ممكنًا».

«ولا جَرَم أن الوفد المصرى مقتنع بهذه النظرية كل الاقتناع. ولذلك ما فتئ يظهر رغبته الشديدة فى مناقشة التحفظات فى الدور الحالى من المفاوضات. ولو تم ذلك لأدت هذه المناقشة إلى إزالة كل سوء تفاهم ومحو كل أثر للشكوك وتحقيق الغرض المنشود تحقيقًا كليًا. وهو إيجاد وفاق مركّز على الثقة المتبادلة بين الأمتين».

«ولا يخفى أيضًا أن مناقشة التحفظات الآن أمر لا مندوحة عنه لأنها مرتبطة، كل الارتباط، بأحكام المشروع الذى يراد أن يكون قاعدة للمفاوضات الرسمية. فإرجاء هذه المناقشة إلى أن تبدأ المفاوضة بين الحكومتين معناه إرغام

المفوض المصرى على الدخول فى تعاقد على قواعد مخالفة كل المخالفة لأمانى البلاد التى تريد استقلالها كما تريد إلغاء الحماية».

«وهذا ما لا يقبله الوفد ولا أى مصرى حائز لشىء من ثقة مواطنيه».

«ولأجل هذا السبب لم نستطع قبول مشروع ١٨ أغسطس. ولنفس هذا السبب أيضًا لم تتردد البلاد فى المطالبة بتعديله بما أبدته من التحفظات التى تشرفت بإبلاغها إلى جنابكم».

«على أن هناك من جهة أخرى تلك القوانين الاستثنائية التى تطبق فى مصر منذ سنين عديدة. وكذلك المحاكم العسكرية وغيرها من الوسائل والأعمال التى لا تتمشى مع روح الاتفاق ولا مع الرغبة الصادقة التى أظهرتموها فى إلقاء مقاليد حكم البلاد إلى أبنائها. وهذا كله يجعل من العبث أية محاولة فى توحيد الدعوة لإحلال الثقة فى النفوس».

«فالإنسان الذى يقف فى مثل هذا الجو ليدعو إلى الاتفاق لا بد أن تعده البلاد خادعًا أو مخدوعًا مهما كانت الثقة فيه غير محدودة ومهما كان حائزًا لاحترام الجميع ومحبتهم. ولا شك أنه يسقط تحت صيحات الاستياء العام لاتباعه منهجًا منافيًا للحقيقة ولشعور كل مصرى ولحكم العقل نفسه».

«وعلى ذلك فالوفد المصرى يأسف كل الأسف لأنه يرى من المستحيل انتهاج السبيل الذى تدعونا إليه. ولقد كان يعد نفسه سعيدًا إذا كنتم خولتموه الوسائل الضرورية التى تمكّنه من أن يسعى سعيًا نافعًا فى إيجاد تيار ميال للوفاق فى البلاد».

«ومهما يكن من الأمر فإن ترك باب المناقشة مفتوحًا بين لجنتكم والوفد يجعلنا نأمل فى الاعتماد على حكمتكم وحكمة زملائكم لتذليل الصعاب الحاضرة. حتى يكون فى مقدرتنا أن نبث بين أبناء الأمة المصرية روح الثقة الحقيقية والرغبة الصادقة فى الاتفاق التام مع بريطانيا العظمى».

مغادرة سعد باشا لندره إلى باريس:

ولما أن أُوقفت المفاوضات على الشكل الذى أبنّاه غادر سعد باشا وزملاؤه أعضاء الوفد لندره فى يوم ١٠ نوفمبر قاصدين باريس. وعقد الوفد على إثر عودته اجتماعًا عامًا لتقرير الخطة الجديدة التى ينبغى اتباعها فى الحالة التى نشأت من جراء وقف المفاوضات.

وبهذه المناسبة أرسل سعد باشا من باريس نداء إلى الأمة المصرية. حثها فيه على الاتحاد والإيمان بالنفس وبالثقة فى الإيمان بأحقية قضيتها المقدسة، وهذا نصه:

«أيها المواطنون الأعزاء»

«لقد رفعتم، منذ عامين، عن كبريائكم القومى ذلك العبء الذى يثقل كاهله».

«وبصيحة الاستقلال أعلنتم فى وجه العالم بأسره حقكم فى الحياة. ومازلتم من ذلك اليوم تثبتون أنكم جديرون بأمانيكم الوطنية. وجاءت نتيجة الاستشارة برأيكم فى مشروع الاتفاق مثبتة أن الاستقلال ليس، فى نظركم، كلمة تردد فى الفضاء بغير معنى. بل أنتم تريدونه استقلالاً حقيقيًا خليقًا بكم وبمستقبلكم الذى سيرسل غدًا أشعته الوضاءة على مصر الحرة. وهذا الاستقلال سنحصل عليه باتحادنا وبروح التضحية والإيمان بأنفسنا. وبعدالة قضيتنا المقدسة إيمانًا هادئًا صادقًا».

«فلتحى مصر!» «سعد زغلول»

والظاهر أن أميال لورد ملنر شخصيًا كانت متجهة إلى إتمام المفاوضات على أساس التحفظات التى أبدتها الأمة. وأنه ما كان يرى بأسًا من النص على إلغاء الحماية. وهى التى كانت العقبة الكؤود فى سبيل وضع أساس الاتفاق النهائى. ولكن زملاءه الوزراء البريطانيين لم ينضموا إليه فى الرأى. وكانت غالبيتهم ضده. فلم يَرَ بُدًا من وقف المفاوضات على الصفة المتقدمة على كره منه.

وليس أدل على صحة هذا الرأى مما جاء فى مقدمة الطبعة الحديثة لكتابه (إنكلترا فى مصر) التى ظهرت فى أوائل شهر ديسمبر من هذه السنة. حيث قال فيها:

«إنه ليس أبعد عن الحقيقة من الرأى العام الغريب القائل بأن أى تخفيف فى الرقابة البريطانية على الإدارة المصرية يكون معناه التخلى عن المقاصد التى مازالت بريطانيا العظمى تتوخاها هناك... وعندى أن جعل مصر حكومة مستقلة يربطها ببريطانيا العظمى صلة المحالفة الودية يتمم السياسة التى سارت فيها بريطانيا العظمى إلى الآن».

«وما لم تكن كل تصريحاتنا الماضية تمويهًا. وكل أقوالنا السابقة مواربة ورياء. فتلك هى الغاية التى كانت تتجه إليها جميع مساعينا».

«.... وإن مجرد شروعنا فيه (جعل مصر مستقلة) لدليل على حسن نيتنا وثقتنا بصحة العمل الذى قمنا به خلال الثمانى والثلاثين سنة الأخيرة. وإذا نجحت المحاولة فإننا نكون حينئذ قد توجنا عملاً من أعظم الأعمال التى قامت بها فى التاريخ أمة لتجديد أمة أخرى».

وإن ميل لورد ملنر إلى هذه السياسة الحكيمة لخليق بأن يشكره المصريون عليه. وأن يخلّدوا له أحسن الذكرى اعترافًا بعطفه على أمانيهم القومية. وعلو كعبه فى السياسة، وثاقب فكره، وبُعْد نظره معروف مشهور.

ولقد جاء فى أنباء روتر ما يثبت وقوع خلاف فى الرأى بين الوزراء البريطانيين فيما يختص بالمسألة المصرية. نسوق لذلك مثلاً البرقية التالية:

«لندن فى ١٤ نوفمبر ـ قالت جريدة «الويكلى ديسباتش»: إن تقرير اللورد ملنر بشأن مصر قد سبب صعوبات كبيرة للوزارة. فهى قد تناقشت فى المسألة أخيرًا ثلاثة اجتماعات طويلة بدون أن تتوصل إلى اتفاق. ويهمسون، إلى حد التصريح، بوجود اختلافات خطيرة فى الآراء بين اللورد ملنر واللورد كيرزون.

ويظهر أن هذه الاختلافات أدت إلى انقسام الوزارة إلى جماعات لا يمكن التوفيق بين آرائها».

الاحتفال بيوم ١٣ نوفمبر:

وفى يوم ١٣ نوفمبر، أُقيمت مأدبة فخمة فى فندق شبرد إحياء لذكرى عيد الجهاد الوطنى. دُعى إليها الأمراء والوزراء السابقون والعلماء والرؤساء الروحانيون وأعضاء الجمعية التشريعية وكثير من التجار والمزارعين والقضاة والمحامين والأطباء والضباط العظام والمهندسين والموظفين وممثلى العمال. فاجتمع فى هذه المأدبة نحو أربعمائة مدعو. وترأس الحفلة حضرة صاحب السمو الأمير يوسف كمال.

فافتتح سموه الحفلة بخطبة بليغة، أكد فيها أن الأمراء ما خرجوا عن كونهم من أفراد الأمة المصرية. يدنيون بدينهم فى الوطنية. ويشعرون بكل ما يصيب هذه الأمة الكريمة من خير أو شر. ويتمنون مثلهم من صميم أفئدتهم أن تنال استقلالها الذى أسس دعائمه جدهم الأكبر محمد على «الذى هو بفضل الله وحسن عنايته أكبر قائد ومُصْلح لمصر. وأصدق خادم أمين للمصريين».

ثم قال سُمُوه: «إخوانى. إن من أكبر ما نفخر به اليوم، نحن أبناء محمد على، ذلك الأمر العظيم الذى ناله فى حياته وأورثنا إياه بعد مماته. وهو أننا مصريون أمنا مصر وأبونا النيل. فنحن وإياكم إخوة يجب علينا جميعًا الاشتراك فى خدمة وطننا وبلادنا. وأننا لا ننسى أبدًا ما فرضه علينا جدنا يوم قال لنا: (ليس لكم يا أولادى وطن دون مصر. فإن لم تسلكوا سبيلى وتتبعوا خطواتى فلا علاء لكم وأنا منكم برىء)».

«فنحن نذكر هذا ولا ننساه. وأنتم إخواننا حقيقة. ولا يحل لى أن أناديكم بغير هذا الوصف».

ثم حث على الصبر فى متابعة الجهاد فى سبيل إنجاح قضية البلاد الكبرى وعلى الاتحاد المقدس.

وأعقب سموه الأستاذ الأكبر الشيخ محمد بخيت. فتلا خطبة قصيرة حيًّا فيها معالى سعد باشا زغلول ورفاقه الذين وضعوا الحجر الأول فى أساس المطالبة بحقوق الأمة المصرية.

ثم قال فضيلته: «ولذلك وجب على الأمة بأسرها أن تقدر خدمة أولئك الأبطال حق قدرها وتحفظ لهم فى تاريخها أعمالهم الجليلة».

وحث على الجد والاجتهاد مع الاتحاد والتضامن حتى ينالوا من الله النصر المبين، وقال: «وإن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون».

ثم وقف حضرة صاحب الدولة الوزير الجليل حسين رشدى باشا وألقى خطابًا طويلاً ألمَّ فيه بأطوار الحركة القومية المصرية منذ بدايتها. وذكر ما كانت تشعر به الأمة من التعطش إلى نيل حريتها واستقلالها. عقب إعلان المبادئ الحديثة، مبادئ الحرية والعدل وحق الأمم فى تقرير مصيرها.

ثم قال دولته: «وإذا كان إعلان الحماية لم يحرك فتنة ولم يُثِرْ فى الأمة ثائرًا. فلأن الله قيض للمصريين رجالاً لهم فيهم ملء الثقة. نصحوا لهم بالإخلاد إلى السكينة بعد أن أكدوا لهم أنه إذا وضعت الحرب أوزارها فللحرية فجر لابد أن ينبثق».

«وما كان أوضح حق مصر فى الاستقلال وقد اشتركت مع بريطانيا العظمى وحلفائها فى حرب الحق ضد القوة. وطابت نفسًا بوضع مواردها تحت تصرف القائد العام للجيوش البريطانية من مؤن وطرق. نقل ومال ورجال. حتى لقد حشدت فى فلسطين فرقة دائمة للمعونة مؤلفة من مائة وسبعة وعشرين ألفًا من المصريين وهم فرقة العمال. وقد استدعى بقاء هذ الفرقة تجنيد نحو مليون ونصف من أهل البلاد على التناوب. وشهدت هيئة أركان الحرب الإنكليزية، وعلى رأسها القائد العام، بفضل المعونة الثمينة التى أدتها مصر للجيوش البريطانية».

ثم ذكر ما كان من اعتقال سعد باشا زغلول ورفاقه فى مالطة بعد رفض الحكومة الإنكليزية بالسماح للوفد، ومعه وزيران من الوزارة المصرية، بالذهاب إلى إنكلترا للمفاوضة فى المسألة المصرية. وما تلا ذلك مما هو معروف مشهور. وما كان للوزارة إذ ذاك من أثر فى تأييد الوفد والاشتراك فى الحركة القومية.

واسترسل فى ذكر الحوادث حتى أتى على ما كان من وفود لجنة اللورد ملنر إلى مصر. الذى خصه بمدح عظيم واختص سياسته، المنافية لسياسة الاستعمار المؤدية إلى الشدائد والأخطار، بالثناء الوفير.

وأخيرًا خطب ود الأمة البريطانية وحضها على تحقيق أمانى المصريين القومية. قائلاً إنها إن فعلت ذلك تكون «قد قامت بعمل سياسى عالى الحكمة يربط البلدين بعهد صداقة وثيق العُرَى. يكون من ورائه أجزل الخير لهما».

ثم اختتم خطبته بالدعاء للأمة وبحياة مصر وحياة الاستقلال.

وحسبُنا أن يصرح دولته بأن الأمة وضعت فيه كل ثقتها فنصح لها بالخلود إلى السكينة وقبول كل التضحيات التى ضحتها. وأنه وضع، تحت تصرف قائد الجيوش البريطانية بمصر، جميع موارد البلاد دون أن يأخذ، مقابل هذه التضحيات العظيمة، التى كانت ذات فائدة عظمى للجيوش البريطانية، وثيقة ذات قيمة بما وعد به من أن فجر الحرية لابد أن ينبثق بعد أن تضع الحرب أوزارها.

ثم تكلم حفنى بك محمود، نجل صاحب السعادة الشيخ الجليل محمود باشا سليمان رئيس لجنة الوفد المركزية نيابة عن والده، فشكر سمو الأمير يوسف كمال والموجودين.

ثم تلاه حضرة صاحب السعادة فتح الله باشا بركات فخطب خطبة حيًّا فيها الوفد والأمة واقترح أن يرسل المجتمعون البرقية الآتية إلى صاحب المعالى سعد باشا زغلول، وهى:

«حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا»

«اجتمع اليوم، فى مأدبة أُقيمت فى فندق شبرد، ٤٠٠ من ممثلى الأمة المصرية من أمراء وعلماء وآباء روحانيين ووزراء سابقين وأعضاء فى الجمعية، التشريعية وتجار ومزارعين وقضاة ومحامين وأطباء وضباط ومعلمين ومهندسين وموظفين وممثلى العمال. ورَأس الحفلة صاحب السمو الأمير الجليل يوسف كمال. وكلفونى أن أقدم إلى معاليكم وإلى رفقائكم تحيتهم. وأن أبلغكم أن الأمة تؤيد الوفد المصرى، بكل ما أوتيت من قوة اتحاد وتضامن، فى موقفه الحاضر. وعلى الأخص إصراره على النص على إلغاء الحماية قبل كل شىء. وقد وضعت الأمة بين يدّى الوفد أمانة فى الدفاع عن قضيتها إلى النهاية وأولته ثقتها التامة؟».

«محمد سليمان».

فصادّق المجتمعون على إرسال هذه البرقية بالإجماع وانفضّ الاجتماع بين الهتاف والدعاء للأمة والوفد.

إشاعات مكذوبة ضد عدلى باشا:

هذا، ولم يَدَع المتقولون الأمور تجرى فى مجاريها دون إحداث ضوضاء وإن كانت على غير أساس. فقد أخذت الإشاعات تترى حول موقف صاحب المعالى عدلى يكن باشا فى مصر وفى إنكلترا ذاتها. فقال المترون إن عدلى باشا كان السبب فى عدم قبول التحفظات لأنه ميال الى الاتفاق مع الإنكليز بدونها.

وقال الصحف الإنكليزية إن عدلى باشا عائد إلى مصر لتأليف وزارة منهاجها الاتفاق مع الإنكليز (بدون التحفظات).

ولقد سارعت لجنة الوفد المركزية إلى سؤال الوفد فى باريس عن حقيقة هذه الأنباء التى أُذيعت، فأرسل سعد باشا برقيتين: واحدة إلى محمود باشا سليمان يقول: «الاتفاق تام كما تحبون. وجاوبنا به إبراهيم باشا سعيد». والثانية إلى إبراهيم باشا سعيد، وهذا نصها:

«باريس فى ١٧ نوفمبر ـ إن الأنباء التى تلقيناها منكم بخصوص عدلى باشا يكن لا أساس لها من الصحة. الاتفاق تام بينه وبين الوفد. وهو لن يعمل شيئًا بغير اتفاق سابق معنا. فترجو بذل كل مجهودكم لمحو أثر الإشاعات الكاذبة».

«سعد زغلول»

ثم توالت التكذيبات بطريق البرق من المكباتى بك. ومن عدلى باشا نفسه. ومن حمد باشا الباسل. ومحمد محمود باشا. ولقد أكد الجميع أن عدلى باشا بذل كل جهده فى سبيل إيصال سفينة البلاد إلى بر السلام. وعاون الوفد معونة عظمى فى كل أدوار المفاوضات. وأنه كانت له اليد الطُّولَى فى تقريبه من لجنة ملنر. وأنه لولاه لقُطعت المفاوضات من زمن بعيد.

انفصال عدلى باشا عن الحركة مؤقتًا وأسبابه:

والواقع أن عدلى باشا اعتزم العودة إلى مصر والتخلى عن مناصرة الوفد. والمفهوم أن معاليه لم يختطّ لنفسه هذه الخطة الجديدة إلا لأسباب، لم يكن له معها مندوحة من سلوك هذا المسلك محافظة على كرامته.

ذلك أنه فى يوم انقطاع المفاوضات أى يوم ٩ نوفمبر أرسل أحمد أفندى نجيب إلى جريدة الأخبار إشارة برقية من لندره، ينسب فيها إلى عدلى باشا أمورًا شائنة خاصة بسلوكه نحو القضية المصرية وبموقفه حيال الوفد أثناء مفاوضته مع لجنة ملنر.

فنشرت الجريدة تلك البرقية. فأرسل إسماعيل صدقى باشا صورتها إلى عدلى باشا بلندره. وكان عدلى باشا قد تخلف عن الوفد، بعد قطع المفاوضات وسفر الوفد إلى باريس، على أمل إقناع لورد ملنر بقبول تحفظات الأمة التى قدمها لها الوفد وأخصها التحفظ المتعلق بالنص على إلغاء الحماية.

فعاد عدلى باشا إلى باريس وقصد دار الوفد هناك وأطلع سعد باشا على البرقية. فنفى معاليه العلم بها. ثم أطلع عدلى باشا محمد محمود باشا وحمد

الباسل باشا والمكباتى بك على البرقية كذلك. فاستنكروها وأظهروا استياءهم جميعًا وأرسلوا برقيات إلى مصر أثنوا فيها على وطنية عدلى باشا وإخلاصه.

ويقول المُكاتِب فيما يختص بإرساله هذه البرقية: «إنى أقرر أن مسئولية هذا التلغراف تقع علىَّ وحدى. فإنى سمعت فى باريس وفى لندره حكايات وأقاصيص شائعة فى وسط خاص. كان الواجب علىَّ قبل ترديدها أن أمحصها وأتحقق من صحتها. إلا أننى قصرت فى هذا الواجب وتحملت نقلها على علاَّتها. والذى يزيد فى ذنبى أن الأمر خاص برجل من أكبر رجالنا» قال المكاتب: «بعد أن أرسلت التلغراف أدركت خطورة الأمر، فذهبت إلى حضرة صاحب العزة الدكتور حافظ عفيفى بك وأعلمته بما فعلت. فلامنى على ذلك أشد اللوم وقال لى: (إن الذين يتهمون عدلى باشا هم أفراد قلائل. وهم يبنون تُهَمهم على روايات واستنتاجات غير مقنعة) وأكد لى أن عدلى باشا جدير بحسن ظن الأمة. ولم يكن هناك متسع كافٍ من الوقت لأرسل بعدم نشر التلغراف. وقد نفذ القضاء».

فلما عاد عدلى باشا إلى باريس ذهب إليه المراسل ليعرب له عن أسفه على هذا الحادث. ثم كتب لمعاليه يوم سفره إلى مصر معتذرًا مرة أخرى وزاره فى فندقه وأخبره أنه كتب برقية إلى الأخبار يكذب فيها برقيته الأولى.

وحدث كذلك أن أرسل مصطفى النحاس بك إلى أمين الرافعى بك بمصر برقية بالأرقام (بالشفرة) قال فيها: «إن عدلى باشا كان كارثة على الوفد». فأبلغ نص هذه البرقية لعدلى باشا.

ثم اجتمع أكثر أعضاء الوفد على إثر اطلاع بعضهم على البرقيتين السالفتَى الذكر وتفاوضوا فى الأمر. ثم قابلوا معالى رئيس الوفد وأبدوا له رأيهم واقترحوا عليه إرسال برقية إلى مصر يقول فيها: «إن الوفد، وإن كان صرح بأن لا يستأنف المفاوضات قبل التصريح بقبول التحفظات وفى مقدمتها إلغاء الحماية، إلا أنه لا يمانع إذا ألَّف عدلى باشا (هيئة) رسمية واستأنف المفاوضات على قاعدة التحفظات. ولا يمتنع عن تأييده إذا تمكن من تحقيق التحفظات».

ولقد أيد هؤلاء الأعضاء هذا الاقتراح بأدلة تنحصر فى أنه:

أولاً - أن الحكومة التى يرؤسها عدلى باشا، إذا تفاوضت وأخطأت أثناء هذه المفاوضات فى نقطة أو أكثر، كان الوفد من خلفها يصلح هذا الخطأ. لأنه يكون إذ ذاك كهيئة رقيبة تمحص أعمال المفاوضين الرسميين وتقدرها فتقوِّم ما اعوجَّ منها. أما إذا فاوض الوفد مباشرة وأخطأ بسلامة نية، فلن تبقى هناك هيئة تصلح خطأه. بل يضطر الوفد لتأييد خطئه وترويجه لمجرد كونه من عمله. وبعبارة أخرى يرى هؤلاء الأعضاء أن تكون المفاوضات كأنها على درجتين: ابتدائية واستئنافية. فضلاً عن أن هذه الفكرة كانت أول ما فكر فيها الوفد حينما أرسل يستعجل قدوم عدلى باشا إلى فرنسا قبل المفاوضات.

ثانيًا - ارتكانًا على ما عهدوه فى عدلى باشا من الكياسة فى المفاوضات وصبره وأناته فيها. وعلى المركز الذى حازه لدى الإنكليز أثناء مفاوضة الوفد مع لجنة ملنر.

ولكن الفريق الثانى، وكان من بينه الرئيس، كان يقول: «إننا لا نستطيع، وقد أفنينا كل مجهودنا فى خدمة القضية الوطنية، أن نَدَع سوانا يتمتع بفخر إنجازها إذا قدر لها النجاح».

والظاهر أنه لم يحصل اتفاق على أمر بهذا الشأن واكتفى معالى الرئيس بأن أرسل البرقيتين اللتين أوردناهما لصاحبَى السعادة محمود سليمان باشا وإبراهيم سعيد باشا فى يوم ١٧ نوفمبر.

وعلى ذلك غادر عدلى باشا فرنسا قاصدًا مصر. فوصل إلى الإسكندرية فى يوم ٢٨ نوفمبر فاستُقبل فيها استقبالاً فخمًا. وكان موضع الحفاوة والإكرام من الأمة. وأُقيمت له حفلة شاى فى دار أحمد يحيى باشا لم تُلقَ فيها خطب.

ولما وصل إلى العاصمة حادثه بعضهم فصرح أن خطته تتلخص فى أن ينتظر مع الوفد أن يقدم اللورد ملنر تقريره وينشر. ثم يتفقون على الخطة التى يتبعونها.

وهكذا صرف عدلى باشا مع الوفد سبعة أشهر يمثلون أمانى الأمة فى مفاوضتهم لجنة ملنر دون جدوى. وانقضت هذه المرحلة، التى كان الأمل يتردد فيها إلى نفوس الأمة، بانفصال عدلى باشا عن الجماعة لما أُوذى فى كرامته.

ولقد كانت هذه الحركة سببًا فى استياء بعض أعضاء الوفد. مما حمل عبد العزيز فهمى بك على أن يكتب إلى سعد باشا يقول: «إن حالتى، من جهة الصحة وغيرها، تضطرنى للعودة لمصر. وإنى سأعود وأنقطع عن العمل إلى أن تعود لى القدوة عليه». فأرسل له سعد باشا فى ثانى يوم خطابًا يعبر فيه عن أسفه لما عقد النية عليه ويطلب أن يقابله. فلما قابله أراد أن يستفسر منه عن معنى كلمة «وغيرها»، الواردة فى خطابه. فقال لمعاليه: «اصرفها إلى الأعمال العائلية أو ما سواها. أو مزق الورقة فليست لى حاجة إلى تقديمها».

بدء انشقاق الوفد:

هنا انبعثت أول شرارة أوقدت مرجل الخلاف بين أعضاء الوفد كافة. فوقع الجميع فى شجار جدلى، حول شروط دخول المفاوضة. لا طائل تحته إلا تسويىء سمعة الوفد وتسرب عوامل الفشل إلى صفوفه مما لا يؤدى إلا للخسران. ذلك بأن انتصر فريق منه إلى فكرة أنه، وإن لم يكن للوفد أن يدخل المفاوضات قبل قبول التحفظات كلها، فإن من الجائز أن تدخل وزارة مصرية تكون حائزة لثقة الشعب فى هذه المفاوضات الرسمية. وهى الفكرة التى سبق لسعد باشا أن اقترحها على عدلى باشا قبل مجيئه إلى فرنسا واشتراكه مع الوفد فى المفاوضات. وتمسك جماعة بنظرية وجوب إبعاد كل مصرى عن المفاوضة قبل قبول التحفظات مهما تكن ثقة الأمة فيه. وكان معالى الرئيس من مؤيدى النظرية الأخيرة.

انتقلت أنباء هذا الخلاف إلى مصر بواسطة البرق. فتناولتها أقلام الكُتَّاب والبحَّاثين. وانتصر كل فريق منهم بدورهم إلى إحدى النظريتين. وتصاولوا على

صفحات الجرائد وتبعهم سواد الأمة. فانقسم هو كذلك إلى شيعتين أخذتا فى الجدل والحوار والمشادة. حتى انقسمت الأمة على نفسها.

وغلا الوفد فى الشقاق حتى قيل مع التأكيد إن معالى رئيس الوفد ارتأى رأيًا جديدًا. وأنه ساع لتحقيقه فى إنكلترا. وإنه أرسل إليها رسولاً هو الدكتور حامد محمود من باريس لهذه الغاية على غير علم من أعضاء الوفد. ثم انقطع عن غشيان مقر الوفد فى أخريات أيام شهر ديسمبر. ولزم فندقه لا يذهب إليه إلا من كان يعلم سره[1].

فأرسل إليه محمد محمود باشا وحمد الباسل باشا ولطفى السيد بك ومحمد على بك وعبد اللطيف المكباتى بك خطابًا فى ٢ يناير سنة ١٩٢١، هذا نصه:

«حضرة صاحب المعالى رئيس الوفد»

«لا شك أن معاليكم قد أحطتم علمًا بالحال السيئة التى فى مصر الآن: انقسام فى الآراء وانصراف بعض الناس عن الوفد. والإعراض عن اتباعه. وتخاذل فى جسم الاتحاد الذى كان هو سندنا فى كل عمل. والذى هو معقد رجائنا فى بلوغ الغاية التى ننشدها. حال سيئة لا نتأخر عن أن نصارح معاليكم بأن سياسة الانفراد بالعمل مباشرة وبالواسطة، تلك السياسة التى ظهرت فى الوفد من أواخر الصيف الماضى، يجب أن تتحمل قسطها الوافر من هذه النتيجة. ويسوؤنا أيضًا أن هذه الخطة، مع ظهور نتائجها السيئة هنا وفى مصر، لا تزال متبعة إلى الآن. إذ إن معاليكم انفرد بإرسال تلغراف إلى اللجنة المركزية وإرسال خطاب إلى اللورد ملنر وخطابات أخرى إلى هيئات كثيرة فى مصر دون أن نشترك فى أمرها. فى حين أننا مسئولون دائمًا عما فيها. لم نشأ أن نحتج على هذا التصرف فى حينه بل واظبنا على الحضور إلى الوفد. ولاحظنا أن

---

(١) محاضرة محمد على باشا بنادى الحزب الديمقراطى المنشورة بجريدة الأخبار.

معاليكم لا تحضرون إليه. فحملنا هذا الامتناع على خير ما يحمل عليه. ولم نكن لنقدر أن الغرض من ذلك الاستمرار على العمل بدون مشاركتنا. حتى علمنا من الحركات الأخيرة أنكم ممتنعون قصدًا عن الحضور دون أن نعرف سببًا خاصًا لهذا الامتناع. ثم علمنا أمس أن بينكم وبين المستر بلنت شأنًا يتعلق بالقضية المصرية. وأنكم أرسلتم الدكتور حامد أفندى محمود إلى لندره لهذا الغرض. وإنكم تريدون إرسال أحد الأعضاء لهذه الغاية نفسها. كل ذلك بلا مشاورة لنا. ثم علمنا اليوم أنكم طلبتم من حضرة أمين الصندوق ألف جنيه لا يبعد أن تكون لتنفيذ هذه المهمة».

«تلقاء هذه التصرفات الانفرادية، التى ليست مباحة فى ذاتها والتى ظهرت بالحس نتائجها السيئة، نرى من الواجب علينا أن نحتج على هذه الخطة. وأن نطلب إلى معاليكم العدول عنها والرجوع إلى العمل مع الوفد كله باعتباره جسمًا تامًا يتلقى وكالته من الأمة ويحمل، كذلك بمجموعه، كل المسئولية عن تنفيذ هذه الوكالة».

«على أننا، الآن تلقاء ما هو جارٍ فى البلاد، أحوج ما يكون هذا الوفد إلى البحث فى تلاقى ما وقع من أضرار السياسة التى أشرنا إليها والتى يضيق المقام الآن عن الإفاضة فيها. فإن الحالة أحرج من أن نلافيها بغير الحزم والتدبير. والوقت أدق من أن يحتمل المغاضبة والاهتمام بالشخصيات».

«وتفضلوا يا معالى الرئيس، بقبول احترامنا وتحياتنا».

«الإمضاءات»

ولم يعُد سعد باشا إلى مركز الوفد إلا بعد أن وصله هذا الخطاب، فاجتمع بالأعضاء وساد بينهم الصفاء ـ ولو مؤقتًا ـ محل الخصام.

ولكن النفوس داخَلها شىء من الموجدة والضغن. وكانت الأمة هنا لا تزال جادة فى الأخذ بأسباب المشادة والشقاق. والزوبعة تزمجر فى أفق المسألة. تهدد

بالفشل من أثر ما شجر بين من توحدت أغراضهم فلم يلبثوا أن تنافرت نفوسهم لا لعلة شرعية معقولة.

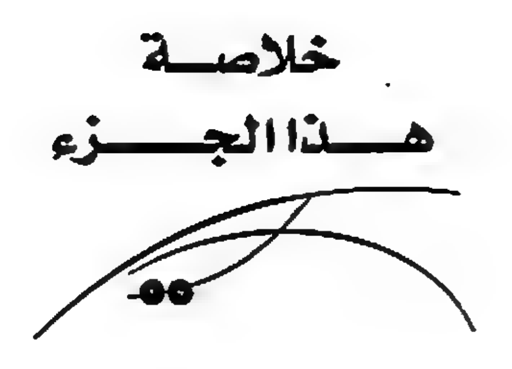
هذا، ولقد قدم لورد ملنر تقريره فى ٩ ديسمبر ولكن الحكومة الإنكليزية لم تنشره. بل أخذت تفحصه وتمحِّص مراميه. وقضت فى ذلك زمنًا طويلاً.

وقد امتاز عام ١٩٢٠ بأمر يستلفت الأنظار. ذلك أن أثمان القطن قد ارتفعت فى أوائله ارتفاعًا مُطَّردا حتى بلغ ثمن القنطار منه أربعين جنيهًا وخمسين. ونزلت فى أواخره نزولاً مُطَّردا ما كان ليخطر عل بال. حتى وصل ثمن القنطار عشرة جنيهات.

ولقد ذهب الناس فى هذه الحركة مذاهب شتى حتى خُيِّل لبعضهم أنها مناورة سياسية. قُصد بها إرغام المصريين على اتباع سياسة مخصوصة. حيث أُذيقوا حلاوة الغنى الكثير ثم لما لم يذعنوا لقبول ما أريد بهم أذاقوهم مرارة الحاجة والإفلاس. ولكنّا لا نشارك هؤلاء الناس فى أفكارهم بل نقول إن سبب هذا الهبوط فى أسعار القطن كان طبيعيًا؛ حيث كانت مصانع لانكشير قد اكتفت بشراء مقدار مقطوعيتها.

تم الجزء الأول
من التمهيد

خلاصة هذا الجزء



أما وقد انتهى بنا المقام إلى إتمام هذا الجزء من التمهيد، فقد رأينا أن نضع له ملخصًا يسهل فيه حصر الحوادث التاريخية المهمة وإظهارها بارزة للعيان. وقد أضفنا إليه بعض المعلومات والبيانات التى لم نكن حصلنا عليها قبل طبع الكتاب.

جئنا على ذكر الحوادث منذ تولى أمر هذه البلاد محمد على الكبير جد الأسرة المالكة إلى بدء الحرب العالمية الكبرى بأشد ما يُستطاع من الإيجاز. فكانت فى ذاتها خلاصة لا سبيل معها إلى تلخيصها كَرَّة أخرى. فلم يبقَ علينا، بعد ذلك إذًا، سوى الإتيان بزيدة ما كتبناه عن الحوادث السياسية التى وقعت إثر ذلك حتى نهاية هذا الجزء:

«الحرب العظمى والانقلاب السياسى»

أُعلنت الحرب فأقدمت الحكومة البريطانية على إعلان الحماية على مصر بصفة عمل حربى موقَّت. لأن مصر كانت طريقها إلى مستعمراتها وممتلكاتها فيما وراء البحار. ثم عمدت إلى التخلص من كل من توسمت فيهم نزعة الانحراف عنها أو حب معاكستها فى هذه الحرب التى كانت تعتبرها حرب حياة أو ممات. وعلى ذلك حصل الانقلاب بخلع الخديو عباس حلمى الثانى وتولية عمه السلطان حسين. وقد قالت الحكومة البريطانية فى بلاغها الذى وجهته إلى عظمته بمناسبة اختياره للجلوس على عرش أجداده: «فحكومة جلالة الملك تعتبر

وديعة، تحت يدها لسكان القطر المصرى، جميع الحقوق التى آلت إليها بالصفة المذكورة. وكذلك جميع الحقوق التى استعملتها فى البلاد مدة سِنِى الإصلاح الثلاثين الماضية». وبعد أن انتقل عظمته إلى جوار ربه انتُخب بعده أخوه السلطان فؤاد الأول. فأقام عظمته مستويًا على العرش حتى الهدنة فالصلح بين الدول المتحاربة.

وكانت الأمة، مدة سنى الحرب الأربع، تعانى آلامًا نفسانية مبرحة من سوء تصرف السلطة العسكرية البريطانية ومن معاملة جيوشها لها.

ولقد تعاقبت على منصات الحكم فى هذه الأثناء ثلاث وزارات. كانت الأولى منها سياسية إدارية والاثنتان الأخريان إداريتين فحسب.

وكانت شخصيات كل من رؤساء هذه الوزارات الثلاث بارزة فى أعمالهم وزاراتهم، كما سنبينه فيما يلى:

(حسين رشدى باشا)

امتاز هذا الوزير بما طُبع عليه من رقة الطباع ولطيف المعاملة ومراعاة حسن الذوق وامتاز أيضًا بالتسامح والثقة المفرطة بالناس، مع سلامة الطوية، وعدم تقدير العواقب. فكان إذا اندفع فى أى عمل قصد به المساعدة لا يجد من أخلاقه حاجزًا يوقفه عند حد. لذلك كانت لوزارته حسناتها وسيئاتها.

فممّا يؤخذ عليها عدم استقالتها عند تولّى عظمة السلطان حسين عرش مصر حيث كان صاحب الدولة حسين رشدى باشا إذ ذاك قائمقام خديو.

ولئن اعتذر دولته بأنه بخلع الخديو سقط هو كذلك بطبيعة الحال. فإن هذا العذر لم يكن ليخلى دولته من هذه الصفة وما كان يمنعه من رفع استقالته إلى الخديو قبل قبول مهمة الحكم التى عهد إليه بها المغفور له السلطان حسين.

ومن أكبر الأخطاء التى وقعت فيها هذه الوزارة عدم انتهازها الفرص الثمينة التى عرضت لها. فلم تتشدد مع بريطانيا العظمى فى طلب وثيقة بما وعدت به

مصر عند إعلانها الحماية التى انتفعت بها النفع كله. أو عند استعمالها البلاد كمعسكر عام لجيوشها. أو عند استيلائها على قوات الناس ودوابهم وغير ذلك من مرافق الأهالى. وعلى الأموال من خزانة البلاد. أو حين تجنيدها عساكر الرديف المصرى. أو عند سَوْقها جيوش العمال المصريين وفرق النقل كذلك إلى ميادين القتال فى الشرق وفى الغرب. أو عند إرسالها الجند المصرية لصد هجوم الأتراك على القنال. أو حين اندحار الحلفاء على الدردنيل. مع أن الإنكليز أعلنوا أنهم ليسوا فى حاجة إلى شىء من مصر ومن المصريين سوى إخلادهم إلى السكينة والهدوء. فالوزارة اعتمدت على ما أُعطيت من المواثيق الشفوية وأقوال الشرف التى عدتها وثائق يُعتد بها. وهى فى ميادين السياسة مما لا يقوم لها وزن أو تقاس بمعيار. فكان عملها هذا مجلبة لخسران البلاد ما خسرته من الضحايا. بل سببًا فى تعقيد قضيتها تعقيدًا لم تَنَلْ بالنسبة له كل أمانيها حتى اليوم.

ومن تسامحها العظيم تنازلها عن قصر الإسماعيلية للجالية البريطانية لتقيم عليه كنيسة على رغم اشمئزاز السلطان من تحويل القصر المسمى باسم أبيه لهذه الغاية. وقد استُرد هذا القصر فى عهد حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول.

أضف إلى ذلك تحديدها أثمان القطن فى عام ١٩١٨ تحديدًا أوقع البلاد فى عسر مالى لم يسبق له نظير. فى حين أنه أدى إلى ربح الإنكليز أرباحًا طائلة. ويقال إن عظمة السلطان فؤاد كان لا يقاسم حكومته رأيها فى هذا الشأن تفاديًا من وقوع أزمة مالية. ولكن الوزارة كانت مدفوعة بأنه يجب مساعدة الإنكليز بكل ما تيسر لها من السبل.

أما حسناتها فأكبرها تمهيدها لتأليف الوفد برياسة صاحب المعالى سعد زغلول باشا. وتوسيعها لدعوته فى البلاد والعمل على تثبيت دعائمه وتوكيد علائقه. وذودها عن الزعماء فى وقت اضطرب فيه حبل الأمور واشتد ضغط

السلطة على الناس جميعًا. ثم تضحيتها أشخاصها ومنصات الحكم فى سبيل مبدأ اتحادها مع نواب الأمة ووكلائها يوم طلب هؤلاء السماح بهم بالسفر إلى أوروبا للمطالبة بحقوق مصر فلم يؤذن لهم. وكذلك إسداء النصيحة والإرشاد لأعضاء الوفد الذين كانوا لا يأتون عملاً إلا بعد مشورة رئيسها ولا يتحركون إلا بإرشاده وإشارته باتفاقه مع صاحبيه عدلى باشا وثروت باشا.

كما أن الأمة لا تنسى لها وقع استقالتها فى ذلك الوقت الحرج تأييدًا للوفد فعضَّدته أدبيًا وماديًا. ولا تنسى لها ما تعلمه من سعى رئيسها لدى أحد ممثلى الدول العظمى لتسفير بعض رجالات مصر خلسة إلى أوروبا للدفاع عن حقوق البلاد.

كما أنَّا لن ننسى موقف دولة رئيس هذه الوزارة شخصيًا حيال مشروع المستر برونيات الذى كان يرمى به إلى تأليف مجلس نواب لمصر مختلط تكون الأغلبية فيه للأجانب، ورده على هذا المشروع بمذكرة فند فيها ما ذهب إليه واضعه بأدلة وبراهين أفحمته وأقنعت الحكومة البريطانية بأن فى السويد رجالاً لا تغرهم الألفاظ ولا تستهويهم طلاوة العناوين. وكل هذا نسجله للوزارة الرشدية بالحمد والثناء على صفحات التاريخ.

(محمد سعيد باشا)

لما كان هذا الوزير قوة فى ذاته إلا أنه مثال المرونة. داهية كيِّس. دأبه انتهاز الفرص. وتنسُّم مهابَّ الرياح فى حرص وحذر. رأى البلاد فى حالة ثورة فكرية. وقد اتحدت كلمتها على أن لا تسمح لأىٍّ من رجالها المعدودين بالإقدام على تأليف وزارة احتجاجًا على القوة الغاشمة التى كانت إذ ذاك تسوم البلاد سوء العذاب. ففكر فى تأليف وزارة لا يتحمل فيها مسئولية سياسية أمام الأمة. على أن يعمل لإزالة سوء التفاهم الذى كان حادثًا بين السلطة العسكرية والأمة. فابتدع بدعة جديدة فى تاريخ مصر وهى تأليف وزارة إدارية.

وإقدامه على تأليف هذه الوزارة، مهما تكن صفتها، فى ذلك الوقت. وخروجه عن إجماع الأمة غلطة كبرى لا سبيل لإنكارها. ولئن اعتذر دولته بأنه إذا لم يكن

قبل القيام بالأمر لعمدت سلطة إلى إحلال وزراء من الإنكليز محل الوزراء المصريين؛ فإنها حجة لم تقع من الأمة موقع الإقناع. إذ كانت حالتها تقضى عليه أن يتمشى مع رغائبها وهو أحد رجالاتها. وأن يَذَر القوة تتصرف كيفما شاءت حتى تكون للبلاد مندوحة للاحتجاج عليها وعلى تصرفاتها المنكرة.

ولقد رأى دولته أن الموظفين كانوا من أقوى العوامل التى حملت الوزارة السالفة على الاستقالة، فانتهز فرصة ضيق المعيشة وغلاء أثمان الحاجيات الضرورية فأسدى إلى الموظفين نعمة ما كانوا ليحلموا بها وتغالى فى المنح؛ حتى بلغت الإعانات التى كان يصرفها لهم باسم إعانات حرب نحو ٩٢٪ من مرتباتهم الأصلية. الأمر الذى استمال إليه طبقة الموظفين ولكنه عاد من جهة أخرى على الخزينة المصرية بالخسران العظيم.

كل هذا لا ينفى أن هذه الوزارة وفِّقت إلى أن تجمع فى قبضة يدها ما استطاعت من إدارة البلاد بعد أن كانت كلها فى يد السلطة العسكرية.

ولن تنسى له الأمة استقالته الأولى فى ٤ يولية سنة ١٩١٩ لما رأى المحاكم العسكرية التى كانت منبثة فى أرجاء القطر تتربص بالعباد الشُّبَه؛ فتأخذهم بها أخذ عزيز مقتدر وتحكم عليهم أحكامًا أقصى ما يكون من الشدة بسرعة وبلا تريث مما كاد يؤدى إلى فشل المهمة التى أخذها على عاتقه. حيث أصدرت حكمًا بالإعدام على مأمور بندر أسيوط رميًا بالرصاص ولم تنفع فيه شفاعة حتى لدى ملكة إنكلترا من والدته، واعتقلت وكيل مديرية المنيا فانتحر لسوء معاملته فى سجنه. كما أنها حكمت على ٤٣ شخصًا آخرين بالإعدام فى مديرية أسيوط من بينهم محمد باشا محفوظ كبير أعيان الحواتكة وأعدت المعدات لشنقهم فى محطة منفلوط حيث كان الأهالى قتلوا ستة من الضباط الإنكليز فى وقت الاضطرابات. زد على ذلك اعتقالها كثيرين من الموظفين ووكلاء النيابة العمومية ورجال القضاء رهن المحاكمة. وأن دولته لم يقبل سحب هذه الاستقالة إلا على شريطة إيقاف تنفيذ ما لم يكن نُفذ من تلك الأحكام القاسية وأن تُلغى

المحاكم العسكرية وتحال جميع القضايا التى كانت منظورة أمامها أو معدة لنظرها على النيابة الأهلية والمحاكم الأهلية. فأُرسلت منها ألفا قضية لم تكن ثمت نُظرت أمام المحاكم العسكرية فلم يُحكم فيها فى المحاكم الأهلية إلا بأحكام طفيفة.

وهذا وحده يبين فضل محمد سعيد باشا على البلاد مما يستحق من الأمة الحمد والشكران.

كما أن اعتراف دولة سعيد باشا بالوفد المصرى وبصفته النيابية عن الأمة، بعد أن أحجم دولة رشدى باشا عن هذا الاعتراف، لشجاعة أدبية وإقدامًا لا يُنكَران عليه.

ولما أن سافر اللورد اللنبى إلى أوروبا، وكان فى نية حكومته إرسال لجنة ملنر إلى مصر، اتفق مع سعيد باشا على السعى لديها لمنع إرسال تلك اللجنة أو تأجيله. لذلك لمح لبعض الوفود التى زارته تسأله سياسته حيال حضور هذه اللجنة بأنه يستقيل إذا حضرت. ولما لم ينجح اللورد فى مسعاه، وأحس كأن الوزير كان سببًا فى فشله، أعرض عنه حين حضوره إذ ذاك من أوروبا. وأخذت الصحف الإنكليزية ترمية بخيانته وبأنه طعنهم من خلف. فاستقالته بعد ذلك عند تصميم الحكومة البريطانية على إرسال تلك اللجنة يُعدُّ بحق دليلاً على تمسكه بكلمته وتضحيته شخصه ومنصبه فى سبيلها.

(يوسف وهبه باشا)

اشتهر دولته بالحذر الشديد وبكثرة تهيُّبه الأمور. فلا يضع قدمه إلا حيث يرى الأديم تحتها ثابتًا. لذلك استمرأ البدعة التى ابتدعها سلفه ورأى أن لا غضاضة عليه إن هو تولى زمام الأحكام على نسقه، فاعتنق المذهب الجديد وألَّف وزارة إدارية ثانية.

ولكن هذه الوزارة كانت لا تاريخ لها. بل تركت الأمور تسير كما قُدِّر لها أن تسير. ولم تفعل إلا المحافظة على مراكزها بين ضغط الأمة وتعسف السلطة العسكرية. على أنها ساعدت لجنة ملنر على أداء مأموريتها جهد طاقتها ولو أن رئيسها امتنع عن التحدث معها شخصيًا. فلما رأت أن هناك عاملاً يريد أن يحرج مركزها بإزاء الأمة وخشيت أن تفقد موازنتها، وهى منذ تحملها عبء الحكم عديمة القرار، فضلت التخلى عن كراسيها منتهزة أول فرصة تبرر هذا الابتعاد. وقد سنحت لها هذه الفرصة لما طُلب منها تنفيذ بعض المسائل الإدارية فأبت.

(الوفد والثورة العامة)

لما أن انتهت الحرب العظمى وأُعلنت الهدنة بين الأمم وعاد السيف إلى غمده بدأت الحرب السياسية الكبرى يستمر أوارها. فتألفت فى مصر هيئة من رجالاتها وأخذت على عاتقها مطالبة الإنكليز بحقوق البلاد.

بدأت الهيئة عملها بأن قصد ثلاثة من أعضائها القومسير العالى البريطانى وإبلاغه أمانى الشعب المصرى فلم يفوزوا منه بطائل. ومن ثَم انضم إليهم كل من كان يشاركهم الفكرة وأطلقوا على أنفسهم اسم «الوفد المصرى» وقد تولى رياسته حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا وكيل الجمعية التشريعية المنتخب. وكانت مهمته مطالبة الإنكليز بحقوق مصر فى الاستقلال. ولذلك طلب من السلطة العسكرية إذنًا بالسفر إلى أوروبا لهذه الغاية.

ولم تكتفِ الوزارة الرشدية بمساعدته كل المساعدة، بل طلب رئيسها السماح له بالسفر إلى إنكلترا مصحوبًا بمعالى عدلى يكن باشا وزير المعارف إذ ذاك للمطالبة بوضع نظام سياسى لمصر. فأبت السلطة عليهما كما أبت على رجال الوفد السماح بالسفر ومغادرة البلاد. بحجة اشتغال الوزارة الإنكليزية بالاستعداد لمؤتمر الصلح وعدم اتساع الوقت للمناقشة فى مثل تلك الأمور. فكان هذا التصرف من الإنكليز غلطة سياسية كبرى لولاها لكان من المحتمل حصول

الاتفاق ما بين البلدين. فاستقالت وزارة رشدى باشا لهذا السبب. وظلت البلاد بضعة أشهر بلا حكومة. وتحرجت الأحوال إذ أحجم كبار رجال الأمة عن قبول تأليف وزارة فى هذه الساعات الحرجة. وبدأت السلطة تتربص بالزعماء الهفوات. وحمَّلتهم مسئولية هذه الحال. وألقت القبض على أربعة منهم، وهم سعد زغلول باشا وإسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا ومحمد محمود باشا ونفتهم إلى مالطة.

وكان المصريون، على بكرة أبيهم، يتألمون مما أنزلته بهم السلطة العسكرية البريطانية من أفانين العسف والمغارم. وكانت النفوس تتوق للخلاص من هذه الشدائد التى كانت مستحكمة. وتتلمَّس الطريق للتمتع بمبادئ الدكتور ولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية التى كان من أهمها وأشدها أثرًا فى النفوس إطلاق الحرية للأمم، ضعيفها وقويها، فى أن تقرر مصيرها بنفسها. وأن تضع لنفسها الحكم الذى تختاره. وبتصريحات فرنسا وإنكلترا بأنهما ما دخلتا معمعان الحرب العظمى إلا لتحقيق هذه الغاية الشريفة. فلما أن رأت الأمة المصرية زعماءها يُعتقلون وينفون لا لذنب سوى مطالبتهم بتحقيق هذه الوعود. أيقنت من عدم وفاء الإنكليز بوعودهم.

وكأنما كان الناس على اتفاق سابق وما كانوا قبل ذلك على أى اتفاق. فما ذاع نبأ هذا الاعتقال والنفى حتى هب القوم دفعة واحدة. لأن النفوس كان كلها متأثرة بمؤثرات واحدة ولها آمال متحدة. فبدأ الطلبة بتأليف مظاهرات سلمية قابلتها السلطة العسكرية بالحديد والنار. فأردت منها ضحايا عديدة. ولم تكن هذه الضحايا بموقفة تيار تلك المظاهرات حيث كانت السبيل الوحيد التى تعبر بها الأمة عن مكنونات ضمائرها. بل كان تيارها منبعثًا عن نفوس فاضت بما تحملته السنين الطوال. وكان من المستحيل حبس تلك العواطف فيها. وتلا مظاهرات الطلبة مظاهرات كبرى فى جميع طبقات الأمة عاليها ودانيها حتى اشترك فى بعضها السيدات مما أدهش كل من شاهدها.

ثم تطورت تلك المظاهرات وتحولت إلى ثورة عامة تناولت جميع أنحاء القطر، من أقصاه إلى أقصاه، فقام الشعب قومة رجل واحد يقطع السكك الحديدية والأسلاك البرقية حتى ارتبكت السلطة العسكرية وشلت حركة البلاد. ووقفت السلطة مبهوتة أمام هذه الحركة الفجائية التى لم تكن تخطر لها على بال. ثم تحول بهتها إلى حنق وغضب. فعمدت إلى الانتقام بأبشع صنوفه بحرق القرى وتعذيب الأهالى وأخذ البرىء بجريمة سواه. وفرض أشد الأحكام العرفية على البلاد. فقابل الشعب هذه الشدة المتناهية بالمقاومة السلبية. بالإضرابات العامة. فلم تَعُد مهنة أو صناعة أو تجارة أو أعمال عامة لم يُضْرب القائمون بأمرها إضرابًا لم يسبق له مثيل فى جميع بلدان الدنيا ولم يَحْكِ التاريخ له شبيهًا. حتى أُعجب بالحركة كل من شاهدها من الأجانب أو سمع برواياتها.

ولقد امتازت هذه الحركة بأمرين خليقين باسترعاء الأنظار. الأول اشتراك السيدات مع الرجال فى المظاهرات وفى الحركة الوطنية. الأمر الذى لم يسبق له نظير فى تاريخ مصر. والثانى تآلف طوائف الأمة المختلفة. فلم يَبْدُ فى الحركة أى فارق بين مسلم ومسيحى حتى أُبيحت معابد كل طائفة لغيرها واشترك ذوو الأديان المختلفة فى أعياد مواطنيهم وفى مواسمهم. وتعانق الصليب والهلال فكانت الحركة بركة على البلاد وخيرًا عميمًا.

ولما رأى الإنكليز أن لا مناص لهم من تغيير مجرى سياستهم أمام هذا الاتحاد المتين فى البلاد، وكان قد بلغ السيل الزُّبَى وجاوز الحزام الطبيين، استقدموا السير ريجنالد ونجت القومسير العالى وعينوا المارشال اللنبى بطل فلسطين مندوبًا ساميًا بمصر فوق العادة. فحاول فخامته فى أول الأمر تهدئة الأفكار فلم يستطع لذلك سبيلاً. وأخيرًا رأى أن خير حل للأزمة هو الإفراج عن المنفيين والسماح لهم ولمن شاء من المصريين بالسفر إلى أوروبا. فقصد الأربعة الذين كانوا معتقلين فى مالطة إلى فرنسا حيث كان مؤتمر الصلح منعقدًا فى ڤرساى. وتبعهم من مصر باقى أعضاء الوفد. ولا تسل عن مظاهرات الحبور والانشراح

التى أُقيمت فى مصر لهذا النبأ الذى كان أول نصر للمصريين فى ميدان السياسة. فرفعت الأمة رأسها وتنسمت ريح الحرية. وعاد الوزراء إلى كراسيهم. وتألفت فى عاصمة البلاد اللجنة المركزية للوفد. فكانت على اتصال دائم به وهو فى فرنسا يعالج القضية المصرية الكبرى.

ومن عجيب الأمور أن تستمر الصلات بين الوفد فى خارج البلاد وشُعبته المركزية بمصر بتمام نظام. حيث كانت أنباؤه تنشر فى الصحف المصرية كما أن أنباء مصر كانت تصل إلى الوفد بفرنسا بغير انقطاع. فيذيعها فى أرجاء العالم المتمدين على الرغم من المراقبة الشديدة التى كانت على المراسلات إذ ذاك. ويرجع الفضل فى ذلك إلى ما بذلته سكرتارية اللجنة المركزية فى مصر من الهمة والنشاط تحت رياسة حضرة صاحب العزة عبد الرحمن فهمى بك، الذى كان من أمره بعد ذلك اتهامه بالتحريض على الاغتيال والحكم عليه من المحكمة العسكرية البريطانية بالسجن.

ذهب الوفد إلى فرنسا على أمل الدفاع عن القضية المصرية أمام مؤتمر الصلح. ولكنه صادف فى سبيل مهمته عراقيل بل مثبطات كبرى للهمم. حيث فوجئ أولاً باعتراف كثير من الدول المشتركة فى المؤتمر بالحماية البريطانية على مصر. واعتراف الدكتور ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وصاحب المبادئ الأربعة عشر المشهورة بها. ثم إيصاد أبواب المؤتمر فى وجهه. فسعى فى مقابلة بعض رؤساء وفود الدول العظمى فأعرضوا عنه. فلم تكن هذه الصدمات المؤلمات لتفُتّ فى عضد الوفد أو تثبِّط همته. بل قام بدعاية شديدة لقضيته فى فرنسا. وأقام الحفلات والمآدب للصحفيين ولبعض رجال السياسة الفرنسويين. ووجَّه الاحتجاجات والبيانات والمذكرات الإيضاحية لكل رجال السياسة والرياسة الذين كانوا مجتمعين هناك للبت فى حظوظ الممالك والأمم. ولما أراد أن يمد رواق دعايته إلى خارج أرض فرنسا بإرسال رسله إلى أطراف العالم وجد نفسه كأنه فى أسر فى تلك الديار. لا يسمح لأحد أعضائه بمزايلتها. فسعى جهده حتى نجح أخيرًا بإيفاد أحد أعضائه إلى أمريكا وبعض منهم إلى إيطاليا.

وفى أمريكا نجحت الدعاية. واستطاع مندوب الوفد بها (محمد محمود باشا)، بمعونة الأستاذ فولك المحامى الأمريكى الكبير، أن يستصدر قرارًا من لجنة الأمور الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى بأن مصر لا هى تابعة لتركيا ولا لإنكلترا، بل هى حرة فى تقرير مصيرها بنفسها.

إلى هنا كانت مجهودات الوفد فى سبيل نشر الدعاية للقضية المصرية بالغة الدرجة القصوى التى تستوجب إعجاب المصريين وثناءهم العظيم عليه. غير أنه حدث بعد ذلك ما يؤسف له من وقوع خلاف بين أعضاء الوفد بفرنسا. أدى إلى انفصال بعض أعضائه عنه وعودتهم إلى مصر. ولكن باقى إخوانهم استمروا فى جهادهم فى أوروبا حتى أناروا الرأى العام هناك. وأصبحت القضية المصرية، التى كان يجهل جُلُّ السياسيين وغير السياسيين حقيقتها، معروفة شؤونها مبسوطة أدوارها أمام الجميع، وهو مجهود كبير لا يقوم به إلا الأبطال الذين ينبغى أن تقدرهم أمتهم حق قدرهم.

(لجنة ملنر والمفاوضات)

لما رأت الحكومة الإنكليزية ما وصلت إليه الحال من الاضطرابات، صممت على إرسال لجنة تحت رياسة اللورد ملنر وزير مستعمراتها لتحقيق أسباب استياء المصريين وقيامهم بعنف فى وجه رجالها. يبغون الخلاص من نيرهم. واقتراح خير الطرق لحكم البلاد فى دائرة الحماية البريطانية.

فلما وصلت هذه اللجنة إلى مصر ألْفَت الأمة، على بكرة أبيها، تقاطعها وتُعْرِض عنها. بل رأتها تعبر عن هذا الشعور بمظاهرات تنادى فيها بسقوط اللجنة وأغراضها. وأن الأمة استطاعت أن تُسْمِعها صوتها رغم ما اتخذ من الاحتياطات العديدة لإحباط مسعاها.

ولقد كان إجماع الأمة على هذه المقاطعة غريبًا فى بابه أدهش أعضاء اللجنة أنفسهم. وتجلى تمسكها بعدم الاعتراف بما تدعيه هذه اللجنة من حق، فى القيام بمهمتها، فى معاملة جميع طبقات الأمة لها من أميرها إلى حقيرها. حتى

أصدر اللورد ملنر بيانًا يُبدى فيه دهشته من هذه المقاطعة ويتملقها برقيق القال وهز نخوة إكرام الضيف. وأعلن أن ما ترغبه اللجنة إنما هو التوفيق بين أمانى الأمة المصرية والمصالح الخاصة التى لبريطانيا العظمى فى مصر. وقال إنه يرحب بكل مناقشة. وإنه لا يود تقييدها بأن تكون فى حدود الحماية.

كل ذلك لم يُغْرِ الأمة على الخروج عن خطة المقاطعة بل ظلت فى سبيلها ماضية. على أن اللجنة استطاعت فى النهاية أن تحادث بعض الوزراء الأقدمين كرشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا وسعيد باشا بواسطة عدلى باشا فنصحوا إليها، إن هى أرادت الوصول إلى غاية، أن تولّى وجهها شطر الوفد المصرى النائب عن الأمة والموجود بباريس. فقبلت اللجنة المبدأ وأخذ عدلى باشا يتخابر مع سعد باشا بأوروبا يقترح حل القضية المصرية بناء على مفاوضات تجرى بين الوفد ولجنة ملنر على قاعدة إرضاء الأمانى القومية. حتى اقتنع سعد باشا بآراء الوزراء. ومن ثَم عادت اللجنة إلى إنكلترا. ولم تكد تلقى عصى التسيار ببلادها حتى أرسلت رسولاً من قِبلها لدعوة الوفد للمفاوضة.

وكان سعد باشا استدعى عدلى باشا إلى أوروبا ليكون واسطة تعارف بين الطرفين وليشترك فى المفاوضات. فلبى معاليه الدعوة وحضر المفاوضات بصفته الشخصية.

وبعد مفاوضات طويلة، تخلّلها فترات انقطعت فيها، على أن التفاؤل كان سائدًا على الجميع، قدمت اللجنة مشروعًا للاتفاق قالت إنه آخر ما تستطيع أن تقبله. فاختلفت آراء أعضاء الوفد فى أمره. ولم يشاءوا أن يبتوا فيه رأيًا. فأوقفت المفاوضات ريثما يبعث الوفد ببعض أعضائه إلى مصر لاستشارة الأمة فيه. وفعلاً عرض الأعضاء المنتدبون المشروع على الهيآت والجماعات فى مصر. فكانت نتيجة ذلك أن الكل رأوا أن المشروع صالح لأن يكون أساسًا لمعاهدة تبرم بين البلدين بشرط إدخال بعض التحفظات عليه. فعاد المندوبون يحملون هذه التحفظات. ولما عرضها الوفد على اللجنة بلندره أبت سماعها والمناقشة فيها

أولاً. ثم عادت فقبلت سماعها. ولكنها رفضت المناقشة فيها حتى يحل موعد المفاوضات الرسمية بين هيئتين تنتدبهما الحكومتان الإنكليزية والمصرية للاتفاق النهائى. وعلى ذلك قطعت المفاوضات بين الوفد واللجنة.

هنالك أشاع بعضهم إشاعات مكذوبة ضد عدلى باشا تنقص من درجة احترامه فى أعين الأمة. وهو الذى كانت له اليد الطُّولى فى وصل المفاوضات كلما آذنت بالانقطاع من جرَّاء سوء تفاهم كان يقع بين الطرفين. ولما لم يجد معاليه فيما نشره الوفد، تكذيبًا لهذه الإشاعات، ترضية كافية لما لحقه منها. قفل راجعًا إلى الأوطان معتزلاً الحركة موقتًا حتى تحين الفرصة ويصفو الجو ليعود إلى العمل بما عهد فيه من الإخلاص والإقدام.

بعد ذلك بدأ ما يؤسف له من دبيب الشقاق بين أعضاء الوفد. وكان لخيبة المفاوضات وطول مدة النأى عن الأوطان الأثر الأول فى هذا الشقاق الذى لم يكن ليسر كل من اهتم بهذه البلاد وبمستقبلها. ذلك الانشقاق الذى ظهرت آثاره فى القضية المصرية مما سنبينه فى الجزء الثانى من هذا التمهيد إن شاء الله.

■ ■ ■

ملحـــق

الجـــزء الأول

قرار الجمعية الشريعية ببطلان الحماية واستقلال مصر والسودان

إعلان الجمعية التشريعية استقلال مصر والسودان:

كانت الروح الوطنية تدب فى كل النفوس بلا تمييز وتدعو كُلاً منها إلى الأخذ بقسطها فى هذه الحركة المباركة، رغمًا عن تضييق الخَصْم على الناس مَنَافسهم وعدم السماح لهم بإبداء أى حركة يؤيدون بها الوفد فى أعماله.

ولما كان لأعضاء الجمعية التشريعية من صفة النيابة عن الأمة، فكروا فى عمل يدل على أنها لا تزال حية تشعر بما تشعر به الأمة وتقاسمها آلامها وآمالها.

ولما كان اجتماعهم فى مكانهم الرسمى غير ميسور نظرًا لتسلط السلطة العسكرية على جميع المرافق الحكومية. أرسلت الدعوة إلى الأعضاء للاجتماع فى بيت سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى فى يوم ٩ مارس سنة ١٩٢٠. فاجتمع منهم ٥١ عضوًا فى الموعد والمكان المحددين. وتداولوا فى الحالة وبحثوها فى كل وجوهها. ثم كان أهم القرارات التى قرروها:

أولاً ـ اعتبار الحماية، التى أعلنتها إنكلترا من تلقاء نفسها على مصر، عملاً باطلاً لا قيمة له من الوجهة القانونية.

ثانيًا ـ أن البلاد المصرية، التى تشمل مصر والسودان، مستقلة استقلالاً تامًا.

وإنَّا لذاكرون هنا محضر هذه الجلسة بنصِّه وفصه:

«فى الساعة الرابعة والدقيقة عشرة من يوم الثلاثاء الموافق ١٨ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨، الموافق ٩ مارس سنة ١٩٢٠»

«انعقدت الجميعة التشريعية بمنزل حضرة صاحب السعادة سعد زغلول باشا وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى بحضور حضرات الآتية أسماؤهم: إبراهيم سعيد باشا وحسين واصف باشا وقلينى فهى باشا وراغب عطية بك وفتح الله بركات باشا وحسين هلال بك وحسن سيف أفندى والدكتور محمد أمين بدر بك ومحمود الأتربى باشا والسعدى بشارة الطحاوى بك وعمر مراد بك ومتولى حزين بك وعمر خلف الله بك وإبراهيم على بك ومحمد محمود بك وحنفى منصور بك ومحمد علام بك وعلى المنزلاوى بك وسينوت حنا بك ومحمد رشوان بك الزمر وإسماعيل أباظة باشا ومحمود أبو حسين باشا وعبداللطيف الصوفانى بك والشيخ محمد شاكر ومحمد السيد أبو على باشا وعبد الرحمن عوض بك والشيخ عبد الفتاح الجمل وعلى شعراوى باشا وحافظ المنشاوى بك وأمين سامى باشا ومنصور يوسف باشا ويوسف أصلان قطاوى باشا وزكريا نامق بك وعبد السلام العلايلى بك ومحمد كمال أبو جازيه بك وطنطاوى بك طنطاوى وإبراهيم دويدار بك وعلوى الجزار بك ومحمد أمين أبو ستيت بك ومحمود همام بك ومحمد محفوظ باشا وعبد الرحمن محمود بك وميشيل لطف الله بك ومحمد المنياوى بك ومحمد على سليمان بك والمصرى السعدى بك ومصطفى بكير بك ومحمد عزام بك وكامل صدقى بك وحسين الشرعى بك ومحمد عبد الخالق مدكور باشا».

«وقد انتُخب لرئاسة الجلسة حضرة صاحب السعادة إبراهيم سعيد باشا بصفته أكبر الأعضاء سنًا. ولأعمال السكرتارية حضرات فتح الله بركات باشا وحسن هلال بك ومحمد عبد الخالق مدكور باشا بالإجماع».

«وبعد ذلك أعلن سعادة الرئيس افتتاح الجلسة واقترح محمد عبد الخالق مدكور باشا إيقاف الجلسة خمس دقائق حدادًا على من انتقل إلى رحمة الله من أعضاء الجمعية فى مدة عطلتها فأوقفت الجلسة خمس دقائق».

«أُعيدت الجلسة وتلا سعادة فتح الله بركات باشا اعتذارات واردة من أصحاب السعادة والعزة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية على لسان صاحبَى السعادة إبراهيم سعيد باشا وفتح الله بركات باشا اللذين دَعَواه لحضور الجمعية. وطُلبة سعودى باشا ومحمد شريعى ومرقس سميكة باشا ومحمد عثمان أباظة بك».

«وكذلك تُليت جملة تلغرافات واردة من جهات متعددة من أعيان ووجوه القطر بإظهار شعورهم نحو الجمعية وتضامنهم معها واحتجاجهم على المشروعات التى آلمت الأمة».

«ثم تباحثت الجمعية فيما عرض عليها من اقتراحات حضرات الأعضاء، وقررت فيها ما يلى:»

«أولاً - أن الجمعية التشريعية تعتبر الحماية التى أعلنتها إنكلترا، من تلقاء نفسها على مصر، عملاً باطلاً لا قيمة له من الوجهة القانونية».

«ثانيًا - تقرر الجمعية أن البلاد المصرية - التى تشمل مصر والسودان مستقلة استقلالاً تامًا وفاقًا لقواعد الحق والعدل والقانون. وكل مظهر من مظاهر اعتداء القوة على هذا الاستقلال لا يؤثر فى وجوده من الوجهة القانونية وليس من شأنه إلا أن يزيدنا تمسكًا به».

«ثالثًا - تحتج الجمعية على تعطيلها وعلى كل القوانين والنظامات التى وضعت فى أثناء تعطيلها لصدورها من غير عرضها عليها».

«رابعًا - تحتج على كل الاعتداءات التى أصابت البلاد وأبناءها، سواء أكان الاعتداء واقعًا على النفس أم المال أم أى نوع من أنواع الحرية».

«خامسًا - تحتج على البدء فى مشروعات رى السودان وتطلب وقف هذه المشروعات وقفًا تامًا حتى يبت فى المسألة المصرية ويعرض الأمر على الهيئة النيابية التى تمثل البلاد بجميع أجزائها وذلك للأسباب الآتية:»

«(أ) لأن مصر والسودان كلٌ لا يقبل التجزئة. وكل مشروع يتعلق بهما لا يجوز تنفيذه قبل أن توافق الأمة عليه».

«(ب) لأن هذه المشروعات لم تلاحظ فيها مصلحة السودان منفردًا ولا مصلحة مصر وحدها ولا مصلحة الاثنين معًا. وقد قامت عليها اعتراضات فنية واقتصادية وسياسية وصحية من كثيرين ومنهم رجال من الإنكليز ذوو المكانة الذين أثبتوا بأن هذه المشروعات ضارة بالبلاد. وأنه لم يقصد بها سوى مصلحة الأجنبى وفائدة أصحاب رؤوس الأموال والشركات من الإنكليز».

«سادسًا - قررت أن كل عمل قامت أو تقوم به الهيئة الحاكمة، ويكون فيه مساس بالاستقلال لمصر أو السودان أو مصالحهما، يُعد لغوًا ولا يلزم الأمة فى شىء. فالأمة وحدها صاحبة الشأن فى تقرير كل ما يتعلق بأمورها الحاضرة والمستقبلة».

«سابعًا - تقرر الجمعية إبلاغ هذه القرارات إلى الجهات الآتية:»

«(١) الوفد المصرى فى باريس»

«(٢) رئاسة مجلس الوزراء»

«(٣) قناصل الدول فى مصر»

«(٤) الصحف المصرية»

«(٥) كبريات الصحف الأجنبية خارج القطر»

«(٦) سكرتارية الجمعية التشريعية لحفظه بسجلاتها».

«ثامنًا - إرسال تلغراف لسعادة رئيس الوفد المصرى بباريس لشكر الوفد على ما قام به من الأعمال».

«تُلى المحضر وتصدق عليه».

«وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة السابعة والدقيقة ٤٥ مساء. ويلى ذلك إمضاءات جميع الأعضاء الحاضرين».

فكان هذا الاجتماع وكانت هذه القرارات أخطر مظاهر الحركة الوطنية وأشدها أثرًا فى نفس الإنكليز. لجنوح نواب الأمة إلى تأييد الوفد وتعضيد المطالبة بحقوق البلاد.

فأشفقت السلطة العسكرية من أن يكون لهذه القرارات ما لها من القيمة الرسمية والاعتبارات السياسية. فأصدر اللورد أللنبى أمرًا عسكريًا بمنع اجتماع النواب إلا بأمر رسمى منه.

وهذا هو نص الأمر العسكرى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٠:

«أنا الموقّع أدناه أدموند هنرى هيمن ڤيكونت أللنبى، بمقتضى السلطة المخولة لى بصفة كونى فيلد ماريشال قائدًا عامًا لقوات جلالة الملك فى القطر المصرى أصرح وأعلن ما يأتى:

«ممنوع كل اجتماع للجمعية التشريعية أو لأى مجلس مديرية أو لأى هيئة منتخبة وكل اجتماع من أعضاء تلك الهيئات، وبصفتهم أعضاء فيها، ما لم يكن ذلك بمقتضى الشروط المنصوص عليها فى القوانين واللوائح الخاصة بها».

«ويشمل هذا المنع كل اجتماع من هيئتين أو أكثر من الهيئات المنتخبة ومن أعضاء هيئتين أو أكثر من تلك الهيئات بصفتهم أعضاء فيها ما لم يكن مرخصًا بهذا الاجتماع ترخيصًا صريحًا بمقتضى القانون».

«وكل مخالفة للأحكام المتقدمة تقع تحت طائلة الأحكام العسكرية».

«وكل قرار تأخذه، أو توافق عليه، إحدى الهيئات المنتخبة فى أى موضوع خارج عن اختصاصها، يكون مُلغًى ولا يعمل به، وجميع الأعضاء الذين يكونون قد وافقوا على ذلك القرار يكونون عرضة للمحاكمة أمام مجلس عسكرى».

«الإمضاء أللنبى»

«فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٥» (فيلد ماريشال)

ولكن المهم أن الجمعية التشريعية كانت قد اجتمعت وأصدرت قراراتها فيما كان يعتبر أدق نقطة فى الحالة إذ ذاك.

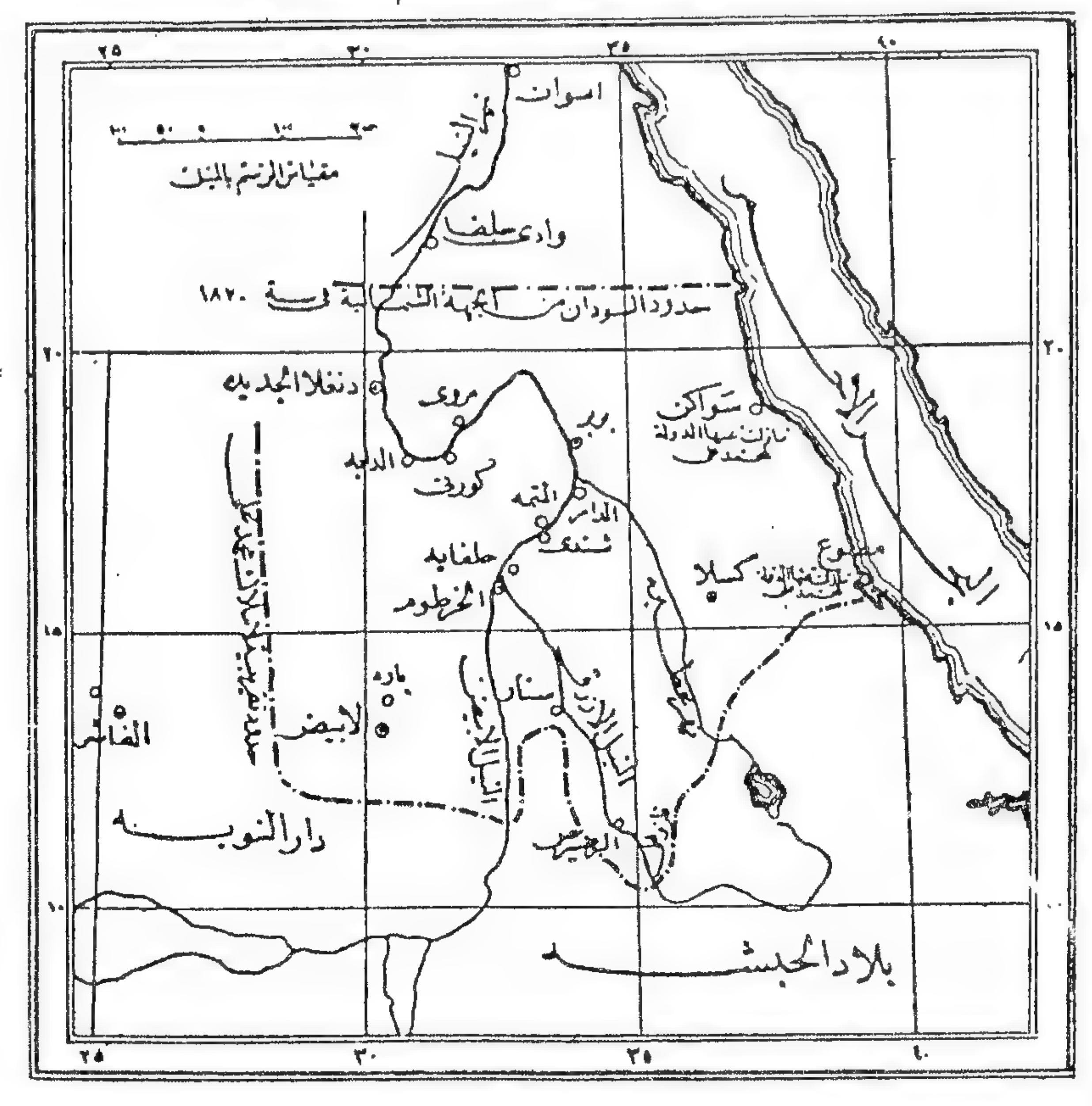
ولقد طُيِّر نبأ هذا الاجتماع وهذه القرارات إلى معالى سعد باشا بفرنسا، فاتخذ منها مستندًا قويًا ضمه إلى المستندات التى تحت يده للمطالبة بحقوق البلاد.

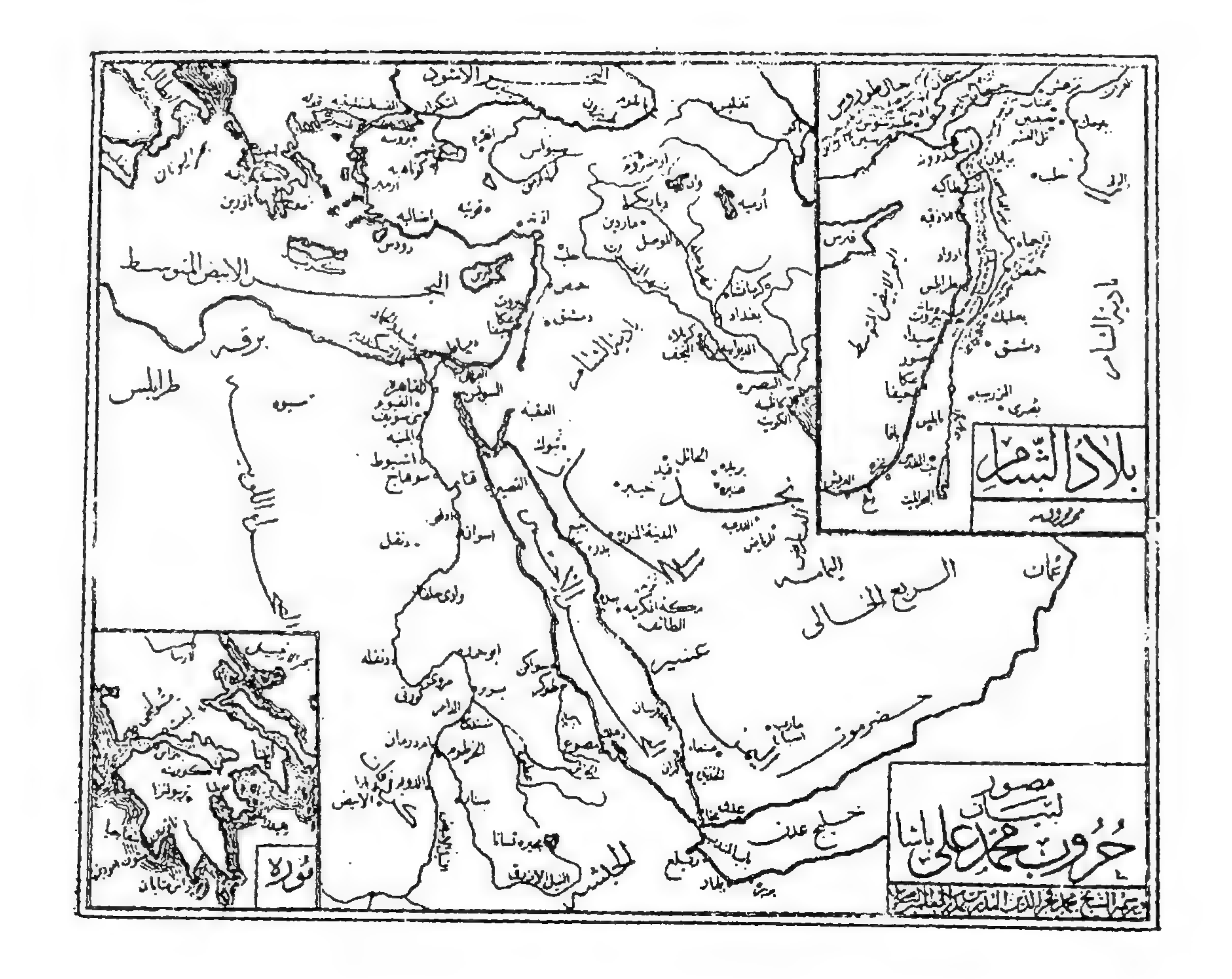
ولم يشأ معالى سعد باشا أن يترك هذه الفرصة تمر دون أن يُظْهر ما خالج ضميره نحو هذا العمل العظيم، فأرسل برقية يقول فيها: «إن أعضاء الجمعية التشريعية قد أدوا الواجب المقدس باعتبارهم الحماية باطلة قانونًا وإعلانهم استقلال مصر والسودان».

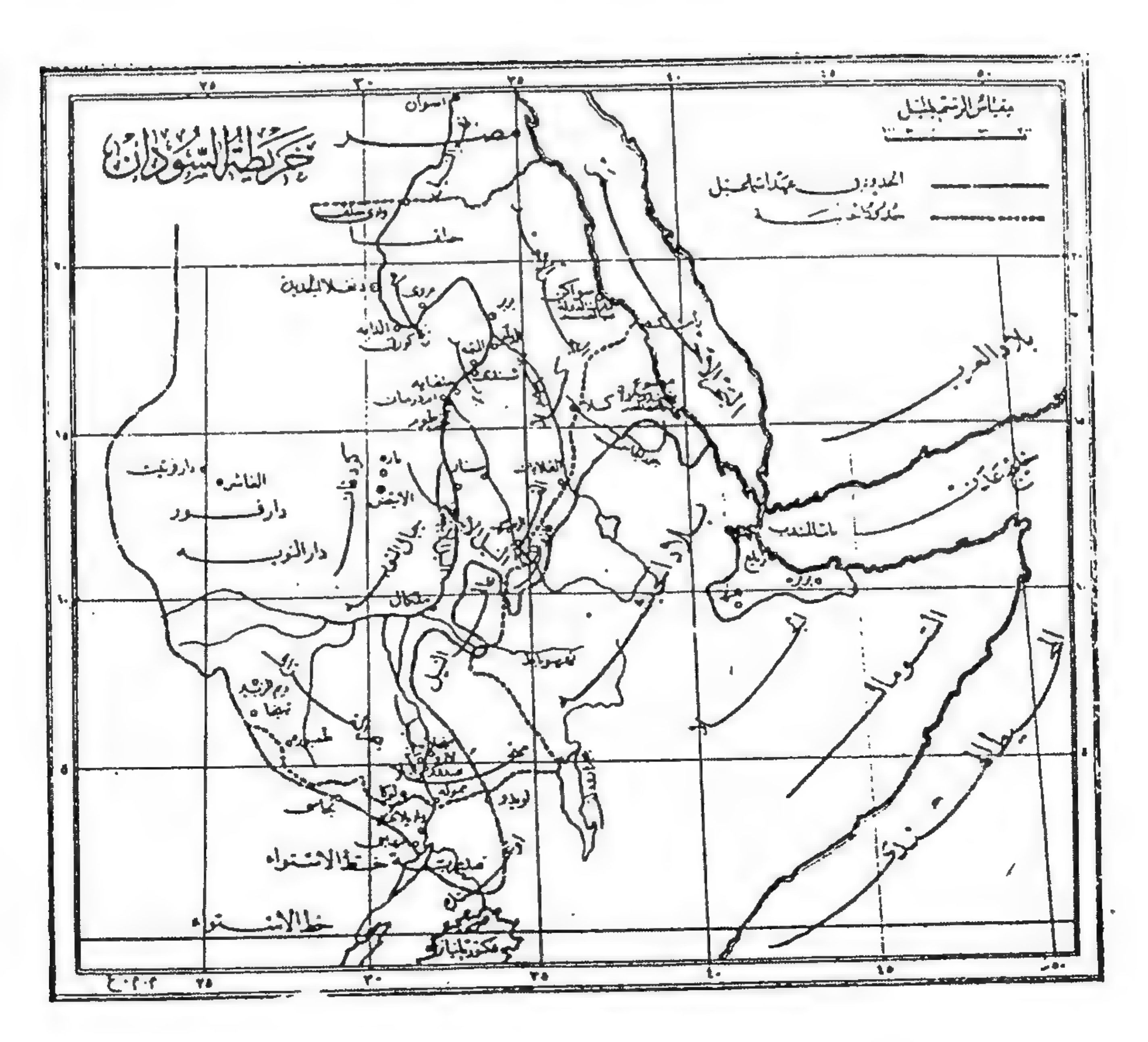
وكان هذا شعور الأمة كافة نحو هؤلاء الأعضاء المحترمين الذين أثبتوا بعملهم هذا ما تنطوى عليه قلوبهم من الشجاعة والإقدام فى أخطر الأوقات.

■ ■ ■

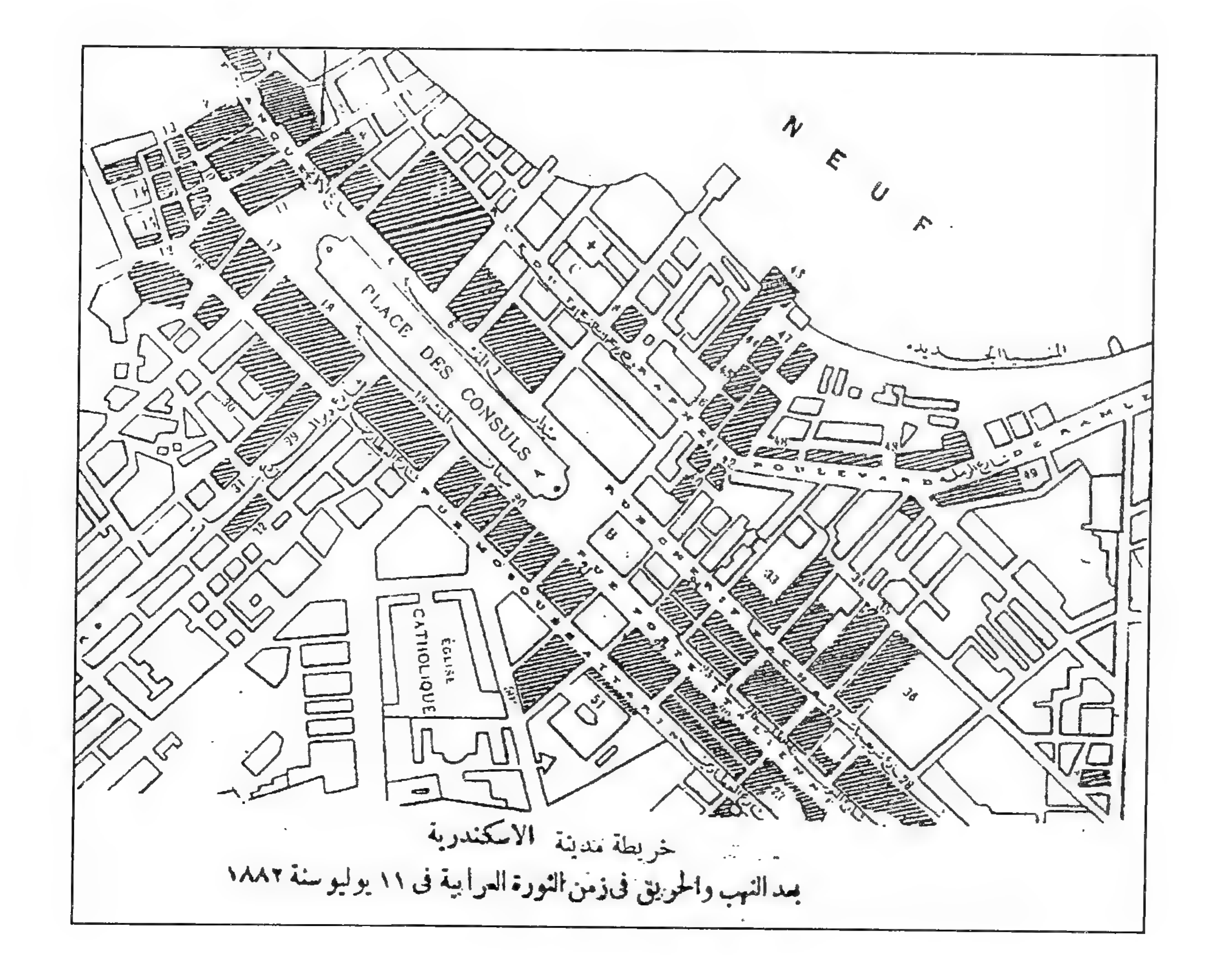
حدود السودان في عهد حكم محمد على




مصور
لبيان
حروب محمد علي باشا
البحر الابيض المتوسط
البحر الاسود
بلاد الشام
موره
برقه
طرابلس
بادية الشام
نجد
اليمامه
الربع الخالي
عمان
حضرموت
عسير
خليج عدن
الحبشة
القاهره
بغداد
البصره
دمشق
حلب
حمص
مكه المكرمه
المدينة المنوره
الطائف
العقبه
سيوه
اسوان
دنقله
الخرطوم
سنار
عدن
مخا
صنعاء



خريطة السودان
مصر
اسوان
الفاشر
دارفور
دار النوبة
بلاد العرب
خليج عدن
باب المندب
الصومال
خط الاستواء



خريطة مدينة الاسكندرية
بعد النهب والحريق فى زمن الثورة العرابية فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢



البـــاب الأول

البـــاب الثانـى

البـــاب الثالـث

الباب الرابع

الباب الخامس

صدر من هذه السلسلة

١ ـ تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (٣ أجزاء) ـ تأليف: محمد رشيد رضا
دراسة وتقديم: د. أحمد زكريا الشلّق.

٢ ـ الأعمال الكاملة للدكتور شبلى شميل (٢ جزء) ـ تأليف: شبلى شميل
دراسة وتقديم: د. عصمت نصار.

وبين يديك:

٣ ـ حوليات مصر السياسية ـ التمهيد: الجزء الأول
تأليف: أحمد شفيق باشا ـ دراسة وتقديم: د. أحمد زكريا الشلّق.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب